



۱۴۰۰  
۱۱۲۷



کتابخانه ملک

۱۷۰۳

SON	۱۷۰۳
Y.	۱۷۰۳
ESK	۱۷۰۳

کتابخانه ملک



افكار العلماء على شرح تصورات الآلهة نعم الحواشي . وانظار الفضلاء .  
 عن تصديقات نعمائه كاشفة الغواشي . صل وسلم على سيدنا محمد الذي جاء  
 من ربنا برهاناً وعلى آله وصحبه الذين هم اعظم الائم شائناً اما بعد فان هذه  
 الحواشي الجديدة . وانعاليقات المفيدة اى مفيدة . لخبرته كما يظهر لمن لاحته  
 بدائع يسانها . واستنارت له شمس التحقيق من تبيانها . بان بنور العيون  
 بمطالعتها الالباء . ويشهد بفضلها الاعضاء فضلاً عن الاحياء حيث حازت  
 من الاجادة في الافادة البد الطولى واجرت في راموز التفهيم اسطولا . مع  
 ما عرف فيما علفت هي عليه بين الطلاب . من الانجاز والاغلاق الموجهين  
 للاستصواب . ولقد اثارت المعاني الحقة من مكان ما كنه . وقنصت اوابده  
 الجامحة من مواطئ مواطنه . انت بتحقيقات وجوه خور عالم يطربهن انس قبلها  
 ولاجان . وايدعت خبايا تدقيقات لاتصل الى افنان فنونها يد جان  
 \* هي الحديقة الان صيها \* صوب التهي وجناها زهرة الكلام \*  
 وقد جدها الولد الاديب . والجل الجيب . الفاضل المحقق الالمى . والكامل  
 المدقق اللوزى

\* له ذهن يفوس بحر علم \* فياتي منه بالدر النظيم \*  
 اعنى عبد الحميد حمدي افندي . لازال منظورا بعين عناية الرب المعبد المبدى  
 \* ولا يرحضوع اديم الارض من نشر طيبه \* ويحضر من اثاره تربها الجز \*

آمين يا معين

كتبه

عبد الفقير

والد المحشى الحرير عمر

التعيني الخربوتى شارح

البردة جعل الله الطافه

له في الدارين

عدة

حمد لمن ميز الانسان بالنطق الفصيح وشرف الكامل منه بالتصديق الموقوف  
 على التصور الصحيح . وصلوة على من هو مرجع كل بليغ وفصيح . وعلى آله  
 الذين هم هداة الدين الصحيح وبعد لما كانت الحواشي الهندية على شرح التسميه .  
 لعين اعيان المحققين بل انسان عين المدققين . مقبولة لدى اول الابصار . لكن

لغرضها كانت مقاصدها مخزونة تحت الاستار حتى قيل فيه جعل الشمع حجراً  
 كاقيل في حواشيه على الخبالية جعل الحجر شمعاً الحكمة لازمة في كل مقام . واحتاجت  
 الى اظهار مخزوناتها بفكر عميق تصدى لخلها بما هو المطلوب لكل وضع وشريف  
 خاتمة المحققين . المولى الاعز الاكرم الاخ في الله خيال الزمان ودواني الدوران  
 عبد الحميد الحمدي افندي اناله الله لما يتناه . وجعل اخراه خيراً من اولاه . وجزاه  
 الله تعالى عنا وعن كل الطالبين خير جزاء وهو كتاب ككتب السلف . وان صدر  
 عن الخلف بما هو مصدر لما قيل كم ترك الاول للآخر . وهو في الزمان خير مفاخر .  
 نعم الدعاء ما قيل .

\* الهى كما وفقت للجمع اعطها \* قبولاً لدى الاصحاب دهر الخلد \*  
 واني وان كنت بمعزل عن تقرير مثل هذا \* لكن اجترأت عليه كاجترأ من قال  
 ما ان مدحت آ.

وانا الفقير

على النفسبندى

المجددى الحمدي من تراب

اقدام علماء معورة

العزير عفى

عنه

هذه حاشية جديدة تلقيها الفحول بالقبول . ولقد املت طرف التدبير في مبانيها  
 واجلت طرف التفكير في معانيها . فوجدتها روضة زكى اصلها وفرعها وطاب ممرها  
 وينعها سمحت للراغبين قصوى المأرب من اللطائف مالم يسجد كتاب وفقت  
 للطلالين اقصى المطالب من المعارف كل باب \* كتاب كروض العدن فيه جميع ما \*  
 تشته نفوس الكاملين بلامطل \* فني كل باب منه ابواب حكمة \* وفي كل فصل  
 الف فصل من الفضل \* ولعمري ان هذا لهو التاليف الذي يتفخر به العالمون .  
 ويقولون لمثل هذا فليعمل العاملون فهنا المحقق الالمى الاديب . والمدقق  
 اللوزى الاربيب السيد عبد الحميد الحمدي افندي الحج آماله المعبد المبدى . اذاع  
 بذلك ما كثر في سجيته من المأثر واشاع بما هنالك ما ركز في جبلية من المفاخر  
 فاستأهل ان يقال في حقه كم ترك الاول للاخرا بان بها عن فصاحة سحبان ببيان  
 البيان مالنظر بالامعان لينصف في امر هذا الشأن . ويسلم اليه من الفصاحة  
 كل ممالك . او ينصف ويقول نصفى ونصفك . اذ حاز من البلاغة رتبة



لا بدعها زيد ولا عمرو . ولا بطاؤل لملها احد الا وقد اعجز الدهر . كيف لا .  
وهو سلالة مجد انتظمت في عقد فخاره افاضل العلماء . وثمرة شجرة اصلها ثابت  
وفرعها في السماء . كذلك نشأ ائمة هوعرقها . وحسن نبات الارض من كرم  
البذر . لا زال للآئمة ملاذا . ولعائذ معاذ حتى يقول الحاسد يا ليتني مت قبل هذا

تمت

الفقيه الى الله

الفني الحاج حافظ عثمان

الفـ وزي المعلم في الكتب

الرشدية المنية في بلدة

المعمورة العزبية

صاتها الله عن

البلية

فاضل مؤلف

حيد الحمدي افندي به

مكافاة ثابته اوله رق مجلس

معارفك قراري وجهله احسان

اولثان امتياز نامه موجبه طبع ونشرى

حقوقى انجق مؤلفته مخصوص اولوب محقق

من اراليه طرفندن بنهاد اولان مقاوله اورزى

{ شيخ يحيى } افندي طرفندن طبع اولتوب

طرف آخر دن طبعه قيام ايدنار

مسؤل طوبيله جفى معاوم

اولق ايجون اشبو محله

اعلان اولندى

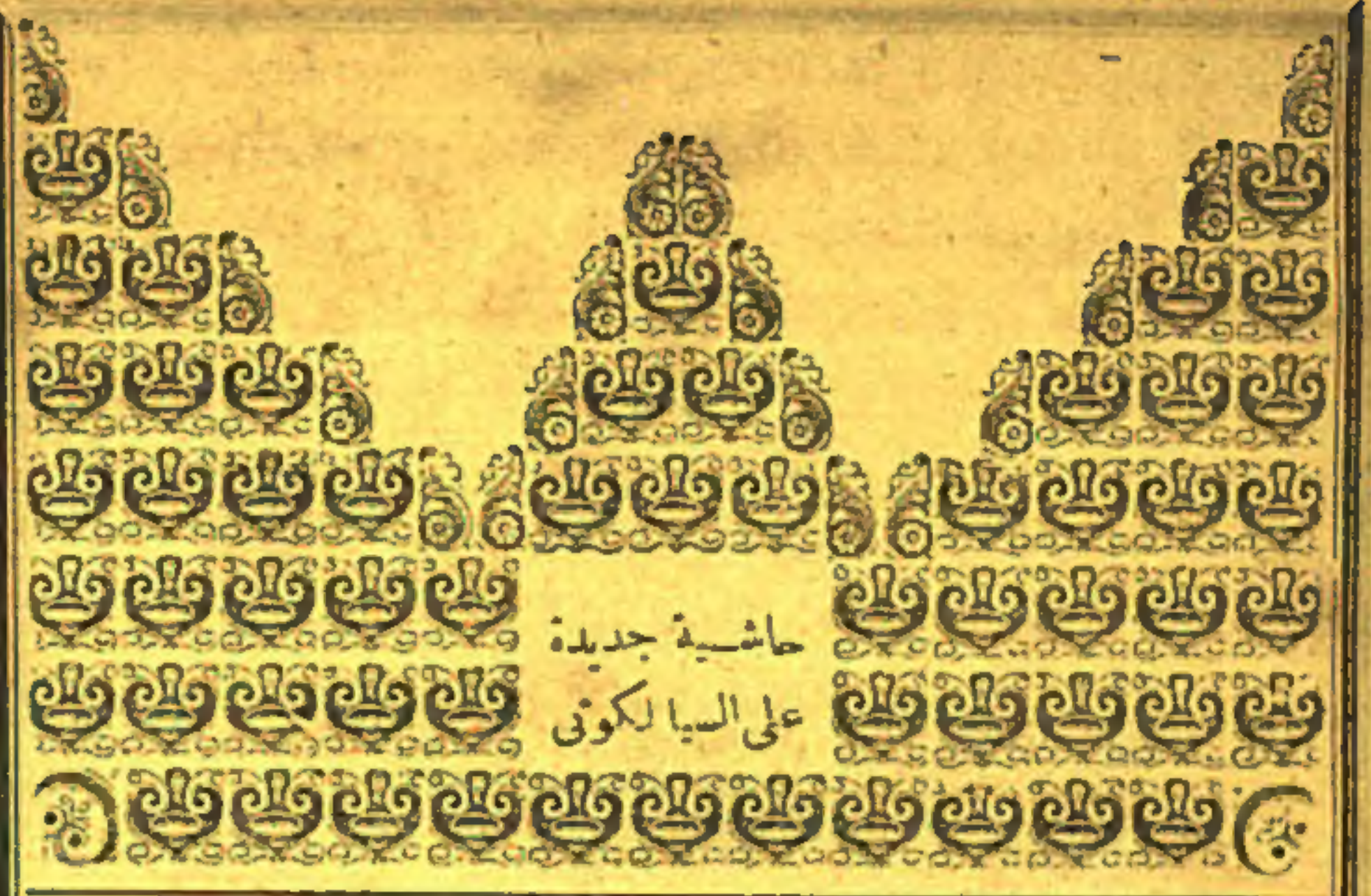


هذه حاشية جديدة نفيسة على الحواشى السبالكوتية الواقعة على طرف التصورات  
من شرح التسمية علقها الفاضل المحقق العريف بمحشى تحفة الاخوان  
ابن عمر النعمي الحر بونى الشهير بشارح البردة بين الاعيان صبت  
عليهما شايب الغفران وسقاها ربهما من انايب  
الالطف والاحسان

امين

م





بسم الله الرحمن الرحيم

حمدالك يا من نزه ذاته عن تصورات الفكر الرأى بالتعزز والكبرياء وتقدس صفاته عن مجازة نوع العوارض بفصل الكمال وخاصة البقاء \* صل وسلم على سيدنا محمد الذي الهنته كليات العلوم وجزئياتها بيقين وآيته جوامع الاقوال الشارحة للحقائق الثابتة بالنطق المبين \* وعلى آله واصحابه الذين حافظوا على حدود الشريعة ورسوم الدين ( اما بعد فيقول العبد المفتقر الى فيض ربه اللاهوتي عبد المجيد الحمدي محمد بن عمر النعمي الحر بوتي \* ان من المعلوم عند انبياء من طائفة العلوم \* بل المجزوم لدى الفضلاء من اساتذة المنطوق والمفهوم \* ان حاشية طرف التصورات من شرح الرسالة الشمسية للقطب العلامة \* وحواشيه المنسوبة الى السيد الشريف الفهامة للحمدي المحقق والتحرير المرقق \* سالك مسالك الاختصار في تحرير المرام مالك ممالك الاشهار بتحقيق المقام \* المولى الفاضل العريف بالسبيل الكوني عبد الحكيم بن شمس الدين \* اشرف الله تعالى عليه شمس الطافه في العلين \* بالغة من الغموض والايجاز \* الى حيث كانت ان التحق بالعميات والالة از \* خريدة تأبي بهرها الحلال عن خطبة الفحول \* وفريدة تأخذ بدقائق الدلال بمجامع العقول \* كم خاض غواص راموز رموزه اللائي في لبحج الافكار \* وكم راض لحل عوبصاته

مسهر الليالي اولوا الابصار \* وانى لما وفقني الله تعالى لمذاكرة الشرح المذكور وحواشيه الشريفة \* مع جمع من الطلبة ذوى الالباب اللطيفة \* غير مكنتين بالسراب عن شراب الرحيق \* ولا مغترين بالفشر عن لباب التحقيق \* علام الذكارة الرائقة في غرر جباههم مشهودة \* ومعالم الفطانة البارعة في نواصهم معقودة \* ما تزا لتقل تلك الحاشية لهم بعبارةها حين الدرس \* وتفر برها من غير فعل باليوم والامس \* تنهزت لمطالعتهما من اندهر فرصا \* مع ما انجرع من بده غصصا \* فخلوت بها بعض الليالي والايام \* وهجرت مثل ذابا سنجلا بحاشيتها لذيذ المنام \* قائلا بعد ان يتمايل فكري لخلها طربا \* واقضى باتنبيه لم فيها عجبا \* شعر بم ردوا على جفني النوم الذي سابا \* وخبرني بعلى آية ذهبيا \* فلم ازل رانعا في رياضها \* وواردا زلال عذراتها وحياضها \* محتسبا عن ايدى عوايي نكتها السبيطة \* ومحتظيا بسلافة خواي خفاياها الخبيطة \* شعر بم مضى بها ماضى من عقل شار بها \* وفي الزجاجة باق يطلب الباقي حتى دعاني الترقق لارباب التحصيل \* الى ان اتسب لم يكون لهم في فهمها مدار التسهيل فاحرر في اثناء الدرس ما فاده الخاطر الكليل \* واجعل ما اقتطعت من ازهارها القائمة ضمتا \* واجمع ما اجتنت من ثمارها اليانعة خشامع عدم النظر للسخاكثر حواشي الكتاب \* التي هي العدة في دخول حصون مقاصدها بلا ارباب \* وعدم سعة الوقت الى رجوع البصر لها كرتين \* وامرار النظر فيها مرتين \* لكثرة الاشتغال بنحو نقل التفسير والحديث \* وتجميع الرواية والحديث \* فاحذر الحذر ان تنظر فيه باقبح النظر \* فانه من قبيل جمع ما ينسر \* فخذ ما صفا ودع ما كدر \* وقد توكلت على من خفيات العلوم ظاهرة عنده \* اليس الله بكاف عبده ( قوله لم يثبت ) سره ان اسم الاشارة قد عرف في اصل الوضع بما يقتضيه اليها اشارة المتكلم الحسية فجئ في اوائلها بحروف يذ بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى شئ يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤث بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره ولذا كان مجيها في الحاضر اكثر منه في المتوسط لما ان تنبيه المخاطب لا بصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لا بصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا يذبه العاقل احدا يرى ما ليس في مرأى هكذا في الرضى ( قوله في موقع الحال آ ) خبر بعد خبر للبدء اعنى كذا في قوله كذا مركب والحالية على تقدير كون وجدنا من الوجدان بمعنى الاصابة والمفعولية على تقدير كونه منه بمعنى الوجدان اقلبي اعنى العلم ( قوله وليس بمبتدأ آ ) اى ليس الكاف في كذا اسما



بمعنى المثل مبتدأ وجلة وجدنا خبره لعدم اعتاد اليه في جملة وجدنا ( قوله وهما مختلفان آ ) دفع لما اوردته بعض الناظرين عليه قدس سره من ان المذكور بعينه هو عبارة المتن فلا وجه للتشبيه انتهى يعني ان عبارة المتن في كثير من النسخ وما نقله الشارح بقوله قال ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات مختلفان من حيث الوجود الكتابي من بين الوجودات الاربعة التي هي الوجود في الخارج والوجود في الذهن والوجود في اللفظ والوجود في الكتابة كما تقرر في محله ونهنا عليه في صدر حاشيتنا على تحفة الاخوان وان كانتا متحدتين من حيث الذات والحقيقة والخصصة وذلك لان الموجود في كل نسخة نقوش وكتابة دالة على العبارة التي صدرت من المص ومن البين ان النقوش التي في كثير من النسخ مخالفة للنقوش التي في الشرح وبهذا القدر يصح التشبيه والحكم بالتماثل لكون التماثل عبارة عن الاتحاد من حيث الذات والاختلاف من حيث الصفة والاعتبار كما نبه عليه بقوله وهو معنى التماثل ( قوله الى ان ضمير قوله آ ) اي في قول السيد قدس سره قوله رتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة اقول آ ( قوله بكفي ان يقال هكذا وجدنا آ ) بتقدير ضمير المفعول الراجع الى المنقول اي هكذا وجدنا ولا يحتاج الى اظهار عبارة المتن وهذا مما لا ينبغي على من له ادنى خط من التحرير \* والعجب ممن ثنى الفرق بين تعبير وتعبير ( قوله وهذه الجملة اعتذار آ ) اشارة الى نكتة ارجاعه قدس سره ضمير قوله الى الشارح دون المص مع ان الثاني يوجب الاختصار في العبارة كما عرفت يعني انه انما ارجعه الى الشارح فاحتاج الى زيادة لفظ عبارة المتن ليكون هذه الجملة اعني قوله هكذا وجدنا آ اعتذارا من قبل الشارح لاختياره هذه النسخة المستلزمة للتكرار بانه لو وجد انها كذلك في كثير من النسخ هذا ( قوله حيث نسب السهو الى القلم آ ) للاشارة الى انه سهو لا يتصور صدور عن ذي عقل واختيار فضلا عن عالم له اعتبار ولو وقع فاما يقع عن القلم الذي لا شعوره ولا اختيار ( قوله رمز الى ان آ ) وفي التعبير بالرمز دون الاشارة اشارة الى كون هذه الاشارة خفية جدا مبنية على المعنى الاخر للناسخ الذي هو غير مراد ههنا اذا مراد به هنا الكاتب ( قوله للتفصيل والتأكيد آ ) اي لتفصيل ما اجل وتأكيده ما صدر به وعبر عن معنى الشرط بقوله وزوم ما بعد الفاء لما قبله ولم يقل والشرط لعدم صراحة الشرطية فيه وقيامه مقام الشرط المتروك بالكلية ( قوله باقامة المزوم القصد آ ) وهو هناك لفظ المقالات والمزوم الادعائي مهما يكن من شيء اذا صل الكلام مهما يكن من شيء فالمقالات ثلث حذف مهما يكن

من شيء واقبح اما المقالات مقامه على التفصيل الذي ذكره في نحو وليس المقام له ( قوله لان منشأ الحكم بالزيادة آ ) تعليل للاندفاع المنفرد على ما ذكره يعني انه قد ظهر بما ذكرناه ان منشأ الحكم بالزيادة والمنظور فيه في الحكم بها انما هو اقتضاء قوله فيما بعد واما المقالات فثلث عدم علم المخاطب بثبوت المقالات وان كان التكرار حاصلا ايضا بهذا القول اذ لا يلزم من عدم كون التكرار منظورا فيه في هذا الحكم عدم حصوله ومن لم يفهم المراد قال ما قال بالجهل لا بالعناد ( قوله وكذا ما قبل آ ) اي وكذا اندفع بما ذكر ما قاله المولى قره داود معترضنا على ما ذكره قدس سره بقوله والصواب آ من ان في هذا التكرار فائدة هي التنبه على بعد عهد الحكم بزيادته غير مستقيم لما انه ايضا مبني على كون منشأ الحكم بالزيادة لزوم التكرار وقد عرفت انه ليس كذلك ( قوله وما قبل ان المقصود آ ) اي وكذا اندفع بما ذكر ما قبل في دفع ما اورد على كون الاعادة ليعاد العهد كما ذكره المولى قره داود من ان التفصيل ح يكون عين الاجال ان المقصود بالحكم آ يعني ان قوله فيما بعد المقالة الاولى في المفردات صفة لقوله ثلث هنالك بتقدير الضمير اي واما المقالات فثلث اولها في المفردات آ والمقصود بالحكم فيه التثنية التي قيدت بكون اولها في المفردات بخلاف المقصود بالحكم ههنا لانه اثلث مطلقا فلا يكون التفصيل عين الاجال ( قوله لان اثنية آ ) تعليل للاندفاع بما ذكره المنسحب على قوله وما قبل ان المقصود آ كما اشرنا اليه ( قوله مع ان ترك آ ) دفع آخر لما ذكره القائل المذكور على طريق العلاوة يعني ان ترك المص العاطف في قوله المقالة الثانية في اقصاها وقوله المقالة الثالثة في القياس يشعر بكون قوله المقالة الاولى في المفردات مقطوعا عما قبله اذ لا يتم كونه وصفا لثالث الا بانضمام هذين القولين اليه بدخول العاطف على كل منهما كما لا ينبغي ( قوله وما ذكره الناظرون آ ) اي هذا ما ذكرناه في وجه دلالة قول المص فيما بعد واما المقالات فثلث على زيادة لفظ اثلث ههنا متبادرا من عبارته قدس سره مفيد الصوابية الحكم بزيادة الاول وما ذكره الناظرون فيه من الوجوه المذكورة فيرد عليه انه مع عدم كون شيء مما ذكره مما يدل عليه قوله قدس سره يدل على ذلك قول المص آ وهو لا يفيد صوابية الحكم بزيادة الاول مع انه المقصود وانما يفيد اولويته بخلاف ما ذكرناه اما افادته للصوابية فظاهر واما كونه مدلولاً بعبارة قدس سره فان قوله يدل على ذلك قول المص فيما بعد واما المقالات فثلث يشعر بان الدال على ذلك جملة هذا القول المعنونة بكلمة اما كما لا ينبغي ( قوله هذه المقدمة عهد آ ) دفع لما ذكره الفاضل العصام



ان قول الشارح الرسالة مرتبة اه لافائدة فيه ( قوله وبيان لمرجع الضمير آه ) عطاف  
على تمهيد وقوله والمراد به جواب عما ذكره الفاضل المذكور ايضا بقوله لا يقال  
المقصود بيان مرجع الضمير لان الضمير ليس راجعا الى الرسالة الشمسية بل الى الكتاب  
ليكون كالضمائر المسرودة على منوال واحد ولكون المراد بالرسالة الشمسية لفظها  
ففي رجوع ضمير رتبته اليها تكلف انتهى ملخصا فقوله والمراد من الرسالة اه جواب  
عن التعليل الثاني وقوله وما قالوا اي الناظرين من ان اه جواب عن التعليل الاول  
كالا يخفى ( قوله الى الكتاب ) اي في قول المص بتحرير كتاب في المنطق ( قوله الى  
المشروع فيه اه ) اي المفهوم من قوله وشرعت فيه فان المشروع فيه هو المسمى  
بالرسالة الشمسية وقوله لا المشار اليه يحتمل ان يكون معطوفا على المشروع فيه ويحتمل  
ان يكون معطوفا على الضمير المنصوب في فانه الراجع اليه اي لا المشار اليه المدلول  
بقوله اشار الى من ساعد بلطف الحق بتحرير كتاب في المنطق اه اعني الكتاب  
الكائن في المنطق الجامع لقواعده كما توهمه الناظرين الذاهبون الى كون الضمائر كلها  
راجعة الى الكتاب لان المشار اليه المذكور مفهوم كلي يصدق على ما الله المص وعلى  
كل مؤلف في المنطق جامع لقواعده فلا وجه لتسميته بالرسالة الشمسية بخلاف المشروع  
فيه لما ان ما في ذهنه يتشخص بالمشروع في كتابته فيصح التسمية وايضا ليس  
في المشار اليه الزيادة الشريفة التي اشار اليها المص بقوله مع زيادات شريفة  
فيلزم على تقدير رجوع ضمير سميته الى المشار اليه ان تكون تلك الزيادات خارجة  
عن المسمى بالرسالة الشمسية ولا يخفى بطلانه ( قوله وهذه الضمائر على طريقة الضمائر  
آه ) اي كل ضمير منها راجع الى اقرب ما في قبله موافقا لما تقرر ان الضمير اذا دار بين  
قريب وبعيد يتعين القريب كما في خطبة القوائد الضيائية اعني الحمد اوليه والصاوة  
على نبيه وآله اه فان الضمير في اوليه راجع الى الحمد وفي نبيه الى الولي وفي آله الى النبي  
( قوله وبما ذكرنا ظهرا ) اي بما ذكرنا من كون الضمير في سميته الى المشروع فيه  
وكونه في رتبته الى المسمى بالرسالة ظهرا ان الخطبة وقعت ابتداء قبل الفراغ من كتابة  
الرسالة وليست بالحقبة اي واقعة بعده حتى يرد عليه انه ياتي عنه قوله واما المقدمة  
ونظائره لانه لتفصيل ما في الخطبة وان كلا من التسمية والترتيب وقع لما في ذهن  
لكن بعد المشروع في كتابته فلا يرد ان كلا من الترتيب والتسمية لم يقع بعد بل سبق  
وانه لا يصح تقييد الترتيب بقوله معصما ومتوكلا حيث قال رتبته على مقدمة وثلاث  
مقالات وخاتمة معصما بحبل التوفيق من واهب العقل ومتوكلا على جوده المفيض  
للخير والعدل انه موفق ومعين لان كلا من الاعتصام والترتيب انما يكون قبل التأليف

والترتيب ( ووجه صحة التقييد على ما ذكره المحمدي ظ فان الاعتصام والتوكل عند  
الترتيب الذهني واقعان قبل الترتيب الخارجي ولكون التفرع بقوله فيصح على كون  
الترتيب واقعا لما في ذهنه بعد الشروع في كتابته فقط فصله عما قبله بقوله وكذا  
فينبغي ان يفهم هكذا ( قوله واما اخر الترتيب في الذكرا ) اي عن التسمية مع كونه  
مقدما عليه في الواقع ( قوله لعدم دخل للتفصيل المذكور ) من كون المقدمة فيها بحثان  
وكون ما هو في ماهية المنطق منهما البحث الاول اه في وجه الحصر الذي بيانه مقصود  
بالذات هنا ( قوله وذلك لان اه ) اي كون قول الشارح اما المقدمة اه اختصارا  
لعبارتين المتين مفيد لما افادته ثابت لان ظرفية المقدمة للبحثين في عبارة المتين ظرفية الكل  
آه وقوله ظرفية الكل نصب على المصدرية لظرفية في قوله لان ظرفية آه وقوله  
تشبيها نصب على انه تعليل لظرفية المقدمة للبحثين ظرفية الكل الجريئين وقوله  
ومظروفة البحثين آه عطاف على اسم ان وقوله ومظروفة الالفاظ نصب على المصدرية  
لمظروفة في قوله ومظروفة البحثين آه وقوله يستلزم آه خبر ان اي مجموع ما ذكر  
بما افاده عبارة المتين يستلزم مظروفة المقدمة لماهية المنطق وبيان الحاجة والموضوع  
كما هو مفاد عبارة الشارح وذلك لان مظروفة شئ لامر عبارة عن مظروفة  
جميع اجزائه لذلك الامر فلما كان المقدمة عبارة عن جزئين هما البحثان وكان  
البحثان مظروفين لماهية المنطق وبيان الحاجة والموضوع كان المقدمة مظروفة  
لها بلا شبهة ( قوله ظرفية الكل الجريئين ) وذلك لان الكتاب عبارة عن الالفاظ  
والعبارات المخصوصة من حيث الدلالة على المعاني وكل جزء منها عبارة عن طائفة  
مخصوصة منها فالمقدمة جزء من الكتاب وكل من البحثين جزء من ذلك الجزء  
( قوله واعلم ان بين اللفظ والمعنى آه ) تحقيق لظرفية كل من اللفظ والمعنى للآخر  
وبيان لصحتها من غير حاجة الى تقدير اصلا ليظهر سقوط ما اورد به بعضهم هنا  
من ان البيان مقدر في قوله اما المقدمة في ماهية المنطق فلم يترك المص البيان  
من بيان الحاجة ولم يعطف الحاجة على ماهية المنطق حتى يكون البيان المقدر  
مضافا الى كلا الامرين بل ذكر البيان وعطفه على المقدر من غير حاجة الى ما ذكره  
الناظرين في دفعه من مغايرة البيانيين لكون البيان الاول بمعنى التعريف والتصوير  
والثاني بمعنى الحجة والدليل وقد بينا ما يتعلق بهذا البحث في حاشيتي التحفة ونتائج  
لافكار بما لا مزيد عليه عند اول الاعتبار ( قوله من غير زيادة وحفظها اه ) اي  
كان المظروف الحقيقي لا يزيد على الظرف الحقيقي ويحفظ به ( قوله لدلائلها  
على عدم زيادة الالفاظ ) على المعاني المرتبة في ذهنه لعدم زيادة المظروف على الظرف



بخلاف الثاني لجواز زيادة الطرف عن المظروف في اظ (قوله جعل الحكم بالتفصيل والتعيين اه) اي جعل الحكم بتفصيل المقالات وتعيين كل منها ببيان ماهي مسرودة له مقصودا بالافادة بان يقول واما المقالات فاوليها في المفردات اه لاجل العدد مقصودا بالافادة بقوله واما المقالات فثلاث (قوله كيف واوكان مقصوداه) اي كيف يكون الامر كذلك والحال انه لو كان مقصوداه قدس سره الاعتراض على الشارح بان الصواب ان الاول زائد لاما اشار اليه من كون الثاني زائد الجمل مناط هذه الحاشية التي اعترض عليه فيها بان الصواب اه قول الشارح واما المقالات فاوليها لا قوله ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة (قوله لقلة الاستعمال فيهما آه) لتعليل لكونهما معنيين مجازيين وذلك لما تقرر من ان قلة الاستعمال آية التجوز ولم يقل بالقياس الى الاخيرين كما هو الظاهر لقلة الاستعمال في المعنى الاخير ايضا عند ارباب هذا الفن وان كان كثير الاستعمال فيه عند النحويين على ما سيأتي عليه (قوله وهو لا يشترك آه) اي العلاقة اشترك المعنيين الاولين للمعنى الثالث في انتفاء التركيب مطلقا وشا بهتها اياه فيه فالعلاقة المشابهة والمجاز الاستعارة (قوله وان كان في الاولين آه) تنبيه على تفاوت التركيب المتقي فيهما وفيه لا يشترط اشراك الكل في انتفاء التركيب من كل وجه اي وان كان التركيب المتقي في الاولين كاشا مع الغبر وفي المعنى الثالث اعني ما يقابل المركب في ذاته (قوله اعني علامتي التثنية والجمع) تفسير للغير بالنظر الى المعنى الاول وقوله ومع المضاف اليه تفسير له بالنظر الى المعنى الثاني ولذا زاد لفظ مع فيه وانت خير بان هذا انما يتم اذا جعل التثنية عبارة عن المفرد الذي لحق اخره علامة التثنية والجمع عبارة عن المفرد الذي لحق اخره علامة الجمع يجعل العلامتين خارجتين عن التثنية والجمع كما ان المضاف اليه خارج عن المضاف مع ان التعريف الذي ينقله في الحاشية الآتية بأبي عن ذلك فتبصر (قوله واه) امر اعدميا (اي مالم ليس بتثنية ولا جمع) قوله دوريا (لكون المفرد مأخوذا في تعريف التثنية والجمع وكون التثنية والجمع مأخوذين في تعريف المفرد) قوله فالتقابل بينهما ح اه) اي التقابل بين المفرد وبين كل من التثنية والجمع حين كون المفرد مفهوما وجوديا مثلها تقابل التضاد من بين التقابلات الاربعة التي هي التضاد والتضائف والعدم والملكية والايجاب والسلب قالوا كل اثنين اما وجوديان اولا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما باقياس الى الاخر فهما المتضائفان او لافهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والاخر عديميا فاما ان يعتبر في العدمي محال قابل للوجودي فهما العدم والملكية او لافهما السلب والايجاب فليقتنع هنا

( بهذا )

بهذا القدر وليطلب التفصيل من محله المحرر (قوله فالتقابل بينهما ح تقابل اه) اي التقابل بين المضاف والمفرد حين كونه مفسرا بما ليس بمضاف تقابل الايجاب والسلب فلا يعتبر في المفرد محل قابل للاضافة فيصدق على كل مالم يكن مضافا ولما اورده عليه ان المفرد بهذا المعنى يحتمل للركبات التقييدية والانشائية والخبرية لصدق ما ليس بمضاف على كل منها مع انه مالم يهد اطلاقه بهذا المعنى على شيء منها اجاب عنه بقوله وشموله بهذا المعنى آه ولا ينبغي تقريره (قوله كيف وقد قال آه) اي كيف يكون جواز اطلاقه بهذا المعنى عليهم مستبعدا وقد اطلق الشيخ ابن الحاجب المضاف على المركب الخبري حيث قال والمضاف اليه كل اسم آه فادخل مررت في قولنا مررت يزيد مثلا في المضاف كما ادخل زيد فيه في المضاف اليه ومن البين ان اطلاق المضاف على مركب خبري نسب الى شيء بواسطة حرف الجر مما يلزم منه اطلاق المفرد بمعنى ما ليس بمضاف على مالم ينسب الى شيء بواسطة حرف الجر مما يلزم الخبرية مثلا بلا شبهة (قوله وجعل التقابل آه) اي وجعل التقابل بين المفرد بهذا المعنى والمضاف تقابل العدم والملكية لالتقابل الايجاب والسلب باعتبار قيد في تفسير المفرد بهذا المعنى مفيد لاعتبار قابلية المحل للاضافة اي مالم ليس بمضاف عما من شأنه ان يكون مضافا بخارج عنه المركبات المذكورة لعدم كون الاضافة من شأن شيء منها فيدفع الاراد المذكور لايقضي في دفع شمول التفسير لها وان توهمه الفاضل العدم وذلك لان الاضافة وان لم يكن شأن شيء من المركبات المذكورة باعتبار شخصه ولا باعتبار نوعه لكنها شأنه باعتبار جنسه الذي هو اللفظ الموضوع فيصدق على كل منها انه ليس بمضاف مع كون الاضافة من شأنه اي باعتبار جنسه \* اعلم انهم ذكروا انه ان اعتبر في العدمي قبوله للامر الوجودي باعتبار شخصه وفي ذلك الوقت كالكون كوسجها فانه عدم الحية عن من شأنه في ذلك الوقت ان يكون ملتجيا فهو العدم والملكية المشهور بان وان اعتبر قبوله اعم من ذلك بل بحسب نوعه كالعمى للأكه وعدم الحية للرأه او جنسه القريب كالعمى للعقرب باعتبار الحيوان او جنسه البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل باعتبار الجسم فهو العدم والملكية الحقيقيان فاذا ذكره المحشي انما يتم اذا اعتبر التقابل بينهما تقابل العدم والملكية الحقيقيين مطلقا واما اذا قيد بكون الاضافة من شأنه باعتبار نوعه كما هو صريح عبارة الفاضل المذكور حيث قال وينبغي ان يعلم ان المراد بما ليس بمضاف ما ليس بمضاف ومن شأن نوعه الاضافة انتهى فلا كما لا ينبغي نعم لا مجال هنا لاعتبار العدم والملكية المشهورين لاستلزامه خروج كثير من المفرد بهذا المعنى عن التفسير



على ما لا يحتاج الى بيانه من له حظ من التحويس (قوله اطلاق الاطلاق آه) اي عن قيد الارادة حيث لم يقل وقد يطلق ويراد كما فعله في الاولين (قوله فلا يرد على المص آه) اشارة الى ان مقصوده قدس سره الجواب عما انجبه على قول المص المقالة الاولى في المفردات من ان المقالة الاولى لا تنحصر في المفرد اذ من مقاصدها بحث المعارف التي هي مركبات تقييدية لا محالة او غالباً على اختلاف فيها بل هو المقصد الاقصى والمطلب الاعلى فالتقصود بالذات هنا انما هو التخصيص على اندراج التعريفات ولذا علله بقوله لانها مركبات تقييدية لا لتخصيص على اندراج الكلليات الخمس اظهره (قوله لان المقيدين من تعيين الابواب آه) وبالجملة يقصد بمثل قولهم الباب في كذا حصراً وان خلا عن ادائه احداهما ان الباب ليس فيه الا كذا واثنيهما ان كذا ليس الا في الباب وقد يقصد ان المقصود بالذات من الباب ليس الا كذا وليس كذا مقصوداً بالذات الا من الباب وذلك لانه كالمعرف في ان المقصود به تمييز الباب عن اخواته ولا تمييز به الا برعاية الحصرين ذكره الفاضل العصام (قوله ذكر الدليل على ارادة المعنى الاخيرة) اي لئلا ينفى ارادة المعنى الثالث الحقيقي المتبادر في هذا الفن (قوله مطلقاً) اي تقييداً كان او تاماً (قوله باستعمال المطلق) اي ما ليس بحملة في المقيد اي ما ليس بحملة خبرية اعني القضية حال كون المقيد ملائماً بخصوصه وانما قيد به لان استعمال المطلق في المقيد لكونه واقعاً عليه لا بخصوصه ليس بمجاز كما في استعمال العام في الخاص كما تقرر في محله \* فيكون اه اي فيكون المعنى المراد هنا اعني ما ليس بقضايا مجازاً من سلا متفرعاً على المعنى الاخير اي ما ليس بحملة بعلاقة الاطلاق والتقييد (قوله والفصل الاول آه) اي ويكون الفصل الاول الذي اورد فيه مباحث الالفاظ وبحث فيه عن المركبات الانشائية داخلاً في مقاصد المقالة الاولى اعني المفردات بمعنى ما ليس بقضايا وهو وظ في التعبير بالمقاصد اشارة الى ان المراد بكون المقالة الاولى في المفردات كون المقصود منها المفردات كما نقلناه عن الفاضل العصام لما اشهر انه يقتصر في عنوان كل بحث على ذكر ما هو المقصود بالذات منه وتعرف ذلك عندهم (قوله وعدم دخول آه) دفع لما اورد على احتمال ارادة ما ليس بحملة من المفردات من عدم دخول المركبات الانشائية في المفردات بهذا المعنى مع كونها مجعولة عنها في الفصل الاول من المقالة الاولى (قوله لان مباحث آه) يعني ان المراد بكون المقالة الاولى في المفردات كون المقصود منها المفردات كما ذكرناه آنفاً فلا يضر خروجها عن المفردات لعدم كون مباحث الالفاظ التي منها بحث المركبات الانشائية مقصودة منها بل انما هي من المقدمة وانما ذكرها المص

في المقالة الاولى لشدة ارتباط اللفظ بالمعنى الذي هو المقصود منها (قوله كيف ولو جعلته) بيان لضرر دخول المركبات الانشائية فيها بعد نفي ضرر عدم دخولها فيها وترقى من منع ضرر عدم الدخول الى دعوى ضرر الدخول (قوله لانه ذكر في الفصل الاول آه) اي المص ذكر في الفصل الاول المعقود لمباحث الالفاظ الخبر الذي هو مراد في القضية فلو جعلت مباحث الالفاظ داخلة في المفردات لدخل القضية ايضاً فيها فلا يصح المقابلة بين المفردات والقضايا هذا (قوله فتدبر فيما ذكرنا) التحشية كلامه قدس سره في هذا المقام من اوله الى هنا غير مكتف بال نظرية الاولى ليدفع اشكوكه اي ليظهر لك اندفاع الشكوك العارضة للناظرين في كلامه ههنا منهاته لا وجه لتخصيص هذه المعاني الاربعة بالذات لان المفرد يطلق ايضاً على ما ليس بمشترك وعلى ما ليس بمركب بمعنى ماله جزء فيتساوق مع البسيط وقد اشار الى دفعه في الحاشية المنوطة على قوله قدس سره قد يطلق المفرد آه بقوله فاذا ذكره المعاني المستعملة اه يعني ان مراده قدس سره ذكر المعاني التي شاع استعمال المفرد فيها بين ارباب العلوم ومن البين ان المعنيين المذكورين ليسا كذلك ومنها انه قدس سره جعل التقابل بين المضاف والمفرد المقابل له تقابل الانجاب والسلب وهو انما يصح لو ثبت استعمال المفرد بالمعنى المذكور في المركبات التقييدية والانشائية والخبرية ولم يثبت ولقد نبهت على ما اشار اليه المحشي بما يدفع هو به فتنبه له ومنها ان المفرد بمعنى ما يقابل الجملة ليس من اصطلاح الفن بل اصطلاحهم على ما يقابل المركب واستعماله في كتب الفن استعمال مجازي وقد اشار الى دفعه بمجموع ما نقله من شرح المختصر للعصام من كون هذا المعنى ايضاً حقيقياً وما يثبت من عدم امكان ارادة ما ليس بمركب مطلقاً من المفردات هنا لوجود المانع منها وانحصار محتمل المقام في ارادة ما ليس بقضايا وارادة ما ليس بحملة ورجحان الثاني على الاول بكونه حقيقة ولو عند التحويس ومنها ان مقابلة المفردات بالقضايا لا يصلح ان يكون دليلاً على ارادة ما ليس بحملة منها وانما يدل على ارادة ما ليس بقضايا منها وقد اشار الى دفعه بما يثبت في صدر هذه الحاشية ايضاً من كون محتمل المقام بمعونة المقابلة المذكورة منحصراً في المعنيين ورجحان الثاني على الاول بكونه حقيقة ومنها ان ارادة المعنى الاخير هنا غير صحيحة لاستلزامه خروج المركبات الانشائية عن المفردات مع كونها المذكورة في المقالة الاولى في نضاعيف مباحث الالفاظ وقد اشار الى دفعه بقوله آنفاً وعدم دخول المركبات الانشائية آه وقررناه (قوله في الاجزاء الثلاثة) يعني المقالة الثانية والمقالة الثالثة والخاتمة (قوله لانه يلزم آه) الظاهر انه لا محاسن لهذا التعليل بشئ مما سبق وان موضعه اللائق موضع قوله في الحاشية الآتية ولانه



لا يلزم ان يكون وجه الحصر اى ولانه يلزم على اعتبار التضمن او التقدير ان يكون وجه الحصر المذكور بقوله لان ما يجب ان يعلم اذ لا للاشتغال على الامور الخمسة المذكورة مع انه دليل للترتيب اللهم الا ان يقال ان كلمة حيث في قوله حيث قال الثانية في القضايا ساقة من النسخ الصحيحة وان قوله قال الثانية في القضايا حاشية منوطة على قول الشارح والثانية في القضايا بعد قوله فاوليها في المفردات وان هذا تعليل للتفسير اى وانما فسرنا قوله الثانية في القضايا بما ذكرناه لان يلزم ان يكون اى معنى ان قول الشارح الرسالة مرتبة على مقدمة وثالث مقالات الى قوله وانما ترتبها اى بمنزلة الدعوى ووجه الحصر المذكور بقوله وانما ترتبها بمنزلة الدليل له فيلزم ان يفسر بما فسر ليكون وجه الحصر دليلا للاشتغال على الامور المذكورة من تعريفات القضية وتقسيمها اى فتبصر (قوله والترتيب بدل اى) لعله من كلام التاج (قوله وح) اى حين كون الترتيب بالمعنى الذى ذكره في التاج يكون متعلقه امورا اى بخلاف ما اذا كان بالمعنى الذى ذكره في القاموس (قوله فاقيل اى) التفرع مبنى على كون المعنى المنقول من القاموس معنى لغويا للترتيب والمعنى المنقول من التاج معنى اصطلاحيا له وقد ظهر صحة التعلق بهذين المعنيين بدون التضمن والتقدير فيثبت صحته بكل من المعنيين اللغوي والاصطلاحي وبمحصل الرد للفتاوى ثم ان ههنا نظرا اورده في حاشيتي على نتائج الافكار فعليك به فانه مما قصرت عنه ايدى الكبار (قوله ولانه لا يلزم اى) ولانه لا يلزم من التعلق بطريق التضمن او التقدير كون وجه الحصر دليلا للترتيب بل كونه دليلا لاشتغالها على الاجزاء المذكورة مع انه دليل للترتيب لا للاشتغال عليها وذلك لان الاشتغال امر واقعي يديه لا يحتاج الى دليل بخلاف الترتيب فانه من الافعال المعالة بالاغراض وقد وقع في نسخة جاءت النيام من ما وراء النهر ولانه يلزم ان لا يكون وجه الحصر دليلا اى وهو الاظهر (قوله تكلف) وفيه ايضا نظر لان التضمن لشيوخه يابى ان يحكم عليه بان اعتباره تكلف حتى قال المولى ابو البقاء التضمن سماعى لا قياسى وكذا الحذف والايمان لكنهما الشيوعهما اصارا كالقياسى حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكره الفقهاء من ان ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه هذا (قوله كما في تفسير آه) تمثيل لشيوع استعماله بلى في عباراتهم بما وقع في عبارة تفسير البيضاوى حيث قال يترتب عليه اى يترتب الايمان على الاتقاء كترتب التحلية على النخبة لان الاتقاء والتبرى من الكفر تحلية للنفس عما يشينها والايمان بالغيب تحلية لها بما يزينها (قوله

للمعال) وهو تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله كاشياني (قوله اذلا معنى آه) تعليل لقوله متعلقا يعلم (قوله والمنطق بمعناه) اى والحال ان المنطق ملايس بمعناه غير شامل لما يتوقف عليه مسائله (قوله اذلا جعلت آه) تعليل لكون مدار هذا الاعتراض ما يستفاد اى وقوله اذلا جعلت اى ناظر الى قوله من كون كلمة في الظرفية اى مع قطع النظر عن قوله بلا توسع وقوله او جعلت ناظر اليه بانظر الى قوله بلا توسع (قوله لتوقفه عليه) ببيان لعلاقة التوسع اى لتوقف ما يجب علمه فيه على ما يجب علمه في تحصيله (قوله او يجعل المنطق) عطف على يجعل في قوله بان يجعل وبيان طريق ثان للتوسع فالتوسع عبارة عن المجاز الحذفى على الاول وعن المجاز اللغوي بذكر الخاص وارادة العام على الثانى كما لا يخفى على اهل المعانى اى يجعل المنطق في قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق شاملا لما يتوقف عليه المنطق المعروف الغير الشامل له (قوله فضلا عن ان يجب) فاندفع الابرار الذى ذكره العماد وغيره من ان الملازم ان يقول لان هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه (قوله التى هى ذوات اجزاء) في نفس الامر (قوله فلا يردان الشروع اى) لانه انما يردان لورجع الضمير المجرور في قوله اذلا معنى للشروع فيه اى الشيء مطلقا كما ارجعه بعض ارباب الخواشي اولم يكن اجزاء المنطق في نفس الامر ذوات اجزاء كما لا يخفى (قوله من عدم تحقق الكل) وهو الشروع في المنطق بدون فرد من افراد اى وهى الشروعات المتعددة المتعلقة باجزاء المنطق (قوله واپس ذلك تفسيره اى) اى واپس الشروع في جزء من اجزائه تفسير الشروع فيه وان توهمه من غفل عن هذه المبالغة من ظاهر العبارة باعتبار اداة القصر والتعير بمعنى الشروع فاعتراض بانه غير جامع لعدم شموله الشروع في الشيء بالشروع في نفسه كما في البسيط وغير مانع لشموله الشروع في جزء من اجزاء الشيء مع عدم قصد تحصيل الكل مع انه ليس بشروع فيه وتكلف لدفعه يجعل مرجع الضمير مقيدا بشئ ذى اجزاء وتقييد التعريف بقوله مع قصد تحصيل الكل ثم اعترض آخر عليه بان هذا التكلف لا يصحح لانه لا يشمل فردا من افراد المعرف اذ الشروع في شئ ذى اجزاء انما يكون باخذ جزء من اجزائه لا بالشروع فيه كما ذكره المحشى آنفا (قوله فانقطع عرق الزهات اى) العرق اصل الشجرة والزهات الكلمات الباطلة على ما في الصحاح ففقه استعارة مصرحة اصلية بتشبيه معنى الكلمات الباطلة التى اوردها الناظرون في هذا المقام كالتقلنا آنفا اعنى كون الشروع في جزء من اجزائه تفسيريا وتعريفا للشروع في الشيء مع كون الضمير المجرور في قوله اذلا معنى للشروع فيه



راجعنا الى الشئ باصل الشجرة في مجرد ابتداء الشئ عليه واستعمال العرق الموضوع  
 للثاني في الاول وتر شجته باثبات ما هو ملائم للشبه به وهو الانقصاص اى اضمحل  
 بما ذكرنا مبنى الكلمات التي اوردها الشارحون ههنا فتشمل هي ايضا ضرورة  
 ان المبنى على التماسد فاسد (قوله لان المقدمة ذات اجزاء ونظرية اه) اشارة  
 الى ان تفرع كون الشروع في المنطق موقوفا على الشروع في المقدمة على كون  
 الشروع في المنطق موقوفا على المقدمة مبنى على ملاحظة امرين احدهما كون  
 المقدمة ذات اجزاء والا فيمكن حصول المقدمة باخذها لا بالشروع فيها والاخر  
 كونها نظرية اى غير يديه هبة والا فيمكن حصولها دفعة بالبراهنة من غير شروع  
 وتحصيل (قوله على وجه يكون الشروع فيها شروعا) بان يفترق بقصد  
 تحصيل الكل كما سلف (قوله لمان الشروع فيها امر اختياري يتوقف اه) لما سيجي  
 من الشارح زح ولما قرر في محله من ان للفعل الاختياري مبادئ اربعة مترتبة اولها  
 تصور الملائم والثاني الشوق الناشئ منه والثالث الارادة وهي ميل يعقب اعتقاد  
 انتفع والرابع صرف القوة المنبثقة في الاعضاء وسيدكره المحتش المحقق وقد اوضحته  
 في شرح رسالة الارادة الجزئية الخالدية (قوله نعم اوزم اه) اى لكنه لا يلزم (قوله  
 بناء على ما ذكر في وجه الحصر) اى وهذه المقدمة مبينة على ما ذكره الشارح في وجه  
 الحصر وذلك لما عرفت من ان صريح ما ذكره في وجه الحصر وان كان توقف  
 الشروع في المنطق على المقدمة ولكن المقدمة لما كانت ذات اجزاء ونظرية لزم منه  
 توقف الشروع في المنطق على الشروع في المقدمة (قوله ولا يصح انتقيد المذكور  
 في الصغرى اه) بان يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق على وجه البصيرة لانها  
 لا تصدق ح اذا الشروع في المنطق على وجه البصيرة انما يكون بعد تصوره برسمه وذلك  
 التصور انما يتحصل بعد تحصيل المقدمة فكيف يكون اشرع فيها شروعا فيه  
 على وجه البصيرة (قوله وههنا لا تأخير لمقارنة اه) لان الشروع في المنطق موقوف  
 على الشروع في المقدمة مطلقا اى سواء كان الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل  
 المنطق اولا (قوله اى جميعها) لمان الاستغراق هو المتبادر من اضافة الجمع (قوله  
 وهو) اى ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فلما تركا (قوله دون المذكور بان يقال  
 بدل قوله لان ما يجب اه) لان المذكور في المنطق اما ان يكون خارجا آه كما فعله  
 العلامة التفنازاني (قوله لا حثا به الى التخصيص) اى لا احتياج لتخصيصه الى  
 ان يخصص المذكور بما يكون جزءا من المنطق او من يتطاول به بحث بهر كالجزم منه  
 والا لا تنقض بالحطبة ومثله اجزاء العلوم (قوله فلا يرد ان ما يجب اه) المورد

هو المولى قره داود حيث قال يرد انه لا يلزم من هذا ان يكون مقدمة اشرع  
 جزأ من كتب الفن لان ما يحسن ويليق ان يعلم في كتاب لا يلزم ان يذكر فيه  
 وما لا يلزم ان يذكر فيه لا يكون جزءا منه فلا يصح قوله وح يلزم ان يكون المقدمة  
 جزءا من كتب الفن لانه انتهى وجه عدم الورود ان ما يجب ان يعلم في كتب  
 المنطق ولو استحسننا لا يترك فيه الانادرا والنادر كالمعذوم فلزوم الجزئية من الكتب  
 عرفا بما لا شبهة فيه واما لزوم العقلي بمعنى امتناع الانفكاك فلا يقول به عاقل  
 فضلا عن فاضل فلا غبار على كلام المحتش المحقق (قوله وليس يلزم اه) دفع لمقدر  
 وهو ان كون المقصود ذلك لا يدل على هذا التفسير لانه بما يفيد وجه الحصر  
 من غير هذا التقدير ايضا لان الحصر العلم في هذه الامور الخمسة يستلزم انحصار  
 الرسالة فيها وحاصل الدفع ان هذا الالتزام انما يتم بامر من احدهما ان يكون كل  
 ما هو جزء للفن المذكور في الرسالة وثانيتها ان يكون كل ما هو مذكور في الرسالة  
 جزء للفن والامر ان ممنوعان (قوله فلا يرد اه) اذ لا يلزم من عدم لياقة الترتيبات  
 الواقعة في الكتب بالنظر الى الوجه الذي ذكره الشارح عدم لياقتها من كل وجه  
 فلنكن لا ثقة من وجوه اخرى (قوله اوصفة ذلك) اى صفة ذلك ان يتوقف فيكون  
 قوله ان يتوقف خبر مبتداء محذوف والجملة خبر ان في قوله لان ما يجب ان يعلم اه  
 (قوله وعدم صحة حل الاول) اى المصدر اعني التوقف ههنا على ما يجب لا يستلزم  
 عدم صحة حل الثاني اى الفعل المصدر بان اعني ان يتوقف ههنا وعلة بعض  
 فضلاء المعربين بان كلمة ان اذا دخلت على الفعل المضارع يجعل في تأويل المصدر  
 باعتبار الاحكام اللفظية كصفة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه  
 لان يجعل في تأويله باعتبار المعنى بان يقصده المعنى المصدرى وايد ذلك بما نقله  
 عن الفاضل العصام وغيره (قلت ويؤيده ايضا ما ذكره المحتش المحقق في حواشيه  
 على انوار التائيل عند الكلام على قوله تعالى {وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا}  
 الآية من ان كون ان مع الفعل بتأويل المصدر لا يستدعي ان يتحد معناهما لضرورة  
 عدم دلالة المصدر على الزمان مع دلالة الفعل عليه هذا فلا يرد عليه ما ذكره  
 بعض المجتهدين ههنا من ان سبب الاحتياج الى التأويل عدم الاتحاد الخارجى  
 بالمصدر مع ما يجب وذلك السبب متحقق بالفعل المصدر بان لان مدلول المصدر بان  
 باعتبار الذات متحد وان فرقا بينهما بان المصدر بان يدل بهيته على الزمان دون  
 الاول فللا فائدة لهذه التفريفة في صحة الجملة وعدمه انتهى نعم ذكر علامة الوجود  
 المولى ابو السعود في تفسير الآية المذكورة ما يدل على اتحادهما في المعنى حيث قال



ولما كان الخبر والانشاء في الدلالة على المصدر سواء ساغ وقوع الامر وانتهى صلة حسب وقوع الفعل المضارع فتجرد عند ذلك عن معنى الامر وانتهى نحو تجرد الصلة الفعلية عن معنى المضى والاستقبال انتهى فلا يحصر وبالله التوفيق (قوله مبنى على المسامحة) اذ لا شك في كون المراد بالمقدمة هنا الالفاظ لا المعاني لما ان المقصود بيان وجه حصر الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ في التحقيق في اجزائها وان كانت قد يراد بها المعاني في محل آخر ايضا فن جواز كون المقدمة هنا عبارة عن المعاني فقد غفل في تحقيق الكلام عن الباقي (قوله بان يكون عنوانات المسائل ا) يعني ان اثبات احوال المفردات لها يكون بطريق ان يكون الموضوعات المذكورة في المسائل المذكورة في المقالة الاولى الباحثة عن احوال المفردات مفهومات يتعدى الحكم منها الى المفردات فيكون المفردات موضوعات حقيقية لتلك المسائل كما ان اثبات احوال زيد وعمر وبشر الى غير ذلك لهم انما يكون بالحكم في قضية على مفهوم كلي اعني الانسان اى الحيوان اناطى يتعدى الحكم منه اليهم فيقال كل انسان ضاحك مثلاً \* فبهذا تدفع ما ورد عليه من ان المسائل كلها باحثة عن احوال ما يصدق عليه المفرد اذ ما من مسألة الا وموضوعه الذكري مفرد صادق على موضوعه الحقيقي وذلك لان عنوانات المسائل في غير المقالة الاولى ليست مفهومات يتعدى الحكم منها الى المفردات بل مفهومات يتعدى الحكم منها الى المركبات الغير المقصودة بالذات في المنطق في المقالة الثانية ومفهومات يتعدى الحكم منها الى المركبات المقصودة المتطورة فيها من حيث الصورة في المقالة الثالثة ومن حيث المادة في الحاشية \* واضمحمل ايضا ما اجيب به عنه من ان صدق العنوان لا يوجب صدق المفرد بل صدق ما يصدق عليه المفرد اذ رب شئ يصدق عليه شئ ولا يصدق عليه الصادق على ذلك كما ان الانسان يصدق على زيد ولا يصدق عليه النوع الصادق على الانسان \* وكذا ما اجيب به من ان المراد بيان احوال ثابتة لما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك (قوله وقس على ذلك ما سياتي) من قوله فاما ان يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصودة وقوله او عن المركبات المقصودة الى او يكون البحث فيه عن المركبات المقصودة وقد اشترنا آنفا الى ما يتضح به هذا القياس فتنبه له ان كان لك بالندائق استنباس فيدفع به ايضا ما ورد على الشارح فيما سياتي ايضا من ان البحث عن المركبات الغير المقصودة او المقصودة معناه بيان احوال ثابتة لما يصدق تلك المركبات عليه مع ان تلك المركبات لا تصدق على شئ اذ من البين ان الصادق على شئ من خواص

المفرد هذا (قوله وبذلك تدفع الشكوك آ) قد عرفت بما ذكرناه آنفا ما هو المراد من الشكوك وما تدفع به (قوله فلا يردان البحث آ) لان الحكم في البحث عن القضايا على القضايا لا على الاقيسة من حيث المادة والمركبات المقصودة بالذات ما يكون الحكم فيها على الاقيسة اما من حيث الصورة او من حيث المادة (قوله لمناسبتها بالنطق في عدم الاختصاص) فانه كان المنطق مناسبة لسائر العلوم باعتبار جريان احكامه فيها ولذا قد يكتفى عنه برئيس العلوم حتى قال صاحب العرائس اقد بلغز باسته الى مرتبة لا يقدر فرد من افراد المسائل على اتقاد حكمه الا باذنه واساراته ولا يجترى بحث على تحريك شفته الا بالتسلح بتلويحاته وتصريحاته كذلك مسألة اجزاء العلوم لها مناسبة اليها من حيث ان اجزاء كل علم ثلاثة لا ينحصر فردا دون فرد (قوله لمناسبتها بمواد الاقيسة) فان مسائل مواد الاقيسة تتعلق باجزاء الاقيسة وتلك المسئلة تتعلق باجزاء العلوم على ما ذكره المولى عماد الدين (قوله بخلاف المقدمة) يعني ان ما ذكر في مسألة اجزاء العلوم ملابس بخلاف المقدمة آ والمقصود دفع دخل مقدر وهو ان ما ذكر في مسألة اجزاء العلوم جار بعينه في المقدمة اذ لا دخل لها ايضا في الاتصال بل انما ذكرت تبعاً لما هو المقصود فيلزم ان لا تذكر ايضا في وجه الحصر وحاصل الدفع ان المقدمة وان كانت غير مقصودة في المنطق الا انها مقصودة في الكتاب اشدة ارتباطها بالمق بالذات آ والمق بيان وجه حصر الكتاب في اجزائه فيلزم ذكرها بخلاف مسألة اجزاء العلوم فانها ليست مقصودة لا في العلم ولا في الكتاب (قوله بخلاف المقدمة) لانها لما كانت مشتركة بين معان متعددة كما ستعلم خفي ما هو المراد عنها ولما ريد به هنا ما يتوقف الشروع عليه في العلم احتجج الى بيان وجه اطلاقها بهذا المعنى على الامور الثلاثة التي هي تصور العلم وبيان خاصته وبيان موضوعه ببيان كون كل منها ما يتوقف عليه الشروع (قوله فالجواب عنه آ) تارة بكونه غير مقصود في الاول ومقصودا في الثاني وتارة ان في الثاني فائدة زائدة وهي الاشارة بقوله ههنا الى تعدد معنى المقدمة وتارة بانه تمهيد وجه التوقف على الامور الثلاثة وتارة بان المتبادر مما تقدم ان المراد بالمقدمة ما هو اخص من معناها اعني ما يتوقف عليه الشروع في المنطق فاحتجج الى التنبه على ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم واطلاقها على ما يتوقف عليه الشروع في المنطق لا لخصوصه وتارة بانه لم يفهم مما تقدم ان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم لان حل المقدمة عليه يصح ان يكون من حل الاعمال على الاخص هذا (قوله فلا يكون فائدته) اى فائدة



قوله ههنا (قوله وان يقال اه) عطف على مدلول اللام في قوله لعدم اختصاص اه  
والمجموع غلة واحدة ولذا لم يكرر اللام اي والشأن انه يقال للاشارة الى مثل هذه  
الفائدة التي هي كونها بمعنى آخر عند غير ارباب هذا الفن لفظ عندهم لاهنا بمعنى  
انه او قصد الاشارة الى مثل هذه الفائدة لقال والمراد بالمقدمة عندهم اي عند ارباب هذا  
الفن لشعر باها قد اربادها معنى آخر عند غير ارباب هذا الفن لاهنا فقوله عندهم مراد  
اللفظ مقول القول ليقال فاحفظ غفاه خفي على رجال (قوله فاعلم اي مقدمات اه) اي فلا  
ضير في خروجها عن تعريف مقدمة الدليل لعدم كونها من افراد المعرف فاندفع ما اعترض  
به الفاضل العصام من انه ان اريد التوقف مطلقا بعيدا كان او قريبا يصدق على  
الموضوعات والمحمولات ولا يسمى موضوعات المقدمات ولا محمولات المقدمات  
وان اريد التوقف بلا واسطة يخرج المقدمات البعيدة (قوله على ان المق بيان اه)  
تزييف لتقدير الخبر بوجه آخر على طريق العلاوة بان المق بيان نفس وجه التوقف  
لا ثبات تحققه والحكم عليه بانه متحقق او ثبات كونه امورا والحكم عليه بانه امور مثلا  
على ان يكون التقدير ووجه توقف الشروع على الامور المذكورة في المقدمة  
امورا ما توقف الشروع على تصور العلم امورا وجوز المولى قره داود (قوله زاد لفظ  
التصور هنا) مع ان مقتضى كون المراد بالمقدمة هنا ما توقف عليه الشروع  
في العلم ان يقال اما على ماهية العلم وكذا ان يقال فيما سياتي واما على الحاجة اليه  
واما على موضوعه (قوله وقصد الباقي) اي قصد تحصيل الكل لما قد سبق  
من ان الشروع في الجزء او اخذه انما يكون شروعا في الكل اذا كان مقارنا بقصد  
تحصيل الكل (قوله وغير ذلك كإرادة الشروع) لما ان الشروع لكونه  
من الافعال الاختيارية يتوقف على ان يتحقق من الشارع اولا ارادة الشروع  
كما سيذكره المحقق (قوله فان رأى الكل اي) تعليل لكل من تقييد التصور  
بالجزئي وتقييد الفائدة المصدق بها بالخصوص فإرادهم بالرأي هنا اعم من التصور  
الساذج الكلّي والتصديق بفائدة مهمة او التصور المقارن بذلك التصديق صرح  
به المحقق الكليني في الحاشية الجلالية ولعل التعبير بالرأي دون التصور لذلك  
(وتوضيحه انا اذا اردنا مثلا فعلا مع الافعال المشتملة على فائدة ما فالفعل المراد كلّي  
نسبته الى الكتابة والاكل والشرب والذهاب الى موضع معين وغيرها من الافعال  
على السواء فتصور تلك الافعال بمجرد هذا الكلّي لا ينبعث منه الشوق  
الى خصوصية الكتابة للزوم الترجيح من غير مرجع بل لا بد بعد ذلك ان تصور  
الكتابة في ذلك الوقت بخصوصها وان تصدق بفائدة معينة المترتبة عليها لترجح

على غيرها عندنا فينبعث من الشوق الى خصوصيتها على ما ذكره المحقق المزبور  
ايضا (قوله المنبثقة منه) اي بما ذكر من التصور الجزئي والتصديق بفائدة مخصوصة  
(قوله ومن هذا يعلم ان تصور المشروع اه) يعني انه يعلم مما تقرر في الحكمة ان  
تصور ما يشرع فيه مقدم على الشروع فيه تقدما ذاتيا وزمانيا وذلك لما  
ان الشروع من الافعال الاختيارية المسبوقة بالمبادئ الاربعة التي تصور الشروع  
فيه منها ان تصور الشروع الجزئي انما يكون بتصوير ما يشرع فيه وقد علم التقدم  
الذاتي من كون الفعل الاختياري متوقفا على هذه المبادئ والتقدم الزماني  
من كونه مسبوقا سابقا زمانيا بهذه المبادئ الاربعة المترتبة (قوله وانه لا يمكن اه)  
عطف على قوله ان تصور المشروع فيه اه عطفًا تفسيريًا وبيان لكون المراد  
بالتصور المقدم التصور بوجه مخصوص مع الاشارة الى وجه التقدم الذاتي  
(قوله فكلام الشارح مبني اه) وبالمنا اطلاق التصور في قوله لولم يتصور اولاه  
بل قبله بوجه مخصوص بان يقول لولم يتصور اولاه بوجه مخصوص اه يعني لولم  
يجز اندفاع الطلب الى شيء مخصوص الا بالتصور بوجه مخصوص لما اطلق  
التصور حتى يكون اعم من التصور بوجه اعم او اخص ايضا بل قبله بوجه  
مخصوص لما عرفت من ان الشروع لا يمكن فيه التصور المطلق بل يتوقف  
على التصور بخصوص لكن لما جوز ذلك الاندفاع لم يمكن ذلك التقييد لعدم صدق  
المقدمة القائلة بان الشارع لولم يتصور بوجه مخصوص اولالكان طالبا للمجهول  
المطلق ح اذ يجوز ان يندفع الطلب بالتصور بوجه اعم او اخص من غير تصور  
بوجه مخصوص (قوله من حيث انه اه) تقييد لاندفاع الطلب اي انما يندفع  
الطلب الى شيء مخصوص بالتصور بوجه اعم او اخص من حيث ان ذلك الشيء  
مما يوجد فيسد ذلك الوجه الاعم او الاخص لا باعتبار خصوص ذلك الشيء اذ لا  
اندفاع للطلب اليه بهذا الاعتبار لا باعتبار تصور بوجه مخصوص فقوله لا باعتبار  
خصوصه عطف على قوله من حيث انه اه (قوله فلذا قال اه) اي باطلاق  
التصور واعميه كما صرح به في قوله حال عدم تصور بوجه من الوجوه (قوله  
لا متاع توجد انفس والاقبال منها اه) اي وامتناع الاقبال من النفس على ما لم  
تصوره وذلك لان توجه النفس واقبالها عبارة عن الارادة المسبوقة بالتصور  
الجزئي المتوقفة عليه على ما عرفت (قوله الذي هو عبارة عن قصد تحصيله  
والعزم عليه) المعبر عنه فيما تقرر في الحكمة بصرف القوة المودعة في الاعضاء فظهر  
وجه اولوية طالب المجهول المطلق من غير تصور بالامتناع من توجه انفس اليه



لما ان الطلب الذي هو عبارة عن صرف القوة مسبوق بتوجه النفس الذي هو عبارة عن الارادة ومتوقف عليه كما ان توجه النفس مسبوق بالتصور الجزئي ومتوقف عليه ( قوله فاندفع الشكوك التي ) منها ان التوجه نفس الطلب فيكون محصل كلام الشارح ان طلب المجهول المطلق يمتنع لامتناع طلب المجهول المطلق وهل هذا الامصادرة وتوجه اندفاعه منع كون التوجه نفس الطلب بل التوجه عبارة عن الارادة والطلب عبارة عن صرف القوة وهو متأخر عنها ومتوقف عليها كما ظهر مما تقرر فمحصل كلام الشارح استدلال بامتناع الموقوف عليه على امتناع الموقوف ولا غبار عليه ( ومنها ان توجه النفس نحو المجهول المطلق لو كان محالاً لزم ان لا يحصل علم بشئ من الاشياء لان كل شئ قبل تعلق العلم به بوجه من الوجوه مجهول مطلق البتة فلو تعلق العلم به لزم توجه النفس نحو المجهول المطلق وهو باطل ( ووجه اندفاعه ان توجه النفس لكونه عبارة عن الارادة المنبثقة من التصور الجزئي الواقعة في المرتبة الثالثة من المبادئ المذكورة متوقف على التصور الجزئي الواقع في المرتبة الاولى منه فيمتنع توجه النفس نحو المجهول المطلق بخلاف العلم بالشئ لانه لا يتوقف على العبارة المعبر عنها بتوجه النفس حتى يستلزم تعلق العلم بالمجهول المطلق بتوجه النفس نحوه اذ قد يحصل الشئ عند احد المشاعر فيحصل العلم به بدون انتفات النفس وتوجهها نحوه فلزوم توجه النفس لتعلق العلم بالمجهول المطلق ممن ومن قال في الفرق بين توجه النفس للشئ وعلمه التصوري ان الاول فعل اختياري والثاني ضروري فلا يلزم من محالة توجه النفس نحو المجهول المطلق محالية العلم التصوري فقد سمي مما لا يخفى ( ومنها انه لو كان توجه النفس نحو المجهول المطلق محالاً لتوقف توجه النفس نحو الشئ على معرفته قبله ومعلوم ان معرفة الشئ متوقفة على سبق التوجه اليه وهل هذا الادور ووجه اندفاعه يظهر من وجه اندفاع الثاني فان توقف معرفة الشئ على سبق التوجه اليه علم على ما عرفت آنفاً ( قوله اي مسلم ثبوته بالدليل آه ) فلا بد ان التسليم والمنع لا يتعلقان بالمدعى المدلل ( فان قلت بعد تسليم ثبوت المدعى بالدليل المذكور كيف يصح في تمام التقريب قلت المسلم ثبوت المدعى المذكور الذي اريد به توقف الشروع على التصور بوجه ما والممنوع يبنى تمام التقريب ثبوت المدعى المتى في المقام الذي هو توقفه على التصور بالرسم فانتم هذا ( قوله عرفوا الدليل آه ) مقصوده امر ان الاول دفع ما يخطر بالبال من ان الظاهر عند عدم الاستلزام بنى الدليل لا يقترب لان اللزوم معتبر في ماهية

الدليل فاذا لم يوجد لم يوجد الدليل وحاصل الدفع انه لا يلزم من عدم الاستلزام بالنسبة الى المدعى عدم اللزوم مطلقاً بل قد يوجد اللزوم في الجملة بالنظر الى غير المدعى بان يكون المدعى عاماً ولذا ينفي ح التقريب لا الدليل نعم اذ لم يوجد اللزوم اصلاً ينفي الدليل لا التقريب والثاني دفع ما قيل على الشارح من ان التقريب عبارة عن سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب فالمدعى لا يتسوق لاثبات المدعى ان كان مستلزماً للدعوى فالتقريب تام والا فلا تقرب اصلاً لانه حاصل غير تام اذ الاستلزام لا يقبل النقصان والتمام وكذا يقال مثله في قولهم لا يتم الدليل لان اللزوم معتبر ايضا في مفهوم الدليل كما اشرفنا اليه فان وجد فالمدعى تام والا فلا دليل لانه حاصل غير تام وحاصل الدفع ان بمجرد الاعتراض بان هذا الدليل لا يستلزم الدعوى او لا يلزم من العلم به العلم بالدعوى لا يتحقق عدم الاستلزام واللتزم في نفس الامر حتى ينفي التقريب والدليل بل المتضمن به عدم تماميتهما لما هما او تمامهما كما نأمدخولين من طرف المعارض ( قوله يشتمل الظني ) كالاستقراء والتجسس والجهلي كدليل الفلاسفي على قدم العالم مثلاً الثاني من جهله المركب ( قوله بان يكون المدعى عاماً والدليل يستلزم الخاص ) فيه ان المقرر في علم المناظرة ان التقريب تام في صورة انتاج الدليل الاخص من المدعى مطلقاً او المساوي له اللهم الا ان يثبت التخالف بين اصطلاحى العليين او يراد بالعام والخاص الاعم والاخص من توجه وقس على هذا صورة انتاج الدليل المقيد مع كون المدعى مطلقاً فاعرفه ( قوله ان رسم ليس مذكوراً في المفتح ) اذ قد ذكر قبله اجزاء الرسالة وتقسيم العلم الى التصور والتصديق مثلاً ( قوله فاقبل ليس المقام ) اي فاذا كان معنى الاثناء مطلق الاجزاء والابحاث من غير اعتبار كونها في الاول والاطمئنان او الوسط بشهادة ما في الضراح ظهر ان ما ذكره هذا القائل وهم لكونه مبني على توهم كون الاثناء بمعنى الوسط والوهم يقع الهاء بمعنى الخطاء كما ذكره المولى الطحطاوى في حاشية الدر المختار ( قوله والقصد ) عطفت تفسير للاختيار ( قوله واما اختياره على آخر آه ) اي ترجيحه على سائر الوجوه المخصوصة المستلزمة لما هو الواجب ( قوله على رأى الحكماء ) اي كون اختياره على آخر لم يرجح مبنى على رأى الحكماء من ان ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح باطل من الفاعل المختار ( قوله او بمجرد الارادة آه ) اي او الاختيار المذكور بمجرد الارادة من غير مرجح آخر على ما هو رأى المتكلمين من ان ارادة الفاعل المختار كاف في ترجيح احد المتساويين على الآخر ( قوله فمضى توقف الشروع عليه آه ) اي على التصور



برسمه يعني ان حديث توقف الشروع على التصور برسمه وان كان لا يصح بمعنى  
توقفه عليه بعينه لكنه يصح بمعنى توقفه على نوعه لانه لما توقف على التصور  
بوجه ما ولم يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص وكان الرسم وجهها  
مخصوصا من الوجوه المتخصصة صدق انه يتوقف على نوع التصور برسمه  
هكذا يجب ان يفهم (قوله لان معنى التوقف آه) تعليل لتفرع عدم ورود ما ذكر  
على ما ذكره قبل يعني ان معنى توقف الشروع على التصور بالرسم حين كان  
المراد التصور بوجه ما واختيار المص التصور بالرسم لاستلزامه ذلك الواجب  
توقفه على ما يستلزمه التصور بالرسم ومن البين ان توقفه بهذا المعنى على التصور  
بالرسم لا ينافي الاستغناء عنه اذا الموقوف عليه في الحقيقة على المعنى التصور بوجه ما  
الذي استلزمه التصور بالرسم لا التصور بالرسم حتى ينافيه الاستغناء عنه (قوله  
وان كان ذلك آه) مر تبط بقول السيد وكون غيره مستلزما آه (قوله اذا كان  
كسبيا) فبديه لان الرسم لا يتصور في غير الكسبي (قوله وترجمه آه) بالرفع عطف  
على اصل اختياره وبرزج في محل الرفع عطف على استلزامه من قبل عطف  
الشئيين بخرف واحد على ممول عامل واحد (قوله فان الظاه) تعليل لعلة  
قول الشارح فالاولى اه لوجود الاشارة في عبارته (قوله فلذلك آه) اي فلكون  
نضمن عبارة الش الجواب مبتدأ على كون الاولوية بالنظر الى المذكور سابقا  
وكونه بالنظر اليه ظاهر الانصاف لاحتمال ان تكون بالنظر الى وجه آخر غير المذكور  
سابقا قال اشارة لاتصريح او اشعار او نحوهما (قوله اولاه آه) عطف على  
لذلك ووجه آخر لقوله اشارة دون ما ذكر من التصريح ونحوه (قوله ليسح  
قياس الخلف) اي لئتم التقريب ويصح قياس الخلف الذي هو القياس المركب  
من الاقتراني الشرطي والقياس الاستثنائي الرفعي وتقريره على هذا هنا هكذا  
يتوقف الشروع على تصور العلم بالرسم لانه لو لم يتوقف الشروع في العلم  
على تصوره بالرسم لم يتصور الشارع في العلم اول ذلك العلم بالرسم ولو لم يتصور  
الشارع فيه اول ذلك العلم بالرسم لكان طالبا للمجهول ينتج لو لم يتوقف الشروع  
في العلم على تصوره بالرسم لكان الشارع فيه طالبا للمجهول لكن التالي باطل  
والمقدم مثله ثبت نفيضه فيتوجه منعه الملازمة التي هي كبرى القياس الاقتراني  
(قوله حيث قال البحث اه) اي واراد في ماهيته بالرسم مطلقا ولم يقيد بالرسم  
المخصوص كما نبه عليه بقول اي تصور ماهيته بالرسم (قوله لامتناع الحد)  
تعليل للتفسير اي وانما فسرنا قوله في ماهية المنطق بقولنا في تصور ماهيته بالرسم

لامتناع تحديد العلم لان ذاتيات العلم مسائله فمحدداته انما يكون بتصور خصوصيات  
مسائله وهو ممتنع جدا فتأمل (قوله فلا يرد ما قيل اه) اي لا نأخذ الشق الاول  
ونثبت تمامية التقريب بان الواجب انما هو التصور بالرسم مطلقا ولما لم يكن تحصيله  
الا في ضمن رسم مخصوص وكان الرسم الذي اورد المصنف متفقا عليه بينهم  
اختاره المصنف (قوله على ان الشارح لم يدع آه) دفع آخر لما قيل على طريق  
العلاوة الى الدفع الاول باختيار الشق الثاني اي على اننا نأخذ الشق الثاني اعني  
ارادة التصور بهذا الرسم ونثبت الملازمة المنوطة بانها عارضة عن دعوى التوقف  
وعبارة عن انه اذا تصور الشارع العلم برسمه المذكور يكون على بصيرة في طلبه  
وشك في صدقه وصحته فهذا الدفع مبني على منع ادعاء الشارح توقف البصيرة  
عليه والدفع الاول مبني على نسيجه (قوله ومدخلها غاية مرتبة عليه لاعله آه)  
ونظيره قوله تعالى {فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا} لان الكون عدوا  
وحزنا غاية مرتبة على الالتقاط وان لم يكن له غاية له بان يقصد تحصيله بالالتقاط  
والفرق بين الغاية والعلة الغائية مما يجيء في كلام المحشى المحقق بعد ورقتين تقريبا  
فانتظر (قوله بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة) هذا ناظر الى الدفع  
الاول لما قيل كما ان قوله او بما يفيد الشروع آه ناظر الى الدفع الثاني له المذكور  
بطريق العلاوة تذكر (قوله بها نعد آه) اي باعتبارها يصح عدوها علما واحدا  
وافرادها باندوين ولذا اختار صيغة المضارع وهي الجهة المساوية لها سواء  
كانت هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضوع والغاية او غيرها كالجهة  
الماخوذة من المحمولات كذا ذكر المحشى المحقق في حواشي المطول (قوله فان اريد  
تصور العلم اه) بان يذكر الرسم ويراد مطلق التصور المميز عما عداه على سبيل ذكر  
الخاص وارادة العام وهذا ايضا ناظر الى الدفع الاول كما ان قوله وان خص  
التصور آه ناظر الى الدفع الثاني فلا تغفل (قوله سواء كان ذلك الوجه المميز  
محمولا على العلم اولا) اي اولا يكون محمولا عليه بل يميزها كان ذلك الوجه او كسبيا  
فضرريا والرسم المتعارف منها انما هو غير المحمول حقيقة الكسبي كما لا يخفى (قوله  
بغيره) اي بغير التصور بوجه ما يفيد تميزه عما عداه مطلقا (قوله وان خص  
التصور آه) اي وان اريد بتصوير العلم برسمه التصور بالرسم المتعارف الذي هو عبارة  
عن اللازم النظري للرسوم (قوله فالوجوب استثنائي) ومأله الى اللياقة اي اللائق  
ان يتصور العلم برسمه المتعارف ليكون آه (قوله فاندفعت الشكوك اه) منها ان ما ذكره  
الشارح لا يستلزم المطلوب اذا لم يلط ان البصيرة لا تحصل بدون تصور برسمه



وما ذكره يدل على ان البصيرة حاصلة به ولا يدل على انه لولاه لما حصلت البصيرة  
فلا يتم التقريب ووجه اندفاعه ان هذا مبني على منع تضمن كلام الشارع لدعوى  
التوقف فتختار ان المراد بالتصور بالرسم المخصوص ونقول يكون الوجوب المستفاد  
من قوله لا بد استحسانا فيكون حاصل الكلام ان اللائق بالتصور بالرسم المخصوص  
المتفق عليه لحصول البصيرة به ولا غبار عليه ومنها انا لان رسم توقف حصول  
البصيرة على الرسم لم لا يجوز ان يحصل البصيرة بان يكون للعلم خاصية يكون لكل مسألة  
مدخل فيها ويعرف الطالب اياها بدون التعريف ووجه اندفاعه ان تلك الخاصة  
يعملها التصور بالرسم على التقدير الاول اعني ارادة التصور بوجه ما يفيد تميزه عما  
عداه آه وان الكلام عار عن دعوى التوقف على التقدير الثاني وهو ظاهر ومنها انا لان  
التوقف كيف ويحصل البصيرة بالتصديق بالوضوئية ووجه اندفاعه كالثاني  
فاعرفه (قوله فلا يرد المجموع غيره نقضا) بان يقال اذا اخذ المجموع غيره من العلوم  
يصدق على المجموع انه علم باصول يعرف بها آه مع ان هذا المجموع ليس بنحو  
وذلك لان هذا المجموع ليس مما اعتبر فيه الوحدة (قوله يقتدر بسببها) اشارة الى ان المراد  
من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة لا المعرفة بالفعل لانها خلاف الواقع على نحو  
ما حققه قدس سره في تأويل قول الشارع علم انها من ذلك العلم آه (قوله الجزئية)  
لما ان المراد من تلك الاحوال الفروع المندرجة تحت تلك الاصول (قوله بناء على ان آه)  
اي اصول هذه المقدمة مبني على ان افراد مسائل النحو بالتدوين من جهة ان لكل  
منها مدخلا في تلك المعرفة (قوله وهذا آه) اي حصول هذه المقدمة هو المراد  
من الوقوف على جميع المسائل اجمالا لان بحصول هذه المقدمة يتمكن من الوقوف  
على مسألة مسألة بمحل هذه المقدمة كبرى لصغرى سهولة الحصول (قوله عريضا فيه)  
اي قويا وثابتا في النظرية لا ينفك عنها من العرق وهو الاصل في الشجرة يعني  
فلا تحصل الصغرى بسهولة حتى يتمكن من العلم بضعها الى المقدمة المذكورة (قوله  
حينئذ) اي حين اذ كان العلم بالكبرى حاصلا على وجهها (قوله لما ان جهة الوحدة)  
المشتركة التي اخذ الرسم بالقياس اليها مختصة بالعلم المرسوم فبسبب الاشتراك يحصل  
المقدمة السابقة وبسبب الاختصاص يحصل هذه المقدمة فتنبه (قوله اللازم)  
اي الرسم لما سبق ان المتعارف في الرسم اللازم النظري (قوله وحصل خاصته  
في هذه) اي من غير توجه اليها اذا المقصود بالتصور في هذه المرتبة العلم المرسوم ولذا  
احتاج الى قوله فاذا توجه اليها آه (قوله فالاراد بقول الشارع آه) يعني ان مراده  
قدس سره دفع ما ورد على الش من ان حصول العلم بالفعل بتميز مسائله عن غيرها

بمعز تصور العلم خلاف الواقع على ما صرح به بمعز برمر اذ اشار حباه ارادة من العلم  
العلم بالقوة القريبة لا العلم بالفعل حتى ينافي عدم حصول التميز بالفعل (قوله وهذا لا يمكن  
منشأه آه) دفع لما ورد عليه بمعز برمر قدس سره ايضا من ان التعريف الرسمى هو التعريف  
الجامع المانع بالعرضي وذلك لا يقتضي الا ان يصدق رسم العلم على افراده ولا يصدق  
على غيرها واما ان يميز كل مسألة منه عن مسألة غيره فليس من شرائط التعريف  
الرسمى حتى يحصل هذا التمكن وحاصل الدفع ان التمكن المذكور انما يشأ من كون  
التعريف الرسمى مأخوذا من جهة الوحدة المشتركة بين جميع مسائل العلم المرسوم  
لامن جهة ومنعه (قوله لا اشتراط كونه آه) عطف على كون التعريف آه اي وليس  
منشأ التمكن المذكور كون التعريف جامعا لجميع اجزاء الحدود كما انه جامع لجميع افراد  
وماذا من دخول غير اجزائه كما انه مانع من دخول غير افراده حتى يلزم القول باحد  
امر بن اما بان التعريف شرطا اخر امله القوم عند بيان شروطه وهوانه اذ كان  
الغرض من التعريف تمييز كل جزء من المعرف يجب ان يكون بمخاصة يكون لكل  
جزء من المعرف دخل فيها ولا يكون لغيره دخل فيها ويكون جمع التعريف ومنعه  
بالقياس الى الاجزاء لا بالقياس الى الافراد واما بان خروج جزء من اجزاء العلم اي مسألة  
من مسائله عن التعريف يستلزم صدق المحدود اي العلم المرسوم على غير افراد الحد  
اي التعريف الرسمى وصدق التعريف الرسمى على غير افراد العلم المحدود اما الاول  
فلان بعض العلم اي غير المسألة التي خرجت من افراد الحد مع ان المحدود يصدق  
على غيره ومجموع مسائل العلم واما الثاني فلان ذلك البعض غير افراد المحدود ويصدق  
الحد عليه وكذا دخول غير مسائل العلم اي دخول جزء من اجزاء العلم في التعريف  
الرسمى له يستلزم صدق العلم المحدود على غير افراد الحد اي الرسم وصدق الحد  
على غير افراد المحدود اما الاول فلان مجموع العلم وجزءه غير من افراد الحد مع  
ان المحدود يصدق على غيره وهو مجموع مسائل العلم فقط واما الثاني فلان مجموع  
مسائل العلم فقط من افراد المحدود والحد يصدق على غيره اعني مجموع العلم وجزءه  
غيره ففعله صدق المحدود على غير افراد الحد وبالعكس ناظر الى كل من الخروج  
والدخول وليس في العبارة لف ونشركا بنوهم والمق الرد على الفاضل العصامي فانه  
الترم يقول باحد الامرين مع ان التكلف لا شئ عليه عند رجوع البصر كرتين  
(قوله اي توقف آه) تفسير اول الش واما على بيان الحاجة وتنبه على كون البيان  
عبارة عن الاثبات الذي هو التصديق بدليل (قوله قهني) اي الحاجة (قوله مع  
العلم باعتداده آه) اي مع العلم بكون تلك العبارة امر اعتدابه وقوله بان دليل



متعلق بالتصديق (قوله أي أولم يعتقد ما جزمناه) إشارة إلى أن المراد بالعلم المذکور  
في دليل توقف الشروع على بيان الحاجة لتصديق بقرينة الدعوى على ما عرفت  
كما أن المراد به في دليل توقف الشروع على تصور العلم التصور والتصديق المراد  
إعم من اليقيني والظني لما أن الشروع يكفي فيه الظن بأغاية المترتبة ولا يتوقف  
على اليقين وإن لم يكف فيه الشك والوهم والتخيل لأنها مع كونها من باب  
النصريات قطعاً لا يصلح شئ منها مرجحاً على ما لا يخفى لكن قد صرح المحقق  
الكليني في الحاشية الجلالية بأنهم قالوا أن التصديق المذکور لا يجب أن يكون  
اعتقاداً جازماً أو راجحاً بل قد يكون شكاً أو وهماً أو تخيلاً محضاً ولذا قد يهرون  
عن هذا التصديق بالنص والشامل لكل فتبصر (قوله مطابقاً أو غير مطابقاً) أه  
لما أن إمكان الشروع لا يتوقف على الاعتقاد المطابق وإن كان الشروع على وجه  
البصيرة متوقفاً عليه كما سيأتي (قوله وإس المراد آه) يعني أن مراده قدس سره  
بفائدة ما يفائدة مخصوصة أي فائدة كانت لا الفائدة العامة لأنها لا تصلح مرجحاً للشروع  
لما سبق من أن رأي الكل لا ينبعث منه الشوق الجزئي فيلزم الترجيح بالأمر جمع  
مع امتناعه عند الحكماء (قوله كان شروعه فيه وطلبه آه) إشارة إلى أن المراد  
من الطلب الشروع (قوله بناء على المعارف آه) يعني أن كون ما يترتب عليه فائدة  
لا يعتد بها في اعتقاده وإن كانت في نفس الأمر متعدياً بها عبثاً بحسب العرف مبني  
على ما هو المعارف بين أهل اللسان المشهور بينهم في الإطلاق من أن الفاعل  
إذا فعل فعلاً ولم يترتب غرضه على ذلك الفعل يقال فعل ذلك الفاعل فعلاً عبثاً  
وإن جرت أي كثر فائدة ذلك الفعل (قوله وبما ذكرنا من انقياد) أي بقوله في اعتقاده  
اندفع التدافع والتأني بين ما نقل عنه قدس سره في هامش حاشيته على شرح  
مختصر الأصول وبين ما ذكره في المتن أي متن تلك الحاشية حيث قال في متن  
الحاشية المزبورة من حق كل طالب علم أن يعرف فائدته المترتبة عليه المقصودة منه  
أي يعتقد ذلك ما جزمنا أو قلنا إذ لو لم يصدق بفائدة استحصال اقدامه عليه وإن اعتقد  
ما لا يعتد به مما يترتب عليه عد كده عبثاً وإن اعتقد باطلاً فربما زال في إنشاء سعيه وكان  
عبثاً في نظره انتهى (قوله حيث يفهم من الحاشية) أي مما نقل عنه في الهامش  
حيث لم يقيد هناك باليقين المذکور صريحاً (قوله لأنه يترتب عليها آه) أي ما من  
علم من العلوم إلا ويترتب عليه الفائدة المعتد بها التي وضع ودرج ذلك العلم لأجلها  
فلا يكون الشروع فيه عبثاً في العرف بالمعنى المذکور الذي هو ما لا يترتب عليه  
الفائدة المعتد بها في نفس الأمر وهو وظ (قوله فما كان في شروعه على بصيرة)

( يعني )

يعني أن قوله قدس سره وبذلك يفترجده آه تنبيه على أن كون الطلب عبثاً بالمعنى  
المذکور يستلزم عدم كون الشارح في شروعه على بصيرة كما هو المطلب فقيه إشارة  
إلى تحرير دليل الشارح بأنه أولم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان طلبه عبثاً  
وأو كان عبثاً لم يكن على بصيرة ينتج أولم يعلم غاية العلم والغرض منه لم يكن على بصيرة  
فانتظر (قوله فإن كان آه) أي عدم التناسب بين الفائدة المعتد والعلم (وأما أنه  
يجوز آه) جواب عما أورد على كفاية الملازمة المستفادة من القاء في قوله قدس سره  
في صير سعيه في تحصيله عبثاً القائلة بأنه كلما زال اعتقاده بعد الشروع لعدم التناسب  
يصير سعيه عبثاً من المنع باستناد أنه لم لا يجوز أن يعتقد بعد زوال الاعتقاد الأول  
فائدة ذلك العلم المترتبة عليه في نفس الأمر وتكون تلك الفائدة أيضاً مهمة له فيسعى  
آه وحاصل الجواب أنه من منع مقدمة غير ملتزمة فلا يضر لأن الملازمة المستفادة  
ليست بكافية بل جريئة لكونها واقعة في حيز ربما في قوله ربما زال أي ربما زال  
فربما يصير سعيه عبثاً (قوله وإذا صار سعيه آه) عطف على قوله قدس سره  
إذ لو لم تكن أياها ربما آه على طريق العطف التلقيني وستطلع على فائدته (قوله  
عبثاً في نظره) لما لم يقيد قدس سره العبث هنا بالعرف مع تقييده به في القسم المتقدم  
اعني ما إذا لم يكن الفائدة معتداً بها بالنظر إلى المشقة توهم منه أنه أراد هنا العبث  
اللاغوي مع أنه مناف لما في شرح المواقف من جعل هذا القسم اعني ما إذا لم يكن  
تلك الفائدة المعتد بها الفائدة المترتبة على العلم عبثاً عرفياً حيث قال فيه وإن اعتقد  
فيه فائدة غير ما هي فائدته أمكنه الشروع فيه إلا أنه لا يترتب عليه ما اعتقده بل ما هو  
فائدته وربما لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه في تحصيله عبثاً عرفياً انتهى  
ففيه المحشى المحقق بقوله في نظره على أن مراده قدس سره هنا كونه عبثاً  
في نظره ولكون ماله إلى العبث العرفي استغنى عن التقييد بالعرف فلا ينافي ما ذكره  
هناك (قوله يظهر لك اندفاع شكوك الناظرين آه) منها أن ما ذكره الشارح  
بقوله فلأنه أولم يعلم غاية العلم آه لا يثبت توقف الشروع على بيان الحاجة بل على  
العلم بالفائدة المترتبة المعتد بها مع أن المدعى هو الأول وقد ظهر دفعه مما  
ذكره المحشى المحقق عند قول الشارح وأما على بيان الحاجة آه من أن  
بيان أن الناس يحتاجون إليه لأجل كذا أي إثباته في الحقيقة عبارة  
عن التصديق بأغاية المترتبة عليه آه وهو مما يثبت ما ذكره الش كما اعترف ومنها  
أن ما ذكره الش يقول هذا لا يستلزم كون بيان الحاجة مما يتوقف عليه الشروع  
على وجه البصيرة مع أنه المطلب وإنما يستلزم كونه مما يتوقف عليه الشروع على وجه



لا يكون عبثا فلعله مبنى على جعل المتقدمة شاملة له ايضا وقد ظهر لك دفعه  
مما ذكره المحشى المحقق عند قوله قدس سره وبذلك يفترجه آه كما نبهت عليه  
هناك فلا تنظر ومنها انه يصح ان لا يعلم مثل هذه القاعدة له بل يعتدله قاعدة اعتقادا  
غير مطابق فلا يكون طلبه عبثا لا لفساد ولا عرفا وقد ظهر لك دفعه مما عطفه  
المحشى المحقق على طريق العطف التلقيني على قوله قدس سره اذ لو لم تكن  
اياها لما زال اعتقاده بعد الشروع فيدقنبه ومنها ان الظن من غاية العلم والغرض  
منه غاية تدوينه فيصير المعنى لو لم يعلم غاية العلم التي دعت المدون الى تدوينه لكان  
طلبه عبثا والملازمة ظاهرة المنع لانه يجوز ان يعلم غرض منه ارجح مما علم المدون  
ويظهر دفعه مما ذكره المحشى عند قول الش فلانه لو لم يعلم غاية العلم آه  
من ان المستفاد من اضافة الغاية الى ضمير العلم ان يكون تلك الغاية الغاية التي لها  
مز يد اختصاص به بان يكون تدوينه لاجلها ويراد بالغاية التي لها مز يد  
اختصاص به آه القاعدة المعتدة المترتبة عليه فالغرض الارجح الذي علمه الشارع  
يصدق عليه انه الغاية التي لها مز يد اختصاص به آه ايضا على هذا التقدير  
كما لا يخفى على من اتقى السمع وهو بصير (قوله ولا يوجد في افعاله تعالى وان جت  
اي كثرت فوائدها اي فوائدها افعاله تعالى وذلك لتلازم الاستكمال الذي هو محال  
في حق الملك المتعال ولذا اشتهر عن اهل السنة ان افعال الله تعالى ليست معللة  
بالعلل والاغراض بل الحكم والمصالح (قوله اي التميز الذاتي آه) دفع لما يكاد  
ان يورد وهو انه قد تقرر ان اضافة المصدر يفيد الحصر فالفهوم من كلام الش انه  
لا تمايز للعلوم الا بحسب تمايز الموضوعات مع ان تمايز العلم يحصل بتمايز الغايات ايضا  
وحاصل الدفع ان المراد من تمايز العلوم التميز الذاتي فيصح الحصر لان التميز  
الحاصل بالغايات عرضي لكون الغايات خارجة عن العلوم بخلاف الموضوعات  
لانها من اجزائها كما يجيء في آخر الكتاب فالذاتي ههنا في مقابلة العرضي (قوله  
ان كان تمايزها بالذات آه) تفصيل لكون تمايز العلوم على قدر تمايز الموضوعات  
بانه اذا كان تمايز الموضوعات بالذات بان تكون متغايرة بالذات كان تمايز العلوم  
كذلك بالذات وان كان بالاعتبار آه فالذاتي ههنا في مقابلة الاعتباري (قوله  
موضوع للهية) اي علم الهية الذي هو من اقسام الحكمة الرياضية وذلك لانهم  
عرفوا علم الهية بانه علم يعرف فيه حال اجزاء العالم واشكالها واورضاع بعضها  
عند بعض ومقاديرها وابعاد ما بينها وحال حركات الافلاك والكواكب وتغير  
الاكوار والتطوع والدوائر التي بها تتم تلك الحركات (قوله موضوع للسماء والعالم

من الطبيعي) اي موضوع للقسم المسمى بالسماء والعالم من اقسام العلم الطبيعي  
الذي هو علم يعرف به احوال الموجودات التي تحتاج الى المادة الجسمانية في التصور  
والوجود جميعا وذلك لانهم بعدما قسموا علم الحكمة الى العلم الا الهي والعلم الطبيعي  
والعلم الرياضي قالوا والاقسام الاصلية للعلم الطبيعي ثمانية لان البحث فيه اما بحيث  
يعم الاجسام الطبيعية وهذا يسمى بالسماعي الطبيعي ويسمى الكيان اولاهم  
ولا يتخلو اما ان يكون في البسائط او في المركبات والبحث في البسائط اما ان يكون  
من حيث وقع فيها الكون والفساد وذلك باب الكون والفساد واما ان لا يكون  
من تلك الحيزية وهو باب السماء والعالم والبحث في المركبات اما في المركبات انتاقصة  
وهو باب الاثار العلوية او التسامية ولا يتخلو اما ان يكون فيما فيه قوة نشو ونمو  
اولا لثاني باب المعادن والاول اما ان يكون فيما فيه قوة الحس والحركة او لا يكون  
والثاني باب النبات والاول اما ان يكون فيما فيه قوة النطق وهو باب الانسان او لا  
وهو باب الحيوان على ما في مجموعة المولى الحفيد فهنا يظهر كون موضوع هذا  
الباب اجزاء العالم كعلم الهية لا العالم فاعرف بهذا فان من ليس له خبرة منه قد تفوه  
هنا بما شاء (قوله كما قول بان الارض مستديرة) فانه مسئلة من كل من علمي  
الهية والسماء والعالم كما يظهر مما نقلناه الا ان البرهان المذكور عليه في علم الهية  
يدل على استدارتها من جهة الشكل والوضع وفي علم السماء والعالم يدل  
على استدارتها من جهة الطبيعة وليس المقام لبيانها فليرجع الى محله (قوله  
فلا رد ان آه) اي اذ كان معنى قوله قدس سره المقصود من العلوم المقصود  
من تدوين العلوم بحيث في المضاف فلا يرد عليه ان المقصود من الشيء يكون  
خارجا عنه وبيان احوال الاشياء داخل في العلوم فالواجب عليه ان يقول  
المقصود في العلوم بكلمة في المفيدة للجزئية وذلك لان ذلك البيان وان لم يكن  
خارجا عن العلوم لكنه خارج عن تدوينها وجهها فيصح الكلام (قوله بيان  
احوال آه) يحتمل ان يكون داخلا في مقول القول فيكون خبر المبتدأ اعني  
المقصود وان يكون من عبارة السيد قدس سره فيكون خبرا في لان المق آه  
(قوله من ذلك البيان آه) يشير الى ان كون معرفة الاحكام مقصودة منها ليس  
ككون البيان المذكور مقصودا منها كما يوهمه عبارة السيد قدس سره فان  
المعرفة مقصودة بالاصالة والبيان مقصود بالتبعية وان كان البيان مقصودا  
منها بالذات والمعرفة مقصودة بواسطة (قوله ولان موضوعات ماله راجعة  
اليه) لما يجيء في آخر الكتاب من ان موضوعات المسائل اما موضوعات العلم او انواعها



واما الاعراض الذاتية لتلك الموضوعات او انواعها (قوله وهذا آه) اي ما ذكر  
من قوله وكانت معرفتها مختلفة الى هنا تفصيل ما ذكره قدس سره بقوله واذا كانت  
اه (قوله بان برأى جهة آه) بان يكون لكل مسألة من المسائل دخلا في ذلك الامر  
الذاتي او العرضي (قوله اي الطائفتان المفروقتان) دفع لما يترا آمن ان ضمير  
التثنية راجع الى الطائفتين اللتين تعلق احداهما بشئ واحد او باشيء متناسبة  
واخرهما بشئ آخر او اشياء متناسبة اخرى فعد كل منهما علما على حدة فكيف  
يصح ان يكون الطائفتان المذكورتان كلناهما متعلقين بشئ واحد او باشيء  
متناسبة فيكون مجموعهما علما واحدا اجاب بان ذلك من قبيل الفرضيات المحضة  
بقرينة كلمة لو التي هي علم فيها ولا جبر فيها (قوله كما عرفت) قبل حقيقة ان تميز  
الموضوعات واو بالاعتبار يوجب تمايز العلوم واو بالاعتبار (قوله على نوعيهما)  
اعني التصور بوجه ما والتصديق بفائدة فالاول نوع التصور بالرسم والثاني نوع  
التصديق بفائدة مخصوصة (قوله ولاستلزامهما ما هو الواجب آه) جملة  
اعترضت بين وجهي الفرق بين الامور الثلاثة لتناسبها بتوقف اصل الشروع  
على نوعيهما المذكور في الوجه الاول واللام متعلق بعمل المؤخر يعني انه قدس  
سره جعل كلام التصور برسمه والتصديق بفائدة مخصوصة مفيدا لاصل  
البصيرة دون زيادتهما لما انهما مستلزمان لما هو الواجب في اصل الشرع اعني  
التصور بوجه ما والتصديق بفائدة مع عدم التفاوت بينهما في الرتبة والشرف حتى  
يتعين المقدم منهما لافادة اصل البصيرة بخلاف الموضوع فانه لما لم يستلزم ما هو  
الواجب في الشروع تأخر في الرتبة عما يستلزمه من الامرين المذكورين ضرورة  
فاذا افاد الامر ان المذكور ان اصل البصيرة لم يكن بد للموضوع من اعادة زيادتها  
(قوله فهو ايضا مفيد للبصيرة) اشارة الى كون الامر الثاني مفيدا لاصل البصيرة  
وان لم يصرح به في كلام السيد قدس سره الا ان قوله لتلايكون سعيه مما يفتد  
عبثا مما يفرغ عليه ذلك (قوله اي معرفته بما يقع اه) فبالفهم الاول يندفع  
ما قبل من ان معرفة ان موضوعه اي شئ هو تصور انشائي فلا يثبت به انه لا بد  
من التصديق بان الشئ الفلاني موضوع المنطق وخلاصة الدق ان المراد به  
معرفة جواب هذا الاستفهام لا معرفة الاستفهام وباللهي يندفع ما يقال بعد هذا  
من ان اي شئ هو سؤال عن التصور بجوابه امر تصوري لا يوجب التصديق  
وخاصل الدفع انه لطلب التصديق بجوابه امر تصديقي واما قولهم انه لطلب  
التصور فله تأويل من ارادة فليرجع الى علم فيه تفصيله على ما ذكره الفاضل العظام

(قوله لا بخصوصه ولا بنوعه) اي فلا يرد ان التصور بالرسم والتصديق بفائدة  
مخصوصة ايضا ليسا بواجبين لاجل الشروع لانهما وان لم يجبا للشروع  
بخصوصهما لكنهما واجبان له بنوعيهما كما عرفت (قوله وزيادة البصيرة ايضا  
بصيرة) فلا يرد على هذه الارادة انها تستلزم ان لا يكون معرفة الموضوع من المقدمة  
لانها على ما اختاره اش ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة وهو لا يصدق  
على معرفة الموضوع على هذه الارادة كما لا يخفى (قوله وكونها مبنية في مبادي  
اللغة اه) اي كون احوال اللفظ مبنية في مبادي علم اللغة لا ينافي توقف الافادة  
والاستفادة عليها وانما ينافي توقفهما على ذكرها في مقدمة المنطق ومدعى السيد  
قدس سره الاول لا ينافي كما لا يخفى على اهل المعاني (قوله الموضوع اه) بدل  
من جهات مع ما عطف عليه من الدلائل والاقايع فان اعتبار العطف قبل الربط  
فهو بدل الكل من النحل والافيدل البعض (قوله اشارته الى دفع ما اورده اه)  
وحاصل الدفع ان توقف الشروع على وجه البصيرة على الامور الثلاثة لكون ماله  
الى الاعانة في تحصيل العلوم كما عرفت لا يتضمن القول بان الشروع على وجه  
البصيرة لا يحصل بواحدة منها او باكثر منها حتى يحتاج فيه الى كون البصيرة امرا  
مضبوطا ومناط الاشارة ادعاء احسنية ذكر هذه الامور كلها ونفي ضرورة ذكر  
شئ منها غير التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما اذا لم يكن مأل التوقف المذكور  
الى الاعانة افاد الوجوب العقلي لا احسنية حتى ينفي الاول ويدعي الثاني (قوله  
لأنك قد عرفت ان مال آه) اي انما قال الاولى دون الصواب مع انه المتفرع على نفي  
الضرورة في ذكر غير الامرين لانك قد عرفت بما قرره السيد قدس سره وبما  
قررنا الى هنا ان مال ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة الى الاعانة  
في تحصيل الفن وذلك لان المفهوم مما قرر ان هذه الامور الثلاثة التي يتوقف عليه  
الشروع على وجه البصيرة مما يزداد به سعي الشارع في تحصيل الفن ويكمل  
رغبته فيه وهذا عين الاعانة في تحصيله (قوله والمراد بما العلوم اه) اي فلا يرد  
انه يصدق على غير هذه الامور ايضا كالكتاب والعلم (قوله وليس باستدلال  
اي فلا يرد ان الامر الجزئي لا يثبت الامر الكلي) (قوله اشارة اه) يعني ان اراد  
الافعال والمكلفين على صيغة الجمع اشارة الى ان موضوعه الافعال المتخصصة  
للكافة لا فعل المكلف المأخوذ مطلقا من الخصوصيات والاى ولو كان موضوعه  
فعل المكلف مطلقا لما جاز البحث في انقضاءه عن احوال الافعال المتخصصة لمكلف  
مكلف لكونها غير الموضوع ح والعلم لا يبحث فيه عن احوال غير موضوعه



( قوله لكونه بياناً للاحوال ) لما ان الحل والحرمة وامثالهما احوال افعال المكلفين اى وقد صرحوا بان قيد الحيثية اذا كان بياناً لنوع الاعراض الذاتية يجعل جهة البحث ( قوله والمق انه متعلق بالعروض آه ) وذلك لان المق من اراد قيد الحيثية في تعريفات العلوم تقييد الموضوع بها وجعلها تنتم له لا بيان الاعراض الذاتية وهذا المق انما يحصل بجعلها متعلقة بالعروض المفهوم من الكلام كما اشار اليه بقوله وانه قيد للموضوع اى ما يبحث فيه عن الاحوال العارضة لافعال المكلفين من جهة الحل والحرمة آه وههنا كلام لا يسهل المقام فلا يطلب من حواشي الحاشية الاحدية على الفئاري وفقك الباري ( قوله والقيد مطلق آه ) كلام مستأنف لدفع ما يرد على جعل الحيثية قيداً للموضوع ومن تنتمه كما صرح به بقوله فلا يرد آه وتوضيح الاراد ان الحل والحرمة وامثالهما مما يبحث عنها في علم الفقه اى يجعل كل منها محمولاً فيه ويراد اثباته فيه فكيف يكون قيداً للموضوع والموضوع وقيد لا بد وان يكون مسلم الثبوت في العلم وبما قررنا ظهور ان المراد بالبحوث عنه في قوله لا يكون محمولاً عنه ايس ما هو المعنى في قولهم علم يبحث فيه عن افعال المكلفين آه وحاصل الدفع ظ لكن عليه اعتراض باهر وهو انه ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الاطلاق فيمتنع تقييد الموضوع به اذ المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في الذهن وان اريد به ما هو لا بشرطه فيعود المحذور لان المصطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن الخصوص وكل مخصوص من تنتم المحمول ( قوله اى يصح الاستنباط آه ) يعنى ان ما هو قيد الموضوع صحة الاستنباط لانفس الاستنباط حتى يرد عليه ان نفس الاستنباط مما يبحث عنه في علم اصول الفقه بجعله محمولاً فيه وارادة اثباته فيه فكيف يصح جعله من تنتم الموضوع مع ان الموضوع وقيد لا بد وان يكون مسلم الثبوت كما عرفت ( قوله في التاج الانسياق آه ) تمهيد لدفع ما اورده بعضهم ههنا كما يشير اليه بقوله الآتى وبما ذكرنا اندفع ما قيل آه ونوضحه ( قوله وكون الرسم آه ) عطف على ان استلزامه اياه اى واشارته الى كون الرسم لازماً لبيان الحاجة من غير احتياج الى تصرف في ذلك البيان ثم بين ذلك بقوله وذلك اى كون الرسم لازماً له من غير احتياج الى تصرف ثابت لان ايه وبيان الزوم يتضمن بيان الاستلزام كما لا يخفى على اولى الافهام ( قوله وهو لازم آه ) اى قانون يفيد عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر لازم محمول مساو بعينه للمنطق اى لا تصرف فيه اصلاً وليس رسم الشئ الا عبارة عن لازمه المحمول عليه المساوى له ( قوله وكونه مستلزماً اياه آه ) جواب سؤل مقدر ناش من الحكم بكون

بيان الحاجة مستلزماً للرسم ولا يخفى تقر برهما ( قوله ومعنى الشارح آه ) شروع الى دفع آخر لما قيل الآتى كما ستعرف يعنى مع الش بيان بكتة جمع المص بيان الحاجة والرسم في بحث واحد لكونه خلاف الظلما ان الظلما اراد كل من بيان الحاجة والرسم وبيان الموضوع في بحث على حدة واما اراد الجمع في بحث واحد ( قوله وتكتة تقديم آه ) بالجر عطف على بكتة جمع اى وبيان بكتة تقديم آه ( قوله فان ذلك آه ) ناظر الى ما ذكره بقوله في التاج الانسياق الى قوله ومعنى الش آه يعنى ان بيان الموضوع وان كان ايضاً يلزمه الرسم الا انه يحتاج الى تصرف باخذ لازم محمول منه يجعل تعريفاً للعلم والمفهوم من قوله ولما كان آه لزوم الرسم لبيان الحاجة من غير احتياج الى تصرف كما عرفت ( قوله على ان تكتة آه ) ناظر الى ما ذكره بقوله ومعنى الش آه على ما جهنك عليه آنفاً يعنى ان التكتة انما هي بكتة لجمعها بعد ما وقع الجمع من المص فلا يلزم فيها الجمع والمنع هذا ( قوله لانه يحصل منه انه آه ) مقصوده دفع ما اورده بعضهم من ان انسياق بيان الحاجة الى معرفة العلم برسمه هم لانه لا يفيد الاغرض العلم وغايته ما يستفاد منه ويحصل للعلم بالقياس اليه خارج محمول ولا يكتفى في رسم العلم اذ لا بد له من الخاصة البيئة الشاملة لكل جزء جزء وفي كل من الاختصاص وكونه بينا والشمول منع بين فاشار الى دفع المنع الثالث باثبات المقدمة المتنوعة اعنى الشمول بقوله والا لما كان آه يعنى انه اولم يكن الفرض شاملاً لجميع اجزاء العلم بان يكون لكل جزء من اجزائه مدخل في حصول ذلك الفرض يحصل ذلك الفرض ببعض اجزاء ذلك العلم فيكون غاية لبعض العلم لا للعلم واشار الى دفع المنع الثاني بقوله وهو ظنين آه باثبات المقدمة الممة اعنى كونه بينا ايضاً بان تلك الغاية بعد اثباتها لشيء بالدليل كما هو معنى بيان الحاجة ظ بين الثبوت ولعل دفع المنع الاول مما اشار اليه بقوله انه علم يفيد هذه الفائدة بارادة الحصر بمعونة المقام اى انه علم يفيد هذه الفائدة لا غير وذلك لما ذكره الفاضل العصام من انه لا يثبت الحاجة الى انشيء بالغاية المشتركة بينه وبين غيره اى اعم منه في بيان الحاجة يفيد الفائدة المختصة ( قوله وهو آه ) اى حصول اللازم المساوى البين للشيء في الذهن معنى تصويره بالرسم المتعارف ( قوله واو اريد بالتصوير آه ) اى لو اريد بالتصوير في قوله قدس سره وهى تصويره برسمه المعنى الاعم من الرسم المتعارف كما سبق تجوز هذه الارادة من المحشى قبل اربع ورقات عند قول السيد قدس سره وهذا الوجه يدل آه واوضحنا هناك واراد بالاشتب ما نقلناه من المتنوع لانه بالفتح فالتصوير هو الشرف فكنى هنا عنه ( قوله ولا يتوهم



(منه) أي من قوله قدس سره بشئ آخر استلزام الرسم أه أي أن الرسم بأغاية مستلزم  
إيهان الحاجة وأن لا يكن الرسم بشئ آخر مستلزما له وقوله فان مقصوده أه تعليل  
لثبوت التوهم بأن ما ذكره قدس سره إنما يوهم ما ذكر لو كان مقصوده إيراد صورة  
في الرسم لا يستلزم فيها الرسم بيان الحاجة أعني الرسم بالموضوع مثلا بأن يكون  
ما ذكره بقوله لجواز أن آه يكون تعليلًا لثبوت الاستلزام مطلقا بإيراد صورة للاستلزام  
فيها وإيسر بذلك فان مقصوده إيراد صورة لاجتماع فيها بين الرسم وبين الحاجة  
في الوجود بأن يكون التعليل المذكور تعليلًا لثبوت الاستلزام بإيراد صورة لاجتماع  
بينهما فيها في الوجود فضلا عن الاستلزام فلا يوهم إلا الاجتماع بينهما في الوجود  
في صورة أخرى أعني الرسم بأغاية ولاضير في ذلك فهذا دفع لما أورده المحشون  
ههنا وهو أن قوله لجواز أن يكون رسمه أه يوهم أن الرسم إذا كان بأغاية يستلزم  
بيان الحاجة إليه وهو فاسد أما أولا فلأن تصور العلم برسمه متأخر عن التصديق  
بثبوت الغاية له المتأخر عن بيان الحاجة إليه إذا كان مستفادا منه كافي هذا المقام  
والمأخر عن الشيء لا يكون مفضيا إليه إذا لمفضي إلى الشيء يكون مقدما عليه  
لا محالة وأما ثانيا فلأنه إن أريد ببيان الحاجة للمقدمات التي تثبت الاحتياج  
وهو الظاهر المشهور فقط أن معرفته برسم لا يستلزمها وإن أريد به تبجئة تلك  
المقدمات وهي أن الناس يحتاجون إلى المنطق للعصمة فلا يستلزمها أيضا  
فإنه تصديق نظري لكونه مما ثبت بالمقدمات المذكورة والتصديق النظري  
لا يحصل من التصور (قوله وترتبه على الشرط أه) أي وإشارة إلى أن ترتب قول  
الشئ وصدر أه على الشرط أي قوله ولما كان بيان الحاجة أه بواسطة ماء عطف  
عليه من جواب لما كان باعتبار أن تصدير البحث بالتقسيم يتضمن تصدير بيان  
الحاجة لما أن التقسيم من مقدمات بيان الحاجة فالشروع فيه في أول البحث  
تصديقه ببيان الحاجة أي والتصدير ببيان الحاجة يترتب على الشرط المذكور  
بلا خفاء ومناط هذه الإشارة تفسيره قدس سره ابتداء بيان الحاجة بالشروع  
في التقسيم كان مناط الإشارة الأولى عطفه قوله وأبدأ ببيان الحاجة على قوله  
أورد ههنا هذا (قوله أي جعله في أوامه كما هو معنى أه) رد على المولى داود حيث  
فسر قول الشئ وصدر البحث أه بقوله جعل ما هو البحث في الاصطلاح الذي  
هو محل الشيء على الشيء صدر حال كون البحث ملايسا بتقسيم أه وإيراد بالبحث  
الاصطلاح ببيان الحاجة دون بيان لماهية لعدم الحمل فيه وقصد بهذا التكلف  
دفع ما ورد على الشارح من أن أنساق بيان الحاجة إلى معرفة العلم برسمه ليس

سببا لتصدير البحث حتى يصح عطف انصدير على جواب لما وانه علل التصدير  
مع دخوله في جواب لما بقوله لتوقفه عليه مع أن توارد العلتين على معلول واحد  
شخصي بدون العطف غير جائز وهو مستغنى عنه بما حققه المحقق كالإيجاف (قوله  
فكأنه) أي قول الشئ وصدر البحث في الحقيقة حيلمان وإن كان في الظاهر حكما  
واحدا هو تصدير البحث ببيان الحاجة الحكم الأول تصدير البحث ببيان الحاجة  
والثاني الشروع في التقسيم وكل واحد منهما أي من هذين الحكمين معلل بعلة  
فالحكم الأول معلل بالشرط أعني بقوله لما كان أه والثاني معلل بقوله لتوقف بيان  
الحاجة عليه (قوله وقع) لدفع ما ورد على الشئ من الإرادين المذكورين آنفا  
في تكلفات باردة منها ما ذكره المولى قره داود كما نقلته آنفا ومنها ما أجمع  
عليه الناظرون من أن قول الشئ وصدر البحث عطف على مجموع جلتي السبب  
والمسبب ومنها ما ذكره الفاضل العصام من أنه عطف على جواب لما والانسباق  
المذكور سبب لجعل تقسيم العلم صدرا لبحث بيان الحاجة وبيان الماهية وقوله  
لتوقف ببيان الحاجة عليه ببيان للعلية لأن توقف ببيان الحاجة عليه سبب لجعله  
صدرا لبيان الحاجة وانسباق ببيان الحاجة سبب لتقديم بيان الحاجة على الرسم  
فالا نسباق سبب لجعله صدرا لبحث (قوله وعلى التقديرين إن دفع أه) أما على تقدير  
رجوع الضمير إلى انصدير فلان ببيان الحاجة وإن كان متوقفا على كل واحد  
من مقدماته إلا أنه غير متوقف على تقدير شئ منها غير التقسيم وأما على تقدير  
رجوعه إلى التقسيم مع كون المراد لتوقف ببيان الحاجة بجميع أه فلان ببيان الحاجة  
بجميع مقدماته إنما يتوقف على المقدمة الأخيرة من مقدماته وهي التقسيم لا غير كما  
عرفت (قوله أي مباحث الموصولين أه) دفع لما ورد عليه قدس سره من أن بيان الحاجة  
مما يجب أن يكون فيه مدخل لكل مسألة من مسائل الفن كما سبق ولا يكفي فيه بيان  
الاحتياج إلى الموصول إلى التصور أعني القول الشئ والموصول إلى التصديق أعني  
الحجة حتى يكون هو المقي الذي يقتضي الاحتياج إلى باب البراهين الجس وباب القضايا  
غير مبين وحاصل الدفع إن في عبارته قدس سره حذف مضاف لوضوح المراد  
أي مباحث الموصول إلى التصور ومباحث الموصول إلى التصديق ومن البين أن لا مسألة  
لفن خارجة عن هاتين المباحثين (قوله وأما تقسيم العلم أولا أه) دفع لما ردد عليه  
قدس سره من أن ذلك المقي يحصل بأحدى هاتين الصورتين أيضا ولا يتوقف  
على الطريق المذكور من تقسيم العلم إلى التصور والتصديق أولا وبين أن كون  
كل واحد منهما ضروريا ونظريا بأه (قوله مع كونه موجبا أه) هكذا في السسخ



التي عندنا والاصوب فمع كونه آه لانه حال قدم على خبر المبتدأ المصدر بكلمة اما الى  
 قلب للعقول حال كونه مقارنا بكونه موجبا لقطع نظم مقدمات بيان الحاجة بتقديم  
 المتوقف منها على المتوقف عليه كما سبق توضيحه واوبله المشهور تقدير القول  
 اى فيقال مع كونه موجبا آه كما تقرر في محله (قوله النظرى من كل منهما آه) مراد  
 اللفظ في محل الجر لكونه مضافا اليه لاعادة النظرى بالرفع مبتدأ خبره يحصل  
 اى محوفا الى اعادة هذه المقدمة بعد تقسيم العلم الى التصور والتصديق في الصورة  
 الاولى وبعد تقسيم كل من الضروري والنظرى اليهما في الصورة الثانية ليرتب  
 على هذه المقدمة قوله وذلك الترتيب ليس بصواب واما على الطريق المذكور  
 في المتن فلا حاجة الى هذه المقدمة في النظام كما لا يخفى على ذوى الافهام (قوله  
 لان التقسيم باعتبار كيفية آه) يعنى ان العلم عبارة عن حصول اشئ في العقل  
 كاشئ وتقسيمه الى الضروري والنظرى تقسيم له باعتبار كيفية فان الضروري  
 والنظرى صفتان للمحصل وكيفيتان له وتقسيمه الى التصور والتصديق تقسيم  
 له باعتبار نفسه لان التصور عبارة عن حصول اشئ في العقل مقيدا بانه لاحكم  
 معه والتصديق عبارة عنه مقيدا بانه معه حكم (قوله لان معناه عدم الحكم آه) فلا يفرع  
 عليه عدم الحاجة الى الموصل الى التصور فلا يصح قوله فلا حاجة اذا آه وذلك ظ  
 لان مجرد الاحتمال العقلى لا يبنى الاحتياج كما لا يخفى على من ليس في طبعه اعوجاج  
 فمن قال ان الجواز المطلق يكفى في السندية للمنع لاستلزام دليل الاحتياج الى المنطق  
 فقد غفل عن ذلك (قوله والمراد الجواز آه) دفع لما ردد على كون المراد الجواز الوقوعى  
 من ان اللازم من عدم تقسيم العلم اولا الى التصور والتصديق آه امكان ان يجوز كون  
 التصورات باسرها مثلا ضرورية في الواقع لاجواز كونها باسرها  
 ضرورية في الواقع اذ يحتمل ان لا يقسم العلم اولا ولا يجوز كونها ضرورية  
 في الواقع وحاصل الدفع ان المراد انه يجوز بالنظر الى الشرط المذكور اعنى عدم  
 تقسيم العلم اولا وقوع كونها باسرها ضرورية لانه يجوز في نفس الامر  
 وقوع كونها ضرورية فتنبه (قوله هذا بناء على ان التصور مع الحكم آه)  
 اى القول بان المص صدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتصديق مع ان ما صدر  
 به المص تقسيمه الى التصورين المقيدين مبنى على ان تصدر المقيد بالمقارن بالحكم  
 تصديق عند ارباب هذا التقسيم الذين منهم المص رح (قوله وان قوله ويقال آه)  
 اى ومبنى على ان قوله ويقال للمجموع تصديق بيان لمذهب الامام لا بيان  
 لما يتضمنه التقسيم من مذهب اربابه ولذا ذكر المجموع اذا المنهزم من التقسيم

كون التصديق عبارة عن تصور المقيد بالحكم لا عن مجموع التصور والحكم فلو كان  
 بيان لما يتضمنه التقسيم لما استقام ذكر المجموع هذا (قوله كان معناه فائدة) هذا  
 مبنى على احد القوائن في كلمة فقط وهو كونها اسم فعل بمعنى الامر والاخر كونها  
 بمعنى يكفى على ما ذكرناه في حاشية تحفة الاخوان (قوله وصدقه على الحكم توهم  
 آه) دفع لما اورد على التقسيم من انه غير مانع لدخول الحكم في التقسيم الاول اذ  
 يصدق عليه انه تصور لاحكم معه على مذهب غير الامام الذاهب الى كونه  
 من قبيل الافعال مع انه ليس من افراد (قوله والسلب انما يتصور فيما يتصور  
 فيه الايجاب) اى وان كان يصدق السلب بدون ان يصدق الايجاب عند عدم  
 وجود الموضوع اذ التصور غير الصديق كما لا يخفى (قوله ولا امكان للايجاب  
 في الحكم) بان يقال تصور معه حكم اذ يستحيل اثبات مقارنة الشئ لنفسه وهو ظ  
 (قوله وانتفاء الوساطة بين التقيضين المراد به آه) جواب عن سؤال مقدر وارد  
 على ما استند به في منع دخول الحكم في القسم الاول للجواب عن النقض المتوجه  
 على التقسيم به اعنى قوله لان قوله لاحكم معه قضية آه وهوانه يستلزم وجود الوساطة  
 وهى الحكم بين التقيضين وهما الايجاب والسلب الواقعا في قوله تصور معه حكم  
 وقوله تصور لاحكم معه مع انه باطل لما تقرر من انتفاء الوساطة بين التقيضين فهو  
 ابطال للسند وحاصل الدفع منع بطلان وجود الوساطة مطلقا بينهما بتحرير المقرر  
 بان المراد بالوساطة المتقية بين التقيضين الوساطة التى هى غير التقيضين اعنى  
 الايجاب والسلب والحكم عين التقيضين لكونه عبارة عن الايجاب والسلب  
 فلا محذور في كونه واسطة بينهما هكذا يجب ان يفهم لكن يبق شئ وهوان  
 هذا التقسيم مبنى على كون الحكم فعلا كما سيصرح به غير مرة وفساد توهم  
 صدق القسم الاول عليه ظ ح فلا حاجة الى هذا التدقيق وبالله التوفيق  
 (قوله الاول ان يقال آه) فلا يصدق على الحكم لانه كما انه ليس مع حكمه اس معه عدم  
 الحكم ايضا فاعرف (قوله بهذا الاطلاق) اى باطلاق التصور الساذج (قوله  
 انقسام الشئ) وهو العلم الذى اراد به التصور لا بشرط شئ لما بين في جواب  
 المغالطة المشهورة المنقولة عنه قدس سره الفاسدة الورود على التقييمات  
 ان المراد بالانقسام الماهية لا بشرط شئ الى نفسه وهو التصور الساذج المراد به  
 ايضا الماهية لا بشرط شئ والى غيره وهو التصور مع الحكم (قوله على ما يطلق  
 التصور) وما يطلق عليه التصور شيان التصور المنقسم الى هذين القسمين  
 والتصور الذى لاحكم معه اعنى القسم الاول من هذين القسمين لانه يقال له



التصور ايضا كما في التقسيم المشهور اعني العلم اما تصور واما تصديق (قوله وان احتل اللفظ له) في الجملة بان يقال المراد التصور الساذج عن التقييد على ما ذكره الفاضل العصام في تصود المحسوس رح الرد عليه بانه لو كان المراد ذلك لصح اطلاق التصور الساذج على التصور المنقسم الى هذين القسمين لانه تصور ساذج عن التقييد بلا شبهة مع انه خلاف المعارف (قوله مطلقا) اي سواء كان عليه اوبه (قوله وكأنه اراد كنصورنا الا انسان آه) فتخصيص التصور بكونه محكوما عليه بالنفي للتخصيص على نفي التوهم (قوله لانه يخرج عنه الحكم السليبي) اذ الحكم بالنسبة ايجاب محصل والحكم بالنفي ايجاب معدول (قوله إشارة الى ان القسم الثاني متحقق آه) الظرفية التي صرحنا بقوله في هذه الصورة مستفادة من اذا الظرفية والتحقيق مستفادة من متعلقها المحذوف (قوله كنصور حادث) على التركيب التوصيفي (قوله وحله على احد المذهبين) من تركيب التصديق وبساطته على ما سيحكي في الشرح (قوله ولو استلزم كل آه) تخصيص على سند المنع الذي اشار اليه بقوله على تقدير تسليم اي ولا نم انه لا تصور الاو معه حكم كيف ولو استلزم كل تصور حكما لزم التسلسل لان الحكم يتوقف على التصور شرطا او شرطاً فهو يستلزم تصورا آخر وذلك التصور يستلزم حكما آخر وذلك الحكم يستلزم تصورا آخر وهم جرا (قوله وكون المتعدد الذي لا يكون معه نسبة آه) قيده لان المتعدد الذي معه نسبة مما يجعله اقتران النسبة شيئا واحدا فلا يتوهم فيه المناقاة المذكورة حتى يحتاج الى اثني (قوله بعدم الواسطة) بين الانشائية والخبرية فافهم غير خبرية انشائية (قوله خروج عن مذاق النص) لان المختار عنده كون الحكم فعلا لا ادراكا كما يدل عليه تعريفه باستناد امر الى آخر ايجابا او سلبا فالناسب له ان يفسر الحكم بالمعاني اللغوية المنبئة عن كونه فعلا كما سيحكي (قوله فانه يحتاج الى تغيير النسبة) ناظر الى النسبة التقييدية والنسبة التي يشك فيها اويتوهم فيها كما ان قوله اوتوا بالخير يندخل الى النسبة التامة الغير الخبرية تبصر (قوله فاندفع الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين) منها ان اعتبار الوحدة لازمة للقسم كما سيحكي تحقيقه ووحدة المقسم تقتضي وحدة الاقسام فكيف يجوز تعدد القسم حتى يصح ما ذكره قدس سره بقوله هذا التصور قد يكون واحدا وقد يكون متعددا وقد اشار رح الى دفعه في الحاشية المنوطة على هذا القول بما لا يخفى ومنها انه لم يستوف اقسام التصور الساذج اذ بقي منها النسبة التامة الخبرية الموهومة غير مبنية فاشارة الى دفعه بقوله عند قوله

قدس سره يشك فيها اويتوهم فيها وحاصله ان قوله قدس سره يشك فيها واقع على طريقه الاكتفاء واطهار لما خفي واعراض عما ظهر لانها بما يعلم من معرفة النسبة المشكوك بها بطريق الاولى ومنها ان الحكم اسم للوقوع او الانلا وقوع لا مطلقا بل بشرط كونها متعلقا باليقاع والانتزاع فليس في اجزاء الشرطية حكم ولو فرضنا مثل ما تقدم وحاصل الدفع ان المراد بالحكم الانبيات او النفي وبافتراض حذف حرف الشرطية واعتبار كل من المقدم والثاني قضية برأسها ولا شك في وجود الحكم الفرضي بهذا المعنى في اجزاء الشرطية بخلاف ما تقدم (قوله كما يدل عليه قوله حتى يمكن آه) اي يدل على ان مراده قدس سره كونه متعددا في نفسه لا كونه متعددا من كل الوجوه قوله حتى يمكن افتتان آه وذلك لانه يشمر بان المراد من التعدد التعدد الواقع قبل افتتان الحكم به وهو التعدد في نفسه واما بعد الافتتان فيصير ذلك التصور نوعا واحدا مغايرا للقسم الاول آه (قوله فلا يرد ان وحدة آه) حتى يحتاج الى ان يقال ان التعدد الشخصي لا ينافي الوحدة النوعية المعبرة في المقسم كما احتج اليه فيما سبق (قوله فان افتتان الحكم آه) اي قصدا بقرينة السياق وقوله من حيث انه خبران في فان افتتان آه (قوله افتتان بالطبع) وذلك لان النسبة الحكمية مورد الحكم فلا يتصور الحكم الا بافتتانها اما من غير افتتان باحد الطرفين ان قلنا ان معنى النسبة التي يتعلق بها الادراك الحكمي اعني الوقوع والا وقوع صفة للنسبة بين بين وان معناها المطابقة لما في نفس الامر وعدم مهاله كما هو مذهب المأخرين وامامع احد الطرفين ان قلنا ان معنى تلك النسبة صفة للمجمول وان معناها اتحاد المحمول مع الموضوع في الموجبة وعدم اتحاده معه في السالبة كما هو مذهب المتقدمين (قوله فتدبر فانه من المراتق) حيث زانفت فيه اقدام الناظرين فاعترضوا على تقسيم النص بان انظار من قولنا تصور لاحكم معه نفي الافتتان والمجامعة مطلقا فلا يكون تصور المحكوم عليه ولا النسبة ولا اثنين منها ولا الثلاثة داخله في هذا القسم بل تكون داخله فيما يقابلها فلا يكون التقسيم المذكور تقسيما الى التصور والتصديق فاجاب عنه الشارح في شرح المضامع بجعل قواهم لاحكم معه لنفي معية الحكم في الحدوث فقوله تصور معه حكم يعني تصور حدث مع حدوثه الحكم وهذا لا يصدق على شيء مما ذكر بل على مجموع الامور الاربعة لان المركب يحدث مع حدوث الجزء الاخير واورد عليه بعد بنصور النسبة والحكم ونصور المحكوم عليه والحكم ونصور المحكوم به والحكم واثنين منها والحكم اذ لا ينفع الجمل المذكور



في خروج الامور المذكورة عن القسم الاول مع ان كل ذلك ناش من عدم  
التنبه لما حققه المحشي ربح من كون المراد باقتزان الحكم اقتزانه فصداد يكون معنى  
قوله تصور لاحكم معه ح تصور لم يقتزن به الحكم قصدا ولا شبهة في صدقه  
على الامور المذكورة في المقامين جميعا وعدم صدق القسم الثاني على شئ منها  
كما لا يخفى (قوله وان المذكور آه) عطف على تعيين اي واراد به ان المذكور آه  
كاهو اللفظ (قوله انظر لاحكم معه) موافقا لما هو صريح عبارة التقسيم (قوله كونه  
بلا حكم) اذ المق اعتبار الملازمة بعدم الحكم فيه لا ان لا يكون الحكم مقارنا به  
في نفس الامر مطلقا وقس عليه التقييد بانه معه حكم (قوله مجتمعين) لما سبق  
انفا من ان معنى الهيئة التركيبية معلوم من اللغة (قوله نكونه آه) اي لكون  
الاتصاح باعتبار الجزء علما بالشيء اعني الكل بكنهه وهو ظ (قوله والحصول  
بانواعه ٦ الاربعة) اعني التصور الضروري والتصور النظري والتصديق  
الضروري والتصديق النظري ولا يجرى هذه الانواع في العلم الحضورى وهو ظ  
(قوله ولما يكون نفس آه) اي والشامل للعلم الذي يكون آه اي للصورة الحاصلة  
التي تكون تلك الصورة نفس المدرك بالكسر او تكون غيره (قوله فالمراد بالعقل  
الذات المجردة) سواء كانت نفسا ناطقة او غيرها وذلك لانه يدخل فيه ح علم  
الواجب وغيره من الممكنات لكون علم الواجب تعالى حضوريا عند الاكثرين  
يعني ان الاشياء معلومة له تعالى بذواتها لا بصور اخرى تكون ظلالها وان علمه  
بذاته عين ذاته وعلمه بغيره من الممكنات عين المعلومات فهذا مما يتفرع على  
التشمل من الحضورى والحصول (قوله وبالصورة ما يعم الخارجية آه) لان العلم  
الحضورى عبارة عن الصورة الخارجية اي الهوية الموجودة في الخارج الحاضرة  
عند مجرد والعلم الحصول عبارة عن الصورة الادراكية الحاضرة عند مجرد فهذا  
ايضا مما يتفرع على التشمل المذكور (قوله وبالحصول الحضورى سواء كانت آه)  
اي سواء كانت تلك الصورة الحاصلة اي الحاضرة حاضرة بنفسها كما في الحضورى  
او بمثلها وصورتها الذهنية كما في الحصول فهذا ايضا مما يتفرع على التشمل  
المذكور (قوله وبالغايرة المستفادة آه) وهذا مما يتفرع على لم التشمل مما يكون نفس  
المدرك وغيره فالذات المجردة من حيث انه يحصل عند هاتين صورتها مدرك بالكسر  
ومن حيث انها يحصل بسورتها عند هاتين صورتها مدرك بالفتح (قوله وبني معنى عند)  
اي والمراد بكلمة في في قوله في العقل معنى كلمة عند لامعناها الحقيقي المشعرا بتفاس  
الصورة الحاصلة وارتسامها في ذات المجرى لانه مخصوص بالحصول اذ لا انتقاس

(ولا ارتسام)

ولا ارتسام في الحضورى كما عرفت فهذا مما يتفرع على التشمل الاول الا انه اخبر  
عن بيان المراد بالغايرة المستفادة من الظرفية المتفرع على التشمل الثاني للتأنيهم  
توقف استفادة الغايرة عليه لانها مستفادة من الظرفية مطلقا (قوله كاهو آه)  
اي كما ان جعله تعريفا للمعنى الاعم مما اختاره المحقق الدواني في شرح التهذيب  
ولا يخفى على المراجع (قوله كان التعريف على ظاهره والمراد آه) لعل هذا من قبيل  
عطف الشئين بحرف واحد على معمول عامل واحد فيكون عطفا تفسيريا  
فتبصر (قوله بالوسائط) اي بوسائط الحواس الخمسة الظاهرة (قوله سواء كانت  
نفس ماهية آه) فينتطبق على كل من المذهبين مذهب من قال ان الحاصل  
في العقل عند ادراك الشئ نفس ماهية ذلك الشئ ومذهب من قال انه شبح  
ذلك الشئ ومثاله لا نفس ماهيته كما فصل في المواقف وغيره (قوله وامان  
قال ان العلم تعلق بين آه) القائل بالاول جمهور المتكلمين حيث قالوا العلم لا بد  
فيه من اضافة اي نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهو الذي نسميه التعلق  
ولم يثبت غيره بدليل فهو العلم والقائل بالثاني جماعة من الاشاعرة وهم الذين  
عرفوه بانه صفة توجب تغير الاحتمال التقيض فكل من هاتين الطائفتين غير قائل  
بالصورة اي بانه اذا حصل العلم لشيء يلزم هناك صورة حاصلة منه اذ القول به  
قول بالوجود الذهني وهم لا يقولون به على ما يستفاد من المواقف وشرحه  
(قوله الا الامام الرازي) فانه مع قوله بانه تعلق بين العالم والمعلوم يقول بالصورة  
وذلك ان الامام لما استحال التعلق بين العالم والمعلوم والصرف الجأ الى القول  
بالوجود الذهني وجعل العالم متعلقا بالماهيات الموجودة بالوجود العلمى وهي الصور  
العلمية ثم جعل العلم عبارة عن ذلك التعلق كما ذكره بعض المحققين وقد استبعد ذلك  
بان مقولة الاضافة من الامور الاعتبارية باتفاق المتكلمين فلا وجه لجعل علم  
الواجب عبارة عن التعلق الذي هو من تلك المقولة (قوله لانه يخرج العلم الفعلي)  
اي التفسير بصورة ناشئة منه يخرج العلم الفعلي ويختص بالعالم الانفعالي اذ لا صورة  
قبل العلم الفعلي حتى يكون صورة ناشئة منه اعلم ان العلم اما فعلى وهو ان يكون  
سببا للوجود الخارجى كما تصور امر امثل المبرر مثلا ثم يوجد واما انفعالي مستفاد  
من الوجود الخارجى كما يوجد امر في الخارج مثل الارض والسماء ثم تصور  
فالفعلى ثابت قبل الكثرة والانفعالي بعدها على ما في المواقف وشرحه (قوله  
وفيه اشارة آه) اي في قوله صورة منه دون ان يقول صورته اشارة الى انه لا يجب  
مطابقة الصورة لذى الصورة وذلك لان صورته ظاهرة في الصورة المطابقة

والحق ان المراد بالانواع الاربعة للحصول الاحساس والتوهم والتخيل والتفعل كما حققه الفاضل شوكن في رسالة مفصلة في هذا المقام



لذي الصورة بمعونة كون الاضافة حقيقة في الاختصاص والثنية فيما هو اعم  
اي سواء كانت مساوية له او اعم او اخص او مابينة كما صرح به النحوي في هذا  
القول اشارة ايضا الى ما في التعريف من المساوية كما صرح به افاضل العظام  
(قوله اي من جنس الغير سواء كان آء) يعني ان اضافة الغير الى الضمير للجنس سواء  
كان ذلك الجنس متحققا في ضمن جميع الاغيار كما اذا كانت تلك الصورة مساوية  
اولا كما في غيره (قوله ولا يشك بتصور زيد بالشئ آء) من المفهومات العامة لجميع  
الاشياء بانه لا يمتاز بالتصور بهذا الوجه عن غيره اصلا لان عدم الامتياز هم كيف  
وهو يمتاز بالتصور بهذا الوجه عما لم يتصور بهذا الوجه وان كان ذلك الامر  
الغير المتصور بهذا الوجه متصفا بهذا الوجه في الواقع ونفس الامر اذا لامتياز  
التعقلي ككاف ههنا (قوله وهو) اي الحصول الحسي متحقق عند الطبعيين  
من الحكماء كما رسطو واتباعه فان الرؤية اي رؤية الانسان وجهه في المرأة عندهم  
بالانطباع اي بانتقاس صورته فيها اذ مذهبهم في الرؤية والابصار انه ينطبع صورة  
المرئي في جزء من الرطوبة الجليدية التي في العين بانعكاس صورة المرئي بتوسط  
الهواء المشف الذي لالون له الى تلك الرطوبة وذلك الجزء زاوية رأس مخروط  
متوهم قاعدته سطح المرئي (قوله مخيل آء) خبر بعد خبر اي الحصول الحسي مخيل  
صرف غير محقق عند جمهور الرياضيين القائلين بالانعكاس اي بان رؤية الانسان  
وجهه في المرأة لكون الشماع الذي خرج من العين الى المرأة منعكسا منها اصفاتها  
الى الوجه الا يرى انه اذا قرب الوجه منها تخيل ان صورته مرئسة في سطحها  
واذا بعد عنها توهم انها غارة فيها مع علمنا بان المرأة ليس لها غور بذلك المقدار  
ومذهبهم في الرؤية والابصار انه يخرج من العين جسم شعاعي على هيئة مخروط  
متحقق رأسه بلى العين وقاعدته تلي المبصر والادراك التام انما يحصل من الموضع  
الذي هو موضع سهم المخروط فليطلب التفصيل من محله ومقصود النحوي رح  
دفع ما ورد على الش من ان هذا التشبيه انما يصح على مذهب القائلين بالانطباع  
لا على مذهب القائلين بالانعكاس بان التشبيه الصحيح لا يستند على تشبيه  
المشبه به بل يصح في صورة كونه من الخيالات والوهميات ايضا على ما تقرر في علم  
البيان والانطباع وان لم يكن متحققا على المذهب الثاني فهو مخيل بلا شبهة  
فتنبه (قوله يدل على ان التعريف آء) والافكرمان المعقولات الصرفة تنطبع  
في النفس كذلك تنطبع فيها الحسوسات بالوسائط على ما اشار اليه النحوي سابقا  
(قوله بانه ضروري) اي بان ذكر التصور المطلق يذكر التصور المقيد ضروري

مرد آفريد باري تعالى بلطف خويش

من تكون بعض وعقب قرن و...  
شخص يهتف يرد وسيله

٤

( قوله )

(قوله عدم افرق بين ذات آء) فان المراد بالتصور المطلق المذكور هنا يذكر  
المقيد ذات المطلق والمثاق للمقيد المطلق من حيث هو مطلق (قوله ولهذا آء)  
اي ولكون الجواب ابطالا للبند فرع الفساد اعني عدم المعنى على السند الذي هو  
عبارة عن العود الى العلم (قوله والحمل على اثبات المقدمة المتنوعة) بالذات والا  
فا يبطال السند ايضا اثبات المقدمة المتنوعة غاية الامر انه بالواسطة (قوله وهم)  
اذ ياباهم التفرع (قوله مع تلازمهما) اي التوسيطين (قوله لسبقه القسم في الذكر  
آء) يعني انه لما كان القسم سابقا في الذكر على التعريف لم يكن محال ان يقال حين  
ذكر القسم انه وسط بين العلم وتعريفه حتى ينقضي معنى التوسيط مع ان كون التقسيم  
مقصودا بخاصه عن عدم وجود المعنى بخلاف التعريف فانه لا ذكر بهد الشروع  
الى التقسيم لكونه مقصودا وذكر قسم منه صح ان يقال ان ذكره كان توسيطا بين  
التقسيمين (قوله انما لا ينبغي ان توسط به الكلام) اذ من البين ان الاهتمام بالتقسيم  
لا يستلزم التوسيط بل التأخير (قوله وعدم كون آء) عطف على كون التقسيم آء اي  
وانتيبه على عدم كون تعريفه عمدة وهو شرح لقوله قدس سره دون تعريفه واشار  
بقوله وذلك اي عدم كون تعريفه عمدة حاصل بتعريف آء الى ان قوله قدس سره التنبية  
على ان التقسيم هو العمدة في بيان الحاجة بيان لفائدة الافتتاح بالتقسيم وقوله دون  
تعريفه بيان لفائدة تعريف مرادف العلم فتقدم الجواب بهذا القدر عن السؤال  
المذكور فانه سؤال عن فائدة كل من هذين الامرين ومن لم ينتبه لهذا جعل اقوالين  
المذكورين جميعا بيانا للفائدة الاولى وجعل قوله الآتي او التنبية على ان آء بيانا  
للفائدة الثانية ولا ينبغي بعده جدا (قوله لما بالنسبة اليه القصر) اي في قوله على ان  
التقسيم هو العمدة (قوله والمقصود آء) بقوله لانه معلوم آء (قوله واذا كان العلم آء)  
اشارة الى الشرط المقدر لقوله قدس سره ففسر مطلقا كما سنبينه عليه (قوله  
هذا) اي ما ذكرناه في توجيه السؤال والجواب هو التوجيه الظاهر المتبادر  
من عبارته قدس سره الحقيقي بالقبول لعدم احتياجه الى ارتكاب تكلفات  
بعيدة (قوله ولذا ظرين في هذا المقام) اي في توجيه السؤال والجواب المذكورين  
كلمات ركيزة لا يليق ان ننقل نبردها في حاشيتي افاضل قره داود والمولى العباد  
فلتراجعنا مثلا فنستغل بما هو ليس بالائق عند اهل الرشاد (قوله بان التلازم من  
ذلك آء) اي ان التلازم من ضم القبول الى التصور انه اريد بالتصور ما اريد بالعلم  
ولا يلزم منه مرادفهما اذ يجوز ان يكون ارادة معنى العلم من التصور على طريق  
المجاز او الكسبة مثلا (قوله العلم المستفاد بالتنبية) اعني العلم الاستحضاري



لا الاستحصالي فانه حاصل بالتقسيم ( قوله وهو عدم ورود الاعتراض اه ) وسيجي  
 ذلك شرحا ( قوله لا التبرئة ) اي لا تثنى الجنس التي يبنى اسمها على ما ينصب به  
 ولا فادتها برأه اسمها عن خبرها افادة مؤكدة بسبب استغراق اثني فيها كما تقرر  
 في محله سميت لا التبرئة ( قوله ان لا يكون اسمها عاملا ) فمما اتصل به لان العامل فيما  
 يتصل به شبه مضاف وهو مما يجب نصبه كالمضاف ( قوله الى آخره ) اي الى امر  
 آخر ايجابا اوسا بما بحيث يفيد فائدة تامة ( قوله مطلقا ) اي سواء افادت فائدة تامة  
 اولا ( قوله فانهم اصطلموا على ذلك وان كان آه ) يعني انهم اصطلموا على ان يقولوا  
 لكل من الايجاب والسلب حكما جليا واتصاليا وانفصاليا وان كان الحكم في السلب عبارة  
 عن رفع الحمل لا الحمل ورفع الاتصال لا الاتصال ورفع الانفصال لا الانفصال ( قوله  
 فانه يفيد التزديد ) بين كاتب وليس بكاتب وهو عبارة عن الشك لا الحكم فتبصر  
 ( قوله اي اخذنا بهذا اه ) انما فسر به لان الاستناد من قبيل المعاني والقول المذكور  
 من قبيل الالفاظ فليس احدهما عين الآخر كما يوهمه ظاهر عبارة الش ( قوله  
 ايقاع نسبة هي ثبوت آه ) اشارة الى ان اضافة النسبة الى الثبوت يمانية لانها  
 عبارة عنه ومن جعلها لامية احتاج الى تقدير المضاف اي نسبة ذي ثبوت  
 الكتابة ( قوله وكذا في رفعنا ) اي وكذا المراد في رفعنا اخذنا رفع نسبة هي ثبوت  
 الكتابة اليه فقوله والظايبوت الكاتب اه جملة معترضة بين المتعاطفين ( قوله  
 الاختلاف في كون الموضوع اه ) والاول قول المتقدمين والشأن مختار المتأخرين  
 كما فصلناه في بحث المبتداء من حواشينا على نسخة الاخوان ( قوله اي ثبوت الكاتب  
 من حيث انه اه ) لان ثبوت الكاتب من هذه الحيثية نسبة حكمية وادراكها  
 ادراك النسبة الحكمية واما ثبوتها من حيث انه واقع في نفس الامر او ليس  
 بواقع فهو نسبة تامة خبرية وادراكها حكم كما سيصرح به وقوله وان انضمام اه  
 عطف على انه رابطة بينهما على طريقة عطف التفسير ( قوله واكتفى عن بيان  
 المغيرة في النسبة اه ) حيث لم يقل بعد قوله تصور النسبة الحكمية ونسبة ثبوت الكتابة  
 المتصورة نسبة حكمية وبعد قوله هو الحكم وقوع النسبة اولا وقوعها نسبة  
 تامة خبرية ( قوله واما جواز ادراكها معا اه ) رد لما قاله الفاضل العصام من ان  
 التقدم والتأخر بالنسبة الى الموضوع والحمول ليسا زمانيين لجواز المعية ( قوله  
 وفي المنفصلة استلزاما ) لما يجي في بحث تلازم الشرطيات انه متى تحقق منع الجمع  
 بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما لتفويض الآخر ومتى تحقق منع الخلو  
 بين امرين يكون تفويض كل منهما مستلزما لعين الآخر فكل من مانعة الجمع وممانعة

الخلو تستلزم متصلتين والحقيقة تستلزم اربع متصلات ففيه ما فيه فتدبر ( قوله  
 ما يقابل الصفة آه ) اي ما يحمل عليه شيء سواء كان ذاتا بالمعنى المشهور او عرضا  
 لا ما يقوم بنفسه حتى لا يشمل العرض فيجعله عليه قدس سره ان دليله على الاستحصالي  
 انما يتم فيما اذا كان الموضوع ذاتا لا في ذاتا كان عرضا وقد ذكرت للذات مع هذين  
 المعنيين عدة معان في حاشيتي على نتائج الافكار والسمات بنسائج الابكار فطليك  
 به فانه من نفائس ما يتنافس فيه اولوا الابصار بيق انه يمكن ان يدرج ذاتية الموضوع  
 في معنى القائم بنفسه ايضا على ان يراد منه ما يقوم به الغير من حيث انه يقوم به الغير  
 سواء كان جوهر او عرضا كما اشار اليه المحشي المحقق في حاشية المطول  
 في بحث القصر ( قوله وان كان تأخره ) اي تأخر احضار النسبة عن ادراك آه  
 وذلك لان ما لا يد منه في احضارها احضار الطرفين كيف كانا لا احضارها على وجه  
 يتأخر فيه ادراك مفهوم المحمول عن ادراك الموضوع والالكان تأخر ادراك المحمول  
 عن ادراك الموضوع ايضا واجبا عقليا لا استحصاليا وقد ثبت كونه استحصاليا  
 ( قوله فالمراد آه ) اي واذا كان تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان  
 امرا استحصاليا لا واجبا عقليا وكان تأخر ادراك نسبة ثبوت الكتابة الى  
 الانسان عن ادراكها معا واجبا عقليا فالمراد بقوله لا بد ما يعم الوجوب العقلي  
 والاستحصالي ( قوله لان المقى بيان آه ) دفع لما ذكره الفاضل العصام من ان الوجوب  
 في عبارة انشرح استحصالي صرف لا يختلف تارة استحصاليا وتارة عقليا  
 كما يفيد سوق كلامه قدس سره لما ان تأخر النسبة عن المحمول التأخر عن الموضوع  
 ايضا استحصالي وحاصل الدفع ان هذا انما يتم اذا كان المقى بيان الترتيب بين  
 الادراكات الثلاثة مأخوذة بوصف التأخر وليس بذلك فان المقى بيان الترتيب بينها  
 في انفسها فلا جرم يحتاج الى تعميم الوجوب في عبارة الشرح من العقلي والاستحصالي  
 كما عرفت ( قوله ان النسبة المذكورة بين الطرفين ) وهي النسبة الذهنية ( قوله  
 وهو الاذعان آه ) اي ادراك ان النسبة المذكورة آه هو الاذعان بمطابقة النسبة  
 الذهنية للنسبة الواقعة في حد ذاتها وفي الخارج عن الذهن فالمراد بما النسبة  
 وكذا المراد بالامر اي للنسبة الكائنة في نفسها وبالخارج الخارج عن الذهن كما  
 اشار الى الكل بتفسير ما في نفس الامر وفي الخارج بقوله اعني النسبة آه فلا يردان  
 النسبة ليست من الموجودات الخارجية فكيف تكون في الخارج على ان الموجود  
 الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون ظرفا لنفسه كما بينه غير واحد



من الفضلاء ( قوله مستفادة من البديهة ان كان الحاكم بها العقل مجرد تصور  
الطرفين او بواسطة لا تغيب عن الذهن او الحسن ان كان الحاكم بها الحسن سواء  
كان من الخواص الظاهرة او الباطنة او النظر الى ترتيب الامور المعلومة للتأدية  
الى المجهول ان كان الحاكم بها العقل بواسطة تغيب عن الذهن ( قوله والمراد  
به آه ) اي بادراك ان النسبة آه واشارة به طف اتسليم على الاذعان الى ان تسمية  
ذلك الادراك تسمية لزيادة توضيح الحق ( قوله لا ادراك هذه القضية آه ) اي تصور  
ان النسبة واقعة اولست بواسطة على وجه الاجمال فان الادراك على هذا الوجه  
تصور مسمى بالعرفه كما سيجي غايته انه تعلق بما يتعلق به التصديق اعني هذه  
القضية وليس بتصديق وحكم والا لما وجد في صورة الخيال والوهم مع انه يوجد  
فيهما ضرورة آه ( قوله الانها آه ) اي النسبة المدركة في جانب الوهم ليست على  
وجه الاذعان والتسليم فالضمير المنصوب راجع الى الوقوع او الالواقوع بتأويل  
النسبة ولاستلزام عدم كونها مدركة في جانب الوهم على وجه الاذعان والتسليم  
عدم كونها مدركة على هذا الوجه في صورة الخيال استلزاما ظاهرا  
لم يتعرض له فاعرفه ( قوله ولا التفصيل آه ) عطف على قوله لا ادراك هذه القضية  
( قوله وفيه اشارة آه ) اي في تفسير ادراك الوقوع او الالواقوع بان يدرك  
ان النسبة على التحرير المذكور اشارة الى ان الحكم ادراك متعلقه آه وذلك  
لان ما هو واقع في نفس الامر هو النسبة التامة الخيرية لا التقيدية اذ لا وجود  
لها في غير الذهن ( قوله وهذا آه ) اي ادراكها بالحيلة الثانية هو الحكم وهو  
متخالف بالذات للتصور لا باعتبار المتعلق ( قوله وان الاختلاف آه ) عطف على  
ان اجزاء آه في قوله من ان اجزاء آه فهو مما ذهب اليه المتأخرون ايضا ( قوله في ان  
ليس من القضية آه ) رد للامر الاول مما ذهب اليه المتأخرون كما ان قوله الاتي  
وان الاذعان آه المعطوف عليه رد للامر الثاني منه ( قوله وبما ذكرنا ) في تحشية  
كلامه قدس سره ظهر اندفاع الشكوك التي آه منها ان دليله قدس سره  
على الاستحسان لو تم انما يتم في الموضوع والحمول دون المتقدم والتالي اشارة  
الى دفعه في الحاشية النشطة على قوله فان الاولى ان يلاحظ بان ذكر الذات  
في الدليل وقع على طريق التمثيل فيقال وكذا الاولى ان يلاحظ المقدم لكونه  
ملزوما والتالي لازما ومنها انه لا يتم فيما اذا كان الموضوع عرضا لا ذاتا واشارة  
الى دفعه في هذه الحاشية ايضا بان المراد بالذات ما يحتمل عليه الشئ لا ما يقوم  
بنفسه والعرضي الذي وقع موضوعا ذات بهذا المعنى ومنها ان تأخر النسبة

عن المحمول المتأخر عن الموضوع ايضا استحسان فالوجوب في عبارة الشرح  
استحسان صرف لا يختلف تارة استحسانا وتارة عقليا كما يفيد سوق كلامه  
قدس سره واشارة الى دفعه في الحاشية النشطة على قوله واما ادراك آه كما بهنالك  
عليه هناك ومنها انه لا فرق بين قوله ادراك وقوع النسبة وادراك ان النسبة  
واقعة في المعنى لما اجمع عليه الحق من ان الثاني في تأويل الاول فح لا فائدة في تفسير  
احدهما بالاخر فاشارة الى دفعه في اول هذه الحاشية بان المراد بادراك ان النسبة  
واقعة الاذعان بمطابقة النسبة الذهنية لما في نفس الامر اي ادراك ان النسبة  
الذهنية واقعة في حد ذاتها وليس المراد ادراك هذه القضية لاعلى وجه الاجمال  
ولاعلى وجه التفصيل فتفسير ادراك وقوع النسبة بادراك ان النسبة واقعة لمجرد التنبه  
على ان المراد بالنسبة النسبة الذهنية ووقوعها وقوعها في نفس الامر اي مطابقتها  
لما في نفس الامر وذلك لان الحكم بالمطابقة انما يتصور من طرف النسبة الذهنية بان يحتمل  
موضوعا فيحكم عليهم باثباتها واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر كما هو مفاد التفسير  
بادراك ان النسبة واقعة وانكتف بهذا القدر فلساحة الكلام سعة لمن تفكر  
( قوله وقد تكلف بعضهم في بيان النسبة آه ) ففهم من جعله من قبيل النسبة  
الى المعنى اللغوي كما هو مختار الفاضل العصام ومنهم من جعله من نسبة الفرد الى  
العصام نورد عليه ان المسمى هو غنم وهو ليس بفرد لا بجناب والسلب ومنهم  
من جعله من نسبة اللفظ الى اللفظ فأتجه عليه ان النسبة الى اللفظ لم توجد في لغتهم  
( قوله باعتبارين ) لما عرفت انفسا انها متعلق ادراك النسبة الحكيمة باعتبار انها  
متعلقة باثنين رابطة بينهما ومتعلق الحكم باعتبار انها كذلك في نفس الامر  
( قوله نص عليه السيد في الحواشي المضادة ) حيث قال المذكور في عبارة القوم  
ان الظن هو الحكم باحد النقيضين مع تجويز الآخر وبتبادله انه مركب  
من اعتقادين اي اعتقاد ان احد النقيضين واقع واعتقاد ان النقيض الآخر جاز  
ومحتمل احتمالا مرجوحا فاشارة الى اشارة المص اعني ابن الحاجب بقوله لو قدر  
في قوله اما ان يحتمل النقيض عند الذكر او قدره الى انه بسيط فان حضور النقيض  
الآخر لا يجب ان يكون بافعل يعني ان الظن اعتقاد بسيط لا يحتمل نقيضه بالبال  
ونكن ينبغي ان يكون بحيث او اخطر نقيضه بالبال يجوز ولا يكون بغيره في القوة  
بحد لو قدر نقيضه لمنع وامل مرادهم اي القوم هو هذا اي ان حضور النقيض  
الآخر لا يجب ان يكون بافعل لكن التصريح به اول اي التصريح بمرادهم اول  
ولذا صرح ابن الحاجب حيث قال او قدر انتهى موضعا ( قوله فاقيل آه ) القائل



هو الفاصل العصام حيث قال ولا يخفى ان الدعوى حصول ادراك النسبة الحكيمة بدون الحكم مطلقا ولا يثبت صورة الوهم وانما يثبت ادراكها بدون الايجاب وادراكها بدون السلب فذكره لغو ووجه الدعوى انه يحصل بدون الحكم مطلقا وبدون الايجاب وبدون السلب لغوا بعد دعوى الحصول بدون الحكم مطلقا هذا (قوله ليس بشئ) لانه مبني على الذهول عن المقدمة الثانية المطوية لصورة الوهم كما اشار اليها آنفا بقوله واذا ثبت مغايرته لنوع الحكم آه اذ لا شبهة في اثبات صورة الوهم بانضمام هذه المقدمة تلك الدعوى كما لا يخفى (قوله ولقد اشكل على الناظرين آه) حيث ظنوا انه رح انما ذكر هذا الكلام لا فائدة الامتياز بين النسبة الحكيمة والحكم فاوردوا عليه ان اظ ان يقال لكن الحكم لا يحصل مالم يحصل التصديق وح يكون معنى كلامه رح ان تصور النسبة الحكيمة مع الشك والوهم حاصل والحكم ليس بحاصل اذ التصديق غير حاصل فيكون النسبة الحكيمة غير الحكم لانها وجدت حيث لم يوجد الحكم واجاب عند بعض الافاضل بان الكلام محمول على اغلب وقال المولى عباد الدين ويمكن ان يقال المق يسان ان ادراك النسبة الحكيمة قد يحصل بدون الحكم فبقوله وان الشك في النسبة الخ يثبت ان في صورتين ادراك النسبة متحقق واما ان الحكم في صورتين غير متحقق فلا يثبت فبقوله لكن لا يحصل التصديق مالم يحصل الحكم يثبت ذلك اي لكن لا يحصل التصديق في صورتين اللتين فيهما النسبة الا بعد حصول الحكم هذا (قوله والمكلف به لا بد ان يكون فعلا اختياريا) لئلا يلزم التكليف بما لا يطاق (قوله اعني ايقاع النسبة آه) تفسير للحكم وقوله وهو ان تنسب آه تفسير للابقاع والانتزاع على مقتضى سياق الكلام وان كان ظاهر العبارة مشعرا بكونه تفسيراً للتصديق فتبصر فعل خلاصته ما ذهب اليه الامام ومن تبعه على ما حققه المحشى ان الايمان الشرعي عين التصديق المنطقي لا غيره ولا قسم منه وهو مقيد ومشروط بما هو من قبيل الفعل اعني الايقاع والانتزاع فخرقة الكفار المعاندين لا تكون انما ناسرعيا وتصدقا لعدم وجود شرطه وهو الايقاع والانتزاع اي نسبة الوقوع او الالواقوع الى الشئ في نفس الامر بالاختيار فعلى هذا القول يقع التكليف بنفس الايمان والتصديق (قوله وقال القاضي الامدي آه) في توجيه وقوع التكليف بالايمان مع عدم كونه فعلا اختياريا ان التكليف بالايمان آه يعني ان التكليف بالايمان ليس المراد به حقيقة بل المراد به التكليف بما يوصل اليه وهو النظر اعني ترتيب الامور العلوية وهو فعل اختياري بلا شك فهو من قبيل

التكليف بالمسبب وارادة السبب فعلى هذا القول لا يقع التكليف بنفس الايمان والتصديق بل بما هو موصل اليه من النظر (قوله من مقوله اخرى) كما لا كيف مثلا (قوله والتكليف يكون باعتبار تحصيله آه) اي بصرف القوة وترتيب المقدمات ورفع الموانع واستعمال الفكر في تحصيل تلك الكيفية ونحو ذلك من الافعال الاختيارية كما يصح الامر بالعلم والتيقن ونحو ذلك فالحقق التفاضل اعتبر في التكليف بالايمان التكليف بما يؤدي اليه مطلقا ولم يخصه بانظر كالقاضي الامدي (قوله بل مع التسليم) وهو فعل اختياري معناه صكردن نهادن وحق داشتن فهذا البعض لم يعتبر التسليم في التصديق واعتبره في الايمان شرطا وقيدا فكان الايمان عنده نوعا من التصديق المنطقي اي تصديقا خاصا مقيدا بالكسب والاختيار وترك الجحود قال المحقق التفاضل في التلويح ويجب ان يعلم ان معناه اي معنى الايمان هو الذي يقال له بالغارسية كرويدن وهو المراد بالتصديق في المنطق على ما صرح به ابن سينا وحاصله اذعان وقبول لوقوع النسبة او لاقوعها وتسميته تسمية زيادة توضيح للمقصود وجعله مغاير للتصديق المنطقي وهم وحصوله للكفار ممنوع ولو سلم في البعض يكون كفره باعتبار جحوده باللسان واستكباره عن الاذعان وعدم رضاه بالايمان وكثير من المصدقين المقرين يكفرون بما يصدر عنه من امارات الانكار وعلامات الاستكبار فان قيل فعلى هذا يكون التصديق من الكيفيات دون الافعال الاختيارية فكيف يصح الامر بالايمان قلنا باعتبار اشتماله على الاقرار وعلى صرف القوة وترتيب المقدمات ورفع الموانع واستعمال الفكر في تحصيل تلك الكيفية ونحو ذلك من الافعال الاختيارية كما يصح الامر بالعلم والتيقن ونحو ذلك انتهى (قوله مطلقا) اي ادراكا او غير (قوله فان العالم بالوقوع المعاند آه) وانث خير بما ذكرته آنفا عن التلويح انه يمكن ان يقال ان كفره ليس لعدم كونه علمه بالوقوع تصديقا بل لجحوده باللسان واستكباره عن الاذعان (قوله الى ان المراد بقوله والفعل آه) والافلا يثبت به الدعوى اذ لا يلزم من كون الادراك انفعالا وعدم كون الفعل انفعالا بحسب المفهوم كون الادراك فعلا بحسب التصديق حتى يضم ذلك الى قوله الحكم فعل فيتيج لاشئ من الحكم بادراك كما سيقرر المحشى رح (قوله بناء آه) اي عدم صدق الانفعال على ما يصدق عليه الفعل مبني على ما تقرر في الحكمة من ان المقولات العشرة اعني الجوهر والعرض باقسامة متباينة بالذات (قوله فيما هو المط) وهو عدم كون الحكم ادراكا ومن البين ان كون الادراك انفعالا امس بهذا



المط من فني كونه انفعالا بخلاف فني كونه فعلا اذ هو مفهوم كبرى القياس الثاني  
النتج لهذا المط كما قرره المحشي (قوله وفيه اشارة الى ان الاول اه) اما الاول فلانه  
لما ينسب الاحتمال الاول الى احد فقد يتبادر الى الذهن من نسبة الاحتمال الثاني  
الى رأى الامام ذلك واما اشياء فلان التعبير عند بيان الاحتمال الثاني بمجموع  
التصور اه) كما عبر به المص في هذا القول مما يوجب ويشير اليه كما لا يخفى (قوله  
كالفعلى والانفعالى والاجالى اه) اما انقسامه الى الفعلى والانفعالى فقد اشار اليه  
المحشي المحقق سابقا وفصلنا واما انقسامه الى الاجالى والتفصيلي فقد ذكر  
في المواقف وغيره ان العلم ينقسم الى تفصيلي وهو ان ينظر الى اجزاء المعام  
ومراتبه بحسب اجزائه بان يلاحظها واحدا بعد واحد والى اجالى كمن يعلم مسألة  
فيسأل عنها فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة وهو منصور للجواب عالم بانه قادر  
عليه ثم يأخذ في تقريره فيلاحظ تفصيله في ذهنه حال ما سئل امر بسيط هو مبدأ  
انقسام الحاصل في ثانی الخلل والفرقة بين تلك الحالة الحاصلة دفعة عقب  
السؤال وبين حالة الجهل الثابتة قبل السؤال وملاحظة انفصيل المنفرعة على  
التقرير ضرورية (قوله لمناسته اه) خبر ان اى لمناسبة التقسيم الى هذين القسمين  
لما هو مقصود التطبيقين من علم المنطق اعني بيان الطارق اه) (قوله وذلك لامتياز  
اه) اثبات لمناسبة هذا التقسيم لمقصودهم اى ومناسبة هذا التقسيم لمقصودهم  
ثابت لامتياز كل من التصور والتصديق بطريق خاص بخلاف الفعلى والانفعالى  
لعدم امتياز احدهما عن الآخر بطريق خاص وان امتازا في انفسهما وكذلك  
الاجالى والتفصيلي (قوله فالمكتسب بالحجة الادراك المذكور بشرط الحكم)  
فيكون الحق كون التصديق عبارة عنه بشرط الحكم لانه هو المنفرد بطريق  
خاص وهو الذي يخرج ويحصل من تقسيم المص (قوله وليس ذلك الادراك  
نفس الحكم) حتى يكون المنفرد بطريق خاص اعني الحجة هو الحكم فيكون الحق  
ما ذهب اليه الحكماء من كون التصديق عبارة عن الحكم (قوله اذ ادراك  
النسبة اه) ادراك مبتداء اول وطريق خاص مبتداء ثان مع خبره المقدم اعني له  
خبر المبتداء الاول وقوله لا ادراكه عطف على له فهو من قبيل وضع انظ موضع  
المضمر اى لاله من حيث الذات يعني ان ماله طريق خاص على تقدير كون الحكم  
فعلا انما هو ادراك النسبة من حيث الايقاع الذي هو فعل النفس المعبر عنه  
بالحكم فقد حصل الفائدة في ضم ادراكها الى الحكم وجعل ذلك لادراك  
المضموم اليه الحكم تصديقا لادراكها من حيث الذات اى بدون اعتبار لايقاع لان

ادراكها من حيث الذات على هذا التقدير تصور صرف غير منفرد بطريق  
خاص نعم اذا كان الحكم عبارة عن هذا الادراك يكون منفردا بطريق خاص  
فيجب ان يكون التصديق عبارة عنه ولا يكون فائدة في ضم سائر الادراكات  
اليه (قوله ثم لقائل ان يقول اه) عطف على قوله اذ ادراك النسبة من حيث الايقاع  
اه فهو من جهة منع عدم الفائدة في ضمها الى الحكم الذي اشار اليه بقوله اما على تقدير  
كون الحكم فعلا فلا آه اى فلان عدم الفائدة يعني انه بعدم ثابت ان المنفرد بطريق  
الخاص هو ادراك النسبة من حيث الايقاع يمكن لقائل ان يقول ان ذلك الادراك  
اى ادراك النسبة من حيث الايقاع بمنزلة الهيئة السريرية المحصلة للامر الواحد  
الحقيقي لكونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث ان تلك النسبة آلة لملاحظة  
الطرفين فكما ان الحاصل في الخارج بعد العمل السريري لاهية فقط وان كان  
السريري مكملا من المادة والهيئة والعمل لم يتعلق بالاهية فكذلك الحاصل بعد  
الحجة هو المجموع لذلك الادراك فقط وان كان الاكتساب متعلقا بذلك الادراك  
فيكون الحق كون التصديق عبارة عن هذا المجموع لانه ذلك الادراك فقط ويظهر  
الفائدة في ضم ذلك الادراك الى الحكم هكذا يجب ان يقرر هذا المقال ويفهم المأل  
على هذا المنوال (قوله ان كما متعلق اه) متعلق بقوله بمنزلة الهيئة السريرية آه  
تشبيه لخال المتعلق بالكسر بحال المتعلق بالفتح يعني ان الادراك المذكور بمنزلة  
الهيئة للتصديق مثل الهيئة للسرير اه) كما ان متعلق ذلك الادراك بمنزلة الهيئة للقضية  
قوله فن نظر الى ان الحاصل بعد الحجة اه) اى مع قطع النظر عن كون الادراك  
المذكور بمنزلة الجزء الصوري على ما يشعر به المقابلة (قوله سواء قلنا اه) اى الادراك  
المعروض للحكم الادراك المذكور اعني ادراك النسبة الخبرية كما اذا قلنا ينسب طه  
على ما قال به الناظر الاول او مجموع الادراكات الثلاثة كما اذا قلنا بتركبه على ما قال  
به الناظر الثاني (قوله اما باعتبار نفسه) كما اذا قيل بكونه عبارة عن الادراك المذكور  
البسيط او بكونه عبارة عن الادراك المذكور المعروض للحكم او باعتبار جزئه كما اذا قيل  
بكونه عبارة عن الادراك الواحد المتعلق بالقضية او بكونه عبارة عن مجموع الادراكات  
الثلاثة المعروضة للحكم (قوله فتدبر) اشارة الى ان المنفرد بالكسب في الحقيقة في صورة  
المنفرد باعتبار جزئه انما هو جزء التصديق لا التصديق نفسه اذ التصديق في الصورة  
المذكورة قد يكون كاسب المعرفة كما اذا كان نظريا كظريه تصور احد الطرفين فلا ينفرد  
بالكسب كما لا يخفى على من له واه يتحصل المطالب (قوله ولا يرد المقسم) نقضان يقال  
انه يصدق على العلم مطلقا انه ادراك لغير ذلك فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره



(قوله لانه مدرك) يعني ان المراد بالقسم هنا اعني العلم المطلق ماهو من قبيل المدرك  
لا الادراك لعدم اعتبار تعلقه بشئ فلا يصدق عليه الادراك (قوله متعلقا بغيره آه)  
صفة بهد صفة لقوله ادراكا وبيان لكون قوله قدس سره لغير ظرفا مستقرا صفة  
لا ادراكا ولما اشير اليه بقوله قدس سره ذلك بانه كون النسبة الحاصلة في الذهن  
واقعة في نفس الامر (قوله فلا فرق بين ان يقال آه) بانه يتجه على الاول انه يلزم  
ان يكون تصور ان النسبة واقعة خارجا عن التصور لانه ليس ادراكا لغير ذلك ولا يتجه  
على الثاني وذلك لما انضح بما قرر ان تصور ان النسبة واقعة ايضا ادراك لغير ان النسبة  
الذهنية واقعة في نفس الامر فيصدق عليه انه ادراك لغير ذلك (قوله على انه قد نقل  
البعض آه) لا يقال هذا الثاني لما سلفه عند قول الشارح هذا على رأى الامام من انه  
اشارة الى ان الاول اى كون التصديق مركبا من الادراكات الاربعة مجرد احتمال  
لم يذهب اليه احد لانا نقول ان المحتشى لم يلزم هناك صحة المشار اليه بهذا القول  
على انه لا يثبت كونه مذهبيا للامام بمجرد التردد في ذلك فيصدق انه لم يذهب اليه احد  
(قوله حيث حصل آه) تعليل لكون الادراك المتعلق بامور اربعة ادراكا واحدا بانه لما  
حصل لهذه الامور الوحدة بحيث صارت قضية واحدة كان الادراك المتعلق بها  
ايضا واحدا (قوله بخلاف مذهب الامام) اى بخلاف عدم انطباقه على مذهب  
الامام فانه ليس بقطعي ولذا ذهب بعض الناظرين الى انطباقه عليه ونحووا له  
بما سيجئ نقل بعضه من المحتشى المحقق رح (قوله بناء على ان اظ ان يكون الظرف  
لغوا) يعني ان كون حاصل ما ذكره المص كون القسم الثاني هو الادراك المجامع للحكم  
مطلقا مبنى على ان اظ ان يكون الظرف اعني معه في قوله تصور معه حكم لغوا  
متعلقا بالتصور بتضمين معنى المقارنة ونحوها فالتصور مع الحكم ماله الى الادراك  
المجامع له والمقارن معه مطلقا واما اذا كان الظرف مستقرا صفة للتصور اى تصور يحصل  
معه الحكم فيكون حاصل القسم الثاني الخارج عن تقسيم المص الادراك المعروف  
للمحكم كما يذكره عن الاصفهاني لان المتبادر من حصول الحكم معه حصوله وتحقيقه  
بعده بلا واسطة كما ان تحقق الغرض لا يكون الا بعد تحقق المعروض فيكون حاصل  
كلامه ان الادراك اما ان يحصل الحكم بعد حصوله اى لا يتوقف حصول الحكم  
بعد حصوله على غير من الادراكات فهو التصديق والافهوا تصور على ما ذكره  
المولى عماد الدين والادراك الذي يحصل معه الحكم ولا يتوقف على شئ آخر انما هو مجموع  
التصورات الثلاثة وادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولذا ذكر قدس سره فيما ياتي  
عند الكلام على توجيه الاصفهاني انه يلزم ح ان يكون مجموع التصورات الثلاثة

تصديقا لانه ادراك معروض للحكم بل يلزم ان يكون ادراك النسبة وحده تصديقا  
لان الحكم عارض له حقيقة هكذا يجب ان يحرر هذا المقام (قوله ادراك النسبة  
الخبرية ان قصصنا انظر عن كونه بمنزلة الجزء الصوري او مجموع الادراكات  
الثلاث ان قنا آه اى ان نظرنا الى كونه بمنزلة الجزء الصوري وقلنا ان الادراك  
الحاصل من الحكم ادراك واحد متعلق بامور اربعة حصل لها الوحدة بحيث  
صارت قضية واحدة (قوله والمقارنة بما عداها بالعرض آه) عطف على قوله  
وانتصور الذي يقارنه الحكم آه يعني ان الحكم مقارن بما عدا ادراك النسبة الخبرية  
ومجموع الادراكات الثلاثة تاليا وبالعرض لا اوليا وبالذات (قوله فلا انتقاض) اى  
اصلا ولا ارتقاء لعدد التصديقات قطعيا اذ يكون التصديق على الاحتمال الاول  
ادراك النسبة الخبرية المقارن بالحكم وعلى الاحتمال الثاني مجموع الادراكات الثلاثة  
المقارن له ولا يصدق على شئ مما عداها انه تصور مقارن للحكم اى بلا واسطة  
حتى ينتقض به التقسيم ويقال انه مع كونه من افراد القسم الاول يدخل في القسم  
الثاني فيحصل ما اشار اليه المحتشى رح دفع انتقض الذي ذكره قدس سره بقوله  
ويرد عليه آه بمنع صدق القسم الثاني على غير التصديق مما ذكره قدس سره  
مستندا بتحريره كما انضح (قوله على ان وحدة القسم آه) معارضة على قوله  
قدس سره ويرد عليه آه باعتبار بعض ما استدل عليه على طريق العلاوة الى المنع  
الذي دفعه به على ما فصلناه بعد تسليم كون المتبادر من المعية المقارنة المطلقة  
يعني انه لا يصدق القسم الثاني الا على تصور واحد مجامع للحكم لا اعتبار وحدة  
القسم في الاقسام فلا يصدق على الاربعة الاخيرة من هذه السبعة وان صدق  
على الثلاثة الاول منها فتبصر (قوله نعم يلزم آه) تقرير لما ذكره قدس سره  
بقوله ويكون الحكم في كل واحد آه بعد المنع والمعارضة كما قررنا مع الاشارة الى  
دفع ما يستلزمه ذلك من عدم انطباق تقسيم المص على مذهب الامام القائل  
بكون الحكم داخلا في التصديق وجزأ منه بانه غير محذور لان المص ملتزم لكون  
الحكم خارجا عن التصديق ومعتز على الامام بانه جعل المركب من الادراك  
وانفعل قسما من العلم مع كونه قسما له (قوله فقوله ويرد عليه تنه آه) والافلا وجه  
للفصل به بين الدليل والنتيجة (قوله تنه لدليل عدم آه) وهو قوله قدس سره  
ان حاصل ما ذكره المص الى قوله فلا يكون آه فيكون ملخص الدليل مع هذه التهمة  
ان حاصل تقسيم المص ما ذكره ويرد عليه ما لا يرد على تقسيم الامام فلا يكون  
منطبقا على مذهب ايضا كما ذكره المولى العماد (قوله فلا يلزم ما ذكره من كون



التصديق مستفاداً من اقوال الشارح آه لان التصديق انما هو ادراك ان النسبة واقعة اولا مجامعا للايقاع وهو لا يستفاد الا من الجملة واما ادراك ان النسبة واقعة اولا غير مجامع فلا يصح بتصديق فلا ضير في كونه مستفاداً من اقوال الشارح (قوله وليس مستفاداً من شيء) اذ من البين ان الاستفادة لا تصور في غير ما هو من قبيل الادراك (قوله ليس معنى العروض ههنا آه) دفع لما اورد المولى عماد الدين من انه كما ان الادراكات اثثة تعرض للنفس كذلك الادراك المسمى بالحكم يعرضها ولا تعرض الادراكات الثثة وان اريد بعروضها انها تتعلق بها فهو يتعلق بالوقوع واللاوقوع لا بالادراكات الثثة وحاصل الدفع ان الكلام مبني على التشبيه وليس المراد بالعروض معنى اقيام او التعلق حتى يرد ما ذكر وهذا الدفع مما اشار اليه المولى الزبور ايضا (قوله بل شبه ذلك العروض آه) اي ما يشابه بالعروض على وجه القيام في ايجاب قبيح شيء بحيث لا يبقى فيه خفاء واشتباه كما اوضحه بقوله يعني كما ان قيام آه (قوله ولا شك انه بهذا المعنى آه) اذ من البين ان ما يوجب مقارنة الحكم كماله وتميز متعلق في الذهن بالذات انما هو ادراك النسبة الخيرية ووجب بواسطة ايجاب الكمال وتميز المتعلق في ادراك النسبة الخيرية كمال مجموع الادراكات وتميز متعلقاتها لما مر غير مرة من كون ذلك الادراك بمنزلة الجزء الصوري واما سائر الادراكات فلا يصح مقارنة الحكم موجبة لكمالها ولا تتميز متعلقاتها بالذات ولا بالتبع وبما قررنا ظهراً ان في قوله للنسبة مسامحة والمراد لادراك النسبة الخيرية وهو وظ (قوله لكن يلزم اطلاق التصديق آه) لان التصديق على هذا يكون عبارة عن معروض الحكم ولا يكون الحكم داخلاً فيه وهو خلاف مذهب الامام من كون الحكم جزءاً من التصديق نعم يكون التصديق بهذا المعنى مستلزماً هو التصديق عند الامام يعني انه كلما حصل التصديق بهذا المعنى حصل التصديق بالمعنى الذي ذهب اليه الامام لكنه غير مفيد في انطباق التقسيم على مذهبه فعدم الانطباق باق (قوله لان عروض الحكم للنسبة آه) اقول فيه نظراً لا مضمناً لان كلام الاصفي في كلام السيد قدس سره هنا مبني على كون الحكم فعلاً عارضاً للادراك بالمعنى الذي ذكره في كلام المحقق ههنا لا ملائمة له بالقيام والظاهر ان يقول لان عروض الحكم لادراك النسبة لكونه ادراكاً واحداً متعلقاً بالقضية لما سبق انه بمنزلة الجزء الصوري معروض بالمجموع بسبب جزئه الصوري (قوله لانتفاء التركيب مطلقاً) اي لانتفاء التركيب في التصديق عند كونه عبارة عن تصور النسبة منفردة سواء كان ذلك التركيب تركيباً من الحكم والتصورات كما هو مذهب الامام او تركيباً

من ان ادراك النسبة فقط بخلاف ما اذا كان التصديق عبارة عن المجموع فان التركيب الاول وان اتفق فيه فقد وجد فيه التركيب الثاني فلا يكون عدم انطباقه على مذهب الامام في الظهور بمثابة عدم انطباقه عند كونه عبارة عن تصور النسبة (قوله لا صرح آه) تعليل اقواله منع فهو اسارة الى منته (قوله وام يسمه تصديقا) اي لم يسم القسم الثاني تصديقاً بل سمي بالمجموع تصديقاً لما ارتقى عدده الى سبعة اس بتصديق عنده وما هو تصديق عنده لم يرتق عدده الى سبعة (قوله لانه يجوز ان يكون مراده آه) يعني انه يجوز ان يحمل المعية الاستفادة من قوله معه حكم على المعية الزمانية الدائمة ويكون المعنى تصور يحصل معه الحكم في الزمان معية دائمة وهذا التصور هو المجموع المركب من الادراكات الاربعة لان الحكم هو الجزء الاخير وحصول الجزء الاخير مع حصول الكل في الزمان دائماً وان كان مقدماً بالذات ولا شيء من الادراكات الثثة الباقية ولا اثنين منها ولا بمجموع الثثة كذلك اذ ليس حصول شيء من الاور المذكورة مع حصول الحكم في الزمان دائماً وفيه ان هذا التقرير يشعر بكون الحكم ادراكاً مع ان الكلام مبني على كونه فعلاً فتبصر كما قرره المولى داود (قوله وانما قال المجموع آه) جواب عن سؤال مقدر وهو انه لو كان المتبادر من المعية ما ذكرنا احتج المص الى قوله للمجموع اذ يكفي ح ان يقول ويقال له وحاصل الجواب ان المعية لما احتملت المقارنة بالخارج ايضا صرح بقوله للمجموع تخصيصاً على ان المراد بها المقارنة بالجزء اعني المعية الزمانية الدائمة (قوله فيكون الخارج من التقسيم آه) اي فيكون القسم الثاني الحاصل من تقسيم المص المجموع المركب من التصور والحكم اقول وبما سبق من المحشى ر ح من ان المتبادر من المعية المقارنة بلا واسطة ايضا يظهر ان هذا التصور اما ادراك ان النسبة واقعة او ليست واقعة واما بمجموع الادراكات الثثة كما عرفت فلا وجه لما ذكره المولى داود من ان هذا وان كان اعم من مذهب الامام بعد ادخول ست صور اس شيء منها مذهب الامام الا انه يمكن تخصيصه بما عدا الصور الست بقرينة انحصار المذهب في مذهب الاوائل والاخر واسبب المراد به مذهب الاوائل قطعاً فتبين ان يكون المراد به مذهب الاواخر انتهى كما لا يخفى (قوله بما يوهم وهو مع خلاف الحق وهو المقارنة بالخارج ولاق المقارنة بالجزء بل بما هو صريح فيه اي في خلاف الحق فلا شك ان المقارنة با شيء صريح في كون المقترن به خارجاً عن المقترن قوله وح يكون آه) اي وحين كان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم يكون



قوله ويقال آه فلا لمذهب آخر في التصديق وهو مذهب الامام لا يستلزم ما يسمى  
 بالتصديق عنده (قوله فيكون قوله ويقال للجمهور ا) اي فلا يكون انقسم اشئ ح  
 عبارة عن التديق و يكون قوله ويقال للجمهور تصديق ببنا لما يسمى  
 بالتصديق عنده (قوله والاما المحصر العلم في التسمين) اذ يكون التصديق قسما  
 ثالثا له غير التسمين (قوله والابلط المحصر) اي ولولم يكن الحكم على هذا التقسيم  
 فعلا بل ادراكا لطل محصر هذا التقسيم به لانه ح من اقسام العلم مع عدم  
 دخوله في التسمين المذكورين لا يقال يصدق عليه القسم الاول اعني تصور  
 فقط لاننا نقول قد سبق من المحشى ان معنى قوله تصور فقط تصور لا حكم معه وانه  
 لا يصدق على الحكم لكون قوله لا حكم معه قضية سالبة وكون السلب غير متصور  
 فيما لا يتصور فيه اليجاب مع عدم امكان اليجاب فيه فتذكر (قوله فلا يكون  
 التصديق المركب منه اي من الحكم الذي هو فعل ومن العلم اي الادراكات  
 الثلاثة علما ان المركب من الداخل والخارج خارج (قوله لان احدها) اي احد  
 هذه السبعة (قوله فلا ينطبق آه) تفرع على قوله قدس سره فيرتق عدد  
 التصديقات آه (قوله هو مبدأ هذا التفصيل) اي تلك الحالة الاجالية مبدأ لتفصيل  
 الذي هو ادراك ان النسبة واقفة اولا فالتذكير باعتبار الخبر (قوله فليست اي  
 تلك الحالة مركبة من الاجزاء آه يريد ان المراد ببساطة التصديق عند الحكماء  
 البساطة الاضافية اي البساطة بالنظر الى التصديق عند الامام فلما كان التصديق  
 عند الامام مركبا من الاجزاء الغير المحمول شيئا منها على التصديق كان الحكم  
 بكونه بسيطا عند الحكماء كالحكم بكونه غير مركب من الاجزاء الغير المحمولة  
 ولا شك في صحته على مذهبهم (قوله ولا ينافي هذا اي كونه بسيطا بهذا المعنى  
 تركبه اي تركب التصديق واو عند الحكماء من الجنس والفصل اللذين هما من الاجزاء  
 المحمولة (قوله لكونه داخلا آه) تعليل لتركبه من الجنس والفصل واو عند الحكماء ايضا  
 يعني ان التصديق داخل تحت العلم عند الكل والعلم داخل تحت مقوله من المقولات  
 التسعة فلا جرم يكون التصديق مركبا من الجنس وهو العلم او المقولة التي كان  
 العلم داخلا تحتها ومن الفصل الذي يميزه عن القسم الآخر ولم يتعرض للفصل  
 لظهوره (قوله بما هو اظهر وجودا) اي ووجود النسبة غير ط فكذا تصورها  
 بخلاف الطرفين (قوله من حيث المنشأ) فحشا الوجه الاول كون التصديق  
 عندهم عبارة عن امر واحد عند الحكماء وكونه مركبا من امور اربعة عند الامام  
 من غير اعتبار خصوصية كون هذا الامر الحكم عند الحكماء وكون هذه الامور

التصورات الثلاثة والحكم عند الامام ومنشأ الوجه الثاني كونه عبارة عن الحكم  
 المتوقف على تصور الطرفين عندهم وكونه عبارة عما هو مركب من تصور  
 الطرفين والحكم عنده ومنشأ الوجه الثالث كونه عبارة عن الحكم مع قطع النظر  
 عن توقفه على تصور الطرفين عندهم وكونه عبارة عما هو مركب من الحكم  
 وغيره مع قطع النظر عن خصوصية كون هذا الغير تصور الطرفين او غيره عنده  
 (قوله وعدم استلزام واحد منها الآخر من حيث لمفهوم) وذلك لانه لا يلزم  
 من كون التصديق بسيطا عند الحكماء كون تصور الطرفين شرط له اذ يحتمل  
 عند العقل ان لا يكون مشروط بشئ وكذا لا يلزم منه كون الحكم نفس  
 التصديق اذ يحتمل عنده ان يكون التصديق امرا آخر بسيطا غير الحكم وكذا  
 العكس اي لا يلزم من كون تصور الطرفين شرط له كونه بسيطا اذ يحتمل عنده  
 ان يكون مركبا من اشياء اخرى ويكون تصور الطرفين شرط له ولا يلزم من كون  
 الحكم نفس التصديق كون التصديق بسيطا اذ يحتمل عنده ان يكون التصديق  
 مركبا ويكون الحكم ايضا مركبا عبارة عنه وكذا لا يلزم من كون تصور  
 الطرفين شرط للتصديق كون الحكم نفس التصديق اذ يجوز العقل ان يكون  
 الحكم ح شيئا آخر ايضا وبالعكس اذ يحتمل عند العقل ان يكون الحكم نفس  
 التصديق ولا يكون التصديق مشروطا بشئ مثلا او يكون مركبا من تصور  
 الطرفين وغيره كما لا يخفى وانه لا يلزم من كون التصديق مركبا مطلقا عند الامام  
 كون تصور الطرفين شطرا داخلا فيه لجواز ان يكون مركبا من غير ولا كون  
 الحكم جزءا بعين هذا الوجه لكن في عكسها فغرض ذكر كون الشئ جزءا من شئ  
 آخر يستلزم كونه مركبا بلا شبهة فتأمل وكذا لا يلزم من كون تصور الطرفين  
 جرائه كون الحكم جرائه وبالعكس وهو ظ (قوله المعروف المكان المذكور)  
 اي الذي عرف مكانه ومثله وجرى ذكره بين الانام (قوله اي معروف المكان  
 في كتب آه) تفسير لقول الشارح المشهور فيما بين القوم موافقا لما في انقاموس  
 وتنبه على ان ما اوصوفة فيما بين عبارة عن الكتب في كتب كاشفة بين القوم  
 (قوله بتقدير سخيف) ذوقه بيان الحاجة بين القوم مما ليس له معنى كثير  
 وهو ظ (قوله ولا اي وان لم يكن المسمى بالتصديق عنده التصور مع الحكم بل شيئا  
 آخر لم يعدم الانحصار اي عدم انحصار العلم في التسمين التصور فقط والتصور  
 مع الحكم ان كان المسمى بالتصديق بمجموع الادراكات الاربعة او الحكم الذي هو  
 من قبيل الادراك او عدم كون التصديق علما ان كان عبارة عن التصورات الثلاثة



والحكم الذي هو من قبيل الفعل (قوله وقاسمه الشيء) أي قاسم زيد عمر الشيء  
(قوله والقسيم المقاسم) أي الذي قاسم الشيء معه (قوله والمناسبة بين المعنى اللغوي  
آ. أما في الأول فلان ما يكون مندرجا تحت شيء واحد منه نصيب من ذلك  
الشيء وجزء منه وحصه من حصصه وان ذلك المدرج الاخص قد اخذ نصيبا  
من ذلك الشيء كما اخذ المدرج المقابل له نصيبا منه ايضا فكأنما صارا مقاسمين له  
(قوله لا بد فيما من حصول آ.) جواب لما وفيه انه قد تقرر في الحيوان لما معنى  
الوقت اذا دخل على الماضي تقتضي جلتين وجدت ثانيتهما عن وجود اولهما  
ويكون جواب لما هذه فعلا ماضيا تنافا وجلة ممية مقرونة باذ الفجائية او بالفاء  
عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور كما ذكرناه في حاشية تحفة الاخوان  
(قوله واو اعتبارا) أي لو كان صدقه عليه بدون الاخر اعتبر اربا لا حقيقة او في نفس  
الامر (قوله فيشمل المساوي) أي اذا كان المراد من كونه اخص من المقسم  
صدق المقسم عليه بدون المقسم الاخر واو اعتبارا وكان معنى الاندرج تحته  
ان يكون محولا عليه يشمل تعريف المقسم ما يكون مساويا للمقسم كما انه قد يكون  
كذلك في التقسيم الاعتباري لانه وان كان مساويا للمقسم في الواقع الا انه يصدق  
عليه المقسم بدون المقسم الاخر اعتبارا وبالنظر الى مجرد المفهوم ويحمل عليه المقسم  
ايضا فالفرع على الامر بن فلا تفعل (قوله مع ان الاخص مضمون عنه) اذ من الين  
ان كون الشيء اخص من المقسم يلزم كون المقسم محولا عليه (قوله تنبيهها على انه  
أي الاندرج معتبرا فاعتبار مجرد كونه داخلا في مفهوم المقسم لا لكونه قدام دخلا  
او مخرجا (قوله وان بطلان آ.) أي وتنبيهها على ان بطلان كون المقسم قسيما ببعكس  
لاستلزامه فسادا لا فسادا واحدا كونه الشيء مندرجا تحت شيء آخر وغير  
مندرج تحته وثانيهما كونه اخص منه ومبايناه (قوله والمراد آ.) مبتدأ خبره  
بلا واسطة أي الاندرج بلا واسطة (قوله ولا مجموع القسمين) أي ولا يرد مجموع  
القسمين وفيه انه يشترط بانه عطف على نه يصدق في ان يلزم ان يكون هذا ايضا  
مما يفرع على كون المراد بالاندرج بلا واسطة مع انه ليس كذلك ولذا عطفه بقوله  
ذ ليس مندرجا تحت أي ان مجموع القسمين ليس مندرجا تحت المقسم لان المقسم  
معتبر فيه الوحدة فلا يحمل على مجموع القسمين لكونه متعدد كما ان المراد بالاندرج  
آ. الا ان يقال انه مع تعليله المذكور عطف على مجموع المفرع والمفرع عليه (قوله  
ولا لبطل الانحصار ان يكون مجموع القسمين قسيما آخرنا لم يدخل في التقسيم  
(قوله وكذلك القسمين) قد يكون مجموع المركب من المقسم والفيد كما في قولنا الحيوان

اما حيوان ناطق واما حيوان غير ناطق وقد يكون الفيد كما في قولنا الحيوان  
اما ناطق او غير ناطق قوله فاندفع الشكوك التي عرضت اه) منها ان تعريف  
القسم يخرج عنه القسم الاعتباري الذي يساوي المقسم فلا يكون جامعا وقد ظهر  
دفعه بما قرر كما قررناه ومنها انه يدخل قيد المقسم فلا يكون مانعا وقد اندفع  
ذلك بقوله والقسم قد يكون مجموعا وحاصله انه لا يتم كون قيد المقسم من اعيان  
المعرف حتى يقتض تعريف المقسم بدخوله ومنها ان تعريف المقسم يخرج عنه قسمي  
التقسيم الاعتباري اذا كان مساويا بين المقسم وحاصله دفعه المفهوم بما قررناه لان  
الخروج كيف والمقسم يصدق في هذه الصورة على كل واحد منهما بدون الآخر  
واو اعتبارا فيصدق على كل منهما هذا الاعتباره مقابل للآخر ومندرج معه تحت  
شيء آخر ومنها انه يدخل قيد المقسمين فلا يكون مانعا وقد ظهر اندفاعه بقوله  
وكذلك المقسم كما وضحناه ومنها ان ذكر الاخص مستدرك في تعريف المقسم لتمامه  
بقوله ما كان مندرجا تحت شيء وقد ظهر اندفاعه بما قرر فلا حاجة الى تكراره  
قوله وهو معنى الجمل) أي واقتضاء التقسيم كونه قسيما له معنى جملا اياه قسيما له  
لان التقسيم جعل خاص وفعل مخصوص من افعال القاسم (قوله وبالعكس ذلك  
خبر مقدم مبتدأ قوله معنى كونه يعني ان معنى كون قسيم الشيء قسيما له عكس  
معنى كون قسيم الشيء قسيما له أي جعل ما هو معلوم كونه قسيما لشيء قسيما له  
بان يقتضي التقسيم ذلك (قوله وبالعكس ذلك) بان يكون لزوم كون قسيم الشيء  
قسيما منه متفرعا على الشق الاول اعني كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم  
ويكون لزوم كون قسيم الشيء قسيما له متفرعا على الشق الثاني كونه عبارة عن  
الحكم على عكس ما بينه الشارح بناء على ان يكون معنى كون قسيم الشيء قسيما له  
ان نجعله انت قسيما منه وقد كان في الواقع قسيما له بمعنى كون قسيم الشيء قسيما له  
عكس ذلك (قوله ليس بشيء) اذ لا يمكن التفاوت بعكس ذلك لما قررناه في معنى كل  
من كون قسيم الشيء قسيما له وكون قسيم الشيء قسيما منه كما لا يخفى قوله لانه محال  
دون الاولين) يعني ان المحال انما هو كون الشيء قسيما من الشيء وقسيما في الواقع  
لا جعل ما هو قسيم من الشيء في الواقع قسيما له وكذا بالعكس لانه يمكن وان كان  
فاسدا بخلاف الاول (قوله لان المتبادر آ.) تعليل لقوله وكذا ما قبله يعني انه  
ليس بشيء اما اولا فلان المتبادر من كون قسيم الشيء قسيما له وبالعكس ما ذكره  
قدس سره كما عرفت من بيان معنيهما آنفا لا ما ذكره هذا القائل فاندفع الاول  
من وجوه الاحتمالية واما ثانيا فلان كل واحد من الاولين اعني جعل ما هو قسم



من الشيء في الواقع قسميه له وبالعكس محال ايضا الاستلزامه الاندراج وعدم  
الاندراج في الاول والباينة وعدم المباينة في الثاني فاندفع الثاني من تلك الوجوه  
فتبصر ولم يتعرض لكون ما ذكره انما ادخل في لزوم الفساد لعدم الاحتياج  
اليه بعدما ثبت كون كل واحد من الاولين محالا واما ثانيا فلان التقسيم دال عليه  
اي على ما ذكر من جعل قسم الشيء في الواقع قسميه له وبالعكس كايين الشارح  
الاول بقوله والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعله اثباتي بقوله  
والحكم قسم للتصور وقد جعله فاندفع الثالث من تلك الوجوه (قوله جعل  
القسم نفس القسم) اذ من البين ان القسم اذا جعل نفس احد القسمين يكون  
القسم الآخر قسما من شيء وقسميه له (قوله وهو مذكور في الوجه الثاني) يعني  
ان تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره مذكور في لوجه الثاني من وجهي الاعتراض  
الوارد على التقسيم المشهور فلو قال الشارح في تقرير الوجه الاول كما قلت  
وقد ظهر انه يؤل الى تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره كما كان هذا الوجه وجهها  
اخر مغايرا للوجه الثاني (قوله لان كونه قسما من التصور) اي لان كون  
التصديق حين ما فسر بالادراك المجامع للحكم كما هو المفهوم من ظاهر تقسيم  
المص او الادراك المعروض للحكم كما هو مختار الاصطفا في تأويل تقسيم المص  
قسما من التصور في الواقع على ما هو معنى قسم الشيء كما عرفت معلوم ظاهرا  
لان التصديق ح يكون تصورا مقيدا بمجموعة الحكم او بعروضه له والمقيد فرد  
المطلق وقسم منه بلا شبهة وقد جعل في التقسيم المشهور قسميه له (قوله كما يجيء)  
في كلامه قدس سره بعد سطرين ان التصديق بمعنى المجموع قسم للتصور  
(قوله فهو مبني على عدم الفرق آه) لانه اذا اريد بالتصور مع الحكم تصور  
مركب من الحكم لا يكون مقيدا حتى يكون قسما من المطلق ثم لا يخفى عليك ان هذا  
رد لما ذكره القاضل لعصام لكنه قد قال بعد ما قال ما نقله المحشي واسلك  
ان قول التصور المركب من الحكم يستحيل ان يكون قسما من التصور لانا نقول  
هذا يلزم المذهب لاعتبار التقسيم ونحن يصدد ترجيح عبارة في التقسيم على  
عبارة اخرى فيه بانه يلزم احديهما فساد ناش منها دون الاخرى واما ان نفس  
التقسيم فخرج عما نحن فيه انتهى فبالأمل في كلامه حق التأمل يظهر ان ما ذكره  
المحشي لا يكون في مقابلة له فتأمل (قوله على احد الوجهين) من المجامعة والعروض  
(قوله فلا يرد آه) لانه انما يرد لو كان الضمير المجرور في عليه راجعا الى الادراك  
المقيد بالحكم على وجه العروض وقد عرفت انه راجع الى الاحد المبهم المرددين

كونه على وجه المجامعة مطلقا وبين كونه على وجه العروض (قوله كالمركب  
من الوجود والمعدوم) فانه معدوم (و) كذا المركب (من الداخل والخارج) فانه  
خارج كما لا يخفى (قوله لان المركب من المقولتين آه) يعني ان التصديق بمعنى المجموع  
المركب مركب من مقولتي الانفعال والفعل والمركب من المقولتين ايتهما كانا  
امرا اعتباري ليس له وجود في الخارج يتحقق ان التصديق بمعنى المجموع ليس له  
وجود في الخارج والمقولات التسع موجودات خارجية يتحقق ان التصديق ليس  
من المقولات التسع فتضم اليه قولنا والتصور من المقولات التسع يتحقق ان التصديق  
ليس مما التصور منه وهو متحد بالمطابوب معنى (قوله ليس له وجود في الخارج)  
والا لما انحصر الموجودات الخارجية في المقولات العشرة وقد اثبتوا انحصار  
اجناسها فيها كايين في موضعه (قوله فهو امر اعتباري) لكونه مركبا من مقولتي  
الجوهر والكيف (قوله اي جعل القسم الاول آه) اشارة الى ان الكاف في قوله  
كما فعله المص للتشبيه لا للتبديل وان كان هو المتبادر فيقتضي المغايرة بين  
تقسيم المص وهذا التقسيم اعني تقسيم العلم الى التصور الساذج والتصديق  
وان كان القسم الاول في كل منهما مقيدا بقيد كون المراد الماهية بشرط  
لا شيء (قوله الا في موضع مخصوص آه) وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن  
والجمله الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البراكير بستين  
اي الكرمه لان جزئيه تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا وليطلب التفصيل  
من الرضى (قوله لان قلنا لا يحمل على القول آه) لان المحمول يجب ان يكون حالا  
من احوال الموضوع ولو اعتبارا وقلنا لا يكون حالا من احوال قوله التصور مع  
الحكم قسم من التصور ولو قيد بانف قيد فتعطن (قوله وان كان ظاهرا آه) هكذا  
وجد في السخ وافظ واذا كان آه اي واذا كان عدم كونه كذلك ظاهرا فلا يمكن  
توهم خلافة اي كونه قسما من مقابله اذ لا يمكن توهم خلاف الض (قوله على ذلك)  
اي على كون قسم التصديق مطلق التصور (قوله فهذا من كون المراد بقوله  
واما اذا قسم العلم الى التصور الساذج آه) التقسيم الذي قيد القسم الاول منه  
باعتد لا تقسيم المص بهينه وكون المراد من قوله فلا ورود له نفي توجه الاعتراض  
اصلا عن هذا التقسيم الذي قيد القسم الاول منه بالقيد وكون المراد من قوله  
لانا نختار آه انا نختار في ذلك التقسيم ما صح عندي في حل عبارة الشارح  
واحسن التوجيهات التي ذكرها الشافرون في هذا الكتاب منها ما نقله بقوله  
وما قيل آه اي وما قيل في حل عبارة الش وتوجيه كلامه ان معنى قوله فلا ورود له



لأننا نختار أنه لا وزود للاعتراض (قوله بهذا التزديد) المذكور بقوله ان اردتم  
به انه قسم آه (قوله بما ليس مذهبهم) من كون التصديق عبارة عن التصور مع  
الحكم كما ذكره بقوله لا نأخذنا آه (قوله وان دفعه آه) عطف على قوله ان القوم  
آه اى وفيه ايضا ان دفع الاعتراض عن تقسيم القوم مبنى على ان التصور يطلق  
على المعنيين بالاشتراك كما ينتضح عند قول الش وجوابه ان التصور آه اى جواب  
الاعتراض الوارد على تقسيم القوم بوجهين كما بينه عليه المحشى المحقق فلا يكتفى  
بمجرد تعدد التصورات في الواقع ما لم يجعل المقسم والقسم تصورين متعددين  
مع انهم جعلوا المقسم والقسم واحدا اعنى التصور المطلق في اللفظ (قوله وانه  
لا تخصيص لدفعه آه) مع ان التوجيه الذى ذكره القائل مشعر بان دفع الاعتراض  
عن تقسيم القوم يخصر في هذا الاختيار كما لا يخفى على اولى الابصار (قوله  
ومنع كونه دسما للتصور) بسند كون الحكم ادراكا اى عبارة عن اذعان ان النسبة  
واقعة اولست بواقعة (قوله وانه لا يصح آه) لان كون قسم التصديق مطلق  
التصور بديهي في تقسيم القوم ومنع البديهي غير صحيح (قوله فالإضافة لامية) اى  
اذا كان المشار اليه بذلك ان النسبة واقعة اولست بواقعة يكون إضافة الادراك  
الى ما لامية وهذا مما يلايم مذهب المتأخرين القائلين بكون اجزاء القضية اربعة  
وكون تغاير التصديق والتصور باعتبار المتعلق (قوله فالإضافة بيانبة) اى  
اذا كان المشار اليه ادراكا ان النسبة آه يكون إضافة الادراك الى ما بيانبة وهو  
وهذا يلايم مذهب المتقدمين القائلين بكون اجزاء القضية ثلثة وكون مغايرة  
التصديق للتصور بالذات (قوله لتقابل متعلقهما آه) الاول للاول والثاني للثاني  
(قوله حتى يلزم كون قسم آه) لما عرفت ان معنى كون قسم اشئ قسميا له كون ما  
هو قسم اشئ في الواقع قسميا له في التقسيم (قوله واما كونه مجموع الادراكات  
الاربعة آه) يشعر بان مراده قدس سره من قوله المجموع المركب من الادراك  
والحكم آه مجموع الادراكات الاربعة ولا يخفى بعده من سياق كلامه قدس  
سره وان الظاهر انه اراد به مجموع الادراكات الثلثة والحكم كما هو مذهب الامام  
فأمل في هذا المقام (قوله ظهر اندفاع ما ذكره قدس سره آه) لان المفهوم من  
كلام الشارح على ما اختاره المحشى المحقق في حل عبارته وتوجيهها ان تقسيم  
المص لا يتوجه عليه الاعتراض اصلا ولا يحتاج فيه الى اختيار ان التصديق  
عبارة عن التصور مع الحكم لكونه مصرحا فيه وان احتج الى ذلك الاختيار  
في التقسيم المشابه لتقسيم المص اعنى التقسيم الى التصور الساذج والتصديق

فبدل على ان التقسيم المشهور يتوجه عليه الاعتراض ويحتاج في دفعه الى ذلك  
الاختيار ومن البين ان هذا مما ليس عليه غبار (قوله حل التصور) الذى وقع قسميا  
في التقسيم المشهور على معناه المتبادر اعنى الادراك مطلقا (قوله وانه بالمعنى آه)  
اى والتفتيش عن ان التصديق بالمعنى الاول اعنى التصور مع الحكم قسم آه (قوله  
وليس في هذا الوجه ملحوظا آه) حال التصور بارفع اسم ليس وملحوظا بالنصب  
حبره والجار والمجرور ظرف للخبر ونكتة التقديم افادة حصر عدم ملحوظية حال  
التصور بهذا الوجه كما ينتضح من انه ملحوظ في الوجه الثاني (قوله وان كان  
يلزم آه) يعنى ان هذا الوجه مبنى على قطع النظر عن حال التصور وعدم ملاحظته  
فلا يلزم قسمة الشئ الى نفسه والى غيره المتفرع على ملاحظة حال التصور  
وان كان يلزم ذلك بعد ملاحظة حال التصور (قوله ولذلك قال الشارح  
يرد الاعتراض آه) اى ولكون تعدد وجهي الاعتراض بمجرد الملاحظة والاعتبار  
قال الش رد الاعتراض من وجهين فاشعر بعدم كونهما اعتراضين مستقلين  
من كل الوجوه ولم يقل رد اعتراضان كما هو المعروف في التعبير عن الاعتراضين  
المستقلين (قوله ووجه الدفع ظ آه) اما اندفاع ما ذكره بقوله ان الوجه الاول آه  
فلما ظهر من ان الوجه الاول مبنى على اعتبار وملاحظة والوجه الثاني مبنى على  
اعتبار آخر وملاحظة اخرى فلا ضير في اعتبار ان للتصور معنى واحدا في الاول  
واعتماد ان له معنيين في الثاني والجواب لما كان جوابا عن وجهي الاعتراض جميعا  
كما سيصرح به تعرض فيه لكون التصور بماله معنيان باعتبار كونه جوابا  
عن الوجه الاول المبني على اعتبار ان للتصور معنى واحدا كما سينضح واما اندفاع  
ما ذكره بقوله وان قسمة الشئ آه فلما ظهر ايضا مما قرر آنفا من ان هذا الاستلزام  
انما هو بعد ملاحظة حال التصور كما يظهر من تقرير هذا القائل ايضا مع ان الوجه  
الاول مبنى على عدم ملاحظة حال التصور وقطع النظر عنه (قوله ان المراد  
بالمقيد بمفهوم الحكم ان لا يكون آه) الاول على مذهب الحكماء والثاني على مذهب  
اليه الامام واثالث على ما ظهر من كلام صاحب الكشف والمص وقوله مر كبا  
عطف على نفس الحكم اى اولا يكون مر كبا من التصور والحكم (قوله مبناه  
عدم انفرق آه) توضيح كلامه ان المعبر في التصديق ما يصدق عليه التصور  
دون مفهومه والمقيد بعدم الحكم مفهوم التصور ومن المعلوم انه لا يلزم من اعتبار  
ما يصدق عليه التصور في التصديق اعتبار مفهومه فيه فضلا عن اعتبار  
عدم الحكم الذى وقع قيد المفهومه فلا وجه لهذا الكلام بحسب الظاهر قلعله



مبنى على الفعلة عن افرق بين مفهوم التصور المفيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه وظن ان المفهوم عين ما يصدق عليه فاذا كان المفهوم مفيدا به كان ما يصدق عليه ايضا مفيدا به او مبنى على توهم ان مفهوم التصور المفيد به ذاتي لما يصدق عليه من افراد ومن المعلوم ان المفهوم الذاتي داخل في حقيقة ما يصدق عليه فكونه مفيدا به يستلزم كون ما يصدق عليه مفيدا به ايضا ( قوله فذلك بين البطلان ) والا لما كان التصور قسما للتصديق ( قوله فلامعنى لقوله اه ) اى قسم لما ذكرنا آنفا وقد عرفت ان الامر وان كان كذلك الا ان الكلام مبنى على عدم الفرق او اتوهم ولكن لامعنى لقول هذا القائل بـ هذه الارادة لا يلزم من جعل اه لانه يشعر بكون عدم الحكم خارجا من مفهومه ضرورة ان مراده من انشئ اثنان في قوله هذا مفهوم التصور لا ما يصدق عليه ( قوله اى فيما يصدق عليه ) اشارة الى انه كما ان المفيد ما يصدق عليه التصور دون مفهومه كذلك المفيد فيه ما يصدق عليه التصديق دون مفهومه ( قوله والظرفية ) فى فيه فى قوله والحكم مفيد فيه اى فى التصديق على التقديرين الاولين اى على تقدير كون التصديق عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة وكونه عبارة عن الادراكات الثلاثة والحكم ظاهر لانها من قبيل ظرفية الكل للجزء على هذين التقديرين ( قوله باعتبار المغايرة اه ) فالظرف الحكم المشروط بالتصورات والمضروف الحكم نفسه اى مع قطع النظر عن كونه مشروطا بها ( قوله مع كونه اى الاطلاق مستفادا بدون قيد فقط بل ذكره اى ذكر قيد فقط موها بخلافه اى خلاف الاطلاق وهو ظ ( قوله صريح فى اعتبار التصور المطلق اه ) اى فى التصديق حيث عبر عن التصديق بتصوير معه حكم فاخذ التصور المطلق فيه صريحا ( قوله فانه جعل فيه المفيد اه ) فلا قرينة فى عبارته على تفسير الساذج بالاطلاق ( قوله لاخذ الاشتراك فيه اه ) اى لاخذ الاشتراك فى هذا الجواب ( قوله بناء على اطلاقهم اه ) يعنى ان ظهور الاشتراك من تقسيمهم مبنى على انهم اطلقوا التصور فيه على تصور الساذج حيث ارادوا بالتصور المذكور فى التقسيم التصور الساذج كما عرفت فيفهم منه ان التصور موضوع للتصور الساذج لما ان المتبادر الحقيقة واطلاق التصور على مطلق التصور مشهور فيحصل من تقسيمهم مع معونة هذا المشهور ان التصور مشترك بين المعنيين ( قوله ويحتاج اليه اه ) عطف على يظهر واقع فى حيز تعليل انسية الاشتراك بكلامهم اى والاشتراك انما يحتاج اليه فى تصحيح تقسيمهم لعدم دلالة انهم فى تقسيمهم على تعدد التصور اى كون التصور المقابل

للتصديق غير التصور المفيد فيه بخلاف تقسيم المص فانه صريح فى ان المقابل للتصديق التصور المفيد والمفيد فيه التصور المطلق فلا حاجة فيه اى فى تصحيح تقسيمه الى اعتبار اطلاق التصور على التصور فقط فقوله ادم دلالة القوم من قولهم دله على كذا ( قوله ولا دلالة لكلامه عليه ) عطف على قوله لا حاجة فيه اه المدال بقوله لكونه صريحا ففعله لا حاجة اه فى مقابلة قوله ويحتاج اليه اه وقوله ولا دلالة اه فى مقابلة قوله انما يظهر من كلامهم اه على طريق التشرع على غير ترتيب اللف وخلاصة تعليل الانسية ان الاشتراك مدلول عليه ويحتاج اليه فى تقسيمهم وليس بمدلول عليه ولا يحتاج اليه فى تقسيم المص فهو بنفسهم اولى منه بتقسيم المص ( قوله اشار بذلك اه ) حيث لم يصرح بالاشتراك ( قوله اى من الحكم وعدمه ) وذلك اذا جعل مر كبا من الحكم والتصور الذى اعتبر فيه عدمه لان جزء الجزء جزء ايضا على ما فى حاشية المطالع ( قوله وان كان يلزم من توقف اه ) وذلك لان الحكم والتصورات الثلاثة مع كونها جميعا اجزاء التصديق على هذا التقدير يتوقف الحكم على التصورات الثلاثة اذ لا يجر من تركيب الشئ من شئ وما يتوقف عليه فلاجل ذلك يلزم اشتراط الشئ بنقيضه ايضا على هذا التقدير ( قوله وان كان يلزم من توقف تحقق اه ) وذلك لانه لا شك فى تحقق هذا المجموع سواء قبل بكون التصديق هذا المجموع او جزمه فيلزم تركب انشئ من النقيضين فى نفس الامر على كلا التقديرين الا انه لا يلزم من مجرد الاعتبار المذكور كما لا يخفى ( قوله وكلاهما ) اى تركب الشئ الموجود من النقيضين واشتراطه بنقيضه محالان ( قوله ذلك ) اى تركب الشئ من النقيضين واشتراطه بنقيضه فى المستحيلات لافى الوجودات كما فى ما نحن فيه فالظاهر نفيد انشئ بالوجود كما فعله قدس سره فى حواشى شرح المطالع واشرنا اليه ( قوله وما نحن فيه من قبيل الثانى ) اى اجتماع النقيضين فى المفردات بمعنى ثبوتها فى الواقع وذلك لانه لا يلزم من تركب الشئ من الشئين حملها على شئ واحد وكذا اشتراطه بنقيضه لا يستلزم حملها على امر واحد وغاية ما يستلزمه اجتماع ذين الشئين فى الواقع ( قوله لا استلزامهما اجتماع اه ) يعنى ان كون الامر بين المذكورين محالين كأن لا استلزامهما اجتماع النقيضين من القضايا الذى هو محال قطعا ( قوله او اشتراط انشئ اى الحكم بنقيضه اه ) وذلك اذا جعل الحكم نفس التصديق فان جزء اشتراط شرط ايضا كانه عليه ( قوله واما على المذهب المستحدث ) الذى افاده تقسيم صاحب الكشف ومن تبعه كالصنف وغيره فيلزم اشتراط انشئ اى التصديق الذى هو عبارة عن التصور



وعدم الحكم المعبر فيه بنقيض جزئه أي بالحكم الذي هو نقيض جزئه التصديق المذكور (قوله جعل المناط) يعني أن السيد قدس سره جعل مناط حاشيته هذه مجموع قول الشارح والمعتبر في التصديق ليس هو الأول اهـ حيث صرح بقوله إلى آخره مع أن البحث الذي ذكره بقوله وفيه بحث وارد على القول الآخر للشارح أعني قوله والمعتبر في التصديق شرطا أو شرطاً هو التصور لا بشرط شيء إشارة إلى أن الجواب عن الوجه الثاني إنما هو قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الأول بل الثاني وقوله والحاصل تفصيل لهذا الجواب الجمل وبيان له بأن المراد به أن ليس مفهوم الأول آه (قوله غير صحيح) لما تحققت أن الاعتبار إنما هو مفهوم التصور فيما صدق عليه التصديق لا في مفهوم التصديق والجواب مبنى عليه مع أن التحرير المذكور يشعر باعتبار المفهوم في المفهوم فكيف يتم الجواب المذكور (قوله فمع كونه بعيداً عن الفهم) إذا المفهوم من سياق الكلام كونه إشارة إلى مذهب الحكيم والامام (قوله بل الأمر بالعكس) أي المعروض شرط أوجود العارض وكذا جزئه على ما في حاشية المطالع (قوله على ما فهم) فاعترض بأن الموجبة الكلية القائمة بأن كل واحد من هذه التصورات تصور خاص آه غير صحيحة لأن التصور الثالث أعني تصور النسبة تابع لتصور الطرفين فلا وجه لعدم تصورهما خاصاً آه (قوله وكذا كونها فرداً من الوجود المطلق آه) أي وكذا كون النسبة فرداً من الوجود المطلق لكونها عبارة عن الكون الخصوص الذي هو فرد من الكون المطلق لا يستلزم كونها بديهية وإن كان الوجود المطلق بديهياً لأن فرد البديهي لا يجب أن يكون بديهياً ألا ترى أن العام البديهي إذا كان من ذاتيات الخاص لا يستلزم بدهيته بدهية ذلك الخاص كما إذا فرض مثلاً بدهية الحيوان لا يستلزم ذلك بدهية الإنسان مع كون الحيوان ذاتياً داخل في حقيقة الإنسان فضلاً عن أن يكون ذلك العام عرضياً للخاص كما نحن فيه لأن الوجود المطلق عرض عام لأفراده بناء على أنه كلي مشترك بين أفرادها إذ لا تشكيك في الذوات والذاتيات على ما تقرر في محله (قوله وإن كان موصوفاً) يعني أن ذلك التصور المعتبر ليس بموصوفٍ بعدم الحكم من حيث هو معتبر وإن كان موصوفاً به في الواقع وفي نفس الأمر (قوله فانه مما خفي على الفحول) كإعلامه التفتازاني حيث شنع على الشرح الرسالة بأن التصور المعتبر في التصديق هو بعينه المقابل له فالقول بتغايرهما مما لا يصح أصلاً والسيد السند حيث جعل الجواب المذكور ههنا مغايراً للجواب المذكور في شرح المطالع وجعل ما هنا جواباً نقيضاً لما هنا جواباً بتحقيقاً مشعراً بكون التصور المعتبر

في التصديق ذات التصور الساذج بدون صفته وقيدته وما تنبه أنه بعد قطع النظر عن قيدته يكون هو التصور لا بشرط شيء فيؤول إلى ما ذكره ههنا (قوله بل لا يتعلق له بالتقسيم آه) ترقى من لزوم امتناع الاعتبار المذكور على هذا البيان على كلاً تقديرى عناية التصور المقيد بعدم الحكم وعناية التصور المطلق بالتصور المذكور في التقسيم إلى لزومه من غير تعلق بتقسيم العلم إلى التصور والتصديق أصلاً أي أي تقسيم كان فضلاً عن تقسيم القوم وذلك لأن البيان الذي أورده قدس سره بقوله لأن المعتبر آه يشعر بأن اعتبار التصور الذي اعتبروه في التصديق ممتنع لاستلزامه اعتبار الحكم وعدمه معاً فيه ومن البين أن هذا البيان تام مع قطع النظر عن تقسيم العلم إلى التصور والتصديق قطعاً (قوله بآنا لأنسلم بطلان الثاني) أي لأنهم بطلان امتناع اعتبار مفهوم التصور الساذج إذ لا فائز بكونه معتبراً في التصديق وإنما المعتبر فيه مفهوم التصور مطلقاً (قوله والالكان السرير آه) أي ولو كان وجود تلك القطع جزءاً من السرير لكان السرير معدوماً لما سبق أن المركب من الموجود والمعدوم معدوم إذا الوجود أمر اعتباري معدوم في الخارج (قوله على ما حقق في موضعه) إشارة إلى أن كون الوجود أمراً اعتبارياً لا وجود له إلا في ذهن مذهب اليه المحققون من الحكماء والتكلميين وإن ذهب جمهور التكلميين إلى أنه وصف حقيقي موجود في الخارج فليطلب التفصيل من المطولات (قوله مع كون وجود الخشب آه) تنصيص على مناط التنظير أي فكما أن وجود الخشب مع كونه صفة وقيد للقطع ليس بجزء من السرير الذي كان القطع جزءاً منه كذلك عدم الحكم مع كونه صفة وقيداً للتصور الساذج ليس بجزء من التصديق الذي كان التصور الساذج جزءاً منه هذا (قوله إلا أنه أي الشارح معتقده) أي مطلق التصور هو المعتبر فيه أي في التصديق (قوله فالناقشة في السند وهو أن المعتبر فيه مطلق التصور إذا لم يكن مساوياً للنوع آه) أي لنقيض المقدمة المنبوعة التي هي أن المعتبر في التصديق التصور الساذج من حيث اعتباره بصفته وقيدته وعدم مساواة هذا السند لنقيضها لما أن لنا سندا آخر لهذا النوع أيضاً وهو أن المعتبر فيه ذات التصور الساذج بدون اعتبار صفته وقيدته كما هو المذكور في شرح المطالع على ما بينه قدس سره (قوله فانه مما قيل آه) أما أولاً فلأن الجواب هنا واحد وهو منع اعتبار التصور الساذج في التصديق وإنما التعداد في السند فليس فيما ذكره الشارح ترك الجواب الحق وأما ثانياً فلأنه أراد بالمقدمة الباطلة المقدمة القائلة بأن المعتبر فيه مطلق التصور وقد عرفت أنه سند غير مساوٍ للنوع فلا ينفع المناقشة فيه بأنه باطل (قوله والألمازم



من نفيهما آه) أي وإن لم يكن الدعوى المذكورة في المتن منصفة للامر بن  
المذكورين لما لازم من نفي البديهي والنظري عن كل التصور وكل التصديق  
انقسام كل منهما الى البديهي والنظري مع ان المص استخرج من نفيهما عن الكل  
انقسام كل منهما اليهما كما سيتضح وذلك لانه لو لم يكن كل من البديهي والنظري  
موضوعا لمعنى مشترك بين التصور والتصديق ليل موضوعا لمعنى يخص احدهما  
لا يلزم من نفيهما عن الكل الانقسام اليهما لانقسام الآخر وكذا لو كان بينهما  
واسطة لا يلزم من نفيهما عن الكل انقسام شيء منهما اليهما لعدم صحة الانقسام  
المشروط بعدم الواسطة بين الاقسام (قوله بين الشارح ذلك) أي ما ذكر من كون  
كل من البديهي والنظري موضوعا آه ومن عدم وجود الواسطة بينهما اما  
بيان الاول فلانه لما عرف كلا من البديهي والنظري بما عرف ومثل لكل منهما بكل  
من التصور والتصديق فقد افاد ان كلا من البديهي والنظري موضوع لمعنى  
واحد مشترك بين التصور والتصديق واما بيان الثاني فلانه لما قسم العلم الى البديهي  
والنظري واورده باداة التقسيم والحصر فقد افاد بعدم وجود الواسطة بينهما  
كما لا يخفى (قوله فتعديته بعلى آه) لان صلة التوقف بهذا المعنى اعني المكث كلمة  
في لا على (قوله فقيده قيد التوقف آه) اذ لا شك ان المكث الى النظر والنكب  
يستفاد منه انه لولا النظر والنكب لما حصل (قوله فبول الى معنى آه) أي بول  
محصل التوقف مترتبة على النظر الى معنى الاحتياج اليه (قوله فباقيده الاول آه)  
أي بنفي التوقف بمعنى المكث المفيد انه لولا لما حصل دخل في تعريف البديهي  
العلم الضروري الذي حصل بالنظر كما حصل بالبداهة اذ لا يصدق عليه انه  
لولا النظر لما حصل فيصح نفي التوقف عنه (قوله كالعلم بان ليس آه) لانه مع  
كونه ضروريا حصل بالنظر ايضا كما سيتضح عليه (قوله وبالقيد الثاني آه)  
أي الترتيب المنظم بقرينة على (قوله بمعنى البديهي) لابعني الاضطراري كما  
سيجي تفصيله (قوله كالعلم بالعلم النظري) أي كعلمنا بعلمنا بحدوث العالم المكتسب  
من النظر اعني ان العالم مؤلف وكل مؤلف حادث (قوله وبما ذكر) من ان  
دخول العلم الاول من العلمين المذكورين في تعريف البديهي بالقيد الاول  
ودخول الثاني منهما فيه بالقيد الثاني ظهر ان تعريفهما آه) (قوله ينتقضان  
طرذا وعكسا آه) لعدم وجود ذنبك القيسدين المدخلين في تعريف البديهي  
من هذين التعريفين والمخرجين في تعريف النظري منهما فيدخل العلمان  
المذكوران مع كونهما من افراد البديهي في تعريف النظري ويخرجان عن تعريف

البديهي (قوله فظهر آه) أي اذا كان معنى التوقف في التعريفين ما حررنا  
ظهر انه لا يراد (قوله وتفصيله) أي تفصيل ما ذكرناه في تفسير التوقف (قوله  
ولا يصدق انه لولا لما حصل) فيصح نفي التوقف على النظر المفسر بذلك عنه  
(قوله فقيده الحثية معتبرا آه) أي الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب  
من حيث انه لم يتوقف حصوله عليه والذي يتوقف حصوله على نظر وكسب  
من حيث انه يتوقف عليه فلا يصدق تعريف البديهي الابانسية الى ما هو بديهي  
عنده ولا تعريف النظري الابانسية الى من هو نظري عنده (قوله لان الحصول  
معتبر في مفهومهما اولا آه) يعني ان الحصول المعبر في مفهوم البديهي والنظري  
هو الحصول الاول لا الحصول مطلقا والحصول الاول اما بالنظر او بدونه فاذا  
كان بالنظر فهو نظري وان كان الحصول ثانيا بدونه واذا كان بدون النظر  
فهو بديهي وان كان الحصول ثانيا بالنظر (قوله اندفع اشكوك التي عرضت  
آه) منها لزوم ان يكون للحصول حصول ومنها انتفاض التعريفين بالعلمين طردا  
وعكسا ومنها انتفاضهما ايضا طردا وعكسا بالبديهي والنظري المختلفين  
بالنسبة الى شخصين ومنها انتفاضهما ايضا طردا وعكسا بالبديهي والنظري  
المختلفين بالنسبة الى شخص واحد لكن في وقتين واندفاع الكل ظ فلا حاجة  
الى التطويل (قوله فظهر فائدة تقييد الضروري آه) وهي التخصيص على  
ان ذكر البديهي بهذا المعنى في مقابلة النظري كذكر الضروري في مقابلته (قوله  
وفيه آه) أي في هذا التقييد مع هذه الفائدة اشارة آه وهو ظ (قوله بالمعنى الاخص)  
الذي افاده قدس سره بقوله وقد يطلق على المقدمات الاولى كما سنعرف  
فكل من البديهي والضروري يستعمل في كل من المعنى الاعم المقابل للنظري  
والمعنى الاخص الا ان الاشبع في الثاني الاول وفي الاول الثاني وفيه دفع لما ذكره  
الفاضل العصام من ان ما يشعر به عبارته قدس سره ان الاطلاق على المقدمات  
الاولية مخصوص بالبديهي غير مستقيم لان الضروري كالبديهي مشترك  
بين المقدمات الاولى والمعنى المقابل للنظري كما لا يخفى (قوله باعتبار ان من  
شأنها آه) فيكون مجازا مرسل بعلاقة الفعل واقوة (قوله وباراد صيغة الجمع)  
أي المقدمات مع بطلان جمعته بلام الجنس والطبيعة وكونه مرادا منه  
الواحد كما في قوله لا تزوج النساء لان الجمع فيه مجاز عن الجنس على ما صرح به  
ائمة الاصول واوضحنا الفرق بين بطلان الجمعية بلام الجنس والطبيعة واضمحلالها  
بلام الجنس والاستغراق في حواشينا على نتائج الافكار المسماة بنسائج الابكار (قوله



للاشعار بان آه) اى للاشعار بمجرد صفة الجمع الدالة على اتعدد في بادى النظر  
بان اطلاق البديهي على المقدمات اطلاق الكلى على افراد. لا اطلاق الاسم على  
سماء فان سماء ومفهومه هذا المعنى ما يكتفى تصور آه وفي قوله وفي ارادة صفة تدون  
ان يقول وفي اراد الجمع تنبيه على ما قررناه فلا تغفل (قوله وقد يطلق البديهي آه)  
وهذا ايضا معنى اخص للبديهي الان المعنى الاخص الذى اشار اليه قدس سره ووضح  
المحشى خاص بالتصديق وهذا شامل له وللبديهي (قوله الا ان الاطلاق الاول) اى  
الاطلاق على المقدمات الاولى (قوله الثانى) اى للاطلاق الثانى اعنى الاطلاق على  
ما يثبت العقل آه (قوله عن ذلك) اى عن كونها بديهية ونسليم كونها نظرية (قوله قد  
استفيداه) دفع لما يتوهم من ان المذكور في الشرح تعريف العلم لبديهي وتعريف العلم  
النظري واما تعريف كل من البديهي والنظري من التصور والتصديق فغير مذكور  
في الشرح فلامساس لما ذكره قدس سره بقوله ولا شك ان آه بالمقام (قوله  
كاعدام الملكات) كعدم العلم مثلا فان العدم وان لم يكن نظريا في نفسه الا ان العلم  
الذى نسب اليه العدم نظري يحتاج الى النظر بانه الصورة الحاصلة عند العقل  
مثلا فيكون عدم العلم نظريا ايضا (قوله والنظر لم يقع في مبادئ تلك العلوم آه)  
وذلك فان النظر في صورة النسبة الحكيمة التى كان احد طرفيها نظريا مثلا لم يقع  
في مبادئ العلم بتلك النسبة بل في مبادئ علم ذلك الطرف النظري وهو علم آخر غير  
العلم بتلك النسبة (قوله ولا يرد) اى لا يرد نقضا على تعريف البديهي من التصور  
التصورات الضرورية كعلمنا بعلمنا الانسان السابعة للتصورات النظرية كعلمنا  
الانسان المحتاج الى النظر بانه حيوان بانها تخرج عنه مع كونها من افراد البديهي  
من التصور ولذا قيل لها التصورات الضرورية (قوله لان معنى آه) علة لعدم  
الوزود يعنى انا لانهم من افراد بديهي التصور حتى ينقض التعريف بخروجها  
واما قولهم انها تصورات ضرورية فالضرورة فيه ليست بمعنى البديهية  
بل الاضطرارية لا يقال ان هذا الكلام من المحشى يناقض لما ذكره سابقا من ان العلم  
الضرورى التابع للعلم النظري يدخل في تعريف العلم البديهي بالقياس الثانى لا بالقول  
ما ذكره هناك مبنى على كون الضرورى في قولهم هذا بمعنى البديهي كما به عليه  
هناك وكلامه هنا مبنى على كونه بمعنى الاضطرارى (قوله الى موصله) اى  
التصديق اعنى الحق لا الى موصل التصور اعنى القول الشارح (قوله ما يرجع  
احدهما على الآخر) لما كان معنى الاحتياج الذى هو المحكوم به في الحقيقة  
ظاهر لم يتعرض لبعثه وبين معنى المؤثر الذى هو قيد المحكوم به لما به من تمته

فلا بد للحاكم من تصوره ايضا ولا يخفى ما في العبارة من عطف الشئين بحرف  
واحد على معمولى عاملين مختلفين من غير تقدم المجرور فالصواب بما رجع آه  
اى به وان ما رجع آه يعنى به ان الاحتياج الى ما رجع (قوله جزم بثبوته له)  
قال العلامة التفتازانى في التلويح توقف وجود الممكن على علة موجدة ضرورية  
واضح من ملاحظة مفهوم الممكن وهو ما لا يكون وجوده ولا عدمه من ذاته وانما  
يخفى على بعض الاذهان لعدم ملاحظة معنى الامكان او معنى الاحتياج الى  
الموجد وهذا لا يخفى في الضرورة (قوله لانه المتبادر الى الفهم آه) يعنى ان التوقف  
وان انقسم الى ما بالذات والى ما بالواسطة الا ان المتبادر منه عند الاطلاق  
هو ان توقف بالذات فاذا نفي كان هو المنفى دون التوقف بالواسطة كالوجود  
المنقسم الى الخارجى والذهنى مع انه اذا اطلق منفيا او مثبتا يتبادر منه الخارجى  
هكذا قرر السيد المحقق في حاشية شرح المطالع (قوله على من اعترف بكسبية  
التصور) اى من القائلين بكون التصديق عبارة عن المجموع وهذا اشارة الى  
دفع ما ورد عليه قدس سره من انه لا يقوى الاشكال على مذهب الامام فان  
التصورات كلها عنده بديهي فلا يتصور عنده الصورة المذكورة وتحقيق الدفع  
ان المراد مذهب الامام في كون التصديق مركبا لا بخصوصية مذهبه اعنى ترك  
التصديق مع بدا هذه التصورات واكثر المتأخرين جعلوا التصديق عبارة عن المجموع  
ولم يذهبوا الى بديهية التصورات فيصدق قوله اذا جعل التصديق عبارة عن المجموع  
كما هو مذهب الامام من كونه مركبا قوى الاشكال على ما قرر المولى عاد الدين  
(قوله ولا فرق بين جزء وجزء) في ان التوقف بسببه توقف بالواسطة اى فاذا  
حل التوقف على ما بالذات على مذهب الامام لم ان يعمل التصديق ضروريا فيما  
اذ توقف الحكم وحده على الكسب وان توقف حصوله على استدالات كثيرة وذلك  
مما لا يقول به احد كما ذكره قدس سره في حواشى شرح المطالع (قوله ولك ان تفرق آه)  
اى ويجوز لك في دفع الاشكال على مذهب الامام ان تفرق بين جزء وجزء وتقول  
بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة للسري مثلا كما سبق تحقيقه فالتوقف  
بواسطة منزلة التوقف بالذات بخلاف تصورات الاطراف فانها ليست اجزاء اخيرة  
لها كالصورة بل هي اجزاء سابقة في الحصول على التصديق فالتوقف بواسطة  
ليس بمنزلة التوقف بالذات في دفع الاشكال المزبور على مذهب الامام بعين الدفع  
المذكور ويكون مدان البديهية والنظرية عنده الحكم كما عند من يقول بكون  
التصديق عبارة عن الحكم فيكون التصديق المذكور عنده ايضا يدعيها داخلا



في تعريفه خارجا عن تعريف النظرى بعين ما ذكر فتنه (قوله وح آه) اى وحين الفرق بين جزء وجزء بما ذكرنا ودفع الاشكال على مذهبه بما قررنا لا يلزم على مذهبه ما هو مخالف للعرف والتحقيق من اكتساب التصديقات من القول الشارح اصلا كما يلزم ذلك على من لم يفرق ودفع الاشكال المذكور على مذهب الامام يجعل التصديق المذكور عنده نظريا كما نقله آنفا لان التصديق المذكور ح انما يكتسب بالقول الشارح الموصل الى تصور المحكوم عليه اوبه كما لا يخفى (قوله واما استدلاله آه) دفع لما ورد على ما ذكره من الفرق والدفع على مذهب الامام من انه ينافيه استدلال الامام في الكتب الحكمية بدهاءة التصديق على بدهاءة تصورات اطرافه كما ذكرناه يشعر بانه لم يفرق بين جزء وجزء وجعل التصديق المذكور نظريا موافقا لما نقله آنفا ولذا استدلل به هناك وحاصل الدفع ان استدلال الامام ليس بدهاءة مطلق التصديق البديهي حتى يشعر بذلك بل بدهاءة التصديق البديهي الذي لا يكون موقوفا على النظر اصلا اى لا بالذات ولا بالواسطة اذ لا شبهة في بدهاءة اطراف مثل ذلك التصديق فلا يشعر استدلاله بذلك على بدهاءة تصورات الاطراف بدهاءة تصورات اطراف التصديق البديهي مطلقا (قوله كالتصديق باننا موجود مثلا) وفيه ان الحكم فيه على انفسنا باذهام وجوده مع ان حقيقة غير معلومة لنا فضلا عن ان يكون تصورها بد يهيا كما صرح به المص في شرح المختص (قوله سواء كان) اى ذلك الشئ اثبات والمتنى مفهوم الوجود او غيره وذلك لانه لا قرينة على التخصيص مع ان ثبوت شئ لشيء وانتفاءه عنه مطلقا لا يجمعان ولا يرتفعان لكونهما على طرفي انقبض والمقصود الرد على ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد بالتصديق بان التنى والاثبات لا يجمعان ولا يرتفعان التصديق بان الشئ اما وجود او معدوم (قوله لان بينهما تضادا آه) يعنى ان بين ذينك الادراكين تضادا باعتبار انصاف النفس بهما لانها بلا بالا بحساب والسلب لكونا متناقضين فلا يجمعان ولا يرتفعان فهما وان كانا لا يجمعان في النفس باتصافهما بهما جميعا لكنهما يرتفعان عند تردد النفس اى في صورة الشك اذ ليس فيها شئ من ادراك الثبوت وادراك الانتفاء قطعا فلا يصدق ان التنى والاثبات لا يجمعان ولا يرتفعان على هذا التقدير (قوله اى معنى البديهي آه) اى ما ذكر من الامر بين الذين تضمنهما الدعوى المذكورة في المتن احدهما معنى كل من البديهي والنظرى مشترك بين التصور والتصديق وثانيهما عدم الوساطة بينهما كما نص عليه قبل ورقتين (قوله فنقول في تحرير الدعوى آه) وفيه رد على الفاضل العصام حيث فسر قول الشارح

واذا عرفت هذا آه بقوله يعنى بعد تحرير الدعوى نقيم عليه الدليل اذ لا بد من تحرير الدعوى اولاً بان ما ذكره قبل بيان لما تضمنه الدعوى لا تحرير لها كما ظهر مما قررنا وما ذكره ههنا تحرير لها مع الاستدلال عليها لا اقامة الدليل عليها فقط وبيان التحرير يظهر من الحاشية الآتية عند كل بصير (قوله استغراق الانواع) اى انواع العلم اعنى التصور والتصديق فالجمع ههنا مستعمل فيما فوق الواحد كما هو الشائع في اصطلاح الفقه (قوله لا فاد ان ليس كل فرد آه) ومن البين انه لا يلزم من بطلان بدهاءة كل فرد من افراد مجموع التسمين وبطلان نظرية كل فرد من افراد مجموعهما بدهاءة بعض من كل منهما ونظريته بل بدهاءة بعض من مجموع افرادهما ونظريته وهو ليس بمقصود (قوله جمعا معرفا) اى الافراد كما اشار اليه بقوله اى ليس كل الافراد آه لا مفردا منكر اى واحدا كما سبق ومناط الاشارة ما قرر من ان كل اذا اضيف الى المعرف يرادف الجميع (قوله حتى يثبت المطلوب) وهو كون بعض من كل منهما بديهي وبعض آخر نظريا (قوله كما سيفصله آه) اى يفصل قدس سره ثبوت المطبوعا ذكر في الحاشية المنوطة على قول الشارح اما ان يكون آه بعد ورقتين (قوله ثم دفع آه) على صبغة الماضى عطف على ما سبق بحسب المعنى اى فصل وبين ثم دفع اتوهم الناشئ من هذا البيان اعنى بيان فائدة تكرار كل بقوله لكنه جمع آه وقوله انه لو كان آه بيان لذلك التوهم الناشئ اى بانه لو كان آه وقوله بانه متعلق للدفع اى بان ذلك الجمع مجرد الاختصار في العبارة مع اشتراك بطلان بدهاءة جميع التصورات وبطلان بدهاءة جميع التصديقات في الدليل والمق هو افراد كل من التصور والتصديق بالحكم (قوله اثبات توهم ان قوله فكانه قال اعاده لما سبق) من قوله يريد به انه ليس كل واحد من التصورات بديهي آه مع ان ما سبق تحرير للدعوى واستدلال عليها وقوله فكانه آه بيان لا اشتراك البطلان في الدليل كما عرفت (قوله وان مفاد هذه آه) اى وللتلايتوهم آه مفاد هذه الحاشية بعينه ما ذكره قدس سره في الحاشية الآتية بعد ورقتين المنوطة على قول الشارح اما ان يكون جميع آه مع ان مفاد الحاشية الآتية عبارة عن كون جمع الشارح التصورات والتصديقات في الحكم للاختصار مع كون مقصوده الحكم على كل منهما بالانفراد لظهور انحصار الاحتمالات في الثلاثة واستلزام بطلان الاولين لثبوت الثالث بلا شبهة فيندفع ما اعترض على الشارح هناك من ان الاقسام تسعة لا ثثة كما تعرف ومفاد هذه الحاشية عبارة عن الامور المذكورة فاعرفها (قوله ان المطلق ينصرف الى الكمال) اى المجهول المذكور مطلقا في قوله لما كان شئ من الاشياء مجهولا لنا ينصرف الى



الكمال فيراد منه المجهول الكامل وهو ما يحتاج الى نظر وهذا ما ذكره بعض  
 الاماضل (قوله ليس اسهل حصولا من المحتاج الى النظر) فكون المحتاج الى النظر  
 مجهولا كاملا دون ما يحتاج الى التجربة والحدس منظور فيد ايضا (قوله فلا يرد آه)  
 وهو ظ اذ ليس كل شيء معلوما لنا بذاتها وان كان معلوما بوجه ما ولو يكونه  
 شيئا او ممكنا عاما الى غير ذلك من المفهومات الشاملة (قوله اى فالصواب في نفس  
 الامر آه) دفع لما اورد على الشارح ربح من انه بعد ما فسر المص عبارة هذه  
 في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر لوجه لتظير اش في عبارة المتن بقوله  
 وفيه نظرا ولا يجدي به نصرة السيد المحقق قدس سره له بانه اراد انظر على  
 ظاهر العبارة لانه مما يابى عنه قوله فالصواب واللائق ان يقول فالاول كانه  
 عليه بقوله الاتي فلا يرد آه وحاصل الدفع ان المراد ان الصواب في نفس الامر  
 هذا فان حل آه فلا يشترط ان يكون عبارة المتن خطأ كما ترى او المراد ان الصواب  
 في العبارة كذا لا عبارة المتن لانها خطأ واما تفسيرها بما ذكر فلا يصحها لكونه  
 تعسفا وخروجا عما يقتضيه ظاهر السوق كما ذكر آنفا (قوله بدون ذلك) اى  
 بدون الابتداء على امتناع اكتساب التصور من التصديق والتصديق من التصور  
 (قوله لتوقفه على تصور آه) اى لتوقف الاكتساب لكونه فعلا اختياري على  
 تصور المطابق لما ذكره فيما سبق من انه قد تقرر في الحكمة ان الفعل الاختياري  
 مسبوق بمبادئ اربعة مترتبة التصور الجزئي لذلك الفعل ثم التصديق بالفسادة  
 المختصة به الى آخر ما ذكره هناك ووضحناه ان يكون المراد بالمطابوب هنا  
 الفعل الذي طلب وجوده اعني الاكتساب لا المكتسب وان كان هو المتبادر  
 ههنا كما لا يخفى ثم ان قوله على تصور المطابق الى البرهان القائم على عدم كون جميع  
 التصورات نظريا وقوله على التصديق بفائدة وبمناسبة المبادئ اى التصديق بمنااسبة  
 المبادئ المطالب ناظر الى البرهان القائم على عدم كون جميع التصديقات نظريا وتوقف  
 الاكتساب على مناسبة المبادئ مع انها ليست من الامور الاربعة المقررة في الحكمة التي  
 يتوقف عليها كل فعل اختياري لضرورة امتناع اكتساب الشيء بمنااسبة (قوله  
 لانه اعلم يلزم ذلك لو كان كل آه) لما عرفت ان المسبوق بالمبادئ الاربعة انما هو  
 افعال الاختياري لا كل فعل صادر ولو بلا قصد واختيار قبل اما نقول ليس  
 الجواب والقبيل بشيء مناسب للقسام لان حاصل قول القيل تغير الدليل لا تمام  
 البرهان المنازع فيه والدليل الذي هو غير هذا البرهان ليس بعزيز وحاصل الجواب  
 بخالف الوجدان على ان الاكتساب فعل اختياري يكون موقوفا على تصور

اختياري وتصديق اختياري انتهى وليس بشيء اما اولا فلان قول صاحب  
 القيل فيلزم الدور او التسلسل صريح في ان ما ذكره انما هو البرهان المذكور باليات  
 ملازمة المتنوعة بقياس اقترنى شرطي هو انه لو كان الكل من كل واحد منهما  
 نظريا لتوقف اكتسابه على تصور المغلوب وعلى التصديق باقائه وبمناسبة  
 المبادئ وكلما توقف اكتسابه على تصوره يلزم الدور او التسلسل ينتج انه لو كان  
 الكل من كل واحد منهما نظريا يلزم الدور او التسلسل واما ثانيا فلان حاصل  
 ما اوردته المحشى المحقق عليه بقوله وفيه نظرا منع للملازمة الواقعة صغرى  
 لهذا القياس الا فتزنى الشرطي مستندا بانه يجوز ان يقع نظرا من غير قصد  
 فيحصل به تصور وتصديق من غير تقدم شيء من تصور المط و التصديق  
 باقائه والتصديق بمنااسبة المبادئ لما عرفت ان الموقوف عليها انما هو ما هو  
 اختياري وبالقصد فالمحشى مانع بكتفه الجواز وما هو مخالف للوجدان وقوع  
 النظر من غير قصد واختيار وهو لا ينافي الجواز وكون الاكتساب فعلا اختياري  
 اول المسئلة هذا (قوله الظاهر انقض اجالى آه) لانه ليس بوارد على مقدمة  
 معينة في النظر كما ترى وانقض الاجالى منع مقدمة لا يثبتها ولا بد له من شاهد  
 يشهد به وهو اما تخلف الحكم عن الدليل في صورة واما استلزام صحته وتامه  
 بجميع مقدماته لمحال اذ لا بد على التقديرين من اختلال مقدمة غير معينة  
 وما عرفت فيه من قبل اثني لانه ابطال الدليل باستلزامه الدور والتسلسل (قوله  
 والتصورات التي تستل) تلك المقدمات (عليها) اى على تلك التصورات التي  
 هي تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية (قوله  
 ويلزم الدور والتسلسل آه) لكون تلك المعلومات التي احتيج اليها في تحصيل  
 تلك المقدمات وما اشتملت عليه من التصورات ايضا نظرية على ذلك التقدير  
 محتاجة الى معلومات اخروهم جرا (قوله ويمكن ان يكون آه) عطف على قوله  
 الظاهر انقض اجالى آه اى ويمكن ان يكون هذا السؤال متعاجزا واردا على  
 مقدمة غير مذكورة تفترض استلزام المستدل وهي ان تلك المقدمات التي اشتمل  
 عليها دليلي معلومة ولكون هذا الاحتمال ضيقا مخالفا للظاهر كما عرفت صدره  
 بالامكان ولم يتعرض للمعارضة اشارة الى انها ليست من محتملات المقام اذ لا يثبت  
 بها تقبض المدعى اعني كسبية الجميع كما صرح به قدس سره في حواشي شرح  
 المطالع (قوله وكذا استلزامها آه) اشارة الى ان ذكر هذه المقدمات وتصوراتها  
 واقع على طريق الاكتفاء بها عن التقريب لتبادر الذهن بذكرها الى ذكره



والا فلا يتم تفريع تمام الاستدلال على مجرد معلومية هذه المقدمات وتصوراتها  
على ما لا ينبغي (قوله وفيه إشارة آه) أي في قوله بلا شبهة إشارة إلى أن منع معلوميته  
كما هو الاحتمال الثاني للسؤال مكابرة غير موجه لكونه منعاً للمقدمة البديهية التي  
بدايتها بمنزلة الدليل كما تقرر في محله فيكون الجواب ح على الاحتمال الثاني جواباً  
بإبطال المنع (قوله وفي إيراد الفاء) المودن بأن تمام الاستدلال منفرع على المعلومية  
بلا شبهة إشارة آه (قوله وعلى التقدير أيضاً) أي ولا على تقدير نظرية الكل  
أيضاً ولا ينبغي ما في هذا العطف من التهجئة لأن كل ما يورد آه تعليل لعدم قيام  
الحجة في صورتين أي لأن كل ما يورده المعلن على إثبات معلومية هذه المقدمات  
والتصورات في صورة جمعد السائل معلوميتها في نفس الأمر وكذا على تقدير  
نظرية الكل يتجه عليه منع معلوميته في نفس الأمر وكذا على التقدير المذكور  
لكن منع المعلومية في نفس الأمر في صورة الجمعد منع لا يمكن التفصي عنه بل الخام  
المعلل لازم لأنه لم يثبت بعد أن هناك علوماً بديهية لا تغفل المنع فكل ما يورد  
المعلل يتجه عليه منع معلوميته في نفس الأمر فلا يخلص له عن ذلك بخلاف منع  
معلوميته على التقدير المذكور فإنه منع متدفع بما تقرر في حاصل الجواب وبما قررناه  
موافقاً لما يقتضيه ظاهر كلامه ومطابقاً لما ذكر في شرح المطالع وحاشيته الموضحة  
لمرامه ظهر أن قوله اذ لم يثبت بعده آه إنما يلائم لكون قوله لأن كل ما يورد آه  
تعليل لعدم قيام الحجة على من يجمعد معلوميتها في نفس الأمر فقط كما هو صريح  
عبارة حاشية شرح المطالع وكم من شيء يرى في النظرة الأولى سهلاً وعند تحقيقه  
نسكب العبرات (قوله وحاصل الجواب منع آه) لأنه لما كان النقص مستدلاً على  
بطلان الدليل توجه عليه المنع كما في المعارضة فيقال في جواب دعواه التخلف  
لأننا دليلنا جار في تلك الصورة اذ قد اعتبر فيه قيد لا يوجد فيها ولو سلم ذلك  
منعاً تخلفه عنه وقد يجاب عن دعواه الاستلزام للعالم بمنع المقدمات التي  
استدل بها كما فيما نحن فيه (قوله بأننا لانم أنه آه) أي ولو سلمنا أن تلك المقدمات  
والتصورات نظرية على ذلك التقدير لكن لانم أنها لو كانت كذلك لاحتاجت  
إلى كاسب حتى يعود الكلام فيه فيدور أو يتسلسل وإنما يلزم ذلك لو كانت نظرية  
في نفس الأمر وهو م بناء على جواز انتفاء ذلك التقدير أعني نظرية الجميع في الواقع  
ولاشك أن عدم احتياجها إلى كاسب بخشب نفس الأمر كاف في استدلالنا  
ولا يضرننا احتياجها إليه على ذلك التقدير الذي يجوز انتفاؤه بحسبها (قوله  
وإثبات المقدمة المتنوعة) عطف على قوله منع قوله آه (قوله على تقدير كونها آه

أي السؤال فتأنيث الضمير على ما في السخ التي رأيناها باعتبار الخبر وانت  
خير بيان إثبات المقدمة المتنوعة بما ذكر مما لا يمتنع ولا ينبغي من جوع الأدلّيات  
ح منع معلومية كل ما يورده المعلن للإثبات في نفس الأمر لما ذكرنا أنه لم يثبت بعد  
أن هناك علوماً بديهية لا تغفل المنع فإخام المعلن لازم على تقدير كون السؤال  
منعاً بلا شبهة كما يستفاد من شرح المطالع (قوله والاستدلال آه) دفع لما يترأى  
من أنه لا حاجة ح إلى الاستدلال لأن معلومية هذه المقدمات والتصورات  
في نفس الأمر تشعر بعدم كون الكل من كل منهما نظرياً بأن الاستدلال مبني على  
تقدير فرض مجامعة معلوميتها لنظرية الكل فلا تشعر معلوميتها ح ذلك ويحتاج  
إلى الاستدلال (قوله بيانه في التمثيل) أي بقوله كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس  
أي ويتوقف (ب) على (أ) مع أن الموافق للتعريف أن يقول كتوقف (أ) على (ب)  
الموقوف عليه (قوله وعبارة الواقف) في تعريف الدور المتنوع وهي أن يكون شيئان كل  
منهما معلوماً للآخر بواسطة ودونها نص في ذلك أي كون حقيقة الدور توقف كل واحد  
من الشئين على الآخر كما لا ينبغي (قوله فاندفع تخالف البيان والتعريف) أي تخالف  
بيان الشئ في التمثيل وتعريفه وذلك لأن ظاهر البيان أن الدور مجموع التوقفين  
وظاهر التعريف أنه التوقف المفيد ووجه الانتدفاع أن البيان مبني على حقيقة  
الدور والتعريف تعريف باللازم لا بما هو حقيقة (قوله وما قبل آه) أي واندفع  
أيضاً ما قيل أن تعريف الدور هذا يقتضي أن يستلزم كل دور دورين لأن ظاهره  
كما عرفت يشعر بأن الدور هو التوقف المفيد فلا يتحقق الدور إلا إذا تحقق الدوران  
ووجه الانتدفاع ظ بما قررناه (قوله بدرجة واحدة) إشارة إلى أنه ليس المراد  
بقوله بمرتبة بواسطة ولا يخرج من التعريف دور لا بواسطة في شيء من توقيفه  
ولا يساعد المثال الذي ذكره كما ذكره الفاضل العصام (قوله أو بدرجتين)  
تفسير أقوله أو بمراتب فهو إشارة إلى أن الجمع هنا مستعمل فيما فوق الواحد  
(قوله يصدق عليه التعريف المذكور) أي باعتبار تضمنه تعريف الدور والمضمر  
كما يدل عليه سياق كلامه (سواء اعتبر آه) رد على من خفي عليه صدق التعريف  
عليه باعتبار تضمن المذكور فزعم أنه أن جعل الجار أن متعلقين بالتوقف  
الثاني يخرج التوقف المذكور بالاعتبار الثاني عن تعريف الدور المضمر ويدخل  
في تعريف الدور المصرح وأن جعلاً متعلقين بالتوقف الأول يخرج التوقف  
المذكور بالاعتبار الأول عن تعريف الدور المضمر ويدخل في تعريف الدور  
المصرح مع كونه من أفراد الدور المضمر على الاعتبارين وخصائص الرد أنه ظهر



مما حقق من معنى التعريف المذكور مع جعل الجارين متعلقين بالتوقف الثاني  
انه يصدق التعريف باعتبار تضمنه تعريف الدور المضمر على التوقف المذكور  
باعتبار كل من الاعتبارين بلا شبهة اذ لا شك انه يصدق في الصورة المذكورة  
على كل من الاعتبارين انه توقف شئ (ا) بالذات على ما يتوقف عليه  
اعني (ب) بدرجتيه اي تخطل بينهما ثالث اذن البين ان التخطل المذكور متحقق  
في الاعتبارين كليهما وفس عليه ما يذكره بقوله وكذا يصدق على ما كان  
التوقف فيه بوساطة آه (قوله اذ لو تعلق باحدهما يدخل آه) وذلك لانه ان تعلق  
بالتوقف الثاني يدخل التوقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة في التوقف على  
ما يتوقف عليه بمرتبة وهو دور مضمر وان تعلق بالتوقف الاول يدخل التوقف  
بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب في التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه وهو دور  
مضمر ايضا (قوله فلا يكون كل واحد من التوقفين آه) لان اقل ما يقتضيه كون كل  
واحد من التوقفين بمراتب ان يتحقق اربع توقفات كما لا يخفى (قوله ولا يخفى ان  
اشكال آه) رد لما ذكره القائل الثاني الذي هو الفاضل العصام بان ما ذكره لا يخفى  
من دفع الاستشكال في التعلق لان الجار لا بد له من متعلق موجود في الكلام  
وما يصلح له ههنا هو احد التوقفين فايما اخترته للتعاقب يعود لاشكال المذكور  
آهنا وقد يقال ان المتعلق محذوف على هذا التقدير مقدر على ما يقتضيه المقام  
غير معتبر بجزءه من اجزاء التعريف حتى يعود ذلك الاشكال (قوله فانه صريح آه)  
تعليل لقوله لا يرضى به الشارح آه وفيه لف وفشر على ترتيب اللف لان قوله فانه  
صريح في تعلق الجار بالتوقف ناظر الى التوجيه الاول يعني ان كلام الش ههنا  
كما ترى صريح في ان الجار متعلق بالتوقف فالوافق له ان يجعل هنا ايضا متعلقا  
به لا متعلقا بكل التوقفين على التنازع وقوله وانه بيان لنوع الدور ناظر الى  
التوجيه الثاني عطف على تعلق الجار اي وانه صريح في ان قوله بمرتبة او بمراتب  
بيان لنوع الدور فالوافق له ان يجعل هنا ايضا بيانا لها لا اشارة الى ان  
شيئا من التوقفين آه (قوله سواء كان وضعيا او عقليا) اي سواء كان ترتيب  
تلك الامور ترتيبا وضعيا اي في الاشارة الحسية كالابعاد او ترتيبا عقليا اي طبعا  
وذا تبين كاعلال والمعلولات (قوله هذا معنى التسلسل آه) واما عند المتكلمين  
فقد انتهت الموجودات بالفعل (قوله شروط متفق عليها) اي عند الحكماء  
وهو ظ اذا لكلام معهم والافلاشي من القرب والاجتماع في الوجود بشرط  
في استحالة التسلسل عند المتكلمين بجران برهان التطبيق في الامور الموجودة

بلا ترتيب وعلى التعاقب ايضا كما حقق في محله (قوله مثل كونه من جانب العليل  
دون) جانب (المعلولات) ان وجد في تلك الامور المرتبة الغير المتناهية معلول اخير  
لامعلول بعده فهو تسلسل في جانب العليل بان يستند الممكن في وجوده الى علة  
وتلك العلة الى علة وهم جرا الى غير النهاية وان وجد فيها العلة الاولى التي  
لا علة قبلها فهو تسلسل في جانب المعلولات بان يؤثر تلك العلة في معلول وذلك  
المعلول في معلول وهم جرا الى غير النهاية وكلام المحشى كما ترى صريح في ان الحكماء  
اختلفوا في استحالة التسلسل في جانب المعلولات فمنهم من استحاله ومنهم من لم يستحاله  
معللا بان غاية امره عدم وجود المعلول الاخير ولا يحدور فيه بخلاف التسلسل في جانب  
العلل لانه يستلزم عدم الانتهاء الى العلة الاولى مع توقف الباقي عليها على ما ذكره  
استاد العلامة جدي الكبير المولى عمر الآمدي الشهير في شرح الرسالة الولدية  
الادائية وهذا موافق لما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال ان استحالة  
التسلسل في جانب العلة بما قام عليه البرهان ووقع عليه الاتفاق بخلاف جانب  
المعلول فانه لا برهان عليه وبرهان التطبيق ليس يتم على ما عرف في علم الكلام  
انتهى فبهذا يظهر ما في كلام الفاضل الكلبي في حاشية شرح العقائد العضدية  
من ان كلا من التسلسل في جانب العليل والتسلسل في جانب المعلولات والتسلسل  
من الجانبين محال عند الفريقين اي المتكلمين والحكماء بجران البراهين فتأمل جدا  
(قوله التسلسل اللازم) وهو التسلسل في جانب العليل المرتبة الغير المتناهية (قوله  
لان الدليل يختص به) يعني ان الدليل الذي ذكره الشارح لبطلان اللازم يختص  
بالتسلسل اللازم هنا الذي ذكرناه آهنا فارادة التسلسل اللازم ههنا من قوله  
واللازم بفرينة هذا الدليل غير بعيد عند حقير وجليل (قوله صورة الاستدلال آه)  
يعني ان قيد عند التحصيل وان لم يذكر في عبارة الش لكنه مراد قطعا واطهور  
كونه مرادا تركه كما يدل عليه عبارته ايضا في شرح المطالع وهي لو كان كل  
منهما نظرا بالم تقدير على اكنساب شئ منهما كما لا يخفى (قوله لان اعتبار تحقق  
العلم آه) الا ترى انه لو فرض ان تحقق ذلك العلم بغير تحصيل وان كان ذلك خلاف  
المفروض على هذا التقدير لما استلزم نظرية الكل شيئا من الدور او التسلسل فقد  
ظهر ان ذلك الاستلزام انما نشأ من كون ذلك العلم متحققا بطريق التحصيل بلا كلام  
(قوله ولصراحة بطلانه لم يتعرض له) فاندفع ما ورد عليه الفاضل العصام  
من ان عبارة الش تفيد بظاهرها ان اللازم اما الذهاب لبتسلسل او العود بعد  
مقدار من الذهاب وهو غير لازم لجواز العود بلا واسطة (قوله والذالم يقل آه)



اي ولكون المراد من الدور الدور المضمر الذي هو قسم من مطلق الدور غير  
الاسلوب الدال على القصر ولم يقل وهو الدور كما قال وهو التسلسل (قوله فنع  
لا يضر المستدل) لنقصه الاعتراف بامتناع الاكتساب الداعي الى عدم حصول  
العلم بشئ من الاشياء على ذلك التقدير لما على تقدير الاستناد بجواز الاتهاء الى  
نظري ممتنع الاكتساب فلفظ واما على تقدير الاستناد بجواز الاتهاء الى علم حضوري  
فلما اسلفه المحشي وتقرر عندهم من ان العلم الحضوري ليس بمكتسب ولا بكاسب  
بل الكاسب والمكتسب النصور والتصديق اللذان هما قسمي العلم الحسولي المعروف  
بالصورة الحاصلة عند العقل (قوله بل اللازم منه آه) اضراب ابطال عن الخلق  
المذكور في ذهن المبتدئ اي ليس اللازم من الدور اذا كان بمرتبة تقدم الشئ على  
نفسه بمرتبة بل اللازم منه التقدم بمرتبتين قال الفاضل العصام وينبغي ان يحمل على  
ان مراده ادنى ما يلزم في الدور بمرتبة توقف الشئ على نفسه بمرتبتين والا فيلزم  
توقف الشئ على نفسه بمراتب غير متناهية من ملاحظة تكرار التوقف فانه  
يتوقف (١) ثانيا على (ب) و (ب) على (١) وهكذا ولذا قيل الدور يستلزم  
التسلسل حتى يكتفى في مقام لزوم الدور او لتسلسل بلزوم التسلسل انتهى فقلته  
لكونه نافعا لك في مواضع فاحفظه (قوله واذا كان الدور بواسطة آه) عطف  
على مدخول بل بحسب المعنى كانه قيل بل اذا كان الدور بمرتبة فاللازم منه التقدم  
بمرتبتين واذا كان بواسطة آه (قوله الشرط آه) دفع لما يقال ان الجزاء في عبارته  
قدس سره اعني قوله يلزم ان يكون (١) مقدما آه لا يترتب على الشرط اعني قوله اذا كان  
الدور بمرتبة واحدة لخصوص الاول وعموم الثاني بان الشرط المذكور بعد اعتبار  
تقييده بالظرف اي بقوله كما اذا توقف آه بتخصص ايضا فيصح الترتيب (قوله اي  
بانغير) لعدم كونه مستحيلا لذاته بل ممكنا في ذاته كاستحالة عدم ممكن بتوقف  
عدمه على عدم الواجب مع امكان ذلك لعدم في ذاته والالم يكن الممكن ممكنا  
بل واجبا كذا ذكره الفاضل العصام (قوله اي طلب حضورها آه) مبتداء خبره  
قوله الا آتي لا يتصور في الآن آه وفيد تنبيه على كون السنين في الاستحضار للطلب  
(قوله مفصلة) اشارة الى انه المراد باستحضار ما لانهاية له هنا ضرورة ان اكتساب  
كل علم من العلوم الغير المتناهية كما هو المفروض يقتضي استحضار ما منه الاكتساب  
مميز عن غيره (قوله سواء كانت مرتبة او غير مرتبة) اشارة الى ان بطلان هذا  
لتسلسل لا يتوقف على اعتبار الترتيب كما يتوهم مما ذكره في تعريفه عندهم  
فالتسلسل بمعنى حصول الامور الغير المتناهية مطلقا محال ههنا لاستحالة

الاستحضار (قوله حاصلة قبله آه) اي سواء كانت تلك الامور الغير  
المتناهية حاصلة في الذهن قبل طلب حضورها فيه او حاصلة حين طلب  
حضورها وفيه اشارة الى ان المراد بالاستحضار هنا ليس ماهو المتبادر  
منه الشائع فيد وهو استرجاع الصورة التي كانت في النفس وغابت عنها  
لان توقف حصول العلم المطع على الاستحضار بهذا المعنى ظاهر المنع فالمراد  
به الاستحضار الاعم منه كما ذكره الفاضل العصام (قوله لا يتصور في الآن آه)  
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان كلام السيد قدس سره غير حاصر للاحتالات  
ككلام الش اذ لا تعرض فيه لاحتمال استحضار ما لانهاية له في آن بانه لظهور بطلانه  
لم يتعرض له وذلك لان الاستحضار لما كان عبارة عن طلب الحضور وقصده لم يكن  
متصورا في اقل من آئين آن للطلب واقصد وآن للحضور (قوله لا تقدر على  
التوجه باقصده آه) ضرورة ان كل توجه يقتضي زمنا ذكره العلامة التفتازاني  
في شرحه فتبصر (قوله وذكر السيد توضيحا للمرام) لا تنبيهها على ان قول الش  
دفعه واحدة محمول على معنى يشمل الازمنة المتناهية ايضا فهذا رد على المولى  
داود حيث قال كانه قدس سره حل قوله رحمه الله دفعة واحدة على ما يقابل  
الازمنة الغير المتناهية وهو اما زمان واحدا وازمنة متناهية كان المتأهلي وان كان  
تدر يجبالكن بالتسبب الى غير المتأهلي دفعي الى آخر ما ذكره (قوله والسند ما ذكره  
في الشرح) من ان الامور الغير المتناهية معدات لحصول المط والمعدات ليس  
من لوازمها الاجتماع في الوجود (قوله فن فضول الكلام) لان بطلان اللازم  
عبارة عن استحالة استحضار الامور الغير المتناهية في زمان واحد او في ازمئة  
متناهية ومن البين انه لا يندح بجواز حصول الامور الغير المتناهية للنفس في زمان  
واحد من غير قصد وطلب بل بجواز استحضارها له فيه ودونه خرط القناد كما  
عرفت على ان مسلمة بطلان اللازم بعد منع الملازمة لانفع للمل شيئا فالاشتغال  
بالابراد عليهم اقليل الجدوى (قوله وقد تقرر في الحكمة آه) اثبات لكون  
تلك لامور الغير المتناهية التي اريد بها العلوم والادراكات التي تقع فيها الحركات  
الفكرية عند الترتيب للتأدي الى المط معدات لحصوله (قوله والمعدات لا يلزم آه)  
بيان المقدمة الثانية من السند الذي اوردته الش اقوته في صورة الدليل اعني قوله  
والمعدات ليس من لوازمها الاجتماع في الوجود وقوله فلا يلزم استحضارها  
في زمان واحد تغريغ لتقبض المقدمة المنوعة على مقدمتي السند المورد في صورة  
الدليل للرد على المولى داود حيث اورد على الش انه لا يكون المذكور صالحا لان يكون



سند المنع المذكور لان السند يجب ان يكون ملزوما للمنع وذا لا يكون الا اخص مطلقا  
او مساويا كما لا ينبغي ( قوله كما يدل عليه آخر الكلام ) اي آخر كلامه قدس سره  
في تقرير ما قبل عليه وهو قوله الاتي فيلزم احاطة الذهن بامور غير متناهية دفعة  
واحدة وهو محال اه لانه صريح في تفرع المقدمة المتنوعة اعني الملازمة المذكورة  
على ما قررته وان كان الظاهر من قوله فالعلوم السابقة ليست بمعدات لانها تجمعه  
كونه ابطالا للسند على ان كونه ابطالا للسند غير موجه لكون السند هنا اخص  
من المنع لجوازا بنشأته على غير هذا السند كما سيعلم من جواب هذا الاعتراض لا  
يتكلف ان يتوهم المعتبر انه مساو للمنع بتوهم ان غير المعد يجب ان يجمع مع المط  
فيكون هذا باعتقاده كلاما على السند المساوي وهو مقبول على ما حكى  
عن بعض الافاضل ( قوله بالمعنى المصطلح ) وهو حصول اول في خبر ثان على  
اختلاف الاقوال فيه ( قوله لانها ) اي الحركة بالمصطلح ( تنفي ) لكونها غير  
متناهية ههنا مسافة ) لها مبدأ ومنتهى ( قابلة للانقسام الى مالا نهاية له ) اي مع  
ان البرهان القائم على تناهي الابعاد ناف لوجود مثل تلك المسافة وهذا مبني  
على كون المراد من الحركة بالمعنى المصطلح الحركة الايضية المسماة بالثقل لما صرح به  
السيد المحقق قدس سره ان المتكلمين اذا اطلقوا الحركة ارادوا به الحركة الايضية  
المسماة بالثقل وهي المتبادرة في استعمالات اهل اللغة ايضا وقد تطلق عندهم  
على الوضعية دون الكمية والكيفية هذا كما لا ينبغي ( قوله لا بالمعرف مانه علم تعصلي  
آه ) اي العلم بالمعرف بالكسر علم تفصيلي والعلم بالمعرف بالفتح علم اجمالي فلا يجمعان  
فالمراد بالعلم باجزاء المعرفة على سبيل الانفراد لا على سبيل الاجتماع ( قوله  
اي الاستعداد للشيء آه ) يعني ان اضافة الاستعداد الى الشيء اضافة المصدر  
الى مفعوله فيكون من اوصاف الشيء المستعد له كما ان كون الشيء بالقوة ايضا  
من اوصافه فيصح الجمل لا اضافته الى فاعله حتى يعترض عليه بان الاستعداد  
وصف للمستعد وكون الشيء بالقوة وصف للمستعد له فكيف يصح الجمل بينهما  
( قوله لان ما يتوقف عليه آه ) مقصوده دفع ما يرد عليه قدس سره من ان تفرع  
اكون ما يتوقف عليه المط من العلوم السابقة عللا موجبة او شروطا معدة على  
ابطال كونها معدات انما يتم او كانت الاحتمالات فيها منحصرة في هذه الثلاثة مع انها  
ليست بمنحصرة فيها اذ منها كون العلوم الموقوفة عليها من قبيل الموانع ان يتوقف  
المط على عدمها وحاصل الدفع انه قدس سره لم يتعرض لابطال هذا الاحتمال  
اظهار بطلانه اذ لا شك ان العلوم ليست بموانع من حصول المط فاذا بطل احتمال

كونها معدات يتعين كونها عللا وشروطا ( قوله لما سبق ) في كلامه قدس سره  
( قوله اي لها دخل في ايجاب آه ) اشارة الى دفع ما يترأى وهو ان المتبادر من العلة الموجبة  
العللة النامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود الشيء اذ لا ايجاب في غيرها وهي  
لا تعدد ضرورة امتناع توارد العلتين التامتين على معلول واحد فلا وجه لجعل  
العلوم السابقة عللا موجبة للمط وحاصل الدفع ان المراد بالوجبة ماله دخل في ايجاب  
وجود المعلول لا الموجب له بالايجاب انما ومن البين ان لكل من العلوم السابقة  
الموقوفة عليها دخلا في ايجاب وجود المعلول ( قوله وان كان يلزم منه ) اي بما ذكره  
سابقا ( ذلك ) اي ابطال السند كما تبين لك عليه ( قوله ولذا قال قيل عليه ) اي ولانه  
يلزم منه ابطال السند اورده قدس سره بما يشمر بكونه اعتراضا حيث قال قيل  
عليه وذلك لان تعلق على بقل بتضمينه معنى الاعتراض فكانه قال قيل معترضا  
عليه ( قوله ان هذا البيان لا يدفع الاستدلال ) يعني انه لما ثبت القائل ان العلوم  
والادراكات علل او شروط وانما مما يجب وجوده مع المعلول واستدل عليه بانحصار  
الموقوف عليه في الاحتمالات الثلاثة وابطال احتمال كونها معدات فلا يتفقد دفعه  
بيان كون العلوم مما يقع فيه المعدات وانها لا يجب اجتماعها باسرها مع المط بيانا  
بجردا ( قوله فانه تمسك آه ) الظاهر انه تعليل لتفريع عدم ورود ما قبل على ما ذكره  
قبلة آه يعني ان الاستدلال المذكور عبارة عن التمسك بمحصرة العلة اي ما يتوقف  
عليه الشيء في الاقسام الثلاثة المذكورة وابطال كونها معدات فاذا بين ان المحصر  
فيها ما يتوقف عليه وجود المعلول بلا واسطة واما ما يتوقف عليه وجود المعلول  
بواسطة فليس ينحصر فيها وان العلوم والادراكات الموقوفة عليها هنا من قبيل  
ما يتوقف عليه المعلول بواسطة لكونها مما يقع فيه المعد فلا يشك عاقل في اندفاعه  
بهذا البيان ( قوله اي يعلم علما بالفعل آه ) لما كان العلم الاجمالي الذي هو العلم  
بالاشياء بصورة واحدة غير متميزة الاجزاء التي هي صورها المنصوصة بهما قسمن  
قسم يستلزم الجهل بتفاصيل تلك المعلومات وقسم لا يستلزم ذلك بل جميع التفاصيل  
معلومة للعالم ومع ذلك ليس لها صور متعددة بل جميعها موجودة في العلم بصورة  
واحدة وكان القسم الاول الذي هو في مرتبة القوة المحضة غير مفيد في مقام  
الاكتساب شيئا كما نحن فيه اشار بهذا التفسيرا الى ان المراد منه هنا القسم الثاني الذي  
هو علم بالفعل كالعالم التفصيلي وان كان فرق بينهما بما سيذكره وتوضيح ذلك  
ان العلم لما كان عبارة عن حضور العلوم عند المدرك فقام العلم بالمسئلة المعينة تحت  
حالات الاولى حاته عند عدم الانتفات اليها وفي تلك الحالة ليس له علم بهما بالفعل



لعدم الحضور بل بالقوة الثانية حاله عند الالتفات اليها دفعة اجمالا حين سئل عنها الثالثة حاله عند شروع الذهن في تفصيلها وتميز موضوعها عن محولها ولا شك ان له في الحالة الثالثة علما بها بالفعل تفصيلا بصورة مفصلة وكذا في الحالة الثانية له علم بها بالفعل وان كانت اجزائها خبثت بمجمل موجودة في المدركة بصورة وحدانية لحضور صورة الكل عند المدرك وعدم التميز بالفعل لا يقتضي عدم الوجود غاية الامر ان هذه المرتبة مرتبة متوسطة بين صرافة القوة وصرافة الفعل وحقيقتها حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيلها فتلك الحالة بالنسبة اليها فعل من وجه وقوة من وجه هذا فانه يتفعل في غير هذا الموضع ايضا (قوله كارتؤية الواقعة على الجماعة) يعني ان نظير هذا العلم الرؤية الواقعة على جماعة دفعة فانا نجد فيها حالة اجمالية ثم اذا حددنا النظر اليها بخدالة اخرى تفصل الاولى فالحالة الاولى شبيهة بالعلم الاجمالي والثانية بالتفصيل فان حال البصيرة بالنسبة الى مدركاتها كحال البصر بالنسبة الى ادراكاتها (قوله اى كالحال آه) يعني ان قوله قدس سره انها بحال المعدن يحدف حرف التشبيه من قبيل التشبيه البليغ والافالعلوم والادراكات ليست بمالا حقيقة لم ابل المحال الحقيقي لها النفوس الناطقة وهو ظ فقوله لان المحل آه حلة للتفسير (قوله فيكون آه) تفرع على قوله قدس سره لانها بحال المعدن اى فيكون اطلاق المعدن على العلوم والادراكات من قبيل المجاز المرسل باطلاق اسم الحال على المحل لكن بعد ادعاء المحل للعلوم والادراكات كما يشعر به التشبيه البليغ (قوله وانما لم يحمل آه) اى وانما لم يحمل السيد قدس سره المعدن على معناها آه كما جعل نفسه قدس سره في حاشيته على شرح المطالع البناء آه حتى لا يحتاج الى ارتكاب كلفة المجاز المرسل او الاستعارة (قوله لانه ح يصير التزديد المذكور آه) يعني ان ارادة المانع بالامور الغير المتناهية المذكورة في سند المنع الاول العلوم من حيث وقوع الانتقال فيها انما يتجلى عند حل مراد المعل في الملازمة على انه لو كان نحصيل التصورات والتصديقات بطريق التسلسل لتوقف حصول المط على استحضار الامور الغير المتناهية من حيث وقوع الحركات فيها وح يصير التزديد المذكور في الشرح من طرف المانع فيها اذلا معنى لقوله آه فانه لم يقع في قول المعل قيد من حيث وقوع الحركات فيها ولا يدعو الى اعتباره في عبارته انما غرضه بل ينافيه كما لا يخفى (قوله فلذا فسر قوله مفصلة آه) يريد ان قوله قدس سره بالفعل بالقوة في المقامين ناظر الى كون كل من العلوم التفصيلي والعلم الاجمالي عبارة عن علوم متعددة اى كون الاول علوما متعددة بالفعل

وكون الثاني علوما متعددة بالقوة لا الى انفسها فلا ينافي لكون العلم الاجمالي علما بالفعل في نفس الكل من حيث هو كل كما اتضح مما قررناه آنفا (قوله قد يكون مبدأ له) اى تفصيل الاحاد كما اذا حددنا النظر الى تلك الجماعة بعد الرؤية الواقعة عليها جملة كما شرنا اليه سابقا (قوله وقد لا يكون) مبدأ لهذا التفصيل كما اذا لم تحد في النظر اليها بعد الرؤية الواقعة عليها (قوله ولا يمكن بناء آه) بان يقال انه يتوقف كسب النفس على تقدير قدمها ايضا على تعلقها بالبدن لما ان كسبها بالآلة التي هي القوة المودعة في الدودة الحاصلة في وسط المماغ لموضوعة بين البطنين فاذا كان تعلقها بالبدن حادثا لحديث البدن وبطل التسامح لم استحضار الامور الغير المتناهية في زمان متناه وهو زمان حدوث البدن (قوله لان بطلان التماسح مبنى آه) اشارة الى ما بطل به آرسطو التماسح حيث بين ان كل حادث لا بد له من شرط حادث دفعا للدور والتسلسل فحدوث النفس شرط وهو حدوث البدن فاذا حدث البدن فاض عليه نفس من المبدأ الفياض ضرورة عموم الفياض ووجود القابل المستعد ثم قال ان صح التماسح فاذا حدث بدن تعلق به نفس متمسك وفاض عليه نفس اخرى حدثت الآن لما ذكرنا من حصول الالة لماؤرة بشرطها كذا فتكون للبدن الواحد نفسان وهو بط بالضرورة فان كل احد يشهدان نفسه واحدة هذا وهنا كلام لا يسهل المقام (قوله اعدم احتياجه آه) اى اعدم احتياج النفس حين قدمها وحدوث البدن وبطلان التماسح الى البدن الذي تعلق به وجود الكون وجودها سابقا عليه وبقاء لكونها باقية بعد فناءه مع ان الاحتياج الى البدن هو الفارق بين النفس والعقل ولذا قالوا ان الجوهر المجرد ان تعلق بالبدن تعلق انتدير والتصرف فنفس والا فعقل فتأمل قوله وهو لا يستلزم عدمها اى عدم العلم بالعلوم السابقة وبقيتها لا يستلزم عدمها وعدم بقائها في نفس الامر اذ رب شيء فعله ولا يعلم انما فعله لعدم الالتفات الى علنا ايا (قوله وهو) اى ما بين القصد والحصول (قوله اشارنا شرح آه) اما اشارته الى كون الانقسام لازما مما تقدم فظ حيث ينه بما ذكره ان قول المص وليس الكل من كل منهما اى مقدمتان استثنائيتان واقعتان من القياس الاستثنائي الانفصالي الرافعي القائم على الانقسام وان مقدمة الشرطية منفصلة مانعة الخلو ذات اجزاء ثلثة مطوية واما اشارته الى كون الحكم الثاني بينهما مستفادة من قوله في دليل الاكتساب حصل من العلمين السابقين العلم بوجود اللازم بالضرورة كما لا يخفى (قوله لعدم لزومها آه) تعليل لظهور فساد ما قيل اى لعدم لزوم تلك الدعوى



المركة لما تقدم بوجه من الوجوه فضلا عن ان تلزمه لزوم المط للذليل حتى يكون  
 شجيرة (قوله) واما كونه اضربا عن الاستدلال آء) كما زعمه الفضل العصام حيث قال  
 يمكن ان يجعل كلمة بل للاضرب من الاستدلال الى دعوى تبعض كل منهما اشارة الى  
 ان الدعوى غنى عن البيان لان كل احد يعرف بالوجدان والدليل مما يجب ان يضرب  
 عنه لظهور محال التحلل والنقصان انتهى (قوله) حقيق بان يضرب عنه آء) اي  
 ان يعرض عنه لعدم ما يدل على كون ما ذكر بعد كلمة بل اثباتا للانقسام بالوجدان  
 في عبارة المص اصلا وهو ظ (قوله بالانفراد) اي مع قطع النظر عن الاخر اصلا  
 (قوله بانتفاء الموضوع) اذ لا يصدق خ ان البعض من كل منهما بديهي آء) لكونه  
 موجبة متوقفة الصديق على وجود الموضوع (قوله تعين الانقسام) والا لا ينفى  
 حمل الشيء ونقيضه بمعنى العدول على شيء موجود فيلزم ارتفاع النقيضين  
 في المفردات وهو بطلان ارتفاعهما في القضايا كما يشير اليه قدس سره ويوضحه المحشى  
 المحقق من ان التناقض يجري في المفردات ايضا وان الصديق والكذب فيها بمعنى  
 الحمل فيكون حاصل تعريف التناقض في المفردات اختلاف المفردين بالاجاب  
 والسلب بحيث يقتضى لذاته حل احدهما وعدم حل الآخر (قوله) فهو نقبض  
 له بمعنى العدول آء) قد حقق قدس سره في مواضع من كتبه ان النقيض للمفرد  
 قد يؤخذ بان يلاحظ مفهوم نفسه ويدخل عليه حرف النفي فيكون نقبضه  
 بمعنى العدول وقد يؤخذ بان يلاحظ نفيه الى شيء ويرفع تلك النسبة فيكون نقبضه  
 بمعنى السلب كما ينقله المحشى المحقق انشاء الله تعالى (قوله) حتى لا يتصور  
 بينهما آء) قيد للنفي ففهم اشارة الى ان قوله فان انفطرى بمعنى اللابد بديهي  
 دفع لمقدروها وان البديهي والنظري متناقضان فلا يتصور بينهما واسطة  
 حتى يرتفعنا معا بان النظري لكونه بمعنى اللابد بديهي نقبض للسلب بديهي  
 بمعنى العدول فيتصور بينهما واسطة وهو الامر المعلوم ويجوز ارتفاعهما معا  
 لعدم استلزام ارتفاع النقيضين لا في المفردات لعدم وجود شيء لا يحمل عليه  
 شيء من البديهي واللابديهي ولا في القضايا لضرورة صدق السلب اي لاشي  
 من التصورات والنصديقات بديهي ولا شيء منها بلا بديهي وكذب الاجاب  
 اي بعضها بديهي وبعضها لابد بديهي لعدم وجود الموضوع على الفرض المذكور  
 نعم لو كان النظري بمعنى ليس بديهي وكان نقبضا للبديهي بمعنى السلب لا يتصور  
 بينهما واسطة لكون القضية ح اعني قولنا هذا الشيء ليس بديهي سالبة المحمول  
 لا معدولة المحمول والسالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة في عدم اقتضاء

صدقها لوجود الموضوع فيكون قولنا هذا الشيء بديهي وهذا الشيء ليس  
 بديهي قضيتين متناقضتين فلا يصح ارتفاعهما بان يقال ليس هذا الشيء  
 بديهي وليس هذا الشيء ليس بديهي على ما لا يخفى (قوله) وهي مساوية للسالبة  
 البسيطة اي موجبة سالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة في عدم استلزام  
 وجود الموضوع كما ان سالبتها مساوية للموجبة المحصلة في استلزام وجود  
 الموضوع وفرقوا بين السالبة المحمول والسالبة البسيطة بان في الاولى زيادة  
 اعتبار اذ في السالبة يتصور الطرفان وبحكم بالسلب وفي السالبة المحمول يحمل  
 ذلك السلب على الموضوع فعني سالبة المحمول ان (ج) شيء سلب عنه المحمول  
 ومعنى سالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه (ج) هو شيء سلب عنه (ب) ومعنى  
 السالبة البسيطة ان (ج) سلب عنه (ب) وكما ان صدق السلب لا يستلزم وجود  
 الموضوع كذلك صدق ثبوت السلب لا يستلزمه هذا (قوله) تصورا واحدا  
 او تصديقا واحدا اي فلا يأتى في النظر بمعنى ترتيب امور معلومة لما تعرف ان الترتيب  
 لا يمكن الا بين الشيئين فصاعدا (قوله) او متعددا غير مناسب للمط اي فلا تكون  
 مبادى له (قوله) او تصورات جزئية اي فلا يوجد مواد النظر التي هي في التصورات  
 متحصرة في الكليات الخمس كما انها القضايا مطلقا في التصديقات (قوله) الى كشف  
 شبهة) اقيمت على ان التصور لا يكتب بانظر بل كل ما يحصل منه كان ضروريا  
 حاصلا بلا اكتساب ونظر حتى اختاره الامام الرازي في كتبه تجرد تلك الشبهة  
 مع كشفها في الواقف وشرحه بطاوعا فلا يطيل هنا الكلام بدكرها (قوله)  
 والحق منه) اي من قوله بالضرورة فهذا المقصود ما يشعر بالتعلق يحصل فلا وجه  
 لما توهمه العصام من انه متعاق بالشرطية لا باتالي ولا بالعلم بوجود اللازم  
 كالابدي على من هو اساق الكلام فاهم (قوله) فافادة النظر بالعلم معلوم بالضرورة  
 وهذا ما اختاره طائفة منهم الامام الرازي في الجواب عن شبهة المتكررين لكون  
 النظر الصحيح مفيدا للعلم واما قوالهم ان كونه ضروريا باطل لان الضرورى  
 لا يختلف فيه العقلاء وهذا يختلف فيه وانا نجد بينه وبين قولنا الواحد نصف  
 الاثنين تفاوتا ضروريا ونجزم بانه دون ذلك في القوة ولا يتصور ذلك  
 الا باحتماله لنقيضه او بايديه وجه وانما يخفى بدايته ففناجا بواجبه بان الضرورى  
 قد يختلف فيه قوم قليل وكثير وقد انكر قوم البديهييات رأينا وذلك لحفاء  
 في تصور الطرفين والعسر في تجريد هما عن العوارض واللواحق ليحصل  
 في الذهن وان التفاوت المذكور انما هو للالف والاسيتيناس اول تفاوت في تجريد



الطرفين وهو لا ينافي البراهمة والتفصيل في الموقف وشرحه (قوله اي الترتيب الذي يكون الباعث آ) يريد ان قوله للتأديء اشارة الى اعلة الغاية للترتيب والقرض الباعث له ومن البين ان القرض لا يلزم ان يكون منفردا على الفعل في نفس الامر لجواز تخلفه فيها وكذا لا يلزم ان يعتقد الفاعل ويتقن ترتيبه على الفعل بل يكفي فيه الضن والاحتمال فيشمل التعريف على الفكر الفاسد وما ظن تأديه الى المجهول او احتمال كما اشار الى الثاني بقوله يقينا او ظنا اي سواء كان ذلك التأديء يقينا او ظنا او احتمالا وبصرح بالاول عن قريب (قوله المناسبة) اي للمطالع لا احتمال للتأديء في ترتيب المقدمات المشكوكه اغير المناسبة له اصلا لعدم كونها مبادئ له على ما سبق (قوله لوجود آ) علة لدخل (قوله لانه فكر بمعونة الغير) يعني ان التعليم وان كان يتوهم خروجه من التعريف لعدم وجود تأديء المرتب اعني العلم الى المجهول كما هو المراد من التعريف بل فيه تأديء المتعلم الذي هو غير المرتب اليه لكنه يدخل فيه لكونه بالتسوية الى المتعلم فكرا بمعونة المعلم وذلك لان المعلم اذا رتب امورا معاومة لتأديء المتعلم الى المجهول يحصل تلك الامور والترتيب بينهما للتأديء الى ذلك المجهول في ذهن المتعلم ايضا غاية انه كان بمعونة المعلم فيصدق بالتسوية الى المتعلم على ذلك الترتيب انه ترتيب امور معلومة آ (قوله وكذا الرسم الكامل آ) الذي هو تعريف الشيء بجميع ذاتياته وعرضياته لانه وان كان يتوهم في بادي النظر خروجه عن التعريف لكون التأديء الى المجهول جزئه لانفسه لما انه مشتمل على ترتيبين ترتيب الذاتيات الذي هو المسمى بالحد وترتيب العرضيات الذي هو المسمى بالرسم مع كون كل من هذين الترتيبين مؤديا وموصلا الى المطلوب الا انه اذا حقق النظر يظهر ان المطالع فيه هو الماهية على الوجه الاكمل وانه معلول واحد يقتضي له علة واحدة وتلك العلة هي الترتيب بين جميع الذاتيات والعرضيات فيكون ذلك الترتيب فكرا واحدا بانظر الى ذلك المطالع اعني الماهية على الوجه الاكمل موصلا اليه فيصدق عليه التعريف ويدخل فيه هذا (قوله احدهما موصل آ) اي احد الترتيبين اللذين يشملهما الترتيب بين جميع الذاتيات والعرضيات في نفسه مع قطع النظر عن كون المطالع الماهية على الوجه الاكمل موصل الى تصور المطالع بكنهه لكونه حدا وهو الترتيب بين جميع الذاتيات كما اشرنا وثانيهما موصل الى تصور بوجه بعبارة عما عداه لكونه رسما وهو الترتيب بين العرضيات كما اشرنا اليه ايضا بقوله والاستلزام بواسطة عكس النقيض) كقولنا جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس

بجوهر لا بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما ان جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقيض المقدمة الذنية وهو قولنا كل ما بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر (قوله وان اخرجوها عن القياس آ) يعني ان كلامنا من الامرين داخل في تعريف الفكر لكون كل منهما ترتيب امور معلومة للتأديء الى المجهول وان اخرجوا كلاهما عن تعريف القياس بقيد لذاته اي ان يكون اللزوم لذات القول المؤلف لعدم اللزوم لذاته في شيء منهما اما الاول فلان لزوم النتيجة فيه بواسطة مقدمة اجنبية اي غير لازمة لاحدى المقدمتين واما الثاني فلما عرفت من ان اللزوم فيه بواسطة عكس النقيض التي هي لازمة لاحد المقدمتين فليس اللزوم فيه بالذات ايضا وان لم يكن بواسطة المقدمة الاجنبية ايضا وقد بحث الشئ هنا في شرح المطالع كما لا يخفى على المطالع (قوله وكذا انظر في الدليل الثاني آ) داخل في تعريف الفكر وان يترأى في الظاهر خروجه عنه لكون التأديء حاصلا بالدليل الاول وكون المطالع معلوما به وذلك الدخول لان المقصود من الدليل الثاني ليس العلم بالمطالع بالوجه الذي يدل عليه الدليل الاول حتى يكون معلوما بل بالوجه الذي يدل عليه الدليل الثاني وهو مجهول بهذا الوجه فيصدق على الدليل الثاني انه ترتيب امور معاومة آ (قوله ليشمل افكر آ) لما يجهل بك عليه من ان القرض من افعال لا يلزم ان يكون منفردا عليه في نفس الامر لجواز تخلفه عنه (قوله كما تشكك في نفس المزوم) بانه لا ملازمة بين الشئين اصلا لان تلك الملازمة ان كانت لازمة للمزوم كال بينهما وبين المزوم ملازمة اخرى وتنقل لكلام اليه فيلزم التسلسل وان لم تكن لازمة جازتفكاكها عن المزوم وح يجوز ان ينفك التلازم عن المزوم فيلزم ان لا يكون المزوم مزوما واللازم لازما وحله بان يشار الشئ الاول ومنع استحالة التسلسل الا ان بناء على انه تسلسل في الامور لا اعتبارا به اي الحاصلة بالاعتبار والانتزاع فان كل ملازمة منهما انما تحدث في المذهب بتوجه المذهب الى الجنين فتنقطع التوجه ينقطع احاد السلسلة (قوله هذا تعريف الفكر آ) قال سيد المحققين قدس سره في حاشية شرح المطالع لانك اذا اردنا تحصيل مجهول مشهور به من وجه انتقلت النفس منه ونسرك في المعقولات حركة من باب الكيف الى ان نجد مبادئ هذا المطالع يتحرك في تلك المبادئ على وجه مخصوص ثم ينتقل منها الى المطالع فهناك تنقلان ويلزم الانتقال الثاني ترتيب المبادئ فذهب المحققون الى ان الفعل المتوسط بين المعلومات والمجهولات في الاستحصاء هو مجموع لا تنقلان اذ به يتوصل من المعلوم



الى المجهول توصلا اختياريا للصناعة فيه مدخل تام فهو الفكر واما الترتيب  
المذكور فهو لازم له بواسطة الجزء الثاني وذهب المتأخرون الى ان الفكر هو  
ذلك الترتيب الحاصل من الانتقال الثاني لان حصول المجهول من مبادئه يدور  
عليه وجودا وعندما واما الانتقالات منها خارجا عن الفكر الا ان الثاني لازم له  
اذ لا يوجد بدونه قطعا والاول لا يلزمه بل هو اكثرى الوقوع معه فالترتيب انما  
هو في اطلاق لفظ الفكر لا بحسب المعنى ( قوله المجهول بوجه آخر ) غير الوجه  
المشهور به اولالا يلزم استعلام العلوم وتخصيل الحاصل ( قوله وهو ) اي الجزاء  
هو المقى بالافادة لكون الغرض القليل للترتيب وفيه اشارة الى ان الجزاء لكونه  
هو المقى لا يعمد اهل العربية يشترط جعل قوله ترتيبا جزاء يكون الترتيب الغرض  
الاصلي من القليل بخلاف ما اذا جعل معطوفا على حاوئها كما لا يخفى ( قوله في مرتبة  
التي عند المرتب ) لاني نفس الامر ( فشم الفكر الفاسد ) لكون الفكر بالفكر الفاسد  
واضما كل شيء منه في مرتبته عنده وفي زعمه وان لم ينسح في مرتبته في الواقع  
وفي نفس الامر ( قوله المذكورة اولادكم آه ) اي المذكورة قبل الضمير مقارنة  
بنسبة سابقة عليه فالمراد بالذمكم هنا النسبة مطلقا على ماهي من مطلقاته  
لان النسبة انما هي المبركة كما توهم فبفسك في تحقيق مانع فيه على ما ذكره  
الرضي ( قوله فيختار ان آه ) حاصل ما اسار اليه من الجواب اختيار رجوع الضمير  
الى كل شيء لكن لا مطلقا بل بعد اعتبار تخصيصه بما اضيف ونسب اليه اعني  
الوضع مع اعتبار التوزيع لكونه ح مثل ركب القوم دوابهم بخلاف ما اذا  
لم يمتز ذلك التخصيص اذ لا يصحح اعتبار التوزيع لكون الوضع ح معتبرا في الشيء  
الاول وغير معتبر في الثاني اثنى اي وضع كل شيء في مرتبة كل شيء مطلقا ( قوله  
ولا شك ان آه ) دفع لما يترأى من عدم صحة اعتبار التوزيع هنا لعدم كون الموزع  
متعددا وان كان الموزع عليه امورا متعددة وذلك لانه لو اعتبر التوزيع هنا  
لا يترتب بين الوضع وبين مرتبة كل شيء ومن البين ان الوضع ليس بامور متعددة  
وحاصل الرفع ظ ( قوله فاندفع ما قيل آه ) وذلك لما عرفت من ان ما وضع كل  
شيء في مرتبة به ما اعتبر فيه التوزيع باعتبار مرجع الضمير فيه معرفة الى ما ذكره  
في التاج وابراد لفظ كل بمجرد لاشارة الى ان الترتيب اللغوي لابد فيه ان يوضع كل  
من الامور الموضوع في موضعه ولا يكتفى فيه وضع بعض منها في موضعه ( قوله  
وكذلك لا يكون التركيب من الاجزاء المتشعبة ) كتركيب الانسان مثلا من الحيوان  
والناتق ( قوله عنده من قال بوجود الكلى آه ) اي عنده من حكم بوجود الكلى

الطبيعى في الخارج بالاستقلال وذلك لان المركب ح يكون مر كبا خارجا فيعتبر  
تعدد اجزائه بالنسبة الى الخارج ومن البين انه لا تعدد للاجزاء المحمولة في الخارج  
بخلافه عند من لا يقول بوجوده في الخارج بل يقول بوجوده في الذهن فقط ووجود  
افراد في الخارج حيث يكون ح مر كبا ذهنا فيعتبر تعدد في اجزائه بالنسبة الى الذهن  
ومن العلوم ان الاجزاء المحمولة متعددة في الذهن هذا ( قوله بحيث يتصف آه ) اي  
بحيث يكون المجموع واحدا حقيقيا غير محتاج في وحدته الى اعتبار معتبر وذلك  
انما يكون فيما كان بعض الاجزاء محتاجا الى بعض كما في الجسم المركب من الهول  
والصورة او يكون واحدا اعتباريا بان لا يكون وحدته في نفسه بل باعتبار معتبر وذلك  
فيما لا يكون بعض اجزائه محتاجا الى بعض كما في العسكر فانه ماهية وحدتها  
اعتبارية لا ستغناء بعض اجزائها اي الاحاد المركب هو منها عن بعض آخر كما  
تقرر في محله ( قوله على ما هو الشائع في اضافة آه ) يعنى ان ما هو الشائع في اضافة  
العام الى الخاص مجرد بيان جنس الخاص ان يكون الاضافة بيانية لكن  
لا بالمعنى الاصطلاحي كما توهم فاورد عليه انه لا يوجد شروطها العبرة في النحو  
بل بمعنى اليائية اللغوية قال الشيخ الوالد متعنا الله تعالى بطول حياته في شرح  
قصيدة البردة ان الاضافة اليائية نوعان اصطلاحية ولغوية ويشترط في الاولى  
امر ان كون النسبة بين المضاف والمضاف اليه عموما من وجه وكون المضاف اليه اصلا  
للمضاف واما الثانية فتعدى كون النسبة بينهما فيها عموما مطلقا وقد تكون عموما  
من وجه بشرط ان لا يكون المضاف اليه اصلا للمضاف كما نقفنا في حاشية تحفة  
الاخوان ايضا ( قوله اذ لا يمكن وجود اشياء آه ) تعليل لقوله لا للاحتراز يعنى  
انه لو كان قيما احترازا لكان احترازا عن جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها  
اسم الواحد من غير نسبة بعضها الى بعض بالتقدم والتأخر وهو غير متصور لعدم  
امكان وجود اشياء مع بقاء تعددها من غير نسبة بعضها الى بعض بالتقدم والتأخر  
حسا او عقلا في نفس الامر وهو ظ ( قوله فان تأليف اعم منه مفهوم ) حيث لم يعتبر  
في مفهوم التأليف فيه نسبة بعض الاشياء الى بعض بالتقدم والتأخر ( قوله واما  
صدقا فتساويان ) لما عرفت انه لا يمكن وجود اشياء مع بقاء تعددها بدون التقديم  
والتأخر بينهما حسا او عقلا في نفس الامر حتى يصدق عليه التأليف ولا يصدق  
عليه الترتيب ( قوله معناه آه ) اي معنى قوله ويكون لبعضها نسبة الى بعض آه  
انه يصح ان يقال بعد جعلها شيئا واحدا ان هذا البعض متقدم وذلك البعض متأخر  
مشيرا الى كل من المتقدم والمتأخر بالاشارة الحسية او الذهنية لان يكون بعضها



متقدما وبعضها متأخرا في نفس الامر حسا او عقلا (قوله وح يحق آه) اي وحين كان  
معناه ما ذكر يكون التأليف اعم من الترتيب في التحققي ايضا اذ يصدق التأليف ج  
على الخلقة المركبة من الشكل واللون دون الترتيب لعدم امكان ان يقال بعد تركيب  
الخلقة منهما ان هذا اي الشكل او اللون متقدم وذلك اي اللون او الشكل متأخر وان  
كان احدهما متقدما والاخر متأخرا في نفس الامر وذلك لعدم التميز الصحيح  
للاشارة بينهما وكذا الحركة المدحرجة الحاصلة في البحر المدحرج من ذور الجبل  
الى اسفله المركبة من الحركة الايضية والحركة الوضعية لعين ماذكر وانما كانت  
حركة البحر المدحرج مركبة من تنسك الحركتين لان لذلك البحر المتحرك  
في الابن من مبدأ المسافة الى متنها اينما واحدا مستمرا هو كونه متوسطا  
بين المبدأ والمنتهى فلانه لا يخرج بهذه الحركة عن مكان الى مكان بهذا الاعتبار  
ويتبدل وضعه لتغير نسبة اجزائه بها الى امور خارجة عنه وتغير الهيئة الحاصلة  
بسبب تلك النسبة حركته وضعية ولانه غير مستقر بل يختلف نسبتته الى حدود  
المسافة ويتعدد بحسب تعددها وكما ان حدود المسافة تتعدد بافترض كذلك  
يتعدد الايون بحسب افترض حركته ايضية ثم ان الحركة انما تقع في اربع مقولات  
الاولى الكم والثانية الكيف والثالثة الوضع والرابعة الابن فليطلب التفصيل  
من محله (قوله في الخلقة المركبة من الشكل واللون) المتمايزين في الحس فان الهيئات  
الشكلية محسوسة تبعا كذا في شرح المواقف وما وقع في النسخ المنتشرة من الحقيقة  
بدل الخلقة من تصديق الناصحين (قوله في كل منهما تقدمونا في آه) لان  
الهيولى يحتاج الى الصورة لكون بقائه بها والصورة تحتاج الى الهيولى لكون  
تشخيصها به كما تقرر في محله فاذا لاحظ العقل الاحتياج الاول حكم بتقدم الصورة  
على الهيولى واذا لاحظ الاحتياج الثاني حكم بالعكس كما لا يخفى (قوله است  
لذلك) فان المتبر في تلك المجموع انما هو الافراد الذهنية وهي غير محصورة  
في عدد كما سيجي فلا وجه لارادة ما فوق الواحد منها (قوله ولعل وجهه) اي  
وجه كون المراد من كل جمع مستعمل في تعريفات هذا الفن ما فوق الواحد (قوله  
وفي تحقيقه ايكني الامر ان) وهو ظ فان الموصل الى التصور اعني القول الشارح  
في مثل تعريف الانسان بالحيوان الناطق مركب من جزئين وكذلك الموصل  
الى التصديق اعني الجملة مركب في الاكثر من مقدمتين (قوله سواء قلنا بمقاربة  
العلم بالعلوم بالذات) بناء على ما هو المشهور من ان العلم هو الصورة العقلية والمعلوم  
هو الامر الخارجي كزبد باعتبار وجوده الخارجي حيث يكون العلم والمعلوم ج

مختلفين بالذات وباعتبار وجودين الذهني والخارجي (قوله او بالاعتبار) بناء على  
ما هو التحقيق من ان المعلوم هو الصورة العقلية ايضا لكنها باعتبار قيامها بمطلق  
الذهن مطلق العلم وبذهن زيد علم زيد وبذهن عمرو علم عمرو وهكذا ومع  
قطع النظر عن ذلك القيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار  
لا باعتبار الوجودين وانما كان التحقيق هذا دون الاول لانه لو كان المعلوم هو  
الامر الخارجي لكان العلم بالعدد ومات في الخارج كاعتقاده علما بلا معلوم وهو  
باطل مستلزم لتحقيق احد المتضادين اعني العالمية بدون الاخر وهو المعلومية هذا  
(قوله كذا افاده السيد في حواشي آه) قال قدس سره هناك اذا فتشت حالك  
في النظر وجدت انك في تلك الحالة تلاحظ الامور المعلومة على ترتيب معين وتنقل  
من بعضها الى بعض وبملاحظتها على ذلك الوجه تترتب صورها في الذهن  
فتؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصول صورته فيه فالملاحظة  
ح بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة فالمرتبة قصدا هو الماهيات  
المعلومة وانما تترتب صورها تبعاتها ومن قال انها علوم فقد اراد بها المعلومات  
او اعتبر الترتيب التبعي (قوله من عدم مما به آه) بيان للشك اي عدم تمام قول  
السيد اراد بالمعلوم آه اذ لا حاجة الى الارادة المذكورة ولا وجه للحكم على ترتيب  
العلوم بكونه ترتيبا تبعيا (قوله ذكر الاقسام اشنة آه) مقصوده دفع ما اورده  
افاضل العصام هنا على الش من انه لو اراد بالنظر ما هو المشهور من الاعتقاد اراجع  
مع تجويز انقبض بقى الجزم المطابق الغير الثابت خارجا عن البيان ولو اراد به  
ما يقابل اليقين وكثيرا ما يجي بهذا المعنى لكان ذكر الجهليات مستندرا كما انتهى  
ووجه الدفع مذ (قوله اما ما متاع الاخر) اي بعدم تجويزه كما يفيد المقابلة (قوله  
فهو تقليد المجتهدين) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله وعليه بناء الصناعات)  
اي على ما ذكر من الامور التصديقية بناء الصناعات الاربع من الصناعات الخمس  
فان بناء البرهان على اليقين والخطابة على المظنون والجدل على المسلم والسفمطة  
على الجهل المركب والموضوع كما يجي في آخر الكتاب وبقي من الصناعات الخمس  
الشعر ولم يتعرض له لعدم كونه مبنيا على شيء مما ذكر من الامور التصديقية بل  
على مقدمات تخيلية لم يحاول الشاعر بها التصديق بل الخيل فاذا قال فلان حسن  
وكل تحسن فر فهو غير لا يعتقد هذا اللزوم وان كان يظهر انه يريد حتى يشيل به  
فغير غلب فالمقدمات الخيلية ليست من الامور التصديقية كما وهم الذي هو ادراك  
الضر في الخائف للمظنون ولذا لم يدخلا في تقسيمها هذا (قوله على ما في الرضى)



انه يجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لكذا ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كما كانت قبل لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى {اجعل لنا الهما كما لهم آلهة} وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيويوه من العرب انتظر كما آتيتك اي لعلما آتيتك وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد فقد عمرو انتهى ملخصا (قوله ومن لم يفهم وقع آه) نمر يض للفاضل العصام حيث اورد ان الفكر في التصديقات محقق لاشبهة فيه بخلاف التصورات فينبغي ان يجعل جريان الفكر في التصديقات مشبها به على ان المقربان ما يقتضي حل العلم على ما يتناول التصورات ايضا والملائم له ان يقال لان الفكر كما يجري في التصديقات يجري في التصورات فلا يصح جملة على ما يخص التصديقات ثم اجاب بانه من قبيل التشبيه المقلوب اختاره مبالغه في جريان الفكر في التصورات كما يقتضيها المقام هذا اذ بعد كون الكاف لجرد قران الفعلين في الوجود لا تدل على التشبيه حتى يرد ما ذكره ويتكلف في الجواب عنه بذلك في القاموس البص الشدة والضيق ويكسر ووقع في حبس يبص ويكسر وحبس يبص وحبس يبص وحبس يبص بفتح اولهما وآخرهما وبكسرهما وفتح اولهما وكسر آخرهما وقد يجز ان في النائية وفي حاص باس اي اختلاط لا يحبس عنه وجعلتم الارض عليه حبس يبص وحبس يبص ضيقم عليه حتى لا تنصرف فيها انتهى (قوله فلا يرد ان آه) لان تقدمه قبل تعريف الفكر يشعر بسبقه الى فهم المتعلم بلاشبهة وكفى بهذا القدر قرينة اذ لا يجب ان تكون القرينة نصا في الدلالة (قوله وتعين معنى الجهل ايضا) بقرينة المقابلة فيكون تقدم ذكر العلم قرينة ايضا على كون المراد من المجهول في قوله للتأدي الى المجهول الامر الغير الحاصل في العقل لا غير الاعتقاد المجزوم المطابق للواقع الثابت (قوله اشارة الى ان له لطائف اخرى) لما ان اللطائف جمع كثر وليس استعماله في التعريف حتى يكون محمولا على ما فوق الواخذ (قوله من التنبه آه) لان صحة التعريف لا تتوقف على شيء من هذه التنبهات الثلاثة فتكون من المحسنات الزائدة التي هي المرادة باللطائف وقد عد منها ايضا احتمال التعريف على صنعة الطباقي وهو جمع ضد في البيان كاعده من المحسنات ارباب البيان (قوله هذا ان آه) يعني ان كون ايراد كلمة من اشارة الى ما ذكرناه واذا اعتبر اضافة اللطائف آه اذ يكون المعنى ح ان الاشتغال على العلل الاربع بعض من اللطائف الحاصلة لهذا التعريف واما اذا اعتبر البعضية آه اي واما اذا اعتبر ان من ههنا اسم بمعنى البعض مبتدأ

مضاف الى اللطائف اولا والى هذا التعريف ثانيا كما قيل في حب رمانك اي حب اضيف {٩} الى الزمان اولا فكتسب منه بعض التعريف ثم اضيف الى الخطاب ثانيا لزيادة التعريف فلا يقتضي كلامه رحمه الله تعالى ان يكون لهذا التعريف لطائف بل يقتضي ان يكون الاشتغال على العلل الاربع لطيفة لهذا التعريف ويكون ذلك اللطيفة بعضا من اللطائف الكثيرة للاشياء ولاشبهة في تحققه كذا قدره مول داود (قوله يكفيه كون المذكور آه) يعني انه يكفيه كون المذكور بعضا من مدخوله بحسب المفهوم وباعتبار الافراد الذهنية فلا يقتضي الا ان يكون لمدخوله افراد ذهنية فلا يقتضي وجود امر آخر غير المذكور في الخارج بل جواز فلا حاجة الى التحمل لبيانه (قوله اي تعريف بلازم مشير اليها) لما يصرح به السيد قدس سره من انه ليس المراد من التعريف بالعلل ان تكون هي بنفسها معرفة لانها مباينة للعلول بل المراد ان يؤخذ للعلول بالقياس الى العلل محمولات عليه فيعرف بذلك وفي التفسير اشارة الى امرين احدهما ان التعريف المشتمل على العلل الاربع رسم لاحد ضرورة ان المحمول المأخوذ بالقياس الى العلة الفاعلية وكذا المحمول المأخوذ بالقياس الى العلة الغائية خارج عن ماهية المعلول والمركب من الداخل والخارج خارج وثانيهما انه ليس المراد بالاشتغال اشتغال الكل على الاجزاء والا فلا فرق بين القول بانه تعريف بالعلل وبين القول بانه تعريف مشتمل على العلل مع انه انما عدل عن الاول الى الثاني لتلاشع يكون العلل بنفسها معرفة كما سبق (قوله انه يفيد امتياز الشيء آه) اذ لا يوجد امران متوافقان في المادة والصورة والفاعل والغاية جميعا والالزم ان يكون الامر ان امرا واحدا ومناطق الامتياز من جهة الماهية العلة المادية والعلة الصورية ومناطق الامتياز من جهة الوجود والعلة الفاعلية والعلة الغائية كما ستعرف (قوله ثم ان الامور آه) يعني ان الامور ليست علة مادية للمعرف بالفتح اعني الفكر وكذا الهيئة الاجتماعية ليست علة صورية له لما ان الفكر على ما عرفه هو الفعل المخصوص وهو الترتيب وليس للفعل مادة ولا صورة حتى تكونا داخليتين فيه فتكونا مادة وصورة له بل هما علتان للترتيب اعني المعرف بالكسر اي القول الشارح والحجة داخلتان فيه فعدهما علة مادية وصورية للفكر مبني على التشبيه اي تشبيههما بمادة الفكر وصورته في ان الامور بالنسبة الى الفكر ما به الشيء اي الفكر بالقوة والهيئة بالنسبة اليه ما به الشيء اي الفكر بالفعل كما بالنسبة الى المعرف والحجة الا انها داخلتان في المعرف والحجة خارجتان عن الفكر كما عرفت (قوله واما القول آه)



اي اما القول بان اطلاق المادية والصورية على التشبيه كما حررناه فعار عن التكلف موافق لعبارة الشارح غير مستلزم لشيء مما هو خلاف الط واما القول بان اطلاقها على الحقيقة بانقول بان المراد بالعلل الاربع آه فهو وان كان صحيحا الا انه تكلف مخالف لعبارة الشئ مستلزم لان يكون اطلاق آه والفاعل بذلك انضمام نقل كلامه لك لينضح المرام قال ينبغي ان يراد بالعلل الاربع الماعل الاربع لما يكون النظر لاجله ولا يفت عنه من الماعل والجهة فان التعريف للمعرف والجهة بمنزلة لايجاد للركب الاختياري فكما لا بد للركب من الفاعل والغاية والمادة والصورة لا بد للايجاد ايضا من هذه الاربع فكما يضاف الماعل الاربع الى المركب تضاف الى ايجادها فيقال لا بد في ايجادها من افعال الاربع ولا ينبغي انه كما يوجب اشتغال تعريف المركب على الماعل الاربع له كان تضاعفه يوجب اشتغال تعريف النظر الذي به يحصل المركب كمال تضاعفه هذا ( قوله مخافة العبارة الشارح آه ) فان قوله فان صورة الفكر مما يابى عنه ويشعر بان المراد الماعل الاربع للفكر والنظر لا لما لاجله الفكر والنظر وهذا مما تنبه له الفاضل المزبور فأقول بان الاضافة لادنى ملازمة لكنه مما لا يدفع المخافة الظاهرة كما لا ينبغي ( قوله مجازا ) بتشبيه السبب بالفاعل الحقيقي في الاول كما قالوا في اثبت الربيع اقبل وبتشبيه ما يفرع على اشيء ويترب عليه بما هو غرض منه وغايته في الثاني ( قوله والملة الغاية انما تكون آه ) ناظر الى استلزامه كون اطلاق الغاية مجازا كما ان قوله فاعل الماعل والجهة ناظر الى استلزامه كون اطلاق الفاعل مجازا يعني ان العلة الغائية كما تحققه السيد قدس سره انما تكون للصادر بالاختيار ولا شيء من الماعل والجهة بما هو صادر بالاختيار فلا يكون شيء منها علة غائية وذلك لما تقرر عندهم ان المبدأ لقياس موجب في افعاله بطريق الاعداد والاستعداد ( قوله وهو ) اي ما هو مركب في نفسه مع قطعنا ( قوله فانه مركب وليس له مادة وصورة ) كما اذا اعتبر التركيب بين الانسان والجمهر لموضوع في جنبه اذ ليس لهذا المركب من حيث هو مركب مادة والالكان له هيئة عارضة لمادتها ضرورة امتناع الانفكاك بينهما وليس فليس ان قلت ليس يمكن ان يعتبر هناك هيئة اجتماعية باعتبارها تعرض للامور المتعددة وحدة اعتبارية قلت بلى الا ان تلك الهيئة اذا اعتبرت وجعلت جزءا من هذا المركب لم يكن المركب موجودا في الخارج لان ما جروءه عدم فهو عدم قطعنا ( قوله لان الصادر عن الموجب لا يكون له علة غائية ) وان جاز ان يكون له حكمة وفائدة وقد تسمى فائدة فعل الموجب غاية ايضا تشبها لها بالغاية الحقيقية التي هي علة

غاية للفعل وغرض مقصود للفاعل كذا في شرح المواقف ( قوله وادخال الفكر في هذه آه ) دفع لما يخرج في الخاطر من ان الفكر كما حققه عبارة عن فعل مخصوص فلا يكون مركبا حتى يدخل في هذه الكلية ويكون من افراد موضوعها اعني كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بداه وبوجوده تلك الماعل الاربع وحاصل الدفع ان ادخاله في هذه الكلية ليس على طريق الحقيقة بل مبني على تشبيهه بذلك المركب وذلك التشبيه مفرع على اثبات المادية والصورية له واو على سبيل التشبيه ايضا كما عرفت وذلك لانه لما اثبت له المادية والصورية واه ايضا فاعل وغاية حصل له المشابهة بذلك المركب فادخل في هذه الكلية ( قوله ومن الانضمام به بالفعل ) هكذا في النسخ التي عندنا والصواب ومن انضمام ما به بالفعل اي انضمام الهيئته التي هو بها بالفعل الى الاجزاء او من الانضمام الذي هو به بالفعل اي انضمام بعض الاجزاء الى بعض لان الهيئته عبارة عن انضمام بعض الاجزاء المادية الى بعضها ( قوله ولذا سميت آه ) اي ولكونها اداخلتين في قوام الماهية ومعرفتين لهما كما انهما علان للوجود ايضا لتوقفه عليهما خصتهما باسم علة الماهية تميز الهمما عن الباقيتين المشاركتين اباهما في علة الوجود على ما في شرح المواقف ( قوله والممكن لا بدله من افعال ) لما انه اولم يتوقف وجوده على موجد لكان اواجبا اذ لا معنى بالتوجب الا ما يكون وجوده من ذاته ولا يتوقف على موجد وانت خبير بان هذا تنبيه اورد في صورة الاستدلال والافالحكم بان الممكن يحتاج الى المؤثر ضروري لا يحتاج الى الاستدلال واضح من ملاحظة مفهوم الطرفين كما نبه عليه المحقق المحقق سابقا ووضحناه هناك ( قوله على ما تقرر في الحكماء ) اتفق الحكماء ان ترجيح احد المتساويين او المرجوح بلا مرجح سابق على هذا الترجيح محال مطلقا وادعوا بداهة هذه القضية لما ان الترجيح يستلزم الرجحان ضرورة فترجح المساوي او المرجوح بوجب رجحانه وهو متمتع بالضرورة وبهذا يظهر انه اراد بقوله لا بدله من فاعل مرجح اه لا بدله من فاعل مرجح بواسطة امر خارج عن ذاته كما هو المتعارف من السابق والسابق اما الاول فلان العلة الغائية خارجة عن الفاعل واما الثاني فلان قوله والاشاعة لا يكررون لزم الفاعل المرجح كما هو النظم لا ينطبق على غير هذا المراد لان الاشاعة لا يكررون لزم الفاعل المرجح مطلقا بل فواو ان ارادة الفاعل المختار تكفي مرجحا لما ان الارادة صفة من شأنها ان يرجح الفاعل بها احد المتساويين على الآخر او المرجوح على الراجع فان قيل اختيار المختار احد المتساويين ترجيح من غير مرجح قلنا الارادة والاختيار لا بدل بانه



لم اختار هذا دون ذلك لان التزجيج صفة ذاتية لها كما ان الايجاب بالذات لا يعمل  
 بان الموجب اوجبه هذا دون ذلك فان قيل التزجيج يستلزم الرجحان ضرورة  
 فترجيح المساوي او المرجوح بوجوب رجحانه وهو ممتنع بالضرورة كما قررت آنفا  
 قلنا الممتنع هو رجحان المساوي او المرجوح مادام المساوي مساويا والمرجوح  
 مرجوحا ضرورة امتناع اجتماع التفضيلين اعني الرجحان وعدمه وعند ترجيح  
 الفاعل ايها الم بيقا مساويا ومرجوحا لان معنى الترجيح اثبات الرجحان وجعل  
 الشيء راجحا واخرجه عن حد التساوي فضلا عن المرجوحية على ما ذكره  
 العلامة التفتازاني في التلويح بيق شيء وهو ان كلام المحشي المحقق هنا كما ترى  
 يشعر بان الحكماء منعوا ترجيح احد المتساويين من المختار باختياره مع انه قد صرح  
 العلامة المزبور هناك بان نزاع الحكماء انما هو في ترجيح احد المتساويين من غير  
 مرجح لافي ترجيح المختار احد المتساويين وجعله راجحا بالارادة قال المحشي  
 المحقق في حاشية المقدمات الاربع من التلويح والحق بيق انهم اي الحكماء  
 يجوزونه اي الترجيح بالارادة بناء على تفسيرهم الارادة في الحادث باعتقاد النفع  
 او ميل بعقبه وفي الواجب تعالى بعلمه بالنظام الاكل فان صدور الافعال من  
 ومن الواجب عندهم لا يتوقف على امر سوى ما ذكره ويمنعون بالتفسير  
 الذي ذكره المص اي صاحب التوضيح وهو صفة من شأنها الترجيح لذاتها  
 فالنزاع راجع الى ان الارادة صفة مرجحة لذاتها او هي اعتقاد النفع وامثاله  
 انتهى وقد اطنبنا في هذا المقام لكونه من محار الافهام وبقي بعد امور نطلع عليها  
 في كتب الحكمة والكلام (قوله ليس حقيقيا) فلا بد ان يكون الاشتغال  
 على الال الاربع من اطراف تعريف آخر ايضا فلا وجه للتخصيص به (قوله وحل  
 لما وقع في عباراتهم) بان مرادهم انه تعريف مستقل على الال الاربع والا  
 فالتعريف بالعلل الاربع تعريف بالمباين لما ان وجود العلة مغاير لوجود المعلول  
 لتقدمه عليه فلا يصدق عليه او صورة اذ معنى الجمل الاتحاد في الوجود والوجود  
 المتقدم لا يمكن ان يكون عين الوجود المتأخر كما قيل وقد عرفت بما تبينه عليه  
 المحشي سابقا انه ليس المراد بالاشتغال ايضا اشتغال الكل على الاجزاء والاماد  
 المتحدور فطريك به ليحصل لك على الدقائق العنود (قوله ومن هذا ظهر آه) اي من  
 كونها خارجين عن ماهيته (قوله اما باعتبار آه) بيان لما يحتمل سبب النزاع والتسليم  
 (قوله انه يطلق النظر على مجموع آه) فيكون الامور المعلومه والهبة الاجتماعية  
 داخلتين في ماهية الفكر فلا يوجد مانع من هذه الجهة عن كونها مادة وصورة

على سبيل الحقيقة فيحتاج القول بكونهما مادة وصورة على التشبيه الى التعليل  
 بما ذكر (قوله كما وقع في عبارة المخلص) ان الفكر امور مرتبة للتأدي الى المجهول  
 (قوله مطلقا) اي سواء كان داخلا في الماهية او لا فلا يستلزم خروجهما عن الماهية  
 كونهما مادية وصورية على سبيل التشبيه فيحتاج الى التعليل المذكور (قوله  
 حيث جعلوا الموضوع داخلا آه) يعني انهم لم يعدوا الموضوع الذي هو المحل  
 المشخص للعرض قسما برأسه في تقسيم العلة الى اقسامها مع كونه من اقسام  
 العلة لكونه مما يحتاج اليه في وجود شيء كما هو المراد منها بل جعلوه داخلا في قسم  
 المادية وقاوا بكونه مندرجا فيها لمسايقته ايهاا مشابهة تامة في كونه محلا وقابلا  
 للعرض المعلول وكونه علة مادية بالنظر الى المركب منه ومن العرض الحاصل فيه  
 فيجعل من عدادها فلا يفرد قسما برأسه وقد يقال ان الموضوع يندرج من تلك  
 الاقسام في الشرط على ما يفيدك الا حاطة به المراجعة الى المطولات (قوله  
 اي المختصة من بين الاجسام بذوات أنفس الحيوانية) وذلك لان النظر كما اشرنا  
 اليه سابقا مما يتوقف على اقوى الباطنة المودعة في الدماغ لاسيما التخييلة منها  
 وهذه القوى خواص النفس الحيوانية لما انهم قالوا ان امتياز الحيوان عن مشاركاته  
 في القوى الطبيعية كالنبات انما هو بان قوتين القوة المدركة المنقسمة الى الظاهرة  
 والباطنة واقوى الحركة ولا يفي المقام لتحقيق الكلام فليطلب من محله بالاغتمام  
 (قوله انما قال اي الشيخ كائهما علة آه) وهذا مما قاله الشيخ الرئيس في بحث  
 اقسام العلل من الهيئات الاشارات وعبارته واليك ان تعتبر ذلك اي المركب الذي له  
 علة مادية وعلة صورية مثلا بالمثل فان حقيقة متعلقة بالسطح والخط الذي هو  
 اي ذلك الخط ضاهه اي ضلع السطح يعني ان حقيقة المثلث قائمة بهما ويقومانه  
 اي السطح والخط بقومان المثلث من حيث هو مثلث وله حقيقة المثلثية  
 كما انهما اي السطح والخط علة للمثلث المادية والصورية انتهت وفيما نقله من  
 المحقق بحث ينبغي ان لا يذهل غنة وهو ان عادة الشيخ الرئيس تصدر بمختاراته  
 بكان وبشبه لانه لا يكون شاكا غير محقق بل انهم من الغادب كما صرح به الشارح العلامة  
 في شرح الفناون فالظان هذا ايضا على دأبه وكيف لا وقد اثبت للسطح والخط  
 تقويم حقيقة المثلث ولا شك ان تقويم الذاتي من خواص الجزء والجزء علة ابداء  
 بلارية وليس غيرهما من العلل فبعد كونهما مقومين لا يسد اي لا يكون سديدا  
 سلب كونهما مادة وصورة بمعنى جزئين يكون باحدهما بالقوة وبالاخر بالفعل  
 وان صح سلبهما بمعنى آخر اعني الجوهريين مع ان ما ذكره المحقق ههنا يخالف



لما ذكره في غلط التجريد من شرح الاشارات ايضا جوابا عن اعتراض الرازي المادة  
والصورة نعمان على ما ذكره وعلى جزئي الجسم بالتشابه والجميع انواع الاعراض  
مركبة من مادة وصورة انتهى كلامه على ان الشيخ في تقرير العلة المادية  
والصورية التي نعم الاجسام والاعراض وبالجملة فهذا الكلام مما لا اساس له  
وان كان يظن في بادي الرأي شيئا كسر ابقيته بحسبه انضمام ماء (قوله فانه  
كم آه) اي المثلث من قبيل الكم المعروف بانه العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته  
قالوا فان كان بين اجزائه حد مشترك فهو الكم المتصل كما لمقدار فان الخط مثلا  
اذا فرض انقسامه إلى جزئين كان الحد المشترك بينهما نقطة والافالمتصل كالعدد  
والكم المتصل اما غير فار وهو الزمان واما الفار الذات وهو المقدار فان قسم المقدار  
في الجهات الثلاث فقسم تعامى اوفى جهتين فقط فسطح اوفى جهة واحدة فقط  
فخط قالوا فالقابل للقسمة اولا وبالذات انما هو الكم وانقسام الجسم بواسطة  
الكم المتصل الخال في مادته الجسمية ولياياه علم آخر (قوله فانه صريح آه)  
التيام هذا التعليل بما قبله غير ظ كل الظهور فهو تعليل لقوله صرح به آه على  
ان يكون المراد منه صرح باستلزام اختصاص المادة والصورة بالاجسام لاختصاص  
العله المادية والصورية بها وكون القول بالمادية والصورية في غيرها على سبيل  
التشبيه كما هو المفهوم من كلامه قدس سره (قوله واليه آه) اي الى كون المادية  
والصورية بمعنى المادة والصورة آه (قوله بالعله الصورية والمادية) اي بيان  
التسبية (قوله وكذا ما في شرح المختص من ان المراد بالمادة آه) اي بدون الياء  
وقد نقله قدس سره في حاشية حكمة العين (قوله بطريق التشبيه آه) اي تشبيه  
ما يحصل به الشيء بالقوة بالمادة الداخلة في حقيقة الجسم التي يحصل بها الجسم  
بالقوة وتشبيه ما يحصل به الشيء بالفعل بالصورة الداخلة في حقيقة الجسم التي يحصل  
بها الجسم بالفعل استعارة ما وضع للنائي في المقامين للاول فيهما ثم اعتبار عموم  
المجاز في المادية والصورية وفي المادة والصورة هذا (قوله فاندفع الشك ان آه)  
منها ان تعليله قدس سره بقوله لان النظر بما لا وجود له لان كون القول بان  
الامور الملوثة مادة الفكر والهيئة العارضة لتلك الامور ضرورة قولنا على سبيل  
التشبيه مما فهم لما ذكره سابقا من كون المادية والصورية داخليتين في المركب  
لان الامور والهيئة خارجتان عن الفكر وقد اشار الى دفعه بان التعليل المذكور  
مبنى على التناول باحد السببين آه ومنها ان التعليل المذكور مما لا يتم تربيته كيف  
واختصاص المادة والصورة بالاجسام لا يستلزم اختصاص المادية والصورية

بها بل هما نعمان الاجسام والاعراض كما قال به المولى الشهير بخواجه زاده في حاشية  
شرح المواقف وكذا المحقق الدواني في حاشية التجريد وتبعهما هنا بعض المحشين  
كالشيخ المظفر وابن الشاعر فاشار الى دفعه بعدم انقل ما نقل عن شارح الاشارات  
بقوله فانه صريح على ما اشترنا اليه ومنها انه لو سلم تمام التقريب فكلامه قدس  
سرره هنا مخالف لما ذكره في شرح المواقف في بحث العلة تابع الصاحب المحاكات  
من انه ليس المراد بالعله المادية والصورية ما يختص بالجواهر من المادة والصورة  
الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من اجزاء الاعراض التي توجد بها بالقوة  
او بالفعل فاشار الى دفعه بان كلامه هنا مبنى على الحقيقة وكلامه هناك مبنى  
على التشبيه والمجاز وقد يقال في دفعه ان كلامه قدس سره هنا مبنى على عدم  
تركب الاعراض جزأ من اجزاء يكون باحدهما بالقوة وبالاخر بالفعل بحيث  
يكون احدهما نعتا والاخر مفعولا على نحو تركيب الاجسام وكلامه هناك مبنى على  
جواز تركيب الاعراض من الجزئين كذلك وان لم يوجد الحلول السرياني وعلى  
عموم العلة الداخلة اذ لم يفيد بكونها جوهرية ولا يكون احدهما سارية في الاخرى  
نعم يجب احتياج احدهما الى الاخرى لكنه لا يقتضي ان يكون بطريق الحلول  
السرياني بل يكفي ان يكون احدهما وصفا والاخرى موضوعا وهذا مما اختاره  
بعض افاضنا المحققين في بعض مصنفاته فاعتمد عليه ومنها ان كون المادة  
والصورة مختصين بالاجسام ممنوع كيف وقد صرح في شرح المختص بان المراد  
بالمادة والصورة آه ودفعه ظ بما ذكر آنفا كما لا يخفى (قوله فكيف يصح تعريفه  
بما هو صفة الامور آه) حتى يجعل مصدر المفعول (قوله وهذا آه) اي العلم بالعله  
التامة مع العلم بكونها مستلزما لجميع ما يلزمها لذاتها يحصل في ضمنه العلم بلوازمها  
التي معاولانها الواجبة بوجوبها لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة بعض  
من تلك اللوازم والذا قالوا انه تعالى يعقل من ذاته كل شيء لانه يعقل ذاته وانه  
مبدأ لكل شيء يعني انه تعالى يعلم ذاته بذاته ثم يلزم عليه جميع ما سواه ان يعلم  
جميع ما سواه كما صرح به في الاشارات (قوله يقتضي العلم بما هي المعلول) لكونه  
من لوازمها ويقتضي العلم ايضا بانيته اي بوجود المعلول لكونه واجبا بوجوبها  
في الكلام ندر على ترتيب اللف (قوله لا يقتضي علة معينة آه) فلا يدل على  
ماهية العلة وانما يقتضي وجود علة ما من العلل لوجوده لامتناع وجود المعلول  
بدون وجود العلة كما عرفت (قوله انه لا بد في العلة من خصوصية آه) يعني انه لا بد  
لكل علة من خصوصية مع كل معلول معين دفعا للرجحان من غير مرجح قائلوا وهذه



الخصوصية في الواجب تعالى ليست حالة زائدة بل عين الذات فعلمه تعالى بذاته بكنهه  
يستلزم العلم بجميع اوازمه التي من جملتها كونه تعالى جوادا مطلقا ومعدن كل خير وكما  
وخصوصية ذاته تعالى مع العلول الاول وخصوصية ذاته مع العلول الثاني بشرط  
العلول الاول وهكذا فهم هذا الاعتبار يكون العلم بذاته تعالى علة تامة للعلم بجميع الاشياء  
على ان يكون العلم بالاشياء لازما متاخرا عن العلم بذاته وهذا هو المراد بقواهم علم الواجب  
تعالى بذاته منطوق على العلم بجميع الاشياء لا كما شتم الكمل على الجزئية بل كما شتم العلم  
البنسيط الاجمالي على العلوم التفصيلية كما اشار اليه المحشي المحقق في رسالة مستقلة له  
في علم الواجب ووضحه الفاضل الكاشيوي في حاشية شرح العقائد العنصرية وبما  
قلناه ظهر وجه قول المحقق الطوسي يتضمن العلم بلوازمها التي منها معلولاتها دون  
ان يقول بلوازمها التي هي معلولاتها (قوله بخلاف العلول الماهية) اذ لا خصوصية له  
مع العلة ليستلزم علمه بتلك الجهة علم العلة المعينة (قوله وحاصل الجواب آه) اي  
حاصل الجواب الذي ذكره قدس سره بقوله ويمكن ان يقال ان دلالة الترتيب اه  
عناقله من اعتراض العلامة النفسازاني على قول الشافعي بالترتيب اشارة الى العلة  
الصورية بالمطابقة (قوله بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير) اي لا بمعنى مجموع  
ما يتوقف عليه وجود الشيء الشامل للشروط وارتفاع الموانع والمعد جميعا على  
انها متممات الفاعلية كما ينبغي عليه بعد ورقتين (قوله فالاول اقوى) اي دلالة  
العلة التامة اقوى من دلالة العلول لما تحققت مما نقل عن الطوسي وتلخص ان العلة  
التامة تدل على ماهية العلول ووجوده جميعا بخلاف العلول اذ لا يدل الاعلى  
وجود العلة (قوله في مقصوده) وهو الجواب عن الاعتراض المذكور (قوله  
بأقاعدة الكلية) وهي ان دلالة العلة على معلولاتها اقوى واظهر من دلالة العلول  
على علته (قوله فاندفع الشكوك التي آه) منها ما قيل ان اريد بالعلة المعينة العلة  
التامة فلم يكن لا يتم التبرير وان اريد بها العلة الناقصة فلانم اشار الى دفعه  
بما ذكره في الحاصل وحاصله ان المراد العلة التامة بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير الذي  
يقتضي العلول عند تحققه ولا شك ان الترتيب بالنسبة الى الهيئة كذلك ومنها ما نقله  
ايضا المولى عماد الدين من ان العلة التامة ايضا لا تدل على معلول معين نعم وجودها  
يستلزم وجود العلول وقد ظهر دفعه بما نقله من الطوسي ولخصه واوضحناه كما  
لا ينبغي ومنها ما ذكره المولى عصام الدين من ان هذا الوجه اي الجواب الذي ذكره  
السيد قدس سره مع ضعفه يعارضه ان العلم بوجود العلول يستلزم العلم بوجود  
العلة ناقصة كانت او تامة دون العكس اذ قد ظهر بما نقله ولخصه ايضا قوة هذا

الوجه وان العلم التام بالهالة التامة يستلزم العلم بكل من ماهية العلول ووجوده بخلاف  
العكس اذ لا يستلزم العلم بالعلول العلم بماهية العلة التامة وان استلزم العلم بوجودها  
ومنها ما اشار اليه المولى المزبور ايضا من انه لا حاجة الى بناء التفاوت بين الاشارتين  
على ما ذكره بل يكفي ان يقال ان اضافة الترتيب الى الامور لا ينسبك عن تعقل  
ما يحدثه الترتيب في الامور من الهيئة بخلاف تعقل الفاعل فانه لا يلزم المصدر  
المضاف الى المفعول لزوما واختصاصا بل اضافة الى المفعول ربما تبعد النفس  
من الانتفات الى الفاعل وقد اشار الى دفعه بقوله ولو قال فان الترتيب المعين اه  
على ما لا ينبغي تقريره ومنها ما نقله المولى داود الاسود واطال في تقريره وتحرير  
الجواب كما يظهر للمراجع النصف من اولي الابواب وطويلا عنه كشرح الكتاب \*  
لا يبلغ الكلام مرتبة الاسهاب \* (قوله فاعل للحركات آه) اي والفاعل في الحقيقة  
بالنسبة الى السرير هو تلك الحركات المختلفة (قوله والافه وغاية لايجاد آه) لانه الذي  
صدر بالاختيار عن الجار لا السرير الذي هو من قبيل الاعيان وما قيل ان العلة الغائية  
وان كانت ترتب على الفعل لكن تستد الى المركب كما قال المحشي لابد في كل مركب  
من علل اربع ناش عن الذهول عن قيد صادر بالاختيار كما لا ينبغي على اهل الاعتبار  
(قوله انوهم ان يحمل الترتيب آه) بناء على دلالة عليها دلالة واضحة بالغة الى مرتبة  
المطابقة كما سبق (قوله لان الشار اليه اترتيب آه) بناء على ان الاشارة الى الترتيب  
الذي وقع في تعريف الفكر الذي هو عبارة من الفعل المخصوص لا مطلقا  
(قوله قيد للثني) اي دائما قيد للثني لا للثني فهو يفيد سلب الدوام لا دوام السلب  
ويلزم سلب الدوام ان اشكر صواب في بعض الاوقات وليس بصواب في بعضها  
اي خطأ في بعض الاوقات (قوله في تلام اول الكلام وآخره) دفع لما ينوهم  
من انه لا يتلأثم اول كلام الشارح وآخره لان اول كلامه يشعر بتحقيق الفكر  
الفاسد وآخره يشعر بتحقيق افكر المناقض لفكر آخر ووجه الدفع ظ (قوله  
تفصيل المناقضة العقلية آه) لا المناقضة الافكار مع قطع النظر عن العقل كما يفيد  
تأخير الجسار والمجروح عن متعلقه اعني يتأدى آه بان يقال فيتأدى فكر واحد  
نهم آه (قوله ولم يقل فواحد لان آه) فاندفع ما قاله المولى العماد من ان الظ ترك من  
(قوله دون تفصيل العقل) وان كان مقصودا في الجملة ايضا كما قررنا (قوله  
الجواز ان يكون آه) يعني ان في كفاية بديهية العقل انما يدل على عدم كون محيز  
الخطأ عن الصواب بديهيا اوليا كقوانين الكمل اعظم من اجزاء ولا يدل على عدم  
كونه ضروريا مطلقا والاحتياج الى القانون انما يثبت انما لم يكن ضروريا مطلقا



( قوله وعلى التقديرين يكفي اه ) فتنى كفاية بديهية العقل نفي لكونه بديهيا  
اوليا او من قضايا قياساتها معها وقد علم بان ضرورة انه ليس من الضروريات  
السائرة فيثبت الاحتياج الى القانون ( قوله ولذا لم يقل اه ) اي ولانه لو كان  
ضروريا لكان بديهيا اوليا او من قضايا قياساتها معها لامن الضروريات  
السائرة لضرورة عدم كونه منها اقتصر على نفي كونه منها على نفي كفاية  
بديهية اقل ولم يتنجح الى نفي كونه منها ايضا بان يقول ان مجرد التواجد لا يكفي اه  
لما انه لو كان منها لكان في مجرد التواجد كما لا يخفى ( قوله بل مجرد التسكك اه )  
اي بل طلبهم مجرد اقتناع المخاطبين في الشك والغلط ( قوله فالجار والمجرور ) اي  
بغيب الوقتين ( قوله فلا يرد اه ) وذلك لان نتيجة الفكر الاول حاضرا في ذهن  
الفكر في الوقت الثاني فاذا حصل نتيجة الفكر الثاني في ذهنه ايضا فقد اجتمع  
النتيجتان في زمان واحد ( قوله لان كل تصور اه ) وذلك لان التصور عبارة  
عن حصول صورة الشيء في الذهن بلا حكم معه فيجوز حصول صور مختلفة  
في الذهن من غير حكم معها اصلا ( قوله بين الاحكام الضمنية اللازمة لها ) اي  
الدعاوى التي يتضمنها التصورات مثل دعوى انه حد او رسم ودعوى ان هذا  
جنس او فصل ( قوله او الكسب اه ) عطف على الخطأ يعني ان المشار اليه بذلك  
كما يحتمل ان يكون الخطأ يحتمل ان يكون الكسب المذموم من قوله قدس سره  
الكاسية فترك التعرض اه تفريع على قول السيد قدس سره لعدم ظهور ذلك  
في التصورات وبيان بان مراده قدس سره بهذا الكلام التنبيه على ان ترك  
تعرض الشاغل لبيان الخطأ في التصورات انما هو لعدم ظهوره وتوقفه على بيان  
لايه هذا المختصر المدون للبندى لان الخطأ لا يقع في التصورات حتى يردانه  
يلزم من بيانه عدم الاحتياج الى جزئي المنطق اعني طرفي التصورات والتصديقات  
( قوله الى معرفة احوال تلك الافكار الجزئية ) التي وقع الخطأ فيها لم يخرج عنها  
( قوله لتعذر معرفتها اه ) اي معرفة تلك الافكار الجزئية ( قوله ولا شك في تعذر  
تلك المعرفة ) لعدم وفاء الطاقه البشرية بها ( قوله لانه يحتاج اه ) لتعذر لزوم  
الدور او التماسل اي لزوم الدور والتسلسل لانه يحتاج كل فكر في معرفة  
صحته وفساده الى فكر آخر ليفيد تلك المعرفة ويحتاج ذلك الفكر الاخر ايضا  
الى فكر ثالث يفيد معرفة صحة ذلك الفكر الاخر او فساداه وهم جرافا فان عاد  
الى الفكر الواقع في مرتبة من المراتب المرتبة لزم الدور والايلازم احاطة الذهن بانور  
غير متناهية فيلزم التسلسل ( قوله لان الطريق المقدور لنا ) في تحصيل معرفة

صحة الفكر الجزئي لكونها من الجهولات التصديقية ليس الاستدلال اه ( قوله  
بحال الكلى على الجزئي ) اشارة الى القياس المنطقي ( قوله او بحال الجزئي على الكلى )  
اشارة الى الاستقراء كما يقال كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الفرس  
والبغل والحمار الى غير ذلك تحرك فكهها الاسفل عند المضغ ( قوله او بحال الجزئي  
على الجزئي ) اشارة الى القياس الفقهي المسمى بالتمثيل كما اذا استدل على حرمة  
العرى بحرمة الحرم لاستكراه اذ الحجة المفيدة للعلم بالجهول التصديقي فمحصرة  
في هذه الاقسام وينجى الكل في آخر الكتاب بعون الوهاب ( قوله والاخير ان  
لا يفيد ان اليقين ) لا يمكن تخلف مدلولها عنها ولذا قالوا انه ما يخرج ان  
عن تعريف القياس بقيد لزم عنها لما ان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شيء كما  
يجب ان شاء الله تعالى ( قوله وعلى كلا التعليين ) اي كلا تعاليم من الحاجة  
الى المنطق المنفرد على وقوع الخطأ في الافكار وعدم الكفاية لبديهية في التميز  
التعليل بتعذر معرفة الافكار الجزئية تفضيلا كما اشعر به كلام السيد قدس  
سرّه والتعليل بان معرفة صحة الفكر الجزئي الواقع اه كما نقله المحشى المحقق ( قوله  
ولا ضير في ذلك ) لان المقيد بالاحتياج في التميز الى المنطق مطلقا لا بيان الاحتياج  
اليه بالنسبة الى فكر فكه وهو وظ ( قوله فتدبر فانه مما زلت فيه اقدام الناظرين )  
حيث زعم بعضهم ان مقصوده قدس سره من هذا الكلام دفع ما اورده الحلي  
في هذا المقام من انه انما يلزم الحاجة الى القانون المذكور لو لم يكن له طريق آخر  
في تحصيل المطالب العلمية غير الفكر لكن ذلك مم فان من الطرق تلبية النفس  
من الشواغل والتوجه الى العالم الكلى ليقاض عليه المق الصريح الى غير ذلك  
من الطرق ثم اعترض عليه بان الدفاع ذلك الايراد بما ذكره المحقق قدس سره  
ليس بظ مع ان اعتراضه هذا انما يتوجه على ما ظنه لا على ما قصده قدس سره  
من هذا الكلام كما بينه المحشى المحقق والذي يدفع به اراد الحلي هو ان المدعى  
ليس احتياج الكل الى القانون المذكور بل ثبوت مطلق الاحتياج اليه كما اشار  
اليه المحشى المحقق بقوله ولا ضير في ذلك واوضحناه آنفا وناقش بعضهم في كلامه  
قدس سره بانه ان اراد ان المقصود معرفة احوال جميع الانظار بالتفصيل فم  
اذ لا غرض يتعلق بمعرفة الانظار التي لم ترد على الناظر وان اراد ان المق معرفة  
جميع الانظار التي ترد عليه فان اراد ان المق معرفتها دفعة فهو ايضا ماذ لا يتعلق  
غرض بمعرفة انظر قبل الورد على الناظر وذلك ظ وان اراد ان المق معرفتها في حال  
الورد فم لكن لا يمكن ان يعرف كل احد احوال النظر الوارد



عليه في حال الوجود بالتفصيل وقد اشار المحشى المحقق الى دفعه بان الحكم بان  
هذا الفكر الجزئي الواقع منا صحيح او فاسد لا يمكن مالم يعرف جميع الافكار الصحيحة  
والفاسدة التي لا تتغير في عدد ولا شكل في تعذرها وحاصله اختيار الشئ  
الاول وثبات تعلق الغرض بمعرفة جميع الانظار الواردة والغير الواردة ولمسالك  
النظر اتساع فلتكتف بهذا القدر من غير نزاع (قوله يصدق عليه انه قانون آه)  
لكون اكتساب النظريات من الضروريات بعين هذا القانون ايضا (قوله يستلزم  
استدراك قوله من الضروريات) اذ لا يحصل منه ح فائدة انتبيه على انه لا بد  
من الانتهاء الى الضروريات دفعا للدور او التسلسل كما لا يخفى (قوله اقسام المعرفة)  
بالكسر من الحد والرسم واقسام الحق من القياس والاستقراء والتثليل كما  
سيصرح به (قوله ومعنى وقوع الافكار فيها آه) لان تلك الاقسام كليات وما وقع  
من الافكار الجزئية جزئيات لها وفيه اشارة الى ان الافكار هنا جمع الفكر بمعنى  
الامور المرتبة المعلومة المخصوصة كما وقع في عبارة المختص (قوله وحل طرق  
الاكتساب آه) الحامل هو الفاضل العصام حيث قال واعلم ان المراد بالطرق  
هي المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها مباد وافادة المنطق  
معرفتها عبارة عن افادة مناسبتها للمط وبالفكر الترتيبات فانها التي تقع في الطرق  
انتهى وبمقتل يظهر ماني عبارة المحشى من الخلل لان ربط قوله ومعنى افادة المنطق  
آه بما قبله ركبت بلا جدك وما يرتبط به (قوله وبالفكر الترتيبات آه) ليس له شئ  
من المحل (قوله وخرج من المعاني الاصطلاحية) لان الطرق في اصطلاحهم  
عبارة عن اقسام الموصلين على ماني شرح المطالع والافكار الجزئية الواقعة  
فيها مصطلحة عندهم في الامور المرتبة المعلومة المخصوصة التي هي جزئيات  
تلك الاقسام وان كان الفكر مصطلحا في معنى الترتيب ايضا في غير هذا المقام وكذا  
افادة المنطق معرفة هذه الطرق عبارة عن افادة هذه الاقسام وما يتعلق  
لها من الشروط والاحكام كما لا يخفى على اولى الافهام (قوله ذاتياله) كما في الحدود  
او خارجا محمولا عليه مساويا بيناله كما في الرسوم (قوله على الحدود اثلاثة) الحد  
الاصغر والحد الاوسط والحد الاكبر (قوله كساواة المعرفة آه) اي مساواة  
المعرف للمعرف وتقدمه في المعرفة وكونه اجلى منه في التصور واجباب صغرى  
الشكل الاول وكلية كبراه في التصديق (قوله اي لم يلزم الاصابة) بقرينة ان المعبر  
في تلك الطرق التأدي على وجه اللزوم بالذات على ما لا يخفى (قوله على تقدير  
تسليمه آه) يعني انه لم يلائم مطلق الجسمية ومن ادعى خلاف ذلك فعليه البيان

وعلى تقدير تسليمه آه (قوله في بيان اقسام الكل اعني الكليات الخمس وبيان  
خواصها آه) اي بيان ما يختص بكل منها ويميزه عن سائر كما سيحكي (قوله  
في بيان ما ياتلف منه الصناعات الخمس) وقد سبق الاشارة اليه من المحشى المحقق  
واوضحناه ويحكي في آخر الكتاب متنا وشرحا (قوله لان العلم اليقيني بالجزئي انما  
يحصل آه) اي والعلم الحاصل بالمبادئ الجزئية في كل علم لا يحصل من العلم الكلّي  
اذ من البين ان مبادئ كل علم تبين فيه بخصوصيتها لا بامر كلي بدرجة فيها (قوله  
اي الامور الغائبة عن الحواس) يعني ان المراد بالمتعولات هنا ما عدا المحسوسات  
تشمل الموهومات والخيالات التي تشملها المنطق الباطني لا ما يدركها العقل  
بالقوة المنصرفة كما تطلق عليه كثيرا فتقابل الموهومات والخيالات والمحسوسات  
جميعا (قوله فان التسمية المذكورة) اي التسمية بالنفس انما تقع تشري الى كونها مبدءا  
للتفكير واذا قالوا انها تمايز عن سائر النفوس الارضية بادراك الامور الكلية ولها  
باعتبار ما يخصها من الآثار العلمية والعملية قوتان قوة عاقلة تدرك التصورات  
والتصديقات وقوة فاعلة بها تحرك البدن الى الافعال الجزئية ثم ان في حقيقة  
النفس انما طفة اختلافا كبيرا بين المتقدمين والمتأخرين حتى اوصل  
بعض من بلغ من التحقيق الى المبلغ الاقصى وقاز في ميدان التدقيق بالمقدح  
المعلّى اقوانهم الواقعة فيها الى ثمة وثمين والذي ذهب اليه المحققون من الملبين  
انها جسم اضيف نوراني علوي ليس من عالم العناصر خفيف حتى بذاته نافذ سار  
في جواهر الاعضاء سريان ماء الورد في الورد والنار في الفحم جله في القلب والدماغ  
غنى عن الاغذاء يرى عن التحلل والنماء يكدره الغذاء والاشياء الرديئة الدنية يدرك  
الكليات والجزئيات ويلتذ بما يلائمه ويتألم بما يبيته ويتصرف في البدن ويحفظ  
هذا الهيكل المحسوس عن تطرق الفساد اليه مهما امكن بقاؤه في الاعضاء حيوة  
لها وانتقاله منها الى عالم المنكوت والارواح موت (قوله وهو معنى القوة النطقية)  
يعني ان القوة النطقية من قبيل نسبة مبدء الشئ اليه (قوله كالجنس) اي في الشمول  
كما اشار اليه بقوله يشمل آه وانما قال كالجنس لان حقيقة كل من الجنس والفصل  
انما تتصور في الماهيات الحقيقية التي انها وجود في الخارج باعتبار حقيقة في ضمن  
الافراد الخارجية وما نحن فيه ليس كذلك ضرورة ان المراد تعريف الآلة مطلقا  
لما هو موجود خارجي منها على ما لا يخفى (قوله لا يكون طرفاهما آه) كلمة  
من بيانية او تبعية وفي بعض النسخ وما لا يكون طرفاهما فيكون من قبيل عطف  
العام على الخاص ومن ذلك الوسطة بين الموجودين بان يكون زمان وجودها بين



زمانى وجودهما والواسطة بحسب المكان كما ذكره الفاضل العصام (قوله لانها  
تمتبات الفاعلية) ولذا ادخلوها في العلة الفاعلية في تقسيم العلة (قوله لاوسائط  
في الفاعلية) لان الواسطة بين الفاعل ومنفعله انما تتصور بعد تمام الفاعل فلا  
يصدق على شئ منها انه الواسطة بين الفاعل ومنفعله (قوله لان فاعل الفاعل آه)  
تفسير لقوله اذعلة علة الشئ آه على الوجهين في رجوع الضمير وليس يقتصر  
على الوجه الثاني كما يوهى ظاهر العبارة وانما سأل في ذلك اعتمادا على ان مال  
الوجهين الى واحد وهذا التفسير مبنى على ان يراد بالعلة في هذا القول الفاعل بناء  
على ان العلة اذا ذكرت مطلقة تنصرف الى الفاعل (قوله اولان الشئ آه) عطف  
على قوله لان الشئ آه فهو تفسير آخر لهذا القول على الوجهين ايضا ومبناه  
على ان يراد بالعلة فيه المحتاج اليه كما هو الشائع بينهم (قوله فهو اثبات آه) اى  
اذا عرفت ما قررناه فقد ظهر ان قوله اذعلة غلبة آه اثبات لكون منفعل العلة  
المتوسطة منفعل فاعلها على التفسير الاول باثبات ان فاعلها فاعل لمنفعليها بواسطة  
وذلك لان الفاعلية والمنفعلية من الاضافات كما يذهب عليه فبإثبات فاعلية شئ لشي  
يثبت منفعلية الشئ الثاني للاول وعلى التفسير الثاني بمقدمة كلية بذهبية اعنى قولنا  
اذا كان الشئ محتاجا اليه لامر آه تشمل الفاعل وغيرها مما كان محتاجا اليه (قوله  
وليس معاصرة على ما وهم) بناء على توهم كون قوله اذعلة علة آه تعليلا لقوله  
فاذها واسطة بين فاعلها ومنفعليها مع كون الضمير في منفعليها راجعا الى العلة  
المتوسطة اذ يكون التعليل ح عين الماعل (قوله للتنبيه من نفي الادنى على نفي الاعلى)  
فيكون نفي ما في حيزه اعلى كافى قولهم فلان لا ينظر الى الفقيه فضلا عن ان يعطيه  
شيئا فالاعطاء لكونه ابعد اخرى بالنفي من النظر (قوله فعلى الثاني) اى على  
تقدير كون فضل بمعنى بقى معناه آه اى معنى قوله فضلا عن ان يتوسط آه انتهى  
الوصول مطلقا حال كون ذلك الوصول المطلق بقية عن الوصول بالتوسط وكونه  
جزأ منه فيكون انتفاء الوصول بالتوسط اظهر لاشعار التركيب ح كونه متفيا قبل  
انتفاء الوصول المطلق (قوله وعلى الاول آه) اى وعلى تقدير كون فضل بمعنى  
زاد معنى هذا القول انتهى الوصول مطلقا حال كون الوصول المطلق اى انتفائه  
زاد او تجاوزا عن انتفاء الوصول بالتوسط فالوصول بالتوسط متف اولان  
الوصول المطلق اذ لا يتصور ان يذود الزيد عليه ثم ان مقصوده رحمه الله تعالى  
مما حرره في هذه الحاشية دفع ما اورده بعض المتأخرين هنا من ان كلمة فضلا هنا  
ان تقع في موقعها اذ ليس الوصول بالواسطة ابعد من الوصول بلا واسطة لجواز

ان يتوقف على الواسطة (قوله اى المعلول معلول الانصاف آه) دفع لما يكاد  
ان يتوجه على تعليل كون الواصل الى المعلول اثر العلة المتوسطة دون البعده  
بقوله لانه الصادر منه آه وهو ان هذا التعليل انما يتم اذا افاد كون المعلول مقصورا  
على الانصاف بالصدور عن المتوسط وهو يفيد العكس اى قصر الانصاف بالصدور  
عنها على المعلول بناء على ان كون المسند معرفا بلام الجنس يفيد قصره على المسند  
اليه كما قرر في علم المعاني ومن البين انه لا يلزم من قصر الانصاف بالصدور عنها  
على المعلول عدم صدوره عن العلة البعده لاحتمال ان يكون صادرا منها جميعا  
وحاصل الدفع ان تعريف الجنس في المسند ههنا ليس للتصريح بل معناه ههنا  
ان انصاف المسند اليه بالمسند امر ظاهر لا يتكر ولا يشك فيه كما في قول  
حسن \* وان سنام المجد من آل هاشم \* بنويت مخذوم ووالدك العبد \* اراد  
ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كما نقله العلامة التفتازانى  
في المطول عن دلائل الاستحسان فيكون معنى التعليل ان المعلول معلوم الانصاف  
بالصدور من المتوسطة والمتوسطة معلوم الانصاف بالصدور من البعده فلو وصل  
الى المعلول اثر العلة البعده بان يكون صادرا منها ايضا فاما ان يكون صادرا منها  
بصدور غير صدور العلة المتوسطة عنها فيلزم ان يكون الشئ الواحد اعنى المعلول  
متصفا بالصدورين احدهما الصدور عن العلة البعده والاخر الصدور عن العلة  
المتوسطة واما ان يكون صادرا منها بهين صدور العلة المتوسطة عنها لا بصدور  
آخر فيلزم ان يقوم صدور واحد بصادرين احدهما العلة المتوسطة والاخر  
المعلول وكلا اللازمين محال اذ من المعلوم انه لا يتصف شئ واحد بالصدورين  
ولا يقوم صدور واحد بصادرين ثبت المط المعلن وهو ان الواصل الى المعلول  
انما هو اثر المتوسطة دون البعده هكذا يجب ان يقرر هذا الكلام (قوله بتحقيق  
ذلك آه) اى يشهد على تحقيق ما ذكر من انه لا يلزم من كون الشئ فاعلا لشي  
صدوره عنه ووصول اثره اليه قول الحكماء لا يصدر عن الواحد الا الواحد مع  
انفسا فهم آه حيث قالوا بكونه تعالى فاعلا لجميع الممكنات ولم يقولوا بكون جميعها  
صادرة عنه تعالى (قوله بلا واسطة او بواسطة) كلمة اول للتقسيم اى مع اتفاقهم  
على انه تعالى فاعل لكل الممكنات لبعضها بلا واسطة كالعقل الاول وبعضها  
بواسطة كما في غيره من الممكنات بناء على انهم نسبوا إيجاد العلويات التي في المراتب  
الاخيرة كالعقل العاشر من سلسلة العقول العشرة الى العلويات المتوسطة  
اذ جعلوا العقل التاسع موجدا للعقل العاشر والعقل الثامن موجدا للعقل التاسع



وهكذا الى العقل الثاني من المتوسطة وكذا جعلوا العقل العاشر موجدا لطبائع  
الاجسام وجعلوا طبائع الاجسام موجدة لانوارها المخصوصة بها ولا مجال لجعل  
كلمة اول الترتيد وجعل قوله بلا واسطة اشارة الى تحقيق مذهب الفلاسفة الذي  
هو كذب الاشعري الا في القول بكونه تعالى موجبا في التأثير والابحار بتمام  
الاستعداد كما بيناه في شرح رسالة الارادة الجزئية الخالدية وقوله بواسطة اشارة  
الى مشهور مذهبهم الذي قررنا عدم مناسبتة بالمقام مع ما فيه من شئ لا يخفى على  
اولى الافهام (قوله وللناظرين هنا) اي في ما ذكره الش العلامة في تحقيق  
تعريف الالة فمن هذه الكلمات ما ذكره الفاضل العصام من ان قوله اذ علة علة  
الشئ اه تعليل لعلية كون الالة المتوسطة بين فاعلها ومنفعليها لدخولها  
في الواسطة بين فاعله ومنفعله لانه خلاف الظ وتكلف لا يخفى ومنها ما ذكره  
المولى داود جوابا عما اورد على قوله فضلا عن ان يتوسط اه كما عرفت من ان  
الامر بين الذين توسطت تلك الكلمة بينهما ههنا ليس الوصول بلا واسطة  
والوصول بواسطة بل المطلق والمقيد ولا شبهة في ان تحقق المقيد ابعد من تحقق  
المطلق اذ تحقق المطلق لا يتوقف الاعلى تحقق قيدا وتحقق المقيد يتوقف على  
تحقق قيد معين وتحققه ابعد من تحقق قيدا هذا فانه ايضا خلاف الظ ولا يجدي  
كثير النفع وقال الفاضل العصام اه يأس حلا ومنها ومنها على ما لا يخفى بالمراجعة  
الى الحواشي الواقعة ههنا قوله او هن من نسج العنكبوت (كاتبه عن شدة الضعف  
فلا يرد انه كاذب لقوله تعالى وان او هن البيوت ليرت العنكبوت) على ان كونه  
او هن البيوت لا يستلزم كونه او هن من كل شئ وهو ظ (قوله فتكون فاعله له  
فيكون منفعلاه) اي اذا كان البعده لها مدخل في وجود العلول بالفاعلية تكون  
البعده علة للمفعول واذا كانت علة له يكون المفعول منفعلا لها كما كانت البعده علة له  
لكون الفاعلية والمنفعلية من قبيل الامور النسبية المتكررة التي لا يتعقل احدهما  
بدون تعقل الآخر كالاوبة والبنوة (قوله فان المتبادر هو المطلق) تعليل لقوله  
يظهر لك دفع اه اي المتبادر هو المفعول المطلق لا المفعول القريب (قوله ولذا قيداه)  
اي ولكونه المتبادر من الاطلاق المطلق لم يطلعه التحقيق الطوسي بل قيده  
بالقريب فقال ومنفعله القريب (قوله اصلا) اي سواء كانت تلك الواسطة  
فاعلا آخر او غيره (قوله فيخرج عن التعريف آلة الضرب اه) وذلك لانه لا يصدق  
ح على آلة الضرب انه واسطة بين الفاعل اعني الضارب ومنفعله القريب اي  
منفعله الذي لم يكن بينه وبين الفاعل واسطة اصلا اعني المضروب اذ المضروب

منفعله للضارب بواسطة ضربه له فالضرب حائل وواسطة بينهما في الجملة  
(قوله كما يدل عليه الفاء) اي كما يدل على كون قوله اذا قلت ام تمهيدا وبسط مقدمة  
للتفسير الذي يذكره بقوله فقوله امر كلي اه فاء التفرع في ذلك القول اي قوله  
فقوله امر كلي اه (قوله لما يتبادر الى الفهم اه) اذ المتبادر الى الفهم من لفظ الكلي مفهوم  
لا يمنع نفس تصويره عن وقوع اشركة ومن انطباقه على الجزئيات حله عليها  
ومن نسبة الجزئيات له من غير تقدير مضاف اليه كون الجزئيات جزئيات بالقياس اليه  
وكونه كليا لها (قوله هو المفهوم الكلي) كالانسان مثلا (قوله وثانيا لما هو المراد اه)  
اي وتعرض قدس سره ثانيا بقوله فقوله امر كلي اه لما هو المراد من الامر الكلي  
وهو القضية الكلية وليان معنى الانطباق بانه عبارة عن اشتمال تلك القضية  
الكلية على احكام جزئيات موضوعها بالافعال وليان ان نسبة الجزئي الى الامر  
الكلي بهذا المعنى تسامح اذ ليس للقضية جزئيات يتعرف احكامها منها والا  
لكانت القضية الكلية محمولة عليه وهو بط اذ لا يقال زيد في قولنا جاء زيد  
مر فوعة كل فاعل كما لا يقال مر فوعة زيد مر فوعة فاعل فالمراد جزئيات  
موضوع تلك القضية فان لها احكاما تتعرف منها (قوله وليس مختصا بالفاعل)  
اي ليس الامر الكلي مختصا بالفاعل في قولنا كل فاعل مر فوع كما سبق اليه  
وهم بعض القاصرين من اراد لفظ الكلي مذكرا بل يصدق على الحكم الكلي  
الذي يستلزم قولنا هذا انه امر كلي ايضا (قوله اذا وصف بها القضية) واما  
معنى الكلي اذا وصف به المفرد فهو ما لا يمنع نفس مفهومه عن وقوع اشركة  
كما شرنا اليه (قوله اي المحمولات الواردة آه) اشار بهذا التفسير الى ان لاحكام  
في عبارته قدس سره جمع الحكم بمعنى المحكوم به فيكون بمعنى المحمولات لا بمعنى  
القضايا المخصوصة التي هي فروع تلك القضية الكلية اطلاقا لاسم الجزء على الكل  
بقريته توصيفه بقوله الواردة آه اذ لا معنى لورود القضايا المخصوصة على الجزئيات  
المخصوصة فيحتاج الى ان يتقرر قولنا مع تلك الجزئيات اذ المحمولات الواردة  
على الجزئيات المخصوصة ليست فروع تلك القضية بل فروعها مجموع  
المحمولات وما وردت عليها من الجزئيات المخصوصة اعني القضايا المخصوصة  
كما يدل عليه تمثيله قدس سره للفروع بقوله زيد مر فوع وعمر مر فوع الى غير  
ذلك (قوله والمراد بالاستعمال اه) اي المراد باشتمال القضية الكلية على فروعها  
وجود الفروع في تلك القضية الكلية ولا شك ان وجودها فيها باقوة لا بالفعل  
والاحصل فيها احكام لانتهى مع ان الحاصل فيها بالفعل حكم واحد واس



المراد باشتغالها عليها كون تلك القضية بحيث يستخرج منها تلك الفروع حتى  
يرد ان الاشتغال بهذا المعنى بالفعل لا بالقوة والمقصود دفع ما اورد عليه المولى عماد الدين  
من ان الاشتغال كونه بحيث يعلم منه تلك الاحكام ولا شك ان تلك الحثية حاصلة  
للقضية الكلية بالفعل فتكون مشتقة عليها بالفعل لا بالقوة انتهى (قوله لان صدقه  
على جزئياته آه) تعليل لظهور عدم صحة حل الامر الكلي على موضوع  
تلك القضية الكلية كما فعله بعض القاصرين وحاصله ان وصفه ح بالانطباق  
اي الجمل على جزئياته يكون مستند كما لكون الصديق على الجزئيات لازما للامر  
الكلي بهذا المعنى غير محتاج الى الذكر ولا مجال لان يقال على هذا التقدير انه ذكر  
للاشارة الى الحثية كما قلنا على تقدير كون المراد به القضية الكلية لما ان صدق  
الموضوع على جزئياته ليس بمعبر في مفهوم القاعدة بخلاف الاشتغال على افروع  
لكن يرد عليه انه لم لا يجوز ان يقال ح ذكره الاحتراز عن القضية الطائفة كما  
صرح به المحشى في حاشية المطول (قوله وايضا لا معنى آه) عطف على قوله  
ان صدقه على جزئياته آه اي ولان يحصل معنى قوله يتعرف احكامها منه يكون  
على هذا التقدير يستخرج احكام جزئياته اي الموضوع منه ومن البين انه لا معنى  
لاستخراج احكام جزئيات الموضوع من الموضوع اليتقدير مضاف اي استخراج  
احكام جزئياته من حكمه فيشر ذلك بان الاستخراج انما هو من الحكم لامن الموضوع  
واذا كان الاستخراج من الحكم كان هو الاصل المستخرج منه لا الموضوع فاما معنى  
اطلاق الاصل عليه (قوله فهو جملة لا محل لها آه) استيفاء اوردت لبيان فائدة  
الانطباق والاشتغال (قوله باللام للعاقبة) اي غاية ذلك الانطباق وتكرره  
ذلك التعرف للتعليل لان الانطباق لا يعمل بالتعرف بل الامر بالعكس اي الانطباق  
يكون حلة للتعرف وذلك لان الانطباق امر ذاتي للقضية فلا يعمل بشئ وتعرف  
احكام الجزئيات من القضية امر عارض لها كذا ذكره المولى الدسوقي في حاشية  
المختصر فاللام هنا كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا  
وانكر البصريون لام العاقبة قال زنجشيري والتحقى انها لام العلة وان التعليل  
مجاز لا حقيقة (قوله كقولنا الشكل الاول منج) اي كل شكل اول موصل فان احكام  
جزئيات موضوعها بديهية يتكلم نفسها بحيث لا حاجة الى الكلفة في معرفتها وفيه  
نظر لان قولهم كل شكل اول موصل ليس على اطلاقه بل مرادهم ان كل شكل  
اول مستجمع للشرائط فهو موصل وهو وظ وربما يقع التهمة في كون الصورة  
المعينة شكلا اولاجامعا للشرائط ويحتاج في ازلها الى دليل او تنبيه فاذا كانت

تلك الصورة شكلا اولاجامعا لها في الواقع فلا يحصل العلم بانها جامعا  
يستنبط بضم تلك الصغرى بعد اثباتها الى تلك القاعدة فلا يكون احكام  
جميع جزئياتها بديهية غير محتاجة الى كلفة الدليل او التنبيه لان عنوان  
موضوعها صادق على ما هو شكل اول مستجمع في الواقع لا على ما هو  
كذلك في علنا على ما ذكر الفاضل الكاشي (قوله فيكون ذكره في افن آه)  
اي فيكون ذكر مثل قولنا الشكل الاول منج لكونه من المبادئ لمسائل  
اخرى لا لكونه مسألة من مسائلها (قوله قيل ما ذكره قدس سره  
من حذف المضاف والمضاف اليه تكلف متغن عنه اه) انما هو انفاضل العصام  
(قوله نذكر فيها اه) اي تعتبر الجزئيات في تلك القضية باعتبار تحقق تلك القضية  
لا باعتبار تحققها فقط وتستدعي تحقق القضية وصدقها تحقق تلك الجزئيات  
يعني ان صدق القضية يتوقف على وجود تلك الجزئيات وجودا خارجيا محققا  
ومقدرا ان كانت القضية خارجية وحقيقية او ذهنية حال اعتبار الحكم ان كانت  
ذهنية ومحصله حل اضافة الجزئيات الى القضية الكلية على ادنى ملازمة لتكتم  
هي ان يراد بالجزئيات جزئياتها زيادة تعلق واختصاص كما يفيد الاضافة  
اللامية (قوله اذ لا جزئيات لها) نفسها اذ لا موضوع لها فلا يتعرف منها احكام  
جزئيات موضوع نفسها كما لا يتعرف احكام جزئيات موضوع طرفيها وانما يتعرف  
منها احكام جزئيات ارضاع مقدمها من الاستلزام والغداد مثلا لان قولنا كلما كان  
الايمان حادثا بالعباد والمجاهدة لم يصح عند الشرع يتعرف ويستنبط منها وضع  
معين بان يقال اذا احدث الايمان عند طلوع الشمس من مغربها كان حادثا بالشهادة  
وكذا كان حادثا بالمشاهدة لم يصح يتبع انه اذا كان حادثا عند ذلك لم يصح شرعا  
(قوله اذ لا تشتغل على الجزئيات المتغيرة آه) بل تصدق كالشرطيات مع امتناع  
تلك الجزئيات ايضا (قوله فالتقانون لا يكون الا قضية آه) وعبارة الفاضل  
العصام ولا بد من اخراج السوالب والشرطيات عن تعريف القانون اذ ليست  
قوانين واهذا قيل مسألة العلم لانكون سالية ولا شرطية واولا اخراجها عن  
تعريف القانون لصدق تعريف المنطق على سوالب وشرطيات عامة عن  
الخطأ وصدق تعريف النحو بعلم باصول تعرف بها احوال وواخر الكلم من حيث  
الاعراب والبناء عليها ولها شير نظير انتهت (قوله وانما اضيفت آه) من كلام  
الفاضل العصام وعبارته وانما اضيفت الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضح  
اضافتها الى موضوعها لان المضاف الى الكلي اي بمعنى ما لا يمنع نفس تصور



اعم من جزئياته بحسب نفس الامر وجزئياته ان فرضية التي يتحقق بها كلية الكل  
قباضا فته الى القضية انضح في الغاية ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها  
جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعبرة فيها بل انضح انها قد تكون تلك الجزئيات  
بعض الجزئيات بحسب نفس الامر كان يكون القانون قضية خارجية لاحقية  
انتهت (قوله ان يراد باشتغالها على الجزئيات ان يكون آه) حتى يفيد معنى انها  
تشتغل على جزئيات تعتبر فيها اذ اعتبار الجزئيات فيها عبارة عن كونها محكوما  
عليها فيها (قوله ولا دلالة للفظ عليه) اذ لا يستفاد من الجزئيات التي لها زيادة  
تعلق بتلك القضية كادل عليه الاضافة ان يكون تلك الجزئيات بحيث يتوقف  
صداق القضية على وجودها فإرادة ذلك من غير قرينة تدل عليه تعقيد معنوي  
يجب حفظ التعريفات عن امثاله (قوله لاشتمالها على نقائص آه) يعني ان  
من الجزئيات التي اشتملت عليها هاتان القضيتان نقائص الامور التي تشتغل كل  
موجود ومفهوم ومن البين ان نقائص تلك الامور الشاملة امور فرضية لا فرد  
لها في نفس الامر نحو الاشياء والامكان اذ لا فرد في نفس الامر يصدق عليه  
الاشياء والامكان فتخرجان عن تعريف القانون على هذا التوجيه للزوم كون  
الجزئيات التي اشتملت عليها القضية الكلية التي كان القانون عبارة عنها جزئيات  
معبرة بحسب نفس الامر عليه كما انضح افول نقائص الامور الشاملة من الامور  
الذهنية فيعتبر تحققها حال اعتبار الحكم بحسب الذهن لما اشترنا اليه من ان  
نحقق كل جزئي يعتبر على حسبه وان اردت الاطلاع على حقيقة ما ذكرنا فارجع  
الى ما ذكره السيد المحقق قدس سره في حاشية طرف التصديقات في تحقيق  
القضايا الخارجية والحقيقية والذهنية (قوله والعقول والافلاك) اي وكما بحث  
العقول ومباحث الافلاك فان قولهم العقل الفعال مؤثر في هبولى العالم السفلى مثلا  
مسئلة موضوعها كلي بحسب المفهوم فيحصر بحسب نفس الامر في فرد واحد  
وهو العقل العاشر وكذا قولهم الفلك الاكظم يتحرك من المشرق الى المغرب مثلا  
مسئلة موضوعها كلي بحسب المفهوم فيحصر بحسب الخارج في فرد واحد  
وهو الفلك الاول (قوله لعدم الجزئيات اها آه) تعليل لقوله يلزم ان لا تكون  
اي لعدم الجزئيات النفس الامر به لهذه الكليات المحصورة في فرد واحد الواقعة  
موضوعات لتلك المسائل وان كانت لها جزئيات بحسب الفرض والتقدير (قوله  
اسبق الى الفهم بما ذكره آه) ليكون الاضافة فيما ذكره قدس سره على حقيقته  
وعلى التبادر من اضافة الجزئي الى شئ كائنه عليه وكون الجزئيات فيه محمولة

على التبادر منها اعني الجزئيات المطلقة الغير المقيدة بما هي بحسب نفس الامر  
بخلاف ما ذكره هذا الفاضل في الكل واما المجاز الخذ في الذي اعتبره قدس سره  
فهو ليس باشد من المجاز العقلي الذي اعتبره ذلك الفاضل في الاضافة (قوله تشيها  
لها بها آه) فيكون استعمال الجزئيات في الفروع على طريق الاستعارة المصروفة  
الاصلية (قوله وباحكامها آه) في قوله ليتعرف احكامها منه (قوله اي يحتمل  
موضوعها) فالانطباق على هذا بمعنى الحمل والضمير المستتر في ينطبق راجع  
الى الموضوع المفهوم من الكل في قوله امر كلي كائنه عليه (قوله على بيان  
التفريع ايضا) اي يكون مشتملا على بيان كيفية استنباط احكام الجزئيات من تلك  
القضية الكلية كما يكون مشتملا على بيان ماهية المعرف اعني القانون وذلك لان كل  
موضوعها على جزئياتها عبارة عن تمصيل صغرى سهلة اخصول وضعتها الى  
القانون (قوله ولا يكون ذكر الانطباق آه) لان المراد بالكلية ح القضية الكلية  
والانطباق ليس بمسند اليه حتى يكون بمعنى الاشتغال اللازم لها فيكون ذكره  
مستدركا في اللفظ محتاجا الى التوجيه بل مسند الى موضوعها وبمعنى الحمل مشير  
الى كيفية التفريع (قوله على معناها التبادر) اعني الجزئيات الحقيقية المطلقة التي  
كونها جزئيات بالقياس الى ما اضيفت اليه لا الجزئيات المجازية كما في الوجه الظ  
ولا الجزئيات المقيدة بحسب نفس الامر المعبرة في تحقق ما اضيفت اليه كما في وجه  
الفاضل (قوله اذ معناه آه) اي معنى الكل فيكون مرجع الضمير مقدما معنى  
(قوله يحتاج الى تكلف) فان عند متعلق ينطبق والانطباق على التوجيهات  
المذكورة بمعنى الاشتغال فيكون المعنى يشتمل على جميع جزئياته عند تعرفه ولا  
معنى له لان الاشتغال واقع مطلقا اي سواء تعرف احكامها منها او لا فيحتاج الى  
اعتبار نحو التضمن ولما كان الانطباق على توجيه الحشى بمعنى الحمل اي حل  
الموضوع كان المعنى يحتمل موضوعه على جزئياته عند تعرف احكامها منه فلم  
يحتاج التعلق الى تكلف اصلا اذ الحمل المذكور انما هو عند التعرف وطلب معرفة  
احكام الجزئيات منه (قوله نعم ان التعريف آه) بمجازاة مع الخصم فيما يرد على  
توجيهه من صدق تعريف القانون على القضية السالبة بعد ما بين عدم ورود  
شئ من احتياج ذكر الانطباق الى التوجيه وحل الجزئيات على خلاف التبادر  
ولزوم الحذف والاحتياج الى التكلف في تعلق عند في عباراتهم كما يرد ذلك على  
توجيه السيد قدس سره والتوجيه الذي نقله عن بعضهم وحكم بظهوره واما  
الشرطيات فخارجة عن التعريف على جميع التوجيهات سوى التوجيه الظاهرا



على توجيه الفضل فلما مر واما على توجيهي السيد والمحشى فان الموضوع معتبر في تعريف القانون على التوجهين وقد عرفت انه لاموضوع للشرطيات فتبصر ( قوله كما يكون من الموجبات يكون من السوال ) كما في قول الطبيب هذا انسان جيد الاخلاط ولا شيء من الانسان كذلك بمحموم فهذا ليس بمحموم ( قوله والتأويل المذكور ) اي وما ذكره من تأويل السوال الواقعة في مسائل القنن بالعدولات كتأويل الشرطيات الواقعة فيها بالجليات والجزئيات والمهمات الواقعة فيها بالكليات بالنفيد والتخصيص انما ارتكبوه لان البحث لالاته لا يستنبط القروع من السوال وتوضيحه اهم بحثا في كل علم عن العوارض النائية لموضوعه اثباته لذاته اولساويه بان يحملوا عليه او على نوعه واحدا من تلك العوارض او نوعه ولا يمكن البحث بهذا الطريق الا في الجليات الموجبات وانما اخذوا الجليات على الشرطيات لان الغرض الاصل من تدوين العلوم معرفة حكم كل فرد من الموضوع لاحكم كل وضع من اوضاع المقدم مع ان الجملة اخصر واسهل في الاستنباط هذا ( قوله فلا يردان آه ) وذلك لان الجار وان لم يكن فاعلا للبحث لكنه فاعل لا يرتبط بالبحث فيصح ان يكون منفعله بخلاف القوة العاقلة فانها ليست بفاعلة لا للمطالب الكسبية نفسها ولا لا يرتبط بها ( قوله في حصول التصديق الذي هو اثر الايقاع آه ) دفع لما ورد على قوله فلا اشكال من ان الاشكال باق بحاله فان الآلة واسطة بين الفاعل ومنفعله لا بين الفاعل وفعله وحاصل الدفع ان التصديق على تقدير كون الحكم فعلا عبارة عن اثره لا عينه ضرورة كون التصديق من قبيل العلوم فيكون المنطق واسطة في حصول المطالب التصديقية التي هي اثار الاحكام اعني الايقاعات التي هي من افعال النفس الناطقة ( قوله اعني الاحساس ) اي في المحسوسات والتوجه في البديهيات الاوالات والنظر في النظريات مثلا ( قوله اي في حال الاكتساب ) دفع لما قيل من انه ياتي عن هذا الجواب ان قوله في الاكتساب يدل على ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية في وصول الاكتساب كما في ان المنشار واسطة بين الجار وقطع الخشب في القطع وهو ظ ( قوله يعني ان اطلاق القانون عليه آه ) دفع لما قاله الفاضل العصام من ان الظن ان يقول وانما كان قانونيا لان مسائله لانه في شرح رسم المنطق والمذكور فيه القانونية وحاصل الدفع ان الشس سلك في البيان مسالك الطريق البرهاني فبين وجد اطلاق القانون عليه لاستفيد ذلك الاطلاق من قوله وهو المنطق ليظهر به وجه اطلاق القانونية عليه كما لا يخفى ( قوله

كما يقتضيه السياق من كون آيته عامة لكل نظري غير مقتصرة على العلوم الحكمية ( قوله كالعلوم الالهية ) كذا وقع في النسخ التي انتشرت في هذا البلاد والصواب كالعلوم الغير الالهية كما وقع في نسخة قد جليت اليها من ما وراء النهر فيكون اشارة الى ما تقرر عندهم من ان العلم اذا كان من غير الالهية كالاسلام يكون غايته حصوله في نفسه لانها في حد انفسها مقصودة بذواتها وان امكن ان يرتب عليها منافع اخر واما اذا كان من العلوم الالهية فغايتها غير نفسه بل خارجة عنه منزلة عليه كعصمة الانسان عن الخطاء في اللفظ العربي بالنسبة الى العلوم العربية لان الاليات متعلقة بكيفية العمل ومبينة لها فاما مقصود منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصودا لامر آخر يكون هو غاية اخيرة لتلك العلوم على ما ذكره المولى عبد الرحيم افندي في شرح عنقود الزواهر واطال واطاب كما لا يخفى على المراجع من اول الابواب ( قوله ٤ يضر ) في الدنيا كاطب او في الآخرة كالفقه ( قوله فلا يضر ذلك كون النسبة آه ) لان المتنسبين من حيث انهما من الامور النسبية ليس احدهما ماسوي الاخر فيصدق على النسبة انه اذا لوحظ الامر النسبي في نفسه وقطع النظر عما سواه يجب ثبوته له فاعرف ( قوله فلا يردانه يطلق آه ) لان ذلك الاطلاق على طريق التجوز بعلاقة السببية فالمسألة ليست بمعنى حتمية العلم ( قوله بمعنى المعلومات آه ) بقريضة اسناد بعلم اليه ( قوله ان العلم فيه آه ) اي العلم الذي دل عليه يعلم في هذا القول بمعنى الملكية الحاصلة من التصديق ( قوله اي من جملة هذه النسبة لا افترض منها آه ) هذه الجملة لتفسيرية معترضة بين المبدأ والخبر للنسبة على كون من في قوله من هذه تبعية لاصلة المقصود كما جوهم اذ من البين انه لا معنى لكون المسائل غرضا من نفسها وغيرها وقوله لان تدوينه لتعليل لكون الحق من جملة هذه اثنية المسائل وتقرير لكلامه قدس سره ( قوله داخلان في المبادئ ) الاول في المبادئ التصورية والثاني في المبادئ التصديقية ( قوله انه لا معنى لاراد نفس آه ) يمكن ان يقال انه باعتبار ان الحق اثبات حاله على ما اشار اليه المولى الحفيد في مجموعته ( قوله فلا يرد الغاية ) لما انه يرتبط ببعض المسائل ببعضها بالغاية ارتباطا عرضيا ( قوله كما يدل عليه فاه التفرع في الموضوعين ) اي يدل على انهما متغايران في المفهوم فاه التفرع في موضوعين من كلامه قدس سره احدهما قوله في جعل الموضوع والمبادئ آه لان الفاه في هذا الموضوع يدل على ان جعل الموضوع والمبادئ جزأ مساحقة مغاير في المفهوم لاعتبار المسائل على حدة ضرورة ان المفرع غير المفرع عليه وان كان كل منهما لازما للآخر



في الوجود وثانيهما قوله فيكونان من اجزاء العلوم لان القاء فيه ايضا يدل على ان جعل الموضوع والمبادئ جزأ حقيقة مغاير في المفهوم لاعتبار المسائل مع الموضوع والمبادئ حيث فرع الاول فيه على الثاني وان كانا متلازمين في الوجود هكذا يجب ان يفهم هذا المقام لمن هو ليس بعنود (قوله ادعى الموجبة الكلية آه) اي كل علم حقيقته مسأله فاذا ثبت تزايد مسائل بعض العلوم يصدق نقبض تلك الموجبة الكلية اي بعض علم ليس حقيقته مسأله كما لا يخفى (قوله كعلم الجبر والمقابلة) وهو ما يعرف به كيفية استخراج مجهولات عديدة عن معلومات مخصوصة بوجه مخصوص ومدار الجبر عندهم على ما تقرر في محله على ثمة امور العدد والجزر والمال فالعادلة اما ان تقع بين واحد منها وبين الآخر من الباقي فيحصل ثلث صور مفردة واما ان تقع بين واحد منها وبين الآخر فيحصل ثلث صور مركبة فيباح مسائل الجبر الى ستة ولا يزيد عليها وهذا عند المتقدمين ولذا قالوا ان كل علم من العلوم الحكمية يتزايد بتلاحق الافكار الاعلى الجبر والمقابلة والا فلتأخرون ابتغوا مسائل الجبر الى أكثر من عشرين واستخرجوا لكل منها عملا وثيقة وصورا اتيقة على ما في مقدمة القاضي ابن خلدون (قوله حتى لا يمكن الحصول آه) متعلق بالثاني (قوله ان تقرير الجواب لا يتوقف على ان يكون للمسائل تعصيل في الخارج) وان مداره على كفاية التعصيل الذهني في وضع الاسم لمعنى الا ترى انه تحقق وضع الاسم للعدوم مع عدم تصور تعصيله في الخارج ومصادق هذا الكلام ان في ان توقف على التعصيل في الخارج يصدق بعدم التعصيل في الخارج ايضا ولا يتوقف على وجود التعصيل في الخارج وعدم التوقف عليه وذلك لان ماله الى السالبة اي تعصيل معنى في الخارج لا يتوقف وضع الاسم للمعنى عليه ومن البين ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله وان تعرض لاثباته بان الوجود الاصلي آه) اي وظهر ايضا ان تعرض بعض الناظرين لاثبات ان المسائل تعصلا في الخارج ظنا منه ان تقرير الجواب يتوقف عليه بانه وان لم يكن للمسائل تعصيل في الاعيان حقيقة الا ان لها وجودين في اذهن وجود اصلي ووجود ظلي والوجود الاصلي لها فيه بمنزلة الوجود الخارجي لابعان الموجودات في حق آه وتحقيق هذا الكلام على ما يجب من المحشى المحقق ان حصول شيء في الذهن على نحو حصول اتصافه اصلي بترتب عليه الانوار وحصول ظلي لا يترتب عليه الانوار مثلا اذا تصورت كفر الكافر حصل في ذهنك صورة كفره الذي هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالما به ويترب عليه آثار العلم به ولا كالعلم عين المعلوم كان كفره ايضا حاصل

في ضمن تلك الصورة حصولا ظرفيا غير موجب للاتصاف بالكفر وهو الوجود الظلي للعدوم الذي لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم وهذا على قياس حصول الماهية في ضمن الفرد في الخارج هذا وقد اوردنا هذا البحث موضعا في حاشية نتائج الافكار (قوله لفظ المعنى منكرا) اذ يشمل المعدوم ايضا (قوله وتفرع فلم يرد آه) لا نه يدل على ان مدار التسمية والوضع على التعصيل في الذهن كما اشرنا اليه (قوله المستخرجة) صفة للمسائل (قوله وليس من قبيل الوضع العام آه) قال المولى الحفيد المنقول عن المركب الاضافي لا يتعارف كونه اسم جنس وكثير من اسماء العلوم مركبات اضافية وقد خطري بالي انه يجوز ان يجعل وضع اسماء العلوم من قبيل وضع المضمرات باعتبار خصوص الموضوع له وعموم الوضع ولا غبار على هذا التوجيه الا انه لم يتعارف استعمالها في الخصوصيات انتهى (قوله كما اذا قدر الرجل آه) اشارة الى الجواب عما اورد على القول بان الوضع والموضوع له شخصيان انه لا شك انه يلاحظ العلوم عند وضع الاسماء بازائها بالامر العام وهو مما ينافي الوضع الشخصي وحاصل الجواب ما ذكره المولى الحفيد من ان ذلك ورد في كثير من الاعلام الشخصية المنفق عليها كما اذا سمي زيد ولده الغائب الغير المشاهد باسم هذا (قوله نعم ان لم يعتبر تعدد المسائل آه) يعني ان المسائل والتعدد بقات من قبيل الاعراض فان لم يعتبر تعدد الاعراض بتعدد المحال كما لم يعتبر تعدد الجوهر بتعدد محله على ما هو العرف ومذهب الجمهور كان اسماء العلوم اعلاما شخصية لعدم تعدد مسمياتها وان اعتبر ذلك التعدد مخالفا للجوهر على ما هو التحقيق عندهم كانت اعلاما جنسية لتعدد مسمياتها اح اذا قائم منها بمرور مثلا غير القائم منها يزيد على هذا التقدير فاذا ذكره قدس سره هنا مما يشعر بكونها اعلاما شخصية كما قرره المحشى مبني على الاول وما ذكره في حواشي الشرح العضدي لمختصر الاصول من ان اصول الفقه علم الجنس مبني على الثاني فلا تدافع بين كلاميه في كتابه لكن ما ذكره في الحواشي المزبورة هو الذي اختاره في كتبه (قوله بناء على ان الحد يكون بالاجزاء الغير المحمولة ايضا) اي كما يكون بالاجزاء المحمولة وتحقيقه ما ذكره قدس سره في شرح المواقف من ان الماهية المركبة من اجزاء خارجية اي غير محمولة عليها لا يجوز ان تكون مركبة من اجزاء محمولة وذلك انه اذا حصلت الاجزاء الخارجية باسمها في العقل فلا شك انه يحصل فيه تلك الماهية المركبة بكتبتها ويكون القول الدال على مجموع تلك الاجزاء حدا تاما لها اذ لا معنى لتعدد اقسام الانصوير كنه الماهية فلو كان لها اجزاء



محمولة ايضا اى اجزاء عقلية مغايرة لتلك الاجزاء الخارجية لكان مجموعها ايضا تمام ماهية المركب في العقل فيلزم ان يكون شئ واحد حقيقتان مختلفتان في العقل وانه محال (قوله او يؤخذ منها اجنس آء) اى وسواء اخذ من تلك المسائل الجنس والفصل بتحليلها اليهما او انتزعا عنهما منها وجعل المجموع المركب من هذين الجنس والفصل حدا له وهذا مبنى على ما قبل ان تركيب الذهبية من اجزاء غير محمولة لا يشافها تركيبها من اجزاء محمولة بل كل مركب خارجي اذا اشتق من جزئه المشترك بينه وبين غيره كان ذلك المشتق جنسالة واذا اشتق من جزئه المختص به كان فصلا له وكل مركب فانه مركب من الجنس والفصل كما نقله قدس سره في شرح المواقف وزيفه بما نقلناه آنفا واختلاف الرأيين في التحليل والانتزاع مبنى على الاختلاف في ان الطبائع الكلية موجودة في الخارج كالاشخاص اوليست بموجودة فيه اذ لا وجود في الخارج الا للاشخاص والطبائع الكلية منتزعة منها الا ول للاول والثاني وللثاني فتبصر (قوله فلا يرد ان الحصر آء) اى اذا كان المراد من الحصول بالعلم بجميع مسائله اعم من كون نفس تلك المسائل حدا له وكون الجنس والفصل المأخوذ من منها حدا له لا يرد ان حصر الحصول في العلم بالمسائل لم يجاوز ان يحصل له وذلك لان حصول معرفته بالجنس والفصل مما يشتمل الكلام ح ايضا (قوله على ان الجنس آء) دفع لما اورد من منع الحصر على طريق العلاوة بابطال سنده يعنى ان حصول معرفته بالجنس والفصل باطل لان المسائل ليست باجزاء خارجية للعلم والجنس والفصل انما يؤخذان من الاجزاء الخارجية للمركب كما انضح لك بما نشناه منه قدس سره وقد يجاب عنه بان المسائل وان لم تكن اجزاء خارجية له حقيقة لكنها بمنزلة ما يجازيها في ترتيبها ما يترتب عليها (قوله اى ليس العلم بجميع المسائل في الواقع مقدمة آء) والا لوجب تخصيصه قبل الشروع لتوقفه عليه ومن البين انه غير واقع قطعاً (قوله لان المراد به اللفظ) اى المراد بالمنطق اللفظ لان معنى قوله وهو المنطق وهو المسمى بالمنطق كما لا يخفى (قوله لانها تصوره آء) اى معرفته بمحده تصور وهو ظ فلا يستفاد من العلم بالمسائل الذي هو تصديق بها لعدم وقوع استفادة التصور من التصديق بالاتفاق وان اختلف في امكان تلك الاستفادة (قوله وبما ذكرنا ظهرا انه لا يمكن ان يقال آء) وذلك لان مبنى هذين المرادين على ان العلم بالمسائل قد يكون عبارة عن تصورها وقد ظهر بما ذكر ان العلم بالمسائل من حيث هي مسائل التصديق بها لا غير (قوله ولا شك انه ليس

آء) دفع لما يتوهم وروده على كون المراد بالعلم بجميع المسائل تصورها من انه يكون العلم بها ح مقدمة الشروع فلا يصديق قول الش وليس ذلك مقدمة الشروع فيه وحاصل الدفع ان تصور جميع المسائل ليس مقدمة الشروع في الواقع كالتصديق بها (قوله وعلى التقديرين لا حاجة الى تغيير الدليل آء) اى لا حاجة في الجواب عما اورد على قوله في معرفته بحسب حده وحقيقته لا يحصل الا بالعلم آء بقوله فان قلت العلم بالمسائل التصديق بها آء الى تغيير الدليل المقدم على ان معرفة العلم بمحده ليس من مقدمة الشروع وهو على ما هو المستفاد مما ذكره في الفائدة قولنا لان معرفة العلم بمحده العلم بما هو حقيقته وما هو حقيقته مسأله ينتج معرفة العلم بمحده العلم بمسأله وليس من مقدمة الشروع فيه ينتج المط والدليل الغير اليه الذي اشار اليه في الجواب بقوله العلم هو التصديق بالمسائل آء صقراء عين صفري الدليل الاول وكبراه قوائما وما هو حقيقته التصديق بمسأله فينتج معرفة العلم بمحده العلم بالتصديق بمسأله اى تصور ذلك التصديق وتصور تصديقات مسأله ليس من مقدمة الشروع ينتج المط ولا يرد عليه ما يرد على الاول من استفادة التصور من التصديق الا ان تغيير الدليل افحام من وجه لا يضر اليه من غير ضرورة وان كان من الوظائف كما اشار اليه بقوله ولا حاجة الى تغيير الدليل واما الانتقال الى بحث آخر فافحام من كل وجه كما تقرر في علم المناظرة والفرق بينهما مذكور فيه ايضا فارجع (قوله لاهها آء) اى المحال كما هو الظاهر والاختلافات كما هو الملائم لما يأتى من قوله لا مدخل فيه اى الاختلافات الحاصلة في زيد بحسب العوارض مما لا مدخل لها في وضع اسم زيد للذات المنخفضة والمقضى على التقديرين (قوله اذ لا مدخل في ترتيبها آء) حتى يعتبر في تلك التصديقات الحصول لشخص شخص (قوله مطلقا) اى غير مقيد بذهن شخص معين بقوله وهو معتبر آء) اى الحصول في الذهن معتبر في مفهوم التصديق والحاصل ان ماله مدخل في ترتيب الفاية معتبر في مفهوم التصديق وما هو ليس بمعتبر فيه لا مدخل له في ذلك الترتيب (قوله بنفسها او باخذاء) قد عرفت توضيح هذا الكلام فلا حاجة الى الامعاء المورثة للام (قوله فانه تعالى آء) تعال او وقوع الاستبعاد لمفهوم من قوله دفع لاستبعاد آء اى الاستبعاد واقع لان تعال التصور بالتصديق لكونه من قبيل تعال احد الضدين بالآخر يتوهم انه اجتماع الضدين الذي هو محال كاجتماع النقيضين فبالدفع بما ذكر يظهر انه ليس اجتماع الضدين في محل واحد كما لا يخفى (قوله فلا يرد كنه الواجب آء) لان التصور متعلق بكنه الواجب



يوجه ما وان لم يتعلق به من كل الوجوه وكذا فرض اشتراك الجزئي لان وجهها ما اعم  
من الوجه المطابق والغير المطابق نأمل ( قوله على انه آه ) جواب اخر على طريق  
العلاوة اى فليكن كنه الواجب وفرض اشتراك الجزئي مما خص من عموم كل شئ  
( قوله ان كان علمها حضوريا آه ) وهو العلم بالصورة بذاتها كما ان العلم بالحصول  
العلم بالشئ بصورة وعلمه تعالى بالاشياء وكذا علم العقول حضورى مطلقا عند  
البعض حيث قالوا يفيض صور الاشياء سواء كانت صوراً خارجية كما في صور  
العقول القديمة عندهم او صوراً علمية كما في صور الحوادث المرتفعة في بعض العقول  
عن حقيقة ذاته تعالى معقولة فالصور الفاضلة معقولة للواجب تعالى بذواتها  
لا بصورها المرتفعة في ذاته تعالى وقد سبق ( قوله مع الاتحاد بالذات ) لان الحاصلة  
في الذهن صورة واحدة وهى باعتبار كونها ذات صورة ادراكية هى مرآة  
لها لما ان العقل ينتزع عنها صورة هى مرآة لها وان لم يكن لها صورة زائدة على  
ذاتها كما ينتزع الحرارة من الحرارة في قولنا حرارة النار حرارة موجودة بالوجود  
الاصبلى وتصديق وباعتبار كونها صورة ادراكية لنفسها و مرآة للملاحظة  
نفسها موجودة بالوجود الظلى وتصوير وقد سبق ما يتعلق بالوجودين فتذكره  
( قوله واختلاف الاحكام آه ) دفع لما عيسى ان يقال وهو انه كيف يتخذ  
التصديق والتصوير بالذات مع ان لكل منها احكاما مخالفة لاحكام الآخر وحاصل  
الدفع ان اختلاف احكامها لاختلاف وجوديهما الاصبلى والذاتى لاختلاف  
ذاتها كما ان اختلاف احكام الموجودات الخارجية باختلاف وجوداتها الخاصة  
عند التحقيق الذى هو كون الامر المسمى بالشخص عبارة عن الوجود الخاص  
المستتبع للعوارض الشخصية وان كان عبارة عن تلك العوارض في الظاهر كما حققه  
المحقق الدواني ولما كانت العوارض التابعة للوجودات الخاصة متباينة متضادة  
بحيث لا يجوز اجتماعها في محل واحد بدهة كانت تلك الوجودات متباينة لان تباين  
الانوار يدل على تباين مبادئها قطعاً ويتضح ذلك بان امتياز الابيض عن الاسود مثلاً  
بتحصول الكون في الاعيان بحيث يترتب عليه تفرق البصر للابيض وبتحصول الكون  
في الاعيان بحيث يترتب عليه جمع البصر للاسود اذ الوجود الخاص عبارة عن الكون  
في الاعيان على وجه مخصوص هذا ( قوله فاندفع توهم لزوم آه ) يعنى انه ان قيل  
بمتباينة ذات التصور لذات التصديق يلزم عدم اتحاد العلم والمعلوم مع ان التحقيق  
اتحادهما كما اسلفناه وان قيل باتحادهما يلزم كون شئ واحد آه ووجه الاندفاع  
انا فختار الشئ الثانى ولا يلزم لزوم كون شئ واحد تصوراً وتصديقاً من كل الوجوه

لتفاريهما بالاعتبارين المذكورين والوجودين ( قوله والقرينة على ذلك انه آه )  
اى القرينة على انه اراد بالتعذر ما هو متعذر قبل الشروع اعم من ان يكون متعذراً  
في نفسه اولاً انه قال آه اذ لو اراد المتعذر في نفسه لقال لم يكن تصور العلم بحدده كما  
لا ينفى ( قوله لا رجاء آه ) اى كل من التصريح والبناء على التجريد لا رجاء الضمائر  
الائبة الى الدليل المذكور من غير تكلف ( قوله وامامتها بالابطال آه ) اشارة  
الى دفع الاراد بالانقسام الاول من الاقسام التى اورد بها الفاضل العصام حيث قال  
بقى هنا اقسام خرجت من اثنية المذكورة احدها نفي المقدمة المعينة وثانيها اقامة  
الدليل على خلاف ما ادعى فيه احد البدهة وثالثها دعوى بدهة خلاف ما استدل  
عليه انتهى ملخصاً ووجه الدفع ظ ( قوله وليس للتوابع ) حتى يفيد كون منع  
كل واحدة منهما نوعاً مغايراً لمنع مقدمة واحدة ( قوله فيصدق على منع كل واحد  
آه ) فليس المناقضة الامنع مقدمة معينة واذا منع اكثر من مقدمة تحقق افراد المنع  
على حسبها ولذلك ترى انه كثيراً قيل في الدليل متوع او متعان كذا ذكره الفاضل  
العصام ( قوله والمناسبة ظاهرة ) اما بين المعنى اللغوى للمناقضة والاصطلاحى  
فقط لان الخصم يدعى العلم بمقدمته والمانع يظهر الجهل بها فيصدق عليه انه تكلم  
احد الخصمين بما يخالف الآخر واما بين كل من معنى انقض في اللغة وبين معناه  
الاصطلاحى فلان اثبات خلال دليل المستدل يشبه بنقض البناء وهدمه ونقض  
طاقات الجبل كما لا يخفى ( قوله وذلك لا يقتضى اشهاد ) اذ دعوى الجهل بمالا  
مشاحة فيها انما المضائق في دعوى العلم على ما ذكره الفاضل العصام ( قوله انجحه  
بشت آه ) ترجمته بالعربية ما يستند الظاهر اليه من ذروة الجبل ومحل الاستناد ( قوله  
مطلقاً ) اى باى شئ كان ذلك الابطال غير مقيد بوجه مخصوص اوسواء كان  
ذلك السند مذكوراً على سبيل التجويز او على سبيل القطع ( قوله اى لتقيس  
المقدمة المتنوعة ) اشارة الى ان معنى مساواة السند للمنع مساواته لنقض المتنوع  
فقواهم هذا السند مساو للمنع او اخص منه مجاز في النسبة والمراد مساو لنقض  
الم او اخص منه ملازمة بين المنع وبين ذلك المساواة والاختصاص اذ المنع كانه ممكن  
لهمسا كما في تقرير القوانين ( قوله لان ابطال احد المتساويين آه ) تعليل لقوله  
وبالابطال مقبول مطلقاً واشارته الى ان مقبولة ابطال السند المساوى ليس  
من حيث انه سند ومقول المنع لان بطلان مقوى الشئ لا ينفع في بطلانه بل من حيث  
انه مساو له في التحقيق وبطلان احد المتساويين يستلزم بطلان المساوى الآخر  
( قوله فان ابطاله بضر آه ) قيد بحث لان مقتضى سياق كلامه ان المراد بالسند



الاعم ما هو اعم من نقض المنوع كما هو الموافق لما هو المشهور بين المناظرين  
من اعتبار السبب في السند بالقياس الى نقض المنوع مع ان ابطاله بهذا المعنى ينفع  
المعلل ان كونه مستلزما لابطال نقض المنوع ولذا قالوا ان السند اعم مطلقا لا يجوز  
الاستناد به لكن ينفع المعلل ابطاله لو استند به السائل والسند الاخص بالعكس  
المفهم الا ان يقال المراد ما هو اعم من المقدمة المنوعة عنها وان كان خلاف الاصطلاح  
او يقال ان التعليل مبنى على ما اذا كان السند اعم مطلقا من العين كما هو اعم من نقض  
المم اذ يضر المعلل ح ابطاله بلا شبهة الا انه لا يمكن ابطاله بدليل صحيح لا مستلزما  
ارتفاع النقضين على ما ذكره المول الحجاوي في شرح ولدية الاداب ( قوله وكذا  
اذا كان اخص آ ) عطف على قوله بخلاف ما اذا كان اعم اي لا يكون ابطال السند  
مقبولا ايضا اذا كان اخص وانت خير بان التعليل المذكور بقوله لان ابطاله آ صحيح  
على كلا الاعتبارين في نسبة الاختصاص فاعرفه ( قوله واما منه فبمعنى آ ) اشارة  
الى ان قوله قدس سره تذييه على ان المراد من المنع في قوله وان منع مقدمة غير معينة  
ليس المنع بالمعنى الاخص المفسر بطلب الدليل بل بالمعنى الاعم الشامل للوظائف الثلاثة  
اعنى مطلق الدخل ووجه التنبية ان منع المقدمة الغير معينة بمعنى طلب الدليل عليها  
لا معنى له ولا فائدة فيه على انه تكليف بما لا يطاق فلا يسمع كما لا يسمع منع مجموع  
الدليل بهذا المعنى وفي كلا المقامين بحث مذكور في ولدي الاداب وشروحه اذ يرجع  
اليها ( قوله وحصر آ ) على صيغة الماضي المجهول اي حصر شاهد انقضاء  
في تخلف حكم المدعى مع جريان الدليل في الشيء القلاني وفي استلزام الدليل للحيلال  
كالدور والتسلسل ( قوله حتى يرد عليه ان المعارض آ ) يعنى ان المعارضة  
لا تتوقف على ان لا يمنع المستدل على خلاف المدعى شيئا من مقدمات دليل  
المستدل بل ربما يجمع بين المعارضة والمنع والنقض فكلام السيد قدس سره  
في هذا المقام لا يصفوا كما ذكره الفاضل العصام ووجه عدم وروده بما حرره  
الحشى ظ ( قوله والتقييد بالمستدل لان آ ) فاندفع بهذا اراد الفاضل العصام  
بالقسم الثاني من الاقسام الثلاثة التي اوردها كما نقلناه على ما لا يخفى ( قوله اما  
بلا واسطة ) كما اذا استدل على عين نقض مدعى المعلل او بواسطة كما اذا استدل  
على ما يساوى نقضه او الاخص مطلقا منه ولذا عرفها بعضهم بانها اثبات  
السائل نقض ما ادعى المعلل واستدل عليه او ما يساوى نقضه او الاخص  
مطلقا من نقضه ( قوله اي الاراد بخصوص ) اشارة الى انه قد تقرر ان الاشارة  
الى امر موصوف بصفة كعادته بصفته بخلاف ارجاع الضمير اليه لما ان كون الذات

تعتبر تلك الصفة حتى صار كالتحسوس مما يجب اعتباره في اسم الاشارة بخلاف  
الضمير فقوله قدس سره فذلك دون ان يقول فهو مع كونه الظ لتقرب المرجع مبنى  
على ذلك ( قوله والمسئلة لان كون الحكم نظريا ) لان مسائل العلوم موجبات حيليات  
كليات نظريات مبرهن عليها في انفن اي فعلى تقدير كون المنطق بديهيا لا يكون  
اجزائه مسائل لتعلم فيعلم ( قوله فلا يتوقف هذا الحكم ) اي الحكم بانه اذا  
كان المنطق بديهيا لا يحتاج الى تعلم على كون التعلم كسبا اذ لما كان معنى تعلم  
المنطق تعلم مسأله ولم يكن الحكم البديهي مسئلة لكون المسئلة عبارة عن الحكم  
النظري لم يتصور تعلم المنطق على تقدير كونه بديهيا فيصدق انه اذا كان المنطق  
بديهيا لا يحتاج الى تعلم ولو فرض ان التعلم ليس بكسب وان الشيء لا يكون كسبيا  
بمجرد التعلم ايضا فاقع في النسخ التي رأيناها من كسبيا بقاء النسبة بدل كسبيا من  
تصنيف النسخين فخذ وكن من الشاكرين ( قوله المبادئ المناسبة ) للمطلوب  
( قوله ولا يمكن ان يكون ذلك آ ) اي فلا يرد ان الانم الاحتياج الى قانون آخر لجواز  
ان يكون اكتساب قانون بدليل تعرف صحته من ذلك القانون واحتياج القانون  
الى نفس ذلك القانون ليس دورا ولا تسلسلا لجواز لزوم توقف الشيء على نفسه  
فاعرفه ( قوله مناسبة ضرورية ) بان يوجد امور مناسبة بالباط بديهية لا تحتاج  
الى قانون ( قوله ولا يجب استخراج منه آ ) وقولهم العلم اليقيني بالجزئيات انما  
يحصل من قبل الكليات كما سبق لوت فاما يتم في الجزئيات النظرية لاني البديهية  
الحقية اذ لا يتوقف العلم بها على استنتاجها من تلك الكليات والالم تكن بديهيات  
بل نظريات ( قوله فلا ) اي فلا يلزم منه كما هو انظر وذلك لانه لم يظهر بعد كون  
المنطق بديهيا او كسبيا داخلا في النظريات على ان المتبادر منه في اكتساب  
النظريات غير المنطق اذ كون الشيء آلة لاكتسابه غير معهود ( قوله مطلقا ) اي  
سواء كان ذلك الاكتساب اكتساب المنطق او اكتساب غيره من النظريات  
( قوله فاللاني ان يقال حتى يلزم آ ) وذلك لان كلاما من لزوم الاستثناء وزوم الدور  
او التسلسل مدعى المعارض ونحن بصدد منع حصر الاحتمال هنا في الامر بن  
وتجوز احتمال ثالث لا يلزمه شيء من الامر بن ( قوله للدلالة على ان الاحتمال الثالث  
آ ) اذ بطل الاحتمالين من الاحتمالات الثلاثة المحصورة يستلزم حقيقة الاحتمال  
الثالث بطريق القياس الانفصالي الرفعي ( قوله اي اثبات بالدليل آ ) اشارة الى  
ان البيان هنا كالبينات في قول الش فيما سبق واما على بيان الحاجة آ بمعنى الاثبات  
بالدليل على ما هو المعروف بينهم وان كان قد يستعمل فيما هو اعم منه ( قوله الى ان المراد



يقولهم اه) والا فالضروب العقيمة ايضا تنتج في بعض المواد (قوله فاقيل يستفاد من كلامه قدس سره اه) القائل هو المولى قره داود حيث قال الظم من كلامه قدس سره ان انتاج الشكل الاول لنتيجة بين بالمعنى الاعم وهو ما يكون تصور الملزوم واللازم والنسبة بينهما كافيا في جزم الذهن بالملزوم بينهما بدل عليه قوله بل كل من التصور موجبين كليتين على الضرب الاول اه وانتاج القياس الاستثنائي المتصل لنتيجة بين بالمعنى الاخص وهو ما يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ويكون تصورهما وتصور النسبة كافيين في الجزم بالملزوم بينهما بدل عليه قوله فان من علم الملازمة اه فالتشبيه المستفاد من قوله كذلك القياس الاستثنائي المتصل انما هو في الين بالمعنى المشترك بين القسمين وهو الذي لا يحتاج الى وسط لافي خصوصية احدا القسمين فكانه اشار الى هذا حيث قال فان انتاج نتيجة لا يحتاج الى بيان اصلا والمضى ان انتاج الشكل الاول كانتاج القياس الاستثنائي بين بالمعنى الاخص هذا عبارته بطولها وقره الفاضل العصام قائلا بان الحق معه (قوله توهم) فانه كما يظهر من كلامه المتقول ان فاعني على كون قوله قدس سره فان من علم الملازمة اه انما لكون انتاج القياس الاستثنائي المتصل بينا كافيا فيه تصور الملزوم اى يلزم فيه تصور النتيجة بمجرد تصور المقدمتين في وزان قوله بل كل من التصور موجبين كليتين اه وقد عرفت مما حققه انحنى ان قوله قدس سره فان من علم الملازمة اه مجرد بيان الانتاج وان ما هو واقع في وزان قوله بل كل من اه في كونه بينا لكون الانتاج بينا انما هو قوله وعلم اه فاهو المستفاد من كلامه قدس سره في المقامين كون الانتاج بينا بالمعنى الاعم في كل من الشكل الاول والقياس الاستثنائي المتصل ولا غبار عليه وكونه بينا بالمعنى الاخص فيها كما ادعا هذا القائل واتبعه الفاضل العصام فليس بمنين ولا مبين لاهنا ولا في غير هذا المقام (قوله فان الحكم فيها اه) اى الحكم يلزم نتيجة فيه بعد تصور مقدميه الشرطية المفصلة والاستثنائية وتصور نتيجة على الوجه الذي هو مناط ذلك الحكم ومداره وهو استحالة اجتماع الضدين في صورة ابتناء العين واستحالة ارتفاع التقيضين في صورة استثناء التقيض من ضرورته النتيجة المفصلة في محله بدعي اولى بكفى فيه التصوران المذكوران ولا يحتاج الى بيان اصلا (قوله ولم يجعل من المبادئ البينة لا يصالها اه) اى والمبادئ البينة لا توصل الى المطالب الكسبية لا قريبا ولا بعيدا وانما يتوقف عليها الموصل (قوله فيكون بالنظر) وذلك لان الاستفادة منحصرة في هذه الاقسام الثلاثة اعني القضايا قياسا منها معها والحدسيات والنظريات

المحتاجة الى النظر فاذا لم يكن من الاوليين ثبت انه من النظريات المحتاجة الى النظر (قوله بارد) اى برده الى الشكل الاول وذلك بعكس الكبرى في الضرب الاول من ضرورته الاربعة وبعكس الصغرى وجعلها كبرى لكبرى القياس ثم عكس النتيجة في كل من الضرب اساني والثالث منها واما الضرب الرابع فلا يمكن رده الى الشكل الاول كما تطلع عليه ان شاء الله تعالى (قوله ولا يخفى انه ح يمكن الجواب آه) اى حين تجوز اكنساب ما هو كسبي من المنطق مما هو بدعي منه بطريق جزئي بدعي الانتاج لا يحتاج في الجواب عن المعارضة المذكورة الى اختيار البق الثالث اعني كون بعضه بدعيها وبعضه نظريا بل يمكن الجواب باختيار ان كلمة نظري آه (قوله الا انه لما كان ذلك) اى كون كل المنطق نظريا خلافا لواقع آه اذ الواقع كون بعضه بدعيها وبعضه نظريا كما عرفت (قوله على ما حققه قدس سره) في حاشية شرح المطالع كما مر قبل ورقة (قوله الى التكاليف) وذلك لان المقام بضم الميم محل اقامة الدليل ومقتضى صريح عبارة الش اعني قوله والدليل انما ينتهض على ثبوت الاحتياج ان الدليل انما اقيم على المدعى الاول لا الثاني فاحتاج الى تفسير هذا القول بقوله اى الدليل المذكور انما ينتهض اى ينتصب على ثبوت الاحتياج اليه فينبغي ان يجعل الاقامة عليه لئلا يلزم تخطئة القوم بلا ضرورة ولا يخفى ان فيه تكلفات (قوله فلا ينافي قوله لا يصلح آه) اذ نقي صلوحها للمعارضة بالنظر الى حيثية كونها معارضة (قوله سواء كان عبارة آه) لم يتعرض لاحتمال كونه عبارة عن الملكية الحاصلة من التصديقات بالمسائل لعدم كونه معنى حقيقيا له كما اشار اليه سابقا (قوله فاندفع ما قيل هذا آه) لان ما ذكره انما يتصور فيماله وجود غير وجوده في الذهن ككنه الباري تعالى فانه ثابت في نفسه موجود في الخارج وان كان متمتع الحصول في الذهن في هذه التشنئة والمنطق ليس له وجود غير وجوده في الذهن كما تضح (قوله كما يصح كون المنطق غير محتاج اليه اه) هكذا وجد في النسخ الموجودة عندنا وانت خبير بان الظان يقول كما يصح كون المنطق محتاجا اليه مقدم الكونه بدعيها او نظريا يصلح كون المنطق محتاجا اليه مقدمه وذلك لان صحة مقدمية كون المنطق محتاجا اليه لكونه بدعيها او نظريا مقتضى صريح تقرير القائل ومسلم عنده فياسب جعله مشبهها به بخلاف صحة مقدمية كون المنطق غير محتاج اليه له ثم ان قوله مقدم في الموضوعين حال من فاعل يصح اعني كون اه او مفهول له على طريق تضمينه معنى الجمل كما لا يخفى (قوله فلا يكون كونه بدعيها اه) والالزم



كون شيء واحد لازم الكل من وجود امر وعدمه (قوله غايته اه) اي غاية ما يستلزم انتفائه في نفسه عدم وجود ما لاجله اه لما ان عدم وجود الموقوف عليه يستلزم عدم وجود الموقوف (قوله يدل على ذلك اه) اي على جواز الاحتجاج اليه مع انتفائه في نفسه (قوله على نفي صفة مخصوصة) وهي فيما نحن فيه الاحتجاج الى المنطق (قوله والمقصود بهذا الحمل اه) اي والحال ان مقصوده قدس سره مذكور في رد القائل كون هذا الحمل الذي حمل القائل كلام المعارض عليه بعيدا في نفسه واستبعاد كونه مقصود المعارض لما ان استلزامه لعدم الاحتجاج الى المنطق مع كونه مدار المعارضة ليس بالذات بل بالواسطة كما اعترف به المعارض فحصل جواب هذا القائل ان العقلاء لما لم يكتفوا باقامة ما يدل اه كان هذا الحمل بعيدا وكان احتمال قصد المعارض اياه مستبعدا فيتم مقصوده قدس سره لان مقصوده بهذا الحمل واستبعاد اه لان هذا الحمل ليس بمشتمل في نفسه اصل حتى يرد ما ذكره المعارض (قوله اذا كان ذلك النفي مقصودا) اي نفي الصفة المخصوصة مقصودا في المقام كما فيما نحن فيه اذ مقصود المعارض نفي الاحتجاج الى المنطق لانفيه في نفسه (قوله كاستدلالهم بلزوم نفي وجود الواجب اه) المستدل بذلك بالحكماء حيث ذهبوا الى ان الوجود نفس ماهية الواجب وزائد على ماهية في الممكن واستدلوا على الاول بانه لو كان زائدا على ماهية الواجب وجب ان يقوم بها واقام بها الكان وصفا محتاجا اليها وانها غير محتاجة الى الغير ممكن فيكون وجوده ممكنا فله علة وهي ليست غير ماهية الواجب والا لكان وجود الواجب معلولا لغيره فلا يكون الواجب واجبا اي يلزم نفي وجود الواجب فهي الماهية الواجبة والعلة متقدمة على الماعول بالوجود فتقدم الماهية على وجودها بالوجود وانه محال لاستلزامه كون الشيء موجودا قبل وجوده وكونه موجودا مرتين واستلزامه تقدم الشيء على نفسه او التمس في الوجودات على ما قرر في محله (قوله واستدلوا عليهم على عدم زيادة الوجود مطلقا) اي سواء كان وجود الواجب او وجود الممكن والمستدل بذلك الشيخ ابو الحسن الاشعري ومن تبعه حيث ذهبوا الى ان الوجود نفس الحقيقة في الواجب والممكنات كافة واستدلوا عليه بوجوه منها انه لو كان الوجود زائدا على الماهية لكان له وجود وهو بطل والالتسلسل الموجودات الى ما لا ينتهي (قوله تقريره اذا غرضت على قوائين اه) اشارة الى ان تقريره قدس سره ليس جاريا على قانون الاستدلال وذلك مما يظهر من تقرير المحشى المحقق فلا حاجة الى يسائه (قوله لانه الذي جعله المعارض اه) فهو الذي يجري ان يهتم بنفسه

لكونه مدار المعارضة (قوله بلاشارة الى المعارضة اه) اي للاشارة الى المعارضة المقدرة لما ان هذه المقدمة اعني وليس كلاء بدعيها من مقدماتها كما قرر (قوله فاقبل ان هذا اه) لانه مبني على كون مراده قدس سره من قوله ايراد المعارضة في هذا الموضوع اه ايراد المعارضة بالتقرير المستفاد من عبارة المتن كما بينه الشارح وقد بين انه ليس بمراد له قدس سره كيف وان المطالع وشرحه من اجل كتب هذا الفن مع ان التقرير المذكور في شرح المطالع لهذه المعارضة غير هذا التقرير المستفاد (قوله وروى وكردن اه) مبتداء خبره قوله الاتي هو بعينه اه يعني انه لما كان المقابلة بمعنى روى فرا روى كردن والممانعة بمعنى كسى را از چيزى واداشتن كان معنى قوله المقابلة على سبيل الممانعة روى وكردن اه وروى وكردن اه هو بعينه فاقبل المعارضة اقامة اه فترجمة قوله روى وكردن اه جعل السائل الدليل الاخر الذي يمنع دليل المستدل عن ثبوت مقتضاها واجها لدليل المستدل ومن البين ان ماله الى اقامة الدليل اه وان كلا من المعنيين معنى التعدية (قوله من اختلاف المعنيين) اي المقابلة على سبيل الممانعة واقامة الدليل اه لكون الاول معنى لازما والى معنى التعدية (قوله وجعل احدهما تعريفا مبنيا اه) اي وحكم بان المقابلة على سبيل الممانعة ليس تعريفا على التحقيق بل جعله تعريفا مبني على المسامحة باقامة اللازم مقام الملزوم ففسر قول الشا لانهما المقابلة اه بقوله اي لانهما تستلزم المقابلة على سبيل الممانعة (قوله لان قولهم عورض اه) اي وكذا ما قبل المعارضة في الاصطلاح اه ليس بشيء لان قولهم اه يعنى انها او كانت في الاصطلاح بمعنى دايمل اه لما صح اشتقاق نحو عورض ويعارض ومعارض منها فاشتقا قها منها شاهد عدل على كونها في الاصطلاح بالمعنى المصدرى واجلا قها في بعض الاحيان على الدليل مبنيا على المسامحة والتجاوز بنحو علاقة التعلق (قوله حتى لا يصح) لحصول التميز بتصور العلم بغايته ايضا اعني تصوره برسمه كما صرح به قدس سره فيما سبق (قوله اي التميز الذي هو العلم في نفسه اه) يعنى ان المراد بالتمييز التام التميز الذاتي الحاصل للعلم في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه والمعتبر في جعله علماء لا التميز الذي هو اكل من التميز الحاصل قبله مطلقا اي سواء كان تميزا ذاتيا او باعتبار امر خارج (قوله اذ لا يلزم سبق اه) بل التميز الحاصل بالعلم بالوضع تميز تام لكونه تميزا ذاتيا وحاصل في نفسه ولولم يسبق عليه شيء مما يوجب التميز اصلا (قوله انه يفيد تميزا تاما باعتبار اه) يعنى ان القول بحصول التميز التام عند العقل بعد العلم بالوضع واستناد لقاعدة التميز التام الى العلم به مبني على الترتيب الذي اعتبره المص في مقدمات



الشروع من تصور العلم برسمه ثم بيان الحاجة اليه ثم العلم بموضوعه وذلك لان العلم بالموضوع وقع جزأ آخر من مقدمات الشروع فيصح اسناد افادة التميز التام اليه وان كان افادته بمجموع الاجزاء الثلاثة كما يصح اسناد استلزام العلول الى الجزء الاخير من العلة التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه الشيء وان كان المستلزم ذلك المجموع (قوله لان الكلام في تميز العلوم مطلقا) لاني تميز المنطق باعتبار الترتيب الذي آه مع ان كلام هذا القائل مبني على كون المراد من التميز التام التميز الاول مع الزيادة وقد عرفت انه ليس بمراد هذا (قوله فجعله تعليلا لتقييد آه) اي جعله تعليلا لتفسير قول الشارح لا تميزه لقوله اي لا تميز عنده تميزا تاما بمعنى انه انما فسرناه بذلك لما اشرنا من ان التميز يحصل بتصور العلم بغايته ايضا فلا يصح حصر مطلق التميز في العلم بالموضوع (قوله لا يحتاج الى بيان آه) حتى يبينه قدس سره بقوله لما اشرنا اليه وانت خبير بان حصول التميز بغير الموضوع ليس من اجلي البديهيات حتى يستغنى عن البيان قطعاً فليت شعري ما وجه الحكم بالسموع على الجمل المتقول عن بعض الناظرين فكن من المنصفين (قوله فغاية العلم بالغاية آه) اي فغاية ما يفيد تصور العلم بالغاية كما صرح به آنفا ان يعلم ان هذه المسئلة من علم كذا متى اوردت على المنصور لان تميز عنده مسائل ذلك العلم عن مسائل العلوم الاخر فالمراد بالعلم بالغاية تصور العلم برسمه كما اشرنا اليه لما صرح به الش سابقا من ان تعريف العلم بالغاية رسم لكونه تعريفا بالخارج اذ غاية الشيء خارج عنه لا تصديق بها وبهذا يظهر وجه تفرع قوله الاتي فقول الش اذا تصور آه فلا تغفل (قوله ولها مدخل آه) يحتمل ان يكون هذه الجملة حالا من المستتر في ان لا تكون اي ولا يلزم من العلم بالغاية ان لا تكون هذه المسئلة من علم آخر والحال ان لها مدخلا في غاية كل من علمين ويحتمل ان تكون معطوفة على معمول يكون من قبيل عطف الشئتين بحرف واحد اي ولا يلزم ان لا يكون لها مدخل في غاية كل منهما (قوله لا ينافي آه) لما تبين مما ذكر من ان الوقوف على جميع مسائله اجالا لا يستلزم تميز مسائله عن مسائل العلوم الاخر (قوله تميز العلم حاصل آه) اي تميز العلم الذي هو عبارة عن مجموع المسائل من حيث انه مجموع حاصل بتصوره بغايته على ما صرح به قدس سره في بيان قول الش فلان تميز العلوم اه بقوله لان التميز والبصيرة قد حصلا بتصوره برسمه (قوله قد يطلق على حصول الشيء في الذهن بنفسه آه) اي واو بغير تفصيل الاجزاء ومن البين ان علم الخاص بالكثرة بهذا المعنى لا يتوقف على ان يكون

مبوقا بالعلم بالعام والكثرة بهذا المعنى يستعمل في مقابلة العلم بالشيء بواسطة الامر الصادق عليه وبالمعنى الاول في مقابلة العلم به بغير تفصيل الاجزاء بل بالامر الخارج عنه او ببعض الاجزاء (قوله على النحوز) بذكر العام واردة الخاص لان كل مقيد خاص بدون العكس وكل مطلق عام بدون العكس ايضا (قوله لتحقيق الشرطين المذكورين) لان معرفة المقيد من حيث انه مقيد علم به بالكثرة وان المطلق ذاتي للمقيد وداخل في ماهيته من حيث انه مقيد (قوله لا يتصور مفهوم موضوع المنطق) مع قطع النظر عما يصدق عليه ذلك المفهوم وهو ظ (قوله في الرد التصريح بذلك) اي يكون المراد تصور الموضوع الا ان المراد لم يرض بكون المراد تصور مفهوم موضوع المنطق بل صرح بكون المراد تصور ما يصدق عليه ذلك المفهوم (قوله جعل قدس سره كاهنا تحت قوله فلذلك) مشبرا الى ان كاهنا مبني على ما يتبادر من كلام القوم ان المق تصور الموضوع (قوله لكونه مقيدا) تعليلا لقوله انوخر اخص آه قدمه رعاية لقرب مرجع الضمير المجزور (قوله لانه المطلق آه) اي لان المقيد عبارة عن المطلق والتقدير فيكون المطلق ذاتياله وجز منه فيكون العلم بالمقيد من حيث انه مقيد اي بالكثرة وتفصيل الاجزاء مبوقا بالعلم بالمطلق لا محالة الا ترى انهم عرفوا الذاتي بما تقدم على الذات في العقل (قوله فان اللازم مما سبق آه) دفع لما يقال ان كون المتبادر من كلامهم غير حق بمافهم من بقاء الاعتراض كما اشار اليه المحشى في الحاشية السابقة بقوله وبقي الاعتراض فلا يكون ما يتبادر من كلام القوم حقا فلا حاجة الى اثباته بل هو تكرار قطعاً ووجه الدفع ظ وكلام المحشى في الحاشية السابقة مبني على النظر الاولى وهنا على النظر الثانية فلا منافاة (قوله اي يحمل عليه آه) بيان لكيفية البحث عن عوارض الذاتية بانه اما بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي له كما يقال في الحكمة الطبيعية التي موضوعها الجسم الطبيعي كل جسم فله حيز طبيعي او بان يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ذلك كما يقال فيها كل حيوان فله قوة النفس او يجعل عرضه الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له ذلك كما يقال فيها كل متحرك فله جهة اي متوجه في حركته الى ماشاء من جهة المشرق والمغرب وامثالهما اذ كل من المتحرك والمتوجه عرض ذاتي للجسم الطبيعي او يجعل نوع عرضه الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له ذلك كما يقال فيه كل متحرك يحرك كنين مستقيمين لا بد وان يكن بينهما فكل من المتحرك يحرك كنين مستقيمين والساكن بينهما نوع من العرض الذاتي للجسم كما بين الكل



في محله ولا ينبغي عليك ان المقياس اشهر اتحاد البحث واكثرها لاحصر البحث  
مطلقا في هذه الاتحاد الاربعة وان بوجه ادوات التزديد اذ قد يجعل موضوع  
المسئلة عرضا ذاتيا لنوع العرض الذاتي للموضوع كما سنبينه عليه وقد يجعل  
صفا للموضوع العلم وقد يجعل فصلا له لما انه قد يبحث في العلوم عن احوال  
الاصناف والفصول مثلا فتبصر (قوله اي جميع عوارضه) يعني ان اصنافه  
العوارض الى الضمير اراجع الى الموضوع للاستغراق (قوله فلا يرد انقض على  
تعريف الموضوع بالمساوي له) بان يقال انه يصدق على ما يساوي موضوع  
العلم ايضا انه يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية وهو وظ ووجه عدم الورود انه بعد  
تحرير المراد بقولنا عن عوارضه بما ذكرنا يكون حاصل التعريف انه ما يبحث  
في العلم عن اي عارض ذاتي له يستخرج من القوة الى الفعل ومن البين انه لا يصدق  
على المساوي للموضوع اذ لم يلتزم البحث في العلم عن اي عارض له ذاتي يستخرج  
من القوة الى الفعل لعدم كون احواله مقصودة بالبحث نعم يصدق بعد استخراج  
العرض الذاتي للموضوع والبحث عنه انه يبحث عن العرض الذاتي للمساوي له  
ايضا لكن اين هذا من ذلك (قوله لان الشيء) لتعليل لجعله قدس سره كلمة  
ما موصولة دون موصوفة بانها عبارة عن الشيء الذي لا جملته لحوق العوارض  
بالموضوع وهو معرفة لكونه متعينا في نفسه (قوله لان المراد الاتحاد في المفهوم) اه  
اي الاتحاد ذهنا وخارجا كما هو المراد في قولهم ما به الشيء هو عند بعض  
المحققين فيكون حاصله لذاته ويكون قوله لجزئه عطفا عليه لا على لذاته (قوله  
ولو اريد الاتحاد في الصدق) يعني ان كلامه قدس سره مبني على ما هو الشائع  
في هذه العبارة اعني الاتحاد ذهنا وخارجا حتى لو اريد بها الاتحاد خارجا على  
خلاف ما هو الشائع كما هو المراد بقولهم حل هو هو يدخل فيه ما يلحق لجزئه او لما  
يساويه لما ان كلاما من الجزء والمساوي متحد بالمعروض في الصدق اي محمول عليه  
فلا يصح عطفا قوله لجزئه عليه لكونه غير مقابل له بهذا المعنى بل يكون عطفا  
على قوله لذاته مع ما عطف عليه تفسيرا لهذه العبارة لا لا يتناول العارض خارج  
اعم والعارض خارج اخص لما انه يصدق على كل منهما انه ما يلحق الشيء لما هو هو  
بهذا المعنى كما لا ينبغي ثم اقول ان جعل هذه العبارة شائعة في الاتحاد ذهنا وخارجا  
بناقض ما ذكره المحقق في حاشية الحاشية الخيالية مقرر لما اشار اليه المولى  
الخيالي عند الكلام على تعريف الماهية بما به الشيء هو هو وهو ان المفهوم  
المتبادر من هو هو الاتحاد في الصدق وعليه الاصطلاح فان معنى حل المواطة

اعني هو هو اتحاد المتباينين في الصدق فحمله عليه اي الاتحاد في المفهوم خلاف  
المتبادر والاصطلاح الذي وجب الاحتمال ز عند في التعريفات فلا يرتكب انتهى  
هذا (قوله زاد لفظ كل) مع ان تعريف الماهية دون الافراد للتبصر على ان  
التعريف لا اختصاص له به حتى انه اوقال موضوع العلم لكان فيه مخافة ان يحمل  
على المنطق بقرينة المقام كما عرّج به انفاضل العصام (قوله بانساب الموضوع ايه  
سابقا) اي باضافة الموضوع اليه في قوله موضوع كل علم سابقا على التعريف (قوله  
نه لا يسح ارجاع الضمير الى كل) اذ الموضوع ليس ما يبحث في كل علم عن  
عوارضه الذاتية ولا ما يبحث في علم ما عن عوارضه الذاتية كما مر مثله في تعريف  
الترتيب الواقع في تعريف النظر (قوله ان كل الانسان معرفته باعيان) اه وذلك  
لما اضافه من ان كل النفس الانسانية في القوة الادراكية هو التشبه بمحضرة الواجب  
تعالى علما والتشبه انما يحصل بمعرفة احوال الموجودات على ما اي على وجه  
هي اي تلك الموجودات الخارجية كاشة عليه اي على هذا الوجه بقدر الطاقة  
التي يمكن ان تكون تلك المعرفة ملازمة بقدر الطاقة البشرية (قوله ولما كان معرفتها  
بخصوصها متعذرة) اي ولما كان معرفة تلك الاعيان ملازمة بخصوصها  
بان يعرف كل جزئي منها بخصوصه متعذرة لعدم تنامي الهويات الموجودة مع  
عدم افادة معرفتها بخصوصها كما لا يعتد به لتغير تلك المعرفة وتبدلها بتفسير  
الخصوصيات الكاشة في الجزئيات وتبدلها وان كانت لا تخلو عن افادة كمالها  
لكونها فضيلة بالنسبة الى الجاهل باحوالها راسا (قوله ويحتو عن احوالها  
من حيث آه) اي محتو عن احوال تلك المفهومات من حيث انصافها على اعيان  
الموجودات (قوله ولما كان احوالها آه) اي احوال تلك المفهومات (قوله  
واحوالها احوال الذاتية) اي ولم يخصوها بما هو المتبادر منها اعني الاحوال  
العارض للمفهوم لما هو هو (قوله وفسروها) اي الاحوال الذاتية وهذا  
على مذاق المتأخرين كما ستعرف (قوله فان له اختصاصا) لتعليل لتفسير  
الاحوال الذاتية بما ذكره فيهم انما فسر وهاه لان لهذا اي لما يكون محمولا  
على ذلك المفهوم لذاته او لجزئه الاعم او المساوي سواء كان ذلك المساوي  
جزأ له ايضا او خارجا اختصاصا بالشيء اي بذلك المفهوم الذي يحمل  
هو عليه من حيث كونه من احوال مقوم ذلك الشيء كما اذا كان محمولا  
عليه بواسطة جزئه الاعم او جزئه المساوي او اختصاصا بما هو خارج مساو له  
كما اذا كان محمولا عليه بواسطة الخارج المساوي والمقصود بالبحث انما هو الاحوال



المطلوبة المختصة بكل مفهوم مفهوم (قوله سواء كان شاملا لجميعه) تعميم لتفسير  
 الاحوال الذاتية بقوله ما يكون آه اي سواء كان ذلك المحمول شاملا لجميع افراد  
 ذلك المفهوم على الاطلاق اي من غير اعتبار ما يقابله او شاملا لها مع ما يقابل  
 ذلك المفهوم مقابلة التضاد آه فالمعتبر في العرض الذاتي للشيء شموله لجميع افراد  
 بانفراده كالنحية بانسبة الى الجسم او مع ما يقابله مقابلة التضاد او مقابلة العدم  
 والملكة كالوجبة والفردية بانسبة الى العدد فان كلا منهما شامل لجميع افراد  
 العدد مع ما يقابله وان لم يكن شاملا لها بانفراده وكالتحرك والسكون بالنسبة الى  
 الجسم لما انه اذا اخذ المتحرك والساكن على وجه الترتيد بان يقال الجسم اما متحرك  
 او ساكن لا يشترط الجسم عن احدهما (قوله دون مقابلة السلب والايجاب آه)  
 فلا يكون المحمول على شيء الشامل لجميع افراده مع ما يقابله مقابلة الايجاب  
 والسلب عرضا ذاتيا له لما عرفت ان المق بالبحث انما هو الاحوال المختصة للشيء  
 والمتقابلان بالايجاب والسلب لا اختصاص لهما بمفهوم اصلا بل لا يخلو مفهوم  
 عن احدهما ولا يلزم ارتفاع التقيضين ولذا قال السيد السند قدس سره في حواشي  
 المطالع ومعنى الشمول على التقابل ان يكون هو مع ما يقابله شاملين له ويختصان  
 به كالاستقامة والاختفاء المقضى بما يتناول الاستدارة وغيرها بالقياس الى الخط  
 فليس الضدك وعدمة من هذا القيل بالنسبة الى الحيوان اذ ليسا مختصين به انتهى  
 وانت خير بانه يظهر مما ذكره في هذا المقام انه اعتبر ههنا جميع اقسام التقابل  
 سوى تقابل الايجاب والسلب سواء كان تقابل التضاد او تقابل العدم والملكة او تقابل  
 التضاد فعدم تصریح المحتى بتقابل التضاد في الجرد التأسسي بما وقع في كلام الشيخ  
 حيث لم يصرح به وان اشعر به كلامه على ما نص عليه ابو الفتح في حاشية حواشي  
 التهذيب (قوله ضبطا للانشاء آه) تعليل لقوله اعتبروا الاحوال الذاتية آه اعني  
 انه علة لعلية تكرار احوال تلك المفهومات وتعمير ضبطها منتشرة مختلفة لاعتبار  
 الاحوال الذاتية لمفهوم مفهوم من تلك المفهومات (قوله لنفس الموضوع آه)  
 متعلق باثبتوا اي جعلوا تلك الاحوال محمولة في المسائل على موضوع العلم وقس  
 عليه قوله والشاملة آه اي وجعلوا الاحوال الشاملة للمفهوم مع ما يقابلهما باحدى  
 انتقالات المذكورة محمولة في المسائل على انواع موضوع العلم وجعلوا الاحوال  
 اللاحقة للخارج مساوي آه اي وجعلوا الاحوال اللاحقة بواقعة الخارج المساوي  
 محمولة في المسائل على العرض الذاتي لموضوع العلم كما يقال في العلم الباحث عن احوال  
 الانسان مثلا كل منجب ضاحك وانت خير بان قوله اللاحقة للخارج آه هنا يشعر

بان المراد من الاحوال المثبتة لنفس الموضوع اول انواعه الاحوال اللاحقة للموضوع  
 لما هو اول جزئه (قوله ثم ان تلك لا عرض الذاتية آه) اي الاحوال الذاتية التي  
 تكون محمولة على الشيء لذاته او لجزئه الاعمال والمساوي وقوله لها خبر مقدم وعوارض  
 مبتدأ مؤخر والجملة خبر ان (قوله شاملة لها على الاطلاق آه) يعني ان القسمين  
 المعتبرين في شمول الاعراض الذاتية للموضوع لجميع افراده معتبران في شمول العوارض  
 الذاتية للاعراض الذاتية لجميع افرادها ايضا (قوله وكذلك عوارض تلك لعوارض  
 اي وكذلك العوارض الذاتية في المرتبة الثانية يعني ان عوارض عوارض العوارض  
 الذاتية كعوارض العوارض الذاتية في انهما اما شاملة لجميع افراد معروضتها  
 اعني عوارض العوارض الذاتية على الاطلاق والافراد واما شاملة لها على  
 طريق التقابل (قوله وهذه العوارض) اي العوارض المثبتة لنفس الاعراض الذاتية  
 اول انواعها فيدخل فيها الاحوال اللاحقة للخارج المساوي المثبتة للعرض الذاتي  
 كما سبق آنفا (قوله قيود للاعراض المثبتة للموضوع) ان كانت من العوارض  
 الشاملة على الاطلاق ولا نوعه اي لانواع الموضوع ان كانت من العوارض  
 الشاملة على التقابل (قوله او اعراض انواعها) كما اذا بحث عن العوارض الذاتية  
 الواقعة في المرتبة الثالثة اذا كانت من عوارض العوارض الذاتية التي شملت افراد  
 العوارض الذاتية على التقابل فانها اذن اعراض النوعين المتقابلين من عوارض  
 العوارض الذاتية (قوله وبما ذكرنا اندفاع) مناط الاندفاع تعميم شمول العوارض  
 الذاتية من الاطلاق والتقابل وجعل العوارض المثبتة للعوارض وانواعها قيودا  
 في الحقيقة للعوارض المثبتة للموضوع ولا نوعه (قوله انه مامن علم الا وبحث آه)  
 حاصل الاعتراض ان تعريف المذكور لموضوع علم غير صادق على فرد من  
 موضوعات العلوم وذلك لانه لما اخذ فيه الاعراض الذاتية للموضوع فقط كان الظ  
 منه ان موضوع العلم مالا يبحث في ذلك العلم لاعن اعراضه الذاتية لاعن  
 اعراضه القريبة اصلا مع انه مامن علم الا وقد ثبت فيه لانواع  
 الموضوع اول انواع اعراضها الذاتية الاعراض الذاتية لتلك الانواع  
 لا للموضوع كما في الامثلة التي ذكرناها (قوله بالعادن والنبات والحيوان) اللاتي  
 هن انواع الجسم الطبيعي الذي هو موضوع العلم الطبيعي (قوله وذلك لان آه)  
 اي اندفاعه بما ذكرنا ثابت لان المبحوث عنه في العلم الطبيعي في الحقيقة ان الجسم  
 الطبيعي اما ذو طبيعة او ذو نفس غير آتي ولا شك انها اي المحمولات  
 المذكورة من العوارض الذاتية للجسم الشاملة لافرادها على التقابل وانما البحث فيه



اي العلم الطبيعي عن الاحوال المختصة بالاعراض الاربع التي هي من انواع  
الجسم الطبيعي وكذا عن الاحوال المختصة بالمرکبات التامة التي هي ايضا من انواعه  
المختصة بالمرکبات الغير اتامة كذلك فليس لكون تلك الاحوال احوالا مختصة  
لتلك الانواع واعراضها ذاتية لها بل لكونها تفصيلا وقيودا لهذه العوارض  
الذاتية للجسم اعني ذواتية وذاتية ونفس آلي وذاتية ونفس غير آلي كما يستنبه لذلك  
(قوله اما ذواتية او ذاتية ونفس آلي) والمراد بالطبيعة هنا بقية المتبقيات ما يكون  
مبدأ لصدور الافعال على وتيرة واحدة مادامه للارادة كالطبيعة العنصرية  
والصورة المعدنية وبالنفس ما يكون مبدأ لصدور افعال ليست على وتيرة واحدة  
عامة للارادة اما لكونه مبدأ لافعال مختلفة كالنفس النباتية والنفس الحيوانية  
اول لكونه مبدأ لافعال على وتيرة واحدة واجدة للارادة كالنفس الفلكية وبالآلي  
ما يصدور عنه الافعال بواسطة الآلات وليس المقصد منه الى ان يكون الجسم  
ذا اجزاء متخالفة فقط بل وان يكون ذا قوى مختلفة كاذنية والثانية وغيرهما  
فان آلات النفس بالذات هي القوى وتوسطها الاعضاء اذ عرفت هذا فقد  
تحققت ان ذات الطبيعة من الاجسام كالعناصر والمعادن وان ذات النفس الآلي منها  
كالنبات والحيوان لما انه قد تقرر في الحكمة ان القوى الاربع التي هي الغاذية  
والنامية والمولدة والمصورة تشترك فيها النباتات والحيوانات كلها وهذه الاربع  
تخدم اربعة لاربعة اخرى خادمة لها كما فصلت فيما وان ذات النفس الغير الآلي منها  
كالافلاك على رأي من ذهب الى ان لكل فلك من الافلاك نفسا (قوله وبالمرکبات  
اتامة آ) المركب اتام عندهم هو الذي له صورة نوعية تحفظ تركيبه وهو اما  
ان يكون له نشو ونماء اولا الثاني المعادن والا اول ان يكون له حس وحركة  
ارادية اولا الثاني النباتات والا اول الحيوان فالمراد بالمرکبات اتامة المرکبات التي  
لها مزاج وهي مقتصرة في هذه المواليذ الثالث وبالمرکبات الغير التامة المرکبات  
التي لا مزاج لها كالسحاب والاعجاز واما هاتان فصالت في الحكمة وليكونها  
اشبه بالبسائط من جهة عدم استحکام تركيبه ومن جهة جواز اقتضائه على  
عنصرين او ثلثة سميت بالمرکبات الغير التامة وعرف المزاج بانه كيفية متوسطة  
منشأها حادثة من تفاعل العناصر المتصفة المتصفة الاجزاء المماسية بحيث تكسر  
سورة كل منها سورة كيفية الاخر والصورة النوعية مما يذبح حدوث هذه الكيفية  
وان تفصيل يغلب من الحكمة (قوله قال معنى قولهم يبحث عن عوارض ذاتية  
انه يرجع آ) بان يكون اضافة الاعراض الذاتية الى ضمير الموصول لادنى ملازمة

اي الاعراض الذاتية المتعلقة به سواء كانت اعراضا ذاتية لنفسه او اعراضا ذاتية  
وانوع احدهما كما اشار اليه المحقق المذكور في الحاشية الجديدة لمشرح المطالع  
ففي اتسبة الاضافة يجوز عقل على هذا الوجه (قوله دخول العلم الجزئي آ) اي  
دخول العلم الذي موضوعه اخص في العلم الكلي الذي موضوعه اعم (قوله لانه  
يبحث فيها عن آ) يعني انه يبحث في علم الكثرة عن العوارض الذاتية لنوع  
موضوعه ان الذي هو الكثرة كالكرة المتحركة مثلا فيدخل فيه العلم الجزئي الذي  
موضوعه الكرة المتحركة او يبحث فيه عن العوارض الذاتية للعرض الذاتي  
لموضوعه فيدخل فيه العلم الذي موضوعه ذلك العرض الذاتي ان وجد علم  
كذلك او عن العوارض الذاتية لنوع العرض الذاتي لموضوعه فيدخل فيه العلم  
الذي موضوعه ذلك النوع ان وجد علم كذلك وانه يبحث في العلم الطبيعي  
عن العوارض الذاتية لنوع موضوعه الذي هو الجسم الطبيعي كالكرة لما انها نوع  
من الجسم الطبيعي فيدخل فيه العلم الذي موضوعه الكرة او يبحث فيه عن  
العوارض الذاتية للعرض الذاتي لموضوعه فيدخل فيه العلم الذي موضوعه ذلك  
العرض الذاتي على تقدير وجوده او يبحث فيه عن العوارض الذاتية لنوع عرضه  
الذاتي فيدخل فيه العلم الذي موضوعه ذلك النوع على تقدير وجود علم كذلك  
ايضا (قوله واسبابنا للاحوال) متعلقا يبحث لما تقرر عندهم من ان قيد الحيثية  
في تعاريف العلوم من تامة الموضوع وقيدله (قوله فالمراد من حيث استعداد آ) اي  
اذا كان قيد الحيثية قيدا للعروض لا يباين للاحوال يجب ان يكون المراد من حيث  
استعداد الصحة والمرض لا من حيث الصحة والمرض انفسهما لان نفس  
الصحة والمرض مما يبحث عنهما في العلم اعني الطب ويثبت بالدلائل وقد تقرر ان موضوع  
العلم وكذا ما هو من تامة لا يبحث عنه في العلم لكونه مسلم اثبوت (قوله لان الغريبة  
تقتضي الحدوث آ) يعني ان غرابة الامور المدركة على ما اخذت في مفهوم التجب  
تقتضي حدوث الادراك المتعلق بها وهو حظ وحدث الادراك من خواص المادة  
لما تقرر عندهم من قدم علم المجرىات بالاشياء فيكون للحيوان الدال على المادة يدخل  
في عروض التجب للانسان كائنات (قوله وان اريد به الانفعال آ) عطف على  
ما فهم من قوله اي ادراك الامور يعني انه ان اريد بالتجب ادراك الامور الغريبة  
آ فهو لاحق للانسان لذاته وان اريد به الانفعال الحاصل للنفس التابع لذلك  
الادراك فهو لاحق له لمساويه لما انه لاحق ح بالذات المدرك بالامور الغريبة  
وبواسطته للانسان وهو اما حقيقة في هذين المعنيين على سبيل الاشتراك او حقيقة



في احدهما مجاز في الآخر ( قوله على ان ثبوت الذاتي ) المفسر بما يدخل في حقيقة  
جزئياته ( قوله اذا كان العرض الاول آه ) اي اذا كان العرض الذاتي المنسوب  
الى النوع الاول من الانواع الثلاثة المذكورة للاعراض الذاتية اعني ما يلحق الشيء  
لما هو هو اي لذاته ( قوله ان انتفاء آه ) يعني ان غاية ما يلزم من كونه بين الثبوت  
له انتفاء الواسطة في ثبوته للعروض في الواقع ونفس الامر وهو لا يستلزم انتفاء  
الواسطة في العلم بثبوته له في الواقع اعني الواسطة في الاثبات فيجوز ان يكون ذلك  
العارض الذات المعروض غير بين الثبوت له فيطلب في العلم بابرهان الذي هو المراد  
بالواسطة في الاثبات ( قوله بواسطة انتهاى ) فالنقطة ليست بعارضة للنهاى  
اولا وللخط ثانيا والا لجاز وصف التهاى بالنقطة كما جاز وصف نهاية الخط بها  
( قوله كما عارض الفسامة بالكنات آه ) فان الالوان مثلا ثابتة اولاً وبالذات  
للسطوح فاضت عليها من المبدأ القياض الذي هو ممتزج عن الاتصاف بها وعروضها  
له ( قوله لا بمعنى ان هناك اتصافين آه ) كما في الحرارة العارضة للماء بواسطة النار  
فان هناك حرارتين احدهما قائمة بالنار والاخرى بالماء حقيقة ( قوله بل اتصاف  
واحد آه ) اي بل بمعنى ان هناك اتصافا واحدا وعرضا واحدا منسوبا الى الواسطة  
اولا وبالذات والى الغير ثانيا وبالعرض كالشيء الحيوان والانسان فانه عارض لهما  
عروضا واحدا الا انه للحيوان لذاته وللانسان بواسطة كما في حاشية المطالع يعني  
ان لفرد واحد عروضا واحدا الا انه عارض له حقيقة من حيث كونه فردا للحيوان  
وبواسطة عارض له من حيث كونه فردا للانسان فالواسطة وذو الواسطة  
متحدان في الخارج ومتغايران بالاعتبار ( قوله عدم الواسطة في العروض ) دون  
الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعم فالاعتبار فيما يقابل العرض الاول اعني سائر الاقسام  
بثبوت الواسطة في العروض كما نص عليه قدس سره ايضا في حاشية المطالع  
( قوله بالمعنى الاعم ) وهو ما يكون علة لثبوت وصف لامر سواء اتصف تلك  
العلة بذلك الوصف اولاً لان الواسطة في الثبوت كما تطلق على ما يقابل الواسطة  
في العروض تطلق على هذا المعنى الاعم كما اشار اليه آتفا ونظيره في نحو الافعال  
الناقصة فانها قد تطلق على ما يعم افعال المقاربة فتقسم الى قسمين وقد تطلق  
على القسم الاول منهما المقابل لافعال المقاربة ( قوله يكون المعبر في العرض الذاتي  
آه ) بقرينة المقابلة لاجراء المتقابلين على سنن واحد ( قوله لان الاعراض الذاتية آه )  
اي الاعراض الذاتية حينئذ مقتضى ذات الشيء المعروض في العرض الاول ومقتضى  
جزئه في الثاني ومقتضى مساويه في الثالث فيمتنع انفكاكها عن الشيء المعروض فاذا

حلت عليه في مسائل العلوم تكون تلك المسائل ضرورية لا غير والسرفية  
ان التلام في قولهم لذاته واخويه ح تكون داخلية على العلة الموجبة للحقوق بخلاف  
ما اذا كان المعبر عدم الواسطة في العروض ووجودها فانها حينئذ للعلية في الجملة  
ولو كانت علة ناقصة لما ان كلام من الذات والجزء والمساوى ليس علة للحقوق بنفسه  
بل مع اعتبار اتصافه باللاحق هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ( قوله ويلزم ان لا يكون  
العرض الذاتي اخص آه ) لما ان كلام من الذات والجزء والمساوى لا يصلح ان يكون  
علة موجبة بنفسه للحقوق العرض الذاتي الذي هو اخص من الموضوع له وانما يكون  
علة له بواسطة نوع يتدرج في الموضوع ( قوله مع انهم صرحوا بجوازه ) كما ان كلا  
من المتحرك والسكن عرض ذاتي للجسم الطبيعي مع كونه اخص منه وقد سبق  
تحقيق هذا الكلام ( قوله فلا مخالفة بين كلامية ) قدس سره هنا في حاشيته للمطالع  
بناء على ان المفهوم مما ذكره هنا كون المعبر عدم الواسطة في الثبوت ووجودها والمفهوم  
مما ذكره هناك كون المعبر عدم الواسطة في العروض ووجودها ودفع المخالفة  
بما ذكره ( قوله الا انه اجل ههنا ) حيث عبر عن الواسطة في العروض بما هو اعم منها  
ومتقسم اليها والى ما هو قسم لها اعني الواسطة في الثبوت ( قوله اي المتحرك بالارادة  
باقوة ) اذا المتحرك بالفعل لم يعرض الانسان من حيث انه حيوان بل من حيث انه  
متحرك بمعنى هو جزء الحيوان فلا يصح الجواب عما اعترض به ههنا من ان المتحرك  
بالارادة جزء الانسان فكيف يعد عارضا لجزئه بما اجابوا به من ان المراد المتحرك  
بالفعل وهو ليس بجزء والالم يفارق الحيوان بل الصواب في الجواب ان يقال عده  
من الاعراض بناء على ان الحساس والمتحرك آه ( قوله لا ينافي كون المنجب آه ) فان  
الضاحك عارض لذات المنجب وان كان يقتضيه الفرح فلا واسطة في العروض بين  
الضاحك والمنجب الا ترى انه يصدق كل انسان منجب وكل منجب ضاحك ولا يصدق  
كل منجب فرح بكسر الراء مثلا وكل فرح ضاحك ( قوله لا كونها اعراضا ذاتية  
بمعنى آه ) اي لا نزاع في كون اللاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية  
بهذا المعنى للشيء كالتحرك بالارادة اللاحق بواسطة الحيوان الانسان فانه لا شك  
في ان المتحرك بالارادة مستند الى ذات الانسان ومختص بما هو مقوم له اعني الحيوان  
( قوله لعل الذات بناء ويل آه ) لم يظهر لي وجد التحمل بهذا التأويل فان اللفظ ان ضمير  
المؤنث في ليست راجع الى طريقة التأخيرين ( قوله الاول ان المبحوث عنه آه )  
تقريره ان ما يبحث عنه في العلم اثر مطلوب لموضوع ذلك العلم وكل اثر كذا له فهو  
عرض معين اي مستند الى الذات مختص به عارض له بسبب استعداداته المختصة به



يخرج ان كل ما يبحث عنه في العلم عرض معين يختص به اه ثم نضم الى هذه النتيجة  
كبيرة اشار اليها بقوله واللاحق بواسطة آه اي واللاحق للشيء بواسطة الجزء  
الاعم ليس بعرض مختص آه يخرج من الثاني ما يعكس الى المطاعني لاشي من اللاحق  
للجزء الاعم بما يبحث عنه في العلم فقوله اذ المقي آه دليل الصغرى يعني ان المق في كل  
علم من العلوم المدونة بيان احوال موضوعه اعني احواله التي توجد فيه ولا توجد  
في غيره ولا يكون وجودها في نفسه بواسطة نوع متدرج فيه كما ذكره قدس سره  
في حاشية المطالع لمعرفة حال ما هو اعم من موضوعه (قوله بسبب استعداد المختص به)  
اي بسبب الاستعداد التام المختص بالموضوع بحيث لا يوجد في غيره سواء كان حصول  
ذلك الاستعداد التام له مقتضى ذاته بشرط الوجود الخارجي كما في استعداد النار  
للمرارة او بشرط الوجود الذهني كما في استعداد الماهيات الكلية او بشرط الوجود  
المطلق كما في استعداد الارادة للزوجه اولم يكن مقتضى ذاته بل بشرط امر خارجي  
معارف كما في استعداد الانسان للضحك بالفعل بواسطة التعجب بالفعل فان الضاحك  
بالفعل من عوارض ذاتية للانسان كالضاحك بالقوة اذ يقتضيه المذهب الانسانية  
بواسطة تمام الاستعداد بعروض التعجب اها وذلك الاستعداد التام مختص بنوع  
الانسان بخلاف استعداد الماهي بالقوة او بالفعل والتخير على ما ذكره الفضل  
الكليني (قوله فان ما يختص بمجموعه كاللاحق بواسطة الجزء الاعم ايضا  
كالاعراض المختصة بنفسه من الآثار المطلوبة له آه اي فالآثار المطلوبة عبارة  
عن الاحوال المستندة الى الموضوع استنادا تاما بان تكون مستندة اليها بلا واسطة  
او بواسطة اها راجحان على غيرها باختصاصها بها او بدخولها في ماهيتها  
على ما ذكره المولى ابو الفتح في حاشية التهذيب (قوله بخلاف الخارج الاعم)  
اي بخلاف ما هو اللاحق بواسطة الخارج الاعم (قوله قال الشيخ في الشفاء آه)  
كانه تأيد لما ذكره من المنع بان الشيخ عدما هو خاص بجنس ذات الشيء من الاعراض  
الذاتية له وما هو الا اللاحق بواسطة الجزء الاعم وانت خير بانه لا يجدي نفعه لما  
عرفت انه لا نزاع في كونه من الاعراض الذاتية وانما النزاع في كونه من الاعراض  
الذاتية المجردة عنها في العلوم ولعل هذا مدار التسليم بقوله واوسلم آه (قوله ولو سلم  
فيجوز آه) وهذا منع لكبرى الشكل الثاني الثالثة بانه لاشي من اللاحق للجزء الاعم  
بمختص بموضوعه بعد تسليم كبرى الشكل الاول التي منها يقول لا نال ان الآثار  
آه يعني انه يجوز ان يختص اللاحق للجزء الاعم بقود مخصوصة له بالموضوع ثم  
ان هذا المنع مما اشار اليه قدس سره في حاشية المطالع كما ان المنع الاول مما صرح به

المولى ابو الفتح في حاشية التهذيب (قوله لانه مجرد تخصيص آه) يعني ان تخصيص  
اللاحق بواسطة الخارج الاعم مجرد تخصيص نسبه بالموضوع من غير امر موجب  
له وهو ليس بمعتبر بل المعتبر تخصيص الامر بموجب ذلك التخصيص كما في اللاحق  
بواسطة الجزء الاعم فان تخصيصه الامر بموجب التخصيص وهو التقويم اي  
تقويم الجزء الاعم الذي هو واسطة في الحقوق للموضوع على انه يجوز ان يكون  
ما يطلبه الاستعداد المختص بالجزء الاعم اخص منه مساويا للموضوع كما جاز ان يكون  
ما يطلبه الاستعداد المختص بالموضوع اخص منه كما في المتحرك والسكن (قوله  
من جهة ما هو كم) الذي هو اعم من العدد لما انه منقسم الى الكم المنفصل الذي  
هو المقدار والكم المنفصل الذي هو العدد ولذا عرف العدد بانه الكمية المتألفة  
من الوحدات (قوله لكان موضوعه الكم) لان الكم هو الذي يبحث عن اعراضه  
الذاتية في علم الحساب فهو موضوعه دون العدد كذا ذكره قدس سره  
في حاشية المطالع ثم قال وفيه نظر ولم يبين وجهه وامله ما ذكره المحشى بقوله  
وفيه بحث ظاه (قوله انما يلزم ذلك لو لم يبحث فيه عن آه) يعني ان انظر فيه  
من جهة الكم انما يستلزم كون الكم موضوعا له او موجب فيه البحث عن الاعراض  
الذاتية اللاحقة للعدد بواسطة جزئه الاعم الذي هو الكم فقط ولم يبحث فيه اصلا  
عن الاعراض الذاتية اللاحقة للعدد لذاته اولما هو يساويه واما ان لم يبحث ذلك  
وبحث فيه عن الاعراض اللاحقة للعدد لكونه عددا فلا كما لا يخفى (قوله ولذا  
عدل عنه السيد قدس سره آه) اي واورود هذا البحث على الوجه الثاني عدل  
عنه قدس سره في حاشية المطالع وفيه ان ما ذكره قدس سره بحصول الوجه  
الثاني لا وجه آخر كما صرح به حيث قال وبحصوله انه اذا جعل اللاحق بتوسط  
الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم يلزم اختلاط مسائل العلم  
الاعلى بمسائل العلم الادنى اذا كان ذلك الاعم موضوعا لعم كافي الكرة مطلقا والكرة  
المتحركة ثم قال وانما لم يصرح اي شارح المطالع ههنا بالاختلاط الذي ذكرناه  
اذ لم يدون للكم المطلق علم يبحث فيه عن احواله الذاتية اما لقائها واما لامتناع  
قيام ابرهان على مطلقها من جهة واحدة ومع ذلك لم تترك تلك الاحوال غير  
مبينة بل قيدت تارة بمطالعها مختصة بالقادر وتارة بمطالعها مختصة بالاعداد هذا  
الا ان يقال مراده عدل قدس سره عن تقرير الوجه الثاني بما ذكره وقرره على  
نحو آخر لا يرد عليه البحث المذكور (قوله وذلك لا يقتضي ان لا يكون آه)  
اذ لا يجب ان يبحث في كل علم عن جميع الاعراض الذاتية او موضوعه اي الآثار



المطلوبة له (قوله لانه يحمل في العلم الاذنى آه) يعني انه انما يلزم الاختلاط لولم  
يتمايز هذان العلمان بموضوعيهما بل بحمولتهما وذلك كما كيف وتمايز العلم بحسب تمايز  
الموضوعات كما سبق فيحمل اللاحق بواسطة الجزء الاعم في العلم الاخص كعلم  
الكرة المتحركة على الاخص اعني الكرة المتحركة مثلا ويحمل ذلك اللاحق  
بعينه في العلم الاعلى كعلم الكرة المطلقة على الاعم اعني الكرة المطلقة مثلا  
فتمايزان بالموضوع (قوله مع انها محمولة آه) اي مع ان الالوان محمولة على الجسم  
الطبيعي بواسطة السطح فالضئير المجروز راجع الى الجسم الطبيعي المفهم من  
الطبيعي اي العلم الطبيعي والسطح ماله طول وعرض فقط كما ان الجسم الطبيعي  
جوهر قابل للابعاد الثلاثة (قوله فلا يرد آه) لان المنظور فيه ههنا انقسامها  
الى الذاتية وعدمها مطلقا لا القسمة الاولى ولا الغير الاولى (قوله لازمة  
كانت او مفارقة آه) يعني ان لهذه العوارض سواء كانت لازمة للعروض او مفارقة  
عنه مناسبة قوية للذات ليست تلك المناسبة حاصلة لما عداها من العوارض  
وان كانت تلك العوارض لازمة كما ان السواد عرض لازم للغراب مع  
انه ليس بعرض ذاتي له لعروضه له بواسطة السطح المبين له لما عرفت آنفا ان  
عروض الالوان الاجسام الطبيعية بواسطة سطوحها وفيه نظر ستعرفه (قوله  
وهي اي تلك الخصوصية كونها لاحقة بلا واسطة في اللاحق لما هو هو  
او بواسطة لها خصوصية بالذات بسبب تقويم العروض والدخول في ماهيته سواء  
كانت تلك الواسطة جنسا او فصلا قريبا او بعيدا في اللاحق لجزئه او بواسطة لها  
خصوصية بالذات بسبب مساواتها لها في اللاحق لمساويه (قوله بل الامر بالعكس)  
اذ من البين ان الكل مستند الى الجزء ومحتاج اليه في القوم لا بالعكس (قوله وان كان  
تقتضيها الطبيعة او الارادة آه) قالوا الحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية  
لان القوة المتحركة اما ان تكون مستفادة من خارج اولا تكون فان لم تكن  
مستفادة فاما ان يكون لها شعور اولا يكون فان كان لها شعور فهي الحركة  
الارادية وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة  
من خارج فهي الحركة القسرية كما في الهداية وغيرها (قوله تخيلي) اي عبارة  
عن تصور مجرد في الخيال ان الحرارة عارضة للماء بواسطة النار التي هي مباينة له  
وان النار واسطة في العروض وليس بتحقيق اذ ليس الامر كذلك في الواقع لان النار  
ليست واسطة في العروض بل هي واسطة في اثبوت وقد عرفت ان الاعتبار بالوجود  
والعدم هنا الواسطة في العروض لا الواسطة في اثبوت (قوله اذ الحرارة القائمة

بالماء آه) وقد عرفت ان معنى اتصاف الواسطة في العروض بالوصف ليس بمعنى  
ان هناك اتصافين حقيقيين بل اتصاف واحد بالحقيقة للواسطة وينبعثه للامر  
المتصف بالواسطة كما اسلفه المحقق الحق واوضحناه (قوله والمثل الصحيح اه)  
فيه نظر ظاذا قد اشار في تفسير قوله قدس سره آنفا اولما يساويه بقوله اي  
في الوجود سواء كان محمولا عليه اولا آه بان الاعتبار ههنا النسبة باعتبار الوجود  
والحق حتى عد هناك الالوان العارضة للجسم بواسطة السطح الذي يساويه  
في الحق والوجود دون الصدق والجل من العوارض الذاتية اللاحقة للجسم  
لمساويه هذا هو النظر الذي وعدناه لك آنفا اللهم الان يقال يجوز الاعتبار بين  
فتبصر بالعينين (قوله عن الذنبيات ايضا) اي عما يدخل في حقيقة الشيء (قوله  
طبيعة جنس اه) اضافة الطبيعة الى الجنس والفصل بيانية (قوله اذا كانت  
طبيعة الموضوع محصلة اه) اي موجودة في الخارج مميزة بالجنس والفصل غير  
محتاجة الى ان يبرهن على وجودها بشئ ولما توهم منه ان الموضوع اذا لم تكن  
له طبيعة محصلة معروفة بالجنس والفصل بل كان معروفا بعوارضه غير متحقق  
جوهره وماهيته في الخارج محتاجة الى ان يبرهن على وجود طبيعته بشئ ما يجوز  
ان يكون محمول المسئلة جنسا للموضوع اشار الى دفعه بقوله وقد يبرهن على  
وجودها اه وحاصله ان المحمول لا يجوز ايضا ان يكون في الصورة المذكورة  
جنسا للموضوع بل غاية الامر ان يكون جنسا لامر آخر مجهول الطبيعة يكون  
الامر الذي يطلب له المحمول اعني الموضوع عارضا لهذا الامر الآخر المحمول  
ولتوضحه بمثال وهو انه اذا فرض ان التنجيب موضوع العلم المطمئنه وانه  
معروف لنا بعارض له اعني الضاحك غير متحقق الجوهر ولا متحصل الماهية  
عندنا واردنا ان نبرهن على تحصيل طبيعته ووجودها لم نجعل محمول المسئلة المبرهن  
عليها ما هو جنس له اي للتنجيب بل نجعل ما هو جنس لامر آخر مجهول عندنا  
فرضنا وهو الانسان العروض للتنجيب الذي نطلب المحمول له فنقول التنجيب  
حيوان هذا (قوله كما انها احوال في انظر) يعني ان الحقيقة هنا في مقابلة اللفظ (قوله  
على ما توهم) المتوهم الفاضل العصام حيث توهم ان مراده قدس سره بالحقيقة  
ما يقابل المجاز فاعترض بانه يرد ان ارياب اللسان لا يسمون وصف الانسان  
بالمشي مجازا فتحمل لدفعه بما لا يرضى به الطبع السليم وبما حرر ظهران قوله على  
ما توهم ناظر الى الاحتمال الثاني لا الى الاحتمالين المنفيين كليهما (قوله وكلاهما  
متنف) يعني ان الحقيقة فيما نحن فيه ليست صفة لالفاظ الاحوال ليكون المراد بها



الحقيقة المفردة ولا اسنادها الى الاعراض الذاتية ليكون المراد بها الحقيقة العقلية بل انما جعلت طرفا لكون الاعراض الذاتية للشيء احوالا له فاما ان يراد بها نفس الامر واما ان يراد بها ما يقابل الظ وقد عرفت انها ليست بمعنى نفس الامر فثبت الثاني (قوله حال من فاعل قال آه) اي مشيرا آه (قوله من غير تكلف) اشارة الى ان من لم يجعله حالا باننا ويل المذكور احتاج في عطف اقامته عليه الى تكلف وذلك لان الناظرين جعلوه حلة لعبية ما يشير اليه بقوله لهذا القول المذكور لا للقول المذكور فلا يلزم توارد العلتين فاتجه عليهم ان اقامة الحد مقام المحدود لا تصلح ان تكون حلة للعلية المذكورة مع ان المعطوف يجب ان يكون في حكم المطوف عليه فاحتاجوا في دفعه الى ان قالوا بقطع قوله اقامة عن قوله اشارة وجعله مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اي واقام الحد مقام المحدود اقامة وجعل الجملة معطوفة على قال توضيحا لكيفية انقول (قوله وعكس في النتيجة) وهو قوله فيكون المعلومات التصورية آه حيث جعل موضوع المنطق محمولا فيه لما انه جعله جزاء ليكون (قوله لانه اللازم من القياس) المذكور فهو يتبع الدعوى بواسطة العكس المستوي وذلك لان تقرير القياس كما سبقت برأيه هكذا المعلومات التصورية والتصديقية يبحث في المنطق عن عوارض الذاتية وما يبحث فيه عن عوارض الذاتية موضوع المنطق يتبع ما ينعكس الى قولنا موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية (قوله كان الظ آه) وذلك لان مناط الموضوعية للمنطق كونها محمولا عن اعراضها الذاتية في المنطق واما ان الباحث عنها المنطق او غير فليس له دخل فيها وهو (قوله المستلزمة للصغرى) لان بحث المنطق عنها يستلزم كونها محمولا عن عوارضها الذاتية في المنطق وهو (قوله فليتها على ان آه) وذلك لان المنطق لكونه من العلوم المدونة يتبادر من كونه طرفا للبحث عن عوارضها الذاتية انهما محصورة في ادونت بخلاف ما اذا قيل ان المنطق يبحث عن عوارضها الذاتية اذ لا يشترط بانها محصورة في ادونت اصلا (قوله واقام القضية الشاملة آه) وهي وما يبحث في العلم عن عوارض الذاتية لانه الكون المأخوذ فيها مطلق العلم شاملة للكبرى التي اخذ فيها المنطق خاصة (قوله اشارة الى ان مقدمة آه) تعليل لتلك بعد اعتبار معلليته باعتبار المتن وانما ترك الشارح اتباعا للمتن تقييد المعلومات التصورية والتصديقية بالحقيقة اي بقوله من حيث نفعها في الاتصال الى المنهجول التصوري والتصديقي للاشارة الى ان آه يعني ان المق هنا بيان ما هو من مقدمة المشروع وهو التصديق بموضوعيتها مطلقا واما تعيين جهة موضوعيتها

فانما يحتاج اليه اذا وجد علم مشترك للمنطق في الموضوع ليمتاز المنطق عن ذلك العلم بالحقيقة وتعيين الجهة وليس فليس (قوله لا يقتضي العموم بجميع آه) اذا لاطلاق لا يوجب التقييد سيما التقييد بجميع الحيات (قوله فان ايت آه) اي ان امتثلت عن جعله حالا عن المبتدأ لعدم جوازه عند الجمهور فهو حال عن الضمير المفعول آه اي عن الضمير الذي هو مفعول لمعنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وقد وضحت هذا البحث في حاشيتي على نتائج افكار (قوله متعلق باعرض المستفاد آه) فالعامل في الظرف معنى الفعل المفهوم من النسبة الاضافية لما تقرر من كفاية ادنى راحة من الفعل في العمل فيه (قوله اي كون المعلومات التصورية آه) يعني ان المراد من كون المعلومات مطابقة لماهيات الاشياء في نفسها كونها مورا ثابتة في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المتغير ومن كونها غير مطابقة لها كونها امورا اعتبارية كاثبات الاعوال اذ لا غول ولا تاب في نفس الامر والخارج وكالفضايا الذهنية التي لا وجود لافراد موضوعاتها محققا او مقدرا في غير الازهان وتفسير المحشى المحقق بما ذكر مبنى على ما ذكر في شرح التجريد من ان نفس الامر معناه عند المحقق نفس الشيء في حد ذاته فاذا قلنا الشيء موجود في نفس الامر كان معناه انه موجود في حد ذاته ومعنى كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده ليس باعتبار المتغير وفرض الفارض بل لوقطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا انتهى (قوله كالوجود الذهني) لان عروض نحو الكلية والذاتية والجنسية والفصلية الى غير ذلك موقوف على وجود العروض في الذهن كما لا يخفى (قوله فان من ينكر الوجود الذهني آه) اي بالمعنى الذي ذهب اليه الفلاسفة وهم جمهور المتكلمين فلا يرد ان من انكر الوجود الذهني كيف يعترف بالاتصال مع انه مما يتوقف على التميز الذهني وذلك لان من انكره بالمعنى الذي ذهب اليه الفلاسفة يقول به بمعنى التميز العلمي قال في شرح المقاصد لا نزاع للقائلين بنفي الوجود الذهني في تعقل الكليات والاعتبارات والمعدومات والمتعسات ومغايرة بعضها لبعض كما ذكره الفاضل الحلبي في حاشية التلويح (قوله فيكون الاعراض الذاتية اخص آه) قد عرفت معنى شمول الاعراض الذاتية لافراد الموضوع على المقابلة وهنا موضع بحث وهو انه ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الاطلاق فيمتنع تقييد الموضوع به اذ المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في الذهن وان اريد به ما هو لا بشرطه فيعود المحذور لان المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن الخصوص وكل مخصوص من تمة المحمول الذي هو المبحوث عنه ولعل لهذا المبرض هنا بما رضى به في الحواشي



المذكورة ( قوله ابداء لما تعين آه ) يعني ان قوله قدس سره الايصال وما يتوقف عليه الايصال اعراض آه اظهر بما علم وتعين ضمنا من كون الايصال قيد الموضوع وكونه عرضا ذاتيا والحال ان القيد من تمة الموضوع وجزء منه ومن كون الايصال ايضا مجعولا عنه والحال ان قيد الموضوع يكون مسلم الثبوت لا يبحث عنه في العلم اذ يعلم منها ضمنا وتعين ان ما هو قيد الموضوع مسلم الثبوت في العلم صحة الايصال والعرض الذاتي للبحوث عنه فيه نفس الايصال وما يتوقف عليه ( قوله متعلق يبحث بيان آه ) يعني ان هذه الحثية ليست متعلقة بالعروض المستفاد من الكلام وتمة للموضوع وقيد له كالحثية المذكورة في اكثر تعاريف موضوعات العلوم كما سبق بل هي متعلقة يبحث وبيان للبحوث عنه لما ان المقصود من قوله يبحث عنها من حيث اذها توصل آه مع ما عطف عليه من قوله وكذلك يبحث عنها من حيث اذها يتوقف عليها الموصل الى التصور ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق بيان الاعراض الذاتية المجعولة عنها كما يدل عليه قوله وبالجملة آه لما انه اجمال للتفصيل المتقدم عليه وقد صرح في هذا الاجمال كون الاحوال المجعولة عنها للمعلومات متعلقة الى قسمين الايصال الى المجهولات الذي اشير اليه في التفصيل بقوله من حيث انها توصل آه والاحوال التي يتوقف عليها الايصال التي اشير اليها فيه بقوله من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور وقوله ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق ( قوله فله قدس سره اراد ههنا آه ) يعني ان ظرفية الحد التام للوصل في عبارته قدس سره يجب ان تأول بانها من قبيل ظرفية الجزئي للكل لما ان الحد التام جزئي من جزئيات الموصل اقول لعل هذا التحمل منه مبني على الذهول من سياق عبارته قدس سره ههنا فانه في صدد بيان الايصال لا الموصل ولا شك ان الحد التام ليس عين الايصال بل الايصال حاصل فيه بخلاف شارح المطالع فانه في صدد بيان الموصل كما يدل عليه سياق عبارته حيث قال فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور مجعول ايصالا قريبا اي بلا واسطة ضخمة كالحد والرسم آه ( قوله والمركب محدود يرسم ) اي يوصل اليه ( قوله جعل مباحث النوع آه ) لكونه مركبا موصلا اليه بلا واسطة بالحد والرسم ( قوله اي ماصدق عليه الموصل الى التصور يتركب ماصدق آه ) هذا هو منشأ اندفاع ما جعله الفاضل العصام من تمة البحث الاول من ابجائه الخمسة في كلام السيد قدس سره كما تنبه له في الحاشية الآتية ( قوله وفي قوله يتركب من هذه الامور اشارة آه ) فاندفع بذلك البحث الثاني

كما تنبه له اي  
لاندفاع ما

من الابحاث المذكورة وهو ان الفصل لا يقتصر على كونه موقوفا عليه للمبدل قد يكون حدا واحدا وكذا الخاصة لا تقتصر على كونها مما يتوقف عليها الرسم بل قد يكون رسما فلا يقتصر البحث عن الفصل والخاصة في البحث عن احوال هي مما يتوقف عليه الايصال بل قد يقع البحث عنهما من حيث انهما في قوة الايصال ( قوله من قال ان الذاتي آه ) يعني ان ما ذكره القائل انما يجهل لو كان المراد ان الموصل الى التصور مركب من هذه المفهومات اذ لا شك ان مفهوم الذاتية والعرضية والكلية مما يتوقف عليها الجنسية والفصلية وقد عرفت ان المراد انه مركب ماصدق عليه هذه المفهومات من حيث انها تصدق عليه ومن البين ان ماصدق عليه تلك المفهومات جزء للموصل الى التصور بلا واسطة اذ لا معنى لتوقف ماصدق عليه الجنس والفصل على ماصدق عليه الذاتي والعرضي والكلية فهذا كما قدمنا دفع لما ذكره الفاضل العصام تمة للبحث الاول من ابجائه حيث قال وايصال الذاتية والعرضية والكلية مما يتوقف عليها الجنسية والفصلية فينبغي ان يكون من الاحوال التي يتوقف عليها الايصال توقفا بعيدا انتهى ( قوله اذ الجزئية ليست بكاسبة ولا مكتسبة ) لما يذكروه قدس سره في اول الفصل الثاني من ان الجزئيات انما تدرك بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة او الباطنة وليس الاحساس مما يؤدي بالنظر الى الاحساس الاخر بان تحس محسوسات متعددة وترتب على وجه يؤدي الى احساس محسوس آخر بل لا بد لذلك المحسوس الاخر من احساس ابتداء وذلك ظ لمن راجع الى وجد انه وكذلك ليس ترتب المحسوسات مؤديا الى ادراك كلي وذلك اظهر فالجزئيات مما لا يقع فيه نظر وفكر اصلا ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسبة ولا مكتسبة انتهى بعبارته الشريفة ( قوله بل انه لا بد آه ) اي بل ما هو من مسائل المنطق انه لا بد من تكرار الحد الاوسط وهو ليس مما يتوقف عليه الايصال توقفا قريبا بل مما يتوقف عليه توقفا بعيدا لان الايصال يتوقف على الصغرى والكبرى وهما يتوقفان على تكرار الحد الاوسط وهذا دفع للبحث الثالث من ابجائه العصام فان قلت اليس يمكن في دفعه ان يسلم كون ما ذكر من مسائل المنطق ويمنع كونه مما يتوقف عليه الايصال توقفا قريبا ويقال انه مما يتوقف عليه الصغرى والكبرى كما قال به في تكرار الحد الاوسط قلت لا فان يقول به فيما ذكر مستلزم للدور المحال فافهم ان كنت ذاكما ليم ان الحواشي الواقعة ههنا قد وقع فيها التقدم والتأخر في النسخ المشهورة فعلقنا الكلام مرارعا لما وقع فيها معرضا عن اعتبار التقديم والتأخير ليسهل مضاعفته على مبتدى وبصر ( قوله خطأ لمرتبها آه )



تعليل لعدم ارادها اي انما يوردها في باب واحد لخط مرتبة الاستقراء والتقبل المتعدين  
 للظن من مرتبة القياس المفيد لليقين بتأخير مباحثهما عنه وجعلها في آخر الكتاب  
 ( قوله لم يقل وذلك باب القضايا اه ) اشارة الى دفع البحث الخامس من ابحاث  
 العصام وهو ان مباحث القضايا ليس بمجرد ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول  
 التصديقي توقفا قريبا بل هو ما يتوقف عليه الايصال توقفا بعيدا ايضا فالاول  
 وذلك من مباحث القضايا انتهى وحاصل الدفع ان ما ذكره انما يرد لو قال قدس سره  
 وذلك باب القضايا لان باب الشئ اعم مما يشتمل على مباحث ذلك الشئ ومباحث ما  
 يتوقف عليه ذلك الشئ بخلاف مباحث الشئ فانها عبارة عن مباحث نفس ذلك  
 الشئ بحسب فيصدق ان ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا  
 قريبا مباحث نفس القضايا هذا ( قوله ولا يخصص البحث عن المعلوم آه ) وهذا  
 هو البحث الرابع من ابحاث الفاضل العصام ( قوله من هذه الحيثية ) اي كونه من حيث  
 يتوقف عليه الموصل التصديقي توقفا بعيدا ( قوله يتوقف عليهما الايصال توقفا  
 قريبا ) فانهما من هذه الحيثية جزء اقياس بلا واسطة ( قوله توقفا بعيدا ) لان  
 القياس يتوقف على صورته وصورته تتوقف عليهما فيكون توقف القياس الذي  
 هو الموصل التصديقي اليهما بالواسطة ( قوله وتوقف صورة القياس نفسيهما عليهما  
 لا ينفع آه ) يعني ان مقصوده قدس سره بيان الاحوال المبحوثة عنها في الفن  
 وانحصارها في هذه الاقسام ولا شك انه ليس في الفن احوال مبحوثة عنها  
 من حيث انه يتوقف عليها الايصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا غير كون  
 المعلومات التصديقية ما بعد قضايا يجوزها ومساحة ككونها مقدمات وتوالي فلا ينفع  
 في قدح ما ذكره مجرد اثبات توقف نفس صورة القياس عليهما لثبت توقف  
 الموصل التصديقي عليهما توقفا بعيدا مادام لم يثبت ان في الفن احوالا للمقدمتين  
 مبحوثة عنها في الفن من حيث توقف صورة القياس عليهما كما لا يخفى ( قوله  
 لتصريحهم بان المصدق آه ) يعني ان المعلوم التصديقي عبارة عن المصدق به  
 فلا يلزم من كون التصديق عند الحكم عبارة عن الحكم كونه عبارة عنه ايضا  
 عندهم بل هم صرحوا بكونه عبارة عن القضية ( قوله معطوف على قوله يبحث )  
 اي في قوله لانه يبحث عنها من حيث انها توصله آه فقوله يبحث عنه من حيث  
 انها توصل آه اشارة الى الاحوال التي هي الايصال وقوله يبحث عنها من حيث  
 انها يتوقف عليها آه اشارة الى الاحوال التي يتوقف عليها الايصال وانما تبه على  
 المعطوف عليه لئلا يتوهم كونه معطوفا على قوله وكما يبحث عن القضايا آه

( اوعلى )

او على قوله كما يبحث عن الجنس اه لان كلامنا هذين القولين ممثيل للبحث  
 عن الايصال على ما لا يخفى ( قواي لا امر غريب اه ) يعني ان لذاتها ههنا في مقابلة  
 لامر غريب عنها لا في مقابلة جزئه اولساويه اذ ليس جميع هذه العوارض التي  
 هي الايصال والاحوال التي يتوقف عليها الايصال ( قوله وقس على ذلك حال  
 الجنس اه ) فاننا اذا تصورنا الحيوان مثلا يعرض له الجنسية بواسطة كونه جزءا  
 غير مختص وكذا اذا تصورنا الضاحك يعرض له الكون خاصة باعتبار كونه  
 خارجا عن ماهية الانسان مختصا بافراده وكذا اذا تصورنا الماشي يعرض له الكون  
 عرضا عاما بواسطة كونه خارجا عن ماهية الانسان غير مختص بافراده ( قوله  
 لفظ هذه ) الموضوع للاشارة الى القريب ( قوله لكان اخصر واحسن ) اما  
 الاختصارية فلفظ واما الاحسنية فلانه ابعد من التوهم المذكور على ما لا يخفى ( قوله  
 وههنا من قبيل الثاني ) يعني ان قوله اخصر المعلوم اه وقوله انحصار المجهول  
 اه ليس كل منهما جزءا وجوبا للشرط المنفهم من قوله لما انحصرا بل الجزاء  
 والجواب انما هو اثباتي بواسطة الاول لكون انحصار المعلوم فيما ذكر مستلزما  
 لانحصار المجهول فيما ذكر على ما تبه عليه قدس سره بقوله لان ما كان مجهولا  
 اه ( قوله مستدركا لان انحصار ) المعلوم فيما قد علم بانحصار العلم فيها لما عرفت ان  
 العلم والمعلوم متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار ( قوله بسبب انحصار العلم ) يعني  
 ان المراد بكون انحصار المعلوم فيها بسبب انحصار العلم كون انحصاره من حيثية  
 صفة العلومية بسبب انحصاره فلا ينافي كون انحصار العلم فيها بسبب انحصار  
 ذات المعلوم في التصور والمصدق به كما أوضحه ( قوله على ما قبله ) من انحصار  
 العلم والمعلوم ( قوله للتصديق على المراد ) بالعلم وهو مطلق الادراك الشامل لليقيني  
 وغير اليقيني لئلا يتوهم كون المراد به التصديق اليقيني كما هو المتبادر منه ( قوله  
 وقد عرفت ان مباحث ما يتركب ان اه ) وقعت عبارته في السخ التي رأيناها هنا هكذا  
 القاء تعليلية كانه قال حيث اعتبر وقد عرفت ان مباحث اه وانت خير بان قوله وقد عرفت  
 ان مباحث آه مما لا يظهر ارتباطه بما قبله ارتباطا طائفا بطلن اليه القلوب ويتعلق به  
 العقول والظن انه كلام متعلق بقول الشارح ويجب تقديم مباحث الاول اي الموصل  
 الى التصور آه على ان يكون دفعا لمقدر وهو ان الثابت بما ذكره الشارح وجوب  
 تقديم مباحث الموصل الى التصور على مباحث الموصل الى التصديق ولا يتم المق  
 الا باثبات وجوب تقديم مباحث ما يتركب منه الاول على مباحث ما يتركب منه الثاني  
 ايضا وحاصل الدفع ان مباحث ما يتركب ان مباحث ما يتركب من الكليات الخمس والقضايا من



تتمها فثبت وجوب تقديم مباحث الاول على مباحث الثاني بثبت وجوب تقديم  
مباحث ما يتركب الاول منه على مباحث ما يتركب منه الثاني فتبين (قوله اى  
الفرض الاصلى اى) فلا يرد ان الفرض من المنطق العصمة عن الخطأ فى الفكر  
(قوله لانه مشتق منه) بل قاعدة الاشتقاق على العكس تأمل (قوله ليس مقصوده  
قدس سره ان الموصل آه) رد على المولى قره داود حيث قال وهذا الكلام  
اشارة الى ان مراده رحمه الله تعالى بقوله الموصل الى التصور التصورات آه هو  
الموصل القريب والبعيد لا مطلق الموصل اذ الموصل الابد هو الموضوع  
والجمل وهما من قبيل التصورات ولا الموصل القريب فقط اذ بهذا القول ح  
لا يظهر وجه تقديم مباحث الكليات الخمس على مباحث القضايا هذا وقد عرفت  
ظهور وجه تقديم مباحث الكليات الخمس على مباحث القضايا بما ذكرناه آنفا  
فى وجه ارتباط قول المحشى وقد عرفت ان مباحث ما يتركب من آه (قوله بل  
يؤكد) لان كون التصور موصلا ابعد الى التصديق يشعر بكونه موقوفا عليه  
للتصديق ولا شك ان التوقف عليه مقدم على التوقف (قوله وهى الاشارة اى)  
اى وفائدة ايراد صبغة الجمع الاشارة الى ان الموصل آه وهذا رد لما ذكره المولى داود  
ايضا من ان فى قوله قدس سره لان الموصل القريب الى التصور هو الحد والرسم  
وهما من قبيل التصورات اشارة الى ان فى كلامه رحمه الله تعالى الموصل الى التصور  
التصورات مسماحة لان الحد والرسم هما التصوران لا التصورات نعم يصح ان يقال  
من قبيل التصورات بلامناحية لان قبيل الشئ متناول لافراد ومتعلقاته ايضا  
انتهى وهو (قوله ولا يقتضى ان يكون آه) يعنى انه اذا صح حل الشئ على امر  
يصح ان يحمل على هذا الامر ايضا المجموع المركب من هذا الشئ ومن الشئ  
الذى لا يصح حله على ذلك الامر بناء على صحة حل المجموع بمجرد صحة حل  
بعض اجزائه وعدم توفقهما على صحة حل كل جزء من اجزائه ولما صح حل كل  
من الجنس والفصل والخاصة على الموصل البعيد صح ان يحمل الكليات الخمس  
التي هى عبارة عنها وعن اشوع والعرض العام ايضا وان لم يصح حل كل  
من النوع والعرض العام عليه لما عرفت من عدم كون شئ منهما موصلا (قوله  
والالم يكن محناجا اليه) بناء على ان العلة مفسرة عندهم بالاحتاج اليه (قوله  
فبقيد التأثير آه) يعنى انه اولم يبقيد العلة المنفية فى تعريف التقديم الطبيعى ببقيد  
المؤثرة والكافية لخرج عند تقدم جميع العلل على معلولاتها مع كون تقدم بعضها  
عليها من افراد التقديم الطبيعى فلما قيدت بهما دخل ببقيد المؤثرة تقديم ماعداء العلة

الفاعلية من العال اذ يصدق على ماعداءها انه لم يكن علة مؤثرة بخلافها ودخل  
بقيد الكافية الفاعل وحده اى حال كونه منفردا غير مستجمع بجميع ما يحتاج  
اليه الماعول اذ يصدق عليه انه لم يكن علة مؤثرة كافية لانه وان كان مؤثرا  
وحده الا انه ليس بكاف مالم يفتن برفع الموانع ووجود انشراط مما يحتاج اليه  
الماعول مثلا فكان التعريف جامعاً لافراد المعرف فان جميعها اى جميع ماعداء  
الفاعل والفاعل وحده متقدم بالطبع فتقدمها من افراد التقديم الطبيعى (قوله  
بمعنى جميع ما يتوقف عليه) فيه اشارة الى ان الفاعل المستجمع بجميع ما يحتاج اليه  
الماعول ايضا علة تامة لكنها ليست بهذا المعنى فلامعلة التامة عندهم مغنيان  
وقد اسلفنا الاشارة اليه (قوله لكونه جزءاً منها) اى لكون الماعول ح جزءاً  
من العلة التامة لان الماعول مركب من المادة والصورة فلما كانت المادة والصورة  
معتبرتين فيها كان الماعول معتبرا فيها (قوله فى حل هذه العبارة) اى فى حل تفسيره  
قدس سره بقوله اى ولا يكون علة مؤثرة فيه كافية فى حصوله حيث التمس  
عليهم ما هو المراد من المؤثرة والكافية فاشتبه عليهم غرضه قدس سره  
من التفسير (قوله والكلام فى تقديم مباحث آه) يعنى ان اللازم مما ذكر فيه نبوة  
عما كلامه بوجهين الاول ان الكلام فى تقديم المباحث على المباحث واللازم  
تقديم نفس التصور على نفس التصديق والثانى ان الكلام فى تقديم مباحث  
التصور مطلقا اى سواء كان من التصورات اشئت التي هى تصور الموضوع  
والجمل والنسبة الحكمية او غيرها واللازم تقدم التصورات الثالث (قوله وحاصل  
الدفع انه ثبت آه) يعنى ان تقدم التصور على التصديق باعتبار النوع لا باعتبار  
الاشخاص كلها اذ من البين ان كل تصور ليس متقدما بالطبع فاذا ثبت تقدم  
التصورات الثالث على التصديق فقد ثبت ان النوع التصور تقدما على نوع  
التصديق واو فى ضمن بعض الافراد اعنى التصورات الثالث وهو المطلق فاندفع الوجه  
الثانى واعتراض عليه بان العكس ايضا محقق لان الهلية البسيطة متقدمة على  
الماهية الحقيقية والتصديق بفائدة النظر مقدم على التصور الحاصل به واجيب بان  
نوع التصور مقدم على كل تصديق ولا عكس وقوله فكان المناسب آه اشارة الى  
دفع الوجود الاول اى واذا ثبت ان النوع التصور تقدما على نوع التصديق كان المناسب  
ان تقدم آه (قوله ليس لاختصاص الحكم المذكور به) اعنى عدم استبعاد التصديق  
التصور بكنه الحقيقة بل استدعاء التصور بوجه ما (قوله تصور النسبة تابع آه)  
يعنى ان النسبة الحكمية التى هى اشوث والانفناء آه للاحاطة الطرفين ومرأه



لنعرف حالهما غير ملحوظة قصدا واصالة فلا تفاوت في تصورهما الابتفاوت  
تصورات اطرافها وجهها وكنها كما هو صريح عبارة هذا القائل ( قوله فان لها  
حقيقة وراء آه ) كيف وقد اجمع الحكماء على وجود المقولات النسبية وبنوا  
احكامها واتواعها على ان النسبة تنوع بالجليه والاتصالية والانفصالية وما لم يكن  
له وجه وكذا كيف يكون له انواع وانما نجد في انفسنا التفاوت فيها حيث حكمنا  
بان زيدا بصير وعمر اسمع ونعرف نسبة البصر والسمع كما في انفسنا وحكمنا بان الله  
تعالى بصير سميع وجزنا بالنسبة ولا نعرف كيفية نسبة السمع والبصر الى الله تعالى  
كذا قبل ( قوله جمعه باعتبار آه ) يعني ان انظر من تكرير الانفيه في قوله ولا المحكوم  
بها ولا النسبة عدم جمع الحقيقة المضافة الى المحكوم عليه لكونها عبارة عن حقيقة  
واحدة الا انه قدس سره جمعا باعتبار التعدد المستفاد من قوله بنسب اشياء  
الى اخرى بالنظر الى كل من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة وانت خبير بان اعتبار  
ذلك التعدد المستفاد ضروري في المحكوم به والنسبة وظاهر في المحكوم عليه فتنبه  
( قوله معنى قوله لامتناع الحكم من جهل آه ) يريد ان امتناع الحكم من جهل  
احد هذه الامور كناية عن انه لا بد من تصور هذه الامور بقرينة السياق  
اذ الغرض اثبات لزوم تصور هذه الامور في التصديق ( قوله حتى المبادئ اعاليه )  
يعني ان الاشياء متصفة باحوالها في نفس الامر وان فرض عدم وجود المبادئ  
العالية اعني العقول العشرة المتصورة لانصاف جميع الاشياء باحوالها وقد عرفت  
قريبا ما هو المراد من نفس الامر ( قوله ولذا قال به آه ) اي حكم بانصاف الاشياء  
باحوالها من نفي وجود المبادئ العالية المتوسطة كالمتكلمين ( قوله نعم وجود النسبة  
آه ) وذلك لما مر غير مرة ان النسبة لكونها من الامور الذهبية لا وجود لها في غير  
الذهن فلا بد في وجودها من التصور حتى توجد في الدهن ( قوله وفرق بين ظرفية  
الواقع لشي آه ) لان ظرفية الواقع لنفس الشيء لا يستلزم وجودها في الواقع بخلاف ظرفية  
لوجوده ولذا قالوا الموجود الخارج حتى ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون الخارج  
ظرفا لنفسه فقط فقولنا زيد موجود في الخارج صادق وقولنا وجود زيد موجود  
في الخارج كاذب اذ الخارج قد وقع في القضية الاولى ظرفا لوجود زيد فلا يقتضي لا كون  
زيد موجودا في الخارج وهو صادق ووقع في القضية الثانية ظرفا لوجود وجود  
زيد فيقتضي كون وجود زيد موجودا خارجيا وهو بط ( قوله ليست بهذه الحقيقة )  
اي بحيث يصلح ان يكون وصفا للشخص وذلك لان النسبة بالشيء الاول قائمة بالطرفين  
فلا يكون وصفا للشخص بخلافها بالمعنى الثاني لانها بهذا المعنى قائم بالشخص الحاكم

( قوله لانه يدل على وجوب آه ) يعني ان المدعى على هذا التقدير الذي هو العطف  
على تصور المحكوم عليه عبارة عن انه لا بد في التصديق من النسبة نفسها والدليل  
لا يقوم عليه ولا يلائمه بوجه اصلا لانه يدل على وجوب تصور النسبة لا على وجوب  
نفس النسبة فضلا عن وجوبها في التصديق وهذا مبني على ان مراده قدس سره بقوله  
بدون النسبة الحكمية بدون تصور النسبة الحكمية كما في التقدير الاول الا انه لم يصرح به  
هنا لظهوره كما يصرح به ( قوله بخلافه على التقدير الاول آه ) يعني ان المدعى  
على التقدير الاول الذي هو العطف على المحكوم عليه انه لا بد في التصديق من تصور  
النسبة وهذا الدليل وان لم يكن واردا على تمام ذلك المدعى بالذات الا انه يرد على  
بعضه وهو وجوب تصور النسبة فاذا ضم عليه مقدمة كاذبة وهي ان النسبة لا بد  
منها في التصديق يستلزم تمام المدعى ايضا اعني وجوب تصور النسبة في التصديق  
كما لا يخفى ( قوله مع استزاد لهما في عدم صحة المعنى ) اذ المستفاد على كلا الوجهين  
امتناع النسبة الحكمية نفسها في الواقع بدون تصورهما كما نبهت عليه آنفا وهو  
معنى بط كما قرره المحشى ( قوله لافساد الدليل الذي هو المظ ) اذ الكلام في قوله  
لامتناع الحكم من جهل آه ( قوله اي البيان المذكور للبطلان ) اي البيان  
الذي ذكره لابطال استدعاء التصديق تصور الايقاع لقوله لا با اذا ادركناه وفيه  
اشارة الى ان السؤال بقوله فان قلت آه منع لتقريب دليل البطلان المذكور يعني  
ان المدعى بطلان استدعاء التصديق تصور الايقاع مطلقا ليثبت بطلان ارادة  
الايقاع بالحكم مطلقا مع ان الدليل المذكور انما يفيد بطلان استدعاء التصديق  
تصور الايقاع على تقدير كون الحكم اي الايقاع ادراكا ومن البين ان بطلان  
الاخص لا يوجب بطلان الاعم فيبقى احتمال ان يراد بالحكم الايقاع في الموضوعين  
على تقدير كونه فعلا ( قوله دليل اخر آه ) فهو علاوة الى قوله لانه فعل من الافعال  
آه ولا شعاع قوة ما ذكره سندنا للنسبة المذكور اعني استدعاء التصديق  
تصور الحكم وتوقف الحكم على تصور على تقدير كونه فعلا اثبت بدليين وبما قررنا  
عرفت ان مراد الشارح من قوله واما اذا كان فعلا فالصديق يستدعي تصور  
الحكم ان التصديق على هذا التقدير يتوقف على تصور الحكم كما هو صريح  
سياق الدليلين وسيراليه المحشى في الحاشية الآتية بتفسير قول الشارح صرح  
به آه بقوله اي بتوقف التصديق آه وذلك لان هذا القول المذكور في مقام سند  
منع انقريب ولا يلائمه الا بهذا الاعتبار كما لا يخفى على اولى الابصار ( قوله جواب  
عن السؤال بابطال الاحتمال آه ) يعني انه لما كان مقصود السائل بهذا المنع والاستناد



ما يتفرع عليه من ثبوت احتمال ارادة الإيقاع في الموضوعين على تقدير كون الحكم فعلا اجاب عنه بإبطال الاحتمال المذكور كما ابطال احتمال ارادة الإيقاع فيهما على تقدير كون الحكم ادراكا حتى يثبت بطلان ارادة الإيقاع في الموضوعين مطلقا (قوله وايس جوابا بتغير الدليل آه) لانه انما يكون بتغير الدليل اذا ترك الاستدلال ببطلان الاحتمال الاول واستدل ببطلان الاحتمال الثاني وليس بذلك اذ غرض الحبيب الاستدلال على بطلان ارادة الإيقاع ببطلان كلا الاحتمالين ومن جعله بتغير الدليل توهم انه استدلال ولا على بطلان تلك الارادة بلزوم استدعاء التصديق تصور الإيقاع ببطلان هذا اللازم فلما اورد عليه الاعتراض المذكور غير الدليل المذكور وترك واستدل على البطلان المذكور بلزوم زيادة اجزاء التصديق على الارادة من قول المص لا بد لكل تصديق آه هكذا يجب ان يفهم (قوله لان الدليل لا يثبت آه) اي الدليل الذي ذكره بقوله لامتناع الحكم آه لا يثبت جزئية تصور الحكم للتصديق اذا اللازم من الامتناع المذكور لزوم تصور الحكم عند التصديق اعم من ان يكون على طريق الجزئية او الشرطية (قوله على طريقة الحكم) انما يدل على ساطة التصديق (قوله لقال اربعة تصورات) تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وتصور الحكم الذي هو الإيقاع (قوله فلو كان الحكم في عبارته) اي الامام مجولا على الإيقاع زاد اجزاء التصديق على اربعة وهي التصورات الثلاث والحكم ولم يصح ايضا السكوت على انه لا بد فيه من ثبوت تصورات بل يلزم ان يقول لا بد فيه مع الحكم الذي هو من قبيل انقل من اربع تصورات هي ما ذكرنا آنفا (قوله انه من الاعتراض المذكور آه) يعني ان قولنا ان قال الامام آه جزء من الاعتراض المذكور ومن تمتة بيان المنشأ غلط الحبيب لانه تأيد لما تقدم وتمهيد لما تأخر من الاعتراض المذكور فاه ضم كونه بيانا للمنشأ غلط بقوله يعني ان الشارح آه (قوله فكيف يكون سببا للتقديم) مع ان قضية المشروطية الآخر عن تقديم المرجع وقضية السببية التقديم عليه وانت خير بان المشروطية الخارجية لاتنافي السببية الذهنية كما هي مقصود القائل فالاولى في رد عليه ان يقال ان اراد الضم مما لا يصلح نكتة لتقديم عنهم له ادنى مسكة من علم البلاغة (قوله لانه اورد لمنكر) عبارته قدس سره في النسخ الموجودة عندنا لم يلزم المحذور اصلا بالتعريف (قوله في دفع المنع) اي منع دلالة قول المص لا بد فيه على جزئية تصور الحكم وهو ظ (قوله والاكثارات الاضافة لامية آه) يعني انه لا مجال على هذا التقدير لعطف الحكم على المحكوم اعليه وجعل اضافة التصور اليه بيانية لما ان اضافة التصور الى كل من المحكوم

عليه والمحكوم به لما كانت لامية يكون اضافته الى الحكم لاجرم لامية ايضا فيكون المعنى ولا بد فيه من تصور النصور ولا يخفى فساد (قوله لامن صحته) وهو ظ اذ صحة حمل الامور على الامرين في نفسه ثابتة سواء حمل الامور على الامرين او لم يحمل فهي ثابتة في وقت عدم الحمل بايقاعه على ظاهره مع انه لا يلزم من عدم الحمل ولا بقاء على ظاهره عدم انطباق الدليل على المدعى بلا شبهة (قوله لان الكلام على تقدير آه) نعم وكان الكلام على تقدير كونه ادراكا لم يكن ذكره لغوا بل مؤيد للمط لانه يشعر ايضا بتوقف التصديق على التصور الموجب لتقدم التصور عليه (قوله بقرينة قوله صار النظر آه) اذا و كان المراد ههنا بنى الشغل نفيه مطلقا بتدافع اول الكلام وآخره فيحمل على التقييد بقرينة المقابلة (قوله فاندفع ما قبل آه) القائل هو المولى قره داود ووجه الاندفاع انه لما ثبت كون المراد بنى الشغل بالذات فتد حصل الاحتراز عن كونه مفيدا ومستفيدا اذ شغل المنطوق من حيث الافادة والاستفادة ليس شغلا بالالفاظ بالذات فيكون قيد الحجية لغوا (قوله كما يدل عليه آه) اي يدل على كونه احترازا عن كونه مفيدا ومستفيدا قول الشارح لكن لما توقف افادة المعنى واستفادتها على الالفاظ (قوله لاعن كونه تحويا) كما يدل عليه كلامه قدس سره ففرض القائل من هذا الكلام ارد عليه قدس سره وقد صرح به (قوله وايس للتقييد آه) واما التعليل فليس من محتملات المقام لانه مما يابى عنه قول الشارح لكن لما توقف افادة المعنى واستفادتها على الالفاظ صار النظر فيهما مقصودا بالعرض كما لا يخفى (قوله اذا اعيد الحديث) على زنة اسم المفعول من التفعيل وذلك كما يقال الانسان من حيث هو انسان كذا اذ هو بيان للاطلاق وتنبية على كون المراد بالانسان الماهية بلا شرط شي بخلاف ما اذا قيل الانسان من حيث الصحة والمرض كذا مثلا فانه يحتمل التقييد (قوله اي الصور الذهنية آه) انما فسر المعاني به لان تقدم المعاني على الالفاظ على ما يشعر به حديث توقف الافادة والاستفادة انما يصح اذا اريد به هذا المعنى واما اذا اريد به ما يقصد باللفظ فكلا كما ستطلع عليه وقوله لكن لامن حيث آه تنبيه على ان الافادة والاستفادة انما تتعلقان بهما من الحيثية الثابتة لامن الحيثية الاولى وهو ظ وسيصرح في اول الفصل الثاني بان الصورة الذهنية تطلق على كل من العلم والمعلوم فتبصر وانتظر (قوله اي على نفسها) فسر به ليجسن مقابلة هذه الشرطية اعنى قوله لما توقف افادة آه للشرطية الاتية اعنى قوله ولما كان النظر من حيث انها دلالات آه (قوله اي البحث عن احوالها) يعني انه ليس



النظر هنا بالمعنى المصطلح الذي هو ترتيب أمور آه وهو ظ (قوله كناية) لا تختص بالمنطق وغيره ولا بصورة التعليم ونحوه (قوله التي هي لازم الافادة) يعني ان استفادة غير المفيد مما يستلزمه الافادة لان افادة الانسان لنفسه من حيث هو هو وبالنظر الى مفاد واحد بعينه غير متصور (قوله المراد بها ما يقابل اللفظ آه) اشارة الى دفع ما اورده الفاضل العصام عليه قدس سره في هذا المقام وهو ان تخيل اللفظ في تعقل المعاني ليس للاتصال اليها بل لازم للتعقل متأخر عنه اذ لا وجه لتخيل اللفظ بخصوص الابد تعقل المعنى الخصوص فارجع الى وجدائك ان كان شاهد صدق هذا وحاصل الدفع ان الوجدان الصادق لما يشهد لما ذكره لو كان المراد بالمعاني الصور الذهنية كما في قول الشارح لما توقف افادة المعاني آه واما اذا كان المراد بها ما يقابل اللفظ اي ما يصدق باللفظ اعني المعاني من حيث وضع بازائها اللفظ كما ذكره الشارح في اول الفصل الثاني وبوضوح المحشى المحقق فاما يشهد عليه اذ لا شك ان المعاني بهذا المعنى لا ينفك عن اللفظ (قوله وكون المفيد والمستفيد واحدا) لكن لا بالنظر الى مفاد واحد بعينه مثلا اذا استفاد احد معنى من زيد وافاد ذلك المعنى على عمر وكان المفيد والمستفيد واحدا الا ان هذا المعنى من حيث انه مفاد من زيد غيره من حيث انه مفاد على عمر وهذا (قوله باعتبار شدة الاحتياج ح) وذلك لان الاحتياج على هذا الوجه في الافادة والاستفادة جميعا بالنظر الى شخص واحد بخلاف الوجه الاول ويحتمل ان يكون مراده باعتبار شدة الاحتياج اليه في المنطق على هذا الوجه وهو ظ (قوله مقدمة للشروع) على وجه البصيرة في كل علم لكن اكنفي في بعضها عنها بناء على معلوميتها في علم آخر واوردت في بعضها مقدمة لمباحثه كما في المنطق (قوله رعاية للناسبة) يعني انه لما كانت مسائل المنطق قانونية ناسب ان يؤخذ مباحث الالفاظ الشاملة بجميع الالفاظ ككون اللفظ مفردا او مركبا وتورد مقدمة للشروع فيه لئلا تكون وحشية عن الفن بالكلي (قوله عن الاحوال المختصة بلفظ آه) كناية عن دلالة الكلمة اي لعل على الزمان بالهيئة مع انه لم يصح في لغة غير العرب لان قولك آمد وآيد مثلا متعذران في الصيغة والهيئة مختلفة ان في الزمان كما سيحكي في كلامه قدس سره (قوله على جميع الانام) الاستفادة من كون اشئ بحالة يلزم من تصوره او تصديق به يقينا او غير يقيني قصور شي آخر او تصديق به يقينا او غير يقيني وذلك لانهم يطلقون الدلالة على كل من دلالة المفرد والمركب التقيدي والتام الانشائي والخبري ودلالة القياس المفيد لليقين والاستفراء والتخيل المفيد

للظن (قوله اي في الجملة آه) متعلق بالظرف المستقر اعني خبرا لكون اي بحالة فالمعنى كون اشئ ملابسا بحالة آه في الجملة اي بالفعل سواء كان في جميع الازمنة او في زمان من الازمنة الشئ ولا يجوز تعلقه بزمان لان الزوم عبارة عندهم عن امتناع الانفكاك في جميع الاوقات فينسابه التقييد ببعض الاوقات (قوله الاطلاق العام) وهو كما يحكي الحكم بثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بالفعل (قوله اعني بعد العلم آه) توضيح لما هو المراد من بعض الاوقات المفهوم من قوله في الجملة وقوله اعني الوضع اه تفسير لوجه الدلالة وقوله الوضع ناظر الى الدلالة الوضعية وقوله او اقتضاء الطبع ناظر الى الطبيعة وقوله او العلوية او العلوية اي كون احد الشئين علو للآخر او كونهما معلولى علو واحدة ناظر الى الدلالة العقلية وبما ذكره المحشى يتدفع ما اورده الفاضل العصام من ان هذا التعريف لا يصدق على شئ من الدلالات الا نادرا لان الدال الوضعي ينفك عن العلم والعلم بعد اوله حين عدم العلم بالوضع كما يرشدك اليه تعريف الدلالة الوضعية والدلالة الطبيعية ينفك العلم بالدوال بها عن العلم بمدا ولا نها حين عدم العلم باقتضاء الطبيعة وكثير من الدلالات العقلية مما يجهل بعلاقتها حين العلم بالدال انتهى ولا يخفى وجه الاندفاع (قوله او بعد العلم بالقرينة آه) عطف على قوله بعد العلم بوجه اه واشارة الى انقسام هذا البعض من الاوقات الى ما بعد العلم بوجه الدلالة وما بعد العلم بالقرينة فيدخل في الاول الحقائق وفي الثاني المجازات كما اشار اليه بقوله ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازي (قوله بان لا يخل بينهما امر آخر) اشارة الى ان المراد بالزوم هنا الزوم بين لا غير البين الذي يحتاج في الجزم به الى امر خارج من الزوم واللازم (قوله كالانسان والضحك) اي بالقوة فانهما يتحققان في وقت واحد ولا يمكن انفكاك احدهما من الآخر (قوله مستقبلا له) اي حال كون تحقق احدهما مستقبلا لتحقيق الآخر والاخلال بينهما امر آخر وهو ينافي الزوم (قوله او في العلم آه) عطف على قوله في التحقق واشار بقوله بان يعلم اه الى انه كما ان امتناع الانفكاك في التحقق منقسم الى مافي وقت واحد ومافي وقتين كذلك امتناع الانفكاك في العلم منقسم الى مافي صورة ان يعلم الشئان معا في آن واحد وقوله بان يعلم معا اشارة الى مافي صورة كون العلم باحدهما مستقبلا للعلم بالآخر بلا فصل بان يكونا في آنين متعاقبين وقوله او يكون العلم باحدهما اه اشارة اليه (قوله والافا خطار آه) اشارة الى وجه بيانه طريقة العلم بهما معا بقوله بان يكون احدهما متوقفا على اي وان لم يكن المراد بعلمهما معا كون احدهما اه لكان المراد به كونهما متعاقبين على



وجه الاخطار والقصد مع ان اخطار امرين اى خطورهما على وجه القصد معا  
بالبال امر محال ( قوله كما في المتضادين اه ) فان المتضادين يمتنع انفكاك احدهما  
عن الآخر في العلم في زمان واحد وكذا المدلول المطابق مع كل من المدلول التضمني  
والمدلول الالتزامي وهما بحث للمولى الكانفروى اوردته في حاشية الحاشية الخيالية خلاصته  
الجزم بكون زمان تعقل احد المتضادين غير زمان تعقل الآخر واطوله وعدم  
مناقضته اعرضنا عن نقله فارجع اليه ان رمت الاطلاع عليه ( قوله بالنسبة الى المدلول  
اه ) لف ونشر من رب ولا يتوهم ان هذا يخالف لما ذكره آنفا حيث عد النظر  
الصحيح والعلم بالنتيجة مما يمتنع الانفكاك بينهما في وقتين في التحقق مستقبلا له وعد  
الدليل والمدلول هنا مما يمتنع الانفكاك في العلم بكون العلم باحدهما مستقبلا للعلم بالآخر  
بلا فصل لان عدد الدليل بالنسبة الى نفس المدلول من الثاني لا يتاخر لعد النظر  
اى العلم بالدليل بالنسبة الى العلم بالمدلول من الاول اذ لا شبهة ان النظر والعلم بالمدلول  
مما يمتنع الانفكاك بينهما في التحقق بخلاف الدليل والمدلول نفسه فانها مما يمتنع  
الانفكاك بينهما في العلم ( قوله فلا يرد انه يلزم اه ) اذ لا شك انه كلما وقع الالتفات  
والتوجه الى اللفظ وقع الالتفات والتوجه الى المعنى واو الف مرة ( قوله منها )  
خبر ان اى من الدلالة الطبيعية فقد تحققت الطبيعية في غير اللفظ ايضا ( قوله  
واعله قدس سره اه ) نحرير لم راده قدس سره على وجه لا يرد على ما ذكره انقضى  
بما اوردته المحقق عليه ( قوله فان تلفظ اخ لا تصدر عن الوجد ) حتى يكون دلالة  
عليه دلالة الاثر على المؤثر فتكون عقلية وفيه اشارة الى رد ما ذكره المحقق الدواني  
من ان التحقيق انه اذا كان المرض المخصوص مستلزما للصوت المعين والمزاج المعين  
للمحركة المعينة والكيفيات النفسانية لتلك الالوان استلزاما عقليا كانت لها دلالة  
عقلية ولا يتاخر ذلك تحقق الدلالة الطبيعية ايضا فان من لا يعرف الارتباط العقلي  
بين تلك الدوال ومدلولاتها ينتقل بمجرد ممارسة عادة الطبيعة ولا شك ان هذه  
الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا انتفاؤها  
كانت باقية على حالها انتهى وملخص ارد منع ما ذكره المحقق في دلالة الصوت  
المعين ونسائه فيما عداه بان دلالة الصوت المعين لا يمتنع غير الطبيعية بخلاف غيره  
( قوله وكذا الاصوات الصادرة اه ) فصله عما قبله لانه مبنى على حمل اللفظ  
المذكور في بحث الدلالة على مطلق الصوت بادنى عناية ضرورة ان اصوات البهائم  
ليست من قبيل اللفظ اصطلاحا وانت خير بانه لو حمل اللفظ هنا على المصطلح  
اتم الاستدلال على وجود الطبيعية في غير اللفظ بدلالة اصوات البهائم على الدعاء

على ما اشار اليه المولى ابو الفتح فاعرفه ( قوله منبئة عن الطبيعة ) بان يوجبها  
طبيعة الشخص المعروض ( قوله بواسطة الكيفيات النفسانية اه ) اى الكيفيات  
المختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها تكون من بين الاجسام للحيوان  
دون النبات والجمادى كما هو المذهب وهو احد اقسام الكيف فانه منقسم  
عندهم الى كيفيات محسوسة والكيفيات نفسانية والكيفيات استعدادية والكيفيات  
كيفيات مختصة بالكميات المتصلة والمنفصلة ويطلب التفصيل من الحكمة ثم ان قوله  
بواسطة الكيفيات النفسانية ناظر الى الحمرة والصفرة كما ان قوله والمزاج المخصوص  
ناظر الى حركة النبض والمزاج مما سبق بيانه فلا حاجة الى التكرار ( قوله والتاثير  
اقوى من الايجاب ) اذ التاثير غير متخالف والا لما كان تاثيرا بخلاف الايجاب ( قوله  
وكذا الحال في قوله وهى الطبيعة اه ) يعنى ان معنى الاول ما يحسب اقتضاء الطبع  
الطبيعية تشمل اللفظية وغيرها ثم التمثل بدلالة احتميل للطبيعة اللفظية ومعنى  
الثاني ان ما لا يكون يجعل الجاهل ولا يحسب اقتضاء الطبع العقلية تشمل اللفظية  
وغيرها ثم قوله كدلالة اللفظ اه مثال للعقلية اللفظية فتترك في كل من الاقسام  
مثال الغير اللفظية ( قوله او لوحظ اللفظ بوجه كلى اه ) اى بامر اعم يشمل  
وغيره كما اذا كان الوضع بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو  
معين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له ووضع  
جامعة الافعال والمستفادات والركبات والمثنى والجمع والمصغر والمنسوب وبالجملة  
كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة من هذا القبيل ( قوله او لوحظ المعنى بوجه  
كلى اه ) كما انه لوحظ معنى المثار اليه المحسوس المفرد المذكور فوضع بازاء كل  
فرد مما يصدق عليه هذا المعنى لفظا مخصوصا وفيه نظر فان سياق كلامه  
هذا يشعر بان الوضع العام والموضوع له الخاص قسم مقابل للوضع الشخصى  
والنوعى من اقسام الوضع مع انه من اقسام كل من الوضع الشخصى والنوعى  
كما تقرر في محله وقد اورد الوالد العلامة ابقاء الله بالسلامة في رسالة مستقلة  
له في هذا البحث وبالجملة فكلام المحشى المحقق هنا مضطرب كل الاضطراب نشاء  
من خلط اقسام تقسيم الوضع باعتبار الموضوع والموضوع له كالقسمين الاولين باقسام  
تقسيم باعتبار آلة الوضع اعنى المعنى المحفوظ حين الوضع والموضوع له كالقسمين  
الاخيرين اللذين حكم على انسانيتهما بان لم يوجد كما ستنبيه والعبارة المحررة  
في التقسيم الاول ما يستفاد مما ذكره في حواشى الحاشية اللاربية على الجانى حيث  
قال هناك ههنا احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام



او يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بمومه كما في المضمرات او عكس ذلك  
كما في المشتقات واما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظها بمومه فغير متحقق اقول  
ولعل المنوى اى الضمير المنوى من هذا القيل انتهى ( قوله وهو الوضع العام )  
وفيه نظر لان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح كيف وهو ان يكون الوضع العام  
للموضوع له الخاص ان او وضع اللفظ المحفوظ بخصوصه بجزئيات المعنى المحفوظ  
بمومه كما ذكرناه واما اذا وضع لنفس ذلك المعنى المحفوظ بمومه كما في وضع اسماء  
الاجناس فيكون الوضع العام للموضوع له العام كما بين في محله ( قوله والمبهمات )  
من اسماء الاجناس والموصولات على ما هو المشهور ( قوله واما عكسه اه ) اى  
عكس الوضع العام والموضوع له الخاص اى الوضع الخاص للموضوع له العام  
بان يلاحظ المعنى بخصوصه ويضع للمعنى العام فلم يتحقق والالكان الامر  
الخاص الجزئى مرأة للامر العام الكلى وهو بيط واما ارجاع الضمير في عكسه الى  
مالو حظ المعنى بوجه كلى ولفظ بخصوصه كما هو المتبادر في كلامه فغير صحيح  
قطعا لان عكسه مالو حظ اللفظ فيه يوجد كلى والمعنى بخصوصه وهو موجود  
ومتحقق لانه الوضع انوعى الذى جعله قسما ثانيا كما عرفت ( قوله والعقد ) جمع  
عقدة كعرف جمع غرفة والمراد به العقود المذكورة في الكتب النحوية وهو  
حساب بالاصابع معهود بين طائفة الاعراب على ما حققناه في حاشية نتائج الافكار  
وفيه رسالة مفردة اورد خلاصتها العاصم الحلبي في ترجمة القاموس في مادة الخارجية  
فعلك بها فانه ماهر جدا المانه قد بلغ في تفسير الاسانيد الكبار فضلا عن الطلبة  
الصفار ( قوله انه علم تعريف المطلق ) اى جعل شئ شئ ( قوله والا  
لا تنقض آه ) اى وان لا يكن الامر كذلك بل كان معناه الحصر والقصر فان كانت  
الباء التي وقعت صلة التخصيص داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع اللفظ  
المشترك وان كانت داخلة على المقصور خرج عنه وضع اللفظ المرادف كما لا يخفى  
بياناه فينتقض التعريف على كلا التقديرين وانت خير بان هذا الانتقاض مدفوع  
بوجوه مذكورة في الحاشية اللاربية على الجامى وقد اوضحنا المحشى المحقق فيما  
علقه عليها ولعله انما لم يتعرض لها لضعفها نظرا الى مقام التعريف فافهم  
( قوله ان ما هو المختار عند الجمهور ) من ان اللزوم المعتبر في تعريف الدلالة اللزوم  
في الجملة حتى يكفي فيها فهم المعنى من اللفظ في بعض الاوقات وسيصرح قدس سره  
بانه مما اصطلى عليه اصحاب العربية والاصول بخلاف الدلالة المعبرة في هذا الفن  
فانها كناية ( قوله في حواشى المصاحح هو آه ) اى الدال على الوجع اخ بضم الهمة

آه ومقصوده من هذا النقل التخصيص على ما اشار اليه قدس سره ببيان معنى  
آخر وهو الحزن للفظ اخ بضم الهمة والخاء المعجمة من الدال على الوجع ما هو  
بضم الهمة والخاء المعجمة وايس مراده الاعتراض عليه قدس سره بان كلامه  
ينافي لكلامه في حواشى المطالع كما لا يخفى ( قوله يدل عليه الاستشهاد ) اى يدل  
على ان ما يدل عليه اخ بالحاء المهملة اذى الصدر لا وجعه استشهاده بما في  
محاورات العرب من انه يقال اخ الرجل اذا سعل اذ من المعام ان السعال اذى الصدر  
لا وجعه ( قوله فالمراد به المعنى الاول ) من المعنيين الاصطلاحيين اى مبدأ الآثار  
المنفصلة بالشئ مطلقا ( قوله فان صورته النوعية ) اى الصورة النوعية لللفظ وهى  
التي تختلف بها الاجسام انواعا قالوا ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة  
اخرى غير الصورة الجسمانية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون  
بعض بل سائر آثاره ايس لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا للهوى لانها قابلة  
فلا تكون فاعلة وايضا هوى العناصر مشتركة فلا يكون مبدأ لامور مختلفة فح  
اما ان يكون للصورة الجسمانية المتشابهة في جميع الاقسام اول صورة اخرى لا سبيل  
الى الاول والا لا مشترك الاجسام كلها في ذلك الحيز مثلا فعين الشئ وهى كالصورة  
النارية التى هى مبدأ الميل الى الفوق والتفريق والجمع والتجفيف مثلا ( قوله  
اونفسه ) اى نفس الملائكة قالوا انا نشاهد اجساما يصدر عنها آثار لا على نهج واحد  
وايس ذلك الجسمانية المشتركة للتخلف فهى لمبادى غير جسميتها وتسمى نفسا  
فالنفس من حيث هى مبدأ الآثار قوة وبالقياس الى المادة التى تحملها صورة وبالقياس  
الى طبيعة الجنس التى بها يتحصل كمال وبعارة اخرى هى من حيث انها مبدأ الفعل  
والانفعال قوة ومن حيث انها تنضم الى مادة فتحصل بها نبات او حيوان او انسان  
تسمى صورة نوعية ومن حيث ان طبيعة الجنس ناقصة كملت بها تسمى كما لا يولما كان  
النفس اى القوة التى هى مبدأ الآثار مما ينم به الحقيقة النوعية المستتعبة لآثارها  
اضافوا لآثار تارة الى الصورة النوعية وحكموا بكونها مبدأ لها واخرى الى النفس  
وحكموا بكونها مبدأ لها كما انه يصح كل من اضافة العلول الى الجزء الاخير من العلة  
واضافة الى مجموع الاجزاء من حيث انه مجموع فالترديد في كلام المحشى المحقق مبنى  
على ذلك او هو مبنى على الاختلاف في ان نفس الانسان هل هى عبارة عن الصورة  
النوعية المطبوعة في المواد العنصرية كنفوس سائر الحيوانات والنباتات او هى  
غيرها فذهب الى الاول الطائفة والى الثانى الالهيون من الحكماء فاختلفوا على  
اقوال كما ذكره المولى حيدر السهرائى في حواشى الحاشية اللاربية الواقعة على شرح



هداية الحكمة مع بسط اقوال الالهيين في ذلك تبصر (قوله فالمراد بها المعنى الثاني) من هذين المعنيين اعني الحقيقة اذ لا يتصور في المدلول من حيث هو مدلول الصورة انشوعية والنفس لا اختصاصها بالاجسام (قوله اي النفس الناطقة والعقل) اعلم ان للنفس الناطقة التي اختلفوا في تعريفها على ثبوت وثبتين قولاً كما بسطه بعض الفضلاء واومأنا اليه سابقاً باعتبار ما يخصها من الآثار كما قالوا قوتين قوة عاقلة تدرك انشورات والتصديقات وقوة فاعلة بها تحرك البدن الى الافعال الجزئية والحركات المخصوصة ثم اختلفوا في ان هاتين القوتين هل هما متساويتان بالذات كما هو الظاهر او بالاعتبار بان يسمى قدرة النفس على الادراكات قوة نظرية واقتدارها على الاعمال قوة عملية اولا قوة لها مغايرة لذاتها غير ذاتها بل ذاتها تسمى باعتبار صحة الادراك عقلاً نظرياً وباعتبار صحة الاعمال منها عقلاً عملياً فالترديد في كلام المحشى مبنى على هذا الاختلاف لان من نفي وجود قوة مغايرة لذات النفس غير ذاتها يقول بكون مبدأ الادراك النفس الناطقة ومن اثبتها يقول بكونه العقل اي القوة العاقلة للنفس وبما ذكر عرفت ان المراد بالعقل هنا هو هذه القوة لا غير وقد قرر ان العقل يطلق بالاشتراك اللفظي على عدة امور واوصلها بعض افاضل المتأخرين الى اثني عشر امراً منها تلك القوة ومنها الجوهر المجرد المدرك بجميع الاشياء بالفعل وليس المقام له فليطلب في مقام غيره (قوله علاقة ذاتية بالطبع آه) يعني ان بين اللفظ المذكور من حيث الصدور وبين الطبع علاقة ذاتية فيكون دلالة عليه دلالة عقلية لكونها من قبيل دلالة الارض على المؤثر لما عرفت ان المدلول في الدلالة العقلية هو المؤثر وفي الدلالة الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر ويكون دلالة على المرض دلالة طبيعية بواسطة اقتضاء الطبع له عند عروض المعنى اذ لا يردح في ككون الدلالة الطبيعية دلالة تستدل الى هذه العلاقة وجود دلالة عقلية مستندة الى علاقة عقلية هناك لجواز اجتماع الدلاتين باعتبار العلاقتين فلا يتوهم انتقاض تعريف كل من الدلالة العقلية والطبيعية بالآخرى بل ربما يجتمع الدلات الثلاث باعتبار العلاقات الثلاث قال المولى ابو القاسم بل نقول كل علاقة طبيعية تستلزم علاقة عقلية لان احداث الطبيعة عروض الدال عند عروض المدلول انما يكون علاقة للدلالة الطبيعية باعتبار استلزام تحقق الدال بتحقيق المدلول على وجه خاص لكن الدلالة المستندة الى استلزام الدال للمدلول بحسب نفس الامر مطلقاً اي مع قطع النظر عن خصوص المادة دلالة عقلية والدلالة المستندة الى الاستلزام بخصوص بحسب عادة الطبيعة

طبيعة انتهى وبهذا عرفت ان المراد بالعلاقة الذاتية بين الدال والمدلول المعبرة في الدلالة العقلية استلزام تحقق الدال في نفس الامر تحقق المدلول فيها مطلقاً سواء كان استلزام المدلول للعلة كما استلزام الدخان للنار او بالعكس كما استلزام النار للحرارة او استلزام احد العلولين للآخر كما استلزام الدخان للحرارة هذا (قوله ودلالة اللفظ على المعنى المجازي آه) لعل المقصود من هذا الكلام هنادفع ما يتوهم مما تقرر عند اهل العربية ان دلالة اللفظ على كل من جزء ما وضع له وبما يلزمه في الذهن اعني كلام من الدلالة التضمنية والا لتزامية عقلية لكون دلالة عليها من جهته ان العقل يحكم بان حصول البكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول اللزوم يستلزم حصول اللزوم وهو ان دلالة على المعنى المجازي ايضا عقلية لما ان المعنى المجازي بالنسبة الى المعنى الموضوع له كذلك وحاصل الدفع ان اللفظ عند هم موضوع بوضع آخر نوعي للمعنى المجازي فدلالته عليه مستندة الى هذا الوضع فتكون وضعية هكذا يجب ان يفهم (قوله بالوضع النوعي) اي يثبت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المعاصرة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً بخصوصاً ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكنت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بمحاها على ما في التلويح (قوله فان تحقق اللزوم بينهما بحيث يمتنع آه) بان يكون دلالة القرينة على تعيين المراد قطعية لا ظنية (قوله والا فلا دلالة آه) اي فان لم يتحقق اللزوم بينهما بحيث اه بل اللزوم في الجملة كما في المجازات المبينة على العرف والعادة فلا دلالة اصلاً فضلاً عن المطابقة على ان القرينة قد تكون عقلية والركب منها ومن اللفظ لا يكون لفظاً فلا دلالة لفظية والمعتبر عند المنطقيين انما هو الدلالة اللفظية الوضعية فتبصر (قوله او اصلاً) عطف على فقط في قوله اي فقط اي لا بدلالة اللفظ اصلاً بمعنى انه ليس بدلالته وحده ولا مع المشاهدة (قوله على ما في الصراح) يعني ان كون الظهور بمعنى يبدأ شذون اي الحصول مبنى على ما ذكر في الصراح من كتب اللغة ولكون الظهور بالمعنى الاول ظاهراً لم يخرج في اثباته الى النقل منها (قوله لكونه اثره) اي لكون الفهم المذكور اثر الكون اللفظ بحيث آه ودلالة اللفظ عبارة عن كونه بهذه الهيئة (قوله فقول العلم آه) اذ او كان اللفظ نفسه كافياً في العلم بوجود اللفظ من غير حاجة الى دلالة عليه اي كونه بحيث يلزم من العلم به علم بوجوده به عند فرض



انتفاء هذه الحقيقة فيه ومن البين انه لا يعلم به عنده (قوله بمجرد ملاحظة القسمة)  
 اى ملاحظة المقسم والاقسام كافي قولك المعلوم اما موجود او لا (قوله من قسم  
 القسم الثاني) اى ما لا يجزم العقل به بمجرد ملاحظة القسمة (قوله الى ما يجزم  
 به العقل بالدليل اه) من غير حاجة الى الاستقراء كما في قولك الموجود اما واجب  
 بالذات او واجب بالغير فان العقل يجوز ان يكون للموجود قسم آخر لكن الدليل  
 حصره فبما قال بعض المدققين جعل بعض المحققين التقسيم القطعي مندرجا  
 تحت العقلي وجعل بعضهم مندرجا تحت الاستقرائي لكن تعريفه وبيان حكمه  
 بآياه انتهى (قوله والحصر الجعلي استقرائي اه) اى ولهذا حصروا الحصر  
 في القسمين او الاقسام الثلاثة واما تسميته بالجعلي فلجبرده ان جعل الجاعل مدخلا فيه  
 وقد يقال انه استقرائي بالنسبة الى غير الجاعل وجعل بالنسبة اليه ويعرف بانه  
 ما يجوز العقل فيه قسما آخر لكن حصره القاسم في تلك الاقسام كتقسيم المص  
 ما يتضمن عليه كتابه الى اجزاء كتابه (قوله الدائرين النقي والاثبات) لان  
 التقسيم الاستقرائي وان كان حقه ان لا يرد فيه بين النقي والاثبات لكن قد يذكر  
 في صورة الحصر العقلي بالترديد لضبط انتشار الاقسام (قوله لكون النقي اه)  
 تعليل لتفرع عدم الورد على التقييد بالحقيقة اعني بقوله بحيث لا يحتمل آه  
 وقوله يحتمل صفة كاشفة لمرسلا لان معنى الارسال كما قالوا ان يكون مفهوم  
 القسم اعم مما وجد بالاستقراء مما صدق عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل  
 صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد بالاستقراء كقولك العنصر اما ارض او لا  
 والثاني اما ماء او لا والثالث اما هواء او لا وهو النار فالقسم الاخير مرسلا مخصص  
 اى غير مخصص في النار بحسب العقل بل بحسب الاستقراء وفيه بحث مذكور في علم  
 المناظرة (قوله لانه نص في العموم بخلاف متى فانه ظاهر اه) الظاهر عند اهل  
 الاصول اللفظ الذي يظهر المراد منه والنص ما يكون مسوقا للمعنى المراد منه مع  
 ذلك فكله كلما انما تساق للعموم ولذا لا ينفك عنها العموم واوفى غير الشرط بخلاف  
 متى فانه انما يساق لمعنى الشرط والعموم ينفك لمعنى الشرط كما تقرر في محله (قوله لان  
 اخطار الملزوم اه) اى اخضاره في الذهن على طريق ان قصد (قوله وان المراد اه)  
 اى وعرفت ايضا بما قرر عند الكلام على تعريف الدلالة ان لزوم فهم المعنى لا يطلق  
 اللفظ الموضوع بطريق الاستعقاب اى بطريق كون العلم بالمعنى مستعقبا للعلم باللفظ  
 بلا فصل كما انه بطريق الاستعقاب ايضا في المداول بالنسبة الى الدليل والمعرف بالنسبة  
 الى المعرف على ما سبق تفصيله (قوله ولا يصح الجواب اه) اى لا يصح الجواب

عن الاراد بلزوم الانتفات الى شئيين في آن واحد بانه اما يستحيل اذا كان كل  
 من الانتفاتين علي وجد ان قصد والاخطار وفيما نحن فيه ليس الامر كذلك اذا الانتفات  
 الى احدهما بالاخطار والى الآخر بالتبع ووجه عدم صحة الجواب بذلك  
 مما عرفت آتيا من ان الذهن لا ينتقل من خطورتا شئ بالتبع الى لازمه فلو كان  
 الانتفات الى اللفظ بالاخطار والى المعنى المطابق بالتبع يلزم ان لا ينتقل الذهن منه  
 الى المعنى الا التزامي واو كان الانتفات الى المعنى بالاخطار والى اللفظ بالتبع يلزم ان لا ينتقل  
 من اللفظ الى المعنى والكل بط فيهذا عرفت ان قوله لا يصلح عطف على لا يرداه  
 واقع في حيز التفرع (قوله كما في المجازات والكنايات اه) كما في اصطلاحات ارباب  
 الصنائع وكما في اطلاق الغائط الذي هو المطن من الارض واردة البراز بناء على  
 ان العادة ان من اراد البراز يغلب الارض المطن وكما في الاستعارة التكمية والتعليقية  
 المبنية على الادعاء (قوله وهم) لانا نختار الثاني ونقول بان كون الدلالة ح كلية  
 مطلعا بط اذا الدلالة عند كون القرينة ظنية الدلالة غير مطردة فلا يحكمون بدلالة  
 اللفظ على المعنى ولومع القرينة وفيه نظر لانه مما يابى عنه ما ذكره قدس سره  
 في حاشية المطول من ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطاق فهم منه المعنى  
 اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المعنى  
 ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده  
 المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن فسرهما بكون اللفظ بحيث  
 اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية  
 والاول انسب لقواعد المعقول (قوله لان هذا ليس موضوعا لكل اه) والالكان  
 استعماله فيه مطلقا اى من غير تعيين حقيقة ومعينا مجازا فيلزم مجازات غير متناهية  
 بدون حقيقة (قوله ان حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة اه) اعني الدلالة على نفس  
 الموضوع له والدلالة على جزئه والدلالة على الخارج وتوضيحه على ما ذكره  
 المولى ابو الفتح ان الحصر انما يكون عقليا ان لم يقيد مفهومها بما يقيد الحقيقة  
 واما اذا قيدت به فلا يكون عقليا بل استقرائيا لجواز ان يدل لفظ على جزء الموضوع  
 له لا لكونه جزءا منه بل لكونه لازما له لجزء الموضوع له كما اذا رضع لفظ بازاء  
 مفهوم مركب من الملزوم واللازم اولكونه جزءا لجزء الموضوع له اولكونه لازما  
 للزوم الموضوع له اولكونه جزءا للزوم الموضوع له وان بدل اللفظ على نفس  
 الموضوع له لا لكونه نفس الموضوع له بل لكونه لازما للزوم الموضوع له بان يكون  
 بين الموضوع له وما هو خارج عنه تلازم متعاكس وان بدل لفظ على خارج



الموضوع له لا لكونه لازماً الموضوع له بل لكونه لازماً لجزء الموضوع له اول كونه لازماً للآزم الموضوع له اول كونه جناً للآزم الموضوع له اول كونه دائماً للموضوع له الى غير ذلك من الاعتبارات التي لا تخفى على المأمل المنقطن (قوله لان قيد الحثية اه) تحقيقه ان قيد الحثية ههنا بمعنى التعليل المتعلق بنفس الوضع وباقي القبول لتعين ذلك الوضع المعلن كما هو المتبادر من عباراتهم لا بمعنى التعليل المتعلق بالوضع مع باقي القبول وحاصل التعريفات ان المطابقة دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى تمام الموضوع له بذلك الوضع والتضمن دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى جزء الموضوع له بذلك الوضع والالتزام دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى خارج عن الموضوع له بذلك الوضع ولا يخفى انه على هذا لا يتصور واسطة بين الاقسام الثلاثة والوسائط المذكورة مندرجة تحتها قطعاً ضرورة ان ما يتعلق بنفس الموضوع له مندرج في مفهوم المطابقة وما يتعلق بمجرته مندرج في مفهوم التضمن وما يتعلق بمخارجه مندرج في مفهوم الالتزام على ما صرح به المولى الزبور (قوله لان ذلك آه) تعليل للحكم بالوهم المستفاد من قوله وكذا ما قيل آه اى وكذا ما قيل وهم لان الزوم الذهني شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية وليس بمعتبر في مفهومها ففهومها شامل لكل فرد من افراد دلالات اللفظ على الخارج الا ان الدلالة على الخارج لا يتحقق في غير صورة الزيم الذهني (قوله الاول ان لفظهما آه) قد ظهر بما قرناه ان هذا تكرار لبعض ما يشمله كلام انقضاء الذي نقله بقوله وما قيل ان حصر الدلالة آه اللهم الا ان يقال كرهه لانفراده بما يذكره من الجواب (قوله اقول لانم آه) واجاب في حاشيته على المطول بان المتضامتين يعقلان معاً ولا يمكن ان يعقل احدهما بواسطة انه لازم الآخر (قوله وههنا اى في الصورة المذكورة اما كان فهم احدهما اى احد المتضامتين في ضمن فهم مجموعهما لا على طريق القصد والاختار (قول المراد بالخروج في المدلول الالتزامى آه) اى فيكون دلالة اللفظ على كل واحد بواسطة لزوم احدهما للآخر في الصورة المذكورة دلالة التزامية لما ان كلا منهما بواسطة المزوم للآخر مدلول اللفظ من حيثية غير حيثية معينة اى حيثية كون اللفظ معيناً له وغير حيثية الجزئية اى حيثية كونه جزءاً للمعنى المعين له (قوله لانم دلالة ضرب آه) وفيه ان هذا المنع انما يتوجه اذا قرر الوجه الثاني بمساده كرهه واما اذا قرر بانه اذا سمع لفظ ضرب مثلاً قبل سماع الفاعل المذكور بعده بدل على الحدث ولا يتوقف على سماع الفاعل وانست مطابقة

وهو ظ آه فلا كما لا يخفى ولعل لهذا بادراً الى التسليم فقال ولوسلم اه (قوله فنقول انهما مطابقة اه) يعنى ان دلالة الفعل على الحدث في الصورة المذكورة مطابقة وان كان المدلول مدلولاً تضمنياً للفعل لكونه موضوعاً بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلاً مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلاً كذا قرره في حواشيه على الحاشية الاربعة واوردنا عليه في حاشيته تحفة الاخوان ان هذا مما لا يجدى نفعا لان دلالة الفعل على الحدث في الصورة المذكورة وان كانت مطابقة باعتبار مادته الا انها دلالة تضمنية باعتبار كونها دلالة على جزء الموضوع له لما صرح به نفسه من كون ذلك الحدث الذي دل عليه الفعل بمادته دلالة مطابقة هو بعينه المدلول التضمني للفعل فيلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة وهو بطل ايضاً ولذا لم يكتف على هذا الجواب هناك بل ذكره جواباً آخر ايضاً بعد ما نقل جوابين من الفاضل العصام وردهما لكنه اوهن من جوابه الاول كما بينا جميع ذلك في الحاشية المذكورة واوردنا هناك الجواب الذي ادانا اليه التوفيق فليعول عليه اهل التحقيق (قوله مع انه اى لسان ليس هذه الدلالة اه) اى ليس دلالة اللفظ مشترك على مجموع المعاني من حيث هو مجموع شيئاً من الاقسام الثلاثة لان المجموع ليس بموضع له اللفظ ولا جزءاً له ولا لازماً له ذهناً وهو ظ (قوله وقد يتطرق اليه شبهة اه) ولذا قد يحتاج الى تنبيه يزيلها (قوله كما هو مناط الحكم) اى على وجه هو مناط الحكم وقد سبق تحقيقه فالكاف بمعنى على كما في قوله تعالى {واذكروه كما هداكم} (قول فلاشتمال الدلالات الثلث اه) قسمية كل منها بما سمي به من قبيل تسمية اشئ باسم ما يشتمل عليه وفيه تعريض للناظرين الذين يخلو في استخراج وجوه التسمية كما يظهر بالمراجعة الى حاشية الفاضل العصام والمولى داود (قوله ان سلب الضرورة عن الطرفين اه) يعنى ان الامكان الخاص هو سلب الضرورة عن الجانب الموافق وسلب الضرورة عن الجانب المخالف والامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف وان كان جزء من الاول بلاخفاء كما ذكره الفاضل العصام (قوله جاء اطلاق الشمس اه) لما كان وضع الشمس للجرم في غاية الظهور بخلاف وضوءه لارادائه ايضاً بانه جاء في محاورات العرب اطلاق الشمس على الضوء والاصل في الاطلاق الحقيقة ولا يتم كون اطلاق الشمس على الضوء حقيقة الا بوضوءه (قوله بمعنى صورت يستق اه) لف ونشر مرتب لان المعنى الاول معنى اللازم والثاني اعنى ما افاده بقوله جبرئيل صورت كردن خو يشق



معنى التسمي وفيه رد على الفاضل العمام حيث ظن اقتضاه في معنى اللازم  
 فلم يجوز غير صيغة المعروف ( قوله الاول انه يدل على اشتراط آه ) حيث عطف  
 الارادة على الاطلاق في مواضع منها حتى حكم الناظرون في مثل قوله اذا اطلق  
 واريد به الامكان الخاص بان الصواب ترك قوله واريد به الامكان الخاص فان الامكان  
 كلما اطلق يدل على الامكان الخاص بالمطابقة وح يدل على الامكان العام بالتضمن  
 ولا دخل للارادة في الدلالة ( قوله وذلك بط ) اي اشتراط الارادة في الدلالة بط لان  
 كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فان قاطعون باننا  
 اذا سمعنا اللفظ وكشأنا ما لمين بالوضع نتعل معناه سواء اراده ان لا يلفظ اولا ولا نفي  
 بالدلالة سوى هذا كذا في المطول وتمام الكلام مما لا يسعه المقام ( قوله حيث  
 لم يذكره في محل البيان ) اي والسكوت في محل البيان يفيد الحصر فيرد عليه  
 ما اورده نفسه على القوم في شرح المطالع وذلك ان القوم صرحوا بنفي المطابقة  
 هنا وفيما يأتي حيث قالوا ههنا تكون دلالة على الامكان العام بالتضمن لا بالمطابقة  
 وفيما يأتي تكون دلالة على النوراي الضوء التزامية لا بمطابقة فقال الش في شرح  
 المطالع وفيه نظر لاننا لم ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى الكل او المزموم لا يدل  
 على الجزء واللازم بالمطابقة غاية ما في الباب انه يدل عليه دلاتين من جهتين ولا امتناع  
 في ذلك ( قوله وجهه قدس سره آه ) جواب لما والضمير راجع الى عبارة الشارح  
 بتأويل الكلام اي وجه قدس سره كلام الشارح على وجه اندفع به الوجوه  
 الثلاثة وفيه تعريض لارباب الخواشي بانهم لم يقنعوا بالاندفاع المذكور فاوردوا  
 على الشارح بكل وجه من هذه الوجوه كما اشرنا الى ارادهم بالوجه الاول آنفا  
 ( قوله ويجعل دلالة على الامكان الخاص آه ) باظر الى كون ذكر المطابقة تمهيدا  
 لكون آه يعني انه لما جعل قدس سره دلالة على الامكان الخاص وهي المطابقة  
 في قوله متى اطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان العام دلالة تضمنية حالا  
 من المستتر في اطلق لما سيصرح به من ان قوله على الامكان الخاص ظرف مستقر  
 نصب على الحالية محلا اي حال كونه دالا عليه ودلالة على الامكان العام وهي  
 التضمن جزأ مقصودا بالامادة من الكلام حيث جعل قوله يدل على الامكان العام  
 اه جزاء للشرط حصل الاشارة الى ان المطابقة ليست مقصودة بالذات وانما ذكرت  
 تمهيدا للتضمن وان المقصود هو دلالة على الامكان العام تضمننا ( قوله وورده لشارح  
 في شرح المطالع آه ) كما نقلناه آنفا ( قوله اي مرة ثانية آه ) واللازم ثبوت دلاتين  
 للفظ من جهة واحدة في حالة واحدة وقوله في ذكر لفظه ايضا اه اشارة الى ان ما ذكر

من التفسير مما استفيد من قوله قدس سره ايضا وذلك لانه لما دل على تشبيه دلالة  
 على الامكان العام بدلالة عليه ومن البين انه لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه بل لا بد  
 من المغايرة بين المشبه والمشب به فقد افاد ان كلا من الدلاتين بجهة مغايرة للآخرى  
 فالدلالة المشبهة بجهة ملاحظة كونه اي الامكان العام موضوعا له والدلالة  
 المشبهة بها بجهة ملاحظة كونه جزأ لما وضع له اعني الامكان الخاص ( قوله  
 الى ان الدلاتين متغايرتان آه ) فلا محذور سوى انه يلزم ان يدل اللفظ على الجزء  
 في حالة واحدة دلاتين من جهتين مختلفتين ولا امتناع في ذلك لما ان حقيقة الدلالة  
 الثقات النفس الى المعنى عند اطلاق اللفظ او تخيله كما علم من كلام الشيخ ولا معنى  
 لهذا الانتفاء سوى الاستغناء من اللفظ اليه واذا علم ان اللفظ موضوع لمعان متعددة  
 كانت تلك المعاني مر تسمية في العقل فاذا اطلق هذا اللفظ انتقل الذهن منه الى جميع  
 تلك المعاني ولا حظ كل واحد منها فاذا كان مشتركا بين الكل والجزء واطلق انتقل  
 الذهن منه الى الجزء لكونه موضوعا له والى الكل ايضا لذلك لكن انتقاله الى الكل  
 متضمن انتقاله الى الجزء اجالا فله الى الجزء انتقالا تفصيلي قصدي بسبب كونه  
 موضوعا واجبالا ضمنى بسبب كونه جزأ للموضوع له فله عليه دلاتان هكذا  
 في اللفظ المشترك بين المزموم واللازم ينتقل الذهن منه الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا  
 له وبتوسط الموضوع له ايضا كذا ذكره قدس سره في حاشية شرح المطالع  
 ( قوله وهم ) لانه لو كان متأخرا لما حصل الاشارة الى كون الدلاتين متغايرتين  
 بالذات لتغاير الجهتين بالذات بل يوهم تغايرهما باعتبار وصفي المطابقة والتضمن  
 هذا ( قوله لا بشرطية ) حتى يفيد كون الصدق معلقا على الاعتبار المذكور فيرد  
 عليه ما يذكره من ان الاعتبار اه ( قوله لانه مدار الانتفاض ) وذلك لان مجرد  
 صدق دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على تلك الدلالة مطاوعا اي ولو في زمان غير زمان  
 اعتبار دلالة التعمية مما لا يوجب الاعتراض قطعا ( قوله وحاصله الدلالة التعمية  
 وهو ظ وفيه رد على المولى قره داود حيث توهم ان تفسيره قدس سره مرجع  
 التعمير بما ذكره مبنى على تقييد الدلالة في قوله لان دلالة لفظ الامكان على الامكان  
 العام بالتضمن وقال ان العبارة وان كانت خالية عن التقييد الان فهم القيد عن السياق  
 غير بعيد انتهى وحاصل الرد ان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في الصورة  
 المذكورة عبارة عن الدلالة التضمنية كما الحاجة الى اعتبار التقييد ثم انه بما يجب  
 ان يعلم ان التخصيص على اعتبار التضمن في مرجع التعمير لمجرد دفع ما اورد  
 على قوله ان حقيقة آه من ان في الدلالة على المط بحث لان الشيء الذي له



اسباب متعددة لا يلزم من انتفاء شيء من تلك الاسباب انتفاء ذلك الشيء وإنما يلزم انتفاءه من انتفاء المجموع فتحقق ذلك الشيء وان فرضنا انتفاء بعض منها لا يدل على أن ذلك البعض ليس بسبب على ما في الحاشية الداودية (قوله كناية) باعتبار أن تحقق الدلالة المذكورة على تقدير فرض انتفاء وضه له لازم لعدم مدخلية وضه للامكان العام فيها (قوله لا يقال اللفظ ذا دلالة) يعني أن توجيهك في هذا المقام مبنى على ما ذهبت اليه من اجتماع دلالتين على كل واحد من الجزئ واللازم وهذا المذهب باطل لأن اللفظ إذا دل على معنى بأقوى الدلالتين التي هي المطابقة لم يدل عليه بأضعفهما التي هي التضمن والالتزام ويحتمل أن يقال هذه معارضة في نفس ما تقدم من المدعى كأنه قيل ما ذكرتم في وجوب تقييد حد المطابقة وأن دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه لأن ذلك المشترك لا يدل على الجزئ بالتضمن ولا على اللازم بالالتزام فلا يتصور نفى هذه المطابقة بهما فلا حاجة إلى التقييد بالحقيقة والجواب على التقديرين أننا لا نعلم أن الدلالة الضعيفة لا تتجتمع القوية إذا كانتا من جهتين مختلفتين فإن قلت نحن نعلم بالضرورة أن المشترك بين الكل والجزئ إذا اطلق بأن العالم بوضعه لهما لا يفهم الجزء الأمرة واحدة فلا يكون هناك الادلالة واحدة واستنادها إلى ما هو أقوى أعني كونه موضوعاً له أولى قلت قد سبق هنا أن الدلالة هي الالتفات والانتقال وأن هناك انتقالين إلى الجزئ ومن ذكر في تعريفها الفهم وجب أن يريد به ذلك الانتقال لا الفهم الحقيقي لئلا يلزم فهم المفهوم كذا في حاشية المطالع (قوله والحال أن جميع الألفاظ آه) يريد أن المراد لزوم أن يكون لفظ وضع لمعنى دالة على معان غير متناهية وإنما قال لزوم أن يكون كل لفظ آه لكون الألفاظ الموضوعات متساوية في كونها موضوعات فلزوم كون لفظ وضع لمعنى دالة على معان غير متناهية يتضمن لزوم كون كل لفظ وضع لمعنى دالة على معان غير متناهية وقد اندفع بهذا ما أورده الفاضل العصام هنا حيث قال وفي قول السيد للزم أن يكون كل لفظ دالة على معان غير متناهية نظر لأنه أن حل قول الشارح اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عن الموضوع له على السلب الكلي فلا يترتب على تقييده دلالة كل لفظ على كل أمر خارج وأن حل على رفع الإيجاب الكلي لا يثبت به وجوب شرط للدلالة الالتزامية بخصصها بخارج دون خارج إذ لودل لفظ على كل أمر خارج منه تحقق الدلالة الالتزامية بلا شرط فالأولى أن يقول للزم أن يكون لفظ وضع لمعنى دالة على معان غير متناهية هذا (قوله لنقولها آه) تعليل لكون المعاني غير

متناهية (قوله نخروجها بالاعتبار بن آه) تعليل لتناول المعاني بالموجودات آه أي وإنما شملت المعاني للموجودات والعدومات باختيار التفصيل والاجمال على تقدير كون اللفظ الموضوع دالة على كل أمر خارج لكون تلك الموجودات والعدومات خارجة بالاعتبار بن عن الموضوع له (قوله لا اجبالاً ولا تفصيلاً) فيه رد على المولى داود حيث فسره قوله على معان غير متناهية بقوله أي بالتفصيل ثم قال ليصح قوله وهووظ البطلان لأن دلالة اللفظ على معان غير متناهية اجبالاً ليست باطلة فضلاً عن ظهوره بل هي واقعة كما في الوضع العام للموضوع له الخاص انتهى ووجه الرد أن الدلالة الوضعية عبارة عن الالتفات إلى المدلول عند إطلاق اللفظ الموضوع ومن البين أن الالتفات عند إطلاق اللفظ منه إلى المعاني الغير المتناهية أصلاً وليس اللفظ في الوضع العام للموضوع له الخاص عند إطلاق اللفظ منه إلا إلى معنى مخصوص وهووظ فكيف خفي على هذا المولى (قوله متفرع على ما تقدم باعتبار العلم آه) دفع لما ذكره بعض من أنه اليد الطولى في المعقولات الثانية والأولى كما نقله الفاضل العصام وبدفعه اعتنى وهو أن عدم دلالة اللفظ على كل أمر خارج لا يستدعي بيان شرط إذ لو لم يبين شرط لا يلزم دلالة اللفظ على كل أمر خارج إذ لم يجعل الدلالة الالتزامية إلا الدلالة على الخارج ولم يلزم منه أن كل خارج مدلول حتى يدفع ذلك اللزوم ببيان الشرط انتهى وتوضيحه أن قضية التفرع وإن كانت على العكس بحسب الحصول لكن المراد به هنا التفرع بحسب الحكم والعلم لما أن الجمل الخبرية كثيراً ما لا يراد مضمونها بل يراد الإخبار بها وذلك كما في قوله تعالى { فإياكم من نعمة من الله } ولذا قال القاضي في تفسيره وإي أنصل بكم من نعمة من الله وما شرطية أو موصولة متضمنة لمعنى الشرط باعتبار الإخبار دون الحصول فإن استقرار النعمة بهم سبب للإخبار بأنها من الله لا الحصول لها انتهى (قوله إذ الدليل لا يساعد) أي الدليل الذي أورده المص لا يثبت كون اللزوم الذهني شرطاً لا يقوم على كونه شرطاً بالمعنى الاصطلاحي أي ما يتوقف الشيء على وجوده وذلك لأن دليل المص وهو قوله والا لا متنع فهمه من اللفظ إنما يبين عد كونه ما يتوقف عليه إمكانها إذ من البين أن مقابل الامتناع إنما هو الامكان ومن لم يذعن مقصود المحشى المحقق هنا حق الأذعان تكلم هنا ببعض ما يابى عن سماعه الأذان (قوله كان الظاهر يقول آه) يعني أنه لما كان المقصود هنا إثبات أن ذلك الشرط هو اللزوم الذهني وجب أن لا يتعرض في الدليل لعنوان الشرط لئلا يكون فيه شوب المصادرة إلا أنه عبر



عن لزوم الذهني بدون هذا الشرط إشارة الى ان آه وذلك لانه اوقال اولم يتحقق  
اللزوم الذهني لم يفهم انه في محل قول الماتن وان لا يشترط اه وتفسيره ليحصل  
هذه الاشارة بخلاف ما اذا قيل لولم يتحقق هذا الشرط كما لا يخفى واما المصادرة  
فهى انما توهم لو كان صحة الدليل متوقفة على التعبير بهذا العنوان ومن اليبين انه  
ليس كذلك (قوله لا يستلزم اه) اذ يجوز ان يتحقق لزوم الذهني في الواقع فيمكن  
فهم الامر الخارجى بدون ان يجعل شرطاً اذ من العلوم ان عدم العمل شرطاً  
لا يستلزم عدم التحقق في الواقع (قوله بل عدم تحقق اه) اضراب عن قوله لان  
عدم جملة شرطاً اى بل عدم تحقق لزوم الذهني في الواقع يستلزم امتناع فهم  
الامر الخارجى (قوله في تعريف الدلالة) اى تعريف الدلالة اللفظية بكون اللفظ  
يحيث متى اطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه (قوله والمستفاد موضوع اه) يعنى  
ان المستفاد عبارة عن مجموعى المادة والهيئة فلا يد في فهم معانيها المطابقة  
من العلم بالوضعين وليست عبارة عن المادة فقط حتى يتوهم ان العلم بالوضع اى  
وضع المادة لا يكتفى في فهمها (قوله اى لاجل سماعه او من اللفظ المسعوع) يعنى  
ان كلمة من هنا لا يجوز ان تكون صلة للانتقال من غيرنا ويل اذا انتقل انما هو  
من اللفظ لامن السماع وسره ان انتقال الذهن انما يكون من امر ملحوظ ملتفت اليه  
كما مر مرارا وعند سماع اللفظ لا يكون السماع ملحوظاً بل الملحوظ انما هو المسعوع  
والسماع كغيره ما لا يخطر بالبال فاما ان يقال بكونها تعليلية كقوله تعالى  
{ومما خطبائهم اغرقوا} فتكون صلة الانتقال محذوفة اى لا بد ان ينتقل ذهنه  
من اللفظ لاجل سماعه واما ان يقال بكون اضافة السماع الى اللفظ من قبيل اضافة  
الصفة الى موصوفها فيكون كلمة من صلة الانتقال بهذا التأويل اى من اللفظ  
المسعوع (قوله قال قدس سره في حواشى المطالع اه) دفع لما توهم من تفسير قوله  
قدس سره هذا هو الدلالة المطابقة بقوله اى الانتقال المذكور من انه يشتر تفسير  
الدلالة الوضعية بانتقال الذهن من اللفظ الموضوع الى المعنى الموضوع له للعلم  
بالوضع كما عرف به بعضهم وهو يقتضى ان يكون الدلالة صفة للذهن مع انها صفة  
اللفظ بلا شك على ما يشمره تعريفها السابق ووجه الدفع ظ (قوله واما تعريف  
الدلالة بانفهم اه) كما نقله العلامة النعنائى في المطول وقال عرفوا الدلالة  
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم  
بالوضع ثم قال واعة ض بان الدلالة صفة لللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر  
من الدنى للفاعل اعنى الفاهمة فهو صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول اعنى

المفهومية فهو صفة المعنى واما ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به  
فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه  
ثم اجاب عنه بما رده قدس سره في حاشيته عليه بما يطول نقله ثم اختار ما نقله  
الحشى هنا عن حاشيته على المطالع كما لا يخفى على المطالع (قوله فن المسامحات آه)  
قال قدس سره في حاشية المطول ان القوم وان عرفوا الدلالة بما ذكره الكثر  
يتسامحون في ذلك اذ لم يقصدوا به معناه الصريح بل ما يفهم منه مما هو صفة اللفظ  
اعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة  
اللفظ وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان يقصد بما ذكر في تعريفها معنى هو صفة  
ثم ان دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشبه  
قائمة صود من قولهم فهم المعنى اه هو معنى ككون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى  
فاستقام الكلام واتضح المرام (قوله بالتسامح) يجعل الدلالة عين الفهم او الانتقال  
(قوله فان التركيب المقابل اه) يعنى ان المتبادر من قوله ان اللفظ اذا وضع لمعنى  
مركب ان اتصاف المعنى بالتركيب قبل وضع اللفظ وهو التركيب المقابل للابسيط  
اعنى كون الشئ ذا اجزاء اذ التركيب المقابل للافراد اعنى كون اللفظ الموضوع  
بما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه انما يوصف به المعنى بعد الوضع كما ذكره  
شراح الكافية عند الكلام على تعريف الكلمة (قوله لانه اذا وضع لمعنى مركب اه)  
كما في الاعلام (قوله بل لابد من شرط اه) اذ لو لم بشرط فيها هذا لازم الدلالة  
في كل منها على امور غير متشابهة كما في الالتزام (قوله فقوله لا يمكن الاول آه)  
يعنى ان في كلامه قدس سره لف ونشر غير مرتب لان قوله ولا يمكن ان يكون  
اللفظ موضوعاً لخصوصية آه كلام متعلق بالمطابقة وامل وجهه ما استهر من ان الفصل  
الواحد خير من الفصلين (قوله ففى الامكان باعتبار آه) يعنى ان نفي الامكان  
كافية عن نفي الثمرة التى هى افادة آه لما ان نفي وجود الشئ يستلزم نفي ثمرته  
وذلك امر شائع بينهم بنفون وجود الشئ حين يريدون نفي فائدته (قوله فلا يرد آه)  
لانه وان يتحقق الامكان في صورة كون الواضع هو الله تعالى الا ان الافادة  
والاستفادة غير ممكن في هذه الصورة ايضا (قوله فاما وضعه لمعنى آه) يعنى ان  
لزوم الدلالة على امور غير متشابهة على التفصيل كما في الدلالة الالتزامية انما ردها  
ويوجب اشتراط الامر المذكور لوضع اللفظ لمعنى مركب من اجزاء غير  
متشابهة على وجه التفصيل ولذا تعرض قدس سره لنفي امكانه واما وضعه



لمركب من اجزاء غير متناهية على وجه الاجمال فهو واقع فضلا عن الامتناع  
حتى يوجب الاشتراط ( قوله لان وضع اللفظ الواحد لها بالوضع آه ) بان يلاحظ  
ذلك المركب بامر كلي يحضره بجميع اجزائه بوجه اجتهالى وسر تحقيقه ان الغرض  
من الوضع العام ان يستعمل في الخصوص عند الحاجة لاستعماله في خصوص  
المركب مما لا ينهى ( قوله ولما كان عموم الجمع المنكر الموصوف وهو هنا قوله  
بارضاع متعددة بمعنى ككل فرد فرد لا بمعنى كل جمع افاد الكلام آه اى افاد  
الكلام بطريق التوزيع كون اللفظ موضوعا لكل معنى بوضع لا كونه موضوعا  
لكل معنى بارضاع متعددة حتى يوجب اجتماع اوضاع متعددة في معنى واحد ثم  
ان الجمع المنكر لا عموم له عند اكثر الاصوليين ولذا زاد قوله الموصوف فاشار الى ان  
عموم الجمع هنا من وجهين اخدهما كونه جمعا متكررا كما عند بعضهم والاخر كونه  
نكرة موصوفة وفي افادة التوصيف بالمعددة هنا العموم بمعنى كل فرد فرد فخرظ  
فتقطنه ( قوله التحقق الاصلى ) الاعم من التحقق في خارج الذهن والتحقق  
في الذهن بالاصالة لا بالظلال وقد سبق تحقيقه ( قوله يشمل لزوم الصفات آه )  
لان تحققها ليس في خارج الذهن بل هي متحققة في الذهن تحققا اصليا ( قوله  
اعم من ان يكون في نفسه آه ) نصب على انه حال من قوله التحقق الاصلى ان  
اعتبر كونه في معنى الفاعل اى نسب التحقق الاصلى اورفع خبر بعد خبر للبنداء  
اعنى المراد ثم ان هذا يتصور على انحاء الاول لزوم تحقق الامر الخارج في نفسه  
لتحقق المسمى في نفسه وقد اشار اليه بقوله لزوم الجوهر للجوهر ومثله بلزوم الهيولى  
للصورة فان تحقق الهيولى في نفسه يلزم لتحقيق الصورة في نفسها وذلك  
لان الصورة وان كانت حالة في الهيولى لكن تحققها عند هم غير تابع لتحقيق  
الهيولى والالكانت عرضا وقد اتوا كون كل منهما جوهر او الثاني لزوم تحقق  
الامر الخارج في نفسه لتحقيق المسمى في شئ والثالث بالعكس وقد اشار اليهما  
بقوله والجوهر للعرض آه ومثلهما بطريق التشرع على غير ترتيب اللف بقوله  
كلزوم الخبير للجسم وبالعكس اى لزوم الجسم للخبير فان تحقق الخبير في الجسم  
يلزم لتحقيق الجسم في نفسه وكذا تحقق الجسم في نفسه يلزم لتحقيق الخبير في الجسم  
والرابع لزوم تحقق الامر الخارج في شئ لتحقيق المسمى في شئ واشار اليه بقوله  
ولزوم بعضها لبعض اى لزوم بعض الامور الاعتبارية لبعض ومثله بقوله  
كالابوة والنبوة فان تحقق الابوة في الاب يلزم لتحقيق النبوة في الابن ( قوله ولزوم  
الامور الاعتبارية آه ) اى ويشمل لزوم الامور الاعتبارية وهذا من قبيل لزوم

تحقق الامر الخارجى في شئ لتحقيق المسمى في نفسه كلزوم العرض للجوهر الا انه  
فصله عنه بتكرار لفظ اللزوم اشارة الى ان لزوم العرض للجوهر في الخارج بمعنى  
خارج الذهن ايضا بخلاف لزوم الامور الاعتبارية لمجالها ( قوله ولزوم السلبية آه )  
اى وكلزوم الصفات السلبية لموصوفاتها وهذا كلزوم الامور الاعتبارية لمجالها  
من كل وجه الا انه فصله عنه لالا يثنى وجهه ( قوله واما استلزام الوجود  
الاصلى آه ) كاستلزام المعلوم للملومية واستلزام وجود المعلوم في التصور اوجود  
العلم لافى التصور كما اوردهما الفاضل العصام بانهما بقيا خارجين عن قبضى اللزوم  
على ماحقه وعما حقه فان بان بدخلا فى اللزوم الخارجى الغير النافع في الدلالة ويخرجنا  
عن اللزوم الذهني المعتبر فيها ( قوله لاستلزام النسبة فيما فيه آه ) اى لاستلزام  
النسبة وجود الطرفين في ظرف وقعت هي فيه فاذا كان ظرف اللزوم الذي هو  
نسبته بين الامر الخارج والمسمى الخارج يلزم وجود الطرفين في الخارج واذا كان  
الذهن يلزم وجودهما في الذهن وكلا الامر من لا يتصور ان في المادتين المذكورتين  
لان وجود احد الطرفين في كل منهما في الخارج ووجود الاخر في الذهن كما لا يثنى  
( قوله وان كان ظرف الاتصاف آه ) اى وان كان ظرف الاتصاف بالزوم في صورة لزوم  
شئ اى شئ في نفسه الذهن ايضا اذ لا يتصور الاتصاف في ظرف غير الخارج والذهن  
( قوله ولا في الذهن بالمعنى المذكور ) اى بان يلزم من وجوده الظلى وجوده الظلى  
وذلك لان لزوم عدم المعلول لعدم الالة لا يتوقف على تصورهما بل هو متحقق مطلقا  
( قوله ولزوم اسكافية للصورة آه ) وان توهم افاضل العصام كون الاول من قبيل لزوم  
تحقق شئ في الذهن لتحقيق شئ فيه وكون اثنى من قبيل لزوم تحقق شئ في الذهن  
لتحقق شئ في الخارج والثاني هو المادة الاولى من المادتين اللتين سبق ذكرهما  
انفا تفلا عن الفاضل العصام وكونهما من قبيل لزوم شئ اى شئ في نفسه لما ذكرناه  
انفا من كون اللزوم بينهما غير متوقف على تصورهما حتى يتم وجودهما الظلى  
وقس عليه ما سباني ( قوله وكذا جميع المعقولات الثانية آه ) لما ان لزوم الجنس  
للحيوان في نفسه مع قطع النظر عن التحقق ( قوله واما لزوم وجود العلم الاصلى آه )  
وهو المادة الثانية من المادتين المذكورتين ( قوله لان هنا وجودا واحدا آه ) لما سبق  
تحقيقه من اتحاد العلم والمعلوم بالذات واختلافهما بالاعتبار ( قوله كوجود الكل  
في الخارج آه ) اى كوجود الكل الطبعي في الخارج في ضمن وجود فرد على  
ما هو التحقيق عند بعضهم من كون الوجود واحدا والموجود اثنين لكنه خلاف  
ما اختاره العلامة القناري في متن التهذيب من كون كل من الوجود والموجود واحدا



مثلا الموجود ايس هو الازيد اولا وجود للانسان الكلى الذى فى ضمنه وانما يستد  
اليه الوجود مجازا ثم لا ينبغي عليك ان هذا من قبيل ايراد التفسير لا التقييل ( قوله  
فتدبر ) فيما حققناه ولا تغلط كما غلط الفاضل العصام ( قوله وانما تعرضوا لعدم )  
رد على الفاضل العصام حيث قال الالبق ان ينفي اشتراط مطلق اللزوم اذ عدم  
التوقف على اللزوم الخارجى اظهر من ان ينفي ولان مظنة ان يوسوس الواهية هو  
مطلق اللزوم انتهى بانه لما كان اكثر الاحكام باعتبار الخارج كان مظنة ان يتوهم  
التوقف على اللزوم الخارجى فاجابوا الى التعرض لعدم اشتراط ( قوله ولا ينافى  
ذلك تقدمه ) و يظهر تحقيق هذا الكلام بعد ورقتين فانتظر ( قوله فيكون  
احد جزئى البيان ) اى يكون البصر احد جزئى تعريف العمى وجزئه الآخر لعدم  
( قوله وهو مخالف لما صرح به ههنا ) من ان مفهوم العمى عدم البصر لا عدم  
والبصر ومفهوم عدم المضاف الى البصر خارج عنه البصر فالمحتضى المتحقق حل  
قول الشارح فى الجواب العمى عدم البصر اى على ما يتبادر منه بقرينة السياق  
والسياق ولم يبال بكونه مخالفا لما ذكره فى شرح المطالع لكون المخالفة مندفة  
بما ذكره بقوله اقول اى بخلاف الفاضل العصام كما سنحققه ( قوله واما استدلاله  
على الجزئية ) دفع لما يترأى من انه لا سبيل الى احتمال عدم الجزئية بعدما استدلى  
فى شرح المطالع على الجزئية بقوله حيث لم يمكن تعقله الا مضافا اليه اى وحاصل  
الدفع منع تقريب الدليل بسند انه يجوز ان يكون توقف التعقل اى ( قوله هكذا  
ينبغي ان يفهم هذا الكلام فدعاه ) تعريف للفاضل العصام فانه اراد تحرير كلام  
الشارح هنا موافقا لما فى شرح المطالع من كون البصر خارجا عن ذات العمى وجزء  
من مفهومه فقال عند قول الشارح فلان عدم العمى يدل على الملك كالبصر  
دلالة التزامية دلالة مفهوم العمى على البصر كما هو المفهوم من ظاهر العبارة  
من قبيل دلالة الصورة على الخارج فانهم قالوا للخط دلالة على اللفظ ولللفظ دلالة  
على الصورة الذهنية ولها دلالة على الخارج والعين وحاصله ان صورة عدم  
المضاف تدل على عدم المضاف فلو وضع لفظ هذه الصورة يكون المضاف اليه  
خارجا عن مفهوم اللفظ ولا مانع عن ذلك الوضع وان سلم انه لم يقع فى لفظ العمى  
كذلك بل وضع لمجموع صورة المضاف والمضاف اليه والاضافة فقواه دلالة  
التزامية مسبوحة لانه الاصطلاح فى دلالة اللفظ فالمراد بالدلالة الشبهة بهائم تكلف  
فى تطبيق الجواب على السؤال وتصحيحه فقال ان مراده ان البصر خارج من عدم  
المضاف الى البصر وان اخذ من حيث انه مضاف لان التقييد بالحقيقة لا يفيد الادخول

الاضافة الخارجة عن المضاف المأخوذ بحسب ذاته فلو فرض وضع لفظ العمى  
اهذا المضاف يكون البصر خارجا فقوله فتقول العمى الخ يريد ان العمى اعلى  
وجه اخذناه مفهوما للفظ على سبيل الفرض لاعلى سبيل ما ظن انه التحق بى فيما  
دفع من وضعه اذ الفرض يكفى فيما نحن بصدده واو ايت حل عبارته على هذا  
البيان فاجعله جوابا عن الشبهة بتغير ما ذكره من الدليل اليه انتهى فثبت ما ثبتت  
ما ذكره المحتضى المتحقق يبين لك ان ما ذكره الفاضل العصام مشتمل على اوهام  
لا ينبغي تعدادها على اولى الافهام ( قوله فيدخل فيه البيان بالتوقف ) اى  
بالتوقف بين الاستلزام وعدمه كفى بيان النسبة بين المطابقة والالتزام وذلك  
لانه لما تعلق بالنسب كان معناه بيان النسبة الكائنة بطريق الاستلزام وعدمه  
ومن البين انه كما يكون بيان الاستلزام ويبيان عدمه يكون بيان التوقف  
وعدم ظهورها له فهذا يدفع ما قيل ينبغي ان يقول بالاستلزام وعدمه  
وعدم العلم بهما لان ارادة البيان لا تنحصر فى بيان الاستلزام وعدمه انتهى  
قال الفاضل العصام وكان التساؤل جعل قوله بالاستلزام متعلقا بالبيان  
فصار البيان قاعرا وهو متعلق بالنسب وبيان مطلق انتهى ( قوله فان متى آه )  
تعليلا للعبارة ( قوله وذلك لان الاستلزام آه ) تعليل للمعنى اى كون المراد بعدم  
الاستلزام رفع الابطال الكلى ثابت لان الاستلزام عبارة آه ( قوله والاضاع )  
اى الاحوال الممكنة الاجتماع مع اللزوم ( قوله ومعنى قولنا متى تحققت تحقق آه )  
بمعنى ان معنى قولنا متى تحققت المطابقة تحقق التضمن مثلا هو اللزوم فى جميع الاوقات  
فصلح تفسير الاستلزام الذى هو عبارة عن امتناع الانفكاك فى جميع الاوقات  
واذا صلح قولنا هذا تفسير للاستلزام يصلح رفعه اعنى قولنا ايس متى تحققت  
تحقق تفسير لعدم الاستلزام بلا شك وليس معناه دوام الاتصال حتى يرد عليه ان  
دوام الاتصال اعم من اللزوم فلا ينبغي تفسير الاستلزام به كما توهم ثم انه انما اكتفى  
هنا على قوله فى جميع الاوقات ولم يذكر قوله والاضاع مع انه المراد هنا ايضا  
اشارة الى ما قالوا من ان ذكر جميع الاوقات يغنى عن ذكر الاوضاع ( قوله لانه  
المتبادر آه ) اى لان اللزوم هو المتبادر من الشرطية المتصلة لا دوام الاتصال  
اعنى الاتفاق ( قوله ولا تفسير آه ) اى ولان قولنا ليس متى تحققت تحقق تفسير  
لننى اللزوم فيكون هذا قرينة على كون معنى الشرطية المذكورة اللزوم ( قوله  
والقول بانه آه ) اى القول فى دفع الابرار المذكور بان قوله ايس متى تحققت آه  
تفسير لننى الاستلزام الكلى باعتبار الكلية لا باعتبار اللزوم لانه اراد بيان ان المراد



بني الاستلزام في الاستلزام الكلي لاسلب مطلقه وقد يستلزم المطابقة التضمن  
كما في المركبات وليس مقصوده تفسير لزوم لانه مستغن عن البيان كما قاله الفاضل  
العصام مستغنى عنه بما ذكرنا في دفعه ( قوله بالنظر الى الوضع ) اي لا بالنظر الى  
وجود الموضوع له اعني المعنى البسيط لان وجوده متحقق ( قوله كما هو المتبادر  
من دخوله آه ) اي كما ان كون الجواز بالنظر الى الوضع متبادر من دخول الجواز  
على النسبة التي بين اسم يكون وهو اللفظ وبين خبرها وهو موضوعا لما انه  
يشترطان الجواز انما هو بالنظر الى ثبوت الموضوعية للفظ ( قوله لعدم تعلق العلم  
بها كذلك ) اي لعدم تعلق العلم بالباطن بخصوصها لان العلم انما يتعلق بها مجردة  
عن خصوصياتها لما سبق من ان الكلية لازمة للصورة العقلية التي هي عبارة  
عن العلم ( قوله او بالوضع العام ) للموضوع له الخاص ( قوله وكلاهما يختلف  
فيه ) اما الثاني فلان الوضع العام والموضوع له الخاص مما احدهم محققا  
لآخرين ولم يقل عن احد من المتقدمين ولم يرض به ايضا المحقق الفارابي واما  
الاول فلما انه ذهب شذوذا الى ان دلالة الالفاظ لذوات الالفاظ ومناسبة بينها  
وبين معانيها فلا حاجة الى الوضع وذهب كثير من المحققين الى ان دلالة الكل  
ينعني الله تعالى وتوقيفه عليه واحدا او جماعة اما بالوجعي او بخلق علم ضروري  
فيه اوفيه او بخلق اصوات دالة واسماعها له اولهم وسمى مذهبهم توقيفا  
وذهب جماعة الى ان الكل ينعين طائفة من البشر وتعرفهم غيرهم بالترديد  
والكبر والاشارة وسمى مذهبهم مذهب الاصطلاح وذهب لاسناد ابو اسحاق  
الاسفرائيني الى ان مقدار ما يتوقف عليه تعريف الوضع والاصطلاح فيها من الله  
تعالى وما سواه على الاجمال وتوقف انقاضي ابو بكر الباقلي في المذاهب الثلاثة  
الاخيرة بناء على ان بطلان المذهب الاول بين ودليل شيء من المذاهب الاخر  
لا يفيد القطع فوجب الوقف فيها والتفصيل في بحثه وادان واعر للفاضل القوشجي  
( قوله كالتقطة ) اي ما صدق عليه التقطة وقس كما يشعر به قوله فانما وضع  
آه وذلك لان الوضع لفهيم التقطة مثلا اعني نهاية الخط متحقق لكون لفظ  
التقطة موضوعا له فلا حاجة الى تقدير وضع افضله على ان مفهوم التقطة ليس  
ببسيط كما ترى ( قوله بخلاف الجواز آه ) لان الجواز فيه داخل على النسبة بين  
اسم يكون الذي هو ما لا يستلزم شيئا وبين خبره الذي هو قوله من الماهيات فيفيد  
ان الجواز بالنظر الى كون ما لا يستلزم شيئا من الماهيات وماله الى الجواز بالنظر الى  
وجود اللازم كما لا يخفى ( قوله امكان وقوى ) اي امكان مجامع للفعل وهذا ناظر

الى كون الواضع هو الله تعالى او القول بالوضع العام ( قوله او امكان في نفس  
الامر آه ) اي امكان ذاتي في نفس الامر وهذا ناظر الى عدم كون الواضع  
هو الله تعالى وعدم القول بالوضع العام وهذا التردد ليس بواقع في كلام القائل  
الذي هو الفاضل العصام كما لا يخفى على المراجع ( قوله لان عدم حكم العقل  
بالامتناع آه ) وذلك لان الامكان العقلي عبارة عن مجرد التجويز العقلي وهو  
لا يستلزم الامكان في نفس الامر فرب امر يمكن في نظر العقل ولا يمكن له في نفس  
الامر كذا ذكره الفاضل العصام ثم قال وقرينة استعمال الامكان في كل مقام بمعنى  
آخر هو الدعوى اذ يقتضي في كل مقام معنى آخر للامكان فان بني الاستلزام يستدعي  
الامكان بحسب نفس الامر وعدم العلم بالاستلزام يستدعي الامكان العقلي  
انتهى ( قوله الى تحقق اللازم له ) اي لمعنى بسيط اعني تحقق معنى بسيط له لازم ذهني  
( قوله واللاكانت هي معدومة ) ضرورة انعدام ما يدخل في ماهيته العدم ( قوله وانما  
اخذوه في تعريفها ) اي وليكون عدم الانقسام لازما بينا للنقطة بالمعنى الاخص اخذوا  
عدم الانقسام في تعريفها الرسمي الذي هو عبارة عن التعريف باللازم فقالوا هي  
اي النقطة شيء ذو وضع لاجزء له يمكن ان يشار اليه بالاشارة الحسية غير منقسم  
اصلا لا طول ولا عرض ولا عمقا لا بالفعل ولا بالوهم ولا بافترض ( قوله وكذا كونها  
ذات وضع ) اي قابلا لاشارة الحسية يعني انه مثل عدم الانقسام في انه خارج عن ماهيتها  
ولا زم بين لها بالمعنى الاخص ما خوذ في تعريفها كما عرفته وانما فصله عما قبله  
ولم يقل فان كلا من عدم الانقسام وكونها ذات وضع خارج اعم انه الاخصر والاظهر  
لثلاثتهم من قوله الاتي وكذا في الوحدة تشبيه الوحدة لها في كلا اللازمين مع  
ان المقصود تشبيهها لها في اللازم الاول فقط اي عدم الانقسام لما انه خارج عن ماهية  
الوحدة لما ذكر لازم بين لها بالمعنى الاخص ما خوذ في تعريفها الرسمي حيث عرفوها  
بكون اشئ لا ينقسم الى امور تشارك في الحقيقة سواء لم ينقسم اصلا كالنقطة مثلا  
او انقسم الى ما يخلافه في الحقيقة كزيد المنقسم الى اعضاءه وانما قلنا ان المقصود  
تشبيهها لها في الامر الاول فقط لان البكون ذات وضع ليس بلازم للوحدة لما اذا  
تحقق في الواحد الذي ليس له وضع ايضا وهو المفارق للشخص كما نقرر في محله  
هكذا يجب ان يفهم ويفهم ( قوله وما قيل ان امكان آه ) القائل هو الفاضل  
العصام لانه ذكر ما لم يخصصه بول الى ما نقله المحشي المحقق حيث قال وما قال السيد  
السند انه يعلم حال الالتزام مع التضمن من حال المطابقة مع التضمن لانه كما يجوز وضع  
اللفظ لمعنى بسيط يجوز وضعه لمعنى بسيط له لازم ذهني فالالتزام لا يستلزم التضمن



معناه ان وجود معنى بسيط له لازم ذهني غير معاوم بخلاف المعنى البسيط فانه لا شبهة في تحققه انتهى فالمحشى المحقق نقل كلام العصام بالمعنى كما نقل العصام نفسه كلام السيد بالمعنى ايضا فلا تغفل عن هذا اللطف ( قوله ممنوع ) اى فبرد عليه المنع ولا يندفع حتى يثبت وجود معنى بسيط كذلك كما اثبتناه ( قوله لم نقل غير معلوم ) رد على الفاضل العصام حيث قال الاولى غير معلوم لان في التيقن لا ينفى كونه مضمونا بل مجزوما والمقصود انه مشكوك انتهى بوجهين حاصل الاول المعارضة عليه بان في العلم الشائع عندهم في الادراك مطلقا اى سواء كان تصورا او تصديقا غير صحيح لانه يفيد ان شيئا من تصور الاستلزام وتصديقه غير موجود مع انه لا شبهة في تصور الاستلزام لما سبق انه لا حجر في التصور وحاصل الثاني منع كون المقى انه مشكوك وبيان ان المقى في العلم اليقيني باثبات الاستلزام ونفيه سواء كان الاستلزام مشكوكا اثباتا ونفيا او مضمونا كذلك وان كان الدليل المذكور بقوله لان الالتزام يتوقف على ان يكون له مؤد بالى كونه مشكوكا لان خصوص الدليل لا يستلزم خصوص الدعوى ضرورة تمام التقريب بين الدليل المؤدى الى اخص من الدعوى فقوله وان ادى الدليل له من قبيل الحل الذي هو بيان منشأ الغلط ( قوله لان الدلالة هي الانتقال ) تعليل لتفسير دفعة بزمان متناه مع شيوخ استعماله في معنى زمان واحد بان السياق اعنى كون الكلام في الدلالة التي هي الانتقال او كون الانتقالات مترتبة في الصورة المذكورة قريبة صارفة عن المعنى الشائع اذا اللازم بما ذكر لزوم ادراك امور غير متناهية من تصور معنى واحد في زمان متناه لافى زمان واحد وانت خبير بان غاية مقتضى كون الكلام في الدلالة كون الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له بطريق الاستعقاب لا المعية لا كون الانتقال من المعنى المطابق الى لازمه وكذا الى لازم لازمه وهم جرا ايضا بطريق الاستعقاب كيف وقد صرح المحشى المحقق نفسه عند الكلام على تعريف مطلق الدلالة بكون امتناع الانفكاك بين المعنى المطابق والالتزامى في العلم بالمعية غاية الامر ان الاول متعلق قصدا والثاني تبع فالجواب هنا ما ذكره بعض الناظرين من ان دفعة متناهية بمعنى في زمان واحد وان استحالة ادراك الامور الغير المتناهية في زمان واحد لا تمنع حصولها في الذهن تفضيلا في زمان واحد ( قوله ليس بشئ ) لان اللازم على ما ذكره المحشى متعلق الامور الغير المتناهية على طريق الانتقال من كل منها الى الآخر في زمان متناه لا متعلق بالابتهاى مطلقا في زمان واحد حتى يمنع بما ذكر ولا يخفى ان هذا المنع لا يتوجه على ما اخبرناه من توجيه بعض الناظرين لانه انما لا يصدق زمان عن تعقل المعاني

الحاصلة معا اذا حصلت بطريق الاجال واما عند الحصول بطريق التفصيل فالضابطة بدعية ( قوله ان مجموع المعنيين ايضا آه ) يعنى ان مجموع المعنيين المتلازمين معنى كما ان كلا منهما معنى فلا بد ان يكون للمجموع لازم ذهني ايضا بحكم ان كل معنى له لازم ذهني فيلزم تصور امر ثالث قطعاً للمجموع المركب من الثلاثة ماهية اخرى فيلزم امر رابع وهم جرا فيلزم التسلسل وادراك امور غير متناهية بلا خفاء ( قوله لا يستلزم تصوره ) اى تصور المجموع حتى يكون المجموع لازما ذهنيا لاحد المعنيين ويكون للمجموع ايضا لازم ذهني لكونه معنى من المعاني فيتسلسل لما ذكرناه فالمتحقق في صورة الالتزام انما هو تعقل المعنيين معا لا تعقل المجموع من حيث هو المجموع حتى يلزم ما ذكره وقرىظ بين تعقل المعنيين معا وتعقل المجموع ( قوله وان اللازم آه ) دفع لما ذكره القائل بقوله وانه يلزم آه ( قوله فانه يستلزم آه ) تعليل لتفسير الدور المحال بالدور التقدمى ببيان وجه محالته وتوضيحه ان الدور على قسمين احدهما تقدمى وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه بمرتبة او بمراتب وكل منهما محال لاستلزامه توقف الشئ على نفسه بل تقدم الشئ على نفسه وحصوله قبل حصوله والاخر معى وهو كون الشئ مع الآخر كالبوة والبنوة فان احدهما لا يوجد في الخارج وفي الذهن الا مع الآخر وهذا غير محال لعدم استلزامه تقدم الشئ على نفسه بل يوجب ان يكون الشئ مع نفسه ( قوله والا لزامية ليست كذلك ) اى المعنى الالتزامى على هذا ليس بحيث متى اطلق اللفظ فهم للعلم بوضعه بل متى اطلق وتعقل الموضوع له قصدا كما هو صريح عبارة المورد الذى هو الفاضل العصام ( قوله لان الدلالة مشروطة آه ) يعنى ان مطلق الدلالة مشروطة بتوجه العالم بالوضع الى اللفظ وتجرده عن الموانع والشواغل فعدم كون المعنى الالتزامى بحيث متى اطلق اللفظ فهم للعلم بوضعه في غير صورة تعقل المعنى الموضوع له بالقصد والاختار لعدم وجود الشرط لعدم صدق تعريف الدلالة عليه وذلك لان كون القصد الى غير المعنى الموضوع له بحيث يكون المعنى الموضوع له مقصودا بالتبع مانع وشاغل عن فهم المدلول الالتزامى كما لا يخفى ( قوله الانصاف والمكابرة ) لف ونشر غير مرتب فالانصاف ناظر الى الجزم بعدم الاستلزام والمكابرة ناظرة الى التردد ( قوله لم خلاف المفروض ) وهو كون جميع المفهومات مأخوذة بحيث لا يخرج عنها شئ ( قوله فدلالة المفظ الموضوع لها ) اى تلك الجملة عليه آه اى على كل واحد من عدم التامى وانه لا يشذ عنها شئ ( قوله فتدبر ) لعل وجهه ان ما ذكر



انما يتوجه على ظاهر ما قرر به المستدل لما ان تسمية الشيء بالمفهوم انما هو لا تفهامه  
من اللفظ فاعتبار كونه مفهوما متوقف على دلالة اللفظ عليه لئلا يفهم المعنى منه  
فلو كان دلالة عليه باعتبار كونه مفهوما لدار واما اذا بدل اللفظ المفهومات  
بالاشياء مثلا وقيل بان جميع الاشياء اذا اخذت بحيث لا يشذ عنها شيء ووضع لفظ  
لهذا الجمل ففهمنا مطابقة وليس له لازم ذهني فلا يتوجه اصلا كما لا يخفى فالاولى  
في رده ما ذكره الفاضل العصام من ان امكان وضع اللفظ للجميع تفصيلا  
وان امكان الوضع اجالا لا يقتضي نفي الخارج لان كل معنى من حيث التفصيل  
خارج عن الجمل هذا (قوله اعني ادراك لا وقوع النسبة) المعبر عنه بالايقاع  
الذي هو انصديق او جزؤه (قوله اعني الانتفاء والا وقوع الذي) هو جزء  
القضية (قوله فعلى الاول) اي على تقدير كون المراد من السلب ادراك لا وقوع  
النسبة ومن المعنى الصورة الذهنية يكون المراد بالحصول في الموضفين من قوله  
قدس سره فيلزم من حصوله آه حصول ذاته لان الادراك اعني الصورة الذهنية  
يحصل في الذهن بذاته لا بصورته بخلاف الا وقوع المدرك اعني ذا الصورة  
المعلوم وهو وظ (قوله اورد المنع آه) يعني انه قدس سره اورد المنع الذي ذكره الش  
محيا عازمه الامام بقوله انا لان ان تصور كل ماهية يستلزم في صورة الدعوى  
فقال وليس بصحيح واورد السند الذي ذكره الش المنع المذكور بقوله فكثيرا ما  
تصوره في صورة الدليل فقال فان تصور له مجرد المبالغة في صحة المنع وسنده  
وورودها وانت خبير بان سياق كلامي السيد والحشي يشعر بان جواب الش منع  
للمقدمة التي ذكرها الامام بقوله لان تصور كل ماهية يستلزم آه بناء على ان منشأ  
زعم الامام ان سلب الغير لازم ذهني بالمعنى الاخص لكل ماهية لانه زعم انه يكون  
في الالتزام المنزوم البين بالمعنى الاعم فلا تغفل عنه كما غفل بعضهم (قوله المراد ههنا  
باللزام آه) اي لا الخارج المحمول على الشيء الذي يتمتع انفكاكه عنه كما هو المراد  
باللزام في باب الكليات وغيره (قوله وكلية بل للاضراب آه) اي الاعراض عن  
الاعتراض بالكلية والجزئية اللازمين الى الاعتراض بالتركيب اللزيم له كذلك  
لكونه لازما قصد يافيه بخلاف الاولين لزوما ذهني لكل مركب او الترتي من  
الاعتراض بالاشيئين الى الاعتراض بالاشياء بضم الاعتراض بلزوم التركيب له اي  
الاعتراض بلزوم الكلية والجزئية له لزوما ذهني وعبارة شرح المطالع في هذا  
المقام هكذا فان قيل اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب يفهم الكل  
من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء واذا فهمنا من حيث هما كل وجزء يفهم

التركيب باضرورة وهو امر خارج عن المعنى فالنظم يستلزم الالتزام فنقول  
هذه مغالطة من باب اشتباه اعارض بالعروض فان المفهم هو ما صدق عليه  
الكل والجزء وذلك لا يستلزم فهم الكلية والجزئية المستلزم فهم التركيب على  
ان فهم الجزئية او الكلية لو كان لازما لكفى في بيان المطالب هذا (قوله فالحقيقة  
تعليقية لا تقييدية) يعني انه ليس معنى قواهم النظم فهم الجزء من حيث هو  
جزء ان النظم فهم الجزء مع وصف الجزئية بل معناه فهم الجزء بواسطة كونه  
جزءا اي سبب فهمه من اللفظ كونه جزءا من مفهوم اللفظ سواء لوحظ في تلك الحالة  
وصف الجزئية او لا كما قررته المولى العمداد (قوله فيفيد عدم الالتزام) لا توقف  
كما افاده الجواز المذكور في بيان عدم التزام المطابقة النظم على ما تحققت (قوله  
ويستعملونه) اي التسامح فيما يكون في العبارة آه وفيه تذييل على وجه الفرق  
بين التسامح والجاز بان الاول نوع مخصوص من الثاني اعني ما كان القرينة  
ظاهرة الدلالة عليه من الجواز وانت خبير بان هذا بخلاف ما يشعر به يتفهم فانهم  
عرفوا التسامح بانه استعمال اللفظ في غير معناه الظاهر بلا قصد علاقة مقبولة  
ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور المراد وحقق الفرق بينه وبين الجواز  
بانه ارتكاب خلاف الظاهر لظهور المراد واما الجواز والكتابة فغاثة زائدة يعتد بها  
على ما ذكره الفاضل اسكنوي في حاشية الحواشي الفهية الادبية واوردها  
في حاشية تهذيب افكار فعملك به ان كنت من اولي الابصار (قوله لان فهم  
الجزء واللازم من اللفظ آه) مقصوده دفع ما ورد في الشارح في شرح المطالع  
على القوم من ان الالزام اسمنا بان بل الامر في التسمية بالانعكاس في النظم دائما اذ فهم  
الجزء سابق على فهم الكل لما تقرر ان الجزء سابق على الكل في الوجودين والابطل  
الجزئية وفي الالتزام في الجملة كما اذا كان اللازم ملكة والمنزوم عديمها فان الملكية  
سابقة في العقل على العدم وحاصل الدفع ان تقدم فهم الجزء على فهم الكل مطلقا  
مبطل اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور لكل بالملكة  
او باوجه واما تقدمه على فهم الكل من اللفظ فمنوع كما ذكره في حاشية المطول  
وقس عليه تقدم فهم اللازم الذي هو ملكة (قوله بتوسط فهم الكل آه)  
اي كان بتوسط فهم الكل اللازم من اللفظ في الكلام اكتفاء بذكر الكل عن  
ذكر المنزوم (قوله وان كان فهم الجزء مطلقا) اي في نفسه وبدون تقييده  
بكونه من اللفظ ان قلت ان هذا الدفع الذي ذكره المحشي المحقق بما يريه الشارح  
في شرح المطالع بانه مالم يفهم الجزء من اللفظ يتمتع فهم الكل منه والعلم به ضروري



فلم يلتفت اليه قلت لما ذكره في حواشي المطول من ان فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة واما فهمه من اللفظ فلا يتم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من اللفظ او لا يحتاج الى فهم الجزء بنفسه لا الى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل او فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل به تحليل الكل الى الاجزاء ورد ذلك على ما ذكره قدس سره في حواشي شرح المطالع مؤيدا لما ذكره الشارح بما يطول نقله فن راجع الى الاطلاع عليه فليرجع اليه ( قوله يقتضى المطابقة او لا وبالذات آ ) ضرورة ان المق الاصل من وضع اللفظ لمعنى دلالة عليه واما دلالة على جزئه او لازمه مقصودة بالتبعية ( قوله بوجه آخر ) غير الوضع كان وجود ( قوله لان ماله التبعية في القصد ) كما ثبت عليه ( قوله وقد منع السيد قدس سره آ ) بحاصله انه وانتم اصغرى اعنى قول الش لا يمتثلان انهما بهذا التحرير الا انه لا يتم الكبرى اعنى قوله والتابع من حيث انه تابع آ ح لانه يتوجه عليه المنع الذى ذكره قدس سره في حاشية المطالع وهو انه لا يتم وجود التابع في انقص بدون المتبوع فبد كلف وقطع المسافة للشيء تابع في القصد للشيء مع انه قد يوجد القطع ولا يوجد الحج ( قوله وكذا ما قيل آ ) ما بيناه خبره قوله الا ترى فيه بحث وقوله كذا التشبيه مضمون هذه الجملة بمضمون الجملة المتقدمة اعنى قوله واما ما قيل ففيه بحث والمراد من هذا القائل الفضل العظام حيث قال الاشتباه ناش من عدم الفرق بين الدلالة والمدلول فان المدلول المطابق تابع في التعقل للمدلول المتعقل مطلقا والالتزامى في الجملة لكن الدلالة على الجزء تابعة للدلالة على الكل والدلالة على العدم تابعة للدلالة على المنكحة وكيف لا والواضع جعل بالوضع اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابق ويستتبع آ ( قوله لانه ان اراد الاستنباع في القصد آ ) يعنى انه ان اراد بقوله واستتبع هذه الجملة آ استنباع الحقيقة الاولى التى هي عبارة عن الدلالة المطابقة للحقيقتين اللتين هما عبارتان عن التضمن والالتزام في القصد فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة كما عرفت فغلا عن السيد قدس سره وان اراد استنباعها لهما في الوجود والحقق فالصغرى ممنوعة ( قواعد الحق ) اشارة الى كون المراد بالعموم ههنا ما هو في الحقيقة لا ما هو في الصدق وهو ( قوله سواء كان آ ) أى سواء كان ذلك التابع كالحرارة مثلا معلولا لهذا المتبوع الخاص كالنار مثلا او معلولا لعلة اخرى كالشمس مثلا وفيه تنبيه على انه يجب ان يعتبر ما فرضناه التابع الاعم ماهية واحدة باقيا الى افرادها حقيقة او فرضا

لايه او كان ماهيات متعددة فتخالف بالحقيقة لكان الوجود مع انه رمثلا في المثال المذكور غير الوجود مع الشمس فلا يكون اعم اذ لا اعم من اشيء ما يكون الوجود معه بهينه هو الوجود بدون كانه كره المولى قره داود وفي التفسير بالواحد النوعى في قوله الا ترى وسواء قلنا ان الواحد النوعى آ اشارة الى هذا فنجد ( قوله وسواء قلنا ان واحد النوعى معاول آ ) فيه رد على ما ذكره الفضل العظام من ان الحاجة الى اخراج التابع الاعم انما كون او كان الحرارة المطلقة معلولة لكل علة افرادها اما لو كانت معلولة لعلة ماله لانه لا يوجد بدون متبوعه يعنى علة ما انتهى ووجه الرد ان ما ذكره التمايز اذا اخذ المتبوع الخاص الذى اعتبر عموم التابع بالنسبة اليه مقيدا بحقيقة كون التابع معاولا له وقد عرفت انه عم من ذلك فيثبت الاحتياج الى اخراج الحرارة المطلقة مثلا بالنسبة الى متبوع خاص لها كالنار واو قيل بكونها معلولة لعلة ما كما لا ينبغي ( قوله والجملة تفيد الاحتراز آ ) رد على ما ذكره الفضل العظام من ان كونها احترازا عن التابع الاعم انما هو بانظر الى الظ من كونه قيد الموضوع واما بانظر الى كونه قيد الحكم فاحتراز عن زمان كون التابع غير موصوف بالنسبة لاعتناء التابع الاعم وان ليس هذا زمان الا للتابع الاعم ووجه الرد ظ ( قوله كان معناه الاطلاق ) اى الدهية لا بشرط شئ ( قوله حتى قيد الاطلاق ) اى الدهية بشرط لا شئ ( قوله ولا شك ان ثبوت آ ) اى لا شك ان ثبوت التابع لتضمن مقيد بهذا الاعتبار اى اعتبار الحقيقة التى هي للاطلاق بمعنى لا بشرط شئ يستفاد منه اتحاد التابع بالتضمن في المفهوم اذا الاتحاد في الصدق حاصل بدون اعتبار الحقيقة فلو حل مع اعتبار الحقيقة ايضا عليه لكان اعتبار الحقيقة اقوا في الكلام فقد ظهر لك انه قد تم بما حرره المحشى ههنا مقصوده قدس سره من كون معنى العبارة مع ان التضمن والالتزام نفس مفهوم التابع مع كون معنى التابع من حيث هو تابع على بيان الاطلاق ولم يتوقف على كون معناه التقييد بالاطلاق كما توهمه الفضل العظام حيث قال ان ذلك انما يكون كذلك او كان معنى التابع من حيث انه تابع للتقييد بالاطلاق اما لو كان المعنى على بيان الاطلاق فالمعنى على صدق التسابع المطلق على التضمن والالتزام ففي هذا التحرير دفع لما ذكره كما ان فيه دفعا لما توهمه بعض الافاضل ونقله المولى قره داود على ما نص عليه بقوله فاندفع ما توهم ان اه ولكون ما ذكره متحدا مع ما توهمه بعض الافاضل في المال اكتفى عن التصبص على اندفاعه بالتصبص على اندفاع ما توهمه كما لا ينبغي على اهل الكمال ( قوله فاندفع ما توهم آ ) لما ظهر مما ذكر من انه لو حل قوله التضمن تابع من حيث انه



تابع ان التضمن ثابت له مفهوم التسابع اكل اعتبار الحثية لغوا (قوله بذلك) اي تعرض قدس سره لاثبات تعلقه بالمحكوم به بقوله ولا ينبغي ان للترقي في الجواب عن الاحتمال الى القطع (قوله مفهوم محصله) اي مفهوم له فائدة حاصلة عند العقل (قوله لا يلاحظ مع شيء آخر) تفسير للحثية (قوله فانه اذا قيد به) تعليل للمقدمة المطلوبة المفهومة مما سبق اي ولا يحصل عند العقل لهذا المعنى لان مفهوم التابع لو لم يعتبر من حيث انه مفهومه بل لو حظ معه شيء آخر وقيد به يصح الحكم عليه ايضا بانه لا يوجد بدون المتبوع (قوله في بيان آه) اي بيان انه لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل (قوله لا وجود لمفهوم التسابع اصلا) اي لا مع المتبوع ولا بدونه لما ان مفهوم التابع من حيث هو هو من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج (قوله يقتضي ان لا يكون لقولنا آه) اذ من البين ان كلا من الابوة والنبوة ايضا من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج (قوله وكذا ما قيل آه) كذا خبر مقدم وما يندأ مؤخر اي وكقول القائل المذكور ما قبل من آه في كونه متظورا فيه وقوله الاكثي لانه لا يقال آه تعليل لهذا الحكم (قوله الا انه لا دخل له فيما نحن فيه) لان المق في المنام الحكم على كل ما صدق عليه التابع بانه لا يوجد بدون المتبوع لينتظم الحكم على التضمن والالتزام بانهما لا يوجدان بدون متبوعهما الذي هو المطابقة (قوله فمح يكون الحثية غير المحيثة آه) لان المحيثة ذات التابع وما يصدق عليه والحثية عبارة عن مفهوم التابع يعني انه فلا تكون الحثية للاطلاق بل اما للتعليل واما للتقييد والحال ان المفروض انها قيد للموضوع اي معتبر في جانب الموضوع فهي اما للتعليل اتصاف الذات آه فليس المراد بقوله قيد للموضوع خصوص التقييد والافلا وجه للتزديد بين كونها للتعليل وكونها للتقييد وانت خبير بان في قوله والفرض انها قيد للموضوع اشارة الى دفع ما ورد من افاضل العصام من انه يجوز ان تكون تقييد الذات المتبر في مفهوم التابع واشترط له بالوصف الذي اعتبر اتصافه فانه قد يفت من هذه الصفة كما في التسابع الا ان انتهى وذلك لان المفروض انها قيد للموضوع والذات بدون اعتبار الوصف ليس بموضوع حتى تعتبر تقييد هذا (قوله بان يكون جالاه) متعلق بقوله تعلقها بالمحكوم به وبيان لطريق تعلقها بالمحكوم به مع كونها مقدمة عليه في الذكر (قوله في ح الى لمشروطة آه) اي فيكون مأل تقييد المحكوم به بالحثية حين اعتبار كونها قيد النسبة الحدث الى افاعل الى القضية المشروطة العامة ان اعتبر جهة القضية الضرورة والى العرفية العامة

ان اعتبر الدوام وقوله حينئذنا كيد للشرط المقدر الذي دل عليه الفاء والمشرطة العامة في المشهور على ما ينبغي هي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع بان يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة والعرفية اعامة هي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا بالاعوان (قوله كانه قيل وكل تابع مادام تابعه آه) اي كانه قيل كل تابع مادام تابعه اي لاجل كونه تابعا لا يوجد بدون المتبوع بالضرورة حين كون القضية مشروطة عامة وكل تابع مادام تابعا لا يوجد بدون المتبوع دائما حين كونها عرفية عامة (قوله كما هو المذكور في الوجهات) من ان الكبرى اذا كانت احدها الوصفيات الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان تكون النتيجة كالصغرى (قوله انقضت بكون منقوضة آه) يعني ان الكبرى حين كونها مشروطة عامة او عرفية عامة لا تصدق بكليتها لصدق ما ينشأ فيها وهو ان بعض التابع مادام تابعا يوجد بدون المتبوع لما ان التابع لا يشرط كونه موصوفا بالتابعة يوجد بدون المتبوع الخاص فضلا عن وجوده بدون المتبوع مادام تابعا كما سبق تحقيقه وبما ذكرنا ظهران الاقتصار على تعليل كون القضية منقوضة على تقدير كونها مشروطة بقوله لانه بشرط آه والسكوت عن التعليل على تقدير كونها عرفية لمجرد ان المشروطة اخص من العرفية فصدقها يستلزم صدقها فصدق قولنا بعض التسابع بشرط كونه تابعا يوجد بدون المتبوع بالضرورة يستلزم صدق قولنا بعض التسابع مادام تابعا يوجد بدون المتبوع دائما (قوله انها لا توجد مقبدة آه) اي الحرارة لا توجد حال كونها مقبدة بصفة التبعية للحرارة بدون النار وههنا بحث وهو انه كما لا دليل على تقييد التابع بكونه متصفا بصفة التبعية للتبوع الخاص لا دليل ايضا على تقييد المتبوع بما يخصه فاما ان يعتبر كل من التابع والمتبوع في القضية على اطلاقه واما ان يعتبر تخصيص كل منهما واما ما كان فالقضية صافة اذا تسابع مطلقا لا يوجد بدون المتبوع مطلقا مادام تابعا وكذا التسابع المنصف بصفة التبعية لمتبوع خاص لا يوجد بدون ذلك المتبوع وهو حظ ولعل لهذا امر بالتدبر (قوله وامله ترك ههنا آه) اي وامله قدس سره ترك الرد على ما ذكره التفتازاني ههنا بما ذكر مع رده عليه به في حاشي المطامع لظهور انه قاعه عنه اذ يمكن ان يقال تختار الشق الاول اعني التأخر في الوجود لكن لا بان يقال ان فهم الجزء مطلقا متأخر في الوجود عن فهم الكل لما تبين فساد بل



بان يقال ان فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل وان كان فهم  
الجزء مطلقا وفي ذاته متقدما على فهم الكل مطلقا اقول وهذا الاعتذار اعتذار  
على خلاف مذاقه قدس سره فلا يسمع اصلا لما اشرنا اليه من ان فهم الجزء  
ولو من اللفظ مقدم على فهم الكل عند كل من الشارح العلامة والسيد المحقق  
قدس سرهما فاعرفه (قوله سواء قلنا ان فهم الكل اه) اي سواء قلنا ان فهم الكل  
في نفسه عين فهم الجزء في نفسه بالذات مغايرة باعتبار الاجمال والتفصيل  
او قلنا بانها متغايران بالذات كما قال به من ذهب الى تقدم فهم الجزء على فهم الكل  
في نفسه بالذات قال المحقق في حاشية المعاول لكن دون اثبات تغايرهما  
بالذات خرط اعتقاد (قوله فلا بد من اعتبار قيد اه) يعني ان الاحتياج الى قيد  
الحقيقة لاخراج الدال على المعنى الضمني والا ترمى نعم وهو على تقدير ان يقال الدال  
على المعنى المطابق كما حرره واما ما قاله النص اي الدال بالمطابقة فلا يشمل الدال  
عليهما حتى يحتاج في اخراجه اليها فلا وجه لما قاله الفاضل العصام من انه لا بد  
من تقييد المنقسم بالايضا بخارج الدال عليهما (قوله كما عرجه السيد قدس سره)  
بقوله فان الجزء الاول منه اي رمي الحجارة مثلا موضوع اعني والجزء الثاني اه  
(قوله والاستعمال عبارة اه) مقدمة ثانية لقوله ان اللفظ عرض له التركيب حين  
الاستعمال والمقدمتان قياس على هيئة الشكل الاول يتبع ان اللفظ انما عرض له  
التركيب حين ذكر اللفظ واردة المعنى والذا فرع عليه بقوله فلم ان القصد اه اي  
واذا ثبت ان اللفظ انما عرض له التركيب حين ذكر اه علم ان القصد الذي هو  
عبارة عن الارادة معتبر في التركيب واذا اعتبر في التركيب يكون معتبرا في الافراد  
ضمرة كانهما متغايرين بالوجود والعدم كما نبه عليه بقوله ولما كان الافراد  
(قوله وان التركيب اه) عطف على قوله ان القصد معتبرا وانت خير بان تفرع هذا  
الكلام على ما سبق اه هو بواسطة تفرع ما عطف عليه وذلك لان مناط عدم  
اجتماع التركيب والافراد في اللفظ في حالة واحدة انما هو اعتبار القصد في الاول  
وعدمه في الثاني ولا شك في صحته لما قدمه المحقق من انه قد قرر انه  
اذا عطف جزاء ثان لشرط واحد بالواو فقد يكون كل منهما جزءا مستقلا  
وقد يكون الثاني جزاء له بواسطة الاول فتأمل (قوله فلذا اعتبر اه) اي  
فلاجل ما ذكر من كون القصد معتبرا وجودا وعدما في التركيب والافراد في نفس  
الامر اعتبر المتأخرون القصد وجودا وعدما في تعريفهم (قوله وليس مبناه اه) اي  
مبنى اعتبارهم القصد في تعريفهما ما ذكرناه وليس مبناه على ان الارادة معتبرة

في الدلالة وان الدلالة تابعة للقصد والارادة كما توهمه بعضهم (قوله اد لو كان  
كذلك لما احتجج اه) اي لو كان الارادة معتبرة في الدلالة لما احتجج الى اعتبار الارادة  
وذكرها في تعريفها بل كان ذكرها فيه مستدركا لكونها معتبرا في القسم الذي هو  
الدال بالمطابقة مع ولا يخفى عليك ما في ايراد كلمة او هنا من الاشارة الى بطلان كون  
الارادة معتبرة في الدلالة وانه لا سبيل الى القول به الا على سبيل افرض والتقدير وقد  
سبق الاشارة اليه (قوله واما الاكتفاء اه) اي اما عدم الاكتفاء في تعريف الافراد  
والتركيب باعتبار الدلالة واعتبار القصد فيهما معا فقد عرفت صحته واما  
الاكتفاء فيهما على اعتبار الدلالة وجودا وعدما والاقتصار عليه كما وقع  
في عبارة المتقدمين فغير صحيح اه كما وقع من المعلم الاول في التعليم الاول ان التركيب  
لفظ يدل جزؤه على معنى والمفرد لفظ لا يدل جزؤه على معنى (قوله وذلك) اي اجتماع  
لافراد والتركيب (قوله واللفظية) عطف على المعنوية الواقعة صفة للاحكام  
(قوله لا يدفع ذلك) اي اجتماع الافراد والتركيب في مثل عبدالله ونأبط شرا  
وللتفنية على ان المشارية بذلك معنى غير ما هو المشارية بذلك في قوله وذلك  
بين البطلان كرهه ولم يقل لا يدفعه فاعرفه (قوله لان الحينين حاصلتان فيه اه)  
اي الحينتان المعبرتان في تعريفهما المتان هما مناط الافراد والتركيب حاصلتان  
في مثل عبدالله اه معا وفي حالة واحدة وذلك لان عبدالله مثلا اذا اعتبر في نفسه  
اي مع قطع النظر عن قصد معناه العلمي ومعناه الاضافي بحيث لا يدل جزؤه على  
معنى وبحيث لا يدل جزؤه على معنى نعم لا يصدق عليه علما باعتبار وضعه الافرادى  
انه ما يدل جزؤه على معنى من حيث انه كذلك ولا يصدق عليه باعتبار وضعه  
الاضافي انه ما لا يدل جزؤه على معنى من حيث هو كذلك فلا ينقض تعريف احدهما  
بالآخر وانما اعتبر الحينين من اعتبار دفع اعتراض بعض المنطقيين على تعريف  
التعليم الاول اللذين نقلهما آتيا بانهما متقضيان طردا وعكسا بمثل عبدالله علما  
على ما تجده مفصلا في الحواشي الفتحية التمهيدية ولكون الفرق بين المقامين دقيقا  
وكونه للتدبر حقيقا امر بقوله فتدبر (قوله ولا تصح الى ما قيل اه) لما تحققته بما ذكر  
من ان قيد الحقيقة لا يفتى من دفع الاعتراض باستلزام اجتماع الافراد والتركيب  
شبيها (قوله ولا الى ما قيل ان اعتبار اه) لما تبين بما ذكر من ان اللفظ لا يوصف  
بالتركيب قبل الاستعمال والقصد الى افادة المعاني كثيرة عند المنطقيين فلا يضر  
خروجه عن تعريف المركب بل دخوله فيه عندهم (قوله ولا الى ما اجيب به اه)  
لانه لو كان المراد تدبر القصد وصلاحه لا القصد بالفعل لعاد النقض بمثل عبدالله



وكان استلزام اجتماع الافراد والتركيب على حاله كما صرح به المولى ابو الفتح (قوله فان كل ذلك من الهفوات) كما نبهتك عليه والهفوات جمع هفوة من هفا الرجل اذا زل على ما في القساموس (قوله قصد اجار يا على قانون الوضع اه) اي قصدا فوافقا لقانون وضع اللغة (قوله فلا يرداه) اي اذا كان المراد بالقصد القصد الجارى على قانون الوضع لا ينتقض تعريف المركب معنا ولا تعريف المفرد جمعا يزيد اذا اريد بجزء منه مثل الزاء الدلالة على شئ من اجزائه مثل رأسه او ظهره او رجله وكذا بجزء آخر منه جزء آخر منها لان تلك الارادة ليست على قانون الوضع وهو ظ (قوله محوري بدر) تمثيل الامر بن باعتبارين فانه عند عدم القرينة مركب بدوي بطلان مدلوله اذ لا يتصور الرمي من القمر في الليلة الرابعة صفر من الشهر وعند وجود قرينة دالة على ان المراد بالبدر المشوق وبارمي النظر اي نظر المشوق كما صرح به ابو الفتح على طريق التشبيه والاستعارة في اللفظين مركب مجازي وانت خير بانه يكفي ايضا في التمثيل للثاني وجود القرينة على الارادة الاولى فقط كما لا يخفى (قوله انه يصدق التعريف على نحو ضرب) اذ قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى لما انه قد قصد بهيته الدلالة على الزمان مثلا وبمادته الدلالة على الحدث (قوله وانقيده بالاجزاء اه) من كلام القائل اي تقيده الاجزاء الواقعة في التعريف بكونه من الاجزاء المرتبة في السمع لدفع الانتقاض بنحو ضرب بناء على ان الهيئة ليست من الاجزاء المرتبة في السمع مما لا قرينة تدل عليه فلا يسمع في مقام التعريف (قوله بان المقصود من نحوه اه) يعني انه خارج عن التعريف بقيد القصد (قوله فلا يد من تحقق الوضع اه) اذ الدال بالمطابقة من اقسام الدال بالوضع (قوله وانما قيدنا بالحقيقة اه) يعني انه لو لم يقيد بالحقيقة لما صح الاقتصار في بيان وضع المركب على وضعه بوضع اجزائه لما انه موضوع وضعا نوعيا بهيته مع قطع النظر عن وضع اجزائه ايضا (قوله اي الغرض منه تلك الدلالة اه) يعني ان قصد الدلالة باللفظ ليس كقصد المعنى به بل كقصد الغاية بالفعل فلا ينافي كون الغرض من ارامي الدلالة على رمي منسوب الى موضوع ما كونه موضوعا لذات ما نسب اليه الرمي وكونه مقصودا منه قصد المعنى باللفظ وقد دفع بهذا ما اورده الفاضل العصام من انه ليس الدلالة على رمي منسوب الى موضوع ما بل على موضوع ينسب اليه الرمي كما قال فيما بعد ان الكاتب له مفهوم هو ذات له الكتابة هذا (قوله على ما تقرر) اي كونه موضوعا لذات ما آه مبني على ما تقرر في علم الوضع من ان الصفات تعتبر فيها النسبة من جانب الذات

فيقال ان تلك الصفة موضوعية لذات نسب اليه كذا والافعال تعتبر فيها النسبة من جانب الحدث فيقال ان ذلك الفعل موضوع لحدث كذا منسوب الى ذات ما (قوله وذلك اه) اي كون الغرض من ارامي الدلالة على الرمي ثابت لان ارامي صفة ورامي حدث بخصوص منسوب الى ذات بهيمة والغرض من جميع الصفات افادة الاحداث المخصوصة المنسوبة الى الذات المبهمة لما ان الذات المبهمة مشتركة في جميعها اخذت في مفهومها لمجرد اقتضاء النسبة تلك الذات (قوله فالقيام اي الاستفادة من لفظ الموضوع ايضا اي كالذات نفسه مدلول له اي الرامي (قوله واحترز به اي بالوضع عن نحو لابن وتامر اه) فانه ليس بصلة لعدم دلالة على ذات يتصف بمبدأ اشتقاقه بل هو اسم منسوب على وزن فاعل على ما بين في محله (قوله فاقيل اه) القائل هو الفاضل العصام حيث قال وليس الماخوذ في الموضوع له موضوع بل ذات والام يكن الذات الماخوذة في مفهوم الصفة في غاية الاهتمام لاعتينها بكونها موضوعة فوضع موضوع ما في غير موضعه والصواب ان يقال اي ذات ما انتهى (قوله وهم) لان المراد كونها في غاية الاهتمام الممكن وهو حاصل في موضوع وانما يبرز ذات ما مقتضى نحو لابن وتامر (قوله اي معناه من حيث انه مركب اه) اشارة الى دفع ما ذكره الفاضل العصام من ان الصواب ان يتعرض لمعنى الاضافة ايضا والافليس بمجموع ذات ما نسب اليه الرمي والجسم المعين معنى رامي الجحارة بل بعض معناه وحل قوله معنى رامي الجحارة على المعنى التضمني بعيد جدا ولا يسمع منك الاعتذار لتلك التعرض لمعنى الاضافة بانه جزء معنى لا مدخل له في تركيب اللفظ لان ذاته ليس جزءا مرتبا في السمع لانه لا يد من التعرض له في صحة قوله ومجموع المعنيين معنى رامي الجحارة انتهى \* ووجه الدفع ان المراد بقوله ومجموع المعنيين معنى رامي الجحارة ان مجموع المعنيين معناه من حيث انه مركب فقول المعنى الى ان مجموع المعنيين معنى رامي الجحارة من حيث اجزائه المرتبة في السمع ولا شك في صحته (قوله ولم يكن المعنى الذي هو) اي ذلك الجزء الذي كانت الدلالة عليه مقصودة جزؤه اي جزء ذلك المعنى مقصودا من اللفظ اصلا اي بشئ من الدلالات ينحصر القصد في ذلك الجزء من المعنى ويكون ذكر الجزء الاخر من اللفظ الدال على الجزء الاخر غير ذلك الجزء من المعنى مستدركا وهو ظ (قوله فلذلك اه) اي فلاجل ما ذكر من كون المراد تفصيل القيود المذكورة في تعريف المركب بطريق الصراحة وكون ذلك المعنى اي معنى اللفظ الذي قصد الدلالة على جزئه مقصودا غير مذكور فيه صريحا بل مستفادا



بطريق الزوم لم يتعرض له في تفصيل القيود حيث قال جزء معنى اللفظ ولم يقل  
وان يكون ذلك المعنى جزءاً من المعنى المقصود من اللفظ (قوله وتعرض آ) عطف  
على مجموع العلة والمعلول أي قوله فذلك لم يتعرض لأعلى قوله لم يتعرض فقط  
كما لا يخفى ويحتمل ان يكون الجملة استثنائية تحوي (قوله لان الاخراج حاصل آ)  
يعني ان النظر في بيان الفوائد إنما هو الى ما يحصل به الاخراج والقيود المذكورة  
صريحاً والمستفادة لزوماً متساويين في ذلك ولما حصل اخراج نحو عبد الله علماً  
بهذا القيد المستفاد بطريق الزوم تعرض في بيان فوائد القيود له فقال وما يكون له  
جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقى (قوله كاسماء حروف  
التهجي) من الالف والباء والثاء الى آخره لانه وان كان لكل منها جزء لكن معناه  
بما لا جزء له وهو ظ (قوله لان الاطلاق لا يقتضي العموم) يعني ان قيد الدلالة  
يقتضي مطلق المعنى ولا يلزم من كون شيء مطلقاً ان يكون عاماً حتى يعتبر عموم  
المعنى بالنسبة الى ما يكون له جزء وما لأعلى ان يقتضي مما لا عموم له عند كثر اهل  
الاصول (قوله ان هذا القسم آ) أي القسم المذكور في الشرح اعني ما لا يكون له  
جزء لكن لادلالة له على معنى (قوله لان ذلك آ) أي كون الحروف موضوعاً  
للاعداد إنما هو بعد وضع ايجاد فهذا القسم متحقق قبل وضعه قطعاً وان الوضع  
للاعداد يختص بهذه الحروف الثمانية والعشرين الموجودة في لغة العرب لاني  
جميع اللغات فيتحقق هذا القسم في سائر اللغات فان مثل الزاء والحاء الفارسيين  
مثلاً غير موضوع لاعداد اصلاً (قوله تشبه بالذاتيات) لامتاع تفكاً كما من الماهية  
مثل الذاتيات (قوله لان الشخص يقال آ) أي لا يقال الا بالنسبة الى الذاتيات  
لما تقرر في محله ان تعريف الميسند اليه يفيد انقصر على الميسند والقرينة المقابلة  
فلا يقال شخص ضاعبكي لعدم صكون الضاحك ذاتياً له بخلاف الفرد فيقال  
فرد ضاحكي كما يقال فرد انساني (قوله فيترتب عليه قوله آ) أي ولا يرد عليه  
انه لا يلزم من تسمية شخص انساني به كون الماهية الانسانية ذاتية له وداخلا  
في مفهومه حتى يكون معناه مع الماهية الانسانية مع الشخص (قوله ولم كان  
القيود متعددة) وهي القيود الثلاثة الاول من القيود المذكورة صريحاً في تعريف  
المركب لما ان القصد مقيد بهذه الثلاثة في تعريف المركب واما القيد الرابع منها فانه  
عبارة عن نفس القصد (قوله فاقيل ان عبارة آ) القائل هو الفاضل العصام  
حيث قال عبارة التعريف محمولة على خلاف ما يفسد منها في استعمال المحاورر  
من رجوع النبي الى القيد مع بقاء الاصل حتى يكون معنى التعريف عليه ان لفرد

ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة أي ما يكون له جزء ولمعناه  
جزء وجزؤه دلالة على جزء المعنى لكن لا يكون الدلالة مقصودة انتهى فانفاضل  
العصام كما ترى اعتبر القصد قيداً وباقي اجزاء التعريف مقيداً والمحمول  
لحقه اعتبر المقيد نفس القصد كما هو صريح عبارة التعريف وسائر اجزاء  
تعريف من لامور الله التي اومأ اليها قيوداً له فسهل عليه استفادة  
الصور الثلاثة من الصور الاربعة التي ذكرها الش المفرد مع اعتبار  
النفي متوجها الى القيد على ما هو الاصل وبقي الحذف في حصول الصورة الرابعة منها  
مع ذلك الاعتبار لانها إنما تحصل بتوجه النبي الى نفس القصد المقيد فلذلك لم يكتف  
بهذا القدر بل اورد لما ذكره افاضل الزبور جواباً آخر واعتقد عليه حيث ذكره  
بطريق العلاوة فقال على ان رجوع آ أي التحقيق على ان رجوع النبي الى القيد  
والقيد جميعاً شائع في استعمالات الفقهاء والقران المجيد كما في قوله تعالى (وما ربك بظلام  
شاعير) على وجه هكذا يجب ان يفهم هذا المقام (قوله أي من غير داع) اذ لو كان  
الحذفة المذكورة في قوة الخطاء مطبقاً لكان الاستفهام عن جهة الحذفة ضارفاً  
ولا يكون بيان سببها نافعاً كما لا يخفى (قوله أي ليس بخطأه ولكنه آ) أي فلا  
حاجة الى اثبات كونهم الخطأ بانهم يحكمون بوجوده تقدم المقدم بالطبع في الوضع  
كامر ومخالفه الواجب الشرعي او اعرف في خطأ في الشرع او العرف كما استعمل به  
افاضل العصام (قوله والتعريف بحسب المفهوم) يعني ان المقام مقام التعريف  
وهو بحسب المفهوم والمفرد بحسبه مؤخر عن المركب واورد عليه بان ما نحن فيه  
تقسيم الدان بالطبقة فيكون المقام مقام التقسيم دون التعريف واجيب عنه  
بان مقام تقسيم المفهوم مقام تحصيل مفهوم الاقسام وتعريفها في تقسيم الدان  
بالمصنف تحصيل مفهوم المركب والمفرد وفي تقسيم المفرد والمركب تحصيل مفهومات  
افرادهما ويشير اليه المحشي رحمه الله تعالى (قوله ولم يقل لكل من المفرد آ) رد  
على الفاضل العصام حيث قال الاول لكل من المفرد والمركب مفهوم وما صدق  
عليه على طبق ما ذكر في نظيرهما من الكاتب انتهى الى الاول حذف حديث  
الاعتبار من الدين فلا يؤهم كونهما من الاعتبارات المحضة ووجه الردظ (قوله  
المراد بالوجود ما لا يدل آ) أي لا يقال من ان معنى وجوديهما لا يدل  
في تحقق المركب من تحقق مجموعيهما بخلاف وجود مفهوم مفرد فانه لا بد من عدم  
المجموع من حيث المجموع انتهى وذلك لانه إنما يصح ان كان المراد بالقيود في مفهوم  
المفرد ما هي بينهما في مفهوم المركب حتى يكون المعبراً عنها بها وليس كذلك



اذالمعتبر فيه اعدام قيود المركب ( قوله اى المق منه تحصيل الاقسام آه ) اشارة الى دفع امرين الاول ان التقسيم في التحقيق للفهوم كالتعريف لا للأفراد فكيف يكون بحسب الذات وحاصل الدفع ان التقسيم وان كان للفهوم لكن المق من تقسيم مفهوم المفرد وضم القيود اليه تحصيل مفهومات اخص منه وهى افراد النوعية التى هى المرادة بالاقسام والثانى ما ذكرنا آنفا ( قوله وذلك بان يكون الاطلاق آه ) لما قدمنا ان الاطلاق قد يكون قرينة على التقييد اذا انضم اليه القرينة الحالية فباعانة ان الوهم لا يسبق الى ترك ما هو المقصود بالذات يكون اطلاق قوله دلالة المطابقة قرينة على تقييدها بقيد فقط ويستفاد بقرينة ذلك التقييد تقييد قوله لا التضمن والالتزام بتقييد معها لضرورة صحة المقابلة فيحصل الاحتمال الثانى من معنى تلك العبارة ( قوله لانه لا يسبق آه ) تعليل لكون الاحتمال الاول بعيدا اى لا يتبادر الى الوهم اعتبار ما هو مق بالشيء اعنى التضمن والالتزام في الافراد والتركيب وترك ما هو مق بالذات اعنى الدلالة المطابقة ( قوله اى معنى قوله لا التضمن آه ) يعنى انه لما اعتبر تقييد قوله لا التضمن والالتزام بتقييد معها لما ذكرنا كان محتملا للمعنيين احدهما ان يجعل المقسم ما يشمل الدلالات اثلث بان يعتبر الدلالة مطلقا بحيث يندرج فيها التضمن والالتزام ايضا والاخر ان يجعل مقيدا باثلاث بان يجعل الدال المقيد باثلاث فاشار قدس سره بقوله ولم يعتبر الدلالة مطلقا آه الى ان المراد الاول بقرينة ان الثانى يوجب خروج الدال باحدى الدلالات الثلاث عن المفرد والمركب وهو بطلانه مستلزما لتحقيق الواسطة بين المفرد والمركب فقوله بان يجعل المقسم ما يشملها لا بان يجعله داخل في تفسير كلام السيد قدس سره فلانغفل ( قوله عند اطلاق الحكم ) لكون المطلق منصرفا الى الكامل فلما اطلق هنا الحكم بكونه دلالة جزئية على جزء معناه المطابق وعدم دلالة عليه معتبرا انصرف الى الكامل في الاعتبار وهو المعتبر في نفس الامر ( قوله ومن اقامة الدليل عليه ) اى ومن اقامة الشارح الدليل على كون المعتبر ذلك بقوله فانه لو اعتبرناه وذلك لان ما طريق علم النظر انما هو المعتبر في نفس الامر لا المعتبر عند القوم فان طريق علم السماع منهم اورؤية ما يدل عليه في كتبهم كما لا يخفى ( قوله فقد ركب شططا ) لما تنبهت له بما قررناه من ان ما فهم بسبب انه لو اعتبر غيرهما لزم الحال انما هو ان المعتبر ذلك في نفس الامر لا ان المعتبر ذلك عند القوم والشطط البعد عن الحق وفي الكلام استعارة تبعية بتشبيه شدة الملازمة بالبعد عن الحق بالركوب عليه او ممكنة وتخيلية بتشبيه البعد عن الحق بالفرس الجوح

ولا يخفى تقريرهما ( قوله واعترض عليه ) اى اعترض الشارح عليه بقوله وفيه نظر آه ( قوله ذمى قوله لادلالة آه ) اى اذا كان وجه النظر منعنا بطلان التالى يكون معنى قول الشارح لادلالة جزئية على جزئه انه ليس المعتبر في التركيب دلالة جزئية على جزء معناه التضمنى او الالتزامى حال كون تلك الدلالة على انفرادها لانه ليس المعتبر تلك الدلالة مطلقا اى لامع المطابقة ولا بانفرادها لانه لو كان المعنى كذلك لما اقتصر المنع على بطلان التالى بل ردد بينه وبين الملازمة كما تعرف ( قوله بان تكون موجبة لحصوله ) لما كان لاعتبار تلك الدلالة على انفرادها معنيين احدهما ان يعتبر تلك الدلالة في التركيب ولا تعتبر المطابقة والاخر ان تعتبر تلك الدلالة بانفرادها في حصول التركيب كما اعتبرت المطابقة في ذلك فبما بقوله بان تكون آه ان المراد بقولنا ليس المعتبر في التركيب اى فنى اعتبار تلك الدلالة بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول لما تقدم انه بالمعنى الاول مما لا يسبق الى الوهم حتى يحتاج الى نفيه ( قوله المشار اليه بقوله غاية ما في الباب ) لانه لكون المراد به غاية ما يلزم في هذا الباب تعارفا على ذكره في مقام منع الملازمة ( قوله وبين منع بطلان التالى ) المصرح به بقوله وكما جاز ان يكون اللفظ آه ( قوله انما يلزم ذلك لو اعتبر آه ) اذ من البين ان ما يدل جزؤه على جزء معناه المطابق فقط مع كونه مركبا يدخل في المفرد لعدم وجود دلالة جزئية على جزء كل من معناه المطابق والتضمنى والالتزامى ( قوله لامع المطابقة آه ) ناظر الى منع الملازمة والمراد بالدلتين الدلالة المطابقة والدلالة على جزء معناه التضمنى والالتزامى وجعل الدلتين اعنى التضمن والالتزام دلالة باعتبار التأويل بالدلالة المقابلة للمطابقة ذمى قوله بان يكون المعتبر وجود الدلتين ان يكون المعتبر في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني ( قوله ولا بانفرادها آه ) ناظر الى منع بطلان التالى كما عرفت ( قوله لزم دخول المركب في المفرد آه ) ناظر الى قوله لامع المطابقة آه والى منع الملازمة كما ان قوله وكونه مفردا آه اى ولزم كونه مفردا لانه ناظر الى قوله ولا بانفرادها والى منع بطلان التالى ( قوله يكون الاحتمالان آه ) اى يكون الاحتمالان الاولان من الاحتمالات الاربعة المذكورة مذكورين في الشرح بلا شك فلا يحتاج الى توجيه عدم التعرض للاحتمال الاول مع صحته بكونه مستبعدا جدا كما احتج اليه في التوجيه الاول ( قوله فتدبر ) اشارة الى ان التوجيه الثانى مما يأتى عنه قوله وكما جاز ان يكون اللفظ باعتبار معنيين لانه لكونه صريحا في منع بطلان التالى بخلاف التام اول الكلام مع آخره على التوجيه الثانى كما لا يخفى



( قوله لان انى في تعريفه ) يعنى انه انما يكون عدمه سلبا كذا ويكون الافراد عبارة عن عدم التركيب باعتبار جميع المعاني لو كان انى في تعريف المفرد متوجها الى احد الانكارة في سياق انى تفيد عموم السلب وليس كذلك لما عرفت ان انى فيه اما متوجه الى قيود القصد واما متوجه الى مجموع القصد المقيد وقيد قوله ( والافاد التعريف ) اى ولو كان انى متوجها الى احد الافاد تعريف المفرد ان الافراد انما يتحقق اذا كان للفظ جزءا على جزء المعنى ولا يكون ذلك المعنى المدلول جزءه واحدا من المعاني الشبهة ضرورة ان انى ح انما هو كون المعنى واحدا منها فقط وانحصار تحقق الافراد في هذه الصورة بل قد مضى وبما قررنا تعرف ان معنى قوله تحقق الافراد اذا كان له عدم تحقق الافراد الا اذا كان له بموته ما تقرر في محله ان لمصدر المضاف بقيد الحصر كما في ضربى زيد فاما فاعرفه ( قوله وحصول الحكم معطلا ) في اول الامر لا الحصر على ما فهم اى على ما توهمه من جعل قوله وبين عطفها على لم يتعرض من غير اعتبار تعليله وتكلف لحدوثه بل بينه باستبعاد الوجه الاول بان جعل قوله قدس سره فاما ان يشترط واما ان يكفى في هذا المقام متفصلة حتمية بقرينة ان مقصود قدس سره ضبط الاحتمالات وبيان ما يصلح للتعرض وما لا يصلح له حيث يلزم من استبعاد احدا الوجهين ح بيان الآخر بلا شبهة ويتم التعليل ولم يرش به العشى المتحقق لانه مع ما ترى عليه من اثار التكلف يدعو ورود منع الحصر في الوجهين بسند احتمال الوجهين الاخرين كما عرفت ( قوله مع متعلقه ) اعنى لذلك ( قوله على انه لو اريد ) لما كان منشأ توهم الحصر عدم صحة عطف قوله وبين على لم يتعرض بدون اعتباره كما قررنا اشار اولا بقوله فقوله وبين عطفه الى وجه صحة باعتبار عطفه على لم يتعرض مع متعلقه لانه لا عليه بدونه واثار ثانيا بقوله على انه بطريق العلوة على انه يمكن ان يصحح عطفه على مجرد قوله لم يتعرض ايضا بدون اعتبار الحصر في تقديم الجار والمجرور بان يراد بقوله وبين ان انى له وبين فقط ان انى له اذ لا شبهة في ان استبعاد الوجه الاول يستلزم اقتصار البيان في فساد الثاني كما لا يخفى ( قوله اضرب من السبب قدس سره ) يعنى انه ليس تحريرا للمراد الشىء بل هو اضرب من تلقاء نفسه قدس سره لمجرد التخصيص على ظهور ورود النظر فلا يرد عليه قدس سره ما اورده عليه المولى عا دالدين من انه ليس في كلام الشىء ما يشعر بالادوات ( قوله والمراد هنا ذكره لاعتناء ) ولا يخفى المناسبة بين معناه اللغوى والمعنى المراد لان اظهار الانتهام امام العد وليس

( بمقصود )

بمقصود في نفس وانما هو حصول النظر عليه ( قوله بنعكس ) اى بعكس النقيض على ما ذهب اليه قدماء المنطقيين وهو جعل نقيض الجزء الثاني اولا ونقيض الاول ثانيا وذلك لان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوفى فتعكس الموجبة النكابة كنفسها على ما سيجئ الكل ( قوله وهو ملزوم ) ضرورة ان عدم تحقق التركيب يستلزم تحقق الافراد لعدم وجود الواسطة بينهما ( قوله كما في تحققة آه ) قيد للنق ( قوله وليس كذلك ) لان الافراد بالتسوية اليها يتحقق بعدم وجودها ايضا فالافراد يتحقق في الصورة المذكورة باعتبار جميع المعاني ( قوله فانه يستلزم ان يجوز آه ) فالنظر الى الافراد يقتضى الاكتفاء في المقسم على اعتبار دلالة التضمن والالتزام كما ان النظر الى التركيب يوجب الاكتفاء فيه على اعتبار المطابقة فلا بد من مرجع وهو ما اشار اليه قدس سره من كون مفهوم التركيب وجوديا والافراد عدديا وكون الاول البق بالنظر لكونه اشرف او ما يذكره المحتشى المحقق من كون المق بالافادة المعانى التركيبية او اصاله المطابقة فابوجب اعتبارها اعنى التركيب البق بالنظر فتبصر ( قوله وليس المركب آه ) دفع لما توهم من ان هذا القيد لا يثنى اعتبار التركيب بحسبهما اذ قد يعتبر الشىء باستقلاله مع اندراج في شىء آخر لاحكام تخصه دون غيره فلم لا يجوز ان يكون اعتبار التركيب بحسبهما من هذا القبيل ( قوله فاندفع ما قيل آه ) اما اولا فلما عرفت من ان ههنا مقدمة مطوية لم تذ كر اظهر كونها مقصودة في المقام وهو قوله وليس للمركب آه ولا شك في ان ما ذكره يقتضى مع هذه المقدمة عدم اعتبار التركيب بحسبهما وعدم اعتبار التركيب بوجوب عدم الاصطلاح على التركيب بحسبهما لما ان الاصطلاح على شىء انما هو باعتباره فقوله وهو لا يقتضى ان يخص تعريفه اى ماما ثانيا فلان ما يشعر ما ذكره انما هو عدم اعتبار التركيب والافراد بحسبهما لكونه مستغنى عنه وكون اعتبارهما بحسبهما اعتبارا للتركيبين في المركب كما قررناه لعدم تحقق التركيب والافراد بحسبهما فقوله وانه يشعر بان التركيب آه ايضا ( قوله يتادى على فساد آه ) اى يدل على فساد دلالة صريحة قوله قدس سره يعنى عن اعتباره بحسب المعنيين لانه يشعر بان التقيد بحسب الحقيقة وانه لم يعتبر شموله للتركيب بحسب المعنيين للاعتناء عنه كما لا يخفى ( قوله فالتعرض لبيان اشتغال آه ) وفيه تعرض للافضل العصام حيث بينه بان جزء الجزء اما نفس المطابق او جزؤه او خارج عنه فتعين كونه جزءا لبيان قسيمه ( قوله واظهر هذا البيان لم بين آه ) تقديم الجار والمجرور بقيد حصره عدم البيان هنا بامتناع



تحقق التضمن بدون المطابقة كما بينه بامتناع الالتزام بدونها في الالتزام في ظهور  
هذا البيان ففيه رد على الفاضل العصام حيث قال لم يقل في اثبات الملازمة لامتناع  
تحقق التضمن بدون المطابقة كما قال في بيان الملازمة المذكورة في الالتزام مثله لان  
وجوب المطابقة للتضمن لا يوجب الا ان يكون للفظ له معنى تضمني معنى مطابق  
ولا يظهر منه ان دلالة على جزء المعنى تضمني دلالة على جزء المعنى المطابقي  
ما لم يعلم ان جزء المعنى تضمني جزء المعنى المطابقي انتهى ووجه الرد ان اثبات الملازمة  
بما ذكر لا يتوقف على كون دلالة على جزء المعنى تضمني دلالة على جزء المعنى  
المطابقي حتى يمنع ظهوره من كون اللفظ الذي له معنى تضمني مما له معنى مطابق بل  
نضم اليه ان الجزء الآخر لا يكون مبهلا ولا مرادفا فله ايضا معنى مطابق  
فيلزم التركيب بالقياس الى المعنى المطابقي كما نبه عليه ببيان كون اثبات الملازمة  
به تاما ايضا بقوله لانه اذا دل جزء اللفظ (قوله لا يكون مبهلا ولا مرادفا)  
لما ذكره السيد قدس سره (قوله فتحقق التركيب بالقياس الى) اي تركيب  
المعنى المطابقي للفظ من المعنيين المطابقين لجزء المعنى المطابقي لجزء الدال على  
جزء المعنى تضمني والمعنى المطابقي لجزء الآخر (قوله لان ذلك) تعليل للاندفاع  
يعني انه يصدق على هذا القول ايضا انه ليس فيه تركيب اي من حيث الدلالة  
على المعنى اذ ليس التركيب فيه من حيث دلالة كل من جسد ومهملة على معنى  
بل التركيب فيه من حيث دلالة جسد على نفسه لما ان الالفاظ الموضوعية والمهملة  
متساوية في ذلك (قوله قيل الاظهر ان يقال) القائل هو الفاضل العصام ووجه  
الاظهارية عدم ورود الاعتراض بمثل قولك جسد مهملة ح اذ لا شك ان مجموع  
جسد مهملة ليس بدال بالمطابقة لكون الدلالة بالمطابقة مستندة الى الوضع  
لمعنى والمجموع من حيث التركيب لم يوضع لمعنى واما الهيئة التركيبية فقد عرفت  
انه لا دخل لها في التركيب وانت خير بانه بعد ما فسر قوله والالم يكن هناك تركيب  
بما فسر به المحشي آتفا بكون القولان متخدين في المال الا ان ما قاله الفاضل العصام  
اظهر لعدم احتياجه الى التعميل بمثل التفسير المذكور (قوله ولا ريب في انه يتم  
بهذا) لا يخفى عليك ما في النقل من الاخلال فان هذا الكلام مما لا يتعلق به هذا  
المقام ولا دخل له في البحث الذي ذكره بقوله الاتي وفيه بحث بل هو مع ما نقله  
في الحاشية الالية بقوله فلا يرد انه قد يحصل اه كلام آخر للفاضل العصام نقل  
اوله هنا وآخره هناك ونص عبارته بعد ما قرر رد الاعتراض الذي ذكره السيد  
بما نقل بعض المحشي عنه ههنا وهذا اظهر مما ذكره السيد السند

من قوله والالم يكن ههنا تركيب بل ضم مهملة الى مستعمل ولا ريب في انه  
يتم بهذا القدر الملازمة المذكورة ولا حاجة الى نفي جواز ان يكون معنى  
الجزء الثاني عين الاول بدليل انه لو كان كذلك لكان ضم مرادف الى مرادف  
حقيقة او حكما فلا يتحقق تركيب كما ذكره السيد السند اذ كثيرا ما يتحقق التركيب  
من ضم المرادف الى المرادف بل من ضم الالفاظ الى نفسه فيقال جائني القوم ثمة ثمة  
وقرات الكتاب بابا بابا والف الف و غلام غلام الى غير ذلك انتهت فالصواب اسقاطه  
في هذا المقام ونقله في الحاشية الالية بالتمام هكذا يجب ان يتحقق المرام (قوله هو  
المعنى المطابقي لجزءه آه) بان يكون معنى واحد معنى مطابقا لكل من المجموع  
وجزئه الموضوع ولا ينافي كون المجموع من المهملة والموضوع موضوعا للمعنى  
لكون المهملة مهملة في نفسه وبدون اعتبار الجزء الآخر الموضوع معه كما لا يخفى (قوله  
لا تنفاه آه) تعليل لفرع عدم ورود ما ذكر على ما قبله المستفاد من قوله فلا يرداه  
(قوله والالزم آه) اي ولولم يلزم من تحقق التركيب باعتبار المعنى الالتزامي التركيب  
باعتبار المعنى المطابقي فاما ان يكون ذلك لعدم وجود مدلول مطابق لهذا الجزء  
الدال على جزء المعنى الالتزامي من اللفظ فيلزم تحقق الالتزام بدون المطابقة  
واما ان يكون ذلك لكون الجزء الآخر من اللفظ مبهلا او مرادفا لهذا الجزء من اللفظ  
فيلزم انتفاء التركيب بين اللفظين من حيث المعنى كما عرفت بما لا مزيد عليه وهذا  
من المحشي المحقق تلخيص لكلامه قدس سره كما لا يخفى (قوله المشار اليه بقوله  
اذا دل آه) وذلك لما تقرر ان الشرطية المصدرية بكلمة اذا علم في تحقق المقدم بناء  
على كون اذا تحقق الوقوع وان الشرطية المصدرية بكلمة او علم في انتفاء التالي بناء  
على ان او لا تنفاه العلم بالاول لا تنفاه العلم بالثاني عند الميراثيين (قوله وهم) لان حاصل  
السؤال الاول الذي نقله بقوله اعترض عليه آه منع الملازمة المذكورة في الشرح القائلة بانه  
اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام فقد دل آه بان جاع المنع الى تقريب  
دليلها اعني قوله لامتناع تحقق الالتزام بدون المطابقة وحاصل الجواب الذي  
ذكره بقوله ورد هذا الاعتراض آه اثبات لتلك الملازمة باثبات تقريب دليلها  
المنوع وحاصل هذا السؤال منع المقدمة الواضحة من مقدمات ذلك الاثبات التي  
اشير اليها بقوله اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه الالتزامي بالالتزام فلا بد ان يكون  
آه اي لكن جزء اللفظ دال على جزء معناه الالتزامي بالالتزام عند اعتبار التركيب  
بموجب الالتزام ولا يخفى تقرير الكل ومن البين ان ترتيب الابحاث المذكورة على  
هذا المتوال واقع على التهجج المعبر عند ارباب المناظرة والجدال (قوله وما قبل آه)



هذا النقل من قبيل النقل بالمعنى والقائل هو المولى عماد الدين ومقصوده تلخيص كلام الشرح وتحريره على وجه لا يرد عليه شيء مما ذكر فتقوله أذليس المقام أى ليس مقصود الشرح بقوله إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى بالالتزام أى كما يظهر الكل بالراجعة إلى حاشيته (قوله على ما يفهم منه) أى من هذا الجزء وهو جزء المعنى الالتزامى (قوله والالم يكن مجموع المعنيين آه) وذلك لأنه لو لم يكن دلالة أحد الجزئين على ما يفهم منه التزامية بل كان دلالة أجزاء لفظ المركب بأسرها مطابقة أو تضمنها لم يكن مجموع المعنيين خارجا عن المعنى الموضوع له اللفظ فلا يكون مدلول التزاميا (قوله ففيه أنا لأم الملازمة آه) هذا المنع مما اتفق على وروده المحشى المحقق والفاضل العصام وعدى أنه لا ورود له على المولى العماد لأن مراده والالم يكن مجموع المعنيين مدلول التزاميا مركبا بالنسبة إلى ذلك اللفظ كما لا يخفى على من لاحظ سياق كلامه والأفوه أول من مثل بالنال الآتى لعدم لزوم كون أجزاء المعنى الالتزامى خارجة عن المعنى المطابق فكيف يريد ما توهمه الفاضلان من ظاهر كلامه (قوله أصلا) أى بأحد من الدلالات الثلاث (قوله خارج) والالكان الخارج داخلا وذلك لأن دخول الشيء في الشيء يستلزم دخول كل واحد من أجزائه بخلاف خروج المجموع فإنه لا يستلزم خروج كل واحد من أجزائه نعم يجب خروج واحد من أجزائه كذا في الحاشية العمادية (قوله بمعنى أنه ليس نفسه آه) لا بمعنى أن المركب من الداخل والخارج ذلك الخارج بعينه بقدر أنه المعرفة إذا عرفت نكرة فالتساوى غير الأول (قوله وكونه جزء المعنى الالتزامى بالنسبة إلى المركب لا يكتفى آه) أى لا يكتفى في دلالة جزء اللفظ الموضوع عليه ما لم يكن ذلك الجزء من المعنى موضوعا له هذا الجزء أو جزأ الموضوع له هذا الجزء ولازما له لما أن دلالة جزء اللفظ الموضوع دلالة اللفظ بأوضحه أيضا فلا تتصور بماعد تلك الطرق (قوله فلا يرد قولنا آه) أى إذا كان المراد بالنسب ما ذكر لا يرد قولنا بعض الحروف في حيث كان في تخبر به وحده في هذا القول مع كونه أداة فيكون تعريف الأداة المفهوم في ضمن التقسيم وهو لفظ مفرد لا يصح لأن يخبر به غير جامع لأفراده ولا قولنا الظرفية المخصوصة معنى في حيث كان في جزء الخبر به في هذا القول فيكون دعوى عدم صلاح في الأخبارية أصلا المستفاد من قول الشرح كفى بهذا قوله أما أن لا يصلح للأخبارية أصلا متمسكا وذلك لأن المراد بكلمة في في أقوال المذكورين نفسها لا معناها فيصدق على في في القول الأول أنه ليس بخبر به بالنظر إلى معنى استعمال فيه ويصدق عليه في القول الثاني أن ليس

بجزء من الخبر به بالنظر إلى معنى استعمال فيه وهو ظ (قوله سواء كان حقيقيا أو مجازيا آه) نعميم لمعنى استعمال فيه من الحقيقى والمجازى اللغويين على ما هو المتبادر فلا يخرج عن تعريف الأداة لفظ هو المستعمل عند المنطقيين في النسبة بين الموضوع والخمول التى هى ليست بمعنى مستقل على طريق المجاز والاستعارة وهذا لا يتناقض كونه حقيقة اصطلاحية في هذا المعنى ومن لم يفهم المراد اشتغل هنا بما لا يعنيه من الكلام (قوله وتفصيله في السعدية) أى في حواشى الرسالة التسمية المنسوبة إلى العلامة الثاني المحقق التفتازانى في الفصل الأول من المقالة الثانية الآتية بما لا مزيد عليه وأعل نقله هنا يورث اللال فليترك بالمطالعة أو لا تنظر إلى محي ذلك المقال (قوله فاقبل أنه آه) القائل هو الفاضل العصام وقال بعد ما نقله المحشى وهذا أقوى وجوه تقييد تقسيم المفرد بالدلالة المطابقة لأنه لو لم يقيد بها يكون المفرد الخارج أى الحاصل عن القسمة أعم من الكلمة والأداة والاسم ولا يصح الخصر فيها فاحفظه فإنه من بدائع الإلهام وانت خير بان كونه من وجوه التقييد المذكور على ما زعمه ذلك الفاضل إنما هو على تقدير عدم الوضع في المجازات أو كون الوضع المعبر في الدلالة المطابقة ما هو غير الوضع النسوى المعبر في المجازات فلا تغفل (قوله يعنى أن جعل آه) زيف بهذه الغيبة ما ذكره المولى قره داود من التأويلين حيث قال التأويل الصحيح أن يقال المراد من عدم صلاحية الأداة للأخبار بها أنها لا تصلح لذلك بنوعها وتلك الضمائر وإن كانت مانعة عن الأخبار بها بتخصصها إلا أنها بنوعها الذى هو الاسم صالحة لذلك وكذا الأعلام وأسماء الإشارة يعنى ليس أسميتها مانعة عن ذلك الأخبار بل بتخصصها الذى هو أمر زائد على الاسم ويمكن التأويل أيضا بلازم معناه اعنى عدم الاستقلال بالملاحظة فإنه لازم لعدم الصلاحية المذكورة فعنى قوله لا يصلح لأن يخبر به لا يستقل معناه بالملاحظة هذا ولا يخفى وجه التزييف (قوله أن جعل عدم آه) المفهوم من استناد قوله لا يصلح ولم يصلح إلى الضمير المستكن الراجع إلى الملفظ المفرد (قوله وأما ما قيل أنه بشكل آه) أى إنما قال بمثل لأنه بشكل أى (قوله فبنى على أن يراد آه) إذ لا شك في صحة الأخبار بالأعلام الشخصية سلبا كما يقال زيد ليس بعمر وخين ما ريد بالأخبار ما هو أعم من الإيجاب والسلب لا يرد الأشكال بالأعلام الشخصية (قوله وسيصرح الشرح بخلافه آه) حيث يقول ويخرج بالكثيرين أى يخرج عن تعريف الجنس بقبيل الكثيرين الجزئى لأنه مقول على واحد (قوله والمتبادر منه آه) لما أسلفه من أن الحكم إذا اطلق من الجهة



يتبادر منه الاطلاق العام على ما هو المقرر عندهم ( قوله فلا تكون مرأة  
 لملاحظة آه ) اي والمعنى الحرفي يجب ان تكون مرأة لملاحظة آه كانه عليه قدس  
 سره بقوله وافضة في معناها ظرفية مخصوصة آه ( قوله اي النسبة الى الطرفين آه )  
 فالنسبة الى الطرفين مطلقا مفهوم من قوله مخصوصة وتكون النسبة على وجه يكون  
 رابطة بينهما مرأة لملاحظة احدهما بالقياس الى الآخر مفهوم من قوله معتبرة  
 آه ( قوله ومناط الفرق آه ) مبتداء خبر قوله قوله معتبرة آه يعني ان مناط ما يفرق  
 به المعنى الحرفي من المعنى الاسمي انما هو قوله معتبرة آه لا قوله مخصوصة وانما هو  
 بيان للواقع من كون المعنى الحرفي جزئيا خاصا اقول بل مناط الفرق كلا القيد  
 على ما يدل عليه ما ذكره الفاضل الكليني في حاشية الحواشي الفحشية التهذيبية  
 حيث قال ان المعنى الحرفي مشروط بامرين احدهما ان لا يكون ملحوظا في ذاته  
 بل مرأة لملاحظة غيره وثانيهما ان يكون معنى جزئيا خاصا كالابتداء بين السير  
 والبصرة وان كان جزئيا اضافيا ضرورة ان الابتداء بينهما يتصور على انحاء شتى  
 فيكون كليا لاجزئيا حقيقيا ولا يكفي مجرد الامر الاول والالكان لفظ الموضوع  
 في نحو قولنا كل كاتب كذا حرفا ولا مجرد الامر الثاني والالكان اسم الاشارة  
 في قولنا هذا فرد من افراد الابتداء مشيرا الى الابتداء بخصوص بعاين السير  
 والبصرة حرفا والكل بط بل لا بد من مجموع الامرين فاعرف ذلك هذا واحفظه  
 فانه من النفائس ( قوله فاندفع ان كلامه آه ) وذلك لانه قد بين بما حرره وقرره  
 ان ذكر قيد الاطلاق انما هو لاستلزام الاطلاق استقلاله وعدم كونه مرأة  
 لملاحظة الطرفين على ما اشار اليه بقوله فلا يكون مرأة لملاحظة الطرفين آه  
 وان ذكر قيد الخصوصية لمجرد بيان الواقع ومناط الفرق قيد الاعتبار المذكور  
 فنخلص من ذلك كون مناط الفرق الاستقلال بالمفهومية وعدم الاستقلال كما  
 لا يخفى ( قوله ينادى آه ) اذ لو كان مراده الفرق بالاطلاق والتقييد لكني قوله  
 وهذا الظرفية المتخصصة ويكون قوله المعتبرة لغوا من الكلام ( قوله للاخبارية )  
 اي للكون مخبرا عنها ( قوله انه مخبر عنه من حيث المعنى ) اذا لمعنى الحق بضرر  
 زيد قائما انا ضارب زيد قائما ( قوله وكذا الجواب في قولك آه ) اي الجواب  
 عن الابرار عليه قدس سره بقولك علمني مطلقا حيث وقع الضمير المنصوب المتصل  
 فيه مخبرا عنه فلا احتياج فيسأل الى التأويل كالجواب عن الابرار عليه قدس سره  
 بضرر زيد قائما بان يقال ان الضمير في علمني منصوب ليس مخبرا عنه نعمانه مخبر عنه  
 من حيث المعنى ( قوله اذ مفعول افعال القلوب ) كذا وجد في النسخ التي عندنا والصواب

اذ مفعولا افعال القلوب وهو ظ ( قوله وهو المصدر المأخوذ من المفعول آه ) اما  
 اذا كان المفعول الثاني مشتقا فقط كما في المثال الاول واما اذا كان جاءدا فبالحقاق  
 الياء المصدرية كما في المثال الثاني ( قوله لا يمكن ذلك ) اما بالطريق الاول فقط  
 واما بالطريق الثاني فلا امتناع الحاق ما هو من خواص الاسم لما هو في صورة  
 الحرف ( قوله فانه يحتاج الى تأويل ) وذلك لان كلا من الامر وانتهى لا يصلح  
 للاخبارية ايضا لما فاته الاخبار بالمعنى الاصطلاحي اعني التكلم بكلام يحتمل  
 الصدق والكذب وان كان كل منهما مستندا الى فاعله ( قوله لدخول اضرب اه )  
 علة لاحتياج اي لاجل دخول مثل اضرب ولا تضرب في تعريف الاداة ( قوله  
 بل نقول لا تأويل اه ) اضرب عن تقييد في الاحتياج الى التأويل بقوله لاخراج  
 الضمائر المذكورة الى تصحيح اطلاقه والاول مبنى على كون المراد بالاخبار معناه  
 الاصطلاحي كما نبهناك عليه آنفا والثاني مبنى على كون المراد به المعنى اللغوي ( قوله  
 وذلك لان القيد جزء من مفهوم اه ) والمراد بالخبر به المفهوم لا ما صدق عليه  
 فيكون القيد اعني في جزء له ( قوله وانما وقع ههنا جزء باعتبار نقله اه ) ولذلك  
 سميت القضية التي وقعت لاجزأ من محمولها او موضوعها معدولة كما في الحاشية  
 العمادية ( قوله بخلاف ما اوضح الى افعال اه ) توضيحه انه لما كان المأخوذ  
 في مفهوم الفعل النسبة الى الفاعل المعين الذي هو غير داخل في مفهومه لم يقد  
 ضم تلك النسبة الغير المستقلة الى الحدب والزمان المستقلين في استقلال مفهوم الفعل  
 شيئا لعدم كون ما يحتاج اليه تلك النسبة اعني الفاعل المعين معتبرا في مفهوم  
 الفعل ومنعما اليها حتى لو ضمت اليه وقبل ضرب زيد مثلا يصير مفهوم الفعل  
 مستقلا لعدم صلاحه لان يحكم عليه ح ليس لعدم استقلاله بالمفهومية كما قيل  
 اعتبار الفاعل بل لان تلك النسبة مقصودة بالاقادة لا يرتبط بشي الا بعد جعلها  
 غير مقصودة كما اشار اليه بقوله كما لا يخفى ويصرح به بعد خمس ورقات تقريبا  
 فانتظر ولما الصفات فلكون المأخوذ في مفهومها النسبة الى الذات المبهمة التي  
 هي جزء من مفهومها قد افاد ضم النسبة الى تلك الذات المبهمة الاستقلال  
 في مفهومها بالمعنى المذكور ولذا قال المحشي المحقق في حواشي المطول نقلنا  
 من الرضى ان المداول المطابق للمستقل بالمفهومية كالداول التضمني لعدم  
 احتياجها في الدلالة على شي منها الى ذكر الفاعل وذلك لان ما هو المأخوذ  
 في مفهومها النسبة الى الذات المبهمة والنسبة الى الفاعل انما عرضت لها  
 في الاستعمال ومن البين ان الذات المبهمة التي تحتاج اليها داخل في مفهومها



ايضا فلا يحتاج الى خارج (قوله يقع مخبرا بها ومخبرا عنها) لما قرره آتفا من ان الكلام في صحة الاخبار باللفظ لا من حيث المعنى ولا شبهة في ان مشتقاتها ومصادرهما مما يقع الاخبار بها ومنها من حيث اللفظ بخلافها (قوله حيث قال اللفظ اه) وانت خير بان شهادة ما نقله من الحواشي السعدية لكون المنقسم اليها الرابطة التي هي اللفظ انما تتم بما ذكره بعد ما نقله عنه حيث قال اعني النسبة المتوقفة على المنسبين لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في قولنا زيد هو عالم ويسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا كان زيد عالما انتهى ولعل مراد المحشي المحقق الى آخره والا فابدل عليه المنقول انما هو تسمية اللفظ الدال على النسبة الحكيمة رابطة وكونها اداة وانما اكتفى على ما نقله لكونه كافيا في دفع ما قيل انهم اه (قوله فاندفع ما قيل اه) لما ان ما نقله عن الحواشي السعدية صريح في ان ما هو مسمى بالرابطة عندهم اللفظ الدال على النسبة الحكيمة وهو واثم جعلوها اداة بمعنى انه لفظ مفرد يدل على معنى لا يصلح ان يشبه به اى لا يستقل بالمفهومية حيث قال وزعموا انها اى الرابطة اداة لدلائلها على معنى غير مستقل واو كان الامر كما قيل لقول انها اداة لكونها غير مستقلة بالمفهومية (قوله وما قيل انهم لم يصرحوا اه) كما نقلناه آتفا عن الحواشي السعدية (قوله لانه يمكن قسم الاداة اه) اذ من البين انه يستحيل تقسيم الشيء الى ما يابنه ولم يتعرض لما ذكره القائل بقوله وعلى تقدير التسليم اه لظهور جوابه مما قدمه واحال تفصيله الى الحواشي السعدية من ان هو في مثل زيد هو قائم اداة عندهم في قالب الاسم مستعار منه وهو منع بطلان اللازم كما لا يخفى (قوله بمعنى ان المنطقيين يبحثون عن احوال اه) كان قوله اى ينظرون اه تفسيرا لما هو المراد من كون النظر في الالفاظ من حيث المعنى بان المراد به كون النظر الى المعنى بالذات والى اللفظ بواسطة ولا جله وهذا بيان لما هو المق من كون النظر الى المعنى بالذات اه لكونه مجالا خفيا في نفسه (قوله لان الدلالة المذكورة اه) تعليل لقوله فلا يرد اه (قوله والمراد بالكلام ما تضمن اه) اى اعم من ان يكون ذلك الاسناد مقصودا لذاته او اقبره اشمل مثل قولنا جاءني رجل ضارب ابوه زيدا مثلا لا ما تضمن كذا بالاسناد المقصود لذاته اولفظ يفيد فائدة تامة كما لا يخفى (قوله اعم من المطابق والتضمني اه) يعني ان المراد يكون معناه غير تام ان لا يكون شيء من معناه المطابق والتضمني تاما لان لا يكون معناه المطابق تاما كما يتبادر الى الوهم وكذا المراد يكون معناه تاما ان يكون شيء من معنيه تاما لان يكون معناه المطابق تاما وذلك لا يدخل

الكلمة في الاول ولا يخرج عن انما في (قوله وتعلقه بقوله بشكل اه) يعني ان قوله قدس سره وقد يقال كلام متعلق بقول الشارح ولعلك تقول الافعال الناقصة لا يصلح لان يخبر بها وحدها فيلزم ان تكون اداة كما شرنا اليه بتفسير قوله قدس سره ايضا بقولنا اى كما يقال انه يلزم اه واما جوده كلاما متعلقا بقوله قدس سره قبل حاشيتين بشكل هذا يمثل الضمائر المنصلة آه وتفسير قوله ايضا بكما يقال انه بشكل يمثل الضمائر اه كما اختاره بعض ارباب الحواشي فوهم بعد انفصل بين الكلامين وتوسط ما لا يتعلق بهما من الكلام (قوله فالاختياج الى الصلة اه) وتحقيق هذا المقام مما وشخصه صدر حاشيتنا على نتائج الافكار المسماة بناتج الابكار فليطالعها اولوا البصائر (قوله وهو الذي اه) اى مفهومه المخصص به هو المفهوم الذي يمتاز به عن قسمه اعني الصلوح لان يخبر به وحده (قوله فان في كل منهما ترك ما هو اللائق اه) ففي رعاية المانع فيما نحن فيه ترك تقديم الوجودى اللائق في باب التعليم لكونه موجبا لسهولة الفهم وفي رعاية الوجودى اما ترك الانضباط اللازم لا انتشار الاقسام واما ترك التحرير اى تهذيب الكلام من الزوائد اللازم للكرار مع كون كل من الانضباط والتحرير لائقا في باب التعليم والتقرير بحيث لا يحتاج الى التسطير (قوله فانه يحصل الاحتراز عن احدهما اه) وذلك لانه ان اخبرح قسمته اولانم ذكر ما هو قسمه يحصل الاحتراز عن التكرار ولا يحصل الاحتراز عن الانتشار وان اخبر ذكر ما هو قسمه اولانم قسمته الى قسمين يكون الامر بالعكس (قوله دفع توهم ان يضرب اه) يعني ان تصوير قدس سره التمثيل يضرب على مذهب الاشتراك لجرد اظهار ما خفي والاعراض عما ظهر لانه لا يكونه مختارا عنده فلا يرد عليه ان المختار انما هو كون المضارع حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال هكذا يجب ان يفهم هذا لمقال (قوله بناء على ما سبق الى الوهم من ان الدلالة على احد الازمنة اه) اى فلا يدخل يضرب على تقدير كونه مشتركا بين الزمانين فيما يدل به بناء على زمان معين من الازمنة الثلاثة حتى يمثل به على هذا التقدير وحله انه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين منها فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ماسواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواه وان الدلالة من الارادة كذا ذكره المولى الجامى (قوله فلا يرد نحو حقيق وجر) ذل ليس مادة الاول موضوعة لمعنى وليس مادة الثاني متصرفا فيها (قوله فاشتماء اه) تعليل للثاني (قوله وللتبديد على ذلك قال بهيئته آه) لانه يشعر بان الدال هو المادة بمعنوية الهيئته لا الهيئته وحدها (قوله يكرونها د) اى الصورة والطبيعة



( قوله وفي العرف الصفة ) اي المعنى القائم بالغير مطلقا ( قوله بمعنى در كابد رينخت  
 كذاخته را آه ) اي حال كون الصوغ باحد المعاني الثلاثة الاول افرغ الجوهر المذات  
 في قالب والثاني الاحضار والتهيئة والثالث الاختراع والايجاد ( قوله لشهرته  
 في المعنى المراد ) اي لشهرة الصيغة في المعنى المراد هنا وهو الحالة المخصوصة للحروف  
 كما بينه الش بقوله والمراد بالهيئة والصيغة آه وعدم شهرة الهيئة فيه وان كانت  
 قد تستعمل فيه وفيه رد على الفاضل العصام حيث قال نبيه بقوله بالهيئة والصيغة  
 على ترادف لفظ الهيئة والصيغة فاعرفه ( قوله لان الهيئة آه ) يعني انه لو قال  
 والهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة اه لا فاد انحصار معنى كل من الهيئة والصيغة  
 في الهيئة الحاصلة اي الصفة الحاصلة اه اما لا فاد تعريف المستند اليه الحصر  
 في المستند واما لكون السكوت في معرض البيان مفيدا للحصر مع ان لكل منهما  
 معنى آخر اما الهيئة فلانها تطلق بمعنى الصفة مطلقا اي غير مقيدة بالخاصة  
 للحروف اه واما الصيغة فلانها قد تطلق على مجموع الهيئة المخصوصة والمادة  
 كما تطلق على الهيئة المخصوصة فقط ( قوله بالاعتبار المذكور ) اي باعتبار  
 تقديم الحروف وتأخيرها وحركاتها وسكناتها ( قوله من حيث انها كذلك )  
 اي مع قطع النظر عن خصوصية الحروف الاصلية وتعيينها وعن الحروف الزائدة  
 المقارنة لها ( قوله وهي الدال على الزمان اه ) يعني ان ما يدل على الزمان من هذه  
 الثلاثة انما هو الصيغة النوعية لا الصنفية ولا الشخصية ( قوله لاصاتهما ) متعلق  
 بالخاصة ( قوله والاختلاف فيها موجب لتوابعها اه ) اي الاختلاف في الهيئة  
 بالخاصة للحروف الاصلية لاصاتهما موجب لاختلاف انواع الصيغة وانما تختلف  
 الصيغة بانواع باختلاف انواع الحركات كما تختلف في ضرب وضرب ( قوله  
 عن ماهيتها ) اي ماهية الصيغة ( قوله والاختلاف فيها موجب اه ) لف ونشر  
 مرتب فالاختلاف في الحروف الزائدة المقارنة للحروف الاصلية موجب لاختلاف الصيغة  
 بالصنف كما في اكرم واستخرج والاختلاف بخصوصية الحروف الاصلية واشخاصها  
 واشخاص حركاتها موجب لاختلافها بالشخص كما في ضرب وطالب ( قوله المراد بالهيئة  
 الصفة اه ) اي المراد بالهيئة الواقعة في التعريف الصفة مطلقا لا الحالة المخصوصة  
 للحروف والالكان المحدود ما خوذ في الحدفidor ( قوله كنى ) فانه وان لم يكن له حروف  
 في الحال الان له حروفا في الاصل لكون اصله اوق ( قوله وفيه اشارة ) اي في قوله  
 للحروف بصيغة الجمع ( قوله ثم ان جعل تعريفا آه ) عطف على قوله وبالحروف اعم اه  
 وتنبه على ان المراد بالحروف هل هو الحروف مطلقا اي سواء كانت اصلية او زائدة نوعية

او شخصية او الحروف الاصلية من حيث انها كذلك بعد التنبه على ان المراد بها  
 ما هو اعم من ان يكون في الحال او في الاصل ( قوله لمطلق الصيغة ) اي اعم  
 من الشخصية والصنفية والنوعية ( قوله فالمراد بها الحروف الاصلية ) لما عرفت  
 ان الصيغة الدالة على الزمان انما هي الصيغة النوعية وان المعنى فيها الحروف  
 الاصلية من حيث هي كذلك ( قوله وذكر التقديم والتأخير آه ) عطف على قوله  
 المراد بالهيئة الصيغة آه ( قوله لمجرد الارتباط ) اي لادنى ملازمة فالمعنى والحركات  
 والسكنات الملازمة بتلك الحروف اعم من ان تكون اصلية مخصوصة بها  
 او عارضة غير دائمة لها ( قوله على تقدير الاول ) اي على تقدير جملة تعريفها لمطلق  
 الصيغة ( قوله ضروري ، دعي ، موجبة آه ) اي لضرورة ان حركة الحرف الاخير  
 موجبة باختلافها لاختلاف الصيغة بالشخص فلو لم يدخل حركة الحرف الاخير  
 في الحركات المأخوذة في التعريف على تقدير جملة لمطلق الصيغة يخرج بعض  
 افراد الصيغة الشخصية عن التعريف فلا يطرده وهذا كما ترى يسان لوجه لزوم  
 دخول حركة الحرف الاخير فيها على ذلك التقدير واما وجه دخولها فيها عند  
 كون اضافتها الى الضمير لمجرد الارتباط فهو انها يصدق عليها انها حركة  
 مرتبطة بالحرف الاخير وملازمة له لوجودها فيه ( قوله وعلى تقدير الثاني  
 له حصص آه ) اي اضافته الحركات والسكنات على تقدير كون التعريف  
 للصيغة الدالة على الزمان اعني الصيغة النوعية للاختصاص فتكون حقيقة  
 ويكون المعنى والحركات والسكنات التي لها اختصاص اي زيادة ارتباط تلك  
 الحروف والمراد بالاختصاص هنا ان لا تكون الحركة والسكون لعروض عارض  
 كانه عليه بقوله بان لا يكون عروض آه اي اختصاص الحركات والسكنات بتلك الحروف  
 يكون بطريق ان لا يكون شئ منها العروض عارض آه ( قوله كحركة آخر اه ) تمثيل للنفي  
 اي ما يكون عروض عارض منها مثل حركة آخر الكلمة وسكونه لما ان كلا منهما يعرض  
 لآخر الكلمة بسبب عروض الاعراب لها او عروض البناء لها ( قوله والتغيرات اه ) عطف  
 على حركة آخر آه اي وكما للحركات والسكنات المتغيرة الحاصلة في الكلمة بسبب عروض  
 الاعلال لها او بسبب عروض المجاورة لحروفها الاصلية او بسبب عروض اللواحق  
 لاخرها فافهم ( قوله فان شئنا منها اه ) تعليل للزوم خروج الحركات والسكنات  
 المذكورة عن الحركات والسكنات المأخوذة في التعريف على التقديرين في الاستفادة  
 بما ذكره في وزن قوله ضرورة انها موجبة كما عرفت ( قوله فان الواو لمطلق الجمع اه )  
 كما في نبيد اجتماع الحركات والسكنات في الجملة واوق بعض المواضع قال المولى دد



خليفة في حاشية شرح انصرف الزنجاني اراد بالحركات والسكنات الجنس المتناول للقليل والكثير والواو بمعنى او بمعنى منع الخلو مثلا بدفع بضرب انتهى (قوله وبما ذكرنا دفع الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين) وهو الفضل العصام حيث بين التعريف اختلالات منها انه لا يدخل الحرف الاخر باعتبار حركته وسكونه في الهيئة حتى صرح كتب العريسة والميزان باتحاد هيئة تعلم ماضيا وامرا فيجب تقييد الحركات والسكنات بما سوى الحرف الاخير وحاصل اندفاعه المفهم بما ذكره في وجهي اضافة الحركات والسكنات الى الصيغة انه ان اريد انه لا يدخل الحرف الاخير باعتبار حركته وسكونه في شيء من الصيغة والهيئة فم كيف وله دخل باعتبارهما في الصيغة الشخصية كما قرر وان اريد انه لا يدخل له باعتبارهما في الصيغة النوعية الدالة على الزمان فلم يكن التعريف اذا جعل تعريفها تكون اضافة الحركات والسكنات الى الصيغة محمولة على الاختصاص فخرج حركة آخر الكلمة وسكونه عنهما كما عرفت ومنها ان الحرف الزائد من قبيل الهيئة فالهيئة لا تتم فيه زائد بدون اعتباره كالحركات والسكنات والتقديم والتأخير فينبغي ان يزداد اعتبار الزائد لدفع نقصان التعريف وحاصل اندفاعه المفهم بما ذكره في معاني الصيغ وفيما هو المراد بالحروف عند كل من احتمالى جعل التعريف لمطلق الصيغة وجعله للصيغة النوعية بعد بيان ان المراد بها اعم من ان تكون في الحال او في الاصل انه ان اريد ان الحرف زائد من قبيل الهيئة اى الصيغة النوعية وانها لا تتم اه فم لما عرفت من ان المعبر في الصيغة النوعية انما هو الحروف الاصلية من حيث هي هي فلا حاجة الى زيادة اعتبار الزائد عند جعل التعريف للصيغة النوعية قطعاً وان اريد ان الحرف الزائد من قبيل الهيئة اى الصيغة مطلقاً ولو صنفية وانها لا تتم اه فم لم يكن المراد بالحروف على تقدير جعل التعريف لمطلق الصيغة مطلق الحروف اى سواء كانت اصلية او زائدة كما عرفت ومنها ان الهيئة بما توجد باعتبار الحركات فقط كما في ضرب فينبغي ان يقال باعتبار حركاتها او حركاتها وسكناتها بل ينبغي ان يترك جمع الحروف والحركات والسكنات ويعدل الى الفردان فيتناول نحو قول بلاشائية تكلف اذا صله اوق مع انه بظاهره لا يليق اعتبار الفن واندفاع ما ذكره قبل قوله بل ينبغي اه بقول المحشى ثم ان اعتبار الحركات والسكنات اه ظ كما نبه عليه لكن اندفاع ما ذكره بعد هذا القول بقول المحشى وبالحروف اعم من ان يكون في الحال او في الاصل اه كما يتوهم مما لا يظهر

وجهه لان ما ذكره المحشى لا يدفع شيئاً من شائبة التكلف في تناول التعريف الحق وعدم اليقظة باعتبار الفن كما لا يخفى ومنها انه لا مخالفة في الصيغة بين ضرب و بعض بمعنى ان تقدم والتأخير او كما ناه عن برين في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة كما ان اختلاف الحركة يوجب فيلزم ان تكون صيغة ضرب مخالفة لصيغة ر بعض وليس كذلك وحاصل اندفاعه المفهم ايضا بما ذكره في معاني الصيغ وفيما هو المراد بالحروف على كل من التقديرين المذكورين انه ان اريد انه لا مخالفة بينهما في الصيغة مطلقاً فم كيف وهما مختلفان بالصيغة الشخصية كما ظهر لك من معناها وان اريد انه لا مخالفة بينهما في الصيغة النوعية فم لم يكن المراد بالحروف على تقدير كون التعريف للصيغة النوعية الحروف الاصلية من حيث انها كذلك اى مع قطع النظر عن خصوصيتها وتعيينها فيفيد ان المعبر في مفهوم الصيغة النوعية نوع التقديم والتأخير لا شخصيتها والمقدم والمؤخر ههنا لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصيتها على ما ذكره المولى ده ده خليفة وغيره ومنها انه لا معنى لتقديم الحروف وتأخيرها يهنى ان اضافة كل من التقديم والتأخير الى الحروف تفيد ان يتعلق التأخير بين الحروف التي تعلق بها التقديم ولا معنى لكون الحرف الواحد مثلاً مقدماً ومؤخراً بالنسبة الى كلمة واحدة ومنها ان ذكر التقديم يهنى عن التأخير واشار الى اندفاعها بقوله وذكر التقديم والتأخير كليهما اه حيث اندفع الاول بما ذكره بقوله كانه قبل آه وحاصله يرجع الى ما ذكره الفاضل المزبور في دفعه من ان كون المراد بتقديم بعض على بعض وتأخير بعض عن بعض ظ فلا التباس واندفع الثاني بما ذكره قبله على ما لا يخفى (قوله وباشتهج بهما) اى بهذه الشكوك وانت خير بانه لاشي في عبارة الفاضل العصام يدل على الابتهاج غير قوله فاحفظه فانه من الزل الغيبة امر بحفظ ما ذكره من عدم اندراج الهيئة المعسرة في مثل عبدالله علماني هذا التعريف لكونها حاصلة بتقديم كلمة على كلمة بناء على انه هو الهيئة المعسرة في الوضع العلمى وهو لا يدل الاعلى الابتهاج بالنبه بما امر بحفظه كما لا يخفى على من راجعها من ارباب اللسان قوله نحو تكلم وتكلم (الاول على صيغة الماضي من باب الفعل والثاني على صيغة المضارع مؤنث والمخاطب منه يحذف احدى التائين من اوله والذي وقع في حواشى المطالع تكلم وتكلم وهو مبنى على ما عرفت من ان الزائد غير معتبر في الصيغة الدالة على الزمان ايضا (قوله وهو غير معتبر) اى في الصيغة النوعية كما عرفت



(قوله ان الاصل في ما مضى مع السكون) اي فالصفة مختلفة في ما مضى لا اختلاف فاشما  
 بنوع الحركة والسكون الاصيلين (قوله استدلنا بالدلالة) اي كون هيئات الكلمات  
 مستقلة بالدلالة على الزمان بان لا يكون لمادتها مدخل في تلك الدلالة (قوله يشهد  
 ايدل) اي كون المراد بقول الشئ فان دلالاتها آتت ذلك بسبب شهادة الدليل الذي  
 اورد على قوله هذا وهو قوله يشهد اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئات آتت ذلك  
 بان الهيئة مستقلة في الدلالة على الزمان كما لا يخفى ذلك مع ما في العبارة من المطابقة على  
 اهل العرفان (قوله ان للمادة مدخلا فيها) اقول لا يخفى ان المراد بمدخلية المادة هنا  
 ان يكون الدال على الزمان بمجموع المادة والهيئة بان يوضع المجموع للزمان كما  
 في الزمان مثلا وبعدم مدخلية المادة فلا ينافي في عدم مدخلية مادة الكلمة في تلك  
 الدلالة كون دلالة هيئتها مشروطة بكون مادتها موضوعة لمعنى من المعاني  
 متصرفا فيها كما اشير اليه بقولهم بدل بغيره دون ان يتقوا او يدل هيئته على ما فيه  
 عليه المحشى سابقا فاذا ذكره الفاضل اعصام من انه يرد حين كون المراد من دلالاتها  
 على الزمان بحسب هيئاتها استقلالها بالدلالة انه لا معنى للباء السببية بل يدعى  
 ان يقال ان دل هيئته مدفوع (قوله بقرينة المقابلة) لان استقلال الهيئة  
 في الدلالة على الزمان معناه عدم مدخلية المادة فيها فالمقابل له ان يكون للمادة مدخل  
 فيها (قوله والمقرب آه) اي مقصوده قدس سره من قوله فان الهيئة هناك  
 آه نصب القرينة على ارادة مدخلية الجوهر والمادة في الدلالة على الزمان من قول  
 الشئ بل بحسب جوهره ومادته مع كون تلك الارادة خلاف ظاهر العبارة وهو  
 المقابلة لقوله فان دلالاتها على الزمان بحسب هيئاتها كما قرر (قوله حيث  
 اختلفت آه) تعليل للنفي (قوله لا اختلاف المادة فيها) تعليل للنفي اي عدم  
 البرود بمعنى ان المراد من قوله كذا اختلاف الصيغة اختلف الزمان وان اختلفت  
 المادة كلما اختلفت الصيغة مع اتحاد المادة اختلف الزمان كما سيبينه عليه فلا يرد  
 عليه ما ذكر وذلك لانه لم يختلف بالصيغة في كفت اي قال ورفت اي ذهب  
 وخاصت اي قام مع اتحاد المادة بل اختلفت مع اختلافها كما لا يخفى (قوله وكذا  
 الحال في قوله واتحاد الزمان آه) اي المراد به اتحاد الزمان عند اتحاد  
 الصيغة في الكلمات بقرينة ان الكلام فيها (قوله لان كليهما  
 من المركبات) من الاداة والكلمة (قوله فتدبر) اي تدبر في ذكرنا حتى يظهر لك  
 ان الدال على الزمان في نحول يضرب هيئة المجموع المركب من الاداة والكلمة وانه  
 لا يرد على التقسيم لزوم تركيب الكلمة لكون القسم الذي هو اللفظ المفرد معتبرا

في الاقسام وان قول النحاة لم يلقب المضارع ماضيا ونفيه حيث يشعر بان  
 كلامه لم يدخل في الدلالة على الزمان حتى لا شبهة فيه فان ذلك من من ان الاقدام  
 حتى نفي الفاضل اعصام ان ورود لزوم تركيب الكلمة على التقسيم مما لا يندفع  
 الا بانقول بان الدال على الزمان في نحول يضرب الهيئة بشرط المقارنة بل فاحتاج  
 الى ان يقول انه لما كان دلالة الهيئة بشرط المقارنة تسامح النحاة وخرطوا القلب  
 الى الماضي في سلك النفي (قوله اذ لا يكفي فرض آه) يعني ان ان الوصلية انما تورد  
 فيما يكفي فيه فرض مضمون مدخوله ويكون نقيضه اخرى بالحكم وشئ منها  
 ليس بتحقيق في هذا المقام (قوله لانه اختلاف صنف) اي اختلاف في الصيغة  
 الصفية والموجب لاختلاف الزمان انما هو الاختلاف في الصيغة انوصية (قوله  
 اذ هو باعتبار حال الفاعل آه) اي الاختلاف فيما ذكر بسبب عارض هو اعتبار  
 حال الفاعل كما في كل من المتكلم والمخاطب والغائب والغائبة وكذا في صيغة  
 المجهول وصيغة المعلوم او بسبب اعتبار الحروف الزائدة كما في صيغة من الثلاثي  
 المجرى مع صيغة المزيد فيه من الثلاثي او الرباعي وصيغة من الرباعي المجرى مع صيغة  
 المزيد فيه كذلك فلا يوجب اختلاف الصيغة النوعية الدالة على الزمان اختلف  
 الزمان فيه ايضا كما تحققت بما لا مزيد عليه في اختلاف صيغ الثلاثي والرباعي  
 المجردين فانه ليس باعتبار الفاعل ولا باعتبار الزائد فنقول ان اخلا فهما  
 من حيث المادة اعني الحروف الاصلية والصيغة جميعا والكلام في اختلاف الزمان  
 عند اختلاف الصيغة مع اتحاد المادة بناء على ان المراد من قوله وان اتحدت  
 المادة مع اتحاد المادة كما ذكرنا آنفا (قوله فان اراد انه لا اعتداده في الصيغة  
 اصلا آه) ان قيل هلا يقع هذا التردد بعد قول القائل ولا اعتداده في الصيغة  
 اصلا قلت كلمة اصلا في كلام القائل قيد اني الاعتداد وفي عبارة المحشى قيد  
 للصيغة التي نفي الاعتداده فيها كما يشعر به المقابلة بقوله وان اراد انه لا اعتداده  
 في الصيغة الدالة على الزمان آه اي ان اراد انه لا اعتبار به في شئ من الصيغة  
 الشخصية والصيغة النوعية فبط تحقيق الاعتداده في الصيغة الشخصية ولذا  
 قالوا صيغ الماضي بلفظ الجمع (قوله والفرق ما حققناه) من ان الصيغة الدالة على  
 الزمان انما هي الهيئة الحاصلة للحروف الاصلية لاصالتها التي هي الصيغة  
 النوعية الحاصلة بالحروف الزائدة والاصولية معا التي هي الصيغة الصفية  
 ولا الحاصلة بالحروف المعينة التي هي الصيغة الشخصية (قوله اجمال لا يوجب  
 التفتي) عن الدغدغة فلا بد من بيان طريق لهذا المراد حتى يتم الجواب ويحصل



انثني بلا ترتيب والطريق ما ذكرناه من كون المعبر في اختلاف الزمان واتحاده  
انما هو اختلاف الصيغة النوصية واتحادها (قوله كما هو الظاهر) لموافقته التعبير الشارح  
(قوله شهادة بالدوران وجودا وعدما) اي قسّم عدم اتحاد الزمان  
الى اختلافه عند اتحاد الصيغة اي اختلافها كما يشهد اتحاد الزمان اي عدم  
اختلافه عند اتحاد الصيغة اي عدم اختلافها وذلك لان حاصلها على  
ما في حواشي المطالع ان الزمان المخصوص السفساد من كلمة دائر مع صيغتها  
المخصوصة وجودا سواء اتحدت المادة كما في جذب وجذب واختلفت كما في صرب  
وزهب ودائر معها عدما كذلك نحو ضرب يضرب وضرب يذهب فلا اعتبار  
بالمادة في الدلالة عليه بل الصيغة مستقلة بها هذا والدوران ممالك من ممالك  
اثبات عليه الوصف المشترك بين الشئين كما تقرر في الاصول ويحيى في آخر الكتاب  
فلا حاجة هنا الى التفصيل الموجب للاطناب (قوله فبني على ان يراد به) لان  
المضارع تحقق فيه كل من عدم تبدل الزمان وعدم تبدل الصيغة لما ان تبدل  
انما يكون بانعدام زمان ووجود زمان آخر بدله ومن البين انه ليس الامر في المضارع  
كذلك (قوله فيكون المراد به) ضرورة صحة المقابلة (قوله وليس كذلك)  
اي واپس المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدله عند تبدله بل المراد  
اه وهذا من قبيل الاستدلال بانتفاء اللزوم على انتفاء اللزوم يعني انه لو كان  
المراد باتحاد زمان عند اتحاد الصيغة عدم تبدل الزمان عند عدم تبدل الصيغة  
لكان المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدله عند تبدله لكن التالي  
بط والمقدم مثله واستدل على بطلان التالي بقوله الاتي وذلك لان المعلوم اه  
(قوله بعدم الاختلاف عدم تعدده لعدم تبدله ولذا عبر الشارح عنه اي عن  
عدم الاختلاف بالاتحاد الثاني للتعدد حيث قال واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة  
لا بعدم التبدل الثاني للتبدل (قوله وذلك لان المعلوم اه) اي ما ذكر من عدم  
كون المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدله عند تبدله بل كون المراد  
منه تعدده عند تعدده ثابت لان غاية ما يطلق به عكسا في نحو ضرب ويضرب  
تعدد الصيغة مع وحدة المادة لا تبدل الصيغة بالصيغة حتى تحكم بتبدل الزمان  
عند تبدل الصيغة اذ لا علم فيه من اللغة انه هل تبدل صيغة يضرب ويضرب او تبدل  
صيغة يضرب ويضرب وانما هو اي تبدل احدهما بالآخر اعتبار صرفي اعتبره  
الصرفيون فحكموا بان اصل يضرب مثلا ضرب فتبدل الى يضرب (قوله اي  
اذا بطل صيغة الدليل اه) كذا وجد في عامة النسخ والوافي اذا بطل شهادة

الدليل اه وقد وقع في النسخة المجاورة مما وراء النهر اي اذا بطل الدليل اه فلا اشكال  
(قوله لان بطلان الدليل لا يستلزم اه) لما ان انتفاء اللزوم لا يستلزم انتفاء اللزوم  
(قوله ودخول اللام في بعضها) وفيه انه لم تراحدا من النجاة صرح بذلك بل  
ربما يشعر كلامهم بخلافه قال ابن مالك في شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات  
اي اسماء الافعال من قبل المعنى افعالا ومن قبل اللفظ اسماء جعل لها تعريف  
وتنكير فعلا مة تعريف المعرفة منها تجرده من التوبين وعلا مة تنكير النكرة منها  
استعماله متونا ولما كان من الاسماء المحضة ما يلزمه التعريف كالضمائر واسماء  
الاشارات وما يلزم التنكير كاحد وعرب وديار وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل  
وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فالزموا بعضا التعريف كزال وبله وآمين والزموا  
بعضا التنكير كواها وويها واستعملوا بعضا بوجهين فتون مقصودا تنكيره وجرى  
مقصودا تعريفه كصه وصه واف واف انتهى مع ان قوما قد ذهبوا الى ان اسماء  
الافعال كلها معارف مانون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس كما صرح به شراح  
الافية ولعل ما ذكره المحشي مبنى على ما وقع في بعض الاشعار من دخوله على الطرف  
كافي قوله \* من لا يزال شاكر ا على المعه \* فهو حر بعيشة ذات سعة \* وفيه ان ال  
الداخله على انظر اسم موصول كما صرح به في معنى اللبيب وغيره والذي يخص ٩  
دخوله بالاسم ما هو حرف التعريف اللهم الا ان يبنى الكلام على مذهب المازني  
من ان اللام الداخله على جميع الصفات وغيرها حرف تعريف وان الظروف الواقعة  
اسماء افعال من نحو عليك ودونك وامثالهما مما سمع من العرب لا يقاس عليها  
غيرها ومعه ونحوه مما لم يعبه احد من الظروف السبعة اللهم الا ان يقال ان الكلام  
مبنى على ما ذهب اليه الكسائي فانه لا يقتصر فيها على السماع بل يقاس على ما سمع  
مالم يسمع فتبصر جدا (قوله وكون بعضها مركبة من الجار والجرور) نحو عليك  
بمعنى الزم واليك بمعنى تبع واستعمال بعضها مصدرا كرويد وبله فان الخبر ما بعدهما  
فهما مصدران نحو رويد زيد اي اراد زيد اي امهاله وهو منصوب بفعل مضمر وبله  
زيد اي تركه وان انتصب ما بعدهما اسماء فعل نحو رويد زيد اي امهاله زيدا  
وبله عمر اي تركه كذا ذكره المولى ابن عقيل في شرح الفقيه (قوله اي جملة  
التقسيم ونماه) واما عدم ذكر الاسم هنا اي ما يصلح لان يخبر به وعنه وحده  
فلعدم وجود شئ يكون اسما عند القوم ولا يكون اسما عند النجاة حتى يحصل قاعدة  
معتد بها لذكره كافي ذكر اخويه (قوله لقسم منه) وهو ما يصلح لان يخبر به وحده  
والقسم الآخر الغير المذكور هناك ما لا يصلح لان يخبر به وحده (قوله كان يقال

(قوله وان الظروف اه عطف على قوله ان ال الداخله اه) (قوله والذي يخص اه فان ما هو اسم موصول قد بد على الفه ايضا كما في قوله ما انت الحكم البرهني خصوصه)



(الظرفية اه) حيث وقع معنى في هنا بخبراه لكن لا من حيث معناه بل من حيث التعبير عنه بالاسم فهو بهذا الاعتبار معنى الاسم (قوله كاسيحي) من السيد قدس سره بعد صحفة حيث يقول واما معنى الكلمة والاداة من حيث هو معناها فلا يصلح شئ من ذلك اصلا لكن اذا عبر عن معناهما بالاسم كما يقال معنى من ومعنى ضرب يصلح ان يحكم عليهما بالكلمة والجزئية وبهذا الاعتبار لا يكونان معنى الكلمة والاداة بل هو معنى الاسم هذا (قوله مما هو لازم الظرفية) وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بنى او بمن كما تقرر في محله (قوله لم يظهر له فائدة اه) الظان فائدته التخصيص على مخالفة هذا التقسيم لتقسيم المص في بعض ما به امتياز بعض الاقسام عن بعض كما قررناه بعد ذلك (قوله هو ترتيبها في السمع) لما تقرر ان الحال في معنى الظرف (قوله لا بان يكون اه) يعنى ان فائدة بيان قدس سره طريق الترتيب في السمع بقوله بان يسمع اه دفع توهم ان يكون المراد به الترتيب في القوة السامعة بناء على كون السمع مشتركا بين السماع والقوة المذكورة (قوله لكن الهيئة تتبع الالفاظ فتكون ملفوظة بمتبعها ايضا) اى فتكون مسموعة بمتبعها ايضا بل الاصول في النسخ مسموعة مكان ملفوظة وقد وقع في النسخة انجلوبة بما وراء النهر ملحوظة بدل ملفوظة وهو ظن ان هذا دفع توهم تواد من قوله مسموعتان معا من معنيهما بالذات يعنى ان الهيئة مع المادة وان كانتا مرتبتين باعتبار ان المادة مقدمة بالذات على الهيئة لطريان الهيئة عليهما الا انها ليستا مرتبتين في السمع لان الترتيب في السمع انما يكون بكون كل جزء مسموعا بالاصالة والهيئة ليست مسموعة بالاصالة لعدم كونها من قبيل الالفاظ والحروف وانما هي مسموعة بمتبعة الالفاظ وبهذا يدفع ما اورده الفاضل العصام من ان الهيئة مسموعة بعد بعض المادة وان لم تسمع بعد تمامها فيكون جزءا مرتبا في السمع انتهى كما لا يخفى (قوله حيث قال روح اماءه) لان معناه وحين اذ كان المفرد اسما (قوله فيكون جميع اه) اى حتى يكون جميع اقسام اللفظ متساوية في ذلك الانقسام لكونها متساوية في اللفظية (قوله على ما سيبينه بقوله اه) اى يبين قدس سره كون الاقسام متساوية في الانقسام الذى هو باعتبار ذات اللفظ في هذه الحاشية بعد صحفة ونصف تقريبا بقوله والنسب في جريان هذه الانقسامات اه فقول المحشى في ذلك من قبيل النقل بالمعنى (قوله بل هو وصف اه) اى الانقسام الى الكلية والجزئية وصف لللفظ باعتبار متعلقه اى مدلوله (قوله لانها من العوارض الذهنية) وذلك لان الكلية والجزئية من المعقولات الثانية التى لا يحاذى بها امر في الخارج

(قوله والا فالمناسب اه) اى ولو لم يكن زيادة قيد الصلاح لعدم اتصاف المعنى بشئ منها قبل الحصول في الذهن بل صالحا للاتصاف بها لما مناسب زيادته اذ المناسب لسوق الكلام اعنى قوله لان انقسام اللفظ الى الكلى والجزئى انما هو بحسب اتصاف معناه اه ان يقول ومعنى الاسم اه (قوله وخلاصة كلامه اه) مقصوده بهذا التحرير دفع ما اورده الفاضل العصام عليه قدس سره من الابحاث الثلاثة التى يشير اليها بقوله حتى يرد انه اه (قوله من حيث انه يعزبه اه) اشارة الى ان المراد بجزئية كونه معناه التى اشار اليها قدس سره بقوله من حيث هو معناه جزئية التعبير به عن ذلك المعنى (قوله اى الوصف العنوانى اه) وانما قسم القسم به للاثتوهم ارادة الفرد المعهود مما صدق عليه المقسم كما هو المتبادر وهو هنا الاسم اذ ليس المقى بالمقسم اياه بل طبيعة المقسم وفهمه اعنى الوصف العنوانى في القضية كما لا يخفى (قوله الاسم بحيث اه) اى الاسم اعم من ان يعزبه عن المعنى الاسمى او الحرفى والفعلى في الاصل (قوله وللتنبه على هذا اه) دفع لما ذكره الفاضل العصام من ان الظان بقول الاسم او هو ولا يظهر داع الى العدول عما هو الاسلوب الشائع في التقسيم هذا كما لا يخفى (قوله وانه لا يلزم اه) اى ولا يرد ايضا انه لا يلزم من عدم انقسام معنى الاداة والكلمة من حيث التعبير عن معناهما بعدم الانقسام واوبان التعبير عن معناهما بالاسم وذلك لان ما انفاه قدس سره كما عرفت انما هو انقسامهما اليهما من حيث التعبير بهما لا انقسامهما اليهما مطلقا فاللزم المذكور مما لا يتوقف عليه صحة الدعوى هنا اصلا (قوله وان اختصاص بعض الاقسام) اى الكلية والجزئية (قوله في ان الاقسام اباقية) وهى المشتركة والمنقول والحقيقة والجاز لانها لا تخص بالاسم بل امرية كما صرح به الفاضل العصام (قوله اتصاف انتزاعى اه) لكون الكلية والجزئية من الامور الاعتبارية وبين الاتصاف الانتزاعى على طريقة الصفة الكاشفة بقوله ينتزع العقل منه اى ينتزع العقل من المعنى هذين الوصفين اعنى الكلية والجزئية بعد ملاحظته اى ذلك المعنى باقيا الى كثيرين فينتزع منه وصف الكلية ان كان مقولا على الكثيرين ووصف الجزئية ان لم يكن مقولا عليهم (قوله يلزم العلم بكونه اه) اى الحكم بكون شئ الاول منتزعا من شئ الثانى (قوله وبالعكس) اى والعلم بكونه منتزعا منه يلزم انتزاع شئ من شئ (قوله فينبهنا تلازم تعا كس اه) اى يبين صلاحية انتزاع شئ من شئ وصلاحية العلم بكونه منتزعا من نفسه لزوم من الجانبين فكل منهما ملزوم للآخر ولازم له فيصح الاستدلال بوجود كل على وجود الآخر



من جهة الملزومية لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم وبعدم كل منهما على عدم الآخر من جهة اللازمية اذ انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلذلك استدلال قدس سره بتحقيق صلاحية الحكم بالكلمة والجزئية اى صلاحية العلم بكونهما منتزعين من معنى الاسم على صلاحية نفس انصاف معنى الاسم بهما وانتفاءه (قوله لا يستلزم الانصاف في نفسه) لاحتمال ان يكون الحكم بالانصاف الذي صلح له معنى الاسم غير مطابق للواقع وقد ظهر وجه اندفاعه مما قرره آنفا وذلك لانه لما كان الانصاف انتزاعيا كان لازما للعلم بالانصاف والحكم به قطعا وان كان غير مطابق للواقع (قوله لانه موقوف اه) اى فالاستدلال على صلاحية الانصاف في نفسه بصلاحية الحكم المطابق للواقع بالانصاف دورط (قوله لان انتفاء الملزوم اه) يعنى ان استدلاله قدس سره بتحقيق صلاحية الحكم على صلاحية الانصاف في معنى الاسم يشعر بكون الاول ملزوما والثاني لازما فاستدلاله في معنى الاداة والكلمة بانتفاء الاول على انتفاء الثاني استدلال بانتفاء الملزوم على انتفاء اللازم ومن العلوم ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس وقد ظهر اندفاعه ايضا مما قرر كما ينهت عليه (قوله اى لا يحصل ذهنا) يعنى انه ليس المراد بعدم كونه مستقلا انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالمداول التضمني بالقياس الى المطابق بل انه لا حصول له في نفسه ذهنا ولا خارجا وانما حصوله بمنطقه وحاصله انه ليس يملكت اليه في نفسه قصدا بل هو ملتفت اليه بتبعية معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله كما ذكره المحشى المحقق في حواشى الحاشية اللاربية (قوله والحكم عليه اه) تنبيه على فائدة قيد الحيثية وهى اندفاع التناقض الظ من قوله قدس سره واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا لان يحكم اه لانه مع افادته ان معنى الحرف لا يصلح لان يحكم عليه قد تضمن الحكم عليه بعدم الاستقلال كما ترى ووجه الاندفاع ان المقادير المذكورة عدم صلاحية معنى الحرف لان يحكم عليه من حيث هو معناه اى من حيث التعبير عنه بنفس الحرف وما تضمنه الحكم عليه لامن حيث هو معناه بل من حيث هو معنى الاسم والتعبير عنه به فقوله الحكم بالرفع مبتداء وقوله لا باعتبار تعبيره بنفسه ظرف مستقر خبر للمبتداء (قوله كما عرفت) من وجود التلازم انتعاكس بين صلاحية الحكم وصلاحية الانصاف (قوله لا دخل له في عدم الاستقلال اه) وقد قدمنا ان مدار المعنى الحرق على الخصوصية والتبعية في الملاحظة جميعا وان لكل منهما دخلا في عدم الاستقلال واوضحناه

بما نقلناه عن الفاضل الكلينوى فلا نصغ لهذا الكلام من المحشى المحقق فانه ليس بقوى (قوله لانه ابتداء ملحوظ قصدا قيد لتعلق آه) يعنى ان الابتداء المخصوص قد يلاحظ قصدا ويعبر مقيدا بالتعلق المخصوص فلا يكون ح مرة تعرف حال شئ فيصح الحكم به وعليه ح قال المحشى المحقق في حواشيه على الحاشية اللاربية ان الابتداء من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة معنى اسمى ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعيا اى باعتبار انه رابط بينهما ملحوظ تبعيا لهما (قوله ومعنى كونه مخصوصا آه) تنبيه على ماهو المراد من كون المعنى الحرق في جزئيا ومخصوصا ثلثا يتوهم كون المراد به كون المعنى الحرق في جزئيا حقيقة قال المحشى المحقق في حواشى الحاشية اللاربية ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافيات لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد اى بالابتداء الجزئى الابتداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبذلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقة لاحتمال الوقوع على انحاء شتى والخصلة هى الكلتي باعتبار تقييده بخصوصية فصيح ان الابتداء المطلق مدلول اسمى وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرق في مع كونه جزئيا اضافيا له انتهى وانت خير بعدما تحققت ما نقلناه بان كون الطرفين جزئيين حقيقيين لا يستلزم كون المعنى الحرق في جزئيا حقيقة فاعرفه (قوله لا ملاحظة مجموعهما) لان ماهو قائم بالطرفين وآلة للملاحظة جميعا انما هو التسمية الحكمية واما الابتداء مثلا قائما بتعلق باحد الطرفين بالقياس الى الآخر وبوجب انكشاف ذلك الطرف كائنص عليه المحشى المحقق في حاشية الحواشى اللاربية (قوله وكذا قوله تعرف حالهما) اى معناه تعرف حال السير بالقياس الى البصرة ولما كان ظاهر هذه العبارة مشعرا بمغايرة حال الابتداء للجمال الذى جعل آلة للمعرفة وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء آلة للمعرفة حال آخر للسير بالقياس الى البصرة مثلا فسرهما الفاضل اللارى في حواشى الفوائد الضيائية بما حاصله انه مرة تعرف نفسه لامن حيث هو هو بل من حيث انه حال للسير ومن منسوبياته يعنى ان المغايرة بينهما اعتبارى فالابتداء من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه ومن حيث كونه حال لهما ونسبة بينهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر على ما ذكره المحشى المحقق في حاشيته على الحواشى المذكورة (قوله باعتبار التشابه) اى باعتبار مشابهة كل من الآلة والمرأة بالمعنى الحرقى وبالعكس فالكلام من قبيل التشبيه البالغ (قوله هذا ابتداء آه) يعنى ما يفيد كلمة فضلا من ان كون المعنى الحرق في محكوما عليه اولى بالثبوت من كونه



محكوماً به مبنى على ان من الالفاظ ما يصلح لكونه محكوماً به ولا يصلح لكونه محكوماً عليه كضرب مثلاً باعتبار جزء معناه كما سيصرح به والافعال لكون محكوماً عليه والكون محكوماً به سواء في اقتضاء الاستقلال من غير تفاوت فلا تفاوت بينهما في التنبؤ عن المعنى الحرفي (قوله نعتي بالحدث معنى قائماً بالغير) دفع لتوهم لزوم الصدور في الحدث والمراد معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجديد كما يدل عليه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل نص عليه المحشى المحقق في حواشي الفوائد الضيائية فافهم (قوله بخلاف النسبة المطلقة) عن خصوصية الطرفين وبخلاف النسبة المخصوصة الملحوظة بالذات لاعتلى انها آلة للاختصاص فانت خير بان النسبة الثانية مما لم يقع الاحتراز عنه بقيد المخصوص بل بقوله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة اه فلا مناسبة شديدة في ذكرها ههنا الا ان يقال اراد بقوله قواه وعلى نسبة مخصوصة الى آخرة وان لم نجد نسخة كذلك (قوله قائماً يقع محكوماً عليها اه) اي النسبة المخصوصة الملحوظة بالذات يقع اه وانما اقتصر في التعليل على النسبة الثانية لعدم خفاء وقوع النسبة الاولى اي النسبة المطلقة محكوماً عليها وبها ويستوضح هذا الكلام مما ذكره في حواشي الحاشية اللاربية من ان النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بينهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونها مداولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة للاختصاص قائم يكون مدلولاً اسمياً يدل عليه بقولنا النسبة التي بين الطرفين واصلح ان يكون محكوماً عليها وبها هذا (قوله اذ يجوز ان يكون اه) يعني ان كون الشيء غير مقصود في نفسه بل مقصود لاجل الغير لا يتنافى كون ذلك الشيء مقصوداً لقادته باللفظ لتفاوت القصد (قوله بالفاعل المعين الذي هو خارج اه) ولا يفيد ضمها الى الحدث لانه وان كان داخلاً في المجموع لكنه غير محتاج اليه النسبة في تحصل معناها وقد ذكر سابقاً ان ضم الغير المستقل الى غير محتاج اليه لا يوجب الاستقلال (قوله فان النسبة التقييدية اه) اشارة الى ان النسبة المعتبرة في الصفة تقييدية بخلاف الفعل فان المعتبرة فيها النسبة التامة التي يعبر عنها بالاستناد (قوله من جانب الذات المبهمة الى الحدث) اي منتهية الى الحدث وفيه اشارة الى ما قالوا من ان النسبة المعتبرة في الفعل من جانب الحدث ولذا يقال ان ضرب مثلاً موضوع للضرب المنسوب الى الفاعل المعين اي معين كان وفي الصفات معتبرة من جانب الذات المبهمة ولذا يقال ان ضارب مثلاً موضوع لذات ما ثبت له الضرب وقد سبق وان المأخوذ في مفهوم الصفات النسبة الى الذات المبهمة والنسبة الى الفاعل انما عرضت لهما

في الاستعمال بخلاف الفعل فان المأخوذ في مفهومه النسبة الى الفاعل المعين اي معين كان فيبلغ وجوه الفرق بين الفعل والصفات مع تحديث دخول ما يحتاج اليه النسبة في مفهوم الصفات دون مفهوم الفعل الى اربعة فاعطفه فانه مما لا يجده في غير هذا الكتاب ملخصاً ومهذباً (قوله فيكون المجموع مستقلاً بالمفهومية) لما اسلفه من ان المعنى الغير المستقل اذا ضم الى امر يحتاج اليه في الاستقلال يصير المجموع مستقلاً في المفهومية بمعنى انه لا يحتاج في تعقله الى ضمنية (قوله فان ما يحتاج اليه آه) يعني ان ما يحتاج اليه معنى حرف التثنية وهو المشار اليه مأخوذ معه في هذا فيكون مجموع معنى كلمة هذا المركبة من هاء التثنية واسم الاشارة مستقلاً بالمفهومية لعدم احتياج تعقله الى خارج وكذا ما يحتاج اليه معنى اللام اعني التعريف وهو رجل مثلاً مأخوذ معه في الرجل فيكون مجموع معنى الرجل المركب من اللام ورجل مستقلاً بهذا المعنى (قوله لا بعد جعلها غير مقصودة) وح يكون الجملة الفعلية في تأويل المفرد وواقعة في موقعه والكلام في مجموع معنى الفعل من حيث هو مجموع معناه (قوله لا متاع كون المسند آه) وقد يقال ان الفعل وضع لان يكون ابداً مسنداً فقط فلو جعل مسنداً اليه يلزم خلاف وضعه كما ذكره المولى الجامى (قوله اي من حيث انه اسم) بان يستعمل في معناه الذي وضع بازائه ويعبر عنه بقالبه وقس عليه الخبيثة الانية فكلمة من مثلاً اذا اريد بها لفظها وان كانت صالحة للانصاف بالجزئية لكنه ليس من حيث انها اداة وحرف كما لا يخفى (قوله فتخصص القسم بالاسم اه) يعني ان تخصص المص القسم الى الاقسام التي ذكرها بالاسم مع ان هذه الاقسام اعني المشترك ونظائره تجري في الكلمة والاداة ايضاً لمجرد ان تعم كل من القسم الاولى والقسم الثانية بالقسم والمراد بالقسم الاولى قسم ما معناه واحد الى الجزئي والكل المتواطىء والمشكك وبالقسم الثانية قسم ما معناه كثير الى المشترك والتقول والحقيقة والمجاز كما يظهر من عبارة المتن وذلك لانه لو لم يخص القسم بالاسم بل جعلت شاملة للكلمة والاداة ايضاً لما كانت القسم الاولى عامة مطلقاً لعدم جريان الجزئي والكل المتواطىء والمشكك في الكلمة والاداة وان كانت القسم الثانية عامة للتثنية على ما لا يخفى (قوله كالضارع المشترك آه) اي على ما هو المنفصل من الاقوال الثلاثة فيه (قوله وصيغ العقود المتقولة آه) من نحو بيعت واشتريت (قوله ليس فيها تعدد الوضع آه) لان الواضع جعل فيها الامر الكلي مرة واحدة للملاحظة جزئياته فعبئها لتلك الجزئيات دفعة واحدة بتعيين واحد (قوله فان جيبها مستقلة في احضار انفسها



(أ) فيه إشارة إلى ما حققه قدس سره في بعض كتبه من أن الالفاظ غير دالة على انفسها حتى تحتاج إلى الوضع بل انفهامها نفسها منها عند الإطلاق إنما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ في ذهن السامع لاسباب حضور الدال عليها حتى يكون دلالة فإذا حضرت في ذهن السامع يحكم عليها بأحوال عارضة لها بالنظر إلى ذواتها مثل زيد ثلاثي وبأحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعاني نحو ضرب فعل ماضٍ وتحكم بها قال الفاضل الآري فان قلت إذا لم يكن الالفاظ موضوعاً لانفسها لم تكن اسماً فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الإضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم إذا كان ذلك الغير موضوعاً للمعنى ومستعلاً فيه أما إذا لم يكن كذلك بخلاف الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك انتهى (قوله لأنه عبارة عن ضم أ) أي تقسيم الكل إلى جزئياته عبارة عن ضم أ لأنه المتبادر من إطلاق التقسيم والافتقار الكل إلى اجزائه عبارة عن تحليله اليها كما بين في محله وقد أسلف المحشى تفصيل هذا الكلام في صدر الحاشية وأوضحناه فلا تنس (قوله فلا بد من اعتبار الصفات الصريحة أ) مثلاً إذا قلنا الحيوان أما حيوان ناطق وأما حيوان صاهل لابد فيه من اعتبار الصفات الصريحة المنضمة فيه إلى الحيوان من الناطق والصاهل ومن اعتبار الحكم بهما على الحيوان من حيث الصورة (قوله وان كان في الحقيقة) أي وان كان التقسيم في الحقيقة عبارة عن تصوير الأقسام وجعلها منقوشة في الذهن كما ان المق من التعريفات تنقيش المجهول في الذهن وتصويره قال المولى السامسوي نقلاً عن البعض تقسيم الكل إلى جزئياته ضم مخص إلى مشترك لتحصيل المفهومات التي هي الأقسام ولا يحكم فيه على المقسم بشئ والمحصر هو الحكم على المقسم بعدم خروجه عن الأقسام وهو متساخر عن التقسيم انتهى نعم قد يراد بما في صورة التقسيم الحكم على المقسم بأنه منقسم إلى الأقسام المذكورة فيقع مقدمة من دليل كقول ابن الحاجب لأنها إما أن يدل الح كذا في تقرير القوانين (قوله من ان الاعتبار في التقسيم أ) ولذا قال في حاشية شرح المطالع التقسيم تحصيل الطبيعة (قوله وصارت قضية طبيعية) لما ان التحقيق ان المراد بالمقسم المفهوم والطبيعة كالمعرف (قوله فضلاً عن موصوفاتها أ) مصداق كلمة فضلاً ههنا ان موضوعات الصفات الضمنية لما لم يكن الحكم عليها مقصوداً فاللغات اليها

أما هو للانفقات إلى تلك الصفات الضمنية التي تضمنتها الصفات الصريحة التي قصد الحكم بها على موصوفاتها ضرورة ان الصفات لا تصور بدون موصوفاتها فإذا لم يلتفت إلى تلك الصفات لم يلتفت إلى موصوفاتها بالعرف في الأولى (قوله فيه أي في من الأداة والكلمة) (قوله وإذا لا يتوقف على ملاحظته) اذ تنقسمهما إلى الأقسام المذكورة ليس باعتبار معناه من حيث هو هو حتى يتوقف عليها بل باعتبار لفظها باقياً إلى معناه وقوله ان يلاحظ أ كذا وقع في النسخة المحلولة بمأوراء التهر وغيرها من النسخ الصحيحة ووقع في بعض النسخ ان لا يلاحظ بزيادة لفظ لاوهي من غلطات النسخين (قوله أي الموضوع له بالمعنى أ) لا بد من التماسك بين الحقيقة والمجاز وهو جعل اللفظ بأزاء المعنى ليدل عليه ولو بمؤنة قريبة لا بالمعنى الخاص به الفارق بين الحقيقة والمجاز لمعبر في تعريف كل منهما وهو جعل اللفظ بأزاء المعنى ليدل عليه بنفسه (قوله لا متنازع في أ) أي وقد عرفت ان المراد بالمعنى هنا المعنى الموضوع له بالمعنى العام للوضع فيشمل المعنى المجازي أيضاً (قوله فلا يراد ما قيل أ) اذ أشار الثاني قوله لا يصح قوله يسمى علماء قلنا ان اللفظ المستعمل في شخص يجوز ألا يدخل في قوله يسمى علماء أي بمعنى ما كان معناه واحداً متشخصاً لكون معناه كثيراً كما عرفت آنفاً (قوله فلا يصح جعل الجزأ) لعدم كون المعنى المجازي معنى مطابغاً للفظ بمعنى تمام ما وضع له اللفظ وهذا مبني على ارادة المعنى الخاص للوضع لما انه المتبادر الاعتبار عندهم (قوله ثم ان هذا التقسيم أ) دفع لما أورده بعضهم من ان معنى كل من المضمرة واسم الإشارة وأمثالهما مشخص وهو ليس بعلم (قوله فهي داخلية في الكل) نرى على كون التقسيم مبني على رأى هؤلاء الثنائين أي فالمضمرة واسماء الاشارات والحروف داخلية في الكل لكون معنى كل منها واحداً غير مشخص فضلاً عن ان يقال على كثيرين على هذا الرأي قال المولى العباد فان قيل لو كان معناه كلياً لوجب ان يكون متواطئاً أو متشككاً وليس كذلك لعروض الوحدة الشخصية ولا شئ من التواضع والمشكك كذلك فالجواب اننا لا نم ذلك ولا بد لذلك من دليل قوله وهو ظاهر لعدم تعدد الوضع فيها ولو بالمعنى الأعم (قوله لانها موضوعة لمعان جزئية أ) والمراد بالمعنى الجزئي الصورة العقلية الغير القابلة للتكرار بالمفهوم الكلّي ما هو قابل له وذلك لان تشخص البصيرات مثلاً إنما يحصل بعد الابصار على ما نقرر في محله فيلزم ان يكون وضعها اها بعد ابصارها وذلك بطبقة واحدة وكذا الكلام في المسوعات والنمومات وسائر المحسوسات ولذا قال العلامة



القوشي في شرح الرسالة الوضعية العضدية الظ ان لفظة هو موضوع  
للجزئيات المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذ كرسوا كانت جزئيات حقيقية  
او اضافية هذا وقال الفاضل الشهير استاذ اساتيدنا المولى النقيب الكبير في شرح  
رسالته الوضعية فان قلت قد تقرر ان الاستعمال مرأة للوضع فاذا لم تستعمل  
الاشياء الاربعة في المفهومات الكلية بل في جزئياتها فلا جرم انها موضوعة  
للمشخصات قلت ذلك ان لو تعلق الاستعمال بالجزئيات الموجودة مع الشخصات  
وفيما نحن فيه تعلق الاستعمال بالجزئيات المفيدة بالمشخصات على ان يكون التقييد  
داخلا والقييد خارجا والشخصات امور اتساقية لم يتعلق بها القصد فهي  
موضوعة للخصص الا انها لما قارنت الشخصات ظن انها موضوعة للمشخصات  
انتهى ( قوله لانهم يبحثون عن اقسام المعرفة اه ) اي والعلم قسم منها وفيه اشارة  
الى دفع ما ذكره الفاضل العصام حيث قال اختصاصه بعرف النجاة حتى لشيوعه  
في السنة ارباب المعاني ايضا بل كونه عرفهم اشبه بالحق لان التحوي يجعل العلم  
شاملا لمثل اسامة مع انه لم يتخصص معناه ويسميه علم الجنس انتهى فقوله وعلمية علم  
الجنس آه جواب عما ذكره الفاضل المذكور بقوله لان التحوي اه ( قوله عن تعريف  
العلم ) المفهم في ضمن التقسيم اي اسم يكون معناه واحدا متشخصا ( قوله عن  
مقتضيات العلمية ) من نحو احضار المسند اليه بعينه في ذهن السامع ابتداء  
باسم مختص به مثلا ( قوله واشتهر ذلك بينهم اه ) دفع لما اورد الفاضل العصام  
حيث قال وفيه نظر لان اللفظ الدال على المعنى الجزئي والكلّي يسمى جزئيا وكليا  
بالعرض كاسماني في فصل المعاني المفردة فلا يكون التسمية به كالسمية بالاهم كما يوهمه  
العبارة على انه لا يقتصر التسمية بالجزئي الحقيقي على اللفظ الموضوع للمشخص  
بل كل لفظ دال عليه كذلك انتهى فاشار الى دفع ما ذكره بطريق الغلاوة بقوله  
واللفظ المستعمل في الجزئي آه وهو وظ والى دفع ما ذكره قبلها بما ذكره قبله وحاصله ان ما  
اوهمه العبارة مبني على اشتها تلك التسمية بينهم بحيث ظنه اهل الظانها  
تسمية بالذات كالسمية بالعلم ( قوله وجعل الكلّي اه ) رد ايضا على الفاضل  
العصام حيث جعل تسميته بالكلّي فرع تسمية المفهوم بالكلّي الاضافي وهو  
ما يصدق عليه بالفعل او بالامكان لا فرع تسميته بالكلّي الحقيقي وهو ما  
امكن فرض صدقه ثم قال فلا يسمى لفظ الاشياء كليا لان المعبر في التشكيك  
والتواطى هو الصدق في نفس الامر الى آخر ما نقله المحشى عنه بقونه والقول  
بانه لا يسمى آه ( قوله كيف وقد قال الشيخ آه ) لان ما ذكره الشيخ صريح  
في ان الكلّي يكفي فيه ان يصح توهم نسبته الى جزئيات يحمل الكلّي عليها

فيدخل الكلّيات الفرضية في الكلّي ولا جرم يكون المعبر في التواطى والتشكيك ح  
هو الصدق مطلقا ( قوله اما بالوجود ) بان يكون ذلك المفهوم الكلّي موجودا  
في نفس الامر بوجود جزئياته فيها ( قوله واما بحقه التوهم ) بان يكون ذلك  
امرا متوهما غير موجود في نفس الامر ( قوله كاشمس ) لانه لما كان معنى  
الشمس النير الاعظم لم يمكن له الافرد واحد والالزم خلاف المفروض فليس كايته  
الاجتبى فرض العقل تبصر ( قوله ما يقابلها ) اي ما لا يمتنع ولو بسبب  
خارج من اللفظ ايضا ( قوله فانضح ان للانسان آه ) اذ لا شيء من افراد  
الانسان يمتنع اصلا بخلاف الشمس كما عرفت ( قوله وان دفع الخبر الذي عرض  
لبعض المتأخرين ) وهو الفاضل العصام حيث قال لا يخلو اما ان يراد بالافراد  
الخارجية الموجودة في الخارج بالفعل فيخرج من القسمين الافراد المقدرة الوجود  
في الخارج ولا بد في التواطى من التساوي فيها ايضا واما ان يراد بها ما يكون  
اتصافها بالمفهوم خارج الذهن فاشمس ايضا افراد خارجية مقدرة فلا وجه  
لتخصيصها بالافراد الذهنية كما لا وجه لتخصيص الانسان بالافراد الخارجية  
الى آخر ما ذكره ( قوله ولا يتوقف ذلك الحكم آه ) اي الحكم بان صدق الانسان  
على افراد بانسوبة لا يتوقف على كون الانسان تمام حقيقة افراد كما توهمه  
الفاضل العصام فقال التمثيل بالانسان باعتبار انه حقيقة الافراد وقد اشتهر انه  
لا تشكيك في الذاتي وتتمام الحقيقة اذ الحكم المذكور يكفي فيه عدم صحة استعمال  
صيغة التخصيص كما انصح مما نقل عن مفسر الحكم الذي هو تليدنا الشيخ  
ابن علي ( قوله وعلى كون حقيقته آه ) اي ولا يتوقف ذلك الحكم ايضا على كون  
حقيقة الانسان الحيوان الناطق او غير الحيوان الناطق وان توهم الفاضل  
العصام توقفه على كون حقيقة الانسان غير الحيوان الناطق يجعل تفسير  
الانسان بالحيوان الناطق مجرد اعتبار حقيقة للانسان لانهما لهما التمثيل  
للكليّات المرتبة اي الانسان والحيوان والجسم الثاني والجسم والجوهر فظاننا  
ان الجسم اودخل في مفهوم الانسان والجسمية في البعض اشدهم البعض لكان الانسان  
كلما مشككا وكذا الناطق فان آثار الناطق في البعض اشد كما لا يخفى ( قوله اذ لا مبدء  
لا تنزع اه ) اي لا مبدء في الشمس ينزع منه امر غير الامر الذي هو المقوم للفرد الموجود  
يكون ذلك الامر مقوما لتلك الافراد التي يفرضها العقل بخلاف الامر الثاني المقوم لهذا  
الفرد الموجود ( قوله اي بالذات آه ) فلا يراد ان صدق الانسان على افراد  
الخارجية بالسوية مم كيف وامكان حل الانسان على الاب مقدم على امكان حله



على الابن ( قوله بان ينتزع العقل بمعونة الوهم اه ) كما ينتزع العقل في النجس بمعونة الوهم امثال الياساض لندي في العاج ويعتكم بان فيه اماله وفيه امارة الى ان حكم العقل غير صادق ههنا وذلك لان الياسطين ليس حقيقتهما واحدة في الحقيقة فتنبه وقس ( قوله امسا لا اصطلاح على بين اسبابها ) اي بيان اسباب التشكيك اعني الاولوية والتقدم والآخر والاشدة والضعف بما بين به الشارح يعني ببيان الاولوية باختلاف الافراد بالاولوية وعدمها وبين التقدم والتأخر بان يكون حصول معتد في بعضه امتناعا على حصوله في البعض الآخر وبين الشدة والضعف بان يكون حصول معتد في بعضه امتناعا من البعض الآخر فالصواب اسبابه بالانذار كبر ( قوله اي الاولوية ) يعني ان الاولوية التي هي سبب التشكيك عبارة في الاصطلاح عن اختلاف افراد المتكلى في الاولوية وعدمهما ( قوله وارجاع الضمير اه ) وذلك لان التشكيك صفة للفظ ولاختلاف صفة افراد الكل كما صرح به انفاضل العصام فما قيل ردنا على المتن ان الاختلاف والتشكيك صفتان للكل دون الاولوية على انه لا يحصل على هاتين الواو في الاولوية فما يظهر فساد ما ذكرناه في هذا القول وفيما قبله ( قوله اي حصوله فيه اه ) يعني ان هنا مضافا محذوفا اي فان حصول الوجود في الواجب بقرينة نظيره حيث قال في بيان التثليل بالوجود للتشكيك بالتقدم والتأخر فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وفي بيان التثليل به للتشكيك بالاشدة والضعف فان حصوله في الواجب اشد من الممكن ففيه تعريض للفضل العصام حيث اشار الى ان ارتكاب احد التكليفين ضروري ههنا اما جعل الوجود بمعنى الوجود تجاوزا لرعاية قوله فانه في الواجب اوجبه قوله فانه في الواجب في تقدير فاته في وجود الواجب لرعاية قوله كما وجود كذا لا يعني ( قوله لا نه عين ذاته ) اي وجود عين ذاته تعالى عند الحكماء ومنهم المنطقيون كدسجيني وان خالفهم فيه جمهور المتكلمين وذهبوا الى كونه زائدا على الذات ولازما من لوازمه على ما نقرر في محله ( قوله دلي سبيل الاستدلال ) اي اسبغ الفاعل الى منه ( قوله اي غير مسبوق بوضع آخر اه ) لا قبل ان يوضع لمعنى آخر بملاحظة ذلك المعنى المناسبة بينهما فانه مما يفيد لفظة ثم ايضا في قوله ثم لاحظ ذلك اه فتكون لفظة ثم تكرر ( قوله ليدخل فيه حقيقة انظاره اه ) فان لملاحظة فيها من الواضح لاول ايضا لامن غيره فان مستعمل الايمان في التصديق مطلقا بملاحظة المعنى الاول اعني جعل الغير آمنا لمناسبة ان في التصديق جعل المصدق

به آثام من التكذيب أيضا أهل اللغة الذين وضعوه أولا بمعنى جعل أكبر آثامنا (قوله  
بمعنى التصديق مطلقا) كإني قوله تعالى {وما كنت بمؤمن أنا} أي بمصدق لنا  
وأما التصديق بما علم محيى النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة تفصيلا فإما علم تفصيلا  
واجب لا فإما علم اجبلا فهو تصديق مقيد نقل الشرح لفظ الإيمان اليه من معنى  
التصديق المطلق المناسبة الاطلاق والتقدير على ما اختاره المحقق انتفازي وموافقوه  
(قوله كلفظ دون اه) ذلك المولى بعينه دون دارف مكان مثل عند لكنه ينفى  
عن دنواى قرب كثير وانحصار فليل يوجد كلاهما في قوله ادنى مكان من الشيء  
ثم تسع في وسعهم في انحصار محسوس لا يكون في المكان كقصر القامة مثلا ثم  
استعملوا لفظ في في رتبة المعنوية مشهور بالمراتب المحسوسة وشاع استعماله  
فيها أكثر من استعماله في الاصل فليل زيد دون عمره في الشرف ثم تسع في هذا  
المستعمل استعمال في كل شيء يوزن وحدته في حكمه وان لم يكن هناك تفاوت  
وانحصار وهو في هذا المعنى محذور المرتبة الثانية انتهى فيبين غشى المحقق لمراتب  
الاتساع في دون فليست في على يراى البقاء والتشريف ذلك لعدم المشافهة بين  
اعتباري المرتبتين كما في (قوله اسر الله في نفسه) ما كان اعتبار الوضع  
للمعنيين قيدا متهما في النقل برأسه (قوله انما سمى اللفظ ان كان اه) أي فلو كان  
اللفظ النقل باعتبار نشأة الوضع لمعنيين بأن يوضع اللفظ بمعنى واحد فقط لكان  
مفاهة واحدا لا كثيرا (قوله باعتبار الشرح اوسع مما) انما نشأ متوجه الى قوله  
لما سمى اه) أي لا يكون اوضح اما ليل المناسبة سواء وجدت المناسبة اولم توجد  
كما في عليه بقوله وسواء وجد المناسبة او لم يسووا وجد المناسبة بين المعنيين  
ولم يكن الوضع لهما لاجلها اولم توجد اصلا (قوله انما سمى اللفظ ان كان في المشورة)  
اذ يصدق عليه انه انتهى فيه الوضع للمعنيين لاجل المناسبة كما لا يخفى (قوله اسبر  
الشارح قيد المناسبة فيه) أي في النقل حيث نسميه بقوله بار كان موضع المعنى  
اولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع المعنى آخر للمناسبة بينهما (قوله سواء كان منهما  
ا) أي سواء كان ذلك المعنى السابق من ذلك المعنيين بأن يسبق احدهما على  
الآخر او غيرهما قوله فلا يشك كل على تعريف المشرك اه) رد على الفاضل  
العصام حيث قال ان تعريف المشرك على ما حققه بشكل باللفظ المنفرد الى معنى  
حقيقي ومعنى مجازي ليس الوضع له أي ان ذلك المعنى المجازي بالمعنى الاعم للوضع  
المعتبر ههنا لمناسته لذلك المعنى الحقيقي بل بمعنى حقيقي آخر لهذا اللفظ فانه يصدق  
عليه انه وضع لهما على السوية بمعنى انه لم يخل بينهما نقل انتهى وهذا كلفظ



العين المتعبد الى الرتبة والضوء اذ وضعه للضوء الذي هو معنى مجازي له ليس  
لتناسبه بالرتبة بل لتناسبه بمعنى حقيق آخر للعين وهو النعمس ومحصل رد المحشى  
انا لانم انه يصدق عليه انه وضع ايها على السوية لان معنى الوضع على السوية  
ان لا يكون وضعه لمعنى بملاحظة معنى آخر سابق عليه مطلقا اي سواء كان ذلك  
المعنى السابق احد المعنيين للذين قيس اللفظ اليهما او غيرهما ( قوله واما اللفظ  
المستعمل اه) رد ايضا على الفاضل لمزبور حيث قال وباللفظ المستعمل اه اي ويشكل  
تعريف المشترك على ما حققه باللفظ المستعمل اه ( قوله فخرج عن المقسم) لان اللفظ  
لا يطلق عليه الاسم بالنسبة الى هذا المعنى الغير الحقيقي الذي لا مناسبة له بمعناه  
الحقيقي ولذا قال الفاضل المذكور في دفعه ان الكلام في تقسيم اللفظ بالنسبة الى معان  
لها اعداد في مقام الاستعمال ( قوله جعل قوله نم نقل) الدال على التاخر (قوله  
اعم من ان يكون منهما اه) اي اعم من ان يكون ذلك الوضع الآخر من وضعي المعنيين  
او وضع غيرهما كما عرفته في الحاشية المتعلقة على قول الشارح من غير نظر الى المعنى  
الاول (قوله الاشتراك في اللغة بمعنى المشاركة) يقال اشتركوا وشاركا اذا وقعت  
بينهما الشركة على ما في القاموس ( قوله استعمال الاشتراك بمعنى التخصيص) اي  
تخصيص ذلك اللفظ وتعيينه للمعاني بعلاقة ان الاشتراك مسبب عن التخصيص  
( قوله لانه لا يستعمل فيه اصلا) اذ لا مانع من استعمال المنقول في المعنى الاول  
بالقرينة كلفظ الصاوة المستعملة في الشرع بمعنى الدعاء فانه مجاز عند اهل الشرع  
لكون معنى الدعاء متريكا عندهم ولذا لم يجر استعمالها فيه بغير قرينة وحقيقة  
عند اهل اللغة لعدم كونه متريكا عندهم ولذا قال وح اي وحين كون المراد  
بالترك عدم الاستعمال بغير قرينة لانه اه يجوز ان يكون متروكا اه ( قوله  
ستة عشر) بضرب الاربعة اي اللغة والشرع والعرف العام والعرف الخاص  
في نفسها (قوله وهو ظاهر) ذمعلق به الوضع بالمعنى الخاص من جانب اهل اللغة كما  
كا قرنا اه ( قوله تخصيص لذات اقوام بماركب) يعني ان قوله من الخيل اه  
كناية عما يركب فلا يرد ان ما ذكره الشارح يخالف ما في القاموس والاصحاح  
من انه خصه العرف بماركب فانه يشمل البعير ايضا لكن انه افضل العصام قد حكم  
بعدم هذه الكتابة ( قوله ونفع على المذكور) اي كما تقع على المؤنث ولظهوره  
لم يتعرض له ( قوله بالقياس الى معنى معين اه) وفيه دفع لما اشار الفاضل  
العصام اليه من الاراد عليه قدس سره بان لفظا واحدا يجوز ان يكون كليا وجزئيا  
ومتواطئا ومشككا ومثركا ومنقولا وحقيقة ومجازا بالنظر الى معان فكيف

يصح ان الجزئي مقابل للكل فلا يجمع شيئا من اقسامها اه ( قوله ولا بد  
من اعتبار قيد الحيثية اه) حتى لا يدخل اقسام القسم الاول اعني قسمه  
ما معناه واحد في اقسام القسم الثانية اعني قسمه ما معناه كثير اي من حيث ان معناه  
واحد ومن حيث ان معناه كثير ( قوله اذ لم يعتبر وافي مفهوم اه) يعني ان المقابل  
بالعدم والملكية لا بد فيه من امرين احدهما قابلية العدمي للوجودي وثانيهما  
وجود الواسطة بين الامرين ولا شيء من هذين الامرين بموجود فيما نحن فيه  
اذ لم يعتبر وافي مفهوم الكل اعني ما لا يمنع نفس قصور مفهومه عن وقوع الشركة  
القابلية للمنع بان يكون من شأنه المنع وليس مفهوم من المفهومات خارجا عن الجزئي  
والكلي ليكون واسطة بينهما فيكون المقابل بينهما بالاجاب والسلب ( قوله وسيجي  
في كلامه قدس سره اه) ونص عبارته واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية  
تقابل الملكية والعدم فان الجزئية منع فرض الاشتراك بالصدق على كثيرين  
والكلية عدم المنع انتهت فالمحشى قد اشار هنا الى رده بما قررنا آنفا ( قوله لان  
المنقول حقيقة من وجه اه) قال المحشى المحقق في حاشية المطول المشترك سواء كان  
واضعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه فهو  
حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنيه واما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما  
ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنيه باعتبار وضعه له في نفسه مع قطع النظر  
عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بالقياس  
الى المعنى الآخر لخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل  
في غير ما وضع له من وجه هذا ( قوله وكذا المشترك) اي بجامع الحقيقة والمجاز  
كالمنقول على ما اوضحه ( قوله وكذا المنقول مع المشترك بان اه) اقول فيه  
نظر لان سياق كلامه يشعر بان هذا ايضا مما عدا ما ذكره قدس سره مع انه كما  
رى مما نص قدس سره على انهما متقابلان لا يجتمعان مع ان اجتماعهما مما لا يتصور  
قطعا اذ المعتبر في المنقول كون الوضع لاحد المعنيين لاجل المناسبة بالمعنى الاول  
لا مجرد المناسبة بين المعنيين والمعتبر في المشترك ان يكون الوضع لاحد المعنيين  
كالوضع للمعنى الاول اي لا يكون شي من الوضعين لاجل المناسبة بينهما كما عرفت  
الكل فشان بينهما والحق ان هذا من الهفوات ( قوله ويكون مهجورا احدهما  
عند قوم) فيكون اللفظ الدال عليهما منقولا في المعنى الثاني عندهم دون قوم  
اي لا يكون شي من ذلك المعنيين مهجورا عندهم فيكون اللفظ المذكور  
مشركا وقد عرفت ما فيه ( قوله بمعنى المنسوب الى علم المناظرة) يشير الى ان الناظر



اسم منسوب على وزن تاسم ولا ين وان المراد بالناظر المدون لعمدة طرة ( قوله  
فهو في الاصل لمصدر عن الفاعل اه ) اشارة الى دفع ما ورد في الفاضل  
العصام من ان الفعل كان في الاصل لما قام بالشيء صادرا عنه كان اولاً كالموت  
انتهى وحاصل الدفع ان استعماله في ما قام بالشيء مطلق يجوز شياع والمقصود  
بيان ما وضع له في الاصل وهو ما صدر عن الفاعل ( قوله واشترى غلات اللغوية  
تعريفات لغوية اه ) جواب عما ورد في الفاضل المربور ايضا من ان اخذ الفاعل  
في تعريف الفعل اللغوي بوجوب الدوران تعريف الفعل اللغوي بما ذكر تعريف  
لغوي وكل تعريف لغوي تعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتعيينها  
عما عداها فيجوز في هذا كس نحو انقصاص القودود في انقصاص القودود والناظر  
ان او كان هذا تعريفاً لشيء يقصد به تحصيل صورة كماله في الشيء لا يكتفى عن  
التحليل الاذكري او وضعت في حاشيتنا عليه قوله فعل هدا هو موضوع لتقدير  
المشترك اه ) فعلى كون الدوران في الاصل بمعنى كريدن اي الانتقال والحركة  
المطلقة يكون موضوعاً لتقدير المشترك بين الحركة حول الشيء والحركة في السلك  
فيكون مشتركاً معنويًا بينهما وحقيقة في كل منهما كالحوان الموضوع لتقدير المشترك  
بين الانسان والفرس مثلاً ( قوله على الاول اه ) اي على تقدير كونه بمعنى كريدن  
والمراد بالفرد الذي كان انتقل الى المعنى الاصطلاحي لتأنيته الحركة حول الشيء  
ما عرفت انه على هذا التقدير موضوع لتقدير المشترك بينهما وبين الحركة حول الشيء  
( قوله وعلى الثاني اه ) اي وعلى تقدير كونه بمعنى الطواف اعني الحركة حول  
الشيء يكون المثال المناسب بين نفس المعنى لغوي ونفس المعنى الاصطلاحي الكون الدائر  
اي الشيء المترقب دائر اخول المدار اعني الشيء المترقب عليه وجودا وعدما ( قوله على اي  
تقدير ) من تقدير كونه في الاصل بمعنى كريدن وكونه بمعنى الطواف ( قوله الاولى  
ان يعتبر اه ) وان كان يصح ان يعتبر المنقول عنه مطلق الحركة اما على التقدير الاول فقط  
واما على التقدير الثاني فبان بغير نقلة من معنى الطواف الى مطلق الحركة ومنه  
الى المعنى الاصطلاحي فاندفع ما ورد به من انهم في حواشي الشرح المسمودى  
عليه قدس سره بان قوله اول لبس اول لانه اذا كان موضوعاً لها فهي صواب  
والا لم يكن اول انتهى كما لا يخفى ( قوله لشيء مناسبة بالمعنى الاصطلاحي ) لما ان  
المناسبة حاصلة بين نفسيهما كما عرفت ( قوله حيث جعل الناقل العرف الخاص )  
لاهل العرف الخاص فلا وجه لقول الفاضل العصام الظالم نقلوه  
( قوله اي ما هو اثر في نفسه ) لا بالنظر الى ماله صلوح العلية حتى يرد عليه

ان ما هو ثابت بالنظر الى صلوح العلية صالح الاثربة لا الاثر بافعل فيحتاج  
الى ان يقال بكون المراد بالاثر ماله صلوح كونه اثرًا كما زعمه الفاضل العصام  
( قوله وجودا ) لا عدم ما كرتب الملك على الهبة فان وجوده مترتب على وجودها  
واما عند عدم الهبة فلا يجب ان يكون الملك معصودا لجواز تحققه بشيء آخر  
كابع وغيره ( قوله او عدما لا وجودا ) كالطهارة بالنسبة الى جواز الصلوة  
فان عدمه مترتب على عدمها واماعند وجودها فيجوز ان لا يجوز الصلوة  
بسبب انتفاء شرط آخر كاستقبال القبلة وغيره ( قوله او عدما ) اي وجودا او عدما  
كرتب وجوب الرجم على الزنا الصادر عن المحصن ( قوله اي يصح ان ينسب  
اه ) تفسير اصلوح العلية يعني انه يصح اضافة الشيء الاول بالشيء الثاني  
ويحكم بانه علة له بسبب حصوله عنده مرة بعد اخرى ( قوله اي يسمى ذلك  
اه ) يعني ان عطف قوله مجازا على قوله حقيقة ملحوظ قبل الربط فيفيد الكلام  
ان ذلك اللفظ المضاف قول الذي لم يترك معناه الاول يسمى باسمي الحقيقة والمجاز  
لكن بالاعتبارين اي اعتبار استعماله في المنقول عنه واعتبار استعماله في المنقول  
اليه ولا شك ان التسمية باسمين جميعا يتوقف على كون معناه كثيرا اي فوق الواحد  
فلا يرد ان الحقيقة لا يلزم ان يكون معنى كثيرا فتعريف الحقيقة المستفادة من التعميم  
قاصر وهو ( قوله هذا القسم ) اي اللفظ قبل الاستعمال ( قوله ولذا اسقطوه  
عن التقسيم ) الكائن لضبط الاقسام المتغيرة فقيده اشارة الى دفع ما ورد عليه  
من انه في اللفظ الغير المستعمل بالنسبة الى معنيين واسطة بين الاقسام ( قوله اي  
غير المسبوق بمعنى آخر اه ) اعترض الفاضل العصام على الشارح بانه ان اريد  
في قوله بل يستعمل فيه ايضا الاستعمال ولو بقرينة يصدق على المنقول اذلا شبهة  
في جواز استعماله في المعنى الاول بقرينة وان اريد الاستعمال بلا قرينة لا يصح  
قوله ايضا اي لان معناه انه كما يستعمل في المعنى الثاني بلا قرينة يستعمل في المعنى  
الاول بلا قرينة ومن البين ان استعماله في المعنى الثاني لا يجوز بلا قرينة  
ويرد اللفظ المقيس الى معنيين نقل من احدهما الى الآخر وكلاهما مجازيان  
فانه لا يستعمل في الاول بلا قرينة حتى يكون حقيقة فهو واسطة بين اقسام  
كثير المعنى فاشار المحشى في هذه الحاشية الى دفعه باختيار الشق الثاني ودفع  
المحذورين اللذين ذكرهما ذلك الفاضل فيه فبه بتفسير المعنى الاول  
بقوله اي غير المسبوق بمعنى آخر اه على دفع المحذور الثاني الذي ذكره الفاضل  
بقوله ويرد اللفظ المقيس اه وعلى دفع المحذور الاول الذي ذكره بقوله



لا يصح قوله ايضا بقوله ومعنى ايضا اي ليس معنى ايضا ما توهمته  
حتى يرد انه لا يصح بل مفاده تشبيه استعمال اللفظ في المعنى الغير المسبوق  
بمعنى آخر بعد النقل باستعماله فيه قبل النقل في كون كل من الاستعمالين  
بلا قرينة كما اشار اليه المحشي بقوله اي بلا قرينة هذا (قوله بل ما لا يتقدم عليه)  
اي المراد بالمعنى الاول ما لا يتقدم عليه معنى آخر كناية عليه ايضا آغا وبالمعنى  
الثاني ما تقدم عليه معنى آخر سواء تقدم على هذا المعنى الآخر ايضا معنى آخر  
اولا ووجه دخول اللفظ المقيس آه ح ظ (قوله بملافة كون آه) يعني  
ان الاصل في البناء ان يكون للنسبة انما ينقل منه الى النقل المناسبة  
بين المعنيين وهي كون كل منهما فرعاً الا ترى ان المؤنث فرع الذكر والنقول  
فرع المنقول منه (قوله فدخله البناء) فرقا بين الذكر والمؤنث فتح  
يكون النقل فيها بعد ادخال البناء فيها واجرائها على الكلمة (قوله فهي انصب  
بالثبته والمعلومة) وذلك لان المثبته بالفتح تشعر بان لها ميثا بالكم  
وهو المستعمل وكذا العاومة تشعر بان لها عالما وهو المستعمل فيحصل  
في كل منهما التثنية على اعتبار قيد الاستعمال في الحقيقة بخلاف الثبته  
فان المتبادر منها الثبوت بنفسه وهو ظاهر (قوله فهو المثبت الكامل  
آه) يعني ان المطلق منصرف الى الكامل فلما صارت الحقيقة كاملة في المثبته  
اكونها مثبتة في مقامها سميت بها بخلاف المجاز فانه ما قد دفع ما ورده انما ضل العصام  
من ان المجاز ايضا مثبت وان في مقام الغير فيكون حقيقا باسم الحقيقة المأخوذة  
من حق بالمعنى الاول (قوله وكذا في معلوم الدلالة) اي المراد به المعانوم الكامل  
وهو الحقيقة لانها معالومة الدلالة على معناها الاصل بالنظر الى نفس اللفظ ابدا  
بخلاف المجاز فانه قد يكون معلوم الدلالة باقرينة وقد يكون معلوم الدلالة  
نظرا الى نفس اللفظ اذا كان مستعملا في الجزء او اللازم العقلي كما ذكره الفاضل  
العصام فلا يرد ان المجاز ايضا معالوم الدلالة فيكون حقيقا باسم الحقيقة المأخوذة  
من حق بالمعنى الثاني (قوله فان المجاز طريق آه) ولا يتوهم ان هذا الوجد يستلزم  
ان يسمى الحقيقة ايضا بالمجاز لان اعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لثبته  
تسميتهما بل لا واولا به ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا  
يصح في اعتبار انتساب ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز ونحوه  
في القول ثم ان انقوم انما لم يلتفتوا الى هذا الوجد لانه يفوت ح التاسب بين افظى  
الحقيقة والمجاز (قوله تقصير) لكونه تحكما اذ كل من التسميين السابقين تقسيم

اللفظ المفرد بالنظر الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه (قوله على ما في المطالع) حيث  
قال القاضي الاموي حين ما اراد تقسيم اللفظ المفرد الى الاداة والكلمة والاسم  
بعد ما قال والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه الاول انه ان دل آه وحين ما اراد تقسيمه  
الى الجزئي والكلّي واخوة تقسيم الثاني المفرد ان احد آه وحين ما اراد  
تقسيمه الى المرادف ومقابله التقسيم الثالث المفرد ان وافقه آه قوله وقول المص  
آه (عطف على قوله هذا التقسيم مقابل آه فهو في خبر التفرع ايضا كما لا يخفى  
(قوله بقرينة تقديمه على آه) كناية عليه السارح بقوله بعد ولما فرغ من المفرد  
واقسامه شرع في المركب (قوله مع ان المناسب للتقسيم) لما ان المقسم عبارة  
عن المفهوم كالعرف (قوله على شموله لجميع الاقسام) اي على شمول التقسيم بجميع  
اقسام المقسم وعدم خروج شيء منها منه كما قد يدخل على المعرف للثبته على  
شمول التعريف بجميع افراد المعرف (قوله وليس المقى منه آه) يعني ان المقى من قوله  
ما مر آه كما فهم مما قررناه التثنية على كون قول المص وكل لفظ آه تقسيما ثالثا  
اللفظ المفرد مقابل التسميين السابقين له ومعطوفا على قوله وهو ان لم يصلح آه  
وليس المقى منه الفرق بين هذا التقسيم والتقسيم السابق اعني التقسيم الاخير حتى  
يرد ان كما توهمه انه ضل العصام على انه مبني على قصر قوله ما مر من التقسيم  
آه على التقسيم الاخير وقد عرفت انه تقصير وذلك لان هذا التقسيم ليس يفنى  
عن الفرق بنفسه وبين التقسيم الاول اي تقسيمه الى الاداة والكلمة والاسم  
اذ من البين انه ايضا تقسيم لمطلق اللفظ ولعل المحشي لم يتعرض لهذا الظهور  
(قوله على انك قد عرفت آه) اشارة الى ما ذكره سابقا بعد ما افاد انه اذا اوحظ  
معنى الاداة والكلمة في قالب الاسم يمكن قسمته الى الجزئي والكلّي بقوله فيكون  
المقسم اي الوصف العنوان في التسمية الاسم بحيث يتناول الاقسام الثلاثة والتثنية  
على هذا غير الاساب المشهور في التسمية فقال وح اما آه ولم يقل وهو او الاسم  
هنا (قوله لا الى حال معناه) فحترز قيد النفس هنا حال المعنى فليس معنى قوله  
وبالنظر الى نفس معناه يقاس نفسه الى معناه كما زعم العصام اذ لا يحصل له مع كونه  
تملا لا يخفى (قوله لا يظهر وجهه) يظهر لي ان وجهه التثنية على تغير المقسم  
في هذا التقسيم المقسم في التقسيم المار ولو باعتبار التقسيم الاخير ولو باعتبار عنوان  
وقاعدة اعادة المعرفة معرفة غير مطردة على ما نصوا عليه (قوله فخرج التاكيد  
المعنوي والمؤكد آه) اشارة الى فائدة تفسيره الموافق في المعنى باتحاده يعني ان التاكيد  
المعنوي والمؤكد اعدم اتحاد معناه بخبر هذا التفسير واما التاكيد اللفظي فما



هو منه عين المؤكد يخرج باعتبار تعدد اللفظ في المرادفة المفهوم مما ذكر وما هو  
 منه مرادف المؤكد داخل فيه (قوله أن لم يعتبر قيد الافراد) يعني أن الاحتياج  
 إلى هذا التفسير لاخراج الحد والمحدود إنما هو على تقدير عدم اعتبار قيد الافراد  
 في المقسم إذ على تقدير اعتباره كما هو الظاهر يخرج بقيد الافراد لكون الحد مر كما  
 ابدأ على الصحيح (قوله وبأواحد ما يقابل المتعدد) رد على الفاضل العصام  
 حيث قال أراد بوحدة المعنى عدم اختلافهما لا ما يقابل الكثرة حتى يرد أن ما يكون  
 معناه اثنين وتوافقا فيهما ليس بخارج عن الترادف لكن تفسير التوافق بالوحدة  
 بهذا المعنى تفسير بالاختلاف انتهى فقوله واللفظان اه جواب عما اشار اليه الفاضل  
 العصام من ورود النقص بما يكون معناه اه على تقدير ارادة ما يقابل الكثرة  
 بوحدة المعنى كما لا يخفى (قوله اي موصوف بالمرادفة له) لاسمى بالمرادف والالتقال  
 مرادف بترك الجار والمجرور واما القول بان الظرف فيه ليس داخل في السمية وهو  
 متعلق بمحذوف اي مرادف كائن له كما زعمه الفاضل العصام فتكلف بكلامه متعلقا  
 بالمرادف متغولاله باعتبار المعنى ففي اراد الظرف اشارة الى ان اطلاق المرادف  
 بطريق الوصف وان كان على سبيل الاستعارة لا بطريق التسمية ولذا قال وفيه  
 اشارة الى ان اطلاق آ (قوله بل على سبيل الاستعارة كاطلاق آ) وفيه اشارة الى  
 دفع ما اورد عليه من انه لا حاجة الى بيان اسم التثنية بعد معرفة اسم المفرد بانه  
 للتثنية على كون اطلاق المفرد على سبيل الاستعارة كاطلاق اثنية وقرر الاستعارة  
 في اطلاق التثنية بانه شبه توافق اللفظين في معنى واحد بر كوب شخصين على مركب  
 واحد في اجتماع الشئين في شئ واحد فاستعمل مرادف الموضوع للركوب المذكور  
 للتوافق المزبور فاستعمل المترادف في معنى المتوافق بتعبير تلك الاستعارة فصارت  
 استعارة اصلية وتسمية (قوله متعلق بقوله واللفظان اه) يعني ان قوله اخذ مفعول  
 مطلق لاخذ المقدر متعلق من جهة المعنى لقوله واللفظان اه لانه تعرض لبيان  
 ترادف اللفظين في الصورة المذكورة كما ان قوله الآتي لان المبانيه المفارقة تعرض  
 لبيان تباين اللفظين في الصورة الآتية (قوله واذا كانا مترادفين اه) دفع لما اورد  
 المولى قره داود وهو ان الاول ان يقول من المرادفة بدل قوله من الترادف ليكون  
 اشارة الى وجه التسمية قصد الاضمان اذ هو المذكور في المتن لا المترادفان وليكون  
 موافقا لقوله لان المبانيه هي المفارقة انتهى ولا يخفى وجه الدفع فاعرفه (قوله  
 لم يوجد الترادف بهذا المعنى اه) واما كون المركوب المذكور من افراد التسابع  
 فلا يغني في الصحيح كلام الشارح شيئا لان قوله ان الذي هو ركوب اه صريح في ان الركوب

المذكور تمام المعنى الموضوع له للركوب وان غفل عنه بعض النساظرين (قوله  
 لتحقيق الترادف) يعني ان المترادف لكونه تفاعلا يقتضي مشاركة الاثنين في اصل  
 الفعل فلا يتحقق بمجرد ركوب احدهما خلف الآخر كما يتوهم من ظاهر عبارة  
 الشارح فلا بد ان يراد فيها قيد على التساوي لا بقيد الركوب المذكور من الطرفين  
 فيتحقق الترادف (قوله ويجوز ان يكون بمعنى اه) اي يجوز ان يكون التفاعل ههنا  
 مستعلا بمعنى اصل الفعل بدون اعتبار المشاركة كما يستعمل المفاعلة فيه في قولهم  
 قاتلهم الله تعالى (قوله كان الظان يقول اه) لان المفارقة متحققة بسواء جعل  
 المعنى مركوبا للفظ او ظرفا له كما شاع من جعل المعاني ظروفًا للالفاظ كما ذكره  
 الفاضل العصام (قوله لانه لا يقيد) لاقادة الخبر لان كون الظانين من اناس معانوم  
 عند كل احد ولا لازمها لان كونه معلوما عند المتكلم بهذا الكلام ايضا معلوم  
 عند كل احد (قوله بهذه الصفات) اي الصفات المذكورة للبثاء المؤخر في امثال  
 هذه الجملة كالظن ههنا فلما راد الصفة المعنوية لا الخوية (قوله اي امتازوا اه)  
 تفسير لهذه الجملة مطابقا لما قصد منها من التثنية على امتيازهم من جنس سائر  
 الناس (قوله وما قيل في وجه استفادة تعبيرهم اه) انقال هو الفاضل العصام وما  
 مبتدأ خبره قوله الآتي مع عدم الاطراد في جميع نظائر هذا الكلام لا يخرج اه  
 (قوله ان التعبير بالبعض المبهم اه) يعني ان هذه الجملة وامثالها لكون كلمة من  
 فيها تيمينية كالتعريف بالبعض المبهم وهو قد يكون للتحقير (قوله كما لنكر) اي  
 كالتعريف بالمتكرفانه قد يكون للتحقير ووقع في عبارة الفاضل العصام كالتكبر  
 والمقاد واحد (قوله واما تعبير عنهم ببعض الناس اه) لان فيه تعريضاً لهم  
 بان اس اسم وصف زائد على كونهم من اناس حتى يبره عنهم (قوله مع عدم  
 الاطراد) في جميع نظائر هذا الكلام لعدم كون شئ من هذه الوجوه جاريا  
 فيما لم يقصده التحقير بل المدح والتعظيم كما في قوله {من المؤمنين رجال صدقوا}   
 الآية على ان الوجهين الآخرين مما لا يتجاوز المقام (قوله لا يخرج عن عدم  
 الافادة اه) اي عن عدم كون الاخبار بهذه الجملة مقيدا فضلا اه اما على الوجهين  
 الاولين فلا تنهيا لكونهما مبنيين على قطع النظر عن الصفة المذكورة للبثاء  
 في الجملة كما ترى لا يكون مفاد الجملة فيهما الا التحقير من غير افادة وصف فيهم موجب  
 لذلك ومن البين ان لا اعتداد لمجرد افادة التحقير ما لم تنضم الى فائدة اخرى واما  
 على الوجهين الآخرين فلان التحقير فيهما إنما يستفاد من التعبير عن اعتقادهم  
 اوجز مهم بانظن لا عن الحكم المذكور في هذه الجملة فتبني الجملة غير مقيدة وهذا



الذي قررناه في الحاشيتين اذا كان الحكم على الوجوه المتقولة بقوله مع عدم الاطراداه  
 حكما بالنظر الى كل واحد منها واما اذا كان حكما بالنظر الى المجموع من حيث هو  
 المجموع فالامر ط فبصر (قوله على ماوهم) التوهم الفاضل العصام بحيث اختار  
 هنا كون المراد بالفصح صاحب ملكة يقدر بها على تأليف كلام بلغ (قوله فهي  
 صفة النطق) تنصيص على اندفاع ما اورده الفاضل العصام على السيد قدس  
 سره من ان الذي يشتق من فصاحة هي صفة النطق لا يكون وصفه للنطق انتهى  
 يعني ان الفصح الذي يشتق من الفصاحة التي هي صفة للنطق ومفسرة بملخص  
 المفرد عن تنافر الحروف والغربة ومخالفة القياس او المركب من تنافر الكلمات  
 وضعف التأليف والتعقيد مع فصاحة المفردات اي المفرد الخالص عن تنافر آه  
 والمركب الخالص عن تنافر آه مباين للنطق وجعله صفة للنطق  
 بأحد هذين المعنيين بتأويل الفصح بالفصح لفظه المفرد او لفظه المركب  
 لا يتناسب جهلهما مترادفين لانه معنى مجازي للفصح ولا ترادف باعتبار المعنى  
 المجازي كما ذكره ايضا وحاصل الدفع ان الابراد مبني على كون المراد من الفصاحة  
 مصطلح اهل المعاني وقد عرفت ان ليس الامر كذلك بل المراد بها ههنا المعنى  
 اللغوي لها عني كشاده سخن ودرست مخارج شدن ولا شبهة انها بهذا المعنى  
 صفة للنطق اذ الموصوف بالظهور وصحة المخارج بالذات انما هو النطق وان  
 الفصح المشتق منها بهذا المعنى وصف يجري على الناطق على طريق اجراء صفة  
 الصفة كمتحرك مسرع (قوله ابداء للفارق آه) دفع لما يتراى من استدراك قوله  
 قدس سره والفصاحة صفة النطق بعد قوله فان الناطق موصوف بالفصح  
 بان له فائدة جيدة في المقام وهي اظهار الوجه الفارق بين قولنا ناطق فصيح وبين  
 قولنا سيف صارم وهو ان الاول صفة الصفة لما ان الناطق صفة للانسان والثاني  
 صفة الموصوف لان السيف ذات موصوفة بالصارم ليس بصفة لامر آخر (قوله  
 وهو الذي في لفته لكنه آه) ناظر الى قوله في تفسير الفصاحة نقلا عن الصراح  
 كشاده سخن وقوله ولا تصح مخارج الحروف ناظر الى قوله فيه ودرست مخارج  
 شدن وانت خير بانه قد اندفع ايضا بما قره المحشى في هذا المقام ما اورده الفاضل  
 العصام على السيد قدس سره ايضا من ان ما ثبت مر به كلامه من كون الناطق اعم  
 مطلقا من الفصح لا يصح والتصحيح ان الناطق اعم من التصحيح من وجه اذ يكون  
 فصيحاً وغير فصيح والفصح يكون غير ناطق بان لا يتكلم اصلا وذلك لانه مبني  
 ايضا على كون المراد بالفصاحة مصطلح اهل المعاني والافلا شك في كون الناطق

اعم مطلقا من الفصح بالمعنى الذي نقله المحشى من الصراح كما لا يخفى على اهل  
 الفلاح (قوله اتحادهما في الذات بمعنى جملتهما آه) دفع لتوهم ان يراد اتحاد ذات  
 المترادفين فيوهم انحصار المترادفين في اسماء الاعيان والذوات والمراد من الذات  
 في مثل هذا المقام المحكوم عليه مطلقا (قوله عن تقسيم المفرد آه) يعني ان في كل  
 من قوله من المفرد وقوله في المركب حذف مضاف بقرينة المقام فلا وجه لما ذكره  
 العصام من ان الاول لمافرغ من اقسام المفرد لان حين الفراغ عن المفرد قد علم  
 من الشروع في اقسامه والمق بالبيان هو حين انقراغ عن اقسامه مع ان كلاما من حين  
 الفراغ من تقسيم المفرد وحين الفراغ من بيان اقسامه مقصود بالبيان اذ بيان الاقسام  
 غير انقسم وبعمد وبهذا يظهر ايضا ان تفسير قوله في المركب بقى اقسام المركب  
 مع الابان لتحقيق مضمومه قبل الشروع في المفرد كما فعله الفاضل العصام ايضا مع  
 استناده على فوت حسن المتعاقبة فيه خداح (قوله وهذه الشرطية آه) رد على ما هو  
 المشهور من كون هذه المقدمة ونظائرهما قضايا اتفاقية بناء على ان الفراغ مثلا  
 لا يكون سببا وعلة للشروع وانما رده لما ان الشرطية المنقولة بكلمة لما على ما قالوا  
 قياس استثنائي مع ثبوت كذا في شرح الطوابع للاصفهاني وقد صرحوا بان القياس  
 الاستثنائي لا يتركب من الاتفاقية للزوم الدور وانت خير بان ما ذكره اختيار لما  
 قاله بعض الفضلاء من كون هذه القضية لزومية مادية وكذا امثالها مع ان فيه  
 ايضا نظرا لان العلاقة المعبرة المشعورة في الزومية معتبرة ومشعورة بحسب نفس  
 الامر لا بحسب العادة ولا علاقة مشعورة لنا في نفس الامر ههنا وتحقيق هذا المقام  
 في حاشية استاد الوالد العلامة المولى محمد النجيب الصغير العيني الفهامة على طرف  
 التصديقات من شرح التسمية حقهما الله بالطفافه العلية (قوله وفائدتها انشبه آه)  
 رد على من ظن ان هذه الشرطية الدائرة على السند المصنفين لغو من الكلام (قوله  
 يعني اذا جمع بين العادتين آه) يريد ان راد كره قدس سره مبني على مجرد النظر  
 الى ما وقع في عبارة الشارح من غير ان ينظر الى وقوع العبارة الثانية تفسيراً فيها  
 لعبارة المص فلا يتوجه عليه ما اورده الفاضل العصام من انه كيف يجعل  
 الشارح صحة السكوت تفسيراً وهو بصدد تفسير عبارة المص لا بصدد تفسير  
 لعارته (قوله خلاف المراد) اعني افادة الفائدة الجديدة (قوله والعجب بمن فسر  
 الفائدة الزامة آه) وذلك لان مجرد التفسير بما لا يفهم منه لفظة لا يكون ما فعله الش  
 ظاهرا فضلا عن كونه اظاهر فكيف يدفع به كون ان يقال آه اظهر ولذلك  
 قالوا ان التأويل لا ينفع في دفع الاعتراض بالظاهر والاظهر (قوله بما لا يفهم منه)



وهو ما يصح قطع الافادة عنده اذ لا شك انه مما لا يفهمه احد من افادة الفائدة الثامنة  
( قوله اذ لفائدة الخاصلة آه ) بيان لوجه توهم ان المراد بالفائدة الثامنة الفائدة  
الجديدة وحاصله ان افادة الفائدة الخاصلة او لا المخاطب عبارة عن تذكرها  
لا عن افادة حقيقة اعني اعلام ما لا يعلم فتكون الفائدة الخاصلة او لا ناقصة عن كونها  
فائدة ثامة حقيقة فيتبادر من الفائدة الثامنة الفائدة الجديدة ( قوله اصلا ) اي لا انتظارا  
مثل الانتظار الى المحكوم به او عليه ولا مثل الانتظار الى غيرهما ( قوله مفعول مطلق  
لقوله آه ) اي فيكون المتني في كلامه الاستدعاء المقيد والانتظار المقيد بل التقيد بناء على  
القاعدة المشهورة وهي انه اذا دخل المتني على كلام فيه قيد يرجع الى القيد وانت خبير  
بان اللفظ من سياق بيانه قدس سره انه مفعول مطابق لكل من قوله مستتبعا وقوله  
ينتظر على طريق التنازع كما يشعر به تفسيره ايضا بقوله اي استدعاء وانتظارا تهصر  
( قوله من ضرب زيد ) اي من ضربه زيد فان مجرد ان يقال ضرب زيد لا يحصل  
السكون للمخاطب عن قلق السؤال حتى يضم اليه قوله عمرا وكذا اذا قال في اي  
زمان ضربت زيد ينتظره رد قوله ضربت زيد الى ان تقول يوم الجمعة وقس على  
ذلك ( قوله اولان الفعل في نفعه آه ) ولذلك قيل في تعريف المتعدي انه ما يتوقف  
فهمه على متعلق فافهم ( قوله لانم كون الاسماء المعدودة مركبة ) بناء على انه  
لا بد للركب الذي هو ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه من الضمائم احد  
الجزئين الى الآخر وتعلقه به وفي الاسماء المعدودة ليس الامر كذلك ( قوله واوسلم  
آه ) مدار التسليم صدق مفهوم المركب المذكور عليه طاهرا كما لا يخفى ( قوله  
ولاشك انهما من حيث المعنى آه ) اذ لا يتم بمجرد تعدد الاسماء ولو كانت آلا فاما حتى  
يحكم عليهما بشئ او يحكم بهما على شئ ( قوله وان كانت من حيث انغرض آه )  
اذ غرض المنكلم بالاسماء المعدودة مجرد اتعداد وهو يحصل بقوله زيد همر ومن غير  
استتظار للفظ آخر ( قوله على ان الاحتمال في اللغة برداشتين ) اي الحمل حيث  
يقال احتمله وحله بمعنى ( قوله والمتبادر آه ) اي وان المتبادر من قولنا او والحال  
ان المتبادر آه ( قوله وقد صرح بذلك في الجواب ) اي صرح بما ذكر من كون  
الاحتمال بالمعنى القوي المذكور وكون المتبادر آه في الجواب بقوله كل جزء صادق  
آه اما الاول فلانه لو كان الاحتمال فيه بالمعنى الاصطلاحي اعني الامكان العقلي فلا  
يكون معنى للحكم على الجزء الصادق بالفعل انه يجوز العقل ان يكون صادقا واما الثاني  
فلان الخبر الصادق يحتمل الكذب ايضا اذ لم يعتبر كون ذلك الاحتمال في نفس الامر  
وهو ظ ( قوله وحل الاحتمال آه ) الحامل هو الفاضل العصام حيث قال كانه

حل المعترض الاحتمال على الامكان العام فلذا قال فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل  
الكذب واقتصر على فن احتمال الكذب اذ مع المطابقة يجب الصدق فلا يكون شئ  
من الصدق والكذب ممكنا خاصا والمجيب بهذا الجواب ساعده في حل الاحتمال على  
ما حله وحل الواو على ما يدفع به الشبهة هذا ( قوله ولم يتعرض له في شرح المطالع آه )  
عطف على قوله قال غير مرضي اي وانما ايضا لم يتعرض الشارح في شرح المطالع  
لتزييف هذا الجواب بانه لا معنى له ح وان اشار الى ضعفه هناك بتأخير عن الجواب  
الحق ( قوله وبعضهم آه ) وهو الفاضل العصام وفي قوله يزعم انه تحقيق اشارة  
لطيفة الى بعض ما انجر اليه اطلاله من الحكم بكون المراد بقول الش غير مرضي  
غير مرضي في مقام التحقيق ويكون قوله لان الاحتمال لا معنى له يريد به بيان  
الاحتمال على ما هو متعمد لا معنى له مما لا يخفى على المراجع اليه ( قوله اي من غير  
نظرا ) تفسير لقوله في نفسه ( قوله بل بانظرا ) اضراب عن قوله من غير  
نظرا نفيها على انه المقصود من نفي النظر الى خصوصية زائدة ( قوله سواء كانت  
خصوصية آه ) اي سواء كان ذلك الامر الخارج عن ماهية الخبر خصوصية آه  
فاننا نثبت في كانت كما في السخ التي رأيناها لتأنيث الخبر او خصوصية الطرفين فانها  
ايضا خارجة عن ماهية مفهوم الخبر وان لم يكن خارجة عن مفهومه فتنبه له فانه  
الناظر في فهم المرام في هذا المقام ( قوله او امرا آخر ) كالمساعدة والعلم باستحالة  
انقيض بديهة ملا ( قوله فن قال آه ) وهو الفاضل العصام ومقول القول  
قوله انه افساد آه يعني ان ما ذكره قدس سره في تحقيق الجواب الحق من الاطناب  
والحاصل افساد عبارة التعريف باننا وبل اي بصرفها عن اللفظ من غير موجب مع  
ان حل التعريفات على ظواهرها واجب ما لم يكن وقوله وحل الاحتمال آه على  
صيغة الماضي عطف على قال اي وحل القائل نفسه الاحتمال في تحقيق الجواب  
الحق على وجه يفيد صحة التعريف من كل وجه ويدفع عنه الانتفاض بالمواد  
المذكورة على الامكان الذهني وادعى ان الامكان الذهني معنى الاحتمال عند الميراثيين  
ولنقل كلام الفاضل العصام هنا ليتضح حقيقة المرام قال في حاشيته المعلقة على  
قول الش والحق في الجواب آه انما كان حقا لانه لا يصح استعمال الاحتمال كناية عن  
من غير شائبة تكلف لان معنى الاحتمال عندهم هو الامكان الذهني بمجرد تصور  
الطرفين ولا شك ان كل خبر كذلك ومنع الاحتمال من خارج مفهوم اللفظ من المساعدة  
او صدق المنكلم او العلم باستحالة انقيض بديهة او العلم بتحقيق انقيض بديهة  
كما في اجتماع النقيضين محال واجتماع انقيضين موجود بل منع الاحتمال من ظهور



الخارج الذي يطابقه الخبر ولا يطابقه على العقل حتى لو قطع النظر عن الخارج لاحتمل  
فقول الش ولم يعتبر الخارج يحتمل خارج مفهوم اللفظ والخارج الواقع فاحل على ايها  
شئت وبهذا تبين ان ما ذكره السيد السند انه لا يكتفي في احتمال اجتماع التقيضين محال قطع  
النظر عن الخارج بل مع النظر الى مجرد المفهوم ايضا يمتنع الاحتمال فلا بد من حل كلام  
الش اعني اذا جرد بالنظر الى مفهوم اللفظ على انه اذا جرد بالنظر الى ماهية مفهومه مع  
التجريد عن خصوص الطرفين وجعله في نظر العقل مجرد ثبوت شيء لشيء اوسلبه عنه  
ليس بذلك لان امتناع الاحتمال في امثاله للنظر الى الخارج حتى لو قطع النظر عن الخارج  
لكان محتملا فاذا ذكره افساد لعبارة التعريف باننا وبلمن غير موجب فدع عنك ما يريك  
الى ما لا يريك وخذ اليقين فانه حبيبك هذا (قوله فقد افسد الكلام على نفسه  
آه) فان افساد المذكور انما هو في حل الاحتمال على الامكان الذهني الذي  
ليس هو بمعنى لغوي للاحتتمال ولا بمعنى عرفي مشتهر عندهم فهو صرف لعبارة  
التعريف عن ظاهرها واما دعوى انه معناه عندهم فليس بمبين ولا يمتين فترك  
دافعا عنك اباطيل الاوهام التي صدرت كما نقلناه آنفا عن الفاضل العصام قوله  
تدل على الكلية كما ان الهوية تدل على الجزئية (قوله او اتصال شيء بشيء آه)  
اوسلب اتصال شيء بشيء اوسلب انفصال شيء عن شيء فهو مذكور بطريق  
التمثيل ايضا (قوله خصوصية الطرفين) لا الامر بالخارج عن مفهوم الخبر  
من المتكلم ونحوه (قوله فن فان ان قطع النظر عن الخارج آه) اي المفسر بالخارج  
عن مفهوم اللفظ والخارج الواقع كما زعمه اغاضل العصام على ما نقلناه آنفا  
واما اذا فسر بالامر الخارج عن ماهية مفهوم الخبر كما هو خلاصة تحقيقه قدس  
سره فلا شبهة في كفايته لصحة التعريف فلا ينافي هذا ما اشار اليه آنفا من كون  
خصوصية الطرفين امرا خارجا عن ماهية الخبر هكذا يجب ان يحقق هذا المقام  
ثم ان هذا من قبيل النقل بالمعنى فان هذه العبارة وان لم تكن موجودة في حاشية  
اغاضل العصام لكن كلامه فيها يشعر بمفهومها كما لا يخفى (قوله اظهر  
صدق التعريف آه) اي فلا فرد للعرف لا يصدق عليه التعريف ولو بحجية تجريد  
النظر لينقض التعريف به (قوله لعدم صحته على التحقيق آه) وذلك لان الاحتمال  
بالنظر الى الماهية الكلية اعني كونه ثبوت شيء لشيء او انتفاءه عنه مع قطع النظر  
عن خصوصية خارجة عن كونه مر كما تاما كما هو حاصل تحقيقه يشعر بكونه  
صفة الكلام فلا يصح مع التحقيق المذكور جعله صفة للتكلم وهو خ (قوله  
اذا خبر والصدق آه) تعليل للنفي يعني ان هذه الامور بديهية فلا يتوقف فهم

احدهما على الآخر ليلزم الدور وتعرفاتها تعريفات تنبيهية اذ البديهي يقبل  
التعريف التنبيهي (قوله لان الاصل آه) تعليل للنفي (قوله اي النسبة التي تعلق بها  
آه) اشارة الى ان النسبة الايقاعية والانتزاعية عبارتان عن الوقوع واللاوقوع  
من حيث حصولهما في الذهن فلا ينافي هذا الكلام المشهور بان مداول الخبر  
النسبة الذهنية اعني الايقاع والانتزاع لما وقع في بعض العبارات من ان مدلوله  
النسبة بمعنى الوقوع واللاوقوع اذ المراد منه انه من حيث حصولهما في الذهن  
فيرجع الى الايقاع والانتزاع وان المراد بالواقع وان كان النسبة التي بين الشئين  
ايضا لانها معتبرة في نفسها ومع قطع النظر عما في الذهن فلا يتوجه عليه ان الواقع  
ايضا والنسبة الايقاعية والانتزاعية فلا يتصور المطابقة التي تقتضي المغايرة كما ذكره  
المولى داود لان التغاير الاعتباري كاف للمطابقة وهو متحقق ههنا كما عرفته  
(قوله لفظ اولية الواقع في المتن) لان عبارة المتن هكذا دلالة اولية اي وضعية (قوله  
بمعنى ليس آه) اي المص يريد بتفسير الاولية بالوضعية انه ليس مراد القوم بالاولية  
المقصدية اي يكون دلالة على طلب الفعل مقصودة والانتزاع عن القسم الاول  
اعني الدال على طلب الفعل دلالة اولية انهي المستعمل في النفي مجازا على طريق  
الاستعارة التبعية بتشبيه النسبة الخبرية النقية بالنسبة الانشائية التهمية في وجوب  
الانتفاء فانه لا يصدق عليه انه الدال على طلب الفعل دلالة قصدية لعدم كون  
دلالة عليه مقصودة اذ المقصود ح دلالة على نفي الفعل وانت خير بانه يصدق  
عليه حال كونه مأخوذا بحجية كونه مستعملا في معناه الحقيقي وهو انتهى انه دال  
على طلب الفعل دلالة قصدية وهذا القدر يكتفي في دخوله في القسم الاول ولا يضر  
عدم دخوله فيه حال كونه مأخوذا بحجية استعماله في معنى النفي كما ذكر مثله آنفا  
فا هو جوابكم فهو جوابنا (قوله بل ما يكون لا بواسطة آه) المراد بالواسطة  
المنفية غير الوضع له اذ لا يطلق الواسطة على الوضع له في عرفهم وقد شبه على  
ذلك بقوله بان يكون موضوعا له فليكون كل من الدلالة التضمنية والالتزامية  
بواسطة المطابقة ليست بقصدية بهذا المعنى كما اوضحه بقوله فالمراد بقوله آه  
اي المراد بقوله وضعية ان يكون دلالة بتوسط الوضع لطلب الفعل فيخرج  
ما يكون دلالة بتوسط الوضع لما هو اي طلب الفعل جزئيا كما اذا كانت تضمنية  
اولا هو يلزمه في الذهن كما اذا كانت التزامية وأشار بقوله بقرينة وقوعها  
الى ان القرينة على تقدير كون المراد بالوضعية ما ذكر وقوع الوضعية تفسير الاولية  
فانه يفصح عن كون المراد بالوضعية الدلالة التي وقعت في المرتبة الاولى وهي



الدلالة بتوسط الوضع له اعني الدلالة المطابقة وبهذا التفسير يندفع ما تنوهم  
من ان ارادة هذا المعنى بالوضعية بقرينة وقوعها تفسير الاولى لا يخلو عن شائبة  
الدور وذلك لانه انما يرد لو توقف كون وقوعها تفسير الاولى قرينة هذه الارادة  
على كون المراد بالاولية ما يكون لا بواسطة اه وليس كذلك على ما اشرنا  
اليه (قوله ولانه المتبادر) عطاف على قوله بقرينة وقوعها اه اي ولان معنى كون  
الدلالة بتوسط الوضع له متبادر من الوضعية (قوله اي لا يفهم معه الاستعلاء  
والخضوع) سواء فهم انساوي معه اولم يفهم ايضا (قوله اوانه لاخراج نحو  
لبت زيدا يضرب اه) اي او يقال انه للاحتراز عما لا يكون خبرا وبدل على طلب  
الفعل بواسطة التثنية بان يدل على طلب التثنية مطلقا كما في المثال المذكور وبواسطة التثنية  
اذ كان متعلقا بمرغوب كافي نحو {لعل الله يحدث بعد ذلك امرا} قال قدس سره في حاشية  
المطالع وكذا الحال في التبداء فان طلب الاقبال لازم لمعناه كالزوم طلب الاعلام لمعنى  
الاستفهام انتهى (قوله فعلى هذا) المذكور من كون الاعتراض المذكور بما ذكره الشارح  
في شرح المطالع يجوز ان يكون اعتراض في كلامه قدس سره على ضيغة المعلوم ويرجع  
الضمير المستتر فيه الى الشارح كالضمير في قال (قوله اشارة الى صحة الاحتراز اه) اي  
الاحتراز بانقيده المذكور عن تلك الاخبار ايضا وذلك لان الاولى يطلق على  
ما خلافه صحيح لكن ليس باولى وتبه بقوله واصل وجهه اه على ان وجه صحة  
الاحتراز به عنها ما ذكره قدس سره بقوله ويمكن ان يجاب اه (قوله بتوسط  
الوضع له) اي اضرب الفعل بل بواسطة الوضع للزوم طلب الفعل كما سيوضحه  
(قوله بما قد عرفت من بيان الشارح اه) اي بيانه وجه تقييد المقسم بالمطابقة  
بقوله والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة اه بعد تزييف الوجه المنقول  
عن القوم كالابتنى على المذكور وكلمة من في قوله من بيان ابتدائية متعلقة بعرفت  
وكلمة من المقدرة في قوله ان قيد المطابقة اه اي من ان قيده بيان لما (قوله ان قيد  
المطابقة قيده اه) وجه معرفة ما ذكره من بيان الش المذكور ان خلاصة بيانه  
ان تقييد المقسم بالمطابقة لمجرد ان تحقق التركيب بالنسبة الى المعنى النظمي والابتزاعي  
يستلزم تحققه بالنسبة الى المعنى المطابق للاختصاص الاقسام بالدال بالمطابقة بل  
قصة كل من الدال بالمطابقة والدال بالنظم والدال بالابتزاع مقصود المقام (قوله  
مطلقا) اي سواء كان ذلك الدال بالوضع دالا بالمطابقة او بالنظم او بالابتزاع  
(قوله فرع كونها داخلية في المركب لتمام اه) اي وهي ان تكون داخلية في المركب  
التمام المذكور لو كان دلالتها على طلب الفعل دلالة مطابقة بان يكون طلب الفعل

تمام معنى مجموع المسند والمسند اليه والحال ان دلالة تلك الاخبار على طلب الفعل  
تضمنية اه وانت خير بان اطلاق التضمنية على هذه الدلالة مبنى على كون دلالة  
اللفظ على معنى المجازي مطابقة باعتبار المعنى العام للوضع المتعبر في المجاز على  
ما سلف فاغتم هذا فانه مما يخل به عقدة القلب في المقام (قوله اسقطوه عن الذكر)  
اي اسقطوا الفاعل عن الذكر ولم يقولوا اما ان يدل على طلب الفعل من فاعل معين  
وان لم يسقطوه عن القصد والملاحظة (قوله فاذا كانت تلك الاخبار اه) وفي هذا  
البيان اشارة الى دفع ما تنوهم وهو ان دلالة تلك الاخبار على طلب الفعل لا يصح  
ان تكون التزامية في عرف هذا الفن لما عرفت من اشتراط الزوم الذهني بين المعنى  
الاخص فيها عندهم فلا توجد لها دلالة عليه باحدى الدلالات الثلاث لعدم امكان  
تصور كونها مطابقة وهو وظ ولا تضمنية لكون التقييد في مثل قولك ان المركب  
التمام الخبري موضوع للاخبار عن طلب الفعل داخلا والتقييد خارجا فكيف يصح  
ان يقال ان دلالتها على طلب الفعل مجازية وحاصل الدفع ان المراد ان لها دلالة  
مجازية على انشاء طلب الفعل بعد القرينة المعينة المراد اذلا شبهة انه بعد القرينة  
المعينة لكون المراد منها انشاء طلب الفعل يكون انشاء الطلب لازما يتنالا الاخبار  
عن طلب الفعل الذي هو مدلول كل من تلك الاخبار فليتبصر فيه اهل الافكار  
(قوله من القسم الاول) اعني الدال على طلب الفعل المنقسم الى الامر والالتماس  
والدعاء (قوله لان عددها منه اه) اي عد تلك الاخبار من القسم الاول يستلزم  
عديها من الامر فاكتفى بنفي اللازم عن نفي الملتزم لاستلزامه اياه وانت خير بان هذا  
الاستلزام غير مسلم في جميع تلك الاخبار اذ مثل اطلب منك الفعل يجوز ان يكون  
خطابا لمن يساوي المتكلم به او فوقه في العلو والشرف فيكون التماسا او سؤالا على  
تقدير العد من القسم الاول ولذا لم يكتف بهذا الوجه فقال او يقال المراد اه اي  
او يقال في وجه قوله امر ادون ان يقول من القسم الاول ان المراد من الامر القسم  
الاول اي مطلق الدال على طلب الفعل الشامل لما هو على وجه الاستعلاء  
والنساوي والخضوع على طريقة ذكر الخاص وارادة العام لقصد الاختصار  
ولا يخفى ضعف هذا الوجه ايضا على اولى الابصار (قوله فلان معنى كتب  
اوجب اه) لما في القاموس ان الكتاب يستعمل في معاني الفرض واليجاب والتقدير  
يعني التقدير والحكم والقضاء وهذا دفع لما ذكره الفاضل العصام من ان في كون كتب  
موضوعا للاخبار لطلب الفعل نظرا لان الكتابة هو الخط لا طلب الفعل ولو قيل  
وضعه العرف لطلب الفعل فقد وضعه لانشاء طلب الفعل لا للاخبار اذ لم يستعمل



كتب عليك الصلوة في الاخبار عن طلب الصلوة اصلا (قوله اي ليس اذا خلين في شيء آه)  
 لانها خارجان عن مفهوم القسم حتى يرد انه لا يخرج شيء عن النفي والاثبات (قوله  
 وكذا في قوله واما انتهى آه) يعني انه لم يتعرض لعدم دخول انتهى ايضا تحت الاقسام  
 الباقية مع ان الخروج عن القسم يقتضي التعرض له ايضا ليطهر عدم دخوله تحت  
 شيء من الاقسام لظهور عدم دخوله تحت الاقسام الباقية انما الاشتباه في دخوله  
 تحت الامر فتعرض لنفيه (قوله اي يندرج فيه المركب التام آه) يعني ان قوله  
 يندرج فيه التام واقع على طريق التجوز بعلاقة المجاورة اذ من البين ان الكلام  
 في اقسام المركب التام ولا شيء من التام والجزء وتغايرهما من اقسامه (قوله  
 والقسم آه) عطف على معنى آه اي وعلى ما في ضمير المتكلم من القسم وكذا قوله الاتي  
 والتداء (قوله اعني آواز دادن آه) فسر به ثلاثيهم كونه بمعنى طلب الاقبال  
 من تعريفهم المتبادي بالمطلوب اقباله آه وذلك لان التعريف المذكور تعريف  
 باللازم لا تعريف بما هو حقيقة التداء لكن فيه انه ليس لكون انتهاء بهذا المعنى  
 في ضمير المتكلم كثير معنى كما لا يخفى وقال المولى داود واما التداء فلان كلمة يا مثلا  
 ليست موضوعة لاني اقبل حتى تكون مرادف له فعلا مثله بل هي كلمة موضوعة  
 لانشاء احضار شخص مخصوص اعني انه حرف مخصوص وضعت لان يحضر  
 بها زيد مثلا فيطلب منه شيء وذلك انما يكون عند طالب الاقبال فيموتة هذه  
 المقارنة تدل على طلب الاقبال والافهني ليست لطلب الاقبال واما تفسيرهم  
 التداء بطلب الاقبال بحرف نائب مثاب ادعو فذلك مسايلة منهم اعتمادا على  
 وضوح الامر انتهى (قوله بالنظر الى القيد) وهو الفعل يعني انه وان كان  
 في الاستفهام طلب لكن ليس فيه طلب مضاف الى الفعل بل طلب مضاف الى افهم  
 الذي هو ليس بطلب (قوله وهو اي العلم اما الحصول فيكون انفعالا آه) التزديد  
 بين مقولتي الانفعال والكيف مبني على ما هو التحقيق من المذاهب الواقعة في هذا  
 الباب والافقد قالوا ان حال العقل مع الصورة العلمية المرتسمة فيه كمال المرأة مع  
 الصورة المرتسمة فيها في ان هناك أشياء لا محالة الصورة وقبول المحل ايها  
 والتعلق بين المحل والصورة والزاع في ان العلم اي الثبوت فن ذهب الى الاول قالوا  
 هو من مقولة الكيف ومن ذهب الى الثاني قال من مقولة الانفعال ومن ذهب  
 الى الثالث قال من مقولة الاضافة وقد سبق ما يتعلق بهذا البحث في صدر الكتاب  
 ايضا فتذكر له (قوله والسر في ذلك ان آه) اي السر في عدم الفهم في عرف اللغة  
 من الافعال المنفرع عليه قولهم يكون افهم واعلم امر انهم قالوا بان الامر طلب

الفعل ومن البين ان المطلوب بالامر ما يكون مقدورا تحصيله للامور سواء كان  
 ذلك المقدور من مقولة الفعل المقابل للانفعال اعني التأثير او لم يكن فلا جرم علم  
 ان مرادهم بالفعل في قولهم طلب الفعل ما يكون مقدورا تحصيله وهو بهذا  
 المعنى يصدق على مثل الفهم والعلم (قوله وان لم يستعملها اهل الاصطلاح آه)  
 اي والمستعمل الاول لهذا اللفظ اهل اللغة لان هذه التفسيرات ليست من اصطلاحات  
 الميراثيين بل هي منقولة عنهم ففيه اشارة الى دفع ما اعترض به الفاضل العصام  
 حيث قال وفيه ان المتبادر من اطلاق ارباب الاصطلاح المعنى الاصطلاحي انتهى  
 وذلك لان ما ذكره انما هو فيما يرجع الى اصطلاحهم كما لا يخفى (قوله لكونه حقيقيا  
 آه) اي لكون المعنى المصطلح في مخاطب اهل الاصطلاح حقيقيا وغيره مجازيا (قوله  
 اي الجملة الاستفهامية) وهذا كنفسه التام ونظائر انما بالمركب الذي دخل عليه  
 حرف التاني وحرف التزجي آه فتنبه (قوله بان المراد بالفعل آه) اي في قواهم طلب الفعل  
 ما هو معنى اللفظ الذي هو مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل فاضرب دال بالوضع على طلب  
 الفعل اي طلب ما هو معنى الضرب الذي هو مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل اعني اضرب  
 فيصدق على الاستفهام انه لا يدل بالوضع على طلب معنى ما هو مأخذ اشتقاق  
 اللفظ المستعمل اذ لا شبهة انه ليس للاستفهام آه (قوله نحو رويد وصيد) لان رويد  
 مصفر اروادا في الاصل فهو فيه مصدر وهو ليس بمشتق فكيف يكون له مأخذ  
 اشتقاق وكذا صدفانه صوت في الاصل ثم نقل الى معنى السكون ثم الى معنى اسكت  
 ولا يفيد كون المط بكل منهما معنى ما هو مأخذ اشتقاق الامر المدلول لكل منهما  
 اعني امهل في الاول واسكت في الثاني لان الكلام في مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل  
 ومن غفل عنه قال ما قال في هذا المحل (قوله بعد تسليم ان المراد آه) الا صوب  
 بعد تسليم ان المطلوب بالاستفهام هو تفهيم المخاطب وانه فعل حقيقة كما لا يخفى  
 على التأمل المنصف (قوله بان المتبادر آه) متعلق بقوله اثبات المقدمة آه وقوله  
 والفهم ليس منه وجد في النسخ التي عندنا كذلك لكن الا صوب والتفهم ليس  
 منه (قوله ويمكن ان يقال انه منع آه) عطف على قوله نقض اجالي اي يمكن  
 ان يقال ان ما ذكره بقوله قلت آه منع لكون المتبادر من لفظ افعل ما هو من افعال  
 الجوارح مستندا بلزوم خروج آه لكون هذا السند مما في مساواته لنقض المقدمة  
 المنوعة او كونه اخص منه خفاء لا يخفى صدر هذا الاحتمال بالامكان مع ان السياق  
 يشير بكونه نقضا اجاليا فنظن (قوله لان ذلك مطلوب من الصيغة آه)  
 يعني ان تفهيم المخاطب مطلوب بصفة الاستفهام ومدلول له وفهم المتكلم



هو الغرض الأصلي من الاستفهام ومقصود بطلب التفهيم من المخاطب فالتفهم مطاوب في نفسه وعلى الإطلاق ومطلوبة التفهيم مقيدة بكونه من الصيغة ومعللة بمطلوبة التفهيم ( قوله ولا يتعلق بذلك غرض آه ) أي لا يتعلق بكون المناسبة مرعية وغير مرعية غرض علمي حتى يتفاوت ذلك الغرض في ترتيبها على كونها مرعية بالنظر إلى المقى بالتبع أعني الاستعلام وكونها مرعية بالنظر إلى المقى الأصلي أعني فهم المتكلم ( قوله والكلف به لابد أن يكون مقدورا ) مقدمة ثانية لقوله قدس سره فلا يكون مقدور العبد تتيج معه من الشكل الثاني لا يكون عدم الفعل مكلفا به وهو معنى قولنا لا يكون عدم الفعل مطلوبا ( قوله بصد رعنها بالاختيار بعد آه ) فيكون مقدورا للعبد وحاصلا بتحصيله ( قوله سواء كان كفا آه ) أي سواء كان ذلك الفعل الآخر كفا لكن غير الكف المطبأ انتهى أو غير كف ( قوله لأن المطلوب آه ) يعني أنه وإن كان المطبأ نحووا كف عن الزنا الكف عن الشيء لكن المطبأ بصيغة الأمر هو الكف فقط لا الكف عن الشيء أعني الزنا مثلا ( قوله حيث أطلق الفعل ) أي لم يقيد به غير كف ( قوله سواء كان آه ) يعني أن النفي المستفاد من غير متوجه إلى الكف المقيد بكونه عن فعل آخر فيعتبر توجهه إلى كل من المقيد والمقيد ( قوله ويكون للخصوصية مستفادة آه ) عطف على قوله لا يكون عن فعل آخر وهنا نظر فإن الأمر في نحووا كف عن الزنا يصدق عليه أنه طلب فعل هو كف عن فعل آخر وهو الزنا فكيف يتناول طلب فعل غير كف عن فعل آخر فالقائم محتاج إلى التأمل لكونه دقيقا كما أشار إليه بقوله فتدبر فانه دقيق والحل أن المقى هنا ليس تعريف ( امر ) بل تعريف الأمر بالصيغة الذي هو من قبيل الألفاظ وهو مطاوب فقولنا هو طلب فعله مساجحة والمراد هو لفظ دال بالوضع على طلب فعل غير كف عن فعل آخر ولا شك أن اكفف في المثال المذكور يصدق عليه أنه لفظه لأن خصوصية فعل الزنا مستفادة من لفظ آخر كما لا يخفى ( قوله مع أنه غير متناول له آه ) أي مع أن طلب الشيء غير متناول لطلب التفهيم كما سيحكي في كلامه أن المطبأ من الغير أما الفعل وأما الفعل وعدم الفعل لا غير أذن البين أن التفهيم ليس بفعل لما أن الكلام هنا مبني على أن يراد بالفعل ما هو فعل بحسب الحقيقة ولا عدمه وهو مط ( قوله كما في أمر المتكلم نفسه آه ) وأما قول الصنفين أنه لا يأتي الوجهان للمتكلم من معروفي الأمر والنهي فقير من لم ويبينهم بأنه يلزم أن يكون الشخص الواحد في حانة واحدة أمر ومأمورا أو ناهيا ومنها وذلك محال غير صحيح من أربعة أوجه مذكورة في حواشي المقصود للمحقق البركوي وقد أشار

المحشي بنحو يز التغير الاعتباري إلى الوجه الأول منها فله دره ( قوله راعي مقابلة لفظة فقط ) فإن لفظة فقط لما كانت مشعرة بالانفراد حسن المقابلة لها بكلمة مع المفيدة للاجتماع ( قوله فطلبه طلبه ) أي فطلب التفهيم طلب التفهيم لأنه يستلزمه فكلامهم مبني على ذكر اللازم وإرادة الملزوم ( قوله وأراد بالفعل فعل آه ) ابتداء كلام لبيان أن المراد بالفعل في التقسيم الأول فعل المخاطب ودفع ما توهم وروده عليه ( قوله فيكون المطبأ علم الغير وفهمه ) فالتكلم بنحو لا علم من حيث هو متكلم غيره من حيث هو مخاطب قال المحقق البركوي الأمرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل ( قوله أي الغرض من طلب آه ) يعني أن المراد بالمقصود الغرض لا المدلول لأن مدلول الاستفهام طلب التفهيم لا حصول شيء في الذهن وهو مط لكن الغرض من طلب التفهيم التفهيم الذي هو عبارة عن حصول شيء في الذهن كما عرفت ( قوله أي من حيث ذاته آه ) بخلاف نحو علمي وفهمي لأن حصول شيء في الذهن ليس غرضا فيهما من حيث ذاته بل لكونه إثرا للحدث الذي كان أغرض فيهما اتصاف الفاعل به ووقوعه على المفعول أعني بذلك الحدث التعليم في الأول والتفهم في الثاني ( قوله أي وجوده بوجود أصلي آه ) وقد سبق تحقيق هذا البحث من قبلنا ذكر ( قوله فإن أغرض منهما حصول آه ) وانت خبير بأن بنحو ز التغير الاعتباري يدفع هذا الإيراد أيضا عن القائل فليأمله كل متأمل ( قوله وما قيل آه ) أي في الفرق بين نحو علمي وفهمي وبين الاستفهام والقائل هو الأصل المصمم ( قوله لا يجدي بطائل ) أي لا ينفع ينفع كامل في تحقيق الفرق ودفع الإيراد المذكور أما الأول فلأنه كلام مجمل لم يبين فيه كيفية لزوم حصول شيء في الذهن لحصوله في الخارج في علمي وفهمي بأنه بواسطة كونه إثرا للحدث المستفاد من جوهرهما لأن حيث أنه حصول شيء في الذهن بخلاف الاستفهام كما عرفت من تفسير قيد الحيثية آنفا مع أنه مناط الفرق وأما الثاني فلأنه يرد عليه أيضا أنه إن أراد بالمقصود في قوله أن المقى من علمي آه المدلول فالاستفهام أيضا كذلك وإن أراد به الغرض فلأنه أن حصول شيء في الذهن ليس بغرض منهما كيف وغرض المتكلم منهما حصول التفهيم والعلم في ذاته وإنما يطلب التفهيم والتعليم لكونهما وسيلة لهما هذا ( قوله حصول اتصافي ) بوجب اتصاف المحل بالحاصل أصلي بوجب كون الشيء حاصلا بالذات وبالاصالة لا في ضمن شيء آخر يترتب عليه الآثار أي يترتب على ذلك الحصول آثاره والمراد يترتب على الشيء الحاصل بذلك الحصول آثاره ( قوله حصول ظرفي ) أي يحصل به الشيء في المحل لحصول المظروف



في ظرفه بدون انصاف المحل به ظلي بوجب كون الشيء حاصلا بظله وفي ضمن  
شيء آخر لا يترتب عليه الا تارة (قوله الذي هو العلم) صفة لصورة وانذارا كبر باعتبار  
الخبر (قوله ويترتب عليه انار العلم اه) اي يترتب على حصول صورة كفه في ذهنك  
الا تارة التي تترتب على العلم بكفه كالحكم بانه من اهل النار (قوله الذي لا يترتب  
عليه انار ذلك المعلوم) والالزم من حصول صورة كفر الكافر في ذهن شخص كون  
ذلك الشخص من اهل النار مثلا لما انه من الانار التي تترتب على المعلوم الذي هو  
الكفر (قوله وهذا على قياس اه) ولذلك يترتب على ذلك الحصول انار الماهية  
من الكلية ونحوها والالزم كون ذلك الفرد كليا مثلا (قوله الان يحصل الخطاب  
اه) بتفهم المطبوع في ذهن المستفهم المتكلم بها تلك النسبة المستفهمة (قوله  
من جوهره) اي مادة الامر (قوله ووقوعه على المفعول) عطف على انصاف  
الفاعل (قوله بواسطة كونه اه) اي استلزام انصاف الفاعل بالحدث ووقوعه  
على المفعول حصول شيء في الذهن بواسطة كون ذلك الحصول اثر ذلك الحدث  
كالفهم في فهمي فانه اثر للحدث المستفاد من جوهر فهمي اعني التفهم لامر حيث  
ان ذلك الانصاف والوقوع عبارة عن حصول شيء في الذهن (قوله غفل عنه  
الناظرون وحسبوه ههنا) حتى قال الفاضل العصام بعد ما نقل عن رسالة ان ما يدل  
على الطلب ان كان التحصيل في الذهن مافي الخارج فهو الاستفهام وان كان التحصيل  
في الخارج مافي الذهن فهو الباقي هذا ولا يرد عليه علمي لان المقى باللفظ تحصيل  
مافي الخارج الا ان حصول مافي الخارج اقتضى حصول امر في الذهن والفرق  
بين المصرح من اللفظ وما يلزم منه واضح وان قال السيد السند ان هذا الفرق دقيق  
اه (قوله لان الحصول في الذهن على نحو اه) يعني انه لما ذكر ان المقى في الاستفهام  
حصول شيء في الذهن وهو على نوعين اصلي وظلي لزم ان ينصر على ان المقصود  
فيه الحصول الظلي فاحتجج الى قيد الحثية المشعر بذلك لما ان الحصول الاصلي ليس  
من حيث هو حصول شيء في الذهن والالزم بصدق على حصول الشيء في الخارج  
والاعيان انه حصول اصلي وهو بطلان الحصول المعنى مطلقا حصول اصلي والحصول  
الذهني منقسم الى النوعين (قوله لاقى الامر والتهى) لان حصول شيء في الخارج  
ليس على نحوين اي اصلي وذهني بل هو اصلي لا غير (قوله حصول شيء اه)  
وهو الشيء الذي تعلق به الفهم في الاول والعلم في الثاني اعني المفهوم والمعلوم  
(قوله والمذكور في الفصل الثالث احوال اه) اي فلا يرد ان الفصل الثالث ايضا  
في المعاني المفردة التي هي الكلمات والجزئيات فلا وجد لافراد هذا الفصل عن الفصل

الثالث بل الوجه جدهما فصلا واحدا (قوله فانها) اي المذكور في الفصل  
الثالث فاثبت باعتبار الخبر احوال الكلية من كونه تمتع الافراد ونظائره وكونه  
طبيعا ونظائره وكونه مساويا ومباينا ونظائرها ولم يقل احوال الكلية والجزئي  
لعدم كون مباحث الجزئي هناك مقصودة الذكر بالاصالة (قوله ولذا زاد لفظ  
المباحث اه) اي ولاجل ان المذكور في الفصل الثالث احوال المعاني المفردة زاد  
في العنوان لفظ المباحث المشعر بحمل الاحوال على الكلية والجزئي فقال الفصل  
الثالث في مباحث الكلية والجزئي وذلك لان البحث اصطلاحا للمحل (قوله وقد طول  
الناظرون اه) اي قد طول ارباب الحواشي واشيروا في بيان وجه افراد الفصل  
اشاني عن الفصل الثالث قد كروا له وجوها تجدها برمتها في حواشي الفاضل  
العصام والخال ان امر الافراد امر سهل لا يقتضي الاهتمام لتوجيهه بهذه المثابة  
لعدم تعلق غرض في العلم به بل يكفي ما ذكر من ان المقى في الفصل الثاني تصوير  
مفاهيم المعاني المفردة وتقسيمها لا البحث عن احوالها بخلاف الفصل الثالث  
كأنه عليه المص زيادة لفظ المباحث هناك لاهتمنا كما عرفت ولا يعبأ بقول العصام  
لا يعبأ بهذا الوجه اذ المذكور في الفصلين ظاهرا ليس الا التصورات ويمكن جعل  
الاهتم الى المباحث بلا تفاوت لما اشتهر ان المذكور في عنوان كل بحث ما هو المقصود  
فيه لاكل ما هو مذكور فيه فاعرف المقام (قوله بمعنى المعاني اذا اه) يعني ان مقصود  
الش بيان المعاني بقوله المعاني هي الصور آه تعيين ما هو المراد بالمعاني في هذا  
المقام لا تعريفها فان تعريفها معلوم لكل طالب ذي وهو ما يقصد باللفظ وقوله  
المعاني مبتدأ خبره قوله يراد بهاء والجملة مراد اللفظ على انه مفعول يعني وقد اندفع  
بهذه العناية ما اورد على الش من ان القصد معتبر في مفهوم المعنى كما سيجي فالصحيح  
في التعريف ان يقال الصور الذهنية التي قصدت باللفظ (قوله والصورة الذهنية اه)  
لما ذكره السيد في حاشية المطالع من ان الصورة تطلق على معنيين الاول كيفية  
تحصل في العقل هي آفة ومرآة لمشاهدة ذي الصورة واشاني هـ والمعلوم المتغير  
بواسطة تلك الصورة في الذهن (قوله فعبارة منطقية على المذهبين) احدهما  
كون الافاضة موضوعا بازاء الصور الذهنية التي هي العلوم والاخر كونها  
موضوعا بازاء ذوات الصور التي هي المعلومات اي فلا يتوهم من كون الصورة  
مشتهرة في العلم عدم انطباقها على المذهب الثاني (قوله مع ان النزاع بين الفريقين  
لفظي) لان كلام الفريق الاول مبني على حال الابتداء وكلام الفريق الثاني مبني  
على حال الانتهاء فالفرق بين الثاني لا ينكرون وضع الالفاظ بازاء الصور الذهنية



القائمة بذهن الواضع حين الوضع والفريق الاول لا يتكروون كون المستعمل فيه  
والمقصود بالافادة هو المعلومات (قوله ومن لم يفرق بين العلم والمعلوم) بان الاول  
عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن بحول اصلي والثاني عبارة عن صورة  
الحاصلة فيه بحول ظلي (قوله تحير في فهم الاختلاف اه) اي فطن انه لا اختلاف  
بين المذهبين لكون اللفاظ موضوعا بازاء الصور على كلا المذهبين (قوله  
وان يكون لازما لما وضع له) اللازم هنا اعم من الجزاء لما انه لازم للكل كما في المعاني  
النضمية ومن الخارج اللازم بالزوم الذهني اليها كما في المعاني الاتزامية وقد سبق  
مثله في كلامه قدس سره (قوله وما قبل اه) اي في الجواب عن الاعتراض بمشروع  
المعاني النضمية والاتزامية عن تفسير المعاني بانها الصور الذهنية التي آه بقيد  
الوضع واقابل هو انما ضل العصام حيث قال المتبادر من المعنى اذا اطبق المعنى  
المطابق ولا يصرف اهذا عن مقتضى الاطلاق لانه لا يخرج شي مما يبحث عنه  
عن المعنى المطابق انما يخرج او ثبت معنى تضمني او التزامي لم يكن مطابقا باعتبار  
لغة من اللغات ودون ثبوته خرب القناد ثم قال وكأنه اهذا عرف المعاني بالصور  
الذهنية من حيث وضع بازائها اللفاظ بيان لما هو المراد ولم يبا بمشروع المعنى  
التضمني والاتزامي عن التفسير لانه بيان لما هو المراد لا تعريف للمعنى لان المعنى  
عني عن التعريف لا شهادته ولهذا لم يعرف في بحث اللفاظ مع تكرار ذكره غير  
مرة انتهى فانت خبير بانه بعد تسليم انه بيان للمراد لا تعريف للمعاني كما سبق  
من المحشى ونبهناك عليه لاجل اليراد على القائل بما ذكره بقوله ففيه انه لا يجدي  
آه فتبصر (قوله لعدم الاحتياج الى الالال) كما احتج اليه عند كونه مخفف  
معنى بخلاف احدي اليائين وتبدل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وغاب الياء  
الاخرى الفا (قوله ولا حاجة حين كونه آه) ان يجوز ان يعتبر نقله اولا من معنى  
المصدر الى المعنى الاصطلاحي اعني ما يقصد باللفظ بعلاقة التعلق فيرتفع ح مؤنة  
تعذر النقل ومن ارتكبه راعى جانب المعنى كما تعرف (قوله اقرب من حيث للمعنى)  
لكون النقل ح من قبيل نقل اسم العمام الى الخاص وهو شائع على انه يصحح  
من غير اعتبار النقل والتجوز كما صرح به المحشى في حواشي الحاشية اللاربية (قوله  
اشارة الى ان الحثية اه) اي الحثية الواقعة في عبارة الش اعني قوله من حيث وضع  
اه ومنشأ هذه الاشارة الاضرب بقوله من حيث انها تقصد اه عن الحثية التي  
هي للاطلاق اعني قوله من حيث هي هي وذلك لما سبق ان لمحيث اذا اعيد  
في الحثية تكون للاطلاق (قوله وان اعتبر فيه اه) اي واشارة ايضا الى ان المعبر

في المعنى تعلق قصد المتكلم به اه ومنشأ هذه الاشارة اعتبار القصد من اللفظ  
في الحثية مع اراد القصد بصيغة المضارع الدالة على انه لا يلزم تحقق تعلق قصد  
المتكلم به في الزمان الماضي بل يكفي تعلقه به في وقت من الاوقات (قوله لكونه  
اخذوا آه) اي انما كان المعبر فيه تعلق قصد المتكلم به لكون القصد مأخوذا  
في مفهوم المعنى اعني ما يقصد من اللفظ وقوله ولا يكفي بمجرد الوضع عطف على  
قوله المعبر فيه تعلق اه ففيه تعريف للسباح بانه اكتفى باعتبار مجرد الوضع فيه  
مع انه لا يكفي فيه فاعلم فيه (قوله معناه اي لاجل اه) فقوله قدس سره فلذلك  
اه على هذا للذنبه على ان قول اش من حيث وضع بازائها اللفاظ مستعمل  
في معنى من حيث قصدت باللفاظ على طريق المجاز المرسل بذكر السبب وارادة  
السبب دفعا لما اورد عليه من ان المعنى انما يتغير عن غيره باعتبار حثية القصد  
لا الوضع (قوله ان الوضع ليس سببا للقصد) اذ بلفظ وضع معني ولم يقصد  
ذلك بل معني به فببب القصد انما هو الاستعمال (قوله تذييها على انه لا يلزم في هذا  
آه) وذلك لان التعميم في الوضع يستلزم التعميم في القصد بخلاف العكس (قوله  
وان المراد بالصلاحية اعم آه) فالصورة الذهنية التي وضع لها اللفظ ولم تقصده  
صالحة لان تقصدها باللفظ بالصلاحية القريبة والتي لم توضع لها لفظ اصلا صالحة  
له بالصلاحية البعيدة (قوله لغوا) لا يخرج به شي من المعاني عن العنوان فلا يتغير  
هذا الفصل عن فصول المعرف لان كل معرف مفرد بالصلاحية (قوله لغوا)  
اذ كونه مفردا بالفعل لا ينفك عن كونه معنى بالفعل فلا فائدة في ارادة المعنى  
الاعم بالمعاني ثم تقيده بما يخصه بالمعنى الاخص ففيه اشارة الى دفع ما اورد  
القاضل العصام من انه لا مانع من ارادة المعنى الاعم بالمعاني وتخصصه  
بتقيده بالمفرد بالفعل كما هو المتبادر من لفظ المفردة هذا (قوله اي وصف  
المعنى بالافراد اه) تفسير للمعنى اي ليس وصف المعنى بالافراد باعتبار حاله في نفسه  
من كونه ذا اجزاء اولا وان كان ذلك ظاهرا متبادرا من اجزاء المفرد على المعنى  
كافي قولنا جاني رجل حسن لاعلى متعلقه الذي هو اللفظ كما في قولنا رجل حسن  
غلامه (قوله يفيد انه وصف له بحال نفسه) لما ان الكون مستفادا من اللفظ  
المفرد حال قائمة بالمعنى نفسه وكذا مقابله (قوله ولدا فون لس فان عبر عنها اه)  
يعني انه يتمثل ايضا ان يكون معناه انه اذا عبر عنها بالفاظ مفردة توصف هي  
ايضا بالمفردة التي هي حال اللفاظ وصفا بحال التعلق وان يكون معناه انه  
اذا عبر عنها بالفاظ مفردة تحصل لها ايضا حال الافراد ووصفه بسبب اللفاظ



المعبر بها عنها فتوصف هي ايضا بها وصفا بحال الموصوف (قوله وعلى اي تقدير) من كونه وصفا للمعنى بحال المتعلق وكونه وصفا بحال الموصوف (قوله فتدبر) اشارة الى انه لا شبهة في ان اطلاق المفرد والركب على المعنى وصفا للمعنى بحال اللفظ لكنهم اصرحوا بان الوصف بحال المتعلق ليس وصفا بها من حيث هي هي والا فلا يصدق عليه تعريف اثبت اعني ما يدل على معنى في متبوعه مطلقا بل باعتبار انه يفهم منه صفة اعتبارية قائمة بالموصوف كما في قولنا رجل حسن غلامه فان كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا اشار قدس سره بقوله فيقال للمعنى المفرد الى هذه الصفة الاعتبارية للمعنى المفهومة من توصيف اللفظ بالمفرد واما قول المص المعاني المفردة في تقدير المعاني المفردة الفاظها وقوله ان الوصف بحال المتعلق لا يترك بدون المتعلق بم كيف وقد صرح الزمخشري في الكشاف بان قوله تعالى {واقرأن الحكيم} في تقدير الحكيم فائله كما بينته في بحث التوابع من حاشية تحفة الاخوان تحفة للاخذ ان (كما وقع في عبارة المتقدمين) حيث اكتفوا في الافراد والتركيب على اعتبار الدلالة وعدمها فقالوا المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه والركب بخلافه ولم يعتبروا في تعريفهما القصد كما اعتبره المتأخرون فقالوا المفرد ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه والركب بخلافه وقد سبق (قوله لانها مطاوع الافادة) اي فتضمن قبول الافادة المشرع بالقصد (قوله الثاني متوجه الى قيد الافراد) فتط حتى يكون التعبير باللفظ محفوظا فيقول المعنى الى انه ان عبر عنها بالفاظ مركبة اه فلا يتجدد ان المعنى اذ لم يعبر عنه بشئ لا بوصف بالركب كذا ذكره الفاضل العصام (قوله بمثل الجوهر الناطق) والجسم الحساس لان كلا منهما جزء من الماهية الانسانية ليس بجنس ولا فصل لكون كل منهما مركبا واعتبار الافراد في مفهوم كل من الجنس والفصل لكون الكل الذي هو من اقسام المفرد مأخوذا في مفهومهما وكونهما من اقسامه (قوله واو بوجه ما ان اريد الحصول بالفعل) اي ان اريد بالحصول في قوله الحاصلة في العقل الحصول بالفعل على ما عليه الاكثر بنعميم الحصول في الذهن عن الحصول بوجه ما يدفع ما يتوهم ههنا من ان الواجب ونظائره مع كونها كليات لا يشتملها القسمة لخروجها عن المقسم فان حصول الواجب مثلا في الذهن ليس بممكن في هذه النشأة فلا يشتمل الحاصل في العقل (قوله وبوجه خاص آ) اي وباعتبار حصوله في الذهن بالامكان على وجه مجامع للفعل ان اريد بالحاصل في العقل ما من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل اولا كما اختاره سيد المحققين في حاشية المطامع

(ويقوله)

ويقوله بوجه خاص على ما مرناه يدفع ما اورد المولى داود على هذا الاحتمال من ان الكلية والجزئية من العوارض الذهنية والذي لم يحصل في الذهن بالفعل ليس بكلية ولا جزئية كما لا ينبغي (قوله اي عند العقل آ) دفع ما اورد بعضهم ههنا من انه لا يصح تقسيم ما حصل في العقل الى الكلية والجزئية لان الحاصل في العقل المرسم فيه لا يكون الا كلية والجزئية لا يحصل الا في المشاعر والآلات من السمع والبصر واخوانهما والالزم انقسام النفس وكونها ذات وضع وجزء على ما قرر في محله بوجهين الاول ان كلمة في ههنا بمعنى عند ولا شك ان تلك المشاعر والآلات عند العقل فيصدق على الجزئيات المرتبطة فيها انه امر نسمة عند العقل والثاني ان العقل ههنا ليس بمعنى النفس الناطقة بل بمعنى المدرك مطلقا من قبيل اطلاق اسم الخاص على العام فيشمل النفس الناطقة التي ترسم فيها صور الكليات والآلات التي ترسم فيها صور الجزئيات اذ لا شبهة في صحة استناد الادراك الى تلك الآلات وان لم تكن مدركة حقيقة صرح به قدس سره في شرح لواقف (قوله اي تجوز حجة استصحاب آ) يعني ان الفرض وان كان قد يستعمل في المشهور بمعنى التقدير والتصور لكن المراد به ههنا الامكان الذاتي المفسر بحكم العقل بعدم امتناعه فلا بد ان فرض الصدق على كثيرين ممكن في الجزئية لانه يقع مقدم الشرطية في قولك ان كان زيد صادقا على كثيرين لكان كليا وذلك لان الاعتبار في مقدم الشرطية المعنى الاول الاعم من المعنى الثاني المراد ههنا في قولنا ان كان زيد صادقا على كثيرين تقدير الحركة من غير تجوز (قوله فان للعقل آ) تعليل لقوله دون التقدير والاعتبار (قوله ونصوره) عطف تفسير لتقدير الصدق فقيه اشارة الى ان الفرض بالمعنى الاول عبارة عن التصور الذي لا حجر عنه (قوله كيف يحكم بسلبه عنه) والحال ان الحكم بشئ لا يمكن بدون تصوره (قوله اي كونه بحيث يمكن آ) اي كون المفهوم بحيث اه يعني ان حل الامكان على الكلية بضرب من التسامح والمق ماذ كر فلا بد ان الامكان لا يرد ايضا ما اورد به الفاضل العصام من ان حل المشتق على المشتق لا يستلزم حرجا لبدء الاشتقاق على مبدئه الا ترى الى صحة قولنا ان كتاب ضاحك مع امتناع قولنا ان كتاب ضاحك فالاولى ان يقول الكلية حتى لا يتجه عليه شئ منتهى وانت خبير بما في تعبير الاول من الاشارة الى انا ويل الذي ذكره المحتسب (قوله لكن باعتبار حصوله فيه) فاستناد المنع الى التصور مجاز عقلي بملابسة السببية (قوله كل معنى جزئي) مبتدا وخبر (قوله عن تفسير التعريف) يحذف المعنى عنه (قوله فقبل انه يريد بيا آ) يعني انه قيل في توجيه قوله قدس سره يريد آ ان الشريد بيان فائدتي كل من قصد



انفس والتصور الا انه ترك بيان فائدة الثاني لظهورها فتمرض السيد في تحرير  
مراد. لبيان فائدة كل منهما (قوله ولا يخفى انه مجرد دعوى اه) اي ان القول بان  
الش اراد بيان فائدتي القيدين الا انه ترك بيان فائدة الثاني لظهورها بما لا دليل  
عليه وهو (قوله لكن مراده بيان اه) اي لكن مراد اش بيان فائدة القيدين  
بهذه العبارة مریدا بها غير ما هو الظاهر من الا انه ترك بيان فائدة قيد وبين فائدة  
قيد آخر بهذه العبارة كما زعمه النقال المزبور (قوله لان معنى قوله ما يمنع الاشتراك  
اه) يعني ان قول الش بالنظر الى الخارج من قبيل اظهار ما خفي والاعراض  
عما ظهر وذلك لانه اذا كان ما يمنع الاشتراك في نفس الامر بالنظر الى الخارج  
من الكلليات يكون ما يمنع منه في نفس الامر مع قطع النظر عن الامر الخارج اي  
الخارج عن المفهوم من حيث انه متصور بالطريق الاولى (قوله اي عن المفهوم  
من حيث انه متصور) لما انه المراد من نفس التصور كما بينه قدس سره آخفا خفي  
توجيه المحشى المحقق رح على امرين جعل قول الش بالنظر الى الخارج من قبيل  
اظهار ما خفي والاعراض عما ظهر وتفسير الامر الخارج بالنظر عن لفه وم  
من حيث انه متصور وكذا الدليل الخارجي كما اشار اليه بتبديل قول الش فان  
الشركة فيه ممتعة بالدليل الخارجي بقوله فان الشركة فيه ممتعة في نفس الامر  
بالدليل الذي هو خارج اه واما زيادته قيد في نفس الامر في المقامين فلكونه مراد  
الش قطعاً بناء على انه المتبادر من المنع والامتناع المذكور بدون مقارنة التصور  
كما سيذكره (قوله فلو ان يذكر القيدين اه) تفسير لقول الش فلو لم يعتبر التصور اه  
ففي اسقاط ما وقع في كلام الش قبل هذا القول اعني قوله ومن ههنا آه اشارة الى  
انه جملة معترضة لا دخل له في بيان فائدة القيدين وسيصرح به (قوله دخل  
مفهوم الواجب في الجزئي) اذا لوحظ ولم يلاحظ معه البرهان ان قيل في تعريف  
الجزئي ما يمنع الاشتراك بخلاف القيدين وهذا ناظر الى المعرض عن ذكره لظهوره  
اي ما يمنع عن الاشتراك مع قطع النظر عن الامر الخارج بالمعنى المذكور كما عرفت  
(قوله واذا لوحظ البرهان اه) اي ودخل على تقدير عدم ذكر القيدين جميعا  
مفهوم الواجب في الجزئي عند ملاحظته مع البرهان ان قيل في تعريف الجزئي  
ما يمنع تصور عن الشركة وهذا ناظر الى المظهر بالذ كر لحقائه اعني ما يمنع  
الاشتراك بالنظر الى الامر الخارج بالمعنى المذكور وبقرائنها جميعا يدفع ما يترآى  
وروده ههنا وهو ان الكلام على تقدير عدم ذكر القيدين فكيف يصح التعرض  
هنا لذكر قيد التصور اذ من المعلوم ان عدم ذكر القيدين جميعا يتصور على

وجهين عدم ذكر شيء منهما واذ كرا حدهما بدون الآخر (قوله لا ما يقابل الذهن)  
المرادف للاعيان كما هو المتبادر والشامل للوجود الخارجي والدليل الخارجي الذي  
هو برهان التوحيد وان زعم المولى داود انه مراده قدس سره وانه يجعل الدليل  
الخارجي المذكور في قول الش فان الشركة متشعبة فيه بالدليل الخارجي متاولا  
لوجود الخارجي وبرهان التوحيد (قوله او ما يرادف نفس الامر) الشامل  
لوجود الخارجي والوجود الذهني الاصيلي كما زعمه المولى عماد الدين طائفا ان قول  
الش بالنظر الى الخارج يفيد ما يفيد قوله في نفس الامر (قوله الا انه صور آه)  
من التصور يعني ان المص ابرز لامتناع في صورة المنع واستدعه الى المفهوم مبالغة  
في امتناعه عن الاشتراك كانه يمنع نفسه عنه وفي قوله كما في اقدمه في بلدك آه اشارة  
الى ان هذا الاستناد من المجازات العقلية التي لا توجد لها حقائق عند الشيخ عبد القاهر  
ولذا قال اعلم انه ليس بواجب في هذا اي في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل في التقدير  
اذا انت نقلت اليه الفعل صارت حقيقة كما في قوله تعالى {فارجع تجارتهم} فانك  
لا تجد في نحو اقدمه في بلدك حقلي على انسان فاعلا سوى الحق انتهى وقوله كما في قوله  
تعالى آه اي كان للفعل فاعل في التقدير اه في قوله تعالى {فارجع تجارتهم} اي ما ربحوا  
في تجارتهم على ما تقرر في محله (قوله كما عرفت) انما من كون اسناد المنع الى المفهوم مجازا  
عقليا والمق الامتناع (قوله اي برهان يدل اه) يعني ان المراد ببرهان التوحيد هنا البرهان  
الدال على عدم امكان واجب آخر غيره تعالى لا البرهان الدال على عدم وجود  
واجب آخر فقط والارد عليه ان اللازم منه ان لا يكون الواجب صادقا بالفعل  
على شيء من الاشياء سوى فرد آخر لا عدم امكان صدقه على شيء سواء  
(قوله اي حاشاها في حد ذاتها آه) اشارة الى ما نقلناه سابقا عن شرح التجر يد  
من ان معنى نفس الامر عند المحققين نفس الشيء في حد ذاته فاذا قلنا الشيء  
موجود في نفس الامر كان معناه انه موجود في حد ذاته ومعنى كونه موجودا  
في حد ذاته ان وجوده ليس باعتبار الاعتبار وفرض الفراض بل او قطع النظر  
عن كل اعتبار وفرض كان موجودا ثم ذكر ان ذلك الموجود اما وجود اصلي  
او وجود ظلي فنفس الامر يتناول الخارج والذهن لكنها اعم من الخارج مطلقا  
اذ كل ما هو في الخارج فهو في نفس الامر قطعاً واعم من الذهني من وجه اذ ليس  
كل ما هو في الذهن يكون في نفس الامر فانه اذا اعتقد كون الخمسة زوجا كان  
ذلك كاذبا غير مطابق لنفس الامر مع ثبوته في الذهن انتهى فليحفظ فانه نافع  
جدا (قوله اي الاشياء التي يكون الخارج اه) يجب ان يعلم اولاً ان ظرفية الخارج



اوجود شئ في نفسه تقتضي كون ذلك الشئ موجودا خارجيا بخلاف ظرفيته  
 نفس الشئ فانها كما تصح بوجود ذلك الشئ في الخارج تصح بكونه مما يتصف به  
 الامر الموجود في الخارج ولذا صح قولنا زيد موجود في الخارج ولم يصح وجود  
 زيد موجود في الخارج اذا عرفت هذا علمت انه قد افاد المحشى رح بهذا التفسير  
 ان المراد بالخارجية هنا ليس ما يكون الخارج ظرفا لوجوده حتى يلزم التخصيص  
 بالوجودات الخارجية بل ما يكون الخارج ظرفا لنفسه فيشمل ما كان الخارج ظرفا  
 لوجوده كالايمان الخارجية وما لا يكون ظرفا لوجوده بل لنفسه فقط كالنسب  
 التي ليست موجودة في الخارج لانها يتصف بها الاشياء في الخارج لان انصاف  
 شئ بامر في الخارج انما يقتضي وجود ذلك الشئ في الخارج لا وجود ذلك الامر  
 ايضا في الخارج لما قد تقرر في موضعه ان حصول شئ لاخر اذا كان على نحو وجود  
 العرض لموضوعه يقتضي وجود ذلك الشئ ايضا والجزاء انصاف الجسم  
 بالسواد المعدوم بخلاف ما اذا كان بطريق الانصاف والجل فانه يقتضي وجود  
 المثبت له دون المثبت لجواز ان يكون الانصاف انتزاعيا ولذا قيل ان قولنا زيد اعى  
 قضية خارجية مع عدم وجود العمى في الخارج على ما ذكره المحشى المحقق في حاشية  
 المطول وقس عليه الذهنية (قوله فيشمل النسب التي يتصف بها) اى فكما يشمل  
 الامور الموجودة في الذهن يشمل الامور التيسية التي يتصف بها الاشياء في الذهن  
 وان لم تكن تلك الامور موجودة في الذهن لعدم كونها منصورة كالكتابة والذاتية  
 مثلا فان ماهية الحيوان مثلا اذا حصلت في الذهن تتصف بهما فيه وان لم تكونا  
 متصورتين اصلا (قوله لا تصافه بصحة العلم والاخبار) يعنى ان كل ما يفرض ظرفية  
 الخارج لنفسه متصف بانه يصح ان يعلم ويخبر عنه وكل ما شانه كذا فهو متصف  
 بالشئبة لما ان الشئ عندهم ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وان كان مساويا للوجود  
 عند الاشاعرة (قوله ولو بكونه مظروف الخارج) اى واو كان ذلك العلم الذى يصح  
 ان يتعلق به علما بكونه مظروف الخارج والاخبار الذى يصح ان يتعلق به اخبارا  
 بكونه مظروف الخارج فان كلا من ذلك العلم والاخبار مما لا شك في صحة تعلقه به  
 (قوله بناء على ما هو التحقيق اى) اى حال كون تلك الزيادة مثبتة على ما هو التحقيق  
 اى وانما قيد بالتحقيق لما انه قد توهم بعضهم ان الشيخ اعتبر صدق العنوان بالفعل  
 بحسب التحقيق فاعترض انه لا فرق بين الحقيقة والخارجية على مذهبه اذ لا يشمل  
 العنوان في شئ منهما على مذهب الافراد الموجودة (قوله بالفعل بحسب الفرض)  
 يعنى ان معنى الصدق بالفعل اعم من ان يكون الصدق على الموجود بالفعل او على

مقدر الوجود بمعنى انه اذا قدر وجوده يكون بعد الوجود متصفا به بالفعل فعند  
 الشيخ يصدق الحكم في كل اسود كذا على الحبشى المقدر الوجود دون الروى  
 بخلاف مذهب الفارابى واذا قال الفاضل العصام فيما سأتى بعد تقرير مذهب  
 الشيخ بما ذكرناه وهذا معنى ما قاله الشارح في شرح المطالع ان الاعتبار ليس بالفعل  
 في الاعيان بل ما يعم الفعل بحسب الفرض (قوله تنصيصا على المراد) تعليل لقوله  
 زاد وقوله ليتضح تعليل للمعلل ويحتمل غير ذلك من الوجوه كما لا يخفى (قوله ولا  
 استحالة في كون الشئ فردا لثبته) انما الاستحالة في كون الشئ فردا للشئ ونقيضه  
 (قوله والكلام في انه لا يصدق ذلك المفهوم) اى مفهوم الاشياء على شئ  
 من الاشياء في نفس الامر لانه لا يصدق على ذلك المفهوم شئ من الاشياء (قوله  
 واوردوا شكوكا) منها ما صرح به وبدفعه ومنها ما اشار الى دفعه غير مصرح به  
 فمن الاول انه اذا لم يكن صدق الاشياء على شئ لا يصدق تعريف الكل على  
 لعدم دخوله في جنسه اعنى المفهوم اذ المفهوم شئ ومنه ان في اندراج  
 الكليات الفرضية تحت الكل خفاء اذ الكل ما لا يمنع تصوره عن الشركة  
 والتصور هو حصول صورة اشئ في العقل فلو كانت كليات كانت  
 اشياء كما نقله المولى عماد الدين وتعمل لجوابه بما خطر بباله مشيرا الى ضعف  
 مقاله ومن السائى ان انظر ان يقال فان كانا في الخارج فهو شئ في الخارج وكل  
 ما في الذهن فهو شئ في الذهن ضرورة كما اورد المولى الزبور ايضا متوهما  
 ان ما يفرض في الخارج اوفى الذهن بدون وجوده في احد هما لا يتصف بالشئبة  
 وقد اشار الى اندفاعه في اول هذه الحاشية وحاصله ان الشئ عند الحكماء ما يصح  
 ان يعلم ويخبر عنه ولا شك في ان كل ما يفرض في الخارج اوفى الذهن يصح ان يعلم  
 ويخبر عنه واقوله انه يعلم ويخبر عنه بانه مظروف الخارج الى غير ذلك (قوله وهو  
 شئ) لا تصافه بصحة العلم والاخبار (قوله بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين  
 اى الامكان العام من غير تقييد بجانب الوجود او العدم) قوله لا بمعنى سلب  
 اضرورة عن الجانب المخالف للمحكم بان يكون مفهوم الامكان العام سلب ضرورة  
 السلب ان كان الحكم في القضية بالاجاب ويكون مفهومه سلب ضرورة الاجاب  
 ان كان الحكم فيها بالسلب ويقال للاول الامكان العام المقيد بجانب الوجود ولا يفتى  
 الامكان العام المقيد بجانب السلب (قوله لانه غير شامل للاقسام الثمة) اعنى  
 الواجب والمتعم والممكن الخاص وذلك لان الاول لا يشمل المتعم والثانى لا يشمل  
 الواجب كما لا يخفى (قوله لما مر) يريد به ما ذكره آغا بقوله بخلاف ما اذا قيل كل



ما هو في الخارج اه يعني انه لو كان المراد ما ينصف بالفهومية بالفعل لانبجس عليه  
 نظرا الى الظان اللازم من صدق الممكن العام على كل ما ينصف بالفهومية بالفعل  
 عدم صدق نقضه بالفعل على مفهوم من المفهومات لعدم إمكان صدقه عليه  
 (قوله فلا يرد ان ظرفية الخارج آه) وقد تحققت حقيقة هذا الكلام ومدار الاندفاع على  
 تعيين قوله قدس سره موجود في الخارج مما هو موجود في الخارج والاعيان بنفسه كما هو  
 المتبادر وما ينصف به الامر الموجود في الخارج مع عدم كونه موجودا في الخارج واما  
 حديث الفرضية فلا دخل له في الاندفاع بل هو مبني على حقيقة السابق غير مبررة (قوله  
 يدل على ما قلنا سابق من قوله آه) حيث اعتبر الفرض بالنظر الى كل من الخارج  
 والذهن فاشار الى ان ما في الذهن منقسم الى المحقق والمقدر كما ينقسم ما في الخارج  
 اليهما (قوله لان الاعتبار المذكور آه) يعني ان الاعتبار الذي ذكره بقوله وانما اعتبر  
 لغوم آه اعني اعتبار انقوم في التقسيم الى الكلي والجزئي حال المفهومات في العقل  
 المفسر باعتبار امتناع المفهومات عن فرض العقل اشتراكها وعدم امتناعها عنه  
 ليس مغاير الجمل المفهومات المذكورة اعني امثال مفهوم الواجب ونفاس نص  
 المفهومات الشاملة داخلية في مفهوم الكلي المذكور بقوله فجعلوا امثاله على  
 تقدير ان يقول في مفهوم الكلي دون الجزئي يدل قوله في الكلبيات دون الجزئي  
 فلا يصح ترتيب الجمل المذكور على الاعتبار المزبور باقائه التفريعية المبررة بمغارة  
 ما بعد ما قبلها بخلاف جعل تلك المفهومات داخلية في عداد الكلبيات ومن جعلها  
 فانه مما لا شك انه مغاير للاعتبار المزبور ومنفرع عليه (قوله اي من حيث الفهم آه)  
 والا فالتوصل ببعض المفهومات الى بعض بصدق بالتوصل من حيث الوجود  
 الخارجي والتوصل من حيث الوجود مطلقا ايضا وليس بمراد ههنا قطعاً كما لا يخفى  
 (قوله اي لخصوص الوجود الذهني مدخل فيه آه) لما كان في العبارة مجال  
 ان يشوبهم ان مناط التوصل الحصول بان يكون محط القائدة فيها المقيد اعني  
 حصولها لا المقيد اعني في الذهن مع انه لا يتفرع ح قوله فاعتبار احوالها آه على  
 ما قبله نص على ان محط القائدة فيها المقيد فيفيد الكلام ح ان لخصوص الوجود  
 الذهني مدخلا في التوصل المذكور فيحصل الاحتراز عن الوجود الخارجي  
 ومضائق الوجود (قوله في الخارج) اي الاعيان (قوله او الامر الخارج  
 من التصور) كبرهان التوحيد (قوله والمق انه اوتر ك آه) يعني عدم اعتبار  
 نفس التصور في التعريفين تصوري على وجود عدم اعتباره فيهما جميعا وعدم اعتباره  
 في تعريف الجزئي فقط وعدم اعتباره في تعريف الكلي فقط فنقصود الش من قوله

قوله يعتبر نفس التصور آه انه لو ترك قيد التصور فيهما جميعا ويقال آه وبهذا  
 التحري يندفع ما اورد عليه من ان عدم تقييد التعريفين بجامع تقييد احدهما فلا  
 يلزم فساد التعريفين واما ما ذكره الفاضل العصام في دفعه من ان في العبارة نشر  
 على غير ترتيب اللف وقوله لدخل تلك الكلبيات لازم عدم تقييد تعريف الجزئي  
 وخرج لازم عدم تقييد تعريف الكلي ففيه انه يستلزم عدم ذكر لازم عدم  
 تقييد التعريفين جميعا صريحا ولا يخفى بعده (قوله اعم من ان يكون على سبيل  
 الاجتماع) بان يلزم الدخول والخروج جميعا وهو ناظر الى ترك التقييد فيهما جميعا  
 او لا يمكن على سبيل الاجتماع وهو اما بان يلزم الدخول فقط وهو ناظر الى الترتيب  
 عن تعريف الجزئي فقط او يلزم الخروج فقط وهو ناظر الى الترتيب عن تعريف الكلي  
 فقط ففي العبارة ما يقرب من اللف والنشر من غير محذور (قوله وان اعتبر ذلك  
 آه) اي ان اعتبر فيما وقع عليه الحكم في القضية المحصورة الافراد التي تكون كلية  
 الكلي باعتبارها اعني الافراد التي لا يتمتع العقل عن صدقه عليها بمجرد تصوره  
 وجب تقييد تلك الافراد بالممكنة لاجل صدق الكلية الموجبة يعني انها لو لم تقيد  
 بها لم تصدق الموجبة الكلية لان تلك الافراد قد تكون متممة كما عرفت ومن البين  
 انه لا يصدق الحكم الايجابي على الافراد المتممة (قوله فالمراد بقوله غالبا الغلبة  
 باعتبار انواع آه) اي فلا يتجه قول الفاضل العصام انه يتجه عليه ان كونها جزأ  
 لاكثر الاقسام لا يدل على الجزئية غالبا لجواز ان يكون افراد القسمين اكثر من افراد  
 الاقسام الثلاثة انتهى وذلك لانه انما يتجه اذا اريد بغالبا غالب الافراد لا غالب  
 الانواع والاقسام كائنص عليه افاضل المذكور ايضا (قوله في بيان الشارح  
 الجزئية انواع للمختص آه) دفع لما اوردته افاضل العصام حيث قال لو كان  
 مراد الش بقالبا ما ذكره قدس سره لكان الاولى ان يضم الى ما ذكره قواني  
 والناطق فانه جزء للانسان انتهى وحاصل الدفع ان بيان الش جزئية انواع بيان  
 الجزئية الاقسام الثلاثة جميعا لكون كل من الجنس والفصل جزءا من النوع ومن البين  
 ان جزء الجزء جزء وذكره الحيوان ليس ابيان جزئية الجنس بل للتبديد على فائدة  
 اخرى هي ان كون الكلي جزءا آه (قوله من حيث هما كذلك آه) فلا يرد ان  
 الخاصة والعرض العام اجزاء لخصوصهما لان الخاصة والعرض العام من هذه  
 الحدية نوعان (قوله وكذا في الجنس والفصل آه) يعني ان الحدية معتبرة في كل منهما  
 فلا يرد ايضا ان الفصل جزئي للجنس وليس الجنس جزأه وذلك لان الجنس بانسبة  
 الى الفصل عرض عام (قوله من ان الكلبيات الجنس تختلف باختلاف الاعتبار) كيف



والكل صادق على اللون مثلا فانه جنس للأسود وتويع للمكيف وفصل للكيف  
وخاصة للجسم وعرض عام للجسم كذا ذكره المولى الفارسي وأوضحه محشوه  
وقد ينسب المولى الجاني في شرح ولدية الآداب أيضا وأوضحه الوالد الماجد  
حفظه الله تعالى في حواشيه عليه وخلصناه فيما علمناه تمديدا وتكميلا لها ( قوله لان  
الكل معناه آه ) أي الكل معناه في اللغة شيء منسوب الى امر متصف بكونه  
كلا والمق بالكل هنا شيء منسوب الى امر متصف بكونه كذلك الشيء فلا بد  
من نسبة اخرى غير النسبة المفهومة بحسب اللغة ( قوله وهو معنى الكلية  
المصطلحة آه ) أي وتلك الاضافة والنسبة معنى الكلية المصطلحة عندهم اعني  
كون المفهوم بحيث يندرج فيه شيء بالفعل او بالامكان في نفس الامر كما ان معنى  
الجزئية المصطلحة كونه بحيث يندرج في شيء كذلك على ما هو مختاره قدس سره  
فتذكر الضمير باعتبار الخبر كما مر مرارا ( قوله هذا يحقق المقال ) أي بيان  
ما هو حقيقة مراد الش بقوله فيكون الجزئي كلا آه فدع أي فترك فحيا عنك  
ما قبل عليه أو يقال في دفعه وأمل المراد بالاول ما توهمه بعضهم من انه لا حاجة  
الى هذه المقدمة لان وجه التسمية يتم بمجرد ان الكل جزء للجزئي وباشا في ما تحمل  
به الشاؤون في دفعه على ما بطلت عليه مطالعة كلامهم ( قوله هذا مبني آه )  
أي عدم توصيف الكل بالاضافي مع توصيف الجزئي به مبني على ما ذكره قدس  
سره في حواشي المطالع من ان الكل له مفهوم واحد آه أي مفهوم واحد حقيقي  
اعني ما لا يمنع نفس تصويره آه لكونه قدس سره قد بحث في هذا المشهور هناك  
فقال وفيه بحث لان كاية الكل بالمعنى الذي سبق تحقيق بمجرد امكان فرض صدقه  
على كثيرين وان امتنع صدقه عليها في نفس الامر كما في التكميلات الفرضية وفي الانسان  
مقياسا الى افراد جزئية ومن البين ان الافراد الجزئية ليست جزئيات اضافية للانسان  
وذلك لاننا لا نعني بالندرج تحت شيء ما يمكن فرض اندراجها تحته سواء امكن  
ذلك الاندراج او امتنع بل نعني به ما يندرج بالفعل تحت غيره فيكون ذلك الغير صادقا  
عليه في نفس الامر وهذا هو الكل المضائف للجزئي الاضافي والكل ايضا معنيان  
احدهما حقيقي والثاني اضافي والاول اعم من الثاني على عكس الجزئيين انتهى  
( قوله على ما حققه قدس سره آه ) أي في حاشية المطالع كما نقله آنفا وفيما ينبغي  
من كلامه قدس سره ايضا ( قوله وفيما نحن فيه ليس كذلك ) على انه اذا كان لا يمنع  
نفس تصويره عن وقوع الشراكة كليا اذا كان من شأنه ان يمنع فلان يكون كليا اذا لم يكن  
من شأنه ان يمنع بالطريق الاولى ( قوله واردة الایجاب والسلب من العدم والملكية آه )

بناء على انهما مترادفان لهما في اللغة واعتبار عما من شأنه في العدم امر اصطلاحى ( قوله  
لذا كره مع التضائيف المصطلح ) فالمقابلة تقتضي ان يراد بها ايضا المعنيان المصطلحان  
( قوله فلا بد من آه ) أي فلا اشكال فيه لانه لا بد من اعتباره لما ان قوله وان جل  
على ان مفهومى آه عطف على الشرطية المفهومة من الكلام السابق أي ان جل  
على ان مفهوم الجزئي ملكة ومفهوم الكل عدم ففيه اشكال آه وان جل على  
ان مفهوم الجزئي عدم آه فلا اشكال اذ لا بد آه وقوله فلا بد من قبيل اقامة حلة الجزاء  
مقاهم وهو كثير في كلامهم ( قوله لاخراج انهويات الخارجية ) وذلك لان  
الهوية الخارجية المكتتفة بالعوارض الخارجية الشخصية كما لا يمكن فيها فرض  
الاشترك ليس من شأنها ايضا امكان الفرض لما ان القابلية لا يمكن فرض الصدق  
من خواص المفهوم المنصور من حيث هو متصور والسرفيه انه يمكن تجرييد الشيء  
في الذهن عن مشخصاته بخلاف الخارج ( قوله والمفهومات التصديقية آه ) وذلك  
لان المفهوم التصديقي ليس من شأنه ايضا امكان فرض الصدق على كثيرين بناء على  
ان التصديق من حيث هو تصديق مستقل بالافادة لا يرتبط بشيء آخر بالصدق والجل  
عليه كما قرر ( قوله بل اراد انه اطلق لفظه ) يعني انه ليس مراده قدس سره بقوله لانه  
اخص من آه ان الجزئي نقل اولاً من المعنى اللغوي الى الجزئي الاغنى في المناسبة المذكورة  
آنفاً ثم نقل منه الى الجزئي الحقيقي بعلاقة انه عام والجزئي الحقيقي اخص منه فيكون منقولا  
فيه بمرتين او يجوز ما طلق اسم العام على الخاص فيكون فيه مجازا وفي الجزئي الاضافي  
حقيقة وان كان هذا مما يوهمه ظاهر العبارة بل مراده به بيان العلاقة بين المعنى  
اللغوي والمنقول اليه اعني الجزئي الحقيقي بانه لما تحققت المناسبة بين المعنى اللغوي  
وبين الجزئي الاضافي كما ذكر فقد تحققت ايضا بينه وبين الجزئي الحقيقي لما ان بينه  
وبين الجزئي الاضافي علاقة الخصوصية والعموم ومن البين ان المناسب للناسب  
لشيء مناسب لذلك الشيء فاسم الجزئي منقول من المعنى اللغوي الى الجزئي الحقيقي  
ابتداء بهذه العلاقة كما كان منقولا منه ايضا الى الجزئي الاضافي فقد اندفع به  
ايضا ما اورد الفاضل العصام عليه قدس سره من ان في ذكره نظرا لانه  
لو كان تسمية الجزئي الحقيقي فرع تسمية الجزئي الاضافي لم يكن لفظ الجزئي مشتركا  
بينهما وقد صرحوا بالاشراك هذا ( قوله لان الالفاظ جزئيات حقيقية لذواتها )  
الارى انها قد تذكر ويراد بها انفسها ( قوله انه مالم يعتبر حصولها آه ) يعني انه  
اذا لم يعتبر حصول الالفاظ في العقل ولم يعتبر وضع الالفاظ هي انفسها بازاها كما هو  
التحقيق الذي افاده قدس سره من ان الالفاظ غير موضوعة لانفسها ولا دلالة



عليها بل هي تحضر بانفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ام تكن جزئيات  
لذواتها بالمعنى المصطلح لعدم كونها معان ح مع ان المنقسم الى الكلى والجزئى  
انما هو معنى المفرد فيصح الحصر المذكور بلا شبهة ولن اعتبر كل من الحصول  
والوضع على ما هو المذهب المرجوح بصير تلك الالفاظ معاني اذ لا معنى للمعنى  
المفرد الا ما حصل في العقل و وضع له اللفظ المفرد فيصح ايضا حصر السمية  
المذكورة في المعاني (قوله وفيه سره لى المراد اى) وذلك لان الاصطلاح عبارة عن  
تناول المتوحش بالآلة فالتفكر في المقولات بمنزلة الآلة (قوله من حيث انها جزئيات  
متغيرة) واحتزبه عن ادراكها قبل وجودها وقبل الاحساس بها فانه ادراك  
تعالى كلى فيحصر في شخص واحد لعدم الانتزاع عن المادة لا ادراك لها من حيث  
انها جزئيات مادية على ما نحن فيها كما ينه عليه بعد ورقة ونصف ورقة (قوله  
ليس ادراكها على الوجه الجزئى اى) واحتزبه عن ادراكها على الوجه الكلى  
فانه لا يتوقف على الاحساسات كادراك الجزئيات المجردة كما يذكره فسقط  
ما ذكره افاضل العصام من ان قيد بعد لان الجزئيات المجردة تدرك لا بالحواس  
(قوله واقعا اى) يعنى ان الموقن الوقوع لاني الامكان حتى يرد ما ذكره افاضل  
العصام من انه لم يعم برهان على امتناع الكسب بالجزئى عاينه عدم الوجود  
الى الآن (قوله الا باحد الانواع الثلاثة) يعنى انه ليس المراد من قوله قدس  
سره بالاحساسات احساسات المشاعر العشرة اى الحواس الظاهرة والباطنة بل  
انهم الحاصل بها وهو منحصرفى ثلثة انواع الاحساس وهو عبارة عن ادراك  
المحسوس ما لم تزل صورته عن الخاصية والتخيل وهو عبارة عن احضار صورة  
المحسوس من الخيال الى الحس المشترك بعد غيوبتها عنه والنوهم وهو عبارة عن  
ادراك المعانى الجزئية المنتزعة من صورة المحسوس المخزونة في الخيال اذ ادراك  
الجزئى على الوجه الجزئى منحصرفى هذه الادراكات الثلاثة (قوله سمي الكلى  
احساسا لخصواها اى) كما ظهر مما قررناه لكن لا ينبغي عليك ان هذه السمية يجب  
ان يعتبر فيها التغليب لئلا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز فلا حاجة الى بيان علاقة  
السبعة بقواها لخصواها باستعمال الحواس فاعرفه (قوله وللتبني على ذلك  
اورد اى) وذلك لان صيغة الجمع تدل على التعدد واختلاف انواع الاحساسات  
وعدم كون كلها من جنس واحد ومن البين ان الاختلاف فيها انما يحصل اذا اريد  
بها الانواع المذكورة وان ضم قوله باحدى الحواس اى بشر بان سبب حصول  
تلك الاحساسات استعمال الحواس الظاهرة والباطنة فلذلك سميت احساسات

(قوله لانه لا يمكن اى) عطف على قوله ليس ادراكها على الوجه الجزئى واقعا  
وتبني على محترز قيد واقعا (قوله على ذلك) اى على دعوى عدم الامكان (قوله  
واما الجزئيات المجردة وهذا تبني على محترز قوله على الوجود الجزئى في قوله اى  
ليس ادراكها على الوجه الجزئى كما عرفت آنفا والمراد بالمجردة هنا الامور البرئية  
عن المادة وعلاقتها اصلا كاعقول والنفوس لا مالا يفقر في وجودها الى المادة  
سواء حلت فيها لكن لا على سبيل الوجوب والافتقار بطبيعتها اليها كالامور العامة  
اولم تحتل البتة كاعقول والنفوس على الرأى الصحيح اذ ياباه قوله الاتى وكذا  
جزئيات الامور العامة اى (قوله جزئيات الامور العامة) اى الامور الشاملة لجميع  
الموجودات او اكثرها اما وحدها كواحدة والوجود والامكان اومع مقابلها كاقدم  
والحدث وابحاشها مفصلة في الكتب الحكمية (قوله من جزئى مادية) وبما يجب  
ان يعلم ان مرادهم من الجزئيات المادية الجزئيات التى يتوقف وجودها على  
المادة سواء كانت مستقلة عليها كلاجسام عنصرية كانت اوفلكية اولا  
كموارضها وكالنفوس الناطقة على القول بمحدوثها عند تمام استعداد المادة  
(قوله يكون ادراكها بانوهم) لكونها ح معانى جزئية منتزعة من الصور  
المحسوسة المخزونة (قوله بالنظر بمعنى الترتيب) اى ترتيب امور معلومة للتأدى  
الى مجهول واما بيان كيفية التأدية المذكورة بالنظر بمعنى تحصيل امر مناسب  
لالمطلوب فلم يتعرض له قدس سره لما استعرفه وقد مر كلامه عن النظر شرحا  
وحاشية فلا تغفل (قوله وترتيبها باقص تدبيرا مخصوصا اى) اشارة الى كون كل  
من القصد والترتيب المخصوص المبين في محله مأخوذا في مفهوم النظر والافعال ترتيب  
غير القصدى كما في الخدس لا يسمى نظرا وكذا الترتيب على غير الوجه المبين  
عندهم لانه لا يؤدى الى المجهول وقد سبق الاشارة الى الكل (قوله بحيث يصير  
اى) خبر ليس والسرفى عدم الصبر المذكورة مبانة المحسوس اذ المباني لا يوصل  
الى مباني كما سنبه عليه (قوله بل لا بد من احساس آخر) اضرب عن قوله ليس  
الاحساس اى فلا يتأدى الى احساس الخالد مثلا باحساس زيد وعمرو وترتيبهما  
باقص تدبيرا مخصوصا بل لا بد من احساس الخالد باحساس غير احساس زيد  
وعمرو (قوله صورة جزئية منكيفة اى) هكذا في النسخ التى عندنا والصواب مكتفة  
كما هو المعروف في عباراتهم اى مسترة محفوظة بعوارض الامور المشتملة على المادة  
فتنه لذلك فى امثله (قوله لقلته وعدم اى) لكونه قليلا ناقصا ليس للصناعة  
فيه كثير مدخل على ما هو عبارة فيما سبق وذلك لان الموصل مركب في الاكثر



ولم يجوز احيى عدم كونه مركبا لابعضهم في الحد الناقص بافصل وحده والرسم  
الناقص بالخاصة وحدها كما سبق بيانه من السيد قدس سره ( قوله والحاصل  
ان الاور العقلية تكونها منتزعة اه ) فيه اشارة الى جواز انتزاع المعاني الكلية  
من الجزئيات المادية المحسوسة ايضا وسشير الى ما هو المراد من ذلك لانتراع بعد  
صحيفة تقريرا بقوله على ما قالوا من ان الاحساس بالجزئيات موجب لحصول  
الصورة الكلية وقد رايت تأخير تحقيقه الى ثم حسنا فانظره فانه نفيس جدا  
( قوله نعم احساس اه ) مجازاة مع الخصم التوهم ان الاكتساب والتحصيل بانظر  
يجري في الجزئيات ايضا للثبوت على موقع زاله ومنشاء غلطه وهو التباس الایجاب  
بالاكتساب عند كما ستحققه ( قوله وحصول صورة جزئية اه ) اعني المعنى الجزئي  
المتعلق بذلك المحسوس ( قوله وليس هذا تحصيليا بانظر ) ولا يمكن كل من التحصيل  
والتوهم عبارة عن احساس المحسوس بعينه ومن البين انه ليس كذلك ( قوله  
الى تغيل انسان مخصوص ) هو صاحب تلك الصورة الخاصة ( قوله فان في هذه  
الصور ايجاب احساس اه ) لئلا ماذكرنا آفا ( قوله بالترتيب او التحصيل ) اشارة  
الى معنيين انظر على ما عرفت ( قوله وذلك لان اه ) اي وكون قول هذا اعتقادات  
كقول انساب الاول في الاندفاع بما حردنا ثابت لان احساس اه ( قوله  
قال احساسان متغايران اه ) اي احساس الكل واحساس الاجزاء متغايران  
ضرورة ان الكل والجزء الخارجيين متغايران غاية ما في السبب ان احساس  
كل جزء من الاجزاء يوجب احساس الكل لما ذكر وايس الكلام فيه بخلاف  
الكل والجزء الذهنيين مثل الحدود واخذ التام المركب من اجزائه فان ادراك  
الذي مر اء وتفصيل لادراك الاول وايس بما ابرله ( قوله امر مجرد ) عن العوارض  
الخارجية الشخصية اصلا وهو الامر الكلي ( قوله من كون احساس البقرة  
الجزئية اه ) بلقة بضم الباء سواد وبيض وامل تخصيص البلقة بالذكر مع ان  
احساس السواد الجزئي مثلا ايضا يؤدي الى ادراك السواد الكلي كما يشعر به  
ما يتله عنهم وتحققه لمجرد كون التادية المذكورة ظاهرة فيها وذلك لان البلقة  
الجزء تستلزم بلقة الكل فكون احساس البلقة الجزئية القائمة بجزء الشيء مؤديا  
الى ادراك البلقة الكلية مما لا يخفى على احد بخلاف غيرها ( قوله فعلى تقدير تحقيقه  
اه ) يعني ان تحقق تادية احساس البلقة الجزئية الى ادراك البلقة الكلية ثم اذ يجوز  
ان يحس البلقة الجزئية ولا يحصل في الذهن صورة البلقة الكلية ولو سلم فالتادية  
المذكورة ليست بطريق الاكتساب والتحصيل بانظر لما مر بل بطريق الایجاب

ولا كان في ايجاب الاحساس لحصول الصورة الكلية غموضا وخفاء ازاله بالآية  
على ما قالوا من ان الاحساس بالجزئيات اه ( قوله من ان الاحساس بالجزئيات  
موجب لاستعداد النفس اه ) توضيحه ان الواجب انما يقبض على النفس انشطة  
من المبدء الفياض وهي قابلة لها لان فيضاتها عليها يتوقف على استعدادات  
وشرائط مخصوصة من المتاعرا عشرة السام فانها اذا استعملت باضرمت الى جزئي  
من افراد الانسان مثلا رسمت فيها صورته ولونه وسائر اعراضه المبصرة فيرسم ايضا  
في الحس المشترك صورة ما حسته الباصرة فتدرك النفس بواسطتها ذلك المحسوس  
فيحفظه الخيال صورة ما رسمت في الحس المشترك ثم اذا احست جزئيا آخر منها وارسمت  
في الحس المشترك صورته ايضا وادركت النفس اياه ايضا فيحفظها الخيال ايضا  
وهكذا في جزئيات أخرى فبذلك يرسم في الوهم معنى جزئي بواسطة القوة المخيلة  
مشابهة هذا اذ انك ومناسبتها فتدرك النفس بواسطة ذلك مشاركة هذه الجزئيات  
في امر تقبض عليها من المبدء الفياض الذي لديه صور الحقائق كلها صور مجردة  
عن الاعراض الشخصية واللواحق المادية كلها فتجد اشتراكها بين تلك الجزئيات  
المخزونة ومطابقتها لكل واحد منها فتحكم على ذلك وهي المساهمة التوعية  
الانسانية ثم اذا ادركت على هذا التجميع جزئيات نوع آخر كما فرس مثلا فاضت  
عليها ماهيتها التوعية ايضا وهكذا في البقرة والتم ثم ذات توجهت الى تلك الصورة  
المجردة وفاشت بعضها الى بعض باغوة المفكرة استعدادت لان تقبض عليها الصورة  
لمشاركة بين تلك الانواع والميزة لكل واحدة منها عن الاخرى فتشبه النفس بالشيء  
لمشارك والميز اعني المهيئة الجنسية والفصلية وهكذا في سائر الماهيات وانما اطينا  
الكلام لضرورة توقف فهم المرام عليه في هذا المقام ( قوله لان الاحساس اه )  
انطائه عطف على قوله الاحساس موجب لحصول الصورة الكلية كما لا يخفى  
ويحتمل ايضا ان يكون معطوفا على قوله ان الاحساس بالجزئيات موجب اه فيكون  
من مقواهم فاعرفه ( قوله وانما اطينا الكلام ) في تحقيق تعليل عدم اقتباس  
للمجهرات بالجزئيات فالمراد بالكلام ما ذكره في الحاشية ان قلت لانهزل فيه الاقدام  
اي اقدام الناظرين منهم من تبه المحس عليه صريحا في تضاعيف الكلام ومنهم  
من اثار الى زلة فينبه تحقيقا المرام ولا يخفى شيء من ذلك على من الحاط بمذكر  
بالاهتم ( قوله وهم ) لان جواز كونه بطريق اشطرا لا يقدح في دعوى عدم امكان  
وقوع النظر فيها لافي عدم وقوعها وما حكمتنا به هنا في لا الاول ( قوله  
اي من حيث انها جزئيات اه ) اشارة الى ان في البحث هنا ليس كنه البحث في قوله



فلا يبحث عنها لان المراد هناك نفي البحث عنها مطلقا اي سواء كان من حيث هي  
جزئيات بان يجعل تلك الجزئيات موضوعات المسائل او لم يكن من هذه الحيلة بل يجعل  
مفهوم كلي عنوانها على وجه يعمري الحكم منه الى الجزئيات كما نص عليه آنفا  
والمراد ههنا نفي البحث عنها من جهة الحيلة المذكورة فقط وذلك لان الحكمة  
يبحث عنها بالطريق الثاني وان لم تكن باحثة عنها بالطريق الاول واما المنطق  
فلا يبحث عنها بشئ من هذين الطريقين كما لا يخفى (قوله اي لا تزول عنها اصلا)  
اشارة الى ان بقاء الكمال ببقاء النفس كناية عن عدم زواله عنها اصلا لا يتوهم  
من ظاهره زواله بزوالها لانهم لا يقولون بزوال النفس وفنائها بل يحكمون بقدومها  
وبقاءها ابدا (قوله لان من اوزم المادة آه) وذلك لما سبق من ان المادة مابها الشئ  
بالقوة (قوله بالاطلاق العام غير مقيد بزمان وقوع التغير) اي بوجه مطلق  
شامل للزمان غير متفقد بزمان وقوع التغير بان يحصل في زمان وقوع التغير ثم يزول  
مع زوال ذلك الوقوع وذلك كان يتعلق الادراك بشخص مكتشف بالحوارض  
المشخصة على انه على ما هو عليه الآن الى زمان كذا ثم يتغير بتغير مخصوص  
بخصوصيات كذا فهذا الادراك يبقى مع بقاء النفس المدركة ولا يتغير بوقوع التغير  
المذكور في ذلك الشخص في الزمان المزبور وهو (قوله والكلام في ادراك  
الجزئيات آه) لما كان ادراكها من هذه الحيلة من خواص الجواس وما يجري  
مجرها لم يمكن بدون الانتزاع عن المادة المخصوصة فلا جرم كان متفيدا بزمان  
وقوع التغير ولذا قالوا اذا حصل لنا صورة زيد بتعريف مشتمل على قبود كثيرة  
بمجموعها مختص بزيد لم يخصص فيه بحسب الذهن وان انحصر فيه بحسب الخارج  
ولذا كانت تلك الصورة كلية ولا تنقلب جزئية ما لم يصر وكذا الكلام في السموات  
والشمومات وسائر المحسوسات (قوله وعن بعضها المشخصة) لبيان الدليل  
اعني عدم حصول كمال للنفس يبقى ببقائها فيها ايضا (قوله والعلم ببعض الجزئيات  
لا يوجب آه) يعني ان هذا الوجه اي عدم الاضطراب والانحصار وان لم يقدح في البحث  
عن بعضها لعدم جريانه فيه الا انه لم يبال به لكون الوجه المفيد لعدم البحث عنه ظاهرا  
وهو ان العلم به لا يوجب للنفس آه (قوله مطلقا) اي سواء كان من جهةها او بعضها  
(قوله ولا يرد ان اكليات ايضا غير آه) يعني انه انما يرد لو كان المراد بالبحث عن الكليات  
المثبت ما هو على نحو البحث عن الجزئيات المنفي بان تقع موضوعات حقيقة للمسائل  
كما انه لو وقع البحث عن الجزئيات لكان بهذا الطريق اذ يلزم ح ان يقع كل  
كلي من الكليات موضوعا لمسئلة من المسائل مع انها غير منضبطة وغير محصورة

في عدد كالجزئيات لكن ليس بذلك بل المراد به ان يجعل المفهومات الكلية عنوانات  
للمسائل وموضوعات ذكريات لها فينضبط بها الجزئيات فتقع موضوعات  
حقيقية لها بان يعمري الحكم من تلك المفهومات اليها ليحصل العلم بها على الوجه  
الشكلي الذي هو المفهوم الواقع عنوانا للمسئلة الاساق ببقاء النفس ابدا ومن البين  
ان البحث عن الكليات بهذا الطريق لا يستدعي كون كل منها عنوانا للمسئلة من المسائل  
حتى يقال انه غير ممكن لعدم انحصارها في عدد بل انما يستدعي ان يقع عنوانا للمسائل  
منها ما ينضبط به الجزئيات المقصودة بالحكم عليها هذا فانه مما يرى في النظر الاولى  
سهلا مع ان فهم المرام فيه يقتضي مهلا (قوله ولذا لم يقل آه) اي ولكون المراد بالذكريات  
ما هو اعم من جملة قسمها عن المفهوم وتعرفه لم يقل عرف اذ لا يشمل الجمل المذكور  
ح (قوله وكل واحد منهما يستلزم حكما آه) اذ الاول يستلزم ان كل جزئي حقيقي مفهوم  
والثاني يستلزم ان كل جزئي حقيقي يمنع في التصور عن الشر كتحقق مفهوم الجزئي الحقيقي  
عنوان وموضوع ذكرى في كل من هاتين القضيتين والموضوعات الحقيقية في كل منها  
الجزئيات الحقيقية وقد وقع البحث عنها من حيث هي جزئيات حقيقية (قوله لكونه  
كلية) اي لكون مفهوم الجزئي الحقيقي كلية وقد ظهر وجه الدفع مما قررنا (قوله  
ولذا لم يقل وسيعرف) اي ولكون المذكور حكما متضمنا للتعريف لا تعريفا فقط  
صريحاً لم يقل وسيعرف بل قال وسيدكر (قوله اما الاول والثالث فظاه) اي  
اما تضمن ذكر الجزئي الحقيقي هنا وذكر النسبة بينهما فيما سباني البحث عن الجزئي  
الحقيقي والحكم عليه فظاهما تضمن ذكر الجزئي الاضافي البحث عن الجزئي الحقيقي  
مع انهما متبايران فلهذا لم يدرج الجزئي الاضافي آه (قوله لان نسبته الى المبان غير معتبرة  
آه) يعني انه لم يقل الى الجزئي بل قال الى ما تحتها بمعنى ما يحمل هو عليه التلافتض  
الحصر بالشكلي المنسوب الى الجزئي المبين ك مفهوم الانسان بالنسبة الى هذا الفرس  
مثلا لانه ليس بهذه النسبة شيئا من الكليات الخمس (قوله سواء كانت من تبعية  
آه) اشارة الى ان صحة الاحتمالين مانعة عن احتمال كونها بيانية اما الثاني فلانه  
للعنى الاصلى اقامة من والباقي متفرع عليه كما في معنى اللبيب وغيره واما الاول فلما  
تقرر في علم الاصول من ان من التبعية اذا دخل على ذي ابعاض لكون ارادة  
البعض متبعية وارادة الكل محتملة (قوله لا لا يجموع الجزئيات) نعم يتبادر  
المجموع الى الذهن لو كانت من بيانية ولذا فرغ الفاضل العصام بطلان الحصر  
على كون قوله من الجزئيات بيانيا لمعتنه (قوله لانه يبطل الحصر آه) يعني ان اعتبار  
النسبة الى مجموع الجزئيات يستلزم بطلان حصر الكل في ما يكون تمام الماهية



وجزئها وخارجها عنها اذ في المقام اقسام اربعة غير هذه الاقسام الثلاثة حاصلة  
من اجتماعها في الكل ثلث وهي ائمة ما يكون تمام ماهية بعض وجزء ماهية بعض  
وما يكون تمام ماهية بعض وخارجها عن ماهية بعض وما يكون جزء ماهية بعض  
وخارجها عن ماهية بعض اربعة وهي واحدة اي ما يكون تمام ماهية بعض وجزء  
ماهية بعض وخارجها عن ماهية بعض كالحيوان مثلا فانه تمام ماهية حصصه  
للمدرجة تحته وجزء ماهية الانسان كذلك وخارج عن ماهية الناطق كذلك  
( قوله ولا الى جزئي واحد معين ) ان قلت منشأ الاشارة الى انه ليس المعتبر النسبة  
الى مجموع الجزئيات كون من تمييزية او ابتدائية كما ظهر مما قررنا منشأ الاشارة  
الى عدم كون النسبة الى جزئي معين ايضا غير معتبر قلت هو كون وصف الشيء  
بمثل هذا الجار والمجرور بما يفيد العموم والابهام سواء كان بطريق التثنية او الحالية  
كما قال فرد من الافراد على ما لا يخفى ( قوله وقد اعتبر نصادقها ) رد على المولى  
قره داود حيث قال ولم يرد ان الكل اما ان يكون تمام ماهية فرد من افراد  
او داخلها فيها او خارجا عنها حتى يتوجه عليه ان هذه التفضلة المذكورة في مقام  
التقسيم لا تصدق حقيقة بل هو اجمال الجمع فينبغي ان يبين الاقسام فيختل غرض  
التقسيم انتهى وحاصل الرد انه مما يكون لما ذكره وجه لو كان المراد بهذا التقسيم  
التقسيم الحق الذي يبين اقسامه مع انه تقسيم اعتباري منصادق اقسامه ( قوله  
حيث ذكر الجنس آ ) يعني انهم ذكروا الجنس في تمام ماهية حيث قالوا انه تمام  
الماهية المشتركة فهو تمام ماهية ما تحته من الجزئيات من النوعين المختلفين وذكره  
ايضا في جزء الماهية حيث قالوا هو داخل في ماهية كل واحد مما تحته من الجزئيات  
فقد صرحوا بتصادق التبيين من هذه الاقسام الثلاثة ( قوله بل هو معتبر آ )  
اضراب عن قوله ولا الى جزئي واحد معين اي بل الجزئي الواحد معتبر في النسبة  
على اطلاقه وبدون اعتبار تميزه ( قوله من جواز اجتماع الحصة في كلي آ ) كما  
مثاله سابقا وقد مثل له بالجنس ايضا فانه فصل الحيوان والجنس للسمع والبصر  
ونوع لخصصه اعني هذا الجنس وذلك الجنس وخاصة للجسم وعرض عام  
للضاحك قوله ثم الجزئي الواحد آ ) لما اشار بقوله ثم فبده بكونه من الجزئيات  
آ الى فائدة قوله من الجزئيات اشار بقوله ثم الجزئي الى دفع ما يوهى من مضرته  
وهو خروج الكل الذي لم يقس الى الجزئي الحقيقي بل الى كلي آخر تحته ليندفع  
ما ذكره الفضل اعصام هنا بخلافه حيث قال كان الاولى الاقتصار على ما تحته  
لان النوع المعروف والجنس المعروف مثلا لا ينحصر في المقيس الى الجزئي بل رب النوع

ورب جنس لا ينتهي الى شخص كالكلى والجنس وانواع الى غير ذلك انتهى  
ولم يبال بما ذكره ذلك انه ضل من انه لا يقال المراد الجزئي الاضافي لانه لم يعرف  
بعد الا الجزئي الحقيقي فلا يحسن بيان قوله ان تحت الجزئي الاضافي لما ان شهرته كافية  
لحسن البيان عند اهل الاذعان ( قوله متوسطة ) ناظر الى اعلالية كما ان قوله  
اوسافة ناظر الى المتوسطية ( قوله وللإشارة الى ذلك عبر عنه آ ) وذلك  
لان الجزئي الاضافي كما سبق ما يندرج تحت الشيء ( قوله لكن يرد ان يطاق آ )  
دفع لنوهم ان ارادة الجزئي الاضافي قاطعة لغرق الاراد انما شئ مما قرر  
بانه وان كان دافعا لا يراد بخروج ما ذكر من الاجناس والفصول لكن  
يجه عليه انه يخرج الناطق بانسبته الى الحيوان عن التسمية مع انه خاصة  
لمفهوم الحيوان وذلك لانه وان يصدق على الحيوان انه ما تحت التسمية بمعنى  
انه ما يحمل هو عليه بناء على ان المعتبر في الحمل الايجاب مطلقا لا الايجاب  
الكللي الا انه لا يصدق عليه انه من جزئيات الناطق واو اضافيا لعدم صدق  
انه مندرج تحته الا ان لا يراد بالاضافي هذا المعنى بل ما يحمل عليه شئ فطابقا  
كما اشار اليه بقوله الا ان يقال ( قوله كما يظهر في الحاشية آ ) اي من حواشي السيد  
قدس سره وذلك لان قوله قدس سره هناك ذوار يذهب المقول بافعل يخرج  
عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة في الخارج  
ولا في الذهن اه صريح في انها داخلية فيها وخروجها عنها باطل ( قوله وذلك آ )  
اي وذلك الدخول ثابت لان آ ( قوله فاندفع ما قيل آ ) اما ما ذكره بقوله  
ان فرض صدقها فلما ظهر مما ذكر من ان المعتبر فيها امكان فرض الصدق نظرا الى  
بمجرد مفهومه لا فرض الصدق في نفس الامر وان امكان فرض الصدق بالنظر  
المذكور يستدعي امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها واما ما ذكره بقوله وانه يجوز  
فرض آ فلما يذكره بقوله لان الفرض والمفروض آ ( قوله لان الفرض والمفروض  
كلهما ممتدان ) اي ومن اوجب في الكل ان لا يمتنع الفرض وان امتنع المفروض  
كما قد سبق ان في الكليات الفرضية فرض المتع لا يفرض المتع بخلاف الجزئي  
قوله ويجوز ان يخرج آ ) عطف على قوله ثم الطان الكليات افرضية آ  
( قوله وتعتبر النسبة الى ما يحمل عليه في نفس الامر ) اي لا لي ما يحمل عليه بحسب  
امكان فرض الصدق نظرا الى مجرد مفهومه كما اعتبر في الاحتمال الاول ( قوله  
على عدم تعلق الفرض بالحكمي ) اعني معرفة احوال الموجودات الخارجية لما انها  
المتصودة الاعلى من الحكمة كما سيجي احوال الكليات لفرضية اكونها احوال



المفهومات (قوله ويكون ادخالها) جواب عما يقال من انها اذا لم تكن داخلية  
في الكليات الجنس فاقامة ادراجها في تعريف الكلي بانه لما زيد في التعريف قيد  
نفس التصور لانه كان مثل مفهوم الواحد مما يكون له فرد واحد في الخارج  
دخلت هي ايضا فيه بضمه (قوله يريد انقسام الكل) دفع لما يترأى من انه  
لا معنى لكون اجزاء الماهية منقسمة الى الجنس والفصل لان المنقسم اليهما الكلي  
الذي هو قسم من المعنى المفرد بان المراد بهذا الانقسام اس انقسام الكلي  
الى جزئياته بل انقسام الكل الى اجزائه (قوله وبانظر الى الحاصل من القسمة)  
اعني مجموع لاقسام مثلا الكلمة منقسمة الى الاسم والفعل والحر في انقسام الكلي  
الى جزئياته ومجموع اقسام الكلمة منقسم الى هذه الثلاثة انقسام الكل الى اجزائه  
كما لا يخفى (قوله ببعض الاوقات) اي واو كثير (قوله توهم ان افراد الانسان لا تزيد  
على مفهومه) اي مفهوم الانسان الابلحوق اه وذلك لان المتبادر من قوله وهي  
لا تزيد الا بعوارض اه بعد قوله فانه نفس ماهية زيد وعمرو اه ان لا فرق بين  
الافراد ومفهوم الانسان الابلحوق شخصه زائدة على الافراد (قوله وهو) اي  
الشخص الذي به يمتاز الشخص المعين من نوع عن سائر افراد نوعه امر وجودي  
لما انه جزء الموجود في الخارج لا امر عدي كما ذهب اليه المتكلمون حيث قالوا  
يكون التعيين عديا داخل في قوامها اي في قوام الشخص فتأنيث الضمير بتأويل  
الهوية الشخصية والمراد بالقوام الماهية بمعنى ما به الشيء هو هو فان الماهية بهذا  
المعنى شاملة للكل والجزئي لا الماهية بمعنى ما يكون جوابا عن السؤال بما هو  
فانها مختصة بالكليات كما سيشرح به المحشي قالوا ليس زيد مثالا هو الانسان  
وحده والا لصدق على عمرو انه زيد بل هو الانسان مع شيء آخر نسميه بالشخص  
وذلك الشخص متشخص بذاته اي جزئي حقيقي لا نوع له والا لا يحتاج في وجوده  
الى شخص آخر يضم الى نوعه فيدور او يتسلسل وانت خير بان هذا المذهب  
ليس بمقبول ايضا عند المحققين كما بينه المحقق الدواني في بحث العلم من شرح  
العقائد العضدية وقرره الفاضل الكلبي في حاشيته بما امر به عليه ولا يسع  
المقام لقله فراجع (قوله بان المرام بعدم الزيادة اه) اي مراد الش بعدم زيادة  
افراد الانسان على مفهومه الابلحوق العوارض الشخصية ان العوارض الشخصية  
الخارجية داخلية في قوام افراد فالزيادة باعتبار الاجزاء لا باعتبار الامر الخارج  
وان كان هو المتبادر كما عرفت (قوله لانها الموجبة اه) يعني ان الموجب لمنع فرض  
الاشترك انما هو التعيينات الحاصلة بتلك العوارض لا العوارض نفسها (قوله وكون

الشخص اه) عطف على لزومها اي وباعتبار كون الشخص والتعين فانضا  
من المبدء الفياض على الشخص عند عروض تلك العوارض له فالعلاقة على الاول  
الزوم وعلى الثاني السببية فاعرف (قوله ولا يزيد افراد اه) اي لا يزيد افراد  
النوع على مفهومه بعوارض شخصية والالكات تلك الافراد اشخاصا لا انواعا  
فلا يصدق عليه النوع هذا خلف (قوله وهي اشخاص) اي المفهومات من حيث  
هي اي من حيث انها موجودات في الذهن من غير اعتبار صدقها على شيء اشخاص  
وتحقيقه ان الموجود في الذهن حقيقة انما هو الهوية المكتتبة بالخصائص الذهنية  
لا الماهية المطلقة ضرورة امتناع وجود الماهية المطلقة المهمة من حيث انها  
كذلك (قوله ولذا ادرج بعضهم اه) اي ولكون المفهومات من حيث هي اشخاصا  
ادرج بعضهم القضية الطبيعية في القضية الشخصية فان لا بان الحكم في القضية الطبيعية  
وان كان على نفس الطبيعة الا ان الموجود في العقل صورة شخصية فيكون الحكم  
فيها على امر مخصوص كما فصله في شرح المطامع وحكم ذلك البعض بان الشيخ انما اثبت  
قسمة القضية باعتبار الموضوع لذلك (قوله ولا يقتضي ذلك ان يكون المقولية  
في زمان واحد) بل غاية ما يقتضيه ان يكون المقولية بحسب الشركة والمقولية  
بحسب الخصوصية متعاقبتين ولا امتناع في ذلك فلا يرد انه لا معنى لاجتماعهما في  
زمان واحد كما هو مقتضى المعية وبما قررنا ظهر ان الفرق بين معا وجيعا على  
ما فهمه المحشي المحقق ان معا يستعمل فيما وقع فيه الاجتماع في زمان واحد او في  
زمانين متعاقبين ولا يخص بالاول وجيعا يستعمل فيما وقع فيه الاجتماع مطلقا  
غير مقيد بشيء من ذلك هكذا تبين مراده عندي ثم تأيد ذلك بما ذكره في حواشي  
الحاشية اللاربية كما لا يخفى على المراجع ولا يخفى عليك ان هذا مخالف لما ذكره اغلب  
معترضات على قول ابن مالك ان مع حال كونه مفردة اي غير مضافة تكون بمعنى  
جيبا من انه كيف تكون بمعنى جيبا وبينهما فرق لانك اذا قلت جابجا احتمل  
ان يجيبا في وقت او في وقتين واذا قلت جابجا معا فالوقت واحد انتهى وقد حمل  
اكثر العلماء ما نقله المحشي عن الرضى ايضا على ذلك فتنبه لما هنالك (قوله ولا يحتاج  
الى تكلفات باردة اه) منها ان الاختصاص اضافي بالنسبة الى فرد نوع آخر ومنها  
ان المراد بالاختصاص الامتياز والمعنى طالبا لتتام الماهية المتنازعة عن سائر الماهيات  
بسبب هذا الفرد وذلك لان ذكر الشركة في مقابلاتها آت عن كل منهما كما ذكره  
المولى داود ومنها ان الباء في قوله به للسببية اي يكون طالبا لما هي صارت مختصة  
بسبب وان دفع الشركة بسبب الاتحاد معه كما بينه الفاضل العصام بما يلوح عليه



آثار التكلف البارد (قوله باعتبار كثرتها في نفسها) نظرا الى كون او كالتواو  
المفيد لاجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وان كان الشئان والاشياء  
الثنين من حيث العطف اي من حيث انهما معطوف ومعطوف عليه (قوله وقد  
تخير الناظرين في الارجاع) اي في ارجاع ضمير ما هيتهما فقال بعضهم يرجوعه  
الى احد الامرين اللذين هما الشئان واشياء وكون ضمير المؤنث مبنا على تغليب  
الجمع على التثنية وارجعه بعضهم الى اشياء واعتبر في الكلام معطوفا محذوفا  
اي لتمام ما هيتهما او ما هيتهما لظهور اقربته الى غير ذلك (قوله وحل الجمع هنا  
على ما فوق الواحد) لينظم الكلام من غير حاجة الى حذف معطوف اي او الشئين  
او ترك بعض ما يجب بيانه بعرفته بالمقابلة كما ذهب اليه الفاضل العصام خروج  
عن السياق اي عن سياق الكلام لما انه ليس المراد باشياء في قوله بين شئين واشياء  
ما فوق الواحد وانظرا ان اللام في الاشياء هنا لا هاء سبق ذكره صر بمحاذاه على  
ما فوق الواحد ارتكاب بخلاف المتبادر قطعا (قوله لا باعالم بالشرطية المذكورة)  
اعني اذا كان منقسما الى قسمين اه كما يفهم عند كون التقدير اذا علمت اه (قوله  
ان في صحة كتابته بالنون ههنا نظرا اه) يعني ان المكتوب بالنون اذا كان يفتح الذال  
يتضمن معنى الشرط كما قالوا اذن جزاء لفعله على ما تقرر في النحو وفصله الرضى  
بما لامزيد عليه مع ان المعنى هنا على المضى والظرفية اذ التقدير اذ علمت وذلك لانه  
لا معنى لتعلق كون النوع معرفة بهذا التعريف بملك بما ذكر وقوله وكأنه اذن  
بالكسراه مما اعتذر به القائل عن طرف المص اي ولعله بكسر الذال فيكون هو  
اذني نحو قولك حيثذ ويومئذ قال الرضى كسر ذلك في نحو حيثذ ليكون في صورة  
ما اضيف اليه الضرف المقدم واذالم يكن قبله طرف في صورة المضاف فكسره نادركه قوله  
\* نهيك عن طلبك ام عمرو \* بعاقبة وانت اذ صحيح \*

انتهى (قوله ولا يمكن الاكتفاء على احدهما لما عرفت) في الحاشية النشطة على  
قول الش لان السائل ان المقول اه وهذا رد للفاضل العصام حيث قال بعد  
ما ذكر ما نقله المحشي عنه في الحاشية السابقة آنفا والاصوب ان مراد المص انه  
اذا علمت ان النوع قسمان فتعريفه الواضح الموضح لقسميه هذا لانه لو لم يذكر  
القسمان في التعريف لم يكن جامعاً وكيف لا والنوع المتعدد الاشخاص داخل  
في المقول على واحد في جواب ما هو انتهى (قوله ومن لم ينسبه اول الدخول اه)  
اي ومن لم ينسبه لكون الدخول في المقامين معتبرا بالنظر الى الاكتفاء على كثيرين  
والاكثفاء على واحد جعل الدخول في قوله ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد

الاشخاص مؤلا بنفسه الدخول بعد ان اوله ايضا بوضوح الدخول معللا بانه  
داخل في الكل ولم يخرج بقوله مقول على واحد هكذا يجب ان يخرج هذا الكلام  
والالورد عليه ان في هذا الثقل قصورا يظهر بالمراجعة الى عبارة الفاضل العصام  
ثم انه لا ينبغي عليك ان كون النوع المتعدد الاشخاص داخلا في كل مقول على  
واحد مبني على ما زعمه ذلك الاول اعني الفاضل المذكور والافهو غير مسلم عند  
المحشي المحقق كما نبه عليه قبل هذه الحاشية بحاشية (قوله والمراد لكونهم متفقين اه)  
يعني ان المراد مقول على كثيرين متفقين بالحقائق لاجل كونهم متفقين بالحقيقة  
بناء على ما قرر من ان تعليق الحكم وهو هنا المقولية بالمشق والمراد هنا متفقين  
يشعر بعلة مبدأ الاشتقاق اعني الاتفاق بالحقيقة هنا لذلك الحكم (قوله وما سبق  
من كونه اه) عطف على تعلق اي وعلى ما يشعر به ما سبق من كونه جوابا اه وذلك  
لما تبين مما ذكره المحشي سابقا ان معناه كونه جوابا بقدر الشركة والخصوصية معا  
اعني انه ان كان سؤالا بالشركة يكون مقولا في جوابه وان كان بالخصوصية يكون  
مقولا في جوابه ولا ينبغي انه مشعر بان كونه جوابا لكونه ماعية مشتركة او مختصة  
(قوله والحيوان مقول على زيد وعمرو اه) يعني انه مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة  
في ضمن كونه مقولا على الكثرة المختلفة الحقيقة فيصدق عليه انه مقول على كثيرين متفقين  
بالحقيقة ولذا اورد العلامة التفازاني ايضا هذا اليراد فقال وفيه نظر لان كل  
قيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافيه ولانم المناقاة بين المقولية على المختلفة الحقيقة  
والمقولية على المتفقة الحقيقة فان الجنس كما يقال على الكثرة المختلفة الحقيقة يقال  
على الكثرة المتفقة الحقيقة لكن اذا كان معها كثرة اخرى مختلفة الحقيقة كقولنا  
ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك فلا بد من قيد فقط ليخرج الجنس انتهى (قوله  
لان مقولية الحيوان اه) تعليل لقوله فلا بد يعني ان مقولية الحيوان على زيد وعمرو  
وبكر في الصورة المذكورة اتساهى لكونهم من افراده ولا دخل فيها لاتفاقهم  
في الحقيقة ولا اختلافهم فيها وان كان مقولته عليهم وعلى هذا الفرس لاختلافهم  
في الحقيقة كما سيجي وقد عرفت ان المراد بالمقولية على متفقين بالحقيقة المقولية  
عليهم لاتفاقهم فيها (قوله لانه يخرج الجنس اه) اذا الجنس كما يكون مقولا  
على الكثرة المتفقة الحقيقة اعني الحصص يكون مقولا على الكثرة المختلفة الحقيقة  
ايضا فلا يصدق عليه بالنسبة الى حصصه انه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة  
فقط فيخرج عن تعريف النوع مع انه نوع بالنسبة اليها (قوله لما عرفت  
في الحاشية السابقة) من ان المراد لكونهم متفقين بالحقيقة والجنس لا يكون مقولا



على كثيرين متفقين بالحقيقة لاجل اتفاقهم في الحقيقة اصلا (قوله في جواب اي شئ في ذاته) ناظر الى الفصول كان قوله اوفى عرضه ناظر الى الخواص اي اي شئ في عرضه (قوله يعني ان الفصول البعيدة آه) دفع بهذه العناية ما يتسوهم وروده وهو انه بعدما خرج بعض الفصول والخواص بقيد متفقين بالحقائق يكون اسناد اخراج الفصول والخواص مطلقا الى القيد الاخير من قبيل اخراج الخارج بانظر الى ذلك البعض وحاصل الدفع ان ذلك الاسناد بالنظر الى قصد المعرف لا بالنظر الى نفس الامر ومن البين ان ذلك البعض لم يقصد اخراجها بالقيد الاول ونما يجب ان يعلم ان هذا الكلام منه قدس سره دفع لما اورد على الش من ان تخصيص القيد الاول باخراج الجنس تحكم لانه يخرج الفصول والخواص البعيدة ايضا (قوله وان كان يقع آه) تنبيه على فائدة تفيد الجواب باضا فتسه الى ما هو (قوله وان كان ماهية آه) تنبيه على فائدة تفيد في كونه تمام ماهية بقوله لما هو عرض عام له وقس عليه قوله الاتي وان كان مميرا لما هو خاصة له (قوله ليس مميرا له اصلا آه) وذلك لان له ولا مثاله من الاعراض العامة حيثيتين حيثية عموم وحيثية خصوص فيحيثية العموم عرض عام وحيثية الخصوص خاصة والتمييز خاصة الخصوص فالعرض العام باعتبار انه عرض عام غير ممير وباعتبار انه خاصة ممير كذا ذكره المولى داود الاسود (قوله وقد عرفت فائدة التقييد غير مبررة) فظهر منه ان فائدة التقييد هنا بقوله لما كان فصلا وخاصة له الاختلاف بينهما اذا اخذنا بالنسبة الى الخصص فان كلا منهما تمام ماهية حصصه (قوله اشارة الى ان هذا القيد آه) دفع لما ارد عليه قدس سره من انه بعد ما بين خروج الجنس عن تعريف انواعه بالقيد الاول يكون التعرض في دخوله في القيد الثاني اشغالا بما لا يعني كما لا يخفى ببيان فائدة التعرض وهو (قوله مطلقا) اي سواء كانوا موجودين في الخارج او لم يكونوا (قوله انه كيف يمكن اسقاطه وهو آه) يعني ان مقول على كثيرين اذا اخذ مطلقا يكون بمعنى الكل وجنسا للكليات الخمس كما ينبغي شرحا ويكون لفظ الكل مع مستدركا واجب الاسقاط فلو اسقط مقول على كثيرين ايضا يلزم ان يبقى التعريف الرسمي بغير جنس وهو غير صحيح (قوله يصح اسقاطه آه) لما انه ح ليس بمعنى الكل ليلزم كون لفظ الكل مستدركا واجب الاسقاط فلا يلزم منه اسقاطه ما ذكر لكون لفظ الكل جنسا للتعريف (قوله والاكتفاء على المقول على واحد آه) اي الاكتفاء على كل مقول على واحد في الخارج او في الذهن في جواب ما هو ولكون الاكتفاء

بانظر الى ما هو قسيم اعني مقول على كثيرين اقتصر على المقول على واحد آه هذا ملاح لهذا القيد في فهم مراد المحشى ههنا وانت خير (قوله فان المقصود منها اي من التعريفات تنقيش المجهول آه) اي جعل المجهول متقشفا في الذهن بصورته ومن البين ان اللفظ المستدرك لا دخل له في هذا المقول (قوله اذ لا معنى للتقيد) في التعريف بين مقول على واحد ومقول على كثيرين لعدم وجود المقابلة بينهما اذ كل ما هو مقول على واحد فهو مقول على كثيرين في الذهن وهو (قوله بناء آه) متعلق بقوله حكم آه على نزاع الحافض اي حكم به لاجل البناء على ان ذكر مقول على كثيرين واجب امام مقول فلتعلق في جواب ما هو به واما على كثيرين فايقع متفقين صفة له هذا هو الاجتماع لفظ في هذا المقام وان جاز في مثله احتمال آخر لا يخفى على الاعلام (قوله فكأنها مترادفان) لم يقل فهما مترادفان لان الترادف لا يجري في المركبات ولا في المركب مع المفرد على ما تقرر في محله (قوله بناء على ان المتبادر آه) اي المتبادر من المقابلة على كثيرين ان يكون محمولا عليهم على طريق الاطلاق العام والمطلقة العامة على ما ينبغي القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بالفعل اي في زمان من الازمنة سواء كان في الماضي او الحال او المستقبل قال الشارح فيما بعد وانما كانت مطلقة لان القضية اذا اطلعت ولم تقيد بقيد من دوام او ضرورة او لادوام او لاضرورة فهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة سميت بها (قوله اذ يمكن منع كونه لازما بينا آه) وذلك لانه قد يتصور المقابلة على كثيرين بالفعل ولا يخطر بالبال الصلاحية لهذه المقولية اصلا (قوله اي بالفرض كما مر) اتفاقا في كلامه قدس سره وهو قوله مفهوم الكل هو الصالح لان يقال بالفرض على كثيرين فليس المراد بالمقولية في التعريف ما يصلح للمقابلة بالفعل ايضا لانه ايضا اخص من مفهوم الكل الذي اعتبر فيه امكان فرض الاشتراك لا امكان الاشتراك في نفس الامر فيخرج عن تعريف الكليات مفهومات كلية لا يمكن مقولتها على كثيرين في نفس الامر كالكليات الفرضية (قوله بالقرينة العقلية آه) متعلق بالفعل المنفهم من الاستثناء في قوله قدس سره الا الصالح آه اي اريد به الصالح لان يقال على كثيرين بالقرينة العقلية التي بينها قدس سره بقوله اذ لو اريداه ودلالة الالتزام معتبرة في التعريفات اذا قترنت بالقرينة العقلية لعدم الخفاء (قوله على برهان امتناع تعدد الواجب خارجا وذهنا) اي تعددا خارجيا وذهنيا قالوا لا يكون الوجوب مشتركا بين اثنين لانه نفس الماهية فلو كان مشتركا بينهما لكان نفس ما عنيهما



والشأن كان في الماهية لا بد ان يتمايزا بتعين فيلزم ح تركبها من الماهية والتعين وانه  
محال لامتناع تركيب الواجب على ما في المواقف وشرحه ( قوله وما قال المحقق  
الدواني اه ) مبتدأ خبره قوله الا تفي فالجواب عن الاول اه ( قوله فيه بحث اما والا  
آه ) اي في كلامه قدس سره هنا بحثان والظاهر كما حققه ابو الفتح ان البحث الاول  
معارضته لقوله قدس سره لم يرد بالقول على كثيرين في تعريفات الكليات  
الا الصالح اه والثاني منع لبطالان التالي من دليله اي لانهم بطلان خروج المفهومات  
المذكورة عن تعريف الجنس على ما هو مراده قدس سره من قوله يخرج عن تعريف  
الكليات ( قوله بل الكليات المتباينة بالنسبة الى المتباينة آه ) اي بالنسبة الى الحقائق  
المتباينة سواء كانت تلك الحقائق اي الماهيات موجودة او معدومة اذ يمكن فرض  
مقولة تلك الكليات بتلك الحقائق ايضا ( قوله اذ لا يمكن ح اه ) ضرورة ان يفرض  
بهذه الحقيقة بمتنع ( قوله ولا ضرر في ذلك ) اي لانهم بطلان دخولها في التعريف  
بل يجوز ان يكون كل كلي جنسا باعتبار مقولته فرضا على كثيرين مختلفين بالحقيقة  
في جواب ما هو على ما هو مقتضى التعريف على التقدير المذكور بل فردا للكليات  
الجنس باعتبارات مختلفة فرضية ويؤيده ما اشتهر من ان تقسيم الكلي الى الكليات  
الجنس اعتباري والامتناع بين الاقسام انما هو باعتبار قيود الحقيقة في مفهوماتها  
لا اجتماعها في مادة واحدة اللهم الا ان يقال اجتماعها في كل مادة بحيث يكون  
جميعها متساوية متلازمة بحسب الصدق متباعدة جدا ذكره المول ابو الفتح ( قوله  
بط ) لا استلزامه عدم جمع التسمية اليها لدخول مفهوم الواجب في المقسم اي الكلي  
قطعا كما عرفت ( قوله وليت شعري اه ) اشارة الى دفع ما يشوههم من انه يمكن  
ان يقال ان المقسم اليها ليس الكلي مطلقا بل الكلي المتعدد الاشخاص في الخارج  
فالמושومات المذكورة خارجة عن المقسم كما هي خارجة عن الاقسام وحاصل الدفع انه  
لا يبقى مخ فائدة لادراجها في تعريف الكلي ولدخول مثل مفهوم الواجب ايضا  
في المفهومات المذكورة لم يكن هنا مجال ان يقال ان ادخالها في التعريف يتبع ادخال  
كلي آخر كما كان له مجال في ادخال الكليات الفرعية فيه على ما سبق ( قوله اي  
المص اعتبر في النوع مقولته اه ) يريد ان القول في قول الشارح لما اعتبر في النوع  
قوله في جواب ما هو بحسب الخارج مصدر مبني للمفعول وهو وظ اذ ليس هذه  
العبارة اعني في جواب ما هو بحسب الخارج موجودة في كلام المص واما على النسخة  
الآتية فلا حاجة الى ذلك اذ قوله بحسب الخارج ح متعلق باعتبار فلا يفيد الكلام  
وجود هذه العبارة في كلام المص وهو وظ ( قوله لانها اصول الكليات اه ) اي

الامور الجزئية متصلة في الوجود والكليات موجودة بوجودها ومتفرقة منها  
على ما حققناه سابقا بما لا مزيد عليه ( قوله والجواب منع توقف معرفة اه ) يعني  
ان غاية ما في الباب توقف معرفة النوع والجنس من حيث انهما نوع وجنس على  
معرفة المقول في جواب ما هو وتوقف معرفة المقول في جواب ما هو على معرفة  
كونه تمام الماهية المختصة والماهية المشتركة مطلقا لا بمنوان النوع والجنس فلا  
دور لتاخير جهتي التوقف ( قوله نعم تلك المعرفة اه ) اي معرفة كون الشيء تمام  
الماهية المختصة وتام الماهية المشتركة في الماهيات الموجودة في الخارج متعسرة  
لعسر الاطلاع على الذاتيات فيها كما يشعر به كلامه هنا او متعذرة لتعذره كما يدل  
عليه ما يذكره بعد ثلث ورقات فكلامه في الموضوعين اشارة الى ما قالوا من ان تعيين  
الثاني عن العرضي فيها عسير واصل الى حد التعذر لان الجنس والفصل البعيد  
والعرض العام مثلا متشابهة وكذا الفصل القريب والخاصة فالامتناع بينهما  
في غاية الصعوبة واشار بتقييد الماهيات بالتحقيقية الى سهواتها في المفهومات  
الاعتبارية من المفهومات اللغوية والاصطلاحية فان اللفظ اذا وضع في اللغة  
او في الاصطلاح لمفهوم لها كان داخل فيه فهو ذاتي وما كان خارجا  
عنه فهو عرضي له ( قوله لانها آه ) اي الحقيقة عبارة عن الماهية آه فهي اخص  
من الماهية ( قوله لانه لو لم يكن فيها امكان حل ) اي بانفرض كما مر غير مرة لما صدق  
عليها تعريف الكلي واذا كان فيها امكان الحل فرضا تنحصر في الاقسام الثلاثة  
لما سبق ان امكان فرض صدقها على كثيرين فظهر الى مجرد مفهومه يستدعي  
امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها وان لم تكن شيئا منها في نفس الامر والقائل ظن  
ان المعبر في الاقسام الثلاثة الحل او صلاح الحل في نفس الامر وقد عرفت ان المعبر  
فيها صلاح الحل بانفرض فلا تغفل ( قوله ويكونها وسيلة الى تلك المعرفة ) اي معرفة  
احوال الموجودات لما انها قد تنوقف على معرفة المفهومات الاعتبارية واحوالها  
واحكامها كما ينه عليه ( قوله فيجب ان يكون موضوعات تلك انقوا عداها )  
اي موضوعاتها منحصرة في تلك الاقسام الخمسة للكلي فيجب ان يكون المعبر  
في كل منها الماهية اعم من ان يكون موجودة في الخارج اولا ( قوله كذلك شمول  
قواعد اه ) اي والمق الاصل شمولها للامور الموجودة لما ان المق الاصل انما هو  
معرفة ما عرفت ( قوله فلا يرد منع الحصر بالشخص ) اي منع حصر جزء الماهية  
في الجنس والفصل بالشخص بان يقال ان الشخص جزء لماهية الشخص مع انه ليس  
بجنس ولا فصل لما اسلفناه من انه متشخص بذاته اي جزئي حقيقي والآن كان



اعتباره في الماهية تقييد الكلّي بالكلّي ومن البين انه لا يفيد الجزئية فلو كان لكلي  
شيء ماهية كلية لم يحصل جزئي اصلا لعدم الانتهاء الى شخص بذاته ووجه  
تفريع عدم ورود المنع المذكور على ما ذكره انه لما اريد بالماهية هنا ما هو مصطلح  
المنطقيين وقد بينا سابقا انها عندهم مختصة بالكلّيات كان القول بان الشخص  
جزء لماهية الشخص خطأ والصواب ان يقال انه جزء لهوية الشخص مثلا  
ماهية زيد الحيوان انطاق وهو يه الحيوان انطاق مع الشخص فالشخص  
ليس بجزء للماهية اصلا بل جزئها منحصرا في الجنس والفصل (قوله ماهية الشيء هو  
هو) ويعبر عنه بالقوام كما قدمناه فهي عندهم تكون كلية وجزئية (قوله كما يظهر  
بالأمل) فان الحيوان انطاق مثلا ماهية عند كلا الفريقين لانه مما يجاب به عند  
السؤال عن الانسان بما هو وانه ماهية الانسان هو هو والحيوان مثلا ماهية بالنسبة  
الى زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس عند المنطقيين لما انه يجاب به عند السؤال  
عن هؤلاء بما هم وليس بماهية عند اهل الحكمة لعدم كونه ماهية شيء هو هو بالنسبة  
الى شيء من هؤلاء اذ من البين ان قوام كل من زيد وعمرو بالحيوان الناطق لا بالحيوان  
فقط وقوام كل من هذا الفرس وذلك الفرس بالحيوان الصاهل لا بالحيوان فقط  
ايضا والحيوان انطاق مع الشخص ماهية زيد عند اهل الحكمة لما ذكر وليس  
بماهية له عند المنطقيين اذ لا يجاب عند السؤال عن زيد بما هو به بل بالحيوان الناطق  
فقط (قوله اي حقيق) اذ هو المتبادر ويجب حل اللفظ عليه عند عدم الصارف لاسيما  
في التعريفات والتقسيمات (قوله ولا يلزم ان لا يكون الجسم) دفع كالتوهم به من انه  
اذا كان المراد بالنوع الآخر ما هو نوع حقيق يلزم ان لا يكون الجسم من حيث انه  
تمام المشترك بين الحيوان والجسم لانه تمام المشترك بين الماهية اي الحيوان مثلا  
وبين نوع آخر اضافي اعني الجواد لاحقيق اذ تحته انواع حقيقية كالبحر والمدر  
ونحوهما وقوله لانه يصدق اه تعليل لقوله لا يلزم اه وبيان لوجه الدفع وحاصله  
انه كما ان الجسم في هذه الحالة تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر اضافي هو الجواد  
كذلك هو فيها تمام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيق هو البحر مثلا الواقع تحت  
الجواد فيصدق عليه في هذه الحالة انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيق  
في الجملة وان لم يصدق عليه من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجواد (قوله  
فقد بر) وجهه ان تقسيم الكلّي الى الكلّيات الخمس اعتباري والامتيار بين الاقسام  
انما هو باعتبار قيود الحبيّة في تفهوماتها لاجتماعها في مادة واحدة كما اشتهر ذلك  
بينهم وسبق فلا يفيد في كون الجسم جنسا مصدق انه تمام المشترك بين الماهية وبين

نوع حقيق في هذه الحالة مطلقا ما لم يصدق ذلك عليه من حيث انه تمام المشترك بين  
الحيوان والجواد كما لا يخفى (قوله فيكون معنى قوله اولا يكون اه) وذلك لانه  
قد ظهر بالعبارة المذكورة ان النكرة اعني نوع آخر ملحوظة هنا بمفهومها وابهامها  
لا باعتبار وحدتها فقط ومن البين ان النكرة الملحوظة بهذا الوجه تفيد العموم اذا وقعت  
في سياق انفي (قوله فالتنفي في قوله ولا يكون راجع الى كليهما) لما استطاع عليه  
من ان الفصلية تتحقق في صورتين احدهما عدم الاشتراك اصلا وثانيتهما الاشتراك  
على ان لا يكون تمام المشترك بل بعضه المساوي له (قوله مع انه اخصر) من قوله  
وبين النوعين الآخرين اولا انواع الاخر والاولى مع انه اضبط ووضح  
كما لا يخفى (قوله متبعة للشارح اه) يعني انه لو اکتفى على قوله وبين كل  
نوع لم يصح ولو قيد بقوله يشارك الماهية في ذلك الجزء فان متبعة الش  
فانه لم يفيد قوله وبين نوع آخر بالمشراك للماهية في ذلك الجزء بخلاف قوله وبين  
النوعين الآخرين اه لانه صحيح بدون التقييد اذ التوضيف بالآخرين وبالاخر  
يشعر بان النوعين اولا انواع من جنس الماهية يعني انهما يشاركانها في ذلك  
الجزء (قوله صار من الاضداد) اي من الالفاظ المشتركة بين المعنيين المتضادين  
مثل القرء الموضوع للخص والظاهر (قوله فيجوز ان يكون قبله جزء اه)  
كما ان قبل الحيوان جزءا مشتركا بين الماهية اعني الانسان والنوع الاخر اعني الفرس  
مثلا وهو الجسم النامي الذي هو جزء الحيوان (قوله وانما لم يقل اولا لا يكون اه)  
يعني انه لو قال من اول الامر والمراد بتمام الجزء المشترك جزء مشترك لا يكون جزء مشترك  
خارجا عنه لكان اخصر ووضح لكنه بين المراد به بقوله الجزء المشترك الذي لا يكون  
وراء جزء مشترك بينهما فاحتاج الى تفسيره بقوله اي جزء مشترك لا يكون اه رعاية  
لمعنى التمام الذي دل عليه تمام المشترك وطلبا للنسبة به لما ان كون الشيء مما يبدل  
على انه ليس وراءه اي بعده شيء آخر (قوله اشتغال بما لا يعني) لعدم تضمنه فائدة  
جيدة في المقام بخلاف التفسير بلفظ الورا بمعنى الخلف ثم تفسير ما وقع في ورائه  
اي بعده بالخارج فانه متضمن لمناسبة اطلاق تمام المشترك عليه كما عرفت (قوله  
والتكبير) في المفسر والمفسر (قوله لا يكون جزء مشترك اه) صفة لقوله جزءا  
مشتركا وذلك لان المفسر حين المفسر فاقوع صفة للمفسر بالكسر صفة للمفسر  
بالفتح (قوله فيفيد جواز اه) بناء على ان انفي في قوله لا يكون غيره اه يتوجه الى  
وضف قوله جزءا مشتركا قوله لا يكون جزء مشترك اه لما ان محط الفائدة القيد ونفي  
الثني اثبات فيفيد ما ذكره المحشى قطعاً (قوله ولانه لا معنى لذكره مطلقاً اه)



اي لا فائدة في ذكر الجزء المشترك اولا حال كونه مطلقا عن التقييد بقوله لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما ثم تفسيره بالجزء المشترك المقيد فلا يكون جزء مشترك اه بقوله اي جزء مشترك لا يكون اه بل الواجب ان يقيد من اول الامر بهذا القيد ويسقط التفسير من البين (قوله باللفظ اصرح) وهو لفظ خارج (قوله ان التخصيص بعيد اه) اي تخصيص الجزء المشترك المنفي بما لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بعيد عن عبارة تعريف تمام المشترك اعني قوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما اذ وقع الجزء المشترك المنفي فيها مطلقا ولا قرينة على التقييد ووجه اندفاعه بما ذكره ان توهم لزوم التخصيص مبني كما ترى على جعل قوله اي جزء مشترك اه تفسير القول بجزء مشترك بينهما وليس فليس فانه تفسير لجموع التعريف المذكور وبيان للمعنى المقاد باللفظ وراء الواقع فيه باللفظ اصرح في ذلك المعنى (قوله فيكون ذكره استطراديا اه) وذلك لان وقوعه في المكان الفاصل بين الشئين الحاصر بينهما يدل على انه ليس من فئة احد من الشئين ولا من متعلقاته التي يتوقف عليها احدهما فلا جرم يكون ذكره بينهما مجرد الاستطراد ولما كان التفسير الاول الذي اختاره الشئيانا للفظ المأخوذ اي لفظ تمام المشترك المأخوذ في صغرى دليل انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل المقرر بقياس مقسم يختلف النتيجة كان من فئة الشئ الاول ومتعلقاته التي يتوقف عليها فلم يكن ذكره استطراديا بخلاف التفسير الثاني المنقول بقوله ربما يقال اه اذ لا حاجة اليه بعد البيان بالتفسير الاول الاسد اصلا وتقرير دليل الانحصار هكذا جزء الماهية اما جنس واما فصل لانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر اولا يكون هذه صغرى وما يكون تمام الجزء المشترك اه جنس وما لا يكون فصل وهذه كبرى مركبة من حليتين يتبع المظ (قوله والقول بانه يجوز الجمل اه) اي يجوز حمل الاشارة في قوله وهذا الكلام على مجموع التفسير المختار والتفسير المنقول بناء على انه لا يلزم من كون التفسير الاول ضروريا بالتوقف اللفظ المأخوذ في المقدمة الاولى عليه كونه مقصودا اصليا والحال ان المراد بقوله ما كنا فيه في قوله فلنرجع الى ما كنا فيه هو المقي الاصل في التفسير الاول ايضا مذكور استطراديا بين مقدمتي دليل الانحصار المقصودتين بالاصالة (قوله صرف عن الظاه) اي عما يغضيه ظاهر لفظ هـ ذا ولفظ البين كما ذكره وظاهر لفظ ما كنا فيه ايضا لما ان الظاهر ما كان هو مقصودنا بان ذكره مطلقا (قوله ويستلزم ان يكون اه) اذ ليس شئ منها بمقصود اصلي في العلوم بل كلاهما من المبادئ التي يتوقف عليها المقصود الاصل

( فيها )

فيها اعني المسائل (قوله لان مناط الجمل الاتحاد اه) اي مناط صحة الجمل ذلك واما التغير الذهني فهو شرط افادة الجمل لشرط صحته (قوله بان يكون متزعا عنه) اي بان يكون وجود الآخر اعني المحمول متزعا من وجود الاول اعني الموضوع (قوله على ما هو تحقيق المتأخرين) الغير القائلين بوجود الكلّي الطبيعي في الخارج حقيقة وقد سبق تحقيق انتزاع الامور السالبة من الجزئيات فتذكره (قوله صحيح) لاشعاره بكون الوجود الجزئي بالاصالة والكلّي بالتبعية كما هو الحق (قوله دون العكس) اي الحكم بان اتحاد الامور الجزئية مع الكلّي بان يكون الكلّي موضوعا والجزئي محمولا غير صحيح لاشعاره بكون الوجود بالاصالة للكلّي وباتبعه للجزئي مع انه بطبيعة قطعنا (قوله فهو محمول على العكس اه) اي محمول على انه واقع بطريق الانعكاس والانحراف وان اصل القضية زيد بعض الانسان او واقع على انه مأول بالكلّي اي بعض الانسان يسمى زيد مثلا (قوله فاندفع ما قيل انه يجوز اه) القائل هو المحقق الدواني وحاصله ان الكلّي محمول على الجزئي الحقيقي ايجابا بالنسبة كما قولنا زيد انسان وهو يدل على كون الجزئي الحقيقي محمولا على الكلّي ايجابا بضرورة ان الجمل هو الاتحاد وهو من الطرفين كما قرره ابو الفتح ووجه الاندفاع ظ (قوله فظهر انه اه) تفريع على الاندفاع المنفرع على تحققه السابق (قوله على ما قال بعض اه) متعلق بالمتن اي على ما قال بعض المحققين بالتفاير بين الجزئي ونفسه بالترخلة والانتفات فذكر انه اذا لوحظ شخص اه (قوله ويكنى هذا القدر اه) من كلام بعض المحققين (قوله فلا يمكن اه) تفريع على قوله اما نفسه بحيث لا تغايراه (قوله واما جزئي آخر مغاير له واواه) لا يخفى ان مقتضى التفريع والبيان بقوله فالجمل وان كان اه اسقاط الواو عن قوله ولو باللاحظة على ان يكون احتمال كونه محمولا على جزئي آخر مغاير له بالذات غير مذكور لكونه بطلانه مبينا في كلامه قدس سره مع عدم الفائدة في تكرار بيانه بخلاف احتمال حمله على جزئي هو نفسه لان في تكرار بيانه تفصيلا ليس في كلامه قدس سره كما ترى لكن لم نجد نسخة كذلك فاعرفه (قوله تصادق الاعتبارين عليه) فكانه قبل زيد مدرك اولا ومدرك ثانيا (قوله وكذا في قولك هـ هذا الضاحك اه) رد على المحقق الدواني حيث قال بعدم انتقال كلامه قدس سره هنا وفي نظر ان يجوز حمله على جزئي مغاير له بحسب الاعتبار متحد معه بحسب الذات كما في هذا الضاحك هذا الكاتب فانها مختلفان بحسب المفهوم متحدان بحسب الذات فان ذاتهما زيد بهينه مثلا انتهى وفي بحسب النسب كلام له قدس سره يؤيد



ما ذكره المحشي رح ههنا فانتظر (قوله بوجود الكلي الطبيعي في الخارج حقيقة) اي بعين وجود الاشخاص لا بوجود مفارقه فالوجود واحد والموجود اثنان وقوله حقيقة احتراز عما قيل من ان مرادهم بوجود الكلي الطبيعي وجود اشخاصه مجازا فكل من الوجود والوجود واحد في الخارج عندهم كما عند الآخرين وذلك لما ان سباق كلام الشيخ في الشفاء يابي عن ذلك على ما بينه المحقق الدواني ولا يخفى على المراجع واما احتمال ان يكون الكلي الطبيعي موجودا بوجود مفار لوجود الاشخاص فيكون الوجود اثنين في الخارج كما لوجود كاذب اليه بعضهم فباطل لاستلزامه عدم صحة الحمل بينهما كما لا يخفى (قوله والوجود الواحد اما قام آه) اشارة الى دفع ما اورد على الاقدمين من انه اما ان يكون الوجود بذلك الوجود كل واحد منهما فيلزم قيام معنى واحد بمجال مختلفة او مجموعهما فقط فيلزم وجود الكل بدون جزئه وكلا اللازمين محال قطعاً وحاصل الدفع ان الوجود وان كان اثنين في نظر العقل لكنه واحد كما لوجود في الخارج وقيام الوجود به من هذه الحثية الخارجية لا من الحثية الاولى العقلية كما نبه عليه المير ابو الفتح (قوله لا ستوائهما في الوجود) من غير اصاله احدهما وتبعية الآخر فيجوز اعتبار اصاله ايهما قصد وتبعية الآخر (قوله مبني على ما نقل عن الفارابي) في مدخل الاوسط والشيخ في الشفاء من صحة اه هكذا في الشيخ التي عندنا واصل اللفظ وهذا مبني ما نقل عن الفارابي اه باسقاط على كما لا يخفى (قوله اي مطلقاً) اي غير مقيد بالعرض وهذا رد على ما قاله الفاضل العصام من انه لا يخرج مطلق النوع اذ الجنس والعرض العام نوعان لخصصهما ولا يخرجان بقوله مختلفين بالحقائق كما نقله بقوله الآتي فاقبل اه (قوله لان مقولته على كثيرين اه) اي والحال ان المراد هنا لا اختلافهم في الحقيقة كما ان المراد في تعريف النوع لاتفاقهم فيها على ما سبق بيانه (قوله ولذا لم تعرض اه) اي ولان خروج فصول الانواع وخواصها لكون مقولتها مساواتها النوع فيظهر خروجها بما خرج به النوع لم يتعرض الشارح لآخرجهما بقولنا مختلفين بالحقائق (قوله يصدق عليه حين كونه اه) اي ولا ينفك كون المراد لاختلافهم في الحقيقة ولا تفاقمهم في الحقيقة اذ من البين انه يصدق على الحيوان حين كونه مقولاً على زيد وعمرو وهذا الغرس لاختلافهم في الحقيقة انه مقول على الحصص الموجودة في ضمن كل منهم لاتفاق تلك الحصص في الحقيقة اي حقيقة الحيوانية (قوله فلا بد من قيد الحثية اه) فاذا اخذ الحيوان مثلاً من حيث مقولته على مختلفين كان جنساً ولا يصدق عليه انه

من حيث انه مقول على متفقين بالحقائق واذا اخذ من حيث مقولته على متفقين كان نوعاً ولا يصدق عليه انه من حيث انه مقول على مختلفين بها كما لا يخفى (قوله فتدبر اه) اشارة الى ان اعتبار قيد الحثية في مفهومات الكليات انما هو باعتبارها في تقسيم الكلي اليها وتعريف كل منها وذلك يوجب ان لا يكون الجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد مثلاً جنساً كما نبه عليه فيما سبق ايضاً واوضحناه فتذكر (قوله اي الكليات المخصوصة كما بينه آه) يعني ان المراد بالكليات المنطقية كما هو المتبادر لكن لا مطلقاً حتى يقال انها عبارة عن المفهومات العارضة على الطبائع لمفهوم كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ومفهوم كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو الى غير ذلك ومن البين انه لا يفرع عليه قوله حتى يتها لهما التمثيل بها اه وليس بمراد في المقام قطعاً بل المخصوصة منها وهي ما بينه بقوله فوضهوا الانسان اه اي النوع الذي هو الانسان والجنس القريب الذي هو الحيوان وقس فصح التفرع بلا تكلف ولما فسرهما المولى داود لدفع ذلك بمعروضات الكليات المنطقية والفاضل العصام بالكليات الطبيعية رد عليهما بقوله والتفسير بالكليات آه يعني ان الكلي الطبيعي لم يعرف بعد وكذا معروض الكلي المنطقي فالتفسير بهما تفسير بالجهول (قوله لما لم يصرح في كتب القوم آه) يعني ان قول الش القوم قدر تبوا الكليات فوضهوا الانسان يفيد ان القوم صرحوا بالترتيب المذكور في كتبهم ومثلوا بتلك الكليات المرتبة في موضع واحد منها مع ان كل ذلك لم يكن منهم فحاول قدس سره ازالة الخفاء عن مراد الش بقوله لا يخفى عليك آه (قوله في فهم) وهو المنطق ووقع في التفتحة المجاورة من ما وراء الثهر في كتبهم (قوله ومن جعله مباحث الكليات) اي ومن جعله ففهم مباحث الكليات الخمس (قوله ومن جعلها آه) اي ومن جعله مباحث الكليات (قوله لا انصرح بالترتيب المذكور) نفي لمرادية المفاد الاول وقوله والتمثيل بها مجمعة مرتبة نفي لمرادية المفاد الثاني (قوله والغرض من ذلك آه) اي من التمثيل لترتيب الانواع والاجناس بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض (قوله وعلى ترتيبها في التقويم) اي ترتيب الذاتيات في تقويم الحقيقة وتحصيل قوامها كقويم الجسم النامي والحساس مثلاً لحقيقة الحيوان وتقويم الحيوان والناسط لحقيقة الانسان (قوله وذلك متعذر) وقد مرنا ذلك مفصلاً عن قريب (قوله فهو مجرد اعتبار للتمثيل) اذ يجوز ان لا يكون الانسان نوعاً حقيقياً ولا الحيوان جنساً مما لا بل يكون كلياً منهما خاصة او عرضاً عاماً على ما ذكره ابو الفتح كيف وقد قالوا ان الحيوان لا يصدق



على الشيوخ عدم موافقهم بل ذبوا عنهم ولا يجوز في الذاتيات الصديق في وقت والسب  
في آخر اذا داني ما يجب صدقه في جميع اوقات وجود ما هو ذاتي له وان اناطق  
معناه كما هو المعروف بينهم مدرك الكل اوشي له الادراك وكلاهما عرض عام  
كلا يتخفى الا يرى ان الجواهر البسيطة المجردة لا مركز للافلاك مدركة للكميات  
كما قول ومسموعة بانفس الناطقة ثم ان في هذا الكلام تعريضا للمولى داود والفاضل  
العصام بانه لا حاجة الى ما تخلله في دفع ما ورده انقل المذكور اعني الخلق من  
ان المراد بقوله رتبوا آه انهم اوردوها في كتبهم ايرادا مرتبا والمراد بقوله فوضعوا آه  
وضعوا في كتبهم او ان المراد بقوله رتبوا وضعوا باعتبار هذا الترتيب الواقع في نفس الامر  
واعتبار وضعه بل كل من قوله رتبوا وضعوا المحمول على ظاهره لان كلامنا في ترتيب  
والوضع امر اعتباري مجرد ليس بنفس امرى هذا (قوله وصف القواعد بالكلية آه)  
يعني ان الكلية مأخوذة في مفهوم القاعدة لانها حكم كلي ينطبق على جزئياته  
ليستغاد احكامها منه وكذا الجزئية مأخوذة في مفهوم المثال لما انه الجزئي الذي  
يذكر لا يوضح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد الا انه قدس سره وصفها  
بالكلية والجزئية نبيه على كونها مناط الحكم بان القواعد لا تنضح عند المبتدى  
الا بالامثلة وعلة له بناء على ان تعلق الحكم بالامر بعد وصفه بصفة يشترط به اية  
الوصف كتعلقه بالمشتق وقديين المجتبي كونها علة له بقوله فان النفس اه يعني  
ان النفس في بدأ الفطرة والخلق ما اوقد بالامور المحسوسة التي هي الجزئيات  
فيسهل عليها تعلق الامر الكلي في ضمن الامر الجزئي ولا يسهل عليها تعلق الامر  
الكلي بالاصالة وبدون ملاحظته في ضمن الامر الجزئي (قوله فانه موقوف  
على ذلك) لمذكره ان الفاضل العصام من انه لا يتصور تعدد مع قطع النظر عن تعدد  
(قوله فقط لان المجموع اه) يعني ان كلمة ما حكرة موصوفة وهي من الفاظ العموم  
ومع ذلك يحمل قوله كل ما اه على الكل الافرادى فيعم كل فرد من افراد ما يشارك  
الماهية فيه ومن البين ان المجموع من حيث هو مجموع اضافة من افراد ما يشاركها  
فيه فبهم ايضا (قوله فلانه لم يرد بها) الباع اه يعني ان قوله كل ما ح وان كان  
مجموعا على الكل المجموعى لكن المقام قرينة دالة على انه لم يرد به المجموع من حيث  
هو مجموع بل اعم من ان يكون اه وكذا لم يرد بقوله جميع ما يشاركها اه الجميع بوصف  
الاجتماع بل اعم من ان يكون متفرقة او مجمعة فيعم جميع المشاركات وكل واحد  
منها (قوله فافرق بين عبارتين اه) اى الفرق بين عبارة كل ما يشاركها اه وعبارة جميع  
ما يشاركها اه والحكم بان العبارة الثانية متعضة بالجسم النامي وكذا العبارة الاولى

على تقدير ارادة الجميع يجعل ما موصوفة والكل كلا مجعوعا وذلك لان الجسم النامي مع كونه  
جنسا بعيدا يصدق عليه ح زمر ياف الجنس القريب وهو جنس يكون الجواب عن الماهية  
وهي الانسان وعن بعض مشاركتها فيه وهو الشجر مثلا هو الجواب عنها وعن جميع  
مشاركتها فيه اذ الجواب عن جميع ما يشارك لانسان في الجسم النامي من اقرس  
والبغل والشجر والنبات الى غير ذلك هو الجسم النامي ايضا بخلاف العبارة على تقدير  
ارادة كل فرد وذلك لان الجسم النامي لا يكون جوابا عن الانسان وعن كل فرد  
يشاركه فيه اذ من البين ان الجواب اذا سئل عن زيد وهذا الشرس مثلا الخبوان لا الجسم  
النامي وهو وظ (قوله ولا حاجة في دفعه الى حل البعض على العموم) بان يقال ان اضافة  
البعض الى ما يشاركه بالاستغراق فكأنه قال الجنس اقرب ما يكون الجواب عن الماهية  
وعن كل بعض مما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه وح  
لا يصدق على جنس بعيد والمتوهم والدافع الفاضل العصام (قوله لم يكتفوا في الجنس اه  
بل اعتبروا فيه كون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو الجواب  
عنها وعن جميع ما يشاركها فيه في هذا الكلام اشارة الى ان المشار اليه بهذا  
في عبارة قدس سره ما يكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو  
الجواب آه فنبه (قوله انما يظهر بعدم تعدد الجواب) اللازم لكون الجواب عن الماهية  
وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب آه (قوله ان لا يمكن ان يكون للماهية تما  
مشترك في مرتبة اه) لما تقرر انه لا يجوز ان يكون لماهية واحدة جنسا لا يكون  
احدهما جزء الاخر كما ينقله عن الشرح الجديد للتجريد بعد اربع ورقات فانتظر  
وفيه ايضا ان معنى كونهما في مرتبة واحدة ان لا يكون احدهما جنسا للاخر  
(قوله بان يكون تحت نوع آه) يريد ان فائدة قوله ولا تحت جنس التصبص على كونه  
جنسا قريبا مقرا وذلك لان عدم وجود جنس تحت بان يكون تحت نوع فيكون جنسا  
قريبا لكونه جوابا عن كل المشاركات لذلك النوع فيه ويكون مفردا ايضا لعدم  
جنس غيره لافوقه ولا تحتها فيظهر بهذا وجه كون ما قبل ان قوله اه توها  
(قوله اعتمادا على دلالة الشرطيتين آه) تعطيل للمعلل والمراد من الشرطيتين قول  
الاص فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو آه وقوله وان لم يكن  
تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع فلا بد آه فانهما ما يبدل على الترتيب بان الكل  
الذي هو جزء الماهية اما ان يكون تمام الجزء المشترك آه واما ان لا يكون تمام الجزء  
المشترك وان لم يذكر ذلك الترتيب صريحاً في المتن وقوله اعني الحكم آه تفسير  
الحكم الثاني والباء في قوله بكونه متعلق بالحكم وفي قوله بالدليل متعلق







من وجه كباين الانسان والفرس اذ قد يكون اذا حصل في العقل مفهوم الانسان  
 نحصل فيه مفهوم الفرس اعني الحيوان الصاهل بناء على انه لا جرم من تصور امرين  
 متباينين بحسب الصدق معا وقد يكون مفهوم الانسان حاصلا في العقل مع الذهول  
 عن مفهوم الفرس وقد يكون بالعكس وقس على ذلك ( قوله دون الجزئية ) اي  
 متجاوزة عن المباشرة الجزئية الشاملة للمباشرة الكلية والعموم من وجه فانها لا تنافي  
 الحمل وفيه رد على الفاضل العصام فانه يجوز اندراج الاعم من وجه في المباشرة بحمله  
 اعم من المباشرة الكلية والجزئية كما يجوز اندراجه في الاعم او الاخص على ما هو  
 المختار عند السيد المحقق والمحقق المدقق قدس الله اسرارهما ( قوله ولذا جوزوا  
 تركب آه ) اي ولان المباشرة الجزئية لا تنافي الحمل جوزوا تركب الماهية عن الجنس  
 والفصل مع وجود التباين الجزئي بينهما اي العموم والخصوص من وجه عند  
 البعض وذلك لان الجوز المذكور مشعر بجواز حملهما على الماهية لما عرفت ان اجراء  
 الماهية لا بد ان تحمل عليها وقد عرفت انفا ان الامور الصادقة على شئ واحد  
 متصادقة فقد لزم جواز حمل احدهما على الآخر ايضا ( قوله كالحيوان والناطق  
 عند البعض ) قال صاحب القسطاس قال الشيخ في الشفاء ان قوما ذكروا ان الناطق  
 ليس فصلا للانسان مطلقا بل بالنسبة الى انواع الحيوان واما بالنسبة الى الملك  
 فجنس والحيوان فصل فراد والمائت في فصل الانسان فقاوا حيوان ناطق مائت  
 انتهى واجابوا عنه بان المراد بالناطق ان كان هو الجوهر الذي له النطق اي ادراك  
 العقولات فانه ليس مشتركا بين الانسان والملك بل مختلفان بالماهية فيهما فلا يكون  
 جنسا لهما وان كان المراد به هو هذا العارض اعني مفهوم ماله قوة ادراك  
 العقولات لم يكن فصلا للانسان بل هو اثر من آثار فصله كما في المواقف وشرحه  
 ( قوله بل صدقه بدونه ) اضرب عن قوله لا يستلزم وجوده اي بل يستلزم  
 صدق الكل بدون الجزء وهو ليس بمحال ( قوله بل الوجود في الذهن آه ) اضرب  
 عن قوله ليس المراد منه الوجود آه اي بل المراد وجود الاعم في الذهن وتصوره  
 بدون الاخص ( قوله اي لجواز تصور الاعم آه ) تفسير لقول الشئ لوجود الاعم  
 آه بعد التصيين على كون المراد بالوجود فيه الوجود الذهني تنبيهها على انه ليس  
 المراد به الوجود في الذهن والتصور بالفعل بل جوازه ضرورة انه لا يلزم من كون  
 الشئ اخص من شئ بحسب الصدق في نفس الامر تصور شئ منهما بالفعل فضلا  
 عن لزوم تصور الشئ الاول بدون الشئ الثاني بالفعل ( قوله اي لا يكون الاخص  
 معه ) يعني ان المراد بتصور الاعم بدون الاخص ليس تصور الاعم مقيدا بكونه

بدون الاخص لان تصوره على هذا الوجه لا ينفك عن تصور الاخص وهو ظ  
 بل المراد تصور الاعم مع الذهول عن تصور الاخص ( قوله وقد نص عليه آه )  
 اي على كون وجود الكل في الذهن بدون الجزء محالا ( قوله جميع مقومات  
 الماهية داخله آه ) يعني ان الماهية لكونها كلا والمقومات اجزائها لا ينفك تصورهما  
 عن تصورهما ولما توهم ورود انه يجوز ان يخطر بالبال النوع ولا ينفك الى الجنس  
 الذي هو من مقوماته اشار الى دفعه بقوله وان لم يخطر بالبال مفصلة وخاصلة  
 ان الوجود في الذهن لا يستلزم الانفكات فجاز ان يوجد الجنس ولا ينفك اليه الذهن  
 فلا يلزم تحقق الكل بدون الجزء في الذهن بحسب نفس الامر ( قوله وهذا  
 الوجه يجري في نقي المباشرة آه ) بان يقال لا جاز ان يكون مباينا له لوجود احد  
 المتباينين بدون الآخر فيلزم وجود الكل بدون الجزء وانه محال ( قوله  
 اذ ان ما ذكره اظهر ) اي ما ذكره الشئ في نقي المباشرة من ان الكلام في الاجزاء المحمولة  
 آه اظهر من هذا الوجه لظهور ان المباينة بين الشئين لكونها مفسرة بعدم  
 صحة الحمل بينهما متافية للعمل بينهما بالذات بخلاف جواز تصور احدهما مع  
 الآخر ( قوله ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة ) اعني ان اللازم من كونه اخص بالفعل  
 جواز تصور الاعم بدونه لا تصوره بالفعل ولذا قال قدس سره والالفاظ ( قوله  
 قال المراد آه ) اي قال ان المراد من قولنا شئ ولا اخص لا جاز ان يكون اخص بقرينة  
 قوله لا جاز ان يكون مباينا آه فلذا اشار قدس سره بقوله والالفاظ آه الى ان  
 قوله فيلزم وجود الكل بدون الجزء بمعنى انه يلزم جواز وجود الكل بدون الجزء  
 وانقائلا هو الفاضل العصام ( قوله لان جواز كونه اعم آه ) يعني انه لو كان المراد  
 بقوله ولا اعم آه ايضا ولا جاز ان يكون اعم آه وجب ان يكون معنى قوله لو كان اعم  
 من تمام المشترك لكان موجودا له لو جاز ان يكون اعم لجاز ان يكون موجودا له لما ان جواز  
 كونه اعم انما يستلزم جواز وجوده في نوع آخر لا وجوده بالفعل فيه ولو كان  
 معناه ما ذكرنا ترتب عليه قوله فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع آه وهو  
 ظ فصرف ذلك انقائلا لتجميع الترتب المذكور الى اعتبار مقدمة اخرى بين  
 الترتب والترتب عليه غير مذكورة في الكلام وهي انه لو كان جازا آه اي ولو جاز  
 ان يكون في نوع آخر لما لزم من فرض وجوده ووقوعه فيه محال لكنه يلزم  
 من وقوعه ان يكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الذي هو بازاء تمام المشترك  
 الى آخر ما ذكره الشئ فيتسلسل قوله فتوسع دائرة البحث آه عطف على قوله  
 صرف العناية آه اي فحصل باعتبار مقدمة اخرى محال لبحث آخر في الكلام



لا نه انما يتمه واصله ان الجائز ما لا يلزم من فرض وقوعه محال بالنظر الى ذاته  
 لا ما لا يلزم من فرض وقوعه محال اصلا فان اراد بالمقدمة الاستثنائية انه يلزم  
 من فرض وقوعه المحال بالنظر الى ذاته فهي ممنوعة لم لا يجوز ان يكون لزوم  
 المحال من فرض وقوعه بالنظر الى امتناعه بسبب الغير لا بالنظر الى ذاته وان اراد انه  
 يلزم ذلك مطلقا او بالنظر الى امتناعه بالغير فهي مسلمة والملازمة ممنوعة اذ لا يلزم  
 من كون الشيء جائزا في نفسه عدم لزوم المحال من فرض وقوعه مطلقا او بالنظر  
 الى امتناعه بالغير كما لا يخفى ولكون الارادة الاولى ظاهرة وشهرة كون الجائز  
 بالمعنى المذكور مانعة عن الارادة الثانية لم يفرض المحشى رح لها (قوله وقال  
 ذلك القائل في بيان لزوم وجود الكل اه) مجيبا عما يجده عليه ان اللازم من كون  
 الجزء اخص من الكل صدق الكل بدون صدق الجزء وهو غير غريب لا وجود الكل  
 بدون وجود الجزء وعبارته ويمكن دفعه بان الجزء المتصادق مع الكل موجود  
 كالكل بوجود الجزئي فاذا صدق الكل ولم يصدق الجزء فقد وجد الكل بوجود  
 الجزئي بدون الجزء وهو مستحيل انتهت بمعنى ان اللازم من كون الجزء اخص  
 من الكل وان كان صدق الكل بدون صدق الجزء الا ان الجزء هنا لما كان متصادقا  
 مع الكل يصدق حيثما وجد مع الكل فاذا وجد جزئي من جزئيات الكل وجد  
 الكل بوجوده ضرورة لكونه جزءا لجزئية واذا وجد الكل وجد جزؤه ايضا بوجوده  
 فيلزم صدقه كالكل فلو صدق الكل ولم يصدق الجزء لم وجود الكل بوجود  
 الجزئي بدون وجود جزئه لما ان انتفاء اللازم الذي هو الصدق مستلزم لانتفاء  
 الملازم الذي هو الوجود (قوله وان المراد اه) اي مراد الش بقوله فيلزم وجود  
 الكل بدون الجزء يلزم صدق الكل بدون اه (قوله على ما بينه بعض المتصدين اه)  
 لم اطلع عليه لكن يظهر لي ان وجه عدم تمامهما ان كلا الوجهين مبني على ان  
 الجزء صادق على الكل لكون الكلام في الاجزاء المحمولة فيصدق على ما يصدق  
 عليه الكل البته مع انه قد تنزه في محله ان الجزء من حيث هو جزء لا يحمل على الكل  
 ابدا بل المحمول غير الجزء مثلا الحيوان اذا اخذ بشرط لا شيء يكون جزء الانسان  
 ويتقدمه تقدم الجزء على الكل في الوجودين وهو بهذا الاعتبار مادة الانسان  
 لا يمكن ان يحمل عليه واذا اخذ بشرط شيء يكون جنسا محمولا عليه وليس بجزء  
 مقوم له ح وان كان جزءا لحد ولا يوجد من حيث كذلك الا في العقل ويتقدم  
 في العقل بالطبع لكن يتأخر عنه في الخارج لان الانسان ما لم يوجد لم يعقل له  
 شيء يسميه وغيره وقس عليه الناطق وهو بالاعتبار الاول صورة الانسان فليكن

هذا على ذكر من الاخوان (قوله بعبد عن العبارة بحيث اه) اما الوجه الاول  
 فلانه مع كونه محتاجا الى تقدير بوجود الجزئي بعد قوله فيلزم وجود الكل محتاج  
 الى تحيل لا يخفى بما قررناه آنفا واما الوجه الثاني فلان ارادة الصدق من الوجود  
 حمل لا لفظ على خلاف ما يتبادر منه بغير قرينة دالة عليه وكذا حمل الجزء  
 المذكور هنا على الجزء المحمول وان كان الكلام فيه كما لا يخفى على من له درية  
 في اساليب الكلام (قوله من اطلاق الاخص) اي عدم تقييده بشي منهما (قوله  
 على انه المتبادر عن الاطلاق) لما ان المطلق منصرف الى الكامل والكامل  
 في الاعمية انما هو الاعم مطلقا لا الاعم من وجه وهو وظ ولا يتبادر لظهور  
 ارادة مطلقا ولا من وجه اذ لكل وجهة كما تبيننا على ان المتبادر يتنى على  
 الاظهرية لا على الظهور (قوله بالاطلاق العام) اي في زمان من الازمنة الثلاثة  
 (قوله على الوجه المذكور) اي على وجه لا يقتضي اعميته من هذا النوع ايضا  
 وجود نوع آخر في وقت وجوده بل ان يكون موجودا في ذلك النوع في زمان  
 من الازمنة فاذا وجد ذلك النوع وجد تمام مشترك يكون ذلك البعض اعم منه  
 ايضا على الوجه المذكور وهم جرا (قوله لا تنتهي عند حد) اي لا تنقف عند حد  
 بل تخرج الى الوجود شيئا فشيئا ووجود الامور المتناهية بهذا المعنى غير مستحيل  
 كما سبق بيانه واما المحال وجودها في الخارج جميعا بالفعل (قوله عند وجود  
 الانواع) اي عند وجود تلك الانواع التي توجد شيئا فشيئا لتحقيق معنى العموم  
 (قوله وهذا الخش اه) وذلك لان الزيادة والنقصان لا يتصوران في الذاتيات  
 لكون الذاتيات ما يجب صدقه في جميع اوقات ما هو ذاتي له كما اسلفناه واما كون  
 الاجزاء غير متناهية بالفعل فلا يستلزم الامتناع تعقل الماهيات بالكنه فهو انما  
 يطل ان لو ثبت تعقل ماهية بالكنه بمعنى الاطلاع على جميع الذاتيات ودون  
 اثباته خبط القناد كما ينبغي عليه عن قريب (قوله اي يوجد فيه البعض اه)  
 تفسيره معنى كون النوع بازائه فهو عبارة عن كون النوع في مقابلة تمام المشترك  
 (قوله فلا يتحقق نوع بازاء اه) اي فاذا وجد تمام المشترك ايضا في هذا النوع  
 لا يكون هذا النوع بازائه لما عرفت آنفا من معنى كونه بازائه واذا لم يكن بازائه  
 لا يتحقق نوع اه (قوله لكونه فرض المتألفين) وجود تمام المشترك في هذا النوع  
 وعدم وجوده فيه اللازم من كونه بازائه كما عرفت (قوله فاندفع ما قيل اه)  
 وجه الاندفاع بما ذكرناه قد ظهر منه ان الحق من قوله لجواز ان يكون تمام  
 المشترك موجودا اه نفي ان يكون نوع ثان بازاء تمام المشترك لا اثبات نوع ثان



واعتماد جواز وجود تمام المشترك فيه ( قوله لكون صدقه صدق آه ) بيان لوجه  
تفرع وجود الفردين له على صدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع مع ان صدق  
الشيء على الشيء مطلقا لا يستلزم كونه فردا له الا يرى ان صدق الانسان على  
الناطق لا يستلزم فرديته له وحاصله ان المراد بالصدق هنا ما هو على طريق صدق  
الكلي على جزئياته ولا شبهة في انه يستلزم كون المصدق عليه فردا للصدق  
( قوله من حيث انه بعض مشترك ) بين تمام المشترك وهذا النوع ( قوله من حيث  
انه ذاتي لها ) يعني ان كون الماهية فردا للبعض من حيث ان البعض ذاتي لها  
وجزء من اجزائها لان حيث كونه مشتركا بين تمام المشترك وهذا النوع وهو  
( قوله وقس على ذلك قوله آه ) اي يكون له فرد من حيث كونه مشتركا بين هذا  
النوع ونفسه اي من حيث وجوده في هذا النوع واما فردية الماهية له فمن حيث  
ان تمام المشترك ذاتي له من حيث اشتراكه ووجوده في هذا النوع ( قوله فلا يرد مثل  
قولنا آه ) لان فردية المفهوم في هذا القول للمفهوم ليس باعتبار ملاحظة ذاته  
بل باعتبار ملاحظة خصوصية كونه مفهوما من المفهومات ( قوله الى ان المراد  
لا يلزم ان يكون آه ) اي وان كان فردا لنفسه في بعض المواد كما في المثال المذكور  
وكما في مفهوم الكلي فانه فردا لنفسه اي كلي بخلاف مفهوم الجزئي فانه ليس  
بفردا لنفسه لعدم كونه جزئيا بل كليا ( قوله ولان نفي الفردية آه ) اي ولا يرد  
ايضا ان التبيين متساويان في الجلاء والخفاء فلا يناسب الاستدلال بنفي الفردية على  
نفي الصدق كما فعله السيد قدس سره اذ فرع نفي الصدق على نفي الفردية  
ووجه عدم ورود ظهور كون نفي الفردية اجلي من نفي الصدق مما ذكرنا  
اعتبار الفردية يحتاج الى اعتبار خصوصيته فنفيها عن الشيء الذي لوحظ ذاته  
من غير اعتبار خصوصيته بالقياس الى نفسه اجلي من نفي الصدق عنه بالقياس  
الى نفسه بلا شك ( قوله ان يكون كل واحد من المتساويين آه ) كالانسان والناطق  
مثلا فانهما يصدقان على زيد وعمر ونحوهما معا ويصدق الانسان على الناطق  
بدون الناطق ويصدق الناطق على الانسان بدون الانسان لعدم صدق الشيء  
على نفسه ( قوله والحل ان قوله آه ) شروع الى النقص التفصيلي وتعيين محل  
البطلان بعد النقص الاجمالي وابهام موضع الفساد بغير بيان على ما هو متعارف  
المناظرين في لفظ الحل ( قوله بالحل الطبيعي آه ) بان يراد به نفس طبيعته  
في الموضوع والحمول بدون اعتبار مقابلة بين جملة موضوعا ومحولا ( قوله  
بالحل المتعارف ) بان يراد في جانب الموضوع الافراد وفي جانب المحمول المفهوم

( قوله فاوهام ناشئة من عدم الفرق آه ) فتقول ان الشيء الذي لوحظ ذاته  
من غير اعتبار خصوصيته لا يكون فردا لنفسه باعتبار التعارض حتى يصدق على  
نفسه صدق الكلي على جزئياته فاندفع ما ذكره بقوله الشيء لا بد ان يكون صادقا  
آه وان احد المتساويين ليس فردا للآخر كما مر غير مرة حتى يحصل لكل منهما  
فرد بصدقه على الآخر فيتحقق العموم من وجه اذ مدار التسبب على اعتبار  
الافراد كما يذهب عليه فاندفع ما ذكره بقوله يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين  
آه وقس عليه ما ذكره بقوله وكذا الاخص مطلقا وكذا ما ذكره بقوله وانه  
لا يصح آه وكذا نقول ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه صدق الكلي على جزئياته  
لعدم كونه فردا لنفسه وهو وظ واما صدقه على نفسه بالحل الطبيعي بمعايير  
التعريف او صدقه عليه بالحل المتعارف عند ارادة الافراد منه في جانب الموضوع  
فخارج عن المبحث قطعاً كما لا يخفى ( قوله ومدار الدفع آه ) اي دفع ما ورد على  
لزام التسلسل من المنع يستد جواز ان يكون تمام المشترك ذاتي عين تمام المشترك  
الاول كما يذهب عليه قدس سره بقوله الاتي فاندفع بذلك آه وذلك لانه لما كان النوع  
الذي يار تمام المشترك الاول مبايناً له لم يمكن ان يكون تمام المشترك ذاتي عين تمام المشترك  
الاول والا لوجد تمام المشترك الاول في النوع البين لكونه جزءاً مشتركاً  
فلو وجد فيه لكان محمولا عليه لكون الكلام في الاجزاء المحمولة اعني الاجزاء الذهنية  
فلا يكون مبايناً له وهو خلاف المقدر ( قوله فيجوز ان يكون جواباً آه ) اي اذا كان  
مدار دفع الاراد المذكور على اعتبار المباينة في النوع فيجوز ان يكون هذا جواباً  
عنه بتغير دليل انحصار جزء المساهية في الجنس والفصل بسبب تقييد النوع فيه  
بالمباينة مع كونه غير مفقده في الدليل المذكور اولاً ويجوز ان يكون جواباً عنه  
بتحريم الدليل المذكور اولاً بان المراد بالنوع في النوع المبين لامطلقاً واما كونه جواباً  
عن الاعتراض المذكور بقوله قدس سره قبل عليه آه فبشرط ان تغير الدليل بترك  
التسبب الواقعة في كون المشترك بعض تمام المشترك لعدم ثبوت نفي الاعمية بالدليل  
المذكور فحسب هكذا يجب ان يفهم ( قوله كما عرفت ) ان المراد نفي المشترك الذاتي  
لامطلقاً بقرينة وقوعه في مقابلة كونه ذاتياً مشتركاً بين الماهية ونوع آخر لا يكون  
جنساً وانه يحتمل وجوها ثلثة ان لا يوجد في نوع آخر او يوجد ويكون عرضاً له  
او جزءاً غير محمول عليه ( قوله نظراً الى ذاتها آه ) مع قطع النظر عن العوارض ومع  
قطع النظر عن تركبها من الاجزاء الغير المحمولة كما عرفت ايضاً قبل ورقنين تقريباً  
( قوله والجزء اعني السامي اعم من الحيوان آه ) واعني ايضاً من الجسم النامي المنتصب



القائمة أو جوده في القرس المبين له فيكون الجسم النامي الذي هو بعض تمامي  
المشترك اعم من تمامي المشترك لكونه موجودا في كل من النوعين ويكون تمام المشترك  
بين الماهية ونوع مبين لتتام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول فان تمام  
المشترك بين الانسان والفرس هو الحيوان وهو تمام المشترك بين الماهية والنوع الذي  
بازائها كالحمار مثلا فلا يكون هناك تمام مشترك ثالث ( قوله اي اعتبر اشتراكه  
في الذاتي آه ) اي اشتراك كل من النوعين في الذاتي بالقياس الى الماهية يعني انه  
ليس المراد بكون النوعين بازاء الماهية هنا كونهما في مقابلتها وان كان قد يراد  
بكون الشيء بازاء الشيء كونه في مقابلته ومباينته كما هو المراد في كلام المعترض  
الذي نقله قدس سره في اول هذه الحاشية على ما به عليه المحشى وذلك لان قوله  
مباينان للماهية قريبة مانعة هنا عن ذلك بل المراد كونهما مع الماهية في طرف  
بان يشتركن في امر ذاتي للكل ( قوله ليكون لكل منهما تمام مشترك آه ) اي ليصح  
ان يكون لكل منهما تمام مشترك مبين للآخر على ما هو المفروض ههنا المشار اليه  
بقوله قدس سره يشتركها كل منهما في تمام مشترك آه اذ لو لم يكونا متباينين  
وصدق احدهما على الآخر لم يصح ذلك لان صدق احدهما على الآخر  
يستلزم صدق تمام المشترك الصادق على المصدوق عليه لما ان صدق الاخص  
يستلزم صدق الاعم فلا يكون هناك تماما مشترك كما هو المفروض وليس معنى قوله  
ليكون لكل آه ليلزم ان يكون لكل آه حتى يرد ان كونهما متباينين لا يستلزم ذلك  
الا يرى ان الفرس والحمار مثلا متباينان ومباينان للانسان وليس لكل منهما تمام مشترك  
مباين للآخر على ما لا يخفى ( قوله من اين علم انحصار الدفع آه ) اي مع احتمال  
ان يفوز احد بدفعه من غير بناء على الثبوت المذكور لان فوق كل ذي علم عليم  
كما دفعه الفاضل القوشجي في الشرح الجديد للتجريد بغير بناء عليه وان كان  
دفعه مما بحث فيه وبهذا عرفت لطف تعقيب هذا الكلام بنقل ما دفع به الفاضل  
القوشجي ( قوله على تلك المساعدة ) اي قاعدة انه لا يجوز ان يكون للماهية واحدة  
جنسان لا يكون احدهما جزءا للآخر ( قوله ونقل الكلام اليه آه ) بان يقال ان هذا  
البعض اما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك الثالث وبين نوع مباين له  
اولا فان لم يكن مشتركا بينهما يكون فصلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثالث  
وان كان مشتركا بينهما يكون مشتركا بين الماهية والانواع الثلاثة فاما ان يكون تمام  
المشترك بين الماهية وتلك الانواع او بعضه لاسبيل الى الاول لانه خلاف المقدر  
ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون هناك تمام مشترك رابع بين تلك الماهية وهؤلاء

الانواع الثلاثة ويكون هذا البعض بعضا منه ايضا ونقل الكلام اليه هكذا وهم جرا  
( قوله يكون كل منهما اعم آه ) اذ لا شك ان ما هو تمام المشترك بين الماهية ونوع اعم  
مما هو تمام بينهما وبين النوعين وما هو تمام المشترك بين الماهية ونوعين اعم مما هو  
تمام بينهما وبين الانواع الثلاثة وهكذا ( قوله لانه في مقابلة ان يكون تمام المشترك  
آه ) لما عرفت ان المراد بالنوع في قوله لانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين  
الماهية ونوع آخر النوع الحقيقي الذي هو نوع محصل وقوله ونوع من الانواع  
المحصلة واحدا آه اشارة الى ما اشار اليه قدس سره سابقا ووضحه المحشى من انه  
ليس اعتبار وحدة النوع الاخر المذكور في هذا القول لاجل انها معتبرة في الجنس  
حتى يلزم ان يكون تمام المشترك بين النوعين او الانواع داخلا في اولا يكون  
بل لاجل ان هذا القدر كاف في تحقق الجنسية سواء كان تمام المشترك بالنسبة  
الى النوعين او الانواع اولا وفيه اشارة الى دفع ما اورده بعض ارباب حواشي شرح  
التجريد على ما نقله عن الفاضل القوشجي من انه لانم انه خلاف المقدر فان المقدر  
ان لا يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع واحد كما يدل عليه تنوين التكثير المفيدة  
للوحدية انتهى كما لا يخفى ( قوله فلانم لزوم تمام المشترك الثالث ) لم لا يجوز ان يكون تمام  
المشترك الثالث بعينه تمام المشترك الاول كما قررناه فلا يكون هناك الاتماما مشترك  
( قوله في مرتبة واحدة ) بان لا يكون احدهما جنسا للآخر كما سبق ( قوله  
والالكان النوع محصلا بدون الجنس الآخر آه ) وعبارة الشرح الجديد  
فيما رأينا والالكان النوع متحققا بدون الجنس الآخر وذلك لان الجنس اذا  
تحصل صار هو من حيث انه متحصل بمحضه نوما منه قطعا وليس لما هو خارج  
من التحصل الذي هو ذلك الجنس والمحصل الذي هو الفصل فرضا مدخل  
في ماهية ذلك النوع فيكون الجنس الآخر خارجا عنهما فلا يكون جنسا لهما  
وانتقد ير بخلافه الى آخره ( قوله ويرد عليه اعتراضات آه ) منها انه ان اراد  
بالتحصيل ارتفاع الابهام الحاصل للجنس فلانم انه لا يتحصل بالفصل وحده قوله  
والالكان النوع متحققا بدون الجنس الآخر قلنا يجوز ارتفاع الابهام بالفصل  
مع توقف النوع على اجزائه الباقية وان اراد بالتحصيل تحقيق حقيقة به كان اللازم  
بما ذكره ان يتوقف كل من الجنسيتين في تحصيله على الفصل وذات الجنس الآخر  
لا على تحصيله فلا دور اذ يتوقف تحقيق الماهية المركبة من الجنسيتين والفصل على  
كل واحد من الجنسيتين فلا محذور فيه ومنها انه اوضح ما ذكره لم يلتزم ماهية  
من ثلثة اجزاء اصلا اذ باحدها مع الآخر لا يتحصل الحقيقة بدون الثالث وبالعكس







اذا كان غير متناه بالفضل وهما ليس كذلك (قوله والكلام في الماهيات) اي والحال  
ان الكلام (قوله وفيه ان ثبوت آه) يعني ان غاية ما يستلزم امتناع تعقل الماهيات  
بالكنه بمعنى تفصيل الاجزاء والاطلاع على الذاتيات لا التعقل بالكنه بمعنى تعقل  
الشيء بذاته ولا فساد فيه فان الثابت بان دليل انما هو انساني لا الاول (قوله كيلا  
يلزم تسلسل الوجوه) اصادق اذن البين انه لو لم يمكن تعقل الشيء ابو وجهه  
اي بامر صادق عليه فنقل الكلام الى ذلك الامر فاما ان يكون متعقلا ايضا بامر  
صادق عليه وهم جرا واما ان ينتهي الى امر متعقل بذاته ولاول تسلسل محال  
والثاني هو الماط (قوله فهذا امر واحد) جزء من جيع تمام المشتركات (قوله موجبا  
لا تقطاع آه) اي موجبا لانتهاه السلسلة الى تمام مشترك يساويه فنسبة لانتهاه  
اليه من قبيل نسبة الشيء الى سببه (قوله واما ما قبل) اي في توحيد عبارة الش ان  
المراد (اي المراد ببعض تمام المشترك ههنا ليس جزءا بل فرد منه وضميره عائدا  
الى البعض المذكور اولا الذي هو الجزء لاني هذا البعض الذي هو الفرد فخصه  
ان السلسلة تنتهي الى فرد من تمام المشترك يساوي لذلك الفرد الجزء الذي  
هو اعم من التمامات السابقة ولا يخفى انه خروج عن سياق الكلام لان المذكور  
اولا انما هو البعض بمعنى الجزء فلا يفسد من البعض هنا غيره وانه لا حاجة ح الى  
لفظ البعض اذ يكفي ان يقال او ينتهي الى تمام المشترك ولذا قال فخرج عن سياق  
الكلام آه (قوله اي بعد كونه جزءا) اي فلا يرد انه لو كفي التميز في الجملة  
لكان كل جنس فصلا لانه يميز الماهية واوعن الب نط كما ذكره الفاضل العصام  
(قوله فهو من كلام المص آه) اي قول الش يميز الماهية من كلام المص فهو  
من ثمة مقول القول لقوله بقوله في قوله والى هذا اشار بقوله آه (قوله فهو فاسد)  
فيه لطافة لا تخفى (قوله اذ لا يمكن جملة آه) اذ ليس في عبارة المص لفظ فهو  
(قوله مع انه لا فائدة فيه) لعدم افادته شيئا زائدا على ما فاده كلام المص  
(قوله ناقضا عن بيان المشار اليه) فلا يصح قول الش والى هذا اشار بقوله  
وكيف كان اذا لشارة است بهذا القول فقط بل بمجموع قوله وكيف كان يميز  
الماهية آه ومما يجب ان يعلم ان كلام المحتج هنا مبني على عدم وقوع لفظ يميز  
الماهية بعد قوله وكيف كان متصلا به وقد وقع في النسخ الموجودة عندنا هنا  
هكذا والى هذا اشار بقوله وكيف كان يميز الماهية اي سواء لم يكن آه (قوله الا  
ان يراد كيف كان الى آخره) اي الا ان يقال ان مراد الش اشار بقوله وكيف كان  
الى آخره وان لم يذكر لفظ الى آخره صريحا لكونه طريقة معروفة بينهم (قوله

يكون مختصا بها) اي لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع آخر كما هو  
صريح العبارة السابقة (قوله وكلما كان كذلك يكون ميمزاه) اي يكون  
فصلا كما هو صريح العبارة السابقة الا ان الفصل لما كان عبارة عما يكون ميمزا  
للماهية في الجملة اقامه مقامه (قوله وكونه نتيجة لهذا الدليل آه) دفع لما يتوهم  
وروده من كون المتبادر من الدليل في هذا المقام دليل الحصر من ان هذه المقدمة  
اعني ان الجزء اذ لم يكن تمام المشترك يكون ميمزاهما في الجملة است نتيجة دليل الحصر  
حتى يصح الحكم عليها بانها لا تلزم من الدليل بل هي القضية الثانية من القضيتين  
التي تضمنها كبرى دليل الحصر اذ تقريره على ما سبق ايضا هكذا التكل الذي  
هو جزء الماهية اما جنس واما فصل لانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين  
الماهية ونوع آخر ولا يكون وما يكون تمامه جنس وما لا يكون فصل اي  
يميز الماهية في الجملة وحاصل الدفع ان المراد من الدليل هنا الدليل الذي  
اثبت به تلك القضية من كبرى دليل الحصر لا دليل الحصر ولا شك  
ان هذه القضية نتيجة له ولازم منه اذ تقريره هكذا ما لا يكون تمام الجزء  
المشترك بينهما فصل لان ما لا يكون تمامه اما لا يكون مشتركا بينهما اصلا او يكون  
بعضا من تمام المشترك بينهما مساويا له وكل ما شانه كذا يكون فصلا اي ميمزا  
آه كما قرره وقد اشار الش الى اثبات صغرى هذا الدليل ايضا بقوله فيما سبق اما  
لروم احد الامر من آه (قوله من مقابلته ليس الماهية) لمفهم من قوله ان كل ما هما  
جنس (قوله واما تنبيه الفصل بالمقسم وان قريب) اي لدفع الاراد المذكور فتنبه  
لادليل يدل عليه في الكلام اذ المتبادر من المطلق التعميم واحالة للتعليم الى ما ليس  
مع او ماله اذ لم يسبق بيان شيء من انفصل المقسم والفصل القريب وان بات بيان  
الثاني عن قريب وبيان الاول غير بعيد (قوله وتوهم كونه اخص آه) دفع لما  
يتوهم من انه لا يلزم من عدم كون الجزء مشتركا بين تمام المشترك ونوع آخر كونه  
فصلا لتمام المشترك لان كونه غير مشترك بينهما كما يتصور بكونه فصلا يتصور  
بكونه اخص منه وبكونه مباينا له اما الاول فلفظ واما الثاني فلان المراد بكونه  
مشتركا بينهما كونه محمولا عليهما ولا شك انه يصدق عليه كونه مباينا له انه  
غير مشترك بينه وبين نوع آخر (قوله والجل في المباينة) يعني ان الكلام في الجزء  
المحمول كما مر غير مرة فلا يمكن مباينته له للثاني بين لجل والمباينة (قوله ولا يلزم  
توارد العلتين آه) دفع لما يترأى وهو ان الحكماء قالوا ان الجنس امر مبهم في العقل  
يصح ان يكون انواعا كثيرة هو عين كل واحد منها في الوجود وانس هو



محصلا مطابقا لماهية نوع منها تمامها وانما تحصله بافصل فانه اذا انضم الفصل اليه صار متعينا ومحصلا فهو اي الفصل علة له يحصله في العقل اي يحمله مطابقا لتام ماهية النوع وبزيل اتمامه اي يعينه النوع واحد من تلك الانواع التي كان صالحا لكل واحد منها فهو علة لتحصله وتعينه في الذهن لانه علة خارجية او وجوده اذ ليس للجنس وجود مغاير لوجود الفصل في الخارج حتى يتصور بينهما علة وليس الفصل ايضا علة او وجود الجنس في الذهن والالم بمقتل الجنس بدون فصل من الفصول وقرعوا على علية الفصل فروعا اربعة منها انه لا يتعدد الفصل القريب فلا يكون لشيء واحد فصلان قريبان اي في مرتبة واحدة والاجتمع على المعلوم الواحد بالذات علتان مستغلتان على ما في المواقف وشرحه فكيف يصح كون كل من هذين الامرين المتساويين فصلا للماهية مع كونها فصلين قريبين ضرورة ان كلا منهما يميز الماهية عن جميع مشاركانها ووجه الدفع ظ على انه ليس امتناع تعدد الفصل في كل ماهية فانه مفرع على علية الفصل وهو انما يجب كونه علة اذ كان للماهية طبيعة جنسية فلا امتناع لتعدد الفصل الا فيما فيه جنس فانه لو لم يكن لم يلزم توارده العلة على معلول واحد وهناك لاجنس على ما في شرح المطالع (قوله كالحيوان والناطق عند البعض) قد فصلناه سابقا (قوله والحق انه لا وجه لجعل الجسمية آء) يعني ان تقوم جمعا ولا كلاما من الجنسية والفصلية دائرة على الالفاظ حيث جعلوا الجنس والفصل من اقسام المعاني المفردة وينتوها بانها عبارة عن الصور الذهنية التي خبر عنها بالفاظ مفردة والحق انه لا وجه لهذا الجعل اذ مدار الجنسية والفصلية على كون الكلبي الذي هو جزء ماهية ما تحتها من الافراد تمام المشترك الذاتي وغير تمامه كما عرفت الكل واما التعبير بالفاظ مفردة فما لا مدخل له في ذلك كما لا يخفى (قوله اي بهذا الطريق لا بهذا الرسم آء) فقوله بانه كلبي مجرد بيان ان رسمهم بهذا الرسم اي كلبي يحمل آء وقع بطريق ان يقولوا انه كلبي آء وقوله بانه خارج عن الرسم وان كان داخلا في طريق التعريف بهذا الرسم ضرورة ان تعريف الشيء لا يمكن بدون ذكره ووقع في بعض النسخ او بهذا الرسم بدل لا بهذا الرسم وهو من غلطات النسخين (قوله اما على التأويل آء) اي محكما عليه بآء شيء معتبرا وملاحظا في ذاته وهذا على قول جمهور النحاة حيث لم يجوزوا الحال من المبتدأ وقوله او بدونه اي بدون التأويل مبني على قول سيبويه حيث جوز الحال من المبتدأ بلا تأويل وتبعه ابن مالك (قوله قال انما يتم آء) لم يوجد هذه العبارة في نسخ النسخ التي عندنا وكان

وقعت في نسخة المحشي مقام قوله فالجواب انه ناطق او حساس في النسخ المذكورة قوله انما يتم الجواب عنه بانه ناطق او حساس فلما ورد عليه انه يتم الجواب عن السؤال عن الانسان او عن زيد بآء شيء هو في جوهره بانه نام وبانه قابل للابعاد ايضا اشار المحشي الى دفعه بقوله اي لا بما ليس ذاتيا يعني ان الحصر في قوله انما يتم الجواب آء اضافي اي بالنسبة الى ما ليس ذاتيا بميزاله (قوله يحمل التردد في السؤال الاتي آء) ذلك كون الحاصل بعد هذا التفسير ان السائل بآء شيء هو يطلب المميز في الجملة فلا وجه للترديد بعد هذا بان السائل بآء شيء هو ان طلب المميز عن جميع الاغيار فكذا وان طلب المميز في الجملة فكذا وهو ظ (قوله تحقيق مطلب اي وتفسيره) مطلقا لا بالنظر الى هذا المقام فحسب فكيف يصح الاقتصار على التعميم الثاني مع كونه في نفسه مفيدا للتعميم (قوله مطلقة كانت او مضافة) الخاصة المطلقة ما يميز الشيء عن جميع اغياريه بان لا يوجد في غيره اصلا كالمضاحك بالنسبة الى الانسان والخاصة المضافة ما يميزه بالنسبة الى بعض اغياريه كالتمسك بالنسبة الى الانسان اذا اخذ من حيث انه خاصة الحيوان (قوله اي مجموع الفعل ومتعلقاته آء) لما كان اسناد اخراج بعض الاغيار الى قوله يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو وبعضها الى قوله في جوهره مشمرا بان قوله يحمل على الشيء آء فصل التعريف مع ان الفصل لا يكون مر كبا لكونه من اقسام المعاني المفردة اشار الى ان المراد كون الفصل اعني يحمل ومتعلقاته عبارة عن مفهوم فصل واحد لانه معها فصل التعريف حقيقة (قوله كبلابوهم آء) من التوصيف باسم المفعول الذي هو حقيقة في الحال اتفاقا وفي الماضي ايضا عند قوم (قوله ان الفصل علة لخصه اشوع من الجنس) لان الجنس انما يخص بمقارنة الفصل فالحال يعتبر الفصل لا يصير حصته وذلك لان الحصة عبارة عن الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها ولا شك انه لو لم يقارنه الفصل لم يتصور للطبيعة الجنسية تلك الحصة وان مقارنته كافية فيها فيكون الفصل علة تامة لخصه النوع من حيث انها حصته كذا ذكره قدس سره في حاشية شرح المطالع وذكر الشارح في شرح المطالع ما لم يصد ان كون الفصل علة لخصه النوع امر لا شك فيه لما ذكرنا ما نقله عن الشيخ فغير مطابق فانه ما ذهب الى علية الفصل لخصه بل لطبيعة الجنس حيث قال الفصل يتفصل عن سائر الامور التي معه بانه هو الذي يلحق او لا طبيعة الجنس فيحصله ويفرزه وانما مما تلحقها بعد ما لقيها وافرزها انتهى وقد عرفت قريبا ما ذاهو المراد من علية الفصل فلا تغفل (قوله فكان مضنة



ان يتوهم ان الفصل لا يحمل آه ) حتى اضرب فيه التصير الطوسي في شرحه  
للاشارات فقال ان الجنس والفصل وان كانا مقومين للنوع لكنهما ليسا  
من العلل لان كل واحد منهما ومن النوع مقول على الياسقين بانه هو والعلل  
والعلولات لا تكون كذلك انتهى مع انهما اذا كانا مقومين له وكانا محتاجين اليه  
المساهمة النوعية في تقومها يكونان علتين قطعاً فالاعتراف به والقول بعدم العلية  
ليس الاقوالا بالمتناقضين في المعنى على ما حققه بعض الافاضل ( قوله فصرح  
بلفظ الحمل ازالة لهذا النوع ) وحله ان معنى العلية والعلولية ليس الا كون امر محتاجا  
اليه لا تخر وكون الاخر محتاجا اليه واما عدم المحمولية بينهما فامر خارج من طبيعتهما  
يعرض لهما يتباين وجوديهما وعدم اتحادهما في الخارج فيجوز كونه عرضاً مفارقاً  
لماطلق العلية والعلولية وخاصة شاملة لاهلة والمعاول الحساريين دون الذهنيين  
بخاز كونه علة داخلية للماهية العقلية وان كان محمولاً على كل من الجنس والنوع باعتبار  
آخر بناء على ان الجنس والفصل والنوع متحدة في الوجود كما حقق في موضعه  
اذ ليس يلزمنا في هذا الباب عدم المحمولية على جميع الاعتبارات فتأمل جسداً  
في هذا المحل وقد اطنبت كراهة ان يتجاوز عنه بل احل ( قوله اي من حيث انها  
كذلك ) اي من حيث ان النوع والجنس والعرض العام نوع وجنس وعرض عام  
والا فيجوز ان يكون الشيء مثلاً جنساً لامر وفصلاً لاخر فيدخل في تعريف  
الفصل ح من جهة انفصلية ويخرج عنه من جهة النسبية وكذا النوع والعرض  
العام وقدم ذلك غير مرة ( قوله اي لافي جواب ما هو آه ) يعني ان ظاهر قوله  
في جواب اصلاً وان كان يشعر بسلب كونه مقولاً في جواب شيء من الاشياء  
على العموم الا انه مصروف بقرينة المقام الى سلب كونه مقولاً في الجوابين اي جواب  
ما هو وجواب اي شيء هو ( قوله اوروده على شق التردد ) اذ يصديق على النوع  
انه يميز الشيء عن جميع الاغيار وانه يميز الشيء في الجملة فلا يخرج عن حد الفصل  
على كلا شق التردد ( قوله فلان الطالب باي شيء آه ) يعني ان المتبادر من قولنا  
كأن يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو انه ان يكون المميز غير المساهية المسؤل  
عنها والنوع من حيث هو نوع ليس عبرها بل نفسها فيخرج عن التعريف بهذا  
المتبادر ( قوله وقد يجاب عن السؤال آه ) اي من السؤال المذكور في الشرح والمجيب  
هو المولى عماد الدين حيث قال وقد كنت اظن ان الجنس من حيث هو جنس  
ينبغي ان لا يحصل به التميز اصلاً وكثيراً ما عرضت ذلك على الافاضل وتفصحت  
كتب الاوائل ولم اجد احداً حام حول تحقيق هذا الكلام غير الامام الهمام الذي

لم يظن بمثله الا انام فانه قال في المخصص الحق ان الجنس من حيث هو جنس لا يكون  
مقولاً في جواب اي شيء هو لان الشيء انما يكون جنساً من حيث انه مشترك بين الشيء  
وغيره وهو بهذا الاعتبار يمتنع ان يكون مقولاً في جواب اي شيء هو فالاصواب  
في الجواب عن السؤال المذكور ان يقال انا نختار الشق الثاني من التردد ونمنع  
دخول الجنس في الحد بان الجنس من حيث هو جنس لا يميز له اصلاً ولا يكن هذه  
الفائدة على ذكر منك فانه من اللطائف والاسرار ههنا كلامه ( قوله يلزم  
ان لا يكون الجنس ذاتياً آه ) يعني ان الجنس ح يكون معتبراً فيه هذه الحيثية فلا يدخل  
في المساهية لعدم دخول هذه الحيثية اذ من البين انه اذا لم يدخل القيد لم يدخل  
بمجموع القيد والقيد ( قوله لان كون ذات الجنس آه ) اي مع قطع النظر عن علتي  
الجنسية والتمييز ( قوله اصطلاحاً ) اي من جهة اصطلاح اهل هذا الفن ( قوله فمع  
عدم مساعدة عبارة الش ) اعني قوله لا يكتفى في جواب اي شيء هو في جوهره بالميز  
في الجملة بل لابد معه من ان لا يكون تمام آه اذ من البين انه يشعر بكون عدم كونه  
تمام المشترك معتبراً في جواب اي شيء ولا دلالة فيه على تقديره في التعريف  
اصلاً ( قوله وهذا الفصل ) الذي هو مركب من الجنس والفصل ونوع آخر  
محصل في نفسه ( قوله اذا لا يجوز كون احدهما جزءاً للآخر ) وقد عرفت ان المراد  
من كون الجنس في مرتبة واحدة عدم كون احدهما جزءاً من الآخر ( قوله للزوم  
تكرر الذاتي ) اما اذا كان تمام المشترك الذي هو جنس الفصل او جنس الفصل بعض  
منه جزء من جنس الماهية فلان تمام المشترك يعتبر تارة في ضمن الجنس وتارة في ضمن  
الفصل لكونه جزءاً من كل منهما واما اذا كان جنس الماهية جزءاً من تمام المشترك المذكور  
فلان جنس الماهية ح يعتبر تارة بنفسه وتارة في ضمن الفصل لكونه جزءاً من جزئه  
( قوله والمميز للماهية من هذا الفصل آه ) الا عذب من جهة النظم والمعنى كون  
المميز عطفاً على اسم يكون في قوله ويكون جنسه مشتركاً آه وفصل الفصل عطفاً  
على خبره من قبيل العطف على معمول عامل واحد فيكون قوله فلا يكون هذا  
الفصل فصلاً اخيراً في وزان قوله فيكون للماهية جنساً في مرتبة واحدة ( قوله  
لا يستلزم عدم كونها آه ) اذ غاية ما يستلزمه تركبها وجود فصل آخر هناك  
يميز الماهية عن كونها نوعين محصلين ح وكون هذا الفصل الاخير هو الذي  
يميز الماهية عن كل المشاركات ومن البين ان هذا مما لا يقدح في كونها فصلاً  
متوسطاً وعالياً ( قوله لا العكس والآه ) اي لا يكون جنس الماهية جزءاً من هذا  
الجنس والالكان وراء جنس الماهية جزء مشترك فلا يكون تمام المشترك بين الماهية



وبين جميع ما يشاركها فلا يكون جنسا قريبا هذا خلف (قوله فلا يكون له دخل آه) تفرغ على قوله وعلى التقديرين يكون هذا الجنس جزءا من جنس الماهية وقوله لا العكس والاه جلة معترضة بين الفرع والفرع عليه اى فلا يكون لهذا الجنس دخل في التحصيل والتمييز ضرورة انه لا يدخل جنس الماهية فيها فكذا يلزمه (قوله بل هو غير منضم اه) اى بل هذا الجنس غير منضم الى جنس الماهية في الحقيقة اذ لا معنى لكون الشيء منضمنا الى ما هو جزء منه (قوله هو الجزء الآخر) وهو فصل الفصل القريب (قوله اذ لا بد للفصل القريب ان يكون محصلا آه) اى مع ان هذا الفصل لا يكون محصلا ومبينا باعتبار بعض اجزائه (قوله لا يلزم من انتفاء العكس كون جنس الفصل جزءا آه) وهذا اللزوم وان لم يدعه القائل صريحا الا انه مما يشعر به كلامه (قوله بلواز عدم دخول واحد آه) وفيه انه يلزم ح ان يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة غاية الامر انه لظهوره لم يتعرض القائل له (قوله هو هذا الخاص) اى ما هو اخص من الكل اذ ما هو ليس كذلك مبهم ايضا في نفسه فلا يفيد التحصيل والتمييز (قوله ولذا يعتبر الحيوان جنسا) يعنى انه يعتبر العقل الحيوان عند تحليل ماهية الانسان الى اجزائها في جانب الجنس وهو الجوهر الاعم من الكل لكونه اعم ايضا بالنسبة الى الناطق مثلا ولا يعتبر الجنس الجوهر فقط (قوله وقابل الابعاد آه) عطف على قوله الحيوان جنسا من قبيل عطف الشئين بحرف واحد اى ويعتبر مجموع قابل الابعاد والحساس والناطق فصلا كما اشار اليه بقوله بان يكون مجموع آه لكون هذا المجموع اخص الاجزاء (قوله انما يعتبر الاعم في جانب الجنس آه) مثلا يعتبر العقل الاعم الذى هو الحيوان في جانب الجنس اى ما هو اعم من كل الاجزاء اعنى الجوهر والحيوان محصل ومميز للجوهر في الجملة لكونه نوبا بالنسبة اليه وهو ظرف (قوله ويجوز ان يكون اه) اى والحال انه يجوز ان يكون جنس الفصل اعم من جنس تلك الماهية او مساويا له او مائنا له وان كان المجموع المركب منه ومن الجزء الآخر مجعولا على جنس الماهية غير مبان له فلا يعتبره العقل في جانب الجنس لعدم كونه محصلا ومبينا له اصلا في الصور اذ لا يكون اتنى محصلا ومبينا ما هو اخص منه او مساو له او مبان له وهو ظرف ولا يشفى ما في قوله ويجوز آه على هذا التقرير من النظر من جهة التحولات من قبيل فت واصك وجهه والامر سهل (قوله او مائنا له) وفيه ما فيه فتذكر (قوله والمجموع المركب مجعولا عليه) دفع لما يرد على احتمال كونه مائنا له من ان الكلام في الاجزاء المجعولة فكل من الفصل والجنس والنوع مجعول على الآخر فكيف يكون جنس

الفصل مائنا لجنس الماهية وحاصل الدفع ان غاية ما يلزم من ذلك عدم محولية جنس الفصل على جنس الماهية ولا يلزم منه عدم محولية الفصل المركب منه ومن جزء آخر عليه فليكن المجموع مجعولا عليه وانت خير بان هذا الكلام مبنى على ما حققناه من ان الجزء من حيث هو جزء لا يحمل على الكل فالمحمول ليس بجزء والجزء ليس بمحمول والجنس الفصل محمول عليه وهو محمول على جنس الماهية فليزم ان يكون مجعولا البتة على جنس الماهية فكيف يكون مائنا له فتدبر في هذا المقام واعتزم توضيح الكلام (قوله فلان اللازم منه عدم الانتفاء اه) هكذا وجد في النسخ المنتشرة والصواب اسقاط العدم اى اللازم مما ذكره القائل انتفاء تركب الفصل الاخير من الجنس والفصل لا امتناع تركبة منهما اذ لا محذور في اعتبار بعض ما هو اعم في جانب الفصل لا مخالفة اعتبار العقل عند تحليل الماهية الى الاجزاء ومن البين انه لا ضرر في ذلك مع ان المقام اثبات امتناع تركبه منهما كما صرح به قدس سره وقد صحح بعض النسخ بتصحيف الانتفاء بالانتفاء اى اللازم منه عدم انتهاء اجزاء الفصل الى الجنس والفصل وهو وان كان متحدا مع اسقاط العدم في المال الا ان قوله لا الامتناع مما لا يلائمه عند اهل الحال (قوله واما حله على النوع الاضافى اه) الحامل هو الفاضل العصام حيث فسر انواع في قول المص والفصل المميز للنوع بالنوع الاضافى ثم قال معللا اذ لا يخص الفصل القريب والبعيد بالنوع الحقيقي او النوع بمعنى الماهية فانها من احد معانيه كما صرح به في شرح المطالع هنالك (قوله فلا يرد انه ان اراد اه) يعنى انه قد ظهر بما ذكر انه ليس المراد توجيه اعتبار القريب والبعيد بالمفسرين بما يكون مميزا للشيء عن مشاركاته في الجنس القريب وما يكون مميزا له عن مشاركاته في الجنس البعيد في الفصل الجنسى دون الفصل الوجودى حتى يرد ذلك بل المراد توجيه تفسيرهم القريب والبعيد بحيث يختص بالفصل الجنسى دون تفسيرهم له بما يعنى الفصلين (قوله بان يكون الفصول الوجودية) كلها قريبة داخلية في قسم القريب دون البعيد ويكون بعض الفصول الجنسية قريبة داخلية في القريب وبعضها بعيدة داخلية في البعيد فيصح انقسام مطلق الفصل الى القريب والبعيد (قوله فلا يرد ان الكلام اه) اذ ظهر بما قررنا الاختلاف الثانى ايضا موجود فيما فيه الكلام من الفصول وانه يصح ان يكون مدارا للانقسام الى القريب والبعيد (قوله ان التعريف للماهية من حيث اه) اى الماهية بشرط لاشئ بخلاف التقسيم فانه للماهية بلا شرط شئ في التحقيق مع كون القصد فيه



الى تميز الاقسام وتحصيل الافراد (قوله فانه ثبت تركيبه) اي ثبت تركيب الجسم من الهوى والصورة عند اهل الحكمة بما قرروه من الادلة الدالة عليه في كتبهم (قوله وكل منهما اذا اخذ لا بشرط شئ) كان جنسا وفصلا (كما ان الجنس اذا اخذ من حيث انه جزء اعني بشرط لا شئ يسمى مادة والفصل اذا اخذ كذلك يسمى صورة نص عليه الشيخ في الهيات الشفاء وتقبله الجمهور وقد فصله المحقق الطوسي في شرح الاشارات بعد بسط قاعدة الكلّي بالاعتبار الاول وهو ان يكون وحده بشرط ان لا يدخل فيه غيره ويكون كل ما يقارنه زائدا عليه يسمى مادة وبالاختبار الثاني وهو ان يتصور لا بشرط وحده بل مع مجوز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه يسمى جنسا وبالاختبار الثالث وهو ان يكون متحصلا غير مبهم بانضمام الغير اليه يسمى نوعا مثاله الحيوان ٩ اذا اخذ بشرط ان لا يكون معه شئ وان اقترن به الناطق مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان والناطق ولا يقال انه حيوان كان مادة واذا اخذ لا بشرط ان يكون معه شئ بل من حيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا وان تخصص بالناطق يحصل انسانا ويقال له انه حيوان كان جنسا واذا اخذ بشرط ان يكون مع الناطق تخصصا ومتحصلا به كان نوعا وهكذا الامر في الفصل من الاعتبارات اثنى عشر قال السيد السند قدس سره في حاشية شرح المطالع ومحصل الكلام ان الصورة العقلية تعتبر على وجوه مختلفة فتارة تعتبر بشرط لا شئ اي بشرط انها واحدة في نفسها بحيث اذا انضمت اليها صورة اخرى كانتا متغايرتين في الوجود وقد تألف منهما صورة ثالثة فالصورة العقلية المعتبرة من هذه الحبيثة مادة وجزء كالحيوان والناطق اذا اعتبرا من حيث انهما موجودان متغايران في العقل واخرى بغير شرط شئ اي بشرط ان ينضم معهما صورة اخرى وتكونان معا مطابقتين لامر واحد فلا يلاحظ تباينهما بل اتحادهما كالحيوان والناطق المتعبرين من حيث انهما مطابقان لما هيته الانسان وهذا هو النوع وتارة اخرى تعتبر لا بشرط شئ فتكون محتملة لا اعتباري التفسير والاتحاد بحسب المطابقة وهذا هو الثاني المحمول لان مرجع الحمل الى التباين في الفهوم والاتحاد في الذات انتهى ولقد اسلفنا نبذا من تحقيق هذا البحث الذي يجب ان يوفق الا اني لما اتي على كونه على ذكر منك لم ابال من ان يتكرر (قوله على اختلاف المذهبين) مذهب الرئيس ارسطاطاليس ومن تبعه حيث ذهبوا الى ان الاجناس العالية للاعراض تسمية وهي مما يفتي شهرتها عن ذكرها ومذهب الفيلسوف صاحب ابصار ان سهلان حيث ذهب الى انها ثمة كم وكيف

ونسبة شاملة للسبعة التي جعلها ارسطو واتباعه سبعة اجناس عالية وهنا مذهب آخر هو مذهب الشيخ المحقق السهروردي حيث ذهب في التلويحات والمطاريحات الى ان اجناسها العالية اربعة الكم والكيف والنسبة والحركة واختاره بعض افاضل علماء الروم قائلا بانها الاقرب مستدلا عليه بما يوجب نقله هنا ان يسهب (قوله متعلق بقوله كالجواهر) واشارة الى جريانه في الاجناس التسعة او اثلاثة العالية للعرض ايضا وما يدل على هذا الاحتمال قطعا انه قال في شرح التجريد بعد تقرير الدليل في الجوهر على الوجه المذكور وهكذا نقول في سائر الاجناس العالية كالكم مثلا كل من اجزائه اما كم او لا كم ونسوق الكلام الى آخره انتهى بقي انه مما يجب ان يتنبه له ان العرض عرض عام ليس بجنس لها والام تكن عوالم كما بينه بعض الموالى (قوله فانه قد يبيح التمثيل آه) اي فاكد بقوله مثلا دفعا لهذا الاحتمال وتنبهها على انه من قبيل التمثيل الحقيقي المشعر بعدم انحصار المثل فيه (قوله غير حاصر) لجواز ان يكون مفهومه مغاير المفهوم الجوهر والعرض فان جميع الممكنات لا تنحصر في المفهومين كذا في شرح التجريد وفي ارادة التزديد بين ما صدق عليه العرض وبين ما صدق عليه الجوهر ايضا بحث مذكور فيه فليطالع ثلث بطول الكلام بنقله (قوله اي يكون العرض محمولا آه) يعني ان الكلام في الاجزاء المحمولة واستحالة كون العرض جزءا محمولا للجوهر لاستلزامه اتحادهما مما لا يشتهر على احد والهيئة القائمة بالخشب ليست كذلك بالنسبة الى السرير لعدم كونها جزءا محمولا فلا يرد ان السرير مع كونه جوهر قد تقوم بالهيئة المذكورة التي هي من الاعراض (قوله على ان في كون السرير آه) جواب آخر عن الاراد المذكور على طريق العلل ويعني ان كون السرير بمعنى المركب منهما جوهر ام بل ما هو الجوهر السرير بمعنى الخشب المعروض للهيئة (قوله وتقدم التي على نفسه) ضرورة ان الجزء من حيث هو جزء مقدم على الكل (قوله الى غير ذلك) من تكرار الذاتي ونحوه (قوله كما قالوا في الهوى والصورة) في المواقف وشرحه ثم انه يجب ان تكون الحاجة بين الاجزاء اما من جانب واحد ومن الجانبين بحيث لا تستلزم الدور وذلك اعني استلزامها الدور بان يحتاج كل جزء الى الآخر من جهة واحدة واما احتياج كل جزء الى الآخر من جهتين فجاز اذ لا دور فيه كما يحتاج الهوى الى الصورة من وجه وهو ان يقاء الهوى بالصورة وتحتاج الصورة الى الهوى من وجه آخر وهو احتياجها في تشخصها الى الهوى (قوله داخل في لزوم التجميع آه) اذا احتياج احدهما

قوله اذا اخذ بشرط ان لا يكون معه شئ يعني انه اذا اخذ بشرط ان يعتبر معه فصل من الفصول النوعية من حيث انه خارج عن مفهومه منضم اليه وزاد عليه ومنه كونه ثالثا لان الحيوان بهذا الاعتبار جزءا ومادة لذلك المركب ضرورة ان يجب ان ينضم اليه جزء آخر ويكون خارجا عنه كذا ذكره قدس سره في حاشية المطالع بعد



الى الآخر من جهة وعدم احتياج الآخر اليه من تلك الجهة من غير مرجح وكذا الكلام في احتياج الآخر ( قوله خلافاً للعبارة ) اذ لا دلالة فيها على هذه الارادة بل هي تفيد ان احتياج كل منهما الى الآخر مطلقاً يستلزم الدور ( قوله الانقل النظر من موضع ) وهو قوله فان احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور الى موضع آخر وهو قوله والايلازم الترجيح بلا مرجح اذ لنا طرح ان يقول اننا لزم زوم الترجيح بلا مرجح في الصورة المذكورة قوله لانها ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما اه قلنا يجوز ان يكون هناك وجهان مختلفان يرجح احدهما احتياج هذا الى ذلك من هذه الجهة دون تلك الجهة ويرجح الآخر احتياج ذلك الى هذا من تلك الجهة دون هذه الجهة فاعرفه ( قوله ونقض هذا الدليل اه ) الناقض هو الشارح الجديد للتجريد حيث قال اقول وايضاً لزم هذا الدليل لدل على امتناع تركيب الماهية من الاجزاء المحمولة مطلقاً سواء كانت مساوية له او لا فاننا نقول في الانسان مثلاً انه لا يمكن ان يركب من الحيوان والناطق لان كلاهما اما انسان او لا انسان ويتم الدليل الى آخره هذا ( قوله ونفي التركيب اه ) اي ودل ايضاً على نفي التركيب من الاجزاء الخارجية وذلك لما اشرنا اليه وسيصرح به المحشى ايضاً من انه لا خلاف بين الجزء الخارجي اي غير المحمول والجزء الذهني اعني المحمول بالذات واللازم ان يكون لشيء واحد ماهيتان او يكون اطلاق الجزء على احدهما مجرد اصطلاح بل الاختلاف بينهما بحسب اختلاف اعتباره بشرط لاشي ولا بشرط شيء حتى ذهب كثير منهم الى ان تركيب الماهية في العقل من الجنس والفصل يستلزم تركيبها في الخارج من المادة والصورة وان كان ليس يثبت على ما حقق في محله ( قوله على ما هو الخارج من قسمة اه ) اي الحاصل منها ( قوله كما لو اجب بالنسبة الى ذاته تعالى ) فان مفهوم الواجب خارج عن الحقيقة الشخصية له تعالى لانه ماهيته اذ ليس له تعالى ماهية بمعنى ما يجاب به عن الؤال بما هو كما هو المراد ههنا فانها كما سبق لا تكون الاكلية ومبذكر الشارح العلامة انه تعالى شخص فيمتنع ان يكون له تعالى ماهية كلية والافهوان كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون امر واحد كلياً وجزئياً وهو محال وان كان تلك الماهية مع شيء آخر يلزم ان يكون واجب الوجود معروضاً للشخص وهو محال لما تقرز ان شخص الواجب عينه هذا ( قوله ومطلق الشخص الى افراد اه ) اعني الشخصيات القائمة بالاشخاص وانما كان مطلق الشخص خارجاً عنها لما اسلفناه من ان الشخص شخص بذاته اي جزئي حقيقي لا نوع له والا لاحتاج في وجوده الى شخص آخر ينضم الى نوعه ونقل الكلام اليه

( فاما )

فاما ان يدور او يتسلسل او ينهي الى شخص متشخص بذاته لا بواسطة شخص آخر وايضاً تفيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية فلو كان لكل شيء ماهية كلية لم يحصل جزئي اصلاً لعدم الانتهاء الى متشخص بذاته كذا ذكره الفاضل الكليني في الحواشي الخالية ( قوله اي لا يجوز ان تفارقه ) اي تفارق الماهية عن ذلك الكلي الخارج وان وجد ذلك الكلي الخارج في غيرها اي في غير الماهية يعني ان المراد ان يمتنع انفكاك ذلك الكلي عن الماهية ايما وجدت لا امتناع انفكاك عنها ايما وجد حتى يرد عليه انه يخرج عنه اللازم الاعم لانه لا يمتنع انفكاك عن الماهية لانه يوجد بدون الماهية ولهذا عرف المحقق الطوسي في شرح الاشارات اللازم بما يمتنع انفكاك الشيء عنه على ما ذكره الفاضل العصام ( قوله كالسواد للبخشي ) فان امتناع انفكاك السواد عن البخشي ليس لذاته من حيث هو هو والالكان جميع افراد الانسان اسود لاشتراك الكل في الذات والذات السواد والالم يكن شيء غير البخشي اسود اصلاً وهو ظ بل هو لامر منفصل وهو الامتزاج بالمزاج الصنفي الخصوص فانه مما قد يفضل عن ذات البخشي اعني ماهية الانسان وهو ظ عند الاعيان ( قوله لجواز ان لا يكون محمولاً ) اي لجواز ان لا يكون اللازم محمولاً على الملزوم اذ ليس الحمل على الملزوم معتبراً في مفهوم اللازم بخلاف العرض اللازم ( قوله اي لازم للماهية اه ) تنبيه على دخول لازم الوجود في المقسم الذي هو لازم الماهية وستطلع على حقيقة هذا الكلام ( قوله اما مطلقاً ) اي مع قطع النظر عن العوارض ( قوله او باعتبار وجودها الذهني اه ) عطف على قوله باعتبار وجودها الخارجي وقوله بان يكون ادراكها اه اشارة الى ان المراد بالوجود الذهني الوجود الظلي الذي هو عبارة عن الادراك المطلق لا الحصول الاصيل في الذهن على ما يصرح به بعد ذلك ورفات كانه عليه بقوله على ما سيجي ( قوله لازم الوجود الخارجي الخصوص اه ) اعني لازم الوجود الخارجي بسبب عارض ( قوله لان ذلك اه ) اي استيفاء اقسام لازم الوجود ( قوله وبما ذكرنا اندفع اه ) حاصل ما ذكره المحشى في دفع اراد المحقق ان المراد بل لازم الماهية الذي هو المقسم لازم الماهية الموجودة مطلقاً سواء كانت ماهية نوعية او صنفية او غيرهما ويلزم الماهية الذي هو المقسم لازم الماهية من حيث هي هي ويلزم الوجود لازم احد الوجودين بخصوصه ومن البين ان السواد للبخشي الذي هو ماهية صنفية من قبيل لازم الوجود الخارجي كما يتميز للجسم وعلى هذا لا غبار على عبارة الشافي قوله وتخصه واعلم



ارادته مطلق التعيين اللازم لاحد الوجودين بخصوصه وفائدته التنبه على ان  
المراد من الوجود خصوص احد الوجودين فكانه قال بخصوصه كما ذكره المولى  
مير ابو الفتح عنى عنه (قوله وفوات المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود)  
فان اللائق بالمقام اراد امر لا يكون لازما للماهية ويكون لازما لوجود تلك الماهية  
ذكره المحقق المذكور (قوله واما ما قال في توجيه عبارة الشارح اه) اى ما قاله  
المحقق المزبور نفسه في توجيهها ونص عبارته فالتحقيق ان المراد بلازم الماهية  
ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للجشى انما يلزم صنفه  
التي هي من جملة ما اعتبر في تشخيصه فيكون لازما للشخص لا للماهية وفي العبارة  
المنقولة عنه اشعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخيصه فهذا تقسيم آخر سوى  
التقسيم الذى ذكرناه فان محصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع  
اول للشخص من حيث هو شخص ومحصل ما ذكرناه ان اللازم اما ان يكون لازما  
لكلا الوجودين اول لوجود معين فهما تقسيمان متغايران الا ان القسم الاول  
في كليهما يسمى لازم الماهية هذا (قوله وان التقسيم غير حاصر اه) يعنى ان التقسيم  
الى لازم النوع ولازم الشخص غير حاصر فكيف يريد الشئ لان اللازم باعتبار  
الوجود الخارجى والوجود الذهنى واسطة بين القسمين اذ ليس هو لازما للنوع  
من حيث هو نوع ولا لازما للشخص من حيث هو شخص لا يقال المراد لازم الشخص  
مطلقا لان حيث هو هو فدخل اللازم باعتبار الوجودين في لازم الشخص  
ضرورة ان اللازم للشئ باعتبار الوجودين لازم لكل شخص منه لاننا نقول فيلزم  
ح تداخل الاقسام ضرورة ان لازم النوع ايضا لازم لكل شخص منه ثم ان لجل  
ما ذكره المحقق في توجيه عبارة الشئ على ما ذكره الجشى فيه مساع ايضا كما نص  
عليه المولى ابو الفتح فاعرفه (قوله وليس للازم معنيان اه) احدهما الكلى المحمول  
على الشئ المتمتع انفكاكه عنه والاخر ما يمتنع انفكاكه عن الشئ مطلقا حتى  
يقال انه اريد باللازم اولا اللازم بالمعنى الاول وثانيا اللازم بالمعنى الثانى فذكر بلفظ  
المظهر تنبيهها على التباين (قوله وفيه اشارة اه) مناط الاشارة تصدير الجملة  
المذكورة بكلمة الشرط المفيدة لمعوم الزمان المنضمة للابهام والشك في وجوده  
الاستقبال المشرة بكفاية تقدير الوجود وفرضه (قوله المراد به المترج اه) دفع  
لما قيل عليه من ان السواد ليس لازما للجشى بحسب الوجود لجواز ان يوجد  
جشى ابيض وجواز ان يزول سواده بعارض كالبرص فقوله المراد به المترج اه  
اشارة الى دفع الاول وقوله والمراد بالسواد كونه اه اشارة الى دفع الثانى

واعترض المولى ابو الفتح على ما ذكره اولا بانه مبنى على ان لون كل شئ تابع للمزاج  
الخصوص لا يتخلف عنه وان سواد الجشى لا يتخلف عن مزاجه وكلاهما  
لا بدله من بيان الالهم الا ان يراد بالمزاج المخصوص الماهية المستلزمة للسواد ولو  
بانضمام عارض من عوارضه كتمارئة علة السواد وعلى ما ذكره ثانيا بان حاصله  
ان المراد بالسواد الاسود بمعنى ما يقتضى طبيعته ومزاجه السواد سواد انصف  
بالسواد بان ارتفع المانع ايضا اولا بان لم يرتفع وانت تعلم ان حل السواد والاسود  
على هذا المعنى ركك جدا فالتعويل على التوجيه الثانى اعنى قوله على ان المربض  
اه وفيه ما عرفت آنفا (قوله فلذا تصدى لاثباته بقوله فانه يمتنع الانفكاك اه)  
وفيه رد على المولى العماد حيث قال الظاهر انه جواب شرط محذوف اى اذا  
عرفت ما ذكرنا فحصل الكلام ان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية اه (قوله يعنى انه  
يصح قسمته اه) اى يصح قسمته ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اى الماهية  
الوجودية الى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود وما يمتنع انفكاكه عنها  
من حيث هي وهى وما يصح قسمته اليها يصدق عليها يتبع ان ما يمتنع انفكاكه  
عن الماهية يصدق عليها فقد ثبت صدقه على لازم الوجود الذى هو ما يمتنع  
انفكاكه عن الماهية من حيث انها موجودة (قوله وكذا اذا كان متعلقا اه) اى  
يؤول المعنى ايضا الى الامتناع في وقت من الاوقات وذلك لان كون الانفكاك  
في وقت من الاوقات ممتعا صادقا مع عدم كونه في بعض الاوقات ممتعا فيرجع  
الى الامتناع في وقت من الاوقات ويلزمه المحذور الذى يلزمه (قوله لا يمتنع  
انفكاكه عنها اه) والا لا يمتنع انفكاكه عنه في جميع الاوقات فيصير ما فرضناه عرضا  
مفرضا لازما (قوله فتدبر فانه زل فيه اقدام بعض الناظرين) حيث ظن  
امتناع انفكاكه ذلك العارض عن الماهية عند تحقق العلة مطلقا فقال الظاهر ان يقال  
اى بدل قوله قدس سره فاذا اعتبرت تلك العلة فاذا تحققت تلك العلة وهو المولى  
العماد وثبته الفاصل العصام ايضا مع ان تحقق العلة مطلقا لو كنى في امتناع  
الانفكاك عن الماهية للزم دخول كل عرض مفارق لتحقيق العلة دائما في اللازم  
مطلقا ولا يبقى وجه لتخصيص لزوم الدخول بتعلق قوله في الجملة بقوله يمتنع هذا  
(قوله عبارة عن الاطلاق) لاعتبار عن التقييد ببعض الوجوه اى وجه كان  
يعنى بوجه من الوجوه (قوله لان ما يطلق عليه لفظ اه) يعنى ان ما يطلق عليه  
لفظ الماهية انما هو المفهوم لاما هية الافراد مع ان المراد بالماهية في قولنا ما يمتنع  
انفكاكه عن الماهية وقولنا لازم الماهية ما يصدق عليه مفهوم الماهية من ماهيات



الافراد لما ان الكلام في اقسام الكلّي بالنسبة الى ماهية ما تحت من الافراد ( قوله من المجردة ) اي الماهية بشرط لاشي ( والمخلوطة ) اي الماهية بشرط شئ وهو الوجود ههنا ( قوله اذ ليس المراد بالماهية آه ) يعني انه ليس المراد بالماهية من حيث هي هي الكائنة في تفسير لازم الماهية التقسيم للآزم الوجود اعني ما يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي الماهية بشرط لاشي اذ معنى اعتبار الماهية بشرط لاشي تجريدها عن كل شئ سواها واعتبارها في نفسها ومن البين انه يتمتع عروض شئ لها بهذا الاعتبار فضلا عن ان يكون شئ لازما لها ( قوله لا يكون مقيدا لاقسام المحصلة آه ) اي الممتازة في الوجود اذ لا امتياز في الوجود للماهية المطلقة اي من غير تقييد بشئ من الوجود الخارجي والذهني ( قوله على ما قالوا في اعتبار آه ) ولهذا قال السيد المحقق قدس سره في حاشية شرح المطالع عند الكلام على السؤال المذكور في الشرح لا يقال قد استظهر في كلامهم تقسيم الماهية الى اقسام ثلثة هي المخلوطة والمشرودة بشرط لاشي وما لا بشرط معها فقد جوزوا كون الشئ قسما لنفسه ونوعا منها لانا نقول هذه قريبة بالامرية لانهم ذكروا ان الماهية قد تنقسم بموارضها وقد تنقسم بعدمها وقد لا تعتبر معها شئ منها والاولان يتدرجان تحت الثالث اندراجي نوعين متباينين تحت الاعم وليس في ذلك تقسيم الماهية الى تلك الاقسام بل بيان ان لها اعتبارات ثلثة ( قوله قال قدس سره آه ) اي في حاشية المطالع ( قوله وقوله فيما سأتى آه ) اي قوله قدس سره في آخر هذه الحاشية اي في الخارج محققا آه ( قوله انه يلزم ح آه ) اي يلزم حين ارادة الوجود الخارجي خروج السلوب اللازمة للماهية المدومة من لازم الوجود مع انها من لوازم الوجود لامن لوازم الماهية من حيث هي هي ( قوله داخل في الماهية الموجودة ) لكونها اعم من الموجودة تحقيفا او تقديرًا على ما نص عليه قدس سره بقوله اي في الخارج محققا او مقدرًا ( قوله وقد عرفت فيما سبق آه ) اي عرفت قبل ورقة تقريبا ان لازم الشخص داخل في لازم الوجود لما انه لازم للماهية باعتبار وجودها الخارجي مأخوذا به ارض كالسواد للجبشي على ما سبق تحقيقه ( قوله بل تصور النسبة آه ) اضرب عن قوله لعدم التفاوت فيه آه ( قوله فانه يحكون آه ) اي فيستلزم كون تصور الطرفين كافيا في الجزم كون تصورهما مقتضيا لتصور النسبة بحيث يتمتع انفكاكه عنه وتحققه على ما قيل ان استلزام تصور الطرفين للجزم متأخر عن استلزام تصور النسبة وعند استلزام المتأخر يثبت استلزام المتقدم بالضرورة ( قوله كقولنا

الاثنان ضعف الواحد ) وفيه تعرض للعلامة التفاضلات حيث جعله من امثلة الزوم البين بالمعنى الاخص مستدلًا بأنه يلزم من تصور الاثنان تصور ضعف الواحد والجزم بكونه لازما للاثنان واورد عليه الشارح ان افضل الزنجي بانه م اذ قد يتصور الاثنان مع الذهول عن الضعفة هذا ( قوله وما ليس كذلك فهو ليس بين ) وفيه رد على ما قاله الفاضل العصام من ان تصور الطرفين في كل لزوم بين لا يظهر ان يكون مقتضيا لتصور النسبة انتهى وذلك لما قد ظهر بما قرره من ان تصور الطرفين اعم اعم اعم كافيا في الجزم حين كونه مقتضيا لتصور النسبة بحيث لا غير ( قوله ليس من هذا القبيل ) اذ لا يلزم من تصور الاربعة والتقسيم بمساويين والنسبة بينهما تصور الزوم فضلا عن الجزم به ( قوله فليكن فرضيا ) اي ولا حاجة الى ما تكفيه الفاضل العصام من انه ليس الجزم بالزوم الا الجزم بوقوع النسبة بينهما بالضرورة كما به عليه بقوله جزم بان الاربعة منقسمة بمساويين اي بالضرورة ( قوله ولان مراد منهما آه ) يعني انه لو كان المراد في تفسير اللازم البين بالمعنى الاعم ما ذكر لا يريد مثله في تفسير اللازم البين بالمعنى الاخص ليصح العموم والخصوص بينهما مع انه لا يمكن مثل هذه الارادة في تفسيره لان تصور الزوم فيه يكون مستلزما لتصور اللازم فيكون تصور الزوم فيه مقدما على تصور اللازم وتصوره من حيث انه ملازم انما يكون بعد تصور اللازم فيتناقضان ( قوله اي بالضرورة ليحصل آه ) وذلك لان النسبة اذا اخذت معراة عن الضرورة يحصل التصديق بطلاق الثبوت وهو ليس جزمًا بالزوم بل بالثبوت فلا بد من ملاحظة ضرورة النسبة حتى يصدق بالزوم كذا ذكره الفاضل العصام ( قوله اما بما شاع ان يصدق بالزوم الشامل للجزم به والظن ( قوله داخل في غير البين آه ) اي فلا يرد ما اوردته الفاضل العصام من انه لا يتحقق اللازم في اللازم البين وغير البين لبقاء لازم يتمتع فيه حصول الجزم بالزوم بان يتمتع فيه التصديق بالزوم مطلقا او يتمتع الجزم وانما يكون غاية الظن بالزوم هذا كما لا يخفى ( قوله اي الذي يلزمه التساوي آه ) وهو الثالث الذي يستقيم اضلاعه اذ يلزمه تساوي زواياه الثلث للثلاثين بخلاف ما اذا كان اضلاعه قريبا ملاقاة لا يتساوى زواياه انما لعدم جريان البرهان الهندسي انشأ على تساوي زوايا الاول اهماسه كما لا يخفى على من له خبرة من الهندسة ( قوله وتحقق قسم ثالث آه ) اي ولا يناق في تحقق قسم ثالث ( قوله فيه ) اي في البين ( قوله فبعد عن انظ الكفاية آه ) لانه مشعر بان الجزم بالزوم لا يحتاج الى غير تصور الطرفين واو الى الحدس وامثاله وقوله ولفظ البين اعم عطف على الكفاية اي وبعد



عن لفظ البين اه ( قوله لعدم كونها اى الخدس وامثاله واسطة بين الشئين  
بمخلاف النظر فانه واسطة بين المطلوب المجهول والبادئ المعلومه ) قوله باعتبار  
رجوعها اليه ) اى باعتبار رجوع الاشكال الثلاثة الباقية واحتياجها في الاثبات ح  
الى الشكل الاول على ما بينوه فلا يرد ان القياس الاستثنائي ايضا يمكن رده الى الشكل  
الاول كما صرح به المولى سبحانه فى زاده في تقرير القوانين عند بيان رد الاقيسة  
بعضها الى بعض وذلك لان الاستثنائي لا يعتبر رجوعه الى الشكل الاول لعدم  
احتياجه اليه في الانتاج فاحل ما استشكله بعض اذكارنا طلبنا كثرهم الله تعالى  
وهدهم لاصوب منهاج ( قوله واهاه ) اى هذا اللازم ( قوله نحو العمى والبصر )  
فان تصور البصر لازم لتصور العمى مع وجود المباعدة بينهما ( قوله اى باعتباره  
بخصوصه ) والا فيصدق على اللازم الثالث ايضا ان لزومه للماهية باعتبار الوجود  
الخارجي لما يظهر ان لزومها لها باعتبار الوجودين جميعا قوله لا على معنى انه  
يتمتع به ) والا فان اريد بوجود الشئ الاول الذى هو عبارة عن اللازم حصوله  
في نفسه لم يصدق على ما اذا كان اللازم عديميا وماذا كان غير حاصل في نفسه  
بل في شئ سواء كان الملزوم او غيره وان اريد به حصوله مطلقا لم يصدق على الاول  
( قوله كما في العدميات ) اى كما اذا كان الامر اعدميا فان الملزوم ح عتيم  
انفكاكه عن نفس ذلك الامر العدمي لاعتنا حصوله اذ لا حصول للعدمي ( قوله  
او في شئ غير الملزوم آه ) عطاف على قوله في نفسه اى او حصوله في شئ آه ( قوله  
على ما بين في محله ) ان كون الخارج ظرفا لنفس الشئ لا يقتضى وجود ذلك  
الشئ في الخارج بخلاف كونه ظرفا لوجود الشئ حيث يقتضى وجود ذلك  
الشئ في الخارج ولذا صح قولنا زيد موجود في الخارج وام يصح قولنا وجود  
زيد موجود في الخارج وقد قدمناه ( قوله بخصوصه ) قد عرفت آنفا فائدة اعتبار  
قيد الخصوص ( قوله وهو وجود المعلوم آه ) اشارة الى الفرق بين الوجود الظلي  
والوجود الاصيلي الذهني يعنى ان الوجود الظلي وجود المعام في ضمن آه بخلاف  
الوجود الاصيلي الذهني فانه عبارة عن وجود تلك الصورة الموجودة في الذهن  
بالاصالة ( قوله اذ الوجود الظلي لا يترتب عليه اثر خارجي ) يعنى انه لو استلزم  
الوجود الظلي للشئ الوجود الاصيلي لشئ آخر للزم ان يترتب على الوجود الظلي  
اعنى وجود الملزوم اثر خارجي اعنى وجود اللازم مع انه لا يترتب عليه بداهة ( قوله  
خارجي ) خبر للبند وهو قوله فاللزم ( قوله فان الماهية من حيث آه ) يعنى  
ان الماهية بالمعنى المذكور عبارة عن الماهية المجردة اذ الماهية المجردة عن كل

ما بعرضها عروض شئ لها فضلا عن الملزوم على ما سبق ( قوله اى عن الانصاف  
به آه ) يعنى ان النظر الى احد الوجودين هنا باعتبار الانصاف لا باعتبار امتناع  
الانفكاك بخلاف القسمين الاولين ( قوله واحد الوجودين ايها كان آه ) احد  
الوجودين مبتدأ وقوله ظرف خبره وقوله ايها كان اى اى الوجودين كان ذلك  
الاحد جملة معترضة بينهما وايها بانصب خبر كان قدم عليه لتضمنه معنى الاستفهام  
وقوله بناء آه متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون احد الوجودين  
ظرفا للانصاف به يدنى بناءا والبناء على ان ثبوت شئ شئ فرع ثبوت الثبوت له في ظرف  
الثبوت ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخرجنا وان ذهنا وخارجا فذهنا وخارجا وانما يحتم  
بقوله سواء كان للماهية اه وهو متعلق بقوله انما وجدت كانت معناه ( قوله كذا انه تعالى  
وتقدس ) بناء على امتناع تعقل كنهه تعالى في هذه النشأة ( قوله كالطبايع ) اى على  
ما هو التحقيق عند المتأخرين من عدم وجود الكلى الطبيعي في الخارج على ما يجي  
تحقيقه ( قوله وسائر المعقولات الثانية ) اى المعقولات التى لا يحاذي بها امر  
في الخارج اى لا يوصف بها امر في الخارج كالجنسية والفصلية والنوعية ونظائرهما  
( قوله من حيث هي ) اى مع قطع النظر عن انضمام الشخصات الخارجية  
اليها ( قوله فان قلت آه ) مورد السؤال جعل لوازم الطبايع من حيث هي هي  
من قبيل لازم الماهية الذى يتمتع انفكاكه عنها انما وجدت مع كونها عارضة للطبايع  
في الذهن فقط ومنشأه مانع من حواشي المطالع وشرح المواقف وكذا ما نقله  
آغا من حواشي التبريد كما لا يخفى على الفريد ( قوله كونها عوارض ذهنية آه )  
يعنى ان اطلاق العوارض الذهنية عليها لكون الوجود الذهني ظرفا لانصاف  
المعقولات الاولى بها لا لكون امتناع انفكاكها عنها بالنظر الى الوجود الذهني  
بخصوصه فلا ينافي ذلك الاطلاق لكون المعقولات الثانية من قبيل لازم الماهية  
بناء على انه يتمتع انفكاكها عن المعقولات الاولى نظرا الى نفسها بمعنى انه افترض  
وجودها في الخارج كانت متصفة بالمعقولات الثانية كما اوضحه بقوله فالكلية  
اه وانت خير بانه قد اذفع بما حققه في هذا المقام الاعتراض بعدم الحصر  
من الاعتراضين اللذين اوردهما المولى قره داود على قسمة اللازم الى الاقسام  
الاثثة المذكورة حيث قال هذه القسمة ليست محصورة ولا الاقسام متباينة اما الاول  
فلان لزوم اللوازم الذهنية التى وجدت ذاتها اصلية تابعة لوجود ملزوماتها  
في الذهن فقط كالكلية والجنسية والفصلية والنوعية وغيرها خارج عن الاقسام  
الثثة اما عن الاول والثالث فلان وجود ملزوماتها في الخارج ينفك عن وجوداتها



فيه وأما عن الثاني فلان ادراك المتزوم فيها يفتك عن ادراك اللازم وهو وظ  
 وأما الثاني فلان اللازم بالزوم الخارجى ولازم الماهية ايضا يجوز ان يكون لازما  
 ذهنيا بالمعنى المذكور انتهى وقد اشار الى دفع الاعتراض بدم تباين الاقتسام  
 من ذلك الاعتراضين بقوله الآتى ثم اعلم ان هذه ولا اظن ان يتحقق ذلك  
 في المقامين وجه الاندفاع مع ما في ذهنك من التوفيق والاتماع (قوله يكون لازما  
 ذهنيا) اما الاول فلانه يمكن ان يمتنع ادراك شئ بدون ادراك شئ كما يمتنع  
 وجوده في الخارج منفكا عنه فيكون بالاعتبار الاول لازما ذهنيا وبالاعتبار الثانى  
 لازما خارجيا وأما الثانى فلانه يمكن ايضا ان يمتنع ادراك شئ بدون ادراك شئ  
 كما يمتنع انفكاكه عنه بالنظر الى نفسه فيكون بالاعتبار الاول لازما ذهنيا وبالاعتبار  
 الثانى لازم الماهية (قوله لا يكون لازم الماهية آه) وذلك لان لزوم الشئ للشئ  
 بحسب الوجود الخارجى بخصوصه انما يتحقق فيما يمكن انفكاك الشئ الاول  
 عن الثانى بالنظر الى نفس ماهيته كما تنبته له مما حقق في هذا البحث فبينه  
 وبين لزوم الشئ للشئ بالنظر الى نفس ماهيته تناف وهذا من نتائج اندر الذى  
 امر به في هذا المقام وقد تنبته به لما راق فيه الاقدام (قوله مورد هذا السؤال  
 عدم صحة آه) الا صوب ان يقال مورد هذا السؤال قصة لازم الماهية الى القسمين  
 اه لان عدم صحة التسمية مابه السؤال لامورد كما لا يخفى (قوله وبين الانصاف به  
 فيه) اى الانصاف بذلك الشئ في الذهن مع انه لازم بينهما اذ الانصاف بالشئ  
 في الذهن لا يستلزم وجوده الضل والادراك به بل قد يكتفى فيه بوجوده الاصلى  
 فيه (قوله وهو) اى الصفة والتدبير باعتبار الخبر (قوله بناء على ذلك) اى على  
 ان المفروض كون حصول صفة للشئ في الذهن موجبا للشعور بتلك الصفة  
 (قوله فيلزم ادراك الادراك) بناء على ما ذكر (قوله وهو كونه مدركا) اى صفة  
 ادراك الادراك كونه مدركا اى فيلزم ادراك ادراك الادراك بناء على ما ذكر ايضا  
 وهكذا وهم جرا (قوله فانه اى لزوم ادراك امور غير متناهية من ادراك امر  
 واحد مما خفى على من يدعى الاطلاع على الدقائق وهو افضل العظام حيث  
 نفي صحة عليه ما ذكره السيد السند لعدم لزوم الشعور بالشئ من كونه حاصلا  
 للشئ في الذهن ثم قال فعلا لان اللازم في التصور ما يلزم من اخطار الشئ تصور  
 فلا يلزم من تصور ادراك الشئ مع تصوره بالاخطار تصور ادراك الادراك لعدم  
 اخطار ادراك الشئ انتهى بمعنى ان الشئ المدرك لكون ادراكه على طريق الاخطار  
 يستلزم ادراكه تصور ادراكه بخلاف تصور ادراكه فانه لعدم كونه بطريق

الاخطار لا يستلزم تصوره اى تصور تصور الادراك فينقطع السلسلة فقد خفى  
 على الفاضل المذكور كون مناط اللزوم المزبور كون المفروض كون حصول  
 صفة الشئ في الذهن موجبا للشعور بها اذ ح يحصل للادراك في كل مرتبة صفة  
 المذكورة في الذهن فيلزم ادراك تلك الصفة فيلزم ادراك امور غير متناهية كما قرره  
 بلا شبهة هكذا يجب ان يفهم فيغتم (قوله يضعف فيه الحرارة الغريزية) وهى  
 عبارة عن حرارة الدم الغليظ الذى في قلب الحيوان ولا يمكن ان يكون الحيوان  
 بدونهما وهى لا تزال تحلل اجزاء البدن اى يذويه شيئا فشيئا ولذا يحتاج الحيوان  
 في بقائه الى غذاء يكون بدلا عما يفنى من اجزاء بدنه بالتحلل في الاعضاء  
 والعروق حتى انه لو لم يجد غذاء كذلك لبطل تركيبه وزال حيائه وانعدمت اثار  
 مزاجه وانهدم بديان بدنه كما حقق في الحكمة الطبيعية وكتب الطب (قوله  
 فنى كونه بطى الزوال خفاء اه) اذ بطى الزوال ما يزول مع بقاء المعروض وهذا  
 لا يزول الا مع زوال المروض ولم يلتفت الى ما اختاره الفاضل العصام من ان  
 المراد بالحيوان هنا ذات الحيوان والشيب يزول عنه لبقاء البدن بعد الموت لكونه  
 مستبعدا جدا كما لا يخفى ولا الى ما فعله بعضهم من حل الشيب على الكهولة لكونه  
 خلاف المعارف ولا الى ما روى ان الحضرة عليه السلام بصير شابا على رأس كل  
 مائة وعشرين سنة مع ان الفرد الواحد يكتفى لصحة التمثيل لعدم كونه مناسباً لهذا  
 اثن الذى هو مقدمة الحكمة على انه قد اشار اليه بقوله ورأيت شيخنا اه لانه  
 جواب آخر حاصله ان الشيب الطبيعى ايضا قد يزول ولو في الجنة كما رأيت شيخنا  
 اه (قوله وقسمه اه) اى المفارق بالفعل وقد حل الشارح الزنجى كلام المص  
 عليه ايضا حيث قال ان المص ترك ذكر المفارق بالقوة وقسم المفارق بالفعل الى  
 القسمين المذكورين وجوزوه المولى قره داود الا انه لكونه خلاف ما يظهر من كلام  
 المص لم يلتفت اليه (قوله وما قيل ان التقسيم آه) القائل هو الفاضل العصام  
 حيث قال وبعد في الحضرة نظر لان تقسيم الكل الى اشياء هو بالقياس الى افراد  
 بحسب نفس الامر وهو ما يمكن اتصافه به فلا يقتضى ان يكون العرض المفارق  
 ثابتا له في وقت غير مفارق عنه ابدأ من المفارق ما هو مفارق عنه ابدأ كما لا يرضى  
 للخبشى هذا (قوله ففيه ان المقسم آه) يعنى ان الكليات المأخوذة في التقسيمات  
 معتبرة بالقياس الى ما تختمها من الافراد بالفعل فلا بد ان تكون محمولة عليها  
 فيكون المفارق ابدأ خارجا عن المقسم لكون المراد منه العرض المفارق الذى  
 يكون عارضا لمعرضه بالفعل بناء على ذلك وان كانت المأخوذة في التعريفات



معتبرة بالقياس الى الافراد مطلقا على ما سبق بيانه (قوله ان يجعل المقسم الخارج  
 ويضمه آه) اي ان يجعل مقسم التقسيم الى الخاصة والعرض العام الكلّي الخارج  
 عن الماهية ويضمه من اللازم والمفارق بان يقول الكلّي الخارج عن الماهية  
 سواء كان لازما او مفارقا اما خاصة او عرض عام (قوله لا تقسيم كل واحد  
 منهما آه) اي من اللازم والمفارق كما فعله المص فانه وان كان مما يحصل به مقصوده  
 ايضا الا انه لا يصح ترتيب انحصار الكليات في الجنس عليه من غير تكلف كما نبه  
 عليه بقوله الا ترى فانه يبطل الانحصار آه (قوله وان كان ذلك صحيحا آه) يعني  
 ان ما اشار اليه الشارح بقوله انكلي الخارج آه انما هو عدم لياقة تقسيم المص  
 الى تقسيم كل واحد منهما اليهما لعدم صحته لانه صحيح ايضا بناء على ان  
 الخاصة قيد القسم لانفسه وهذا رد على ما ذكره الفاضل للعصام حيث  
 قال نبه الش بقوله الكلّي الخارج عن الماهية آه على ان شيئا من اللازم والمفارق  
 لا ينقسم الى الخاصة والعرض العام لان كلامهما اعم من كل من اللازم والمفارق  
 من وجه والقسم اخص مطلقا فالتقسيم الصحيح في نفسه تقسيم الكلّي الخارج  
 اليهما (قوله خصيصي بكسر الخاء والصاد الاولى المشددة وبالقصم مصدر رثا  
 فالظاهر تأخيره عن قوله والفتح افصح لان معناه ان فتح الخاء في الخصوصية  
 افصح من ضمها كما لا يخفى على من راجع كتب اللغة (قوله الا انه اختار لفظ  
 الحقيقة) التي هي عبارة عن الماهية الموجودة في الخارج (قوله كخواصه تعالى  
 وخواص الشخصات) قد بينا قريبا عدم وجود الماهية الكلية الواجب تعالى  
 عندهم وكذا الشخصات فذكره (قوله فبدخل في التعريف الخاصة الشاملة  
 آه) اي فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل للعصام من ان المراد بالاختصاص بافراد  
 حقيقة الثبوت لا افرادها في الجملة لا بجميع افرادها اذ يكفي في الخاصة ذلك  
 ولا يجب الثبوت للجميع ولذا انقسم الى الخاصة الشاملة وغير الشاملة (قوله  
 ولا بد من اعتبار قيد الحقيقة آه) اي ما اخص بافراد حقيقة واحدة من حيث  
 انه مختص بها فالماشى مثلا خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فهو من حيث  
 الاختصاص خاصة ومن حيث العموم عرض عام فبالحقيقة يمتاز احدهما عن الآخر  
 (قوله والمراد باختصاصها بافرادها) اعلم ان الخاصة تنقسم الى ما تكون مطلقة  
 والى ما تكون غير مطلقة اما الخاصة المطلقة فهي الخاصة التي لا تكون موجودة  
 في غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة الى الانسان واما الغير المطلقة فهي التي تكون  
 موجودة في بعض ما يخالف ذلك النوع كالماشى بالنسبة الى الانسان فانه يكون

خاصة لذلك النوع بالنسبة الى ما لا تكون موجودة فيه كالشجر لا مطلقا كما ذكره  
 المولى عماد الدين فلما كان المراد هنا الخاصة المطلقة لكونها الخاصة المقابلة  
 للعرض العام لا الخاصة الغير المطابقة اي الاضافية الكائنة بمعنى المستلوبة عن  
 بعض الاغيار اذ هي صادقة على العرض العام ايضا كما قرر نبيه المحشي رح  
 هنا على ان المراد بالاختصاص التقى عن جميع الاغيار (قوله فهي مقولة على افراد  
 آه) بناء على ما نبه عليه آفان كون المراد بالحقيقة اعم من النوعية والجنسية (قوله  
 يصدق على الجنس من حيث آه) بناء على ذلك ايضا (قوله ولا يخرج الجنس بهذا  
 الاعتبار) اي باعتبار الصدق على افراد الحقيقة الجنسية وان كان خارجا باعتبار  
 الصدق على افراد الحقيقة النوعية بقوله فقط (قوله ليس غير الحقيقة الواحدة لان  
 الحقيقة الواحدة هناك عبارة عن الحقيقة الجنسية التي هي عين الجنس (قوله فانه  
 قد خفي على بعض الناظرين) وهو الفاضل للعصام يعني ان مراده قدس سره  
 قد خفي عليه فقال مفرقا على ما بينه من كون الجنس من حيث انه يقال على افراد  
 حقيقة واحدة جنسية خارجا بقولنا غيرها كفصل الجنس والخاصة له ان ما قال  
 السيد السند ان فصل الجنس لا يخرج به بل بالقيد الاخير لا يصح مطلقا ولم يفهم  
 ان مقصوده قدس سره خروج فصل الجنس بالقيد الاخير بالقياس الى الانواع  
 لا مطلقا على ما يشعر به قوله اعني الفصول البعيدة للانواع كما بينه المحشي زح  
 (قوله مبينة على ان الجنس آه) اي حال كون الاوهام التي ذكرها وظنها  
 نتائج مراتب العقل مبينة على ان الجنس كالتنوع والفصل والخاصة خارج بقوله  
 وغيرها خروجا مبينا على انه يقال " وانت خير بانه لا يظهر كون شيء مما ذكره  
 الفاضل المذكور في هذا المقام مبينا على ما ذكر غير ما قاله من ان الش اكنى هنا  
 اي في تحرير فوائده قوله وغيرها بذكر الفصل مطلقا والخاصة عن ذكر الجنس اي  
 بالحقيقة التي ذكرت آنفا حيث قال مجيبا عما ذكره قدس سره انه انما اكنى بخروج  
 الجنس بقوله قولا لا عرضيا لظهور ان فصل الجنس في حكمه كما انه اكنى هنا  
 بذكر الفصل مطلقا والخاصة عن ذكر الجنس فاحسن التامل ولا تغفل عن نتائج  
 مراتب العقل وعلى موافقنا في جميع الاحوال الذوكل (قوله لبشمل الصفات آه)  
 يعني انه لو حل قوله موجودة في الاعيان على ظاهره لخرج ماهيات الصفات القائمة  
 بالنفس الناطقة كالم ونظائره مع انها ماهيات حقيقية فلا بد من ان يصرف عن ظاهره  
 ويراد به الموجودة بوجود اصلي (قوله يعتبرها العقل اما بان آه) يعني انه لما كان  
 المراد بالحقيقة الموجودة بوجود اصلي كما ذكر آنفا كان المراد بالاعتبارية ما يقابلها



فيشمل ما ينزاعها العقل من امور موجودة في الخارج وما يختصها من عند نفسه  
من غير انتزاع من امر موجود اصلا ( قوله ومعنى ثبوتها في نفس اد ) دفع لمقدر  
وهو انه كيف يصح القول بانها امور اعتبارية ليس لها وجود اصلي مع الهم  
يقولون بانها متحققة وثابتة في نفس الامر وبان احكامها مطابقة لنفس الامر  
وحاصل الدفع انهم انما ارادوا بكونها متحققة في نفس الامر كون مبدأ انتزاعها  
امرا متحققا في الخارج وبمطابقة احكامها لنفس الامر ان ذلك الامر بحيث  
يمكن ان ينزع العقل تلك الامور فيه ويصف ذلك الامر بتلك الامور ( قوله  
وقد ظهر لك مما ذكرنا فساد ما قيل اه ) اما اولها فلما عرفت من ان معنى ثبوت  
الوجوب والامكان وامثالهما في نفس الامر ليس ان لها وجودا فيها فكيف يصح  
القول بانها مفهومات متحققة في نفس الامر بدون اعتبار الاعتبار حتى يكون التمييز  
بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال واما ثانيا فلان افرق بين المفهومات  
الاصطلاحية ومثل الوجوب والامكان من غير فارق قطع للمعرفة ايضا من ان الكل  
متساو في الثبوت في نفس الامر بالمعنى الذي ارادوه هنا وكذا في عدم التحقق  
الاباعبار المعبر ( قوله ولا شك ان اه ) من كلام انقائل وهو مقدمة ثانية لاعتراضه  
اي فلا يصح قول السيد قدس سره واما الاعتبارات فلا اشكال فيها ( قوله  
بخلاف التمييز بين حدودها اه ) تنبيه على فائدة تقييد الحدود والرسوم بقوله  
المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية بانه للاشارة الى انه كما ان للامور الموجودة في الاعيان  
حدودا ورسومها حقيقة كذلك لها حدود ورسوم اسمية والعمرانما هو في الاولى  
لا الثانية ايضا ( قوله فهو ذاتي لها ان كان محجولا اه ) اشارة الى ان مراده قدس  
سره بقوله ذاتي ما هو اعم من الذاتي الحقيقي وما في حكمه وكذا قوله جنس  
وقوله فصل ايضا لا يرد انه قد لا يكون ما هو داخل في مفهوماتها من حيث  
الاعتبار ذاتيا لعدم كونه محجولا لما ان الذاتي قسم الكلبي الذي اعتبر في مفهومه  
الجل فلا يكون جنسا ولا فصلا ايضا ( قوله اي لا يخاد ) يعني ان قوله اما جنس  
او فصل على طريقة مائة الخلو لا مانعة الجمع فيشمل الكلام الصور الذات ( قوله  
اي قدام تلك المفهومات اه ) لما اسلفه من ان الورا في الاصل مصدر بمعنى الستر  
استعمل بمعنى السائر وهو القدام وبمعنى المستور وهو الخلف ولذلك صار  
من الاضداد ( قوله فيكون تلك المفهومات خارجة اه ) ضرورة انه يستحيل تقديم  
ما يدخل الشيء فيه عليه لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه كما لا يخفى وفي هذا  
تعريض لنفس الورا هنا بالخروج اي خارجة عن تلك المفهومات فاعتراض عليه

بان كون الماهيات خارجة عن تلك المفهومات لا يستدعي كونها رسوما كما يستدعيه  
خروج تلك المفهومات عن تلك الماهيات وادفع ذلك قسمه القاضل العصام  
بقوله اي غير تلك المفهومات بالذات ولم يلتفت المحشي روح اليه ايضا لكونه  
خروجا عن المعنى الاصيل للورا ( قوله سواء كانت ) اي تلك المفهومات  
مشتملة عليها اي على هذه الماهيات كما في الرسم انتم اولاي اولاي تكون مشتملة  
عليها كما في الرسم الناقص فيكون التعريف بها في كلتا صورتين رسما ( قوله  
فلا يرد اه ) لان نفي تيقن هذا الاحتمال لا ينافي في تحققه ( قوله ان اطلاق الرسم  
مبنى اه ) يعني ان تحقق ماهياتها كذلك هو الموجب لاطلاق الرسم فلا معنى  
لترتيب الاطلاق على عدم التحقق فالصواب ان يقال لحيث لم يتحقق انتفاء ماهيات  
كذلك اطلق عليها الرسم وصرف العبارة الى هذا صرف الجساسة كما هو نص  
عبارة القاضل العصام فقوله والجل يحتمل ان يكون من تمة كلام المورد لما ان  
ما ذكره من قبيل انقل بالمعنى كما ترى وان كان الظاهر كونه من كلامه ( قوله بعيد كل  
البعد ) اذ لم يسبق ذكر الانتفاء في الكلام اصلا فكيف يجعل بمنزلة المنسار اليه  
المحسوس ( قوله فاندفع بذلك ما قيل اه ) لان ما ادعاه من كون الظان تلك  
المفهومات ماهيات في نفسها وضع الاسماء بازائها لانها عما حصلت اولائهم وضع  
الاسماء بازائها قول بالارأي من غير دليل فلا يعتد به في مقابلة تصريح رئيسه انفن  
بما يخالفه اصلا ( قوله فالظان ماهيات تلك المفهومات وضع اه ) هكذا في بعض  
النسخ والظان تلك المفهومات ماهيات وضع الاسماء بازائها كما في النسخة المجاوبة  
بما وراء اتهم ( قوله ولذا ابرزه ) فان مخالفة الظ في الابرار تدل على مخالفة الظ  
في المرجع ( قوله اولكون هذه المفهومات كذلك ) اي مساوية فاعتبر التساوي  
في ما زوماتها ايضا لتطابقا ( قوله يعني في ترك المسامحة اه ) دفع بهذه العناية  
ازاد ان اشار اليها القاضل العصام احدهما انه ليس اول التمثيل المنبه ما ذكر  
في الفصل بل تمثيل النوع والجنس وانما سميا بمما لا تناسخ فيه اي فلا وجه  
لتخصيص ذكر هذا الكلام بهذا المقام وتأخير اليه وثا نيهما ان ترك المسامحة  
لا يقتضي الى فائدة وانما المفتقر اليه المسامحة ووجه دفع كل منهما بما لا يخفى على مثلك  
( قوله وعندى لعبارة اه ) يعني ان مراده قدس سره بغير عبارة الش على الوجه  
المذكور لا يدفع عنها الايراد ان المذكور ان كما فررنا وعندى لها بغير آخر  
بندفعان به ايضا وهو ان في تمثيل الكليات بالمشقات آه اذ يدفع به الايراد الاول  
لعدم كون التمثيل في الجنس والنوع بالمشق حتى يتصور التمثيل بالبادي والاراد



الثاني ايضا الوجود الداعي الى المسامحة ههنا وهو كون الاختلاف بين الكليات ليس  
 الا باعتبار المبادئ فيفتقر ترك المسامحة الموجب لعدم رعاية الداعي المذكور الى  
 بيان فائدة قطعاً في حاجة في دفع الإيرادين المذكورين عن عبارة الشئ الى  
 اعتبار ترك المسامحة في مقام المسامحة كما اعتبره السيد قدس سره (قوله مبدئياً  
 لمادة والصورة) وقد اسلفنا بيانه بما لا مزيد عليه (قوله فكذا العرضيات الصمولة  
 مبدئياً آه) فالناطق والضاحك مثلاً منتزعا من صفتي النطق والضحك الثابتين  
 في ذات الانسان (قوله وقيل فيه مسامحة آه) القائل هو الفاضل العصام ومنشأ  
 ما ذكره حل قول الشئ هي مبادئها على مبدأ الاشتقاق لا على مبدأ الانتزاع الذي  
 حمله المحشى رح عليه ولكون ما ذكره القائل هو المتبادر في هذا المقام لم يتعرض  
 له جرحاً او تعديلاً (قوله لانه آه) اي التقسيم (قوله المتبادر من اطلاق الاقسام  
 آه) قاله حاصل مستفاد من اطلاق الاقسام المشعر بكما لها والاولية مستفادة  
 من اضافتها الى الكل لان الاقسام الحقيقية للشئ انما هي اقسامه الاولى واما  
 اقسامه الثانوية فهي في الحقيقة اقسام الاقسام (قوله لان الاقسام الثلاثة آه)  
 تعليل لقوله فلا يرد (قوله لما ان اسم العدد نص في مداولة آه) لكونه من اقسام  
 الخاص الذي هو من حيث هو خاص اي من غير اعتبار العوارض والموانع مثل  
 اقرنة الصارفة عن ارادة الحقيقة مثلاً بوجوب الحكم قطعاً كما نقرر في علم الاصول  
 (قوله لان التفرع على تقسيم آه) يعني ان المص انما فرع الانحصار في خمسة  
 على تقسيم الكل الى الاقسام المذكورة لا على تقسيم الكل الخارج الى اقسامه  
 فلو ارجع الضمير المجرور في قوله قدس سره على تقسيمه الى الخارج يصدق قوله  
 فاذلك فرع على تقسيمه الانحصار في الخمسة (قوله اي في اعموان ولعنون على  
 ما ينساق اليه الدليل آه) يعني ان تفسير قوله قدس سره ههنا بقولنا في العنوان  
 ولعنون مبني على ما ينساق اليه الدليل الذي اورد على قوله ذكر الجزئي ههنا  
 على سبيل التبعة اعني قوله اذ قد سبق لاشارة آه لانه يفيد انه لا شغل للنطق  
 بالجزئي في بحث من الباحث لعدم تعلق غرضه به اصلاً فذكره استطراداً صرف  
 (قوله عن المعاني الثلاثة للكل) اي الطبيعي والمنطقي والعقلي (قوله فيما سبق)  
 اي فيما علقه على اوائل الفصل الثاني (قوله لا يضرنا) وهو ظاهراً لا يلزم من كون  
 مناط الامرين كليهما الوجود العقلي اعتبار كل منهما مع الآخر حتى ينشأ في ذلك  
 لخروج كون الكل متمتع الوجود في الخارج او يمكن الوجود فيه عن مفهومه  
 (قوله من ان يجرد آه) بيان للوجود العقلي المفصل سابقاً (قوله فلا يرد آه) لان

مناط الامكان والامتناع ليس الوجود العقلي بهذا المعنى كيف ولا يمكن الحكم بهما  
 الا بالمقايسة الى الوجود الخارجي (قوله ايضا مناطه الوجود العقلي) اذ الكل لما كان  
 وجوده في العقل كان مناط كل صفة تعرض له الوجود العقلي غاية انه قد يكون  
 بالمقايسة الى الغير ذكره الفاضل العصام الذي هو قائل هذا الكلام (قوله لان مفهومه  
 متمتع الوجود آه) يعني انه لو كان المراد بالكل مفهومه لم يصح التريدين متمتع الوجود  
 ويمكن الوجود في الخارج لان مفهوم الكل متمتع الوجود في الخارج البتة لكونه من  
 المعقولات الثابتة التي لا يتخذى بها امر في الخارج (قوله كما يدل عليه قوله آه) اي يدل على  
 كون المراد بالخروج عن مفهومه عدم الاعتبار معه مطلقاً لا عدم الاعتبار معه  
 شطراً فقط وان كان هو المتبادر من لفظ الخروج قوله لا يقضيه نفس آه حيث نفي  
 مطلق الاقتضاء الموجود في صورة الشرطية ايضا ولو كان المراد بالمعنى المتبادر  
 لقال لا يدخل في نفس مفهومه لانه المقابل له (قوله فيلزم جواز جميع الاقسام)  
 الستة المذكورة فحال باقي الاقسام مبنية بطريق الدلالة كما ان امتناع الوجود  
 مبني بطريق العبارة على ما حققه المحشى وان زعم الفاضل العصام كون بيان  
 الباقي بطريق الاشارة فعلية بالاستحارة (قوله احتمالاً مطابقاً آه) يعني انه ليس  
 المراد بالاحتمال هنا التجوز العقلي الصرف بل الاحتمال الواقعي لما انه الثابت  
 بالوجدان فلا يرد ان الاحتمال آه لانه مبني على ارادة التجوز العقلي من الاحتمال  
 كما لا يخفى على ارباب الحال (قوله فلا يرد ان الاحتمال آه) المورد هو الفاضل  
 العصام حيث قال يتجه على قوله اذا جرد العقل النظر اليه احتمال عنده الى آخره  
 انه لا يستدعي ان لا يكون شئ من الامكان والامتناع مقتضى المفهوم لجواز ان يكون  
 مقتضاه ولا يكون مقتضاه بينا فلا يحكم العقل به بمجرد ملاحظته (قوله بالضرورة)  
 اي لزوم الامكان والامتناع (قوله اذ ما حصل في الذهن لا يكون موصوفاً  
 بصفاته) والا لا يستلزم ترتيب الاثر الخارجي على الوجود الظلي وقد سبق بيان  
 استحالة ذلك والى مما ذكره في هذه الحاشية دفع البحث الذي اورد الفاضل العصام  
 هنا حيث قال وفيه بحث لان الاتصاف بصفات الباري مختص بالوجود الخارجي  
 للباري اذ لا شبهة في وجود الباري في الذهن مع انه لا يتصف بصفاته فيه فليكن  
 شريك الباري موجوداً في الذهن غير متصف بصفاته انتهى ووجه الدفع  
 ان المراد بشريك الباري هنا ما يشارك ذاته تعالى في صفاته ومن البين انه متمتع  
 الوجود في الخارج لبرهان التوحيد وفي الذهن لعدم اتصاف ما حصل في الذهن  
 بصفاته تعالى كما ذكر (قوله تعرض للمص بان اللائق ان يسمى هكذا) لان يفهمه



الى المتع وجود او الممكن الوجود في الخارج فاندفع ما ذكره الفاضل العصام  
ان جعل هذا التقسيم حاصل التقسيم الاول كما فعله السيد السند لوجه له (قوله  
الى احواله) من الامتناع والامكان (قوله اولاً) اي اولا يكون الكلّي المدوم  
الممكن منحصراً في فرد مع امتناع غيره (قوله وانما غير الاسلوب آه) اي انما غير  
المص الاسلوب في التمثيل حيث مثل هنا لافراد الكلّيين لا لانفسهما كما في سائرهما  
اهتماماً ببيان تنامي الافراد وعدم تناميها فاندفع بهذا ما اورده الفاضل  
العصام هنا من ان جعل التمثيل فيهما لافراد خلاف السووق كما لا يخفى  
(قوله قاصر) حيث بين مذهب البعض في قول السارح على مذهب بعض  
بمذهب من قال يقدم العالم مطلقاً مع ان منهم من لا يقول بعدم تنامي النفوس  
الناطقة وهم الحكماء الاشراقية القائلون يقدم العالم وازلية النفوس الناطقة  
وابدئتها بطريق التناسخ كالفلاطون واتباعه والبيان انهم ان يقول على مذهب  
من قال يقدم العالم وعدم التناسخ ليكون نصاً في مذهب الحكماء المشائية القائلين  
بقدم العالم وابدئية النفوس الناطقة دون ازياتها بل حدوثها مع حدوث الابدان  
كأرسطو ومن تبعه (قوله على القول له) اي الخطاب وان كان القول المستعمل  
باللام شائعاً في معنى الخطاب واللام فيه شائعاً في الدخول على الخطاب (قوله  
وان دخول الباء آه) عطف على ان اللام آه اي وباعتبار ان دخول الباء فهذا  
توجيه لدخول الباء بعد توجيه اللام (قوله فلا يرد آه) اي فلا حاجة الى ما ذكره  
الفاضل العصام في دفعه حيث قال العبد لا يقتضي الحصر فلا يرد ان هناك  
الحيوان المعروض لكلية والكلّي العارض للحيوان والمركب من المقيد او مقيد  
ومطلق انتهى (قوله اي مفهوم الكلّي الصادق آه) اي لا مفهوم الكلّي  
من حيث انه يعرض له الكلية فانه بهذا الاعتبار كلّي طبيعي كما بينه بقوله وهذا  
المفهوم من حيث انه آه (قوله قولهم اذا قلنا آه) حيث اعتبروه في صورة الصدق  
على الحيوان (قوله ما ينبغي في كلامه قدس سره آه) حيث اعتبر فيه العارضية  
بقوله هناك وعارض هو مفهوم الكلّي كما بينه المحقق في الحاشية المعلقة على هذا  
القول (قوله وهذا المفهوم من انه يعرض له الكلية آه) كذا وقع في بعض النسخ  
التيقة ووقع في بعض النسخ وهذا المفهوم من حيث هو هو او من حيث انه يعرض  
آه فيكون قوله من حيث هو هو اشارة الى مذاق المص ومن هذا حذوه وقوله  
او من حيث انه يعرض له الكلية اشارة الى مذاق السارح الالامة كما بصرح به  
بقوله على ما اختاره السارح كما بينه (قوله على ما اختاره السارح) يعني ان كون

مفهوم الكلّي من حيث انه يعرض له الكلية كلّا طبيعياً مبنى على ما اختاره السارح  
في شرح المطالع كما ينقله السيد قدس سره بقوله قيل عليه اذا كان المفهوم  
الحيوان آه والا فالكلّي الطبيعي على مذاق المص ومن تبعه مفهوم الكلّي  
من حيث هو هو وفيه ما فيه (قوله مفهوم الكلّي من حيث هو هو) ولا يخفى  
انطباقه على كل مما مشى عليه المص وما اختاره الش في شرح المطالع اما الاول  
فظ واما الثاني فبان يكون معنى قوله مفهوم الكلّي من حيث هو هو مفهوم  
الكلّي المعروض للكلّي من حيث هو هو اي من غير ان يوجد شيء آخر مضافاً اليه  
كما ينقله المحقق عن العلامة التفازاني بعد صحيفة فاول الكلام وآخره ملشمان على  
كل من السخنيين (قوله والكلّي العارض المحمول عليه) اي على مفهوم الكلّي  
لاشراكه بين الكلّي العارض للانسان والكلّي العارض للفرس الى غير ذلك كما ذكره  
(قوله وكذا في قولنا الكلّي جنس آه) مفهوم الكلّي من حيث هو هو جنس طبيعي  
وفيه نظري يظهر مما ينقله السيد قدس سره من شرح المطالع والجنس العارض المحمول  
عليه جنس منطقي والمجموع المركب منهما جنس عقلي وكذا في قولنا الجنس جنس مفهوم  
الجنس من حيث هو هو جنس طبيعي الى آخره وفي قولنا الجنس القريب نوع مفهوم  
الجنس اقرب من حيث هو هو نوع طبيعي ومفهوم النوع العارض المحمول عليه نوع  
منطقي والمجموع المركب منهما نوع عقلي الى غير ذلك من نحو انواع كلّي وبعض النوع  
الاضافي جنس وقس (قوله فانه قد اشكل الفرق آه) فقال عند قوله ومفهوم  
الكلّي من غير اشارة آه ان اراد مفهوم الكلّي من حيث هو هو فهو كالحيوان من حيث  
هو كلّي طبيعي وان اراد الكلّي المقيد بالاطلاق فهو غير حاصل في قولنا الحيوان  
كلّي اذ الكلّي المقيد بالاطلاق لا يحمل على الحيوان وقال ايضا ولا بد ان يجعل هذا  
الحكم أكثر يا علي خلاف عرف الفن كيف لا واذا قلنا الكلّي كلّي لا يتحقق هناك  
امر ان هو الكلّي من حيث هو هو ومفهوم الكلّي من غير اشارة الى مادة من المواد  
اذ هو والكلّي من حيث هو واحد انتهى ولا يخفى اندفاع الكل بما حققه المحقق زح  
فلا حاجة الى اطالة الكلام والمدعي هو الفاضل العصام (قوله ولذا في الضمير)  
اي ولكون الضمير راجعاً الى لفظي الحيوان والكلّي اللذين هما انسان او  
الضمير على صيغة اشنية (قوله اي مفهوم احدهما آه) تفسير المفهومين (قوله  
ويرشد الى جميع ذلك آه) اي يرشد الى جميع ما ذكر من الامرين اعني كون الضمير  
في احدهما الاول راجعاً الى اللفظين وكونه في احدهما الثاني راجعاً الى المفهومين  
قوله فان مفهوم الكلّي آه وذلك لان قوله فان مفهوم الكلّي الى قوله ومن الدين



في مقابلة قوله فانه لو كان المفهوم من احدهما هو عين المفهوم من الآخر ولا شك ان المراد بالكلى والحيوان اللذين اضيف اليهما المفهوم في هذا القول لفظا هما وقوله ومن الين جوازاه في مقابلة قوله لزم من تعقل احدهما تعقل الآخر ولا شك ايضا ان الضمير المجزور في احدهما في هذا القول راجع الى مفهومى الكلى والحيوان (قوله والاعتبار التغير بينهما) جواب عما توهم من ان العينية تنافي كون تعقل احدهما ملزوما لتعقل الآخر اذ لابد في لزوم من المغيرة فالصحيح ان يقول لزم ان يكون تعقل احدهما عين تعقل الآخر وتحقيقه ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد بالتغير في قوله والتغير بين هذه المفهومات ظ التغير الذهني بالذات لا بمجرد الاعتبار فعنى قوله فانه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم من الآخر انه لو كان عينه بالذات لا من كل وجه هذا (قوله يعنى المفهوم الذى) يريد ان مراد الش بالاول المفهوم الذى يصدق عليه مفهوم الكلى مطلقا لمفهوم الحيوان بخصوصه ولعل هذا مناط اندفاع الوهم العارض لبعض الناظرين (قوله لبعض الناظرين) وهو الفاضل العصام حيث قال وهناك اشكال قوى وهو ان المقي الفرق بين معانى لفظ الكلى ولا اشتباه ان الكلى الطبيعى ليس مفهوما للحيوان حتى يكون الكلى الطبيعى لفظا مشتركا بين الكليات او كالشركة فتدبر بل كالكلى المنطوق موضوع لمفهوم صادق على الحيوان وغيره فالفرق بين مفهوم الحيوان ومفهوم الكلى المنطوق لا يبعد ما يطلب في هذا المقام انتهى واراد بقوله او كالشركة كون الكلى الطبيعى موضوعا للكليات على طريق الوضع العام للموضوع له الخاص وارشد اليه بالامر بالتدبر (قوله اى واحد كان فيقول آه) وهذا اختبار منه لما ذكره الفاضل العصام ورد على ما ذكره المولى داود من انه لم يرد به جواز تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر وذلك لانه لا شبهة في جواز تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر على ما اختاره المص ومضى عليه الش هنا واما ما ذكره ذلك المولى فانما هو مبنى على ما اختاره الش في شرح المطالع ونقله السيد قدس سره فيما بعد على ما يشعر به يسانه فارجع اليه فلا يطيل الكلام اتبانه (قوله ان التريب آه) اى تريب الدليل الذى ذكره الش بقوله فانه لو كان المفهوم آه (قوله مختص به اختصاص آه) خبر بعد خبر واشارة الى ان معنى قياس العرض بالمعرض عندهم اختصاص الثابت بالنعوت والمجازوز واقيام العرض بالمعرض بخلافه عند المتكلمين فانه عندهم بمعنى التسمية في الخبر حتى لم يجوز واقيام العرض بالمعرض كما بين في محله (قوله كان مفهوما لهما الطبيعة آه) وذلك لان الامر ان اذا صدقا على شئ

واحد من جهة واحدة كان مفهوما لهما تلك الجهة بلا شبهة (قوله خافيل كونه) لانه مبنى على المغلة عما ذكرنا آنفا وقائل هو الفاضل العصام (قوله بينهما فرق بالاهوم والخصوص) لان كل جنس كل بدون العكس (قوله وقال انه منصوص في الشفاء) اى وقال وقد نص عليه الشيخ في الشفاء حيث قال اما الجنس الطبيعى فهو الحيوان بما هو حيوان الذى يصلح لان يعمل للعقول منه النسبة التى الجنسية فانه اذا حصل في الذهن معقولا يصلح لان يعمل له الجنسية ولا يصلح لما يفرض متصورا من زيد هذا ولا المتصور من الانسان فتكون طبيعة الحيوان الموجودة في الاعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد هذا (قوله وقال معنى قولهم الحيوان آه) اى معناه ان الكلى الطبيعى هي الماهية المعروضة للكلية الموصوفة بها من حيث هي اى من غير ان يوجد شئ آخر مضافا اليه ولا داخلا فيها فصار الكلى الطبيعى هي الماهية المحكوم عليها بالكلية المعروضة لها الموصوفة مع قطع النظر عن سائر العوارض والجنس الطبيعى هي الماهية المعروضة للجنسية مع قطع النظر عن سائر العوارض وتنوع الطبيعى هي الماهية المعروضة للتنوع كذلك وعلى هذا قياس البواقي هذا نص عبارة المحقق المزبور ولقد اطال في هذا المحلل واطاب فليرجع اليه والالاباب (قوله ومعنى قولهم الكلى الطبيعى آه) رد على ما ذكره الفاضل العصام من ان كلام القوم اعنى ان مفهوم الحيوان من حيث هو هو كلن طبيعى بلام قولهم والكلى موجود في الخارج اذ الحيوان المعروض للكلية او صلاحيتها ليس موجودا في الخارج وتوضيح هذا الرد ما ذكره المحقق التفتازانى فيما بعد من ان المقي ان الكلى الطبيعى موجود في الخارج بمعنى ان في الخارج شيئا يصدق عليه الماهية التى اذا اعتبر عروض الكلية لها كانت كليا طبيعيا كزيد وعرو وهذا ظ واليه اشار الشيخ في الشفاء بقوله ان الطبيعة التى تعرض الاشتراك لغناها في العقل موجودة في الخارج واما ان يكون الماهية مع اتصافها بالكلية واعتبار عروضها لها موجودة فلا دال عليه بل بدبهة العقل حاككة بان الكلية تنافي الوجود الخارجى (قوله صريح فيما هو المشهور آه) حيث فسر الحية المعبرة في الطبيعة المسماة بالكلى الطبيعى بقطع النظر عن جميع العوارض حتى الكلية ايضا فقال لا من حيث انها واحدة آه (قوله في الجملة) اى لا دائما اذ من الكليات الطبيعية ما هو ممتنع الوجود في الخارج كشمسك البارى وما هو معدوم ممكن الوجود كالشفاء على ما يصرح به قدس سره (قوله انه يبحث عن مفهوم الكلى



نفسه اه) ككونه موجودا في الذهن او غير موجود فيه وكونه مطابقا لما هيأت  
 الاشياء في انفسهم او غير مطابق لها الى غير ذلك من احوالها فان هذا البحث من وظائف  
 الحكمة الطبيعية (قوله بل نعمناه انه يبحث عنه اه) ياراد احكام عليه من غير  
 ان نسبت الى مادة من المواد لكون تلك الاحكام شاملة لجميع ما صدق عليه المفهوم  
 الكلي (قوله لا العلة اه) وان اختاره الفاضل العصام فقال فان الوصف مبدأ  
 الموصوف من حيث انه موصوف فالم يقيم الكلية لم يتحقق الكلي (قوله لان الكلام  
 في مفهوم الكلي اه) اي ولا معنى لكون وصف الكلية علة لمفهوم الكلي نفسه  
 (قوله لما كان في كون الكلية اه) اي ففقد دفع للبحث الذي اورد الفاضل العصام  
 حيث قال وفيه اي في قوله قدس سره اراد بمبدأ الكلي اه بحث اذا الكلي ليس  
 مشتقا ولا الكلية مشتقا منه (قوله سواء قلنا بوجود اه) وفيه دفع لما اورد  
 الفاضل العصام من ان هذا الوجه لا يتم عند من اثبت له اي للكلي العقلي الوجود  
 الخارجى ووجه الدفع ان من قال بوجود الكلي العقلي في الخارج اراد وجود  
 ما يصدق عليه فيه وهذا اوجه مبنى على كون التركيب من المعارض والمعارض  
 عقليا صرفا فلا منافاة بينهما (قوله متعلق بالحيوان فقط لا بمجموع اه) رد على  
 الفاضل العصام حيث قال فان قلت ذكر التمثيل لا يفيد التعميم الحيوان او الكلي  
 لانه لا يصلح الا للتعليق باحد هما قلت هو متعلق بالحكم اي مثل بهذا الحكم غيبلا  
 فالجمله معترضة لتعميم الحكم على ان تعميم كل من الموضوع والتمويل يوجب تعميم  
 الآخر بالضرورة انتهى (قوله لان الفصل متعقد في مباحث الكلي) اي فذكر  
 الكلي هنا واقع على طريق التحقيق لا على طريق التمثيل (قوله لا يجوز اه)  
 والالكان النزاع بين الفريقين لفظيا وبالدليل بعد على ان كلام الشيخ في الاشارات  
 ضريح في ان المراد وجوده الحقيقي في الخارج كما سبقت له (قوله مع قطع النظر  
 عن كونه عبارة اه) فيطبق الدليل على كل من المذهبين في الشخص التحقيق  
 الذي هو كون الشخص عبارة عن الماهية المعروضة للعوارض الشخصية والمشهور  
 ان الذي هو كونه عبارة عن مجموع المعارض والعارض على ما بين في محله ولا يخفى  
 ما في هذا القطع من دفع شوب المصادرة على المطالب الذي توهمه بعضهم ههنا فتنبه  
 له متبصرا (قوله لانا نعلم بالضرورة اه) ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من دفع  
 ما اورد ابو القحح في حاشية حواشي التهذيب من ان الانتم ان الحيوان جزء من الشخص  
 كزبد مثلا بل يجوز ان يكون زبد ماهية بسيطة لا جزء لها عقلا ولم يقم دليل على  
 زكبه في العقل فضلا عن ان يكون مركا من الحيوان كما لا يخفى على اهل الاذعان

(قوله ليس كاطلاق لفظ العين اه) حتى يكون مشتركا لفظيا بين اشخاصه خارجا  
 عنها خروج اللفظ الدال على المعنى المدلول (قوله ولا كاطلاق الايض على  
 الجسم) حتى يكون كل ما عرضيا بالنسبة الى اشخاصه خارجا عنها (قوله حيث  
 يحتاج الى ملاحظة اه) لتعليل لقوله ولا كاطلاق الايض اه يعني ان اطلاق الايض  
 على الجسم يحتاج الى ملاحظة امر خارج عن حقيقة الجسم التي هي الجوهر  
 انقابل للابعاد الشدة والطلاق الحيوان على اشخاصه لا يحتاج الى ملاحظة امر خارج  
 عن حقيقةها والكل ظ (قوله بل يجوز بانه متقوم به) اي بان كل شخص من اشخاص  
 الحيوان متقوم بالحيوان (قوله ولا يمكن تحصيل اه) عطف تفسيرى على قوله  
 يتقوم به الشئ للتنبيه على ان شيئا من الوجودين لا يعتبر ملاحظة في تقوم الشئ  
 باشئ بل مجرد النظر الى الماهية وقد اوضح هذا التنبيه بقوله كالمثل فانه لا يتقوم اه  
 (قوله عن وجوده وعدمه) اي المثلث (قوله وخلاصته اه) اي خلاصة الدليل  
 المذكور في اشرح بعد بيان المقدمة المذكورة اعنى والحيوان جزء منه بما ذكر  
 وتوضح هذا الكلام ما ذكره الشارح العلامة في رسالة تحقيق الكليات حيث قال  
 فيها تحصل في العقل اولا صورة شخصية مطابقة لهوية الشخص لا تنطبق على  
 هوية اخرى ثم تحصل صورة اخرى منطبقه على هوية الشخص وعلى ابناء  
 نوعها وهو الصورة النوعية ثم اخرى تنطبق عليها وعلى ابناء جنسها وهي  
 الصورة الجنسية القريبة وهكذا الى الجنس العالي ثم اذا رجع العقل من الجنس  
 الاقل وقش الصورة المتوسطة وجدها متعلقة على صورة الجنس العالي وصورة  
 فصلية وكذا مفصل الصورة الجنسية القريبة الى الجنسية المتوسطة وصورة  
 اخرى فصلية ونفصل الصورة النوعية الى الصورة الجنسية القريبة وصورة  
 فصلية ونفصل الصورة الشخصية الى الصورة النوعية والصورة الشخصية  
 التي بهما امتازت تلك الهوية عنده عن سائر الهويات ومثل  
 ذلك باننا اذا رأينا زيدا حصل لنا برؤيته وحده صورة لا تنطبق  
 الاعليه واذا رأينا موه عمرا او بكر او نانا حصل صورة الانسان واذا رأينا معهم  
 بعض افراد الفرس حصل صورة الحيوان واذا رأينا مع ذلك بعض افراد النبات  
 حصل صورة الجسم وهكذا الى الجوهر واذا رجعت لتحليل الصورة افادك صورة  
 فصلية (قوله ولا بد من وجوده اه) اي من وجود ذلك الامر المشترك انما وجدت  
 تلك الاشخاص من الخارج والذهن (قوله تنقته الفعول باقبول) حتى الشارح  
 العلامة في شرح المطالع والتحقيق انفسنا زاتي في شرح هذه الرسالة في هذا المقام



(قوله فهو م) وذلك لانه انما يكون جزأه في الخارج لو كان موجودا فيه كما هو  
 المدعى بل نقول هو اول المسئلة المتنازع فيها الان كونه جزأه في الخارج في قوة  
 كونه موجودا فيه كذا في حاشية المطالع قوله وذلك آه (اي والدفاع الاعتراض  
 المذكور بما قررناه ثابت لان الجزء آه (قوله نعم انه آه) بيان لمنشاء غلط المعترض  
 (قوله بحسب اختلاف اعتباره بشرط آه) اي فالاختلاف بين الجزء الخارجي  
 والجزء الذهني اعتباري فالحيوان مثلا جزء خارجي من الانسان غير محمول عليه  
 باعتباره بشرط لا شيء وجزء ذهني منه محمول عليه باعتباره لا بشرط شيء  
 وقد سبق بيان ذلك هنا غير مرة (قوله او يكون اطلاق الجزء على احدهما مجرد  
 اصطلاح آه) اي مبني على مجرد التسمية والاصطلاح لا اطلاقا حقيقيا فان لما خرب  
 جعلوا اطلاق الجزء والذاتي مجرد تسمية واصطلاح حيث قالوا ان الاشخاص  
 هويات بسيطة لاجزء لها في الخارج ينزع العقل الى آخره (قوله فانه يتقاع آه)  
 اي وجود الشيء مما ينزعه العقل منه بملاحظة امر خارج عنه وهو ترتب الآثار  
 المطاوعة منه عليه كترتب الاحراق على النار فهو عرضي للشيء (قوله و يشهد  
 على وجوده) اي يشهد على وجود الكلي الطبيعي في الخارج فهذا تأييد للدليل  
 المذكور في الشرح بعد اثبات بعض مقدماته الخفية وتقرره على وجه يرفع به  
 الاعتراض الذي تلقينه الفحول باقبول وبيان وجه الدفاع به ومنشاء غلط  
 المعترض بما يشعر وجوده من كلامهم (ما اتفقوا عليه) اي ما تفق عليه الحكماء  
 المذهبون الى كون التعيين وجوديا (من ان الماهيات اذ لم يكن تخصصها نفسها)  
 بل كان تعيينها زائدا عليها واما اذا كانت الماهية متممة في نفسها من فرض الاشتراك  
 فيها كالواجب تعالى على رأيهم فلا يتصور هناك تعدد اصلا بل هذا اقوى في انفي  
 التعدد من انحصار الماهية في شخص واحد على ما في شرح المواقف (لا بد له  
 من علة) اي لا بد له من علة من علة هي (ما فيها) بان تكون الماهية مفصلة  
 لتعيينها اقتضاء تاما اما بالذات او بواسطة ما يلزمها (فيحصر نوعها في فرد)  
 اي ينحصر نوع الماهية في الشخص الواحد الحاصل من الماهية والتعيين الذي  
 علل بها ولم يمكن ان يوجد معها تعين آخر والا لانفت عنها التعين الاول فيختلف  
 الماهول عن علة المستلزما (اولا) اي اولا يكون علة تعيينها نفسها ومن البين انه  
 لا يعمل ح بما يعمل فيها لان حلول شيء فيها فرع تعيينها ولا بما ليس حالا ولا مثلا لها  
 اذ نسبتها الى الكلي سواء (فيما لم) اثبتة (بموادها) وتماثلها في وز تعدد افرادها بتعدد  
 القوابل اي المواد والمحال وتعددتها قد يكون بالذات كهبولات الافلاك القابلة

لصورها الجسمية وكان نطف لقابلة لمصورة الانسانية (و) قد يكون بسبب (اعراض  
 تكتنفها) كهبولي العناصر الاربعة فانها واحدة مشتركة بينها وقد عرض لها  
 استعدادات مختلفة بحسب القرب والبعد من الفلك فذلك تعدد اشخاصها واذا  
 لم يتعدد القابل بالذات ولم يتصور فيها استعدادات متغايرة تنحصر الماهية  
 الحقة فيه في شخص واحد ايضا كهبولي كل فلك بالقياس الى صورته النوعية  
 هكذا يفهم من المواقف وشرحه فلا يخفى ما في كلامه من التعقيد المتخل بفهم  
 المراد (قوله فان الاحتياج آه) دليل على قوله يشهد آه يعني ان ما ذكر مما اتفقوا عليه  
 يشعربا احتياج اتصاف الماهية بالشخص والتعين الى العلة ولا شك ان الاتصاف  
 الذهني امر اعتباري غير محتاج الى العلة فهو يقتضي ان يكون اتصاف الماهية  
 بالشخص اتصافا خارجيا واتصاف الشيء بامر في الخارج فرع وجود ذلك  
 الشيء الموصوف في الخارج فهو يقتضي وجود الموصوف بالشخص اعني الماهية  
 التي كان الكلي الطبيعي عبارة عنها موجودا في الخارج (قوله ولا غبار على هذه  
 المطلب) الذي هو وجود الكلي الطبيعي في الخارج (قوله بامر من) الكلي واسمها  
 (قوله فلا يصح الحل) اذ لا بد في صحته من الاتحاد في الوجود الخارجي كما سبق  
 (قوله وان كل موجود في الخارج آه) عطف على قوله انه لو كان موجودا آه  
 فهو غبار ثان على هذا المطلب يعني ان كل ما هو موجود في الخارج متعين وشخص  
 بدهة ولا شيء من الكلي الطبيعي بتعيين وشخص بدهة فلا شيء من الكلي  
 الطبيعي بموجود في الخارج (قوله وهذا هو الذي آه) اي وما قالوه من الامرين  
 هو الذي دعي المأخرين الى الحكم بانتساع وجود الكلي الطبيعي وان وجوده  
 عين وجود افراد (قوله وقد اوجب عن الاول آه) وقد اشار الخنثي رح الى جوابه  
 في بحث الجنس عند الكلام على قول السيد قدس سره الجزئي الحقيقي لا يكون  
 مقولا وهو لا على شيء اصلا بقوله والوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة  
 من حيث الوحدة لا من حيث التعدد واوضحناه هناك فليتذكر وليكتف في هذا  
 المقام بذلك القدر (قوله والثاني حكم وهمي) اي الحكم بان كل موجود في الخارج  
 فهو شخص بالماهية حكم منسوب الى الوهم وحكم كاذب في العقولات لانه لا يه  
 بالمحسوسات بحكم بتخصيص بالمحسوس على القول في غلط كما حقق في محله فليداهن التي  
 ادعتها في هذا الحكم بدهة الوهم لا بدهة العقل (قوله كيف لا والتفتيش آه)  
 اي كيف لا يكون حكما وهميا والحال ان التفتيش الذي ذكرناه بتوئنا وخلاصته  
 انه لا شك ان بعض الاشخاص آه كما فصلناه سابقا الى وجود امر مشترك في الخارج



غير متشخص (قوله اشار الشيخ الى ليس) ابو علي بن سينا (في) اول الخط الرابع من (لاشارات بقوله تبيينه قديما آه) وتماه قديما على اوهم الناس ان الوجود هو المحسوس وان ما لا يتأثر بالحس بوجوهه ففرض وجوده محال وان ما لا يتشخص بمكان او بوضع بذاته كالجسم او بسبب ما هو فيه كما حوال الجسم فلا حظه من الوجود وانت بتأني لك ان تأمل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لانك ومن يستحق ان يخاطب تعلم ان هذه المحسوسات قديما عليها اسم واحد لاعلى الاشتراك البصرى بل بحسب معنى واحد مثل اسم الانسان فانكما لا تشك في ان وقوعه على عمر ووزن معنى واحد موجود فذلك المعنى الموجود لا يتخلو اما ان يكون بحيث يتأله الحس او لا يكون فان كان بعسدا من ان يتأله الحس فقد اخرج النفس من المحسوسات ما ليس بمحسوس وهذا عجيب وان كان محسوسا فلا يتأله وضع وان ومقدار وكيف معين لا يتأني لكم ان يحس ولان يتخيل الا كذلك فان كل محسوس وكل يتخيل فانه مخصص لا يتأله بشئ من هذه الاحوال واذا كان كذلك لم يكن ملائما لما ليس بتلك الحالة فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين في تلك الحالة فاذا كان الانسان من حيث هو واحد بالحقبة بل هو من حيث حقيقة الاصلية لا يختلف فيها الكثرة غير محسوس بل مقول صرف وكذا الحال في كل كلى هذا كلامه لا يتصل بمحتمل ان يكون مراد الشيخ بوجود الانسان وجود شخصه مجازا كما ذهب اليه المتأخرون لا نأقول كلام الشيخ كما ترى صريح في رد اوهم الناس من ان كل موجود محسوس ولا شك ان توهم الناس انما هو في الوجود الحقيقي دون المجازي فلا بد ان يكون مقصود الشيخ وجود الانسان حقيقة كما اشار اليه المحقق الدواني (قوله عن خصوصية زائدة على كونه موجودا) كالاصل وعنده (قوله كما يدل عليه اسمها) حيث اعتبر في كل منها الكلى وقد يقيد بغيره عن الآخرين (قوله وحقيقة النسبة المتكررة) لا النسبة المطلقة لان سائر المقولات السبعة النسبية تشاركها في هذا القدر ايضا (قوله وعلى كلا التقديرين) اي تقديري كونها واحدة بالوضع وكونها واحدة بالجنس (توجب آه) اي توجب تلك النسبة انصاف كل من الطرفين بفرد من النسبة موافق لما انصف به الآخر كما اذا كانت واحدة بالوضع بان يكون الحاصل من نسبة احد الطرفين الى الآخر عين الحاصل من نسبة الطرف الآخر الى الاول حيث يشتق ح من اللفظ المفرد الذي خبره عن النسبة امر يتصف به كل من الطرفين او يخالف لما انصف به الآخر كما اذا كانت واحدة

بالجنس بان لم يكن الحاصل من نسبة احد الطرفين الى الآخر عين الحاصل من نسبة الطرف الآخر اليه حيث يشتق ح من اللفظين اللذين خبرهما عن النسبة امر ان يتصف احد الطرفين منهما بما يشتق من احد اللفظين المذكورين والآخر بما يشتق من اللفظ الآخر من ذلك اللفظين كالمساوي في الاولى والاعم والاخص في الثانية مثلا (قوله اربع) انساوي والتباين والثالث العموم والخصوص المطلق والرابع العموم والخصوص من وجه (قوله ثمانية) المساوي باعتبار كونه وصفا لاحد الطرفين والمساوي باعتبار كونه وصفا لآخر وكذا المبين فهذه اربعة والاعم مطلقا والاخص مطلقا والاعم من وجه والاخص من وجه وهذا ايضا اربعة فحصل ثمانية (قوله الى قول من قال آه) اي لدفع ما قيل ان العموم والخصوص اما آه على ما يتفقه المحشي رح منها على انه قاعدة بما حرره من غير حاجة الى قول هذا القائل الذي هو افاضل العاصم (قوله اي لا طراد ما ذكره من عدم انفكاك احدهما عن الاخرى في جميع الاضافات وهو ظ فيوز ان يعد الابوة والبنوة نسبة واحدة ايضا لعدم انفكاك احدهما عن الاخرى ولا يتشخص ذلك بالعموم والخصوص كما توهمه القائل (قوله وبما حررنا لك اندفع ما قيل آه) لان العموم والخصوص انما هو مما خبر به عن النسبة وليس صفه شئ من مجموع الطرفين او احدهما وما يتصف به الطرفين امر ان مشتقان منهما على الوجه الذي ذكرناه (قوله ظرف للحكم آه) فيفيد انتفاء الحكم بهما اذا لم تنسب ولا شبهة في كونه قاعدة صحيحة (قوله وقس على ذلك الاشئ والباري) اي بينهما تباين وبين تقيضيهما عموم وخصوص من وجه لصديق الشئ بدون الالاباري على الباري تعالى شانه وصدق الالاباري بدون الشئ على الاشئ وصدق قهما معا على الانسان مثلا وهنا نظر ستطاع عليه (قوله قال المحقق النقاشاني) بعدما اورد الاعتراض المذكور (لا يقال آه) اي في جواب ذلك السؤال (قوله والنقيضان) اي تقيضا للشئين اللذين هما اعم المفهومات كاشئ والممكن العام اعنى الاشئ واللاممكن بالامكان العام كما يظهر من عبارة الاعتراض التي اوردتها (قوله وان كان ذلك المفروض محالا) اذ محالة المفروض لا تستلزم محالية الفرض كما مر غير مرة (قوله لكونهما كايين لا بد لهما آه) وذلك لان الكلى كما سبق ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فلا بد من ان يتصور مفهومه ليظهر عدم منع عن وقوع الشركة ولا تعنى بالمفهوم المتصور الا الصورة الحاصلة في العقل (قوله الامر ان) الاشئ والشئ كما هو المتبادر او الاشئ واللاممكن بالامكان العام كما هو المقصود ههنا (قوله صادق على شئ في الذهن) اذ لا بد من حصول



مفهوم الا يمكن التصور في الذهن وهو من حيث انه صورة حاصلة فيه شيء  
كما ذكر (قوله ولا تناقض لتغايرهما) دفع لما يؤولهم من ان في صدق الشيء والاشي  
على الصورة الحاصلة في العقل وكذا في صدق الا يمكن التصور على شيء في الذهن  
اجتماع انقيضين بانه انما يلزم او كان صدقهما اي ايجاب الشيء عليها وسابه عنها  
من جهة واحدة وليس كذلك فان صدق الشيء عليها وايضا من حيث كونها  
صورة حاصلة في العقل وصدق الاشياء عليها اي سلب الشيء عنها من حيث  
ذاته ونفسه وقطع النظر عن الحقيقة الاولى وكذا الكلام في صدق الا يمكن  
التصور على شيء في الذهن (قوله وان صدق ههنا لا يكون اء) دفع لتوهم آخر  
وهو ان في اذكرته من الجواب اعتبار صدق كل من النقيضين على مفهوم الآخر  
وهو يقتضي اعتبار نفس المفهوم في موضع القضية لا ما صدق عليه من الافراد  
مع ان الاعتبار في القضايا انما هو الثاني لا الاول كما سيجي وحاصل الدفع ان الصدق  
المعتبر في باب النسب ليس كاصدق المعتبر في القضايا فلا يلزم من كون الصدق  
المعتبر في القضايا باعتبار ما صدق عليه مفهوم الموضوع كون الصدق المعتبر  
في باب النسب كذلك وفيه شيء (قوله واما على ما فسر آء) اي على ما فسر  
المحقق التفتازاني نفسه حيث قال لانه ان صدق كل منهما على كل ما صدق عليه  
الآخر كالانسان والناطق فهما متساويان فتبصر (قوله فتدبر) لعل وجهه انه يمكن  
ان يقال انه اراد المحقق بالذات المعام وذو الصورة ولا شك ان الصورة الحاصلة  
في العقل للشيء لاشي من جهة الذات اي ماهي صورته والالم تكن تلك الصورة  
مفهوم الاشياء وصورته الحاصلة في العقل وهو ظ جدا فالمنع ساقط على ما  
لا يخفى (قوله لانه يغفل بانحصار النسب في الاربعة) اي بوجوب عدم انحصار  
النسب بين الكليين في الاقسام الاربعة لان النسبة بين الكليين الفرضيين لا تكون داخلية  
في شيء منها كما لا يخفى (قوله اما ذاتيات الاعيان آء) اي اما ما يدخل في حقائق  
الاعيان الخارجية فهو كليات موجودة ضرورة ان ماهو جزء من الموجود  
موجود كما سبق (قوله ومن لم يفهم وقع حبس بيبص) وهو المولى الايوردي حيث  
فسر قوله او الصادقة في نفس الامر على شيء تبعاً بقوله اي موجودة تبعاً  
كالاعراض ثم قال في العبارة تسامح يعني ان قوله تبعاً متعلق بمحذوف هو حال  
من الضمير في قوله او الصادقة ويجوز ان يكون المعنى المحذوف تبعاً اي يتم الاستفاد  
فان حال الاعراض بالنسبة الى ماهو وجود اصالة اعني الجوهر كذلك اي المحذوف  
تبعاً على شيء من الاشياء الموجودة اصالة انتهى وحبس بيبص بفتح الحاء في الاول

والباء في الثاني وسكون الباء فيها كلمتان جعلتا في حكم كلمة واحدة فبني آخرهما  
على الفتح كما في جاري بيت بيت تستعملان في معنى الاختلاط يقال وقفوا في حبس  
يبص اي في اختلاط من امرهم لا يخرج لهم منه وقال بعضهم بمعنى الضيق والشد  
على ما في الصحاح وقد بينا ذلك ايضا فيما سبق نقلاً عن القاموس فهو امر عندك  
ما نوس (قوله عدم الاطلاع على معنى الاستيفاظ) فانه على ما نقله عن الصراح  
انما يتحقق في الحالة الواقعة بعد النوم فلا يصدق المستيقظ على من لم يتصف  
بالنوم اصلاً (قوله بالاطلاق العام) اي في زمان من الازمنة (قوله وح لا يكون  
تحقق العام آء) اي وحين كان المعتبر في العموم الصدق بالاطلاق العام وفي وقت ما  
لا يكون تحقق نفس العام لازماً لتحقيق الخاص بل يكون صدق العام بالاطلاق  
لازماً لتحقيق الخاص وايضا لا يكون نفي تحقق العام مستلزماً لنفي تحقق الخاص  
بل يكون نفي صدق العام بالاطلاق مستلزماً لنفي تحقق الخاص مثلاً بين المحتل  
والمستيقظ عموم وخصوص مطلق لان كل محتل مستيقظ بالاطلاق العام بدون  
العكس اذ بعض المستيقظ ليس بمحتل اصلاً كالانبياء عليهم الصلوة والسلام  
فاذا فرض ان شخصاً لم يصبر نائماً من حين اتولد الى وقت البواغ ثم صار نائماً  
فاحتل في اول نومه يتحقق فيه الخاص اعني التحل قبل ان يباهه من تلك النومة  
او وجود الاحتلام منه في هذه الحالة ولا يتحقق فيه العام اعني المستيقظ حيث لم يوجد  
منه الاستيقاظ في هذه الحالة لكن يصدق عليه في هذه الحالة انه مستيقظ بالاطلاق  
العام قطعاً وهو ظ فقد ظهر انه لا يكون تحقق العام على هذا التقدير لازماً لتحقيق  
الخاص بل يلزمه صدق العام بالاطلاق وكذا انه لا يكون نفي العام مستلزماً  
اذ نفي تحقق الاستيقاظ في هذه الحالة مثلاً لا يستلزم نفي تحقق الاحتلام على ما قرر  
نعم نفي صدق المستيقظ بالاطلاق العام مستلزم لنفي تحقق الخاص وذلك لان نفي  
صدق المستيقظ بالاطلاق بوجوب نفي صدق النائم بالاطلاق ايضا لكونهما  
متساويين كما عرفت ومن المتع تحقق الاحتلام من غير النائم (قوله واعلم  
ان المراد آء) دفع لما اورده الفاضل العصام من ان تعريف بعض الاقسام بشكل  
بالكلي المنحصر في فرد واحد فان الواجب والقديم متساويان عند المعتزلة اي  
الواجب بالذات والقديم مطلقاً متساويان عندهم لانهم لما لم يقولوا بوجود  
الصفات القائمة بذاته تعالى لم يقولوا بقدم شيء غير ذاته تعالى واوبالزمان ولا يصدق  
على شيء منهما انه يصدق على ما يصدق عليه الاخر والواجب اخص منه اي  
من القديم مطلقاً ولا يصدق انه يصدق القديم على كل ما يصدق عليه الواجب



هذا ووجه الدفع ظ (قوله كافي قولهم العلة التامة آه) واللام يصدق مفهوم العلة التامة على الواجب تعالى بالنسبة الى العلول الاول لانه واحد حقيقى في تلك المرتبة عندهم (قوله كالواجب بالذات والقديم بالذات) قيد بقوله بالذات ليكون هذا المثال على مذاق الحكماء كالمثال الثانى ولا يحتاج الى جعله مبنيا على مذهب المعتزلة كما فعله العصام (قوله الواجب بالذات والقديم بازمان) اذ القديم بازمان يصدق على غير الواجب ايضا من العقول العشرة ونحوها عندهم (قوله اى عوما مطلقا غير مقيداه) وليس قوله مطلقا ظرفا اذا لاعم من وجه ايضا اعم زمانا مطلقا لكن ليس له عموم مطلق غير مقيد بوجه دون وجه ذكره الفاضل العصام (قوله وليس بمعنى ما يرجع اليه اه) اى واپس باسم مكان بمعنى ما يرجع اليه على ان يراد به هنا ما يجب ان يتحقق حتى يتحقق التباين بضرب من الجزوز على ما توهمه الفاضل العصام لانه هنا مستعمل بكلمة الى ومن البين ان اسم المكان لا يتعلق به الجار وان ارادة هذا المعنى غير صادقة ههنا لعدم كون السالبتين الكليتين من الطرفين مما يتوقف عليه التباين فتبصر (قوله لا يقتضى ان لا يتحقق التباين مطلقا بدونهما اه) فليتحقق التباين في غير الكلين كالجزئيين والجزئى والكلى بدونهما وهذا دفع لما اورده المولى قره داود فيما بعد على قول الش واما الجزئيان فلانها لا يكونان المتباينين من ان فيه نظرا لانه ان اراد بالنسبة بينهما باعتبار التصادق فلانم انهما يكونان متباينين كيف ومرجع التباين كما ذكره الى سالتين كائيتين من الطرفين والسالتان الحاصلتان من الجزئيين شخصيتان الى آخر ما ذكره كما لا يخفى (قوله كما يتركب السالتان اه) يعنى انه كما انه قد يتحقق التباين بين الامرين بدون السالتين الكليتين من الطرفين لعدم اقتضاء الرجوع المذكور عدم تحقق التباين بدونهما كذلك قد يتحقق السالتان الكليتان من الطرفين ولا يتحقق التباين بينهما كما يتركب السالتان المذكورتان من المفهومين اللذين لم يصدق شئ منهما او واحد منهما فقط على امر مع عدم التباين بين هذين المفهومين فيقال مثلا لاشئ من الاشئ بلا يمكن بالامكان العام ولا شئ من اللاممكن بالامكان العام بلا شئ وكذا لاشئ من اللاممكن بالامكان العام بانسان مثلا ولا شئ من الانسان بلا يمكن بالامكان العام مع انه لا تباين بين الاشئ واللاممكن وكذا بين اللاممكن والانسان لما اسلفه قدس سره ان الصدق على امر معتبر في النسب حتى كانه قيل الكلان اللذان يصدق كل منهما على شئ بحسب نفس الامر فتخصر ان في الاقسام الاربعة اقول وهذا يخالف لما قدمه عن قريب من انه اذا لم يكن الامر ان معا من الكليات الفرضية بل

احدهما فقط فهما داخلان في المتباينين فتبصر بالعينين (قوله لا الى ضروريتين وانت خير) بان الاولى ان يقول لا الى ممكنتين عامتين ليكون اشارة الى الاحتراز عما ذهب اليه بعضهم من ان اقتضابا التى تستعمل في النسب موجبتها ضرورية وسالتها رفعها كما نقله المولى الجحاني في شرح الولدية واوضحناه فيما كتبنا عليه تلخيصا لما علقه عليه الوالد العلامة ابقاء الله بالسلامة اذ لم ينقل عن احد كون سالتية اقتضابا المستعملة في النسب ضرورية فاعرف هذا (قوله اى كل واحد عن الآخر آه) اى سلب كل واحد من الطرفين عن الآخر على حذف المضاف وهو لفظ سلب (قوله والقضية لبياناه) بيان لكون الموضوع منشأ القضية يعنى ان القضية معقودة لبيان الموضوع فهو منشأها (قوله لا يتحقق شئ من النسب الاربع اه) ضرورية ان الصدق على امر معتبر في النسب (قوله على ان منشأ هذا التوهم خصوص هذا التقسيم اه) لا كل تقسيم وانما كان هذا التقسيم اى تقسيم المفهومين مطلقا الى المتساويين واخوانهما منشأ التوهم المذكور بناء على ان بعض ماتحت هذا التقسيم اعنى الكلين كذلك اى يجرى فيه جميع الاقسام الاربعة فيسبق منه الى التوهم ان سائر ماتحته اعنى الجزئيين والجزئى والكلى ايضا كذلك فلا يرد ان هذا التوهم اه لانه انما يرد ان لو قيل يكون منشأ التوهم التقسيم مطلقا واپس كذلك بل منشأه ما في خصوص هذا التقسيم من كون بعض ماتحته كذلك (قوله بل لا يكاد يوجد مثله) اى لا يكاد يوجد تقسيم يجرى ذلك التقسيم في كل ماتحته من الاقسام وهو ظ (قوله وكون البحث اه) دفع لما توهمه المولى العماد من انه يجوز ان يكون التخصيص لمجرد كون البحث عن الكل مقصودا بالذات لالان حال القسمين الآخرين ايس كذلك حتى يعلم ذلك منه (قوله اى من صيغة التثنية) اعنى الجزئيين وذلك لانها تدل على فردين من مفردة لاعلى جهتين فيه (قوله فاندفع ما قاله المحقق الدواني اه) وذلك لانه قد تبين بما قرره رح ان الامر الاول اعنى صدقه على ذوات متكررة ايضا يتحقق على هذا التقدير لانه لما كان الجزئى بسبب مقارنته بالافصاف المتعددة متكررا في نفس الامر فصارة عن جزئيات متعددة وصدق كل واحد من تلك الجزئيات التعددة على ما عداه فقد صدق كل منها على ذوات متكررة بلا شبهة (قوله لان الكلام في ان تعدداه) تعليل لقوله وكذا ما قيل اه اى وكذا اندفع ما قيل اه بما قررناه لان الكلام اه يعنى ان كلامه قدس سره في ان تعدد اعتبارات الشئ لا يوجب تعدد ذلك الشئ فتعدد اعتبار الجزئى لمقارنته بالافصاف المتعددة لا يوجب تعدد ذلك الجزئى في نفس الامر لانه لا اعتبار لتعدد



الاعتبارات في نفسهما وما ذكره في الحد التام والحدود من قيل اعتبار تعدد الاعتبارات  
لا جعل تعدد اعتبارات الشيء موجبا لتعدد ذلك لانهم اعتبروا فيهما التباين بالاجمال  
والفصيل حيث جعلوا الحد باعتبار التفصيل موصلا الى الحدود باعتبار الاجمال  
فقد اعتبروا تعدد اعتباري الاجمال والتفصيل فجعلوا احدهما موصلا اليه والاخر  
موصلا لانهم اعتبروا تعدد اعتباري الاجمال والتفصيل موجبا لتعدد الماهية فيهما  
مبحث يكونان ماهيتين متباينتين وهو ظ وقوله كما في ما نحن فيه قد للمنى  
اى كان في الجزئ اعتبار تعدد الاعتبارات موجبا لتعدد الماهية على ذلك التقدير  
اى على تقدير عدم جزئ واحد بمجرد مقارنة الاعتبارات التي لا تدخل لهما  
في شخصه جزئيات متعددة بحسب نفس الامر هذا مما يعطيه ظاهر كلامه  
المنبئ عن مراده وانت خير بانه مبنى على ان الموصل اليه في الحقيقة انما هو اعتبار  
الاجمال في الحدود والموصل في الحقيقة اعتبار التفصيل في الحد وان التساوي  
انما اعتبر بين هذين الاعتبارين وهو مخالف لما يشعر به كلامهم جدا وهادم لما  
استسوا عليه مسائل كثيرة لا تخص عددا من كون الموصل والموصل اليه الحد  
والحدود باعتباري التفصيل والاجمال واصل لهذا امر بالتدبر مستشرا عن حقيقة  
الحال (قوله اى بين نفس الكلين وذاتيهما اى كونهما) التفسير الاول ايمان  
معنى العين بانه عبارة عن نفس الشيء وذاته والتفسير الثاني ايمان ما هو المراد  
من نفس الكلين وذاتيهما اليندفع توهم اختصاص العينين بالمفهومين الوجوديين  
فيتوصل بذلك الى دفع ما ورد عليه من ان البيان السابق لا يخص بالعينين ويؤيد  
بان السابق او كان مختصا بالعينين مكان الحكم على نقضى المتساويين بالتساوي  
فهو لا اذ لم يعرف معنى تساوي النقيضين وذلك لان عدم اعتبار عروض وصف  
كونهما نقيضين لمفهوميين آخرين ليس اعتبار عدم عروض ذلك الوصف حتى  
يلزم عدم شمول البيان السابق لنقيضى المتساويين تأمل (قوله باعتبار عروض  
تلك النسب) اى حال كونه عروض هذا الوصف اعنى كونهما نقيضين  
لمفهوميين آخرين للكلين ملائسا باعتبار عروض تلك النسب الاربع الهذين  
المفهوميين الآخرين لا باعتبار هذين المفهومين الآخرين في ذاتيهما كما هو  
مقتضى سياق العبارة فيكون قوله لا باعتبار ذاتيهما عطفا على قوله باعتبار عروض  
اه لكن لا تفرقه ح تظهر فالاصوب عطفه على قوله من حيث عروض اه  
اى في بيان النسب بين الكلين باعتبار كونهما نقيضين لمفهوميين آخرين لا باعتبار  
ذاتيهما كما يشعر به قوله الا ترى والنسبة بين الكلين اه كما تعرف (قوله والنسبة بين

الكلين اه) تنبيه على الفرق بين اعتبار الكلين من حيث عروض هذا الوصف  
واعتبارهما في نفسهما لظهور فائدة بيان النسب بينهما بالاعتبار الاول ههنا  
بعد بيانها من غير هذا الاعتبار يعنى ان النسبة بين الكلين باعتبار عروض هذا  
الوصف قد يختلف مع النسبة بينهما باعتبار ذاتيهما فان الحيوان والايبض مثلا  
بينهما عموم من وجه باعتبار ذاتيهما وتباين جزئى باعتبار كونهما نقيضين لامرين  
بينهما عموم من وجه اعنى الانسان والايبض لما يأتى ان الامر بين اللذين  
بينهما عموم من وجه يكون بين نقيضيهما تباين جزئى وكذا الانسان والفرس  
مثلا بينهما مباينة كلية باعتبار ذاتيهما وتباين جزئى باعتبار كونهما نقيضين لامرين  
بينهما عموم من وجه اعنى الانسان والافرس لما ذكر (قوله فانه مما يخفى على  
من يدعى فهم الدقائق) وهو الفاضل العصام حيث ظن الاراد الذي اشترنا اليه  
مما لا يدفع له فقال فالحق ان ما سبق بيان النسب بين الكلين مطلقا غير مفيد من  
تحذيره كونهما عينين او نقيضين والفرق بين السابق وهذا البحث ان السابق  
تصور لمفهومات الاقسام وهذا بيان الاحكام ولهذا الاحكام منافع في الحجج  
والاستدلالات انتهى ولم ينسبه لخطأ الفرق بين الاعتبارين عليه انه يفوت ح بيان  
النسب بين الكلين باعتبار عروض هذا الوصف لما ظهر مما قررناه قد يختلف  
مع بيان النسب بين الكلين مطلقا فلا يدخل فيه فتبصر (قوله فانه عبارة عن عدم  
الصدق باى تفسير آه) رد على ما ذكره الفاضل العصام من ان الكذب عدم  
مطابقة النسبة للواقع فلا يتعدى يعلى فاما ان يقال الكذب المستعمل يعلى يقابله  
الصدق على الشيء فالعنى وان لم يصدق احد النقيضين على بعض نقيض الآخر  
فيكون الكذب بمعناه المشهور ولا يثبت له معنى آخر انتهى على ما لا يخفى (قوله  
وان لم يصدق الكلين لصدق اه) تفسير لقوله والا لكذب احد النقيضين على  
بعض ما يصدق عليه الآخر وفيه اشارة الى امرين الاول ان كلمة على صلة الصدق  
الذى يتضمنه الكذب لكونه عبارة عن عدم الصدق والثاني ان قوله بعض  
الانسان ليس بلاناطق مذكور بطريق التمثيل والمراد مثلا ولكون الامر الاول  
مما يه عليه انما اكتفى في التفريع عليه بالتنبيه على الامر الثاني فقال فهو مذكور  
بطريق التمثيل ولا حاجة الى تقدير آه دفعا لما ذكره الفاضل العصام من انه  
لا يخفى ان الملازمة اى قوله والانسان بعض الانسان ليس بلاناطق ممنوعة  
والتمثيل غير مطابق بل الملازمة والمطابقة انما تتحققان او قال والانسان بعض  
الانسان ليس بلاناطق او بعض الاناطق ليس بلانسان فهو المراد الا انه اوجز



في البيان اعتمادا على انسياق الالذهان الى الحق من غير حاجة الى الامعان انتهى  
( قوله على ما وهم ) الواهم هو الفاضل العصام حيث قال وقوله فيكون بعض  
الانسان ناطقا مثال لقوله لكن ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه  
عبته وقوله فبعض الناطق لانسان مثال لقوله فيصدق احد المتساويين على  
بعض نقيض الآخر وقوله سابقا وهو صدق احد المتساويين بدون الآخر غير  
مثل بشئ هذا ( قوله مبرهن بقوله آه ) اي غير محتاج الى التوضيح بالمثال ( قوله  
اوردد لبل لقوله فيصدق آه ) كما يشعر به دخول الفاء عليه ( قوله ومثال لقوله  
فيلزم آه ) فاندفع قول الفاضل العصام ان قوله سابقا وهو صدق احد المتساويين  
بدون الآخر غير مثل بشئ كما نقل آنفا ( قوله وهو غير لازم من قوله آه )  
اي عدم صدق الآخر على ما يصدق عليه احد المتساويين بل صدق نقيض  
الآخر خلفا عنه غير لازم من قوله فيكون بعض الانسان ناطقا بل اللازم منه صدق  
احد المتساويين اعني الناطق على نقيض الآخر اعني الانسان بخلاف قوله فبعض  
الناطق لانسان اذ فيه صدق نقيض الآخر من المتساويين اعني نقيض الانسان  
على احدهما اعني الناطق خلفا عن صدق عين الآخر عليه لعدم صدقه عليه  
كما لا يخفى ( قوله مستدرك ) لاستلزام بعض الانسان ناطق صدق احد المتساويين  
بدون الآخر من غير احتياج الى ذكر العكس ( قوله لوضوح وروده منه ) اي لوضوح  
وروده ناشئا من المثال ( قوله فالتنع عليها راجع الى منع آه ) لما تقرر في محله ان منع  
المقدمة المدللة راجع الى منع دليلها ( قوله لان ارتفاع النقيضين محال بدبهة )  
اي ومنع المقدمة البدئية مكابرة ( قوله فانه لا اشارة في كلام المستدل الى ذلك )  
الدعوى ولا ينفع ايهام قول المثل فيكون بعض الانسان ناطقا وذلك لما عرفت  
ان الاراد ايس على المثال بل على الاستدلال هكذا يجب ان يفهم هذا المقال ( قوله  
اي موجود في نفسه او معدوم او لا يكون السلب جزء مفهوم آه ) اعلم ان الوجودي  
والعدمي قد يراد بهما في عرفهم ما لا يدخل في مفهومه السلب وما يدخل فيه  
وقد يراد بهما الوجود المضاف الى شئ والعدم المضاف الى شئ وقد يراد بهما  
ما يكون الانصاف به بحسب الخارج وما يكون الانصاف به بحسب اعتبار العقل  
على ما اشار اليه المحشى ر ح في حواشي المطول عند الكلام على تعريف الفصاحة  
في المفرد بخلوصه عن تنافر آه فنبه ههنا بهذا التفسير على ان المراد بهما اما المعنيان  
الاولان واما المعنيان الثانيان وذلك لان العدمي بالمعنى الثالث عبارة عن سلب الشئ  
لما ان الانصاف بالسلوب اعتباري محض فيكون ثبوت المفهوم العدمي بهذا المعنى لشي

( اعتباريا )

اعتباريا صرفا كما يحققه عند بيان عدم اقتضاء الموجبة السالبة المحمولة وجود  
الموضوع فلا يستلزم وجود ذلك الشئ هكذا يجب ان يفهم ( قوله لامتناع انصاف  
المعدوم ) اي انصافا حقيقيا بصفة ولو كانت تلك الصفة امرا معدوما او كان  
السلب جزءا من مفهومها ( قوله اثبات المقدمة المتنوعة ) اي للمقدمة التي اشير  
الى منعها بقوله اتجه المنع المذكور ( قوله وليس ابتداء استدلال آه )  
لانه مع بقاء سياق الكلام وكونه اخراجا له عن النظام بوجوب الاستدلال  
بالامر الجزئي على الحكم الكلي فيحتاج الى تمحل في ان تقرير كما انت بذلك خير  
( قوله بمعنى انهما متباعدان غاية التباعد آه ) اي متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو اباح  
منه فيما بين المفهومات المعبرة بلاملاحظة صدقها على شئ لا يعني انهما لا يجتمعان  
في ذات ولا يرتفعان عنها لجواز ارتفاعهما عند عدم تلك الذات ( قوله وكذا  
فيما ذكر في اثباته آه ) اي وكذا اعتبر صدق المفهومين على شئ فيما ذكر من الدليل  
في اثبات ما نحن فيه اعني كون نقيض المتساويين متساويين لان ما ذكر من الدليل  
عبارة عن قضاي والمعتبر في اطراف القضايا صدق مفهوم الموضوع والحمول  
على ذات واحدة ( قوله اي الخلاص او ما يوجب آه ) الاول على تقدير كون المخلص  
مصدرا مما يبا على وزن مفعول يفتح الميم والعين واثنان على تقدير كونه اسم فاعل  
من التخليص ( قوله وصوره كذلك ) عطف على قوله اعتبر العقل آه اي وصور  
العقل سلب شئ عن شئ بصورة احتياج ذلك السلب له ( قوله وان كان الصفة  
سلبا ) اي سابا في نفسه لا سلبا عن شئ فلا تفعل ( قوله واذا تمهد هاتان المقدمتان آه )  
فيه اشارة الى ان المخلص تغير الدليل كما صرح به في شرح المطالع والمقدمة الاولى  
ان نقيض المتساويين مأخوذان باعتبار الصدق على شئ فيكون نقيضا هما  
قضيتين موجبتين سالبتي الطرفين والمقدمة الثانية ان الموجبة السالبة الطرفين  
لا تقتضي وجود الموضوع وقوله هاتين القضيتين اشارة الى كل ما ليس بانسان فهو ليس  
بناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بانسان ( قوله لاستلزام الموجبة السالبة آه ) لا يخفى  
عليك ان الاصول ان يقول لاستلزام السالبة المعدولة المحمول حينئذ اي حين صدق  
نقيضهما على موجود اما خارجي او ذهني للموجبة المحصلة لما انه اذا كان الموضوع  
موجودا فالسالبة المعدولة والموجبة المحصلة متلازمان كما اسلفه قدس سره آنفا  
وذلك لان قوله قدس سره ولنا ان نخضع البحث آه تغير الدعوى كما ان الجواب  
الاول الذي فيه المخلص تغير الدليل فلا وجه لخلط احدهما بالآخر على ما يظهر  
من شرح المطالع وان قوله هنا فيتم البرهان بلا اشتباه واقع في مقابلة قوله فيما سلف



أنفسا فهناك لا يتم البرهان قطعا كما لا يخفى على أولى النهي وقد وقع في النسخة  
المجلوبة من ما وراء النهر لاستلزام السالبة المحمول آه فهي تحمل على ما ذكرناه بلاعتناء  
( قوله ولا قضية حكيم آه ) لما ذكره سابقا ان الحكمة باطنة عن احوال الاعيان  
الخارجية على وجه كلي فموضوعات مسائلها ومجولاتها اما ذاتيات الاعيان فهي  
كليات موجودة او عوارض صادقة عليها في نفس الامر وليس شيئا منها فلا غرض  
للنطق في البحث عن احواله لكون المنطق آلة دونت للحكمة ( قوله من كون  
الموجبة الكلية منعكسة ~~ب~~كثافتها آه ) فان قولنا كل شيء ممكن بالامكان  
العام موجبة كلية ولا يصدق عكس نقضها موجبة لأكلية ولا جزئية لعدم  
الموضوع فيه كما سيجي مفسرنا ولهذا لم يبينه كما بين قوله ومن كون نقضي  
المتباينين متباينين تباينا جزئيا بقوله فان بين المعدوم آه ( قوله لا يمكن التفصي  
عنده ) اي لا يمكن الخلاص عنه الا بتخصيص البحث بما اذا لم يكن شيء من الكليتين  
شاملا لجميع الاشياء ذهنا وخارجا ( قوله ذكره الشارح في شرح المطالع آه ) حيث  
قال ولهم في التفصي عن هذا المنع طريقان الطريق الاول تغير المدعى الطريق  
الثاني تغير الدليل فذكر الاول اربعة اوجه ثالثها التخصيص وبين عدم تمامية  
كل منها وقد اشار قدس سره في هذه الحاشية الى دفع ما ذكره الشارح هناك لعدم  
تمامية التخصيص من انه يناق وجوب عموم قواعد هذا الفن بقوله لا يقال يلزم  
تخصيص القواعد آه وذكره ايضا في حاشية المطالع فكانه قدس سره اختاره  
واخرجه من تلك التكاليف وذكر الثاني ثلثة اوجه ثالثها ما ذكره قدس سره  
اولا بقوله والمخلص آه وبين عدم تمامية الكل ايضا الا الثالث حيث جعله العمدة  
في حل الشبهة وحاول دفع ما اورد عليه بتشديد اركانها كما لا يخفى شيء من ذلك  
على المراجع اليه بامعانه ( قوله وفيه اشارة الى ان ما ذكره آه ) حيث ادخله في التكاليف  
البعيدة ففيه تعرض للشارح العلامة كما ذكرناه آنفا ( قوله مما توفش فيه بان حكم  
آه ) اي قولكم كل ما ليس باحد المتساويين ليس بالآخر اما ان يكون معناه ان كل  
ما يصدق عليه سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب الآخر او يكون معناه  
ان ما ليس يصدق عليه احد المتساويين ليس يصدق عليه الآخر فان كان المراد  
الاول يلزم وجود الموضوع ضرورة ان ثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت ذلك  
الشيء ويغيب الاشكال بخلافه وان كان المراد الثاني فلا يكون النقيضان  
متساويين لانهما اللذان يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر فالإيجاب هو  
المعتبر في مفهوم التساوي وهناك السلب على ما في شرح المطالع وفي التعبير بالمتناقضة

اشارة الى ضعف هذا السؤال وذلك لان المراد هو الاول وهو لا يستدعي وجود  
الموضوع لما حققه الش في مباحث العدول من شرح المطالع ان القضية السالبة  
المحمول تساوي السالبة فلا يستدعي صدقها وجود الموضوع كالسالبة واذا كان  
الامر كذلك فنقول لا شك انه يصدق قولنا لا واحد مما ليس بممكن بالامكان العام  
بشيء فيصدق ايضا ما ساويه وهو قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام ليس بشيء  
واذا وقفت هناك على ذلك التحقيق انجلي لك الحال بحيث لا تبقى عليك شبهة  
في المقال كذا ذكره قدس سره في حاشية المطالع بلا اخلاص فعلبك بمطالعة شرح  
المطالع لابورث الاطاب هنا الاملال ( قوله متعلق بالاخص الاول ) اي الاخص  
المحمول اهتماما بتعيين النسبة ( قوله وان تردد فيه بعض الناطرين ) اي الفاضل  
العصام لعدم تبيينه لكون المراد بنقيض الاخص الكلي الذي هو نقيض الاخص  
مطلقا وتوهمه كون المراد منه ما يصدق عليه نقيض الاخص حيث قال وفيه  
ان قوله اي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم اما ان يراد  
به ان كل ما يصدق عليه مفهوم نقيض الاخص يصدق عليه مفهوم نقيض الاعم  
فكذبه ظ وليس من بيان النسبة بين النقيضين في شيء واما ان يراد به ان كل  
ما يصدق عليه بعض نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم ذلك الاخص  
فهو صادق لكنه لا يفي ببيان النسبة بين نقيض الاعم والاخص مطلقا واما ان يراد  
به ان كل ما يصدق عليه كل نقيض الاعم يصدق عليه كل نقيض الاخص  
فكذبه ظ وصدق نقيضه واضح فيكون الاستدلال عليه بابطال نقيضه بناء  
الفاسد على الفاسد انتهى ( قوله على ما فهم ) اي على ما توهمه الفاضل العصام  
فقال ولا يخفى ان انتفاء ان يصدق قولنا كل ما يصدق عليه نقيض الاعم اي اعم  
كان يصدق عليه نقيض اخصه مستلزم لصدق عين اخص ما على بعض ما يصدق  
عليه اعم وان لا يتجاوز مادة واحدة وهو وان يثبت المدعى لكن ليس بمشتمل على  
لزم صدق الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم في كل مادة فلا يس  
محل الاستدلال مما يستخرج منه التفاصيل ثم ينتقل منه الى طريق الاستدلال  
على كل مادة مادة هذا فتبصر ( قوله اي الشارح ) فقوله يستدل على بناء المعلوم  
( قوله فانه طريقة على حدة آه ) اي ما في المتن طريقة في الاستدلال واقعة على  
الاستقلال غير الطريقة التي اوردتها الش في تلك المقال وانما تركها لظهورها  
واستغنائها عن التعرض له على كل حال ( قوله اندفع ما قيل ان المق آه ) اي مقصود  
السائل بقوله فكيف يستدل به آه ووجه الاندفاع ظ والمراد يا قائل هو الفاضل



العصام فالنقل من قبيل النقل بالمعنى كما لا يخفى (قوله أى بعد هذا البحث أه) يعنى  
ان المضاف اليه المحذوف لبعدها منوى وهو هذا البحث وليس بمنسى حتى يفيد  
انه لم يبين الى هذا الآن وان تعورف ذلك فى امثاله فلا يرد ما ذكره الفاضل العصام  
من ان ما قاله انه بيان بما لم يبين بعد ايس بشئ لان كل استدلال فى باب التصورات  
بيان بما لم يبين بعد الى آخر ما ذكره مما لا يخفى على المراجع اليه (قوله اعنى قوله  
او نقول الى آخره أه) حيث استدلل فيه بوجهين آخرين يصح بهما الاستدلال  
عند المعص ايضا (قوله والثانى وهو مستلزم لصدق أه) أى الثانى من مدعى المص  
ان كون كل نقبض الاخص نقبض الاعم يستلزم صدق الاخص على كل الاعم كما  
اشار اليه الشارح بقوله فيصدق الاخص على الاعم (قوله أى مدلوله أه) أى بسبب  
كون صدق الاخص على الاعم مدلول عكس النقبض لصدق نقبض الاعم على كل  
ما صدق عليه نقبض الاخص يعنى انه فاذا كان معناه ما ذكر يكون ما بينه الش  
بعكس النقبض ايضا المدعى الاول لانه لازم أه أى ليس معناه انه لازم بتوسط  
عكس النقبض حتى يكون بيانا للمدعى الثانى اذ لا مغيرة بين صدق الاخص على كل  
الاعم وبين عكس النقبض حتى يصح ان يقال انه لازم بتوسط عكس النقبض  
(قوله حيث اكنى بعكس النقبض) تعليل لقوله يدل أى ولم يذكر امرا آخر  
يلزم لقولنا كل لا انسان لا حيوان بتوسط عكس نقبضه الذى هو قولنا كل حيوان  
انسان (قوله واما تراعى المتأخرين أه) جواب عما ذكره الفاضل العصام من ان ما اعتذر  
به قدس سره من ان تمسك الش بعكس النقبض لانه قريب من الطبع يظهر بادي  
تنبيه ليس بشئ لانه لو كان بهذه المثابة ما اشكل على زمرة المتأخرين باسرههم  
كما لا يخفى (قوله أى صغرى القياس وكبراه مطوية أه) وفيه رد على المولى العباد  
حيث قال لفظه جعل الدعوى نفس الدليل (قوله أى المراد بحمله تفسيره أه)  
الذى حكمنا عليه بان الاول هو ان يورد بعده أه لان يكون الغرض من التعليل  
التفسير لانه تسامح في العبارة وليس باولى (قوله ظهر كونه تسامحا حقيقة) نظهر  
بما قررناه عبارة عن المساهلة في اللفظ فقط والافكون الغرض من التعليل التفسير  
يصح الكلام ويخلص حقيقة المعنى عن الملام (قوله ولا الى ما قبل أه) أى فى الجواب  
عن قول القائل الاول بانه خطأ فى المعنى لا مساهلة فى اللفظ حتى يكون تسامحا  
(قوله فانه خلاف التعارف أه) تعليل لقوله ولا الى ما قبل أه يعنى ان اطلاق التسامح  
على ما يفضى الى الفساد خلاف التعارف بين العلماء الذى هو اطلاقه على ما يفضى  
الى فوت الاول فقط (قوله وفى القاموس صادرته على كذا أه) قال الفاضل العصام

فالعنى مصادرة المطلوب على المطاوب أى مطالبة المطاوب بالمطلوب أى طلب المطلوب  
من المطلوب وتحصيل الشئ من نفسه (قوله لان ذلك انما هو أه) تعليل لقوله  
ودفع به ما قبل أه أى ما ذكر من عدم بدون التباين الكلى وعدم الاستعمال فى مجرد  
العموم من وجه انما هو فى لفظ التباين الجزئى لافى لفظ التباين المطلق ومقصود الش  
انه أه يعنى ان ما ذكره الش استعمال لفظ التباين المطلق فى التباين الجزئى المتحصر  
فى احد فرديه لاستعمال لفظ التباين الجزئى فى احد فرديه وما هو خلا فى التعارف  
انما هو الثانى لا الاول هكذا ذكره المولى داود (قوله باعتبار بعض الافراد) قيد  
للتنى لا للتنى (قوله لانه انما يلزم ذلك أه) أى انما يلزم دخول العموم المطلق  
فى قوله اذالم يتصادق فى بعض الصور اذا كان معناه لم يجتمع فى بعض الصور وقد عرفت  
انه ليس كذلك بل معناه لم يحمل كل واحد منهما على الآخر باعتبار بعض الافراد  
ومن البين انه لا يصدق فى صورة العموم المطلق (قوله كون الدعوى سالبة  
كلية أه) وهو قوله الامر ان اللذان بينهما عموم من وجه ليس بين نقبضيهما عموم  
اصلا والمراد بالثبوت الواقعة فى سياق التنى لفظ عموم (قوله بقرينة ان جميع القضايا  
التي اثبتت النسبة أه) من قولنا كل انسان فاطم وبالعكس وقولنا كل انسان حيوان  
وبعض الحيوان ليس بانسان الى غير ذلك (قوله ولذا قدم هذا الجواب) أى  
ولو جود القرينة على هذه الارادة مع كونها مؤيدة بما نقل عن الشيخ قدم هذا  
الجواب على الجواب الثانى الذى هو مثال عن مثل هذه القرينة (قوله وليست  
من المسائل أه) دفع لما يرد عليه من ان كونه سالبة جزئية مناف لما نقل عن الشيخ  
انما من ان قضايا العلوم كليات اكثرها ضروريات وهو ظ (قوله بناء على ان أه)  
اى توهمنا على ان اكثر صور نقبضى الامر بين اللذين بينهما عموم من وجه يوجد  
فيها العموم من وجه (قوله على ان ما ذكره أه) جواب آخر عن الوارد المقدر الذى  
قررناه على طريق العلوية أى ما ذكره منقولا عن الشيخ من ان قضايا العلوم أه عام  
مخصوص منه بعض المسائل فلا يقدح فى كون بعضها جزئية (قوله لئلا يكون  
التعرض أه) يعنى انه لو كان النسبة بينهما فى جميع الصور المبينة الكلية فتبيل  
ان النسبة بينهما مبينة جزئية كان ذلك تعريضا ليهما مع تحقق خصوصية احد  
الفردين فيكون ايهما فى بيان النسبة مع صحة بيانها باحد الفردين على التعيين  
مع كون الابهام قليل الجدوى بالنسبة الى المعين وكذا الكلام اذا كان النسبة بينهما  
فى جميع الصور العموم من وجه فالمراد بالفردين التباين الكلى والعموم من وجه  
(قوله يبنى فى كلامه قدس سره أه) أى فى حاشيته المتعلقة على قوله وانت تعلم



ان الدعوى اه والتنبية على قرينه جدا لم يجز بحرف التفتيس فاعرفه ( قوله لان المراد بهما ) اي بالبيان الجزئية البانية المجردة عن خصوصية فردية اعني التبان الكلي والعموم من وجه فلا بد من وجودهما ليتحقق البانية الجزئية وبمجرد كون التقيضين بحيث يصدق كل منهما بدون الآخر لا يثبت وجودهما كما لا يخفى ( قوله اي اللاموجود واللامعدوم ) والا فاللاوجود واللاعدم يتصادقان على الموجودات والمعدومات ( قوله انه من الكليات اه ) اي اللاموجود كالاشي من الكليات الفرضية فلا يتم بيانه على تقدير تخصيص النسبة بالكليات الصادقة في نفس الامر لانه حاسس اللاموجود متباين اللامعدوم كذا وقعت عبارة الفاضل العصام ( قوله وهم ) لما عرفنا انه يصدق على نقيض اللامعدوم فيكون من الكليات الصادقة في نفس الامر بخلاف الاشئ فانه لا يصدق على شئ من نقيض اللاممكن بالامكان العام وغيره اصلا ( قوله بمعنى صدق كل منهما اه ) لما اورد على الشئ انه يستعمل التبان الجزئي هتافى بمجرد العموم من وجه مع انه لا يقال بدون التبان الكلي ولا يستعمل حقيقة في مجرد العموم من وجه كما سبق آنفا اول كلامه بانه استعمال على طريق التجوز بالقرينة لمانعة عن ارادة الحقيقة وهي جعله في مقابلة التبان الكلي اذ التبان الجزئي المستعمل في المعنى الحقيقي لا يقابله ( قوله فقط ) اي لا بمعنى عدم صدقهما على شئ واحدا وصدق كل منهما بدون الآخر في بعض الصور كما هو المعنى الذي يستعمل فيه التبان الجزئي حقيقة في عرفهم ( قوله وهذا كما يطلق السلب الجزئي آه ) اي وان كان المعروف اطلاقه على معنى شامل للسلب الكلي اعني انفي عن البعض مطلقا ( قوله اي بالمعنى الاعم ) الشامل لصورتى التبان الكلي والعموم من وجه ( قوله بناء على ان الكلام في الكليات آه ) فلا يرد ما ذكره الفاضل العصام من ان فيه نظرا لجواز ان يكون التبان بين الشئيين بعدم امكان صدقهما فيصدق السالبان الكليتان اللتان هما مرجعا للتبان الكلي كما هو فيما بين الاشئ بمعنى العدول واللاممكن فانهما متباينان اذ يصدق لاشئ من الاشئ بلا ممكن ولا شئ من اللاممكن بلا شئ لا متاع صدقهما على موجود او معدوم واسباب التبان بينهما اصدق كل منهما مع نقيض الآخر لعدم صدقهما على شئ هذا ( قوله غير متعينة ) لعدم تعيين اعتبار العموم فيجوز ان لا يعتبر العموم فيكون ما ذكره المص من المقدمات مستدركا جميعا ( قوله فلذا اقتصر آه ) اي فلعدم تعيين استدراك باقى المقدمات لم يعد من جملة ما لا يحتاج اليه واقتصر في بيانه على استدراك قيد فقط فاندفع ما اوده الفاضل العصام من ان من جملة ما لا يحتاج اليه باقى المقدمات

المستدركة فلاوجه للاقتصار في بيان ذلك كما لا يحتاج اليه على استدراك قيد فقط ( قوله وبما حررنا لك اندفع آه ) وذلك لانه قد ظهر بما حرره ان الحكم باستدراك باقى المقدمات انما هو على تقدير اعتبار العموم باحد الوجهين المذكورين لا على التعيين مطلقا ( قوله ومحط الفائدة اضافة آه ) اي محط فائدة قيد فقط اضافة احد الى المتباينين فيفيد المعنى الذي اشار اليه بقوله اي يصدق آه لا فلفظ احد ليكون معناه انه يصدق احد المتباينين لا كلاهما مع نقيض الآخر آه فيفيد المعنى الذي نفاه قدس سره بقوله وليس معناه آه ( قوله فيفيد الاول آه ) يعني انه قد ظهر بما ذكر انه اذا كان متعلقا بقوله مع نقيض الآخر وكان محط الفائدة اضافة احد الى المتباينين يفيد حكيمين احدهما يصدق احد المتباينين مع نقيض الآخر وثانيهما عدم صدق احد المتباينين مع عين الآخر فبالحكم الاول يظهر صدق احد التقيضين بدون نقيض الآخر صراحة وبالحكم الثاني يظهر صدق نقيض ذلك الآخر مع عين الآخر لا وما فيكون مفاد هذه العبارة مفاد قوله لصدق كل واحد من التقيضين بدون الآخر كما لا يخفى على من تفكر ( قوله لا يخفى عليك حسن العبارة ) لاشتمالها على اللطافة اذ يجوز ان يراد بقوله فقط معناه كما هو الظن ويجوز ان يراد به لفظه فيكون فاعلا ظاهرا لقوله خاليا لاعتماده على انفي ( قوله متعلق بترك بتضمن معنى الرجوع ) هذا على تقدير عدم وجود لفظ العدول في العبارة والا فهو متعلق بالعدول كما وقع في النسخة التي وجدت عندنا هكذا الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيد للمعنى المتق افادة ظاهرة والعدول الى هذا القيد آه ( قوله لا اضافته الى المتباينين ) لما في اعتبار الاضافة من الخفاء عند كل ذي عينين ( قوله فانه لا يفهم منه احدهما آه ) اذ لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص بخلاف العكس ( كما سيصرح قدس سره به آخر آه ) اي في آخر الحاشية بقوله فلا يلزم ان المص اهمل النسبة بينهما وهو بصدد بيانها ( قوله فاذا ضم ذلك الى ما يستفاد مما ذكره آه ) فيه اشارة الى ان في قوله فاذا ضم الى ما ذكره آه مسامحة لان صدق عين كل واحد منهما مع نقيض الآخر مما لم يذكره المص صريحا بل انما هو مما استفيد مما ذكره بمعونة قيد فقط بعد تدقيق النظر وحل اللفظ على خلاف التبادر كما عرفته ( قوله اي ثانيا ) افاد ان قوله ولم يتعرض للنسبة بينهما آه واقع في مقابلة قوله نفي اولافحصن المعادلة تقتضي تقدير ثانيا فيه ( قوله كما يشير اليه كلامه قدس سره ) اي قوله ههنا فان معناه المتقدم الذي سماه ههنا كليا حقيقة هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين ولا شك انه امر نسبي آه وذلك لان قوله



سماه ههنا كليا حقيقيا بما ينبي عن ان تسمية الشئ له بالحقيقي انما وقعت لكونه  
في مقابلة الجزئي الحقيقي كما ان قوله ولا شك انه امر نسبي يقصص عن كون التسمية  
بالإضافي باعتبار كونه امر انشيا لا يعقل آه وان كان هذا غير مرضي عنده قدس  
سره كما يفصل فيما يورده في حيز الجواب وكما نص عليه في حاشية شرح المطالع  
حيث قال المشهور ان الكلي له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي تقابل العدم  
والملكة ويقابله الجزئي الإضافي تقابل التضائف وفيه بحث لان آخر ما ذكره  
هناك موافقا لما يحققه ههنا (قوله فان عدم صلاحية آه) دفع لما يترأى وهو  
ان التمايز بين معني الجزئين ايضا ليس بامر مكشوف لكون المعنى الاول للجزئي  
ايضا اضافيا لكونه متوقفا بالقياس الى كثيرين وتحقق اوجه تخصيص المعنى الثاني  
منهما بالاضافة على نحو ما حقق قدس سره وجه تخصيص معنى ما ندرج تحته  
شئ آخر في نفس الامر من معنى الكلي بالاضافة بقوله فيما يأتي على ان صلاحية  
فرض الاشتراك آه كما لا يخفى (قوله وكونه اخص امر عارض آه) عطف  
على اسم ان في قوله فان عدم آه ويبان لكون المعنى الثاني للجزئي اعني كل اخص  
تحت الاعم اضافيا بعد بيان كون المعنى الاول له اعني عدم صلاحية فرض الاشتراك  
غير اضافي (قوله بل معنى واحد اضافي) اي بل يظهر له معنى واحد اضافي فهو  
اضراب عن قوله قدس سره فليس يظهر له معنيان آه (قوله ويستلزم نسبة اخرى آه  
وانما تعرض لهذا الاستلزام لما قدمناه من ان الاضافة عندهم عبارة عن النسبة  
المكررة فبجهد بيان دخول النسبة في مفهوم شئ لا يلزم كونه اضافيا مادام  
لم يبين استلزامه لنسبة اخرى عارضة لما نسب اليه ذلك الشئ معقولة بالقياس اليه  
(قوله ويكون التعبير بقوله آه) دفع لما يترأى من انه لا احتمال لهذا الشق بعد بيان  
معنى الكلي الإضافي بقوله وهو الاعم من شئ فانه يشعر بانه اراد بالكلي الإضافي  
معنى خبر المعنى الاول وحاصل الدفع انه عين المعنى الاول وانما غير التعبير لكون  
هذا التعبير اوضح في كون هذا المعنى اضافيا (قوله كما يشير اليه آه) اي الى كون  
المراد بالكلي الإضافي هذا المعنى لما ان كل واحد من الكثيرين اذا كان جزئيا  
اضافيا للكلي بالمعنى المذكور يكون الكلي المذكور كليا اضافيا له كما لا يخفى (قوله  
فلذلك تردد قدس سره وتشكك آه) اي ولتصريح الشئ بذلك في شرح المطالع  
احتمل ان يكون مراده ههنا ايضا جعل المفهومات ثلثة وان كان سياق كلامه  
ههنا مشعرا بكونها اربعة فتردد قدس سره وتشكك في كونها اربعة او ثلثة  
عند الشرح آه (قوله ولهذا يناقش فيها) اي في كون صلاحية المذكورة

من الاضافة كما ذكرها قدس سره بقوله على ان صلاحية فرض الاشتراك بين  
كثيرين قد يناقش آه (قوله اي منسوبة الى الاضافة آه) فيؤول المعنى الى كونها  
اضافة فلا يرد ان الاصول في كونها اضافة بحذف الباء المشددة (قوله فالتوقف  
في كلامه آه) تفريع على مجموع ما ذكره في هذه الحاشية والحاشيتين اللتين قبلها  
اذ قد ظهر به ان صلاحية المذكورة لا تعقل الا بعد تعقل الكثيرين لكونه داخلا  
في مفهومهما وهل هذا الاعمى التوقف الحقيقي وكنا الكلام في تعقل مفهوم  
الجزئي الحقيقي مع تعقل الكثيرين وان الجزئي الحقيقي يتحقق بدون تحقق الغير  
وهل هذا الانفي التوقف بالمعنى الحقيقي ومن جملة على معنى الاستلزام لم يثبت له  
لدخول الكثيرين في مفهوم الكلي والجزئي الحقيقيين فظن دعوى التوقف  
في المقامين بمعنى الحقيقي كما ذابا فوقع فيما وقع (قوله حيث قال آه) اي في القصة  
(قوله ان الذي ليس من شأنه آه) كما قيل به في واجب الوجود اي في ذاته المخصوصة  
المقدسة كما يجيء بعد صحيفة شرحا وحاشية (قوله في مفهوم الكلي آه) لعل  
الظرف المستقر خبر مقدم للبند الذي هو قيد عما من شأنه آه وقوله معتبر خبر بعد  
خبر او الكلام محمول على التدبير والتفسير فاعرفه (قوله اي من شأن نوعه) فيبين  
الكلية والجزئية العدم والملكة الحقيقيان لا المشهورين ان اذ المعبر في المشهورين  
كونه من شأن شخصه فقط كما اسلفناه (قوله محل تردد) كما يشير اليه قدس سره  
بعد صحيفة ويحققه المحشى رح بما لا مزيد عليه (قوله من المضاف الحقيقي والجزئي  
والكلي آه) قد تقرر في محله ان لفظ المضاف كلفظ الاضافة يطلق على ثلثة معان  
العارض وحده كالابوة ويسمى مضافا حقيقيا والمعرض وحده كذات الاب  
المعرضة لهذا العارض والمعرض مع العارض كذات الاب مع وصف الابوة  
وهذان بسمان مضافا مشهوريا على ما في المواقف (قوله ان مضاه آه) اي معنى  
المتدرج تحت غيره ان يقع موضوعا في القضية الموجبة الكلية التي كان ذلك الغير  
محولا فيها ليكون كل واحد من المتساويين كائنات في الانسان مثلا جزئيا اضافيا  
للاخر لصدق الموجبة الكلية من الطرفين (قوله يستلزم ان لا يكون تعريف  
المص اعني كل اخص تحت الاعم جامعا لبعض افراد الجزئي الإضافي وهو احد  
المتساويين بالنسبة الى الآخر فالصواب ان احد المتساويين ليس جزئيا اضافيا  
للاخر (قوله لانه ما اخذ آه) كلمة مانافية اي المص لم يأخذ الكلي الإضافي في تعريف  
الجزئي الإضافي بل اخذ لفظ الاعم فيكني آه (قوله بل لتعميم الفائدة آه) اضراب  
عن قوله ليس لاجل آه (قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه ثلث مراتب) اذ يلزم



تقدم الجزئي الاضافي على الاعم والاعم على العام الذي هو الكلي الاضافي والعام على الخاص الذي هو الجزء الاضافي (قوله وان كان اللفظ مستعملا) اي وان كان لفظ كل من الاعم والايخص مستعملا في المعنى انتفضيلي فليس مراده قدس سره ان لفظ الاعم مستعمل في معنى العام ولفظ الايخص مستعمل في معنى الخاص الا ترى انه لم يقل مع ان لفظي الاعم والايخص مستعملان ههنا في العام والخاص بل مع ان المقى بالاعم اه (قوله فيرجع الى معنى اصل الفعل اه) ضرورة ان الفرض لا يغني عن الوجود شيئا (قوله المقى منه ان في كلام الشارح نقصانا كما في اه) اي كما ان في ابطال السند الايخص الذي استند به المانع نقصانا لا يثبت به المقدمة المتنوعة وليس المقى الاعتراض على الش باحد من النوع الثلاثة (قوله اي الشارح) لا يخفى عليك ان رجوع الضمير المجزور الى الجزئي الاضافي اوفق لسياق كلامه قدس سره فاعرفه (قوله معتبرة في مفهومه) اي فلا فائدة في جعل من شئ خارجا عنه (قوله واما لزوم تعريف اه) دفع لما يشعرون وروده من ان الصواب بتدفع الاشكالات اذ بتدفع ح ايضا لزوم تعريف الشئ بنفسه على تقدير ان يكون المقى من الايخص في تعريف الجزئي الاضافي الخاص ولزوم تعريف الشئ بما يتوقف عليه على تقدير ان يراد به الدلالة على زيادة الخصوص المتوقف تعقلها على خاص آخر وحاصل الدفع ان المقى يمان اندفاع ما استشكله الش على هذا التقدير وهو اشكالان لاندفاع مطلق ما برد عليه من الاشكالات (قوله فهو يقتضي الاعتناء به اه) اي المقام يقتضي الاهتمام ببيان معنى آخر للجزئي وطريق ذلك البيان التعريف فيكون القصد اليه لا الى الحكم وان كان التعريف مستنبطاً منه (قوله لان المانع سائل لا مبطل) يعني ان الناقض بواجب الوجود مدعي للبطلان مستدل عليه فلا وجه لجملة مانعا لان المانع سائل مجرد وطالب للدليل على مقدمة غير مدللة (قوله لتلك المقدمة) اي للدليل المفروض عليها من طرف المستدل لان المقى من بيان آه تعليل لقوله وكذا ما قيل يعني ان فيه قلب المعروف وعكسه لان المقى بالذات انما هو عدم صحة تلك المقدمة لاجدم صحة اي دليل اورد عليها فالواجب انما هو الاستدلال بالتامني على الاول (قوله حيث قال آه) اي في صدر الفصل الثاني الكائن في المعاني المفردة وانت خير بان قدس سره انما اراد بهذا التصريح ما ذكره الشارح في اول الفصل الثالث الكائن في مباحث الكلي والجزئي حيث قال هناك غلط الكتابة والجزئية انما هو الوجود العقلي والمحمسي المحقق لما لم ينسبه له ابعد على نفسه الطريق وبينه بما ليس اطلاق التصريح عليه بتحقيق

(قوله في كونها منسخصة بنفسها اه) اي جزئيات حقيقية لا انواع لها والا لاحتاج الشخص في وجوده الى شخص آخر ينضم الى نوعه فينضم التسلسل في الشخصيات وقد بينا ذلك فيما سبق (قوله ومن هذا ظهرا) اي من وجود واسطة بين الكلي والجزئي (قوله بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات) لما اسلفنا ان المعلوم في التحقيق هو الصورة العقلية لكنها باعتبار قيامها بمطلق الذهن مطلق العلم ويذهن زيد علم زيد ويذهن عمر وعلم عمرو وهكذا ومع قطع النظر عن ذلك القيام معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات ومختلفان بهذين الاعتبارين (قوله وان العلم بالشئ بالوجه نفس العلم بالوجه اه) وذلك لان لفظ الشئ مثلا مفهوم صادق على الاشياء كلها فهو وجه لها ويمكن لنا ان تصور هذا المفهوم مع عدم التوجه الى ما صدق هو عليه كافي قولنا مفهوم الشئ يساوي مفهوم الممكن العام فلو كان العلم بالوجه هو العلم بالشئ من ذلك الوجه لزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لنا في هذه الحالة مع عدم توجه عقولنا اليها ويمكن لنا ايضا ان نجعل هذا المفهوم آلة للملاحظة افرادها كلها كما في قولنا كل شئ فهو ممكن عام فان العقل ههنا قد توجه الى جميع الاشياء فصارت معلومة لنا بهذا الوجه الا ان حصولها ح حصول اجالي في غاية الضعف فتصور هذا المفهوم بالاعتبار الاول هو العلم بالوجه ولذلك امكن به ان يحكم عليه دون افراده وبالاختبار الثاني هو العلم بالاشياء من هذا الوجه ومن ثمه امكن به ان يحكم عليها دونه فان قلت لعل القضايا بالانحداد اراد بالعلم بالوجه العلم به بالاختبار الثاني قلت فقد صار التراجع لفظيا لا طائلا تحت مع ان اللفظ المتبادر هو الاعتبار الاول كذا ذكره قدس سره في حاشية شرح المطالع (قوله فلا يرد ان كون الوجوه آه) لانه انما يرد على تقدير كون العلم غير المعلوم بالذات بان يكون المعلوم عبارة عن الامر الخارجي لا الصورة العقلية وكون العلم بالشئ بالوجه نفس العلم بالوجه وليس شئ منهما بتحقيق اما الثاني فكما ذكرناه آنفا اما الاول فلانه قد يتعلق العلم بالمعدومات في الخارج كاعتقائنا فلو كان المعلوم هو الامر الخارجي لكان العلم بها علما بلا معلوم وهو باطل مستلزم لتحقيق احد المتضادين اعني العالمية بدون الآخر وهو المعلومية كما تقرر في محله وكلامه قدس سره مبني على ما هو التحقيق في المبحثين (قوله لتلا يخرج شئ منهما من المفهومات) هكذا وقع في اكثر النسخ المتداولة والظن يخرج منهما شئ من المفهومات كما في النسخة المجلوبة من ما وراء النهر على ما لا يخفى (قوله من عوارض الماهية) لان عوارض الوجود الذهني او الخارجي (قوله لان هذه الجبئية اه) يعني ان الجبئية المذكورة بقوله



بحيث لو حصل في الذهن منع ثابتة للأشياء في كلا الوجودين غير مختصة بأحدهما على ما هو حال عوارض الماهية (قوله وما قالوا) دفع لما يظهر وروده من أنه يناقض هذا لما قالوا أن مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني له لأنه يشترط في كليهما من العوارض الذهنية (قوله دائرة على اتصاف صورته) أي صورة ذلك المفهوم بالمتع عن الشركة فيه (أي شركة الكثيرين في ذلك المفهوم) وعدمه (أي واتصافها بعدم المنع فهو عطف على المنع كما يدل عليه قوله والممانعة وعدمها) فقد ظهر بما قرره كون الوجود الذهني مدار الكلية والجزئية وأن كانتا من عوارض الماهية فاندفع التناقض بين ما ذكره وبين ما قال به القوم (قوله سواء فسرناه) نعم لم يكون الاتصاف بها مبنيا على الحصول الذهني من صورتي تفسير الشركة بالمطابقة وتفسيرها بالنسبة الصحيحة للحمل ثلاثيهم انحصار في الصورة الأولى كما توهمه المحقق الدواني فإشارتي حاشية التجريد إلى أنه بعد كون المعام عبارة عن الصورة العقلية أن فسر الشركة بمطابقة الصورة لما هي ظل له كانتا صفتين للعلم وأن فسرت بالحمل على كثيرين كانتا صفتين للمعالم فأعرف (قوله صفة له) كما أن الكون حسن الغلام في قولنا جاني رجل حسن غلامه صفة للرجل وإن كان الحسن صفة للغلام وفيه أنه ليس بصفة حقيقية بل اعتبارية مجازية فلا تجدي في تصحيح التوصيف الحقيقي شيئا (قوله أوفسر بالنسبة الصحيحة للحمل) بأن يقال أن الطبيعة الحيوانية مثلا إذا حصلت في الذهن عرض لها هناك نسبة واحدة متشابهة إلى أمور كثيرة بينها يحملها العقل على واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية العارضة لطبائع الأشياء في الأذهان كما في حاشية المطالع (قوله فإن الصورة الحاصلة) تعليل لما أفاده قوله أوفسر، من كون الاتصاف بهما على تقدير التفسير بالنسبة الصحيحة للحمل أيضا باعتبار الحصول الذهني يعني أن المحمول على كثيرين وغير المحمول عليها وإن كان عبارة عن ذى الصورة الذي اعتبر حصوله في الخارج إلا أن المانع من حمله عليها صورته الحاصلة في الذهن ولم يتعرض لتعليل ما أفاده قوله سواء فسر الشركة بالمطابقة أم لظهوره وعدم التناقض فيه بخلاف ما هنا كما نقلناه عن المحقق الدواني أيضا وأما قوله هناك فإن مطابقة ما هنا هو حله لكون اتصاف الصورة بالمطابقة بالذات واتصاف ذى الصورة بالمتع (قوله سواء قلنا أن العلم) نعم لم يكون الصورة الحاصلة في الذهن مانعة عن شركة ذى الصورة بالمعنى المذكور من مذهب من قال بأن الحاصل عند العقل نفس ماهية المعالم لأمثالها وشبهها المخالف له في الماهية ومذهب من قال بأن الحاصل فيه شبهه ومثاله

كما فصل في محله ثلاثيهم اختصاصه بالمذهب الأول وانت خبير بأنه لو وجدت نسخة وقع فيها وسواء قلناه بواو العطف لكون هذه الجملة معطوفة على قوله سواء فسرناه وتعميما ثانيا لا ابتداء لاتصاف بالكلية والجزئية على الحصول الذهني من المذهبين المذكورين لكنت أوفق بالسباق كما لا يخفى على من له معرفة بأساليب الكلام على الإطلاق فتبصر (قوله ولا تلتفت إلى ما قيل أنه يفهم مما ذكره قدس سره) لمتين بما حققه من كون الكلية بمعنى كون الشيء بحيث أنه من عوارض الماهية التي ثبتت للأشياء إنما وجدت لأن عوارض الوجود الخارجي كما زعمه القائل فإن قلت ما ذكره القائل مما لا يخفى أنه فهمه مما ذكره قدس سره هناك حيث قال تعرض لها أي الطبيعة في الذهن الكلية بمعنى الشركة المفسرة بالمطابقة المذكورة في بيان مفهوم الكلي أو بمعنى النسبة المخصوصة الصحيحة للحمل على أمور كثيرة كما ذكره في مبادئ هذا البحث وأما الكلية بمعنى الشركة الحقيقية فهي تمتع العروض للشيء في الخارج والذهن معافان قلت معنى الكلية على ما تبين في تقسيم المفهوم إلى الجزئي والكلي هو عدم منع تصويره عن فرض الشركة وظاهر أن هذا المعنى إنما يعرض للشيء في الذهن كما أن منع نفس تصويره عن ذلك الفرض إنما يعرض له هناك فكيف حكمت بأن الكلي المتصف في الخارج بهذا المعنى موجود فيه قلت الكلية العارضة في الخارج ليست بهذا المعنى بل بمعنى كون الشيء بحيث إذا حصل في العقل عرض له هذا المعنى فلا تغفل انتهى بعبارة الشريفة فأوجهه قلت لم يرد قدس سره بقوله الكلية العارضة في الخارج ليست بهذا المعنى بل بمعنى أنه أن الكلية بمعنى كون الشيء بحيث أنه تعرض للأشياء بحسب الوجود الخارجي فقط كما توهمه القائل بل أراد أنها بالمعنى المذكور تعرض للشيء في الخارج كما تعرض له في الذهن يعني إذا هما من عوارض الماهية لا يتقيد عرضها بأحد الوجودين غاية الأمر أنه لم يتعرض قدس سره لعروضها في الذهن لعدم كونه محل الاشتباه وهكذا يجب أن يفهم وما توفيق الأبالسة (قوله الأول اشركة الحقيقية) أي وعدمها وقس عليه أخواته ولو قال أن الكلي معاني أربعة لم يحتاج إلى هذا التقدير كما لا يخفى (قوله والمعنى الأول لا يعرض للشيء) وذلك لأن معنى الحيوان مثلا لا يتصف في الخارج بأنه كلي مشترك حتى يكون ذاتا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثيرين لا متاع اتصاف الأمر الواحد الحقيقي بأوصاف متضادة ولا يتصف أيضا في الذهن بالكلية المفسرة بالشركة لأن الرسم به في نفس شخصية يمتنع أن يكون هو بعينه مشتركا بين أمور متعددة على ما نص عليه قدس سره في حواشي المطالع (قوله



ولا الى ما وقع في المواقف آه) لما ظهر مما قرره من كونها صفة للصورة الحاصلة في الذهن على المذهبين كما لا يخفى بعدما اوضحناه على ذي عينين (قوله ولا الى ما وقع في شرح التجر يداه) لما ظهر مما ذكره ايضا من كون المطابقة وعدمها مما يتصف به كل من الصورة وذى الصورة وان كان انصاف الاول بالذات واتصاف الثاني بالتبع (قوله ولا ينافي ذلك آه) اي لا ينافي كون المفروض محالا ان يكون ذلك المفروض مستلزما على تقدير حصوله لمنع الشراكة او عدمها الوجود علاقة عقلية بين ذلك المفروض وبين المنع او عدمه (قوله مدفوع بانه لا بداه) وانت خير بان ماذكره انما يدفع جواز الاستلزام لكلية لاجواز عدم الاستلزام لشيء منها على تقدير فرض الحصول اللهم الا ان يدعى انحصار عدم الاستلزام لشيء منها في صورة وجود العلاقة بين المفروض المذكور وبين نقيضيهما فتدبر فانه دقيق (قوله بناء على انه لا طريق مقدور اتناه) يعني ان كنه ذاته تعالى ليس يدها بالضرورة فهو لو حصل لنا لحصل بطريق الكسب ولا طريق مقدورا لنا لحصول كنه الشيء بطريق الكسب الاتحد يد ذلك الشيء والله تعالى بسيط يمتنع تعديده بمحدتام او ناقص لاستلزام التعديد تركيب الواجب بناء على وجوب تركيب الحد من الجنس القريب او البعيد ومن الفصل مع ان الحد الناقص لا يفيد لكنه واما الحد الناقص للبسيط بمفرد ففعال بداهة فان ذلك المفرد ان كان عين ذاته يلزم توقف معرفة الشيء على معرفة نفسه من غير مغارة بينهما ولو بالاجمال والتفصيل كما في المحدود المركب مع هذه التام وان كان غيره فلا يكون حدابلا رسما ومفهوما آخر غير محمول عليه على ماذكره الفاضل الكلبي (قوله وجه جزئي يكون مرآة آه) لكون ذلك الوجه الجزئي لازما مساويا له في نفس الامر وان كان كليا عند العمل كما يحصل ذلك من اجتماع مفهومى الواجب الوجود والخالق لكل شيء على ما نص عليه المحشى المحقق في حواشى المطول (قوله ان ضم الكل الى الكل لا يفيد الجزئية) فان التقييد بين المفهومات الكلية في اى مرتبة كان لا يقتضى ان لا يمكن للعقل فرض الاشتراك بين كثيرين نعم يجوز ان يفيد التقييد امر الا يصدق في الخارج الاعلى شخص واحد ويخصر ح في شخص خارجي ويكون له افراد ذهنية كذا في الشرح الجديد للتجريد (قوله فليس بكل آه) بل ذلك اذا لم يحصل من الضم المذكور وجه جزئي كما ذكر قال الشارح الجديد للتجريد اذا جاز في العامين ان يرتفع عمومهما بتقييد احدهما بالآخر ويختصا بنوع واحد كما في الخاصة المركبة فلم لا يجوز ان يكون تقييد الكل بالكل في بعض الصور والراتب مؤدبا الى امتناع فرض الاشتراك انتهى وهنابحاث تجدها في شرح الرسالة

الوضعية للفاضل العصام لم نقلها لئلا يطول الكلام (قوله لانه مصرح في كتب الحكمة بان تشخصه آه) اي وكون تشخصه ووجوده عين ذاته بحيث لا يتصور الانفكاك بين الذات والوجود بان يكون التصور والتصور كلاهما محالا لا يكون الا يكون الذات من حيث هي عين الشخص اي الوجود الخاص ذهنا وخارجا نعم تصور الانفكاك ممكن عند المتكلمين وان كان التصور محالا ايضا عندهم فوجوب الوجود بمعنى اقتضاء الذات الوجود وامتناع الانفكاك بطريق عينية الذات عند الحكماء وبطريق عليية الذات عند المتكلمين على ما تقرر في محله (قوله وهذا غاية مرتبة التوحيد) اذ واجب الوجود ح موجود بالذات بوجوده هو عينه ولا وجود واجباية ايرذاته بخلاف ما ذهب اليه المتكلمون فانه تعالى ح موجود له ذات ووجود يغاير ذاته وانت خير بانه لو اخرج هذا القول الى ما بعد قوله مع كونه قائما بذاته لكان اشارة الى ماذكره من ان غاية مرتبة اتوحيد الحكم بان ذات الواجب تعالى الصادر عنه تلك الصفات واحد من جميع الوجوه بحيث لا تعدد فيه لا بحسب ذاته ولا بحسب صفاته الحقيقية والاعتبارية ولا بحسب الآلات والشروط والقوابل وهو موقوف على نقي الصفات والقول بانه تعالى واحد حقيقي في مرتبة صدور المعلول الاول واما اذا قيل بزيادة الصفات وصدورها عن الذات والحال انه لا بد في صدور التعدد عن العلة من الخصوصية مع كل معلول بناء على ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد كما بين في موضعه فلا يكون الفاعل واحدا من جميع الجهات فليطلب التفصيل من المطولات (قوله وان ذاته تعالى فرد للوجود والشخص) فيه اشارة الى ما يشير اليه بعد هذا الكلام وتقرره من كون الوجود والشخص متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار (قوله مع كونه قائما بذاته) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الوجود معنى قائم بالغير وكذا سائر الصفات من العلم والقدرة ونظائرهما فكيف يكون عين الذات القائم بنفسه وحاصل الدفع انه ليس كل فرد من افراد الوجود قائما بالغير بل له فرد خاص قائم بذاته وان كان سائر افراده قائمة بالغير كذا الكلام في سائر الصفات وهذا الكلام مبنى على ان المراد من الوجود معنى مبدأ الا تارة الخارجية لا معنى الكون في الاعيان ووضحه ما قالوا من ان معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معانهم قالوا البيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاتك ليست كافية في انكشاف الاشياء عليك بل تحتاج في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج في انكشاف الاشياء وظهرها عليه الى صفة تقوم به



بل المفهومات بأسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لا بصفة زائدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجعه اذا حقق الى نفي الصفات مع حصول نتائجها وحرانها من الذات وحدها هذا ( قوله ان نسبة الشخص الى الماهية كنسبة الفصل آه ) فكما ان الجنس مبهم في العقل يحتمل ماهيات متعددة ولا تعين لشيء منها الا بانضمام فصل اليه وهما متحدان ذاتا ووجعا ووجودا في الخارج ولا يميزان الا في الذهن كذلك الماهية النوعية تحتمل هويات متعددة ولا تعين لشيء منها الا بشخص ينضم اليها وهما متحدان في الخارج ذاتا ووجعا ووجودا ويميزان في الذهن فقط فليس في الخارج موجود هو الماهية الانسانية مثلا وموجود آخر هو الشخص حتى يتركب منهما فرد منها والام يصح حمل الماهية على افرادها بل ليس هناك الاموجود واحدا عن الهوية الشخصية الا ان العقل يفصلها الى ماهية نوعية وشخص كما يفصل الماهية النوعية الى الجنس والفصل كذا في شرح المواقف ( قوله فعلى تقدير صحة آه ) فيه اشارة الى بطلانه وذلك لما قالوا من ان اثبات امر داخل في قوام الشخص مسمى بالشخص كما ان الفصل امر داخل في قوام النوع باطل بالدليل الذي اقاموه على بطلان قول من قال ان الشخص مجموع الماهية النوعية والعوارض المختصة به وهوانه لو كان العوارض جزءا من الشخص لم يصح حمل الماهية على افرادها ضرورة ان الضحك والانسان مثلا متباينان فيكون كل منهما مابا للجموع المركب منهما بل يكون الحمل في الحقيقة حمل الجزء على الكل المتمايزين بحسب الخارج وذلك باطل قطعا بل الشخص معروض تلك العوارض وبهذا الدليل يبطل ايضا احتمال كوال شخص الممكن مجموع الماهية النوعية والوجود الخاص على ما ذكره الفاضل الكلبي ( قوله انما هي في الماهيات الممكنة ) لما عرفت ان واجب الوجود جزئي حقيقي بسيط لا ماهية كلية له وقد اطينا في هذا البحث الكلام لضرورة توقف الاطلاع عليه عليه مع كونه من المهم ( قوله بدر جئين ) ان اعتبر في مفهوم الكلّي ايضا في إمكان اندراج شيء تحت اوبدرجة ان اعتبر فيه اندراج شيء تحت باقل كما فصله قدس سره سابقا ( قوله فلا ينفع في كونه جزئيا اضافيا عند الجمهور ) لما ان المعتبر في الجزئي الإضافي عندهم الاندراج تحت شيء بمعنى الخصوص بالتسمية اليه واحتراز الجمهور عن قال معنى الاندراج تحت شيء ان يقع موضوعا في القضية الكلية كما سبق قريبا ( قوله

( بخلاف )

بخلاف النوع الإضافي) كما يذهب عليه قدس سره في الحاشية الآتية ( قوله يتوقف على تحقق الافراد آه ) اي مطلقا كما اشار اليه بقوله ان ذهنا فذهنا اه نعم لا يتوقف على تحقق الافراد في الخارج وان اوهه كلام المص فيما سبق على ما نبه الشارح عليه هناك وجعل اعتبار الافراد الخارجية في النوع خروجا عن الفن بوجهين فتذكر ( قوله الا انه لم يتعرض له ههنا اه ) اي لم يتعرض ههنا لعدم جواز اخذ شيء من النوع الإضافي والجنس في تعريف الاخر معترضا على الفن في اخذه الجنس في تعريف النوع الإضافي لظهوره مما ذكره معترضا على اخذ الكلّي الإضافي اعني الاعم في تعريف الجزئي الإضافي ( قوله مقولا عليه اه ) اي على النوع الإضافي وقوله وكونه مقولا عليه اه اي وكون النوع الإضافي ما يقال عليه الجنس في جواب ما هو ( قوله يعني انه مؤاخذه على المص اه ) دفع لما اوردته الفاضل العصام من انه لا حاجة الى بناء هذا على ما سبق مخالفا لما ذهب اليه المص اذ يقول في تمام مراد الش مقصود المص اه وحاصل الدفع ان مراده قدس سره بيان ان ما ذكره الش مؤاخذه على المص بناء على ما هو الحق ومن البين ان المؤاخذه مما يتنى على ما هو الحق لا على زعم المؤاخذه عليه ( قوله مما قالوا انه لا حقيقة آه ) اي ليس معنى قوله كما هو الظن ان اللفظ من الحدود التامة حتى يتجسّد عليه ما اوردته الفاضل العصام من انه لا حاجة الى بناء على امر ظاهري اذ لو تم ما سبق من الش انه ليس للكليات ماهيات وراء هذه المفهومات لكنت حدودا تامة من غير حاجة الى ان اللفظ من الحدود التامة ( قوله فلا يرد انه على تقدير اه ) اشارة الى فائدة التعليل بقوله رعاية اه بعد التعليل بكونها حدودا تامة على ما يفيد التفرع بالقاء في قوله فلا بد وتنبيه على ما يدفع به توهم توارد العتئين على معلول واحد في امثال هذا المقام من جعل الثاني علة لعلة الاول وفيه اشارة ايضا الى دفع ما اوردته الفاضل العصام من انه لا حاجة الى بناء هذا على ان المناسب رعاية طريق القوم اذ ذكر الحد التام ارجح سواء كان طريق القوم اولا كما لا يخفى ( قوله على نحو ما قيل في تسمية القصر بالحقيقي والإضافي ) مع كون القصر والتخصيص مطلقا من قبيل الإضافات من ان القصر الإضافي مشتمل على اضافة اخرى سوى ما اعتبر في القصر الحقيقي من الاضافة الى ما عدا اه وهي الاضافة الى معين ( قوله لانها عبارة عما يجاب اه ) اشارة الى ان المراد بالماهية هذا المعنى لا معنى ما به الشيء هو واذ هو جزئي كما سبق ( قوله والصورة كما عرفت اه ) اي في الحاشية التي عقدها على قول الش المعاني هو الصور الذهنية في اول الفصل الثاني حيث قال والصورة الذهنية



تطلق على العلم وعلى العلوم لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجود اصلي  
والثاني بوجود ظلي هذا (قوله ولكل منهما ما عايناهما) بناء على اتحاد العلم  
والعلوم فلا حاجة الى ما قال به الفاضل العصام من انه اراد بالصورة ذا الصورة  
فأمل (قوله فلا يراد صور المجردات) اي صورها العقلية الجزئية لانها ليست  
صورا مأخوذة عنها يحدف الشخصات وكذا الكلام في جزئيات الامور العامة  
كوجود زيد وامكانه مثلا (قوله على تقدير حصولها) واما على تقدير ان الجزئيات  
المجردة لا تدرك الا بمفهومات كلية اي بوجود كلية بناء على ان ادراك الجزئيات  
على الوجه الجزئي محصور في الانواع الثلاثة للادراك اعني الاحساس والتخيل  
والتوهم كما حققه قدس سره في اول الفصل الثاني ووضحه المحشي هناك فلا اشكال  
اصلا (قوله وجزئيات الامور العامة) وفيه انه ان اراد بها مطلقا فلا يتم عدم  
كونها كليات مطلقة كيف وقد صرحوا بان ادراك جزئيات الامور العامة  
بجزئيات الامكان مثلا ليس على الوجه الجزئي كما ذكره المحشي في المحل الزبور  
ايضا وان اراد بها المنتزعة من الجزئي المادي فلا يصدق عليها الصور العقلية  
لكون ادراكها باثوهم على ما سبق ايضا اللهم الا ان يعمم العقل من التوهم تدبر  
(قوله فانها عقلية) تمثيل للمتي (قوله هذا مثل قولهم سلسلة) ومحصله جعل  
الباء للسببية اي بسبب الاشخاص فلا يراد بالاشخاص خارجة عن سلسلة الكليات  
وما ينتهي اليه السلسلة انما هو واحد من اجزاء السلسلة ومن جعلتها (قوله فالشخص  
عارض) يعني ان العروض بالتسبة الى النوع والجزئية بالتسبة الى الشخص  
ولامتنافاة بينهما فاقيل ان اول كلامه قدس سره اعني قوله المقيد بما يمنع يدل على  
عروض الشخص عروض القيد للمقيد وآخر كلامه اعني قوله في زيد مثلا يدل على  
جزئية لكون كلمة في مفيدة للجزئية في مثل هذا المقام فينبغي ان تدفع غلط ناش  
من توهم العروض والجزئية بالتسبة الى امر واحد (قوله انه متفوض بذاته تعالى)  
لانه تعالى شخص ولا يصدق عليه انه النوع المقيد بالشخص لكون شخصه  
تعالى عين ذاته كما سبق عن قريب فينبغي ان يفتقض قوله وفوقها الاصناف ايضا  
كما صرح به الفاضل العصام (قوله لكنه ليس كذلك) اي لا يصح ان يقال الشخص  
نوع فالاصح وهو الحاصل من النوع المقيد كما هو نص عبارة الفاضل العصام  
(قوله داخل في الخاصة) اي خارج عن الماهية لكون المركب من الداخل والخارج  
خارجا داخل من نوعي الخارج اي الكلي العرضي في الخاصة الغير الشاملة (قوله  
وفي اختيار لفظ المقيد) المشرع بكون الصفة اخص من الموصوف على المتصف الغير

المشرع بذلك اشارة الى) وهذا دفع لما اورده الفاضل العصام حيث قال وينتج على  
ما ذكره الش من اخراج الصنف بالقول الاولى انه يدخل في التفسير في التسويع  
المتصف بعرض مساو له فان قول الجنس عليه ليس بواسطة حل النوع عليه  
لانه لا ترتب بينه وبين النوع لانه ليس اخص من النوع حتى يكون تحته وكذا  
الجنس المقيد بوصف عرضي يساوي الجنس او يكون تحته بلا واسطة فان حل  
الجنس عليه ليس بواسطة امر آخر لانه مساو للجنس او تحته بلا واسطة انتهى  
فلو تعرض للجنس المتصف بوصف عرضي يكون تحته بلا واسطة ايضا لكان  
اتم فانه ايضا خارج عن السلسلة لعدم كونه جزءا لما تحت (قوله خارج عن السلسلة)  
لعدم كونه جزءا لما تحت اي والكلام في الكليات المتسلسلة المترتبة (قوله فلا يراد  
ان حل) اي وان اورده الفاضل العصام لان الترتيب ليس من الكليات الذاتية  
المترتبة (قوله فلا يراد انه قديم) وتوضيحه ما ذكره المولى العماد حيث قال  
لا يقال ان كل واحد من هذه الثلاثة ان كان له جنس كان جنسه مقولا عليه وعلى  
غيره في جواب ما هو فكيف يحتز عنه لانا نقول انها تخرج من حيث انها فصل  
وخاصة وعرض عام لما هيته واذا كان لها جنس فهي النوع من تلك الخبيثة  
ولا يحتز عنها انتهى (قوله تصوير للحكم الكلي بصورة جزئية) وذلك لان  
انفس الازدهان بالجزئيات اكثر من انفسها بالكليات (قوله اي محمدا مع فرد من افراد  
نوعه) يعني ان ذكر زيد واقع على طريق التمثيل (قوله لانه يلزم منه آه) اي يلزم  
من كون الحيوان المطلق محمولا على زيد ومحمدا مع في الخارج قبل تحصيله بضم الفصل  
اليه على ما فصلناه فيما سبق تحققة في الخارج تحققي زيد فيه قبل تحصيله وتعمده  
فيلزم اه (قوله وبما ذكرنا اندفع ما توهم اه) وذلك لانه لو جاز ان يكون المحمول  
عليه الحيوان مطلقا لجاز حل ذلك المطلق عليه باعتبار تحققة في نوع آخر اعني  
ما ليس بانسان وقد تبين بطلانه (قوله كذا في حواشي المطالع) وقع فيه والدليل  
على ان حل العالي على الشيء يتوسط حل السافل عليه ما نقله الامام في المختص  
انهم قالوا من المحال ان يحمل الجسم على الانسان الابد صيرورته حيوانا فان  
الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان حل الحيوان  
عليه اقدم من حل الجسم عليه فان قبل الجسم جزء الحيوان متقدم عليه فلا يكون  
معلولا له قلت لا راع آه والامر سهل في ذلك (قوله لكن لا امتناع اه) اي انما  
الامتناع في ان يكون المتأخر في الوجود عللة لوجود المتقدم في نفسه (قوله فكان  
سببا لعلته عنده) اي كان المعلول سببا لوصول علته الى ذلك الشيء عند وصوله



اليه (قوله لان الجزء هو الجسم بشرطه) قد سبق بيان ذلك غير مرة فتذكره  
 (قوله فانه قد ما قيل اه) اذ لا مجال لانكار كون مطلق الجنس مضاعفا للنوع بعد  
 البيان بما ذكره قدس سره (قوله لعدم سبق الفهم الى ذلك) اى الى انه اراد  
 ان يشير الى مراتب النوع الحقيقي فالعرض لتفصيل اشتغال بما لا يعنى (قوله  
 اى اراداه) تفسير لقول الش اراداه بعد جعل قوله دون الحقيقي حالاً من مراتب  
 النوع وتنبه على ان عدم وجود المراتب للنوع الحقيقي ايضا من جملة المشار اليه  
 ح (قوله لان ذلك اه) تعليل لعلية استفادة ذلك التجاوز من اراد ضمير المفرد  
 الراجع الى النوع الحقيقي لقوله يشير دون بسين بان تلك الاستفادة من الاراد  
 المذكور واقعة بطريق الاشارة لعدم تعرض المص لمراتب النوع الحقيقي مع  
 كون المقام مقام البيان (قوله وانما قال مراتب النوع الاضافى اه) رد على ما ذكره  
 الفاضل العصام من ان المراد بالمراتب الاقسام عبر عنها بالراتب تاليا لجرى ان  
 الترتيب في اكثرها كما لا يخفى (قوله يمنع العطف) لكونه حرفا دالا على الابتداء  
 (قوله ولان ذلك المدعى) اى وجودها في النوع الاضافى وعدمها في الحقيقي ليس  
 مذكورا في كلام الش صريحاً بل المذكور صريحاً بعدمها في الحقيقي فقط على  
 ما وجهه المحشى رح ووجودها في النوع الاضافى مذكور ضمناً بقوله اراد ان يشير  
 الى مراتب النوع الاضافى (قوله على تقدير الترتيب) اى ترتيب الكليات الذاتية  
 (قوله فلا يرد منع ه) اما بتعدد الماهية لشي واحد فلان الكلام مبنى على الترتيب  
 عن ذلك وفرض كونها نوعين حقيقيين واما بالتميز ل ان يكون اغواقاً عرضياً  
 فلان العرض ليس من الكليات الذاتية واما بالتميز ل ان يكون فصل جنس فلان  
 فصل الجنس ليس في سلك الكليات المرتبة واما باحتمال ان يصير المحتى صنفاً  
 فلما ذكر ايضا من كون الكلام مبني على تقدير كونها نوعين حقيقيين (قوله الذى  
 هو تمام ماهية افراده) اى تمام ماهية افراد المحتى (قوله صنفاً اوفى حكمه اه) يعنى  
 ان قوله صنفاً ليس المراد به خصوصية الصنفية بل ما هو اعم منه وما فى حكمه  
 في كونه اخص من النوع الحقيقي واو باعتبار الفهوم فلا يرد ما قيل اه لان  
 المركب من الانسان والضاحك وان لم يكن صنفاً الا انه فى حكمه وهو  
 ظ (قوله لامتناع ان يكون اه) يعنى انه لو لم يكن صنفاً لاعتد على امر زائد على حقيقة  
 افراده بل كان تلك الزيادة ايضا داخلاً في حقيقة نفسها للزم ان يكون شئ  
 واحد حقيقى ثان وهو مممتع (قوله الى افراد معينة) هى افراد المحتى  
 (قوله فبعضهم اكروه رجاء بالعب اه) نعرض لما قاله الفاضل العصام من انه

تصدى السيد السند لاثبات الملازمة لكن دونه خرط القتاد فصار بيناه بمراحل  
 عن السداد وقوله وبعضهم قابله بالشبهة والرب اشارة الى ما ذكره من وجوه  
 منع الملازمة كما اشار اليها آنفاً (قوله فاكفى على كونه تمام الماهية اه) حيث قال  
 فلو فرضنا ان فوقه كلياً آخر هو ايضا تمام ماهية افراده ثم ابطال بانه لا يمكن اه  
 حيث قال لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افراد اه (قوله  
 والا لزم تحقق النوع الحقيقي تحت حقيقى) اى وان جاز ان يكون النوع الاضافى  
 متوسطاً بين نوعين حقيقيين او سافلاً بالقياس الى نوع حقيقى لزم ان يتحقق النوع  
 الحقيقي تحت نوع حقيقى اما على الاول فقط واما على الثانى فان ما فرضناه نوعاً  
 اضافياً سافلاً نوع حقيقى ايضا لا محالة في هذه الصورة (قوله وليس هذا  
 من قبيل اه) حتى يرد عليه ان فيه بعداً كما توهمه الفاضل العصام بل هو من قبيل  
 جعل الانسان اه اذ جعل النوع اربعة باعتبار وجود الترتيب وعدمه فتبصر  
 (قوله ان مطلق الاتفاق في الحقيقة لا يمكن في التمثيل) اذ لا يلزم من كون الافراد  
 التى تحت الشئ متفقة الحقيقة كون ذلك الشئ نوعاً لها مطلقاً الا ترى ان كون  
 زيد وعمر ووشالار متفقة الحقيقة لا يوجب كون الحيوان الذى هو فوقها نوعاً لها  
 (قوله فان الاتفاق في الحقيقة اه) تعليل لقوله وكذا ما ورد آه اى وكذا لا يرد  
 ما ورد الفاضل العصام على الش من ان كون العقول اه فان الاتفاق في الحقيقة  
 لا يطلق في اصطلاحهم الا اذا كان الحقيقة المنفق فيها تمام ماهية المتفقين ولذا  
 اكتفوا في تعريف النوع الحقيقي بذلك القدر ولم يزيد واقتدوا تمام حيث قالوا كلى  
 مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو كما سلف (قوله  
 بصحة الاضافة بينهما) اى بين الانواع والاجناس فالنوعية باعتبار الاندراج تحت  
 الجنس والجنسية باعتبار اندراج النوع تحت (قوله كان معنى نوع نوع اه)  
 فالجسم نوع والجسم انما هو نوع نوع والحيوان نوع نوع نوع والانسان  
 نوع نوع نوع نوع (قوله بالنسبة الى ما تحت) من الانواع (قوله كان معنى  
 جنس الجنس اه) فالحيوان جنس والجنس الشئ جنس والجسم جنس  
 جنس جنس والجوهر جنس جنس جنس جنس (قوله كاللون تحت الكيف)  
 فان فوق اللون جنساً وهو الكيف ولا يكون تحت جنس بل نوع ولا يكون فوقه  
 نوع لان الكيف فوقه وليس فوقه جنس فان الكيف فوقه العرض وهو  
 عرض بالنسبة اليه (قوله في الجسم والحيوان) فان الجسم يصدق عليه النوع  
 العالى لعدم نوع فوقه اذ فوقه الجوهر وهو جنس الاجناس ولا يصدق عليه



الجنس السافل لوجود جنس بل جنسين تحته اعني الحيوان والجسم النامي والحيوان  
يصدق عليه الجنس السافل لعدم جنس تحته ولا يصدق عليه النوع العالي  
لوجود نوع بل نوعين فوقه اعني الجسم والنامي وقس على ما ذكر تطبيق  
الامثلة الباقية ( قوله تعريض للشرح بان تخصيص فساد احد التمثيلين بانترديد  
اه ) كما يشعر به عبارة الجواب فلا يخفى ما في كلام المحشى من الاشارة الى ان حاشيته  
قدس سره هذه متعلقة بما ذكره الش في جواب وجعل مناطها قوله لا يقال  
باعتبار قيد الى آخره ( قوله لكن بقي وجه تخصيص هذا المثال اه ) اذا لائق  
ان يفرض لكل من اتسوع والجنس مثال آخر ليكون اوضح ولا يلتبس على المتعلم  
وكانه اوقعه في هذا التمثيل انه مثل قوم للنوع المفرد بالعقل وقوم للجنس المفرد به  
فاراد التنبية على صحتها ذكره الفاضل العصام ( قوله انما قال به اه ) دون  
بين مع ان لفظ استنبه انما يستعمل في مقام يكون الحكم المذكور فيه معلوما  
من الكلام السابق ( قوله في ايراد كلمة لكن الاستدراكية ) المشعرة بكون الجملة  
لمصدرة بها موردة لدفع توهم يتوعد من الكلام السابق ( قوله اي من حيث التحقق )  
لما تقرر ان التسبب بين القضايا انما تعتبر باعتبار التحقق لا الصدق والجل ( قوله فانه رد  
له ) اي فان النقي رد للدعوى الاعم لا عينه حتى يحمل عليه ( قوله بناء على ان  
لاوصاف اه ) اي تفسيراً مبني على ان آه اول اجل البناء على ان آه على ان يكون  
تعلق بناء باعتبار الاطلاق وتعلق قوله للتخصيص باعتبار التقييد كما هو المشهور  
فالاول بيان للعللة الصحيحة وانما في بيان للعللة المرجحة ( قوله للتخصيص على ان  
العموم اه ) بالحكم الصريح على الدعوى الذي هو عبارة عن المنى بانه اعم فانه  
وان كان مما يستفاد من توصيف الدعوى بالاعم ايضا لا انه ليس بهذه المشابة  
من التصريح والتخصيص ( قوله وفيه انه لا شاهد له ) اي لا شاهد لجواز تأنيث  
الضمير لراجع الى المذكور المخبر عنه بالمذكور باعتبار تاويل ذلك الخبر المذكور بانوث  
وان كان تأنيث الضمير لراجع الى المذكور المخبر عنه بالانوث باعتبار تأنيث الخبر امر  
شعافي كلامهم ( قوله والمراد منها الرد ) اي المراد من الصورة الردفكانه قيل رد ذلك  
في ضمن رد دعوى اعم وهو ان ليس آه غاية الامر انه عبر عن الرد بالصورة ( قوله لا يظهر  
لفظ الصورة فائدة ) اما على توجيهه قدس سره وتوجيه القائل الاول الذي هو  
لفاضل العصام فلان الكلام يتم بدون لفظ الصورة ايضا واما على توجيه القائل الثاني  
فلان خصوصية التعبير بلفظ الصورة مما لا دخل له في تمام المرام بل العدول عن لفظ  
رد اليه بالاموجب موجب اللام ( قوله حيث جعلها نتيجة للدليل ) وذلك لان عبارة

المص هنا هكذا والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي  
موجود بدون الاضافي كالحقائيق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق  
بل كل منهما اعم من الآخر لصدقهما على النوع السافل هذا ( قوله لان المقي  
الاصلي ارد ) على قولهم النوع الاضافي اعم مطلقاً من الحقيقي لا لاثبات دعوى ان ليس  
بينهما عموم وخصوص مطلق ( قوله لتكون انواعاً حقيقية ) يعني انه انما قيد قدس  
سره الحقائيق البسيطة بقوله التي هي تمام ماهية افرادها لتكون تلك الحقائيق انواعاً  
حقيقية اذ لو لم تكن تمام ماهية الافراد لم تكن انواعاً حقيقية كالأجناس العالية  
( قوله اما حقيقتان ) ان قيل يكون النفوس الفلكية اشخاصاً تحت النفس الفلكي  
والنفوس الناطقة اشخاصاً تحت النفس الانساني ( او اضافيان ) ان قيل يكون النفوس  
الفلكية انواعاً حقيقية تحت النفس الفلكي منحصرة انواعها في اشخاصها وكون  
النفوس الناطقة انواعاً حقيقية تحت النفس الانساني كذلك ( قوله التي هي طرف  
سطح المخروط ) وهو جسم احد طرفيه دائرة هي قاعدته والاخر نقطة هي رأسه  
ويصل بينهما سطح يتعرض عليه الخطوط الواصلة بينهما مستقيمة ( قوله فان تحتملها  
الوحدة الشخصية آه ) في المقصد الخامس من المرصد الرابع من الموقف الثاني  
في المواقف وهو اي الواحد اما ان لا ينقسم وهو الواحد بالشخص او ينقسم وهو  
غيره اما الواحد بالشخص فان لم يقبل القسمة فهو الواحد الحقيقي وهو ان لم يكن له  
مفهوم سوى انه لا ينقسم فالوحدة الشخصية وان كان فاما ذو وضع وهو النقطة  
اولاً وهو المقارن وان قبل القسمة فاما الى اجزاء متشابهة وهو الواحد بالاتصال  
كالماء الواحد والى مختلفة وهو الواحد بالاجتماع كالشجر الواحد واما الواحد  
لابلشخص فجهة الوحدة فيه اما ذاتية للكثرة فاما تمام ماهيتها وهو الواحد بالنوع  
او جزئها فان كان تمام المشترك فهو الواحد بالجنس والا فالواحد بالفصل واما عارض  
وهو الواحد باعرض او لا اي لانكون جهة الوحدة ذاتية للكثرة ولا امر اعرضيا لها  
بان لا تكون محمولة عليها اصلاً كما يقال نسبة النفس الى البدن هو نسبة الملك الى المدينة  
وقد يسمى الواحد بالنسبة انتهى ملخصاً وقد اوضحه قدس سره في شرحه فليراجع  
( قوله وهو لا يستلزم البساطة في الذهن ) اي ولا يتم المقصود ههنا اعني وجود  
النوع الحقيقي بدون النوع الاضافي ما لم يثبت بساطتها الذهنية ( قوله ولا يتوهم  
تعدد المناقشات اه ) فان اختلاف الاقايص لا يوجب اختلافاً في المأل مطلقاً يستلزم  
التعدد ( قوله اي بالنسبة الى افرادها الحقيقية ) قال المولى عماد الدين اعلم ان المقي  
بيان التسبب بين ماهو نوع في نفسه لاما هو نوع باعتبار العقل والا لا يمكن اثبات



وجود الاضافي بدون الحقي فان انواع المتوسطات انواع حقيقة باقرباس  
الى حصصها الان كل كلى نوع حقيقى باقرباس الى حصصها التي لا تزيد عليه  
الاباء و عرضة فتح كل ما كان نوعا اضافيا فهو نوع حقيقى بدون العكس فيكون  
النوع الحقيقى اعم من لاضافي مطلقا فلا يتم الرد على القدماء في صورة دعوى اعم  
انتهى (قوله الاباء اعتبارا ملاحظا لتقييد بامر خارج) في الحصة (وعدمه) و عدم  
اعتبار ملاحظا لتقييد بامر خارج في الماهية (قوله في المعنى التضمني او الاتزامي)  
اعني الانسان فانه معنى تضمني للهندي الموضوع للانسان الذي ولد في بلاد الهند  
ومعنى التزمي لا كانت اى القابل للكتابة والقابلة للكتابة والانسانية متلازمان فامل  
(قوله للعرف اراه ده) العرف ما استقرت النفوس عليه بشئ اذ العقول وتلقيه الطبائع  
با قبول والعادة ما استقرت الناس على حكمه اقوال وعادوا اليه مرة بعد اخرى (قوله فيه)  
اي في نهيه (قوله لان المسؤل عند تمام الماهية اه) اي السؤل بما هو انما يكون  
عن نفس الماهية لا عما يوجب تصور صورها فالجواب المطابق ان يذكر الماهية  
نفسه لا بما يوجب تصور صورها فاذا قيل مثلا ما زيد يوجب بالانسان لان السائل قد تصور  
ماهية مهمة فيسأل عن خصوصيتها ولا يحسن ان يذكر حده بدله فيقال حيوان  
ناطق اذ فيه تفصيل مستغنى عنه الا ان يذكر الحد في الجواب باعتبار انه نفس ماهية  
المحدود التي طلب مزيد معرفته بخصوصيتها لا باعتبار كونه مغاير لها باعتبار  
الاجمال والتفصيل وموجبا لتصورها فهو مقول في الجواب لامن حيث انه حد بل  
من حيث انه عين المحدود حقيقة على ما في حواشي المطالع (قوله اي معتبر في كل  
الجواب وجزئه) يعني ان تنصب كلاهما على الطرفية لا على الحلية او التميزية  
وان كانا مما يتبادر في مثل هذا المقام لعدم افادتهما المعنى الصحيح ههنا بلا كلام  
لكن اتى الكلام في ان الكل والبعض ليسا مما يقاس فيه حذف كلمة في والنصب على  
زعم الحافض مما لا يسوغ ولا يحسن بدون السماع فاعرف (قوله لكونه معتبرا  
فيها جزء) اي يجوز ان يكون جزء التعريف لفظا بدل بالتضمن على مفهوم معتبر  
في التعريف كما ان الحيوان في تعريف الانسان بالحيوان انما هو لفظ بدل  
بالتضمن على مفهوم الجسم المعبر في التعريف (قوله لكونها مركبة) لا ينبغي ان يكون  
التعريفات مركبة لا يوجب كون التضمن معتبرا فيها جزأ بل انما هو (قوله)  
وحاصله عدم جواز آه) يعني ان المراد بالاتزام هو ارادة المدلول الاتزامي قصدية  
وهي في الحقيقة استعمال المجزئ لفصل كونه مجزئاً في عدم جواز ذكر لافاظ المجزئ  
فيها كما يشهد بذلك قوله الاتي والاولى جوازه مع ظهور القرينة آه لان ارادة المدلول

الاتزامي تبعية لا يتصور انفكاكها عن القرينة المعينة لكون المسمى قرينة معينة  
لهما على ان ارادة المدلول الاتزامي تبعية مما لا فائدة فيه اذ هو ليس بمدخل  
ولا يخرج ولا يوضح في الارادة التبعية على ما ذكره المولى الجحاشي في شرح ولادة  
الآداب واوضحه الشيخ الوالد متعاضدا بحجانه العلوية في حاشيته عليه بامل (قوله)  
فانها المفهومات المطابقة آه) يعني انه ليس في الرسوم ذكر الالفاظ المجازية بل كل  
لفظ يذكر فيها يراد منه مداوله المطابق في غاية الامر ان المداولات المطابقة للالفاظ  
المذكورة فيها ليست عين ماهية المعرف بل ما يوجب معرفة لكونه لازما ينسأله  
بخلاف المحدود (قوله ولمسا يوجد او ازم شئ واحد كذلك آه) اي فيندرجية  
الذرة ان يوجد للدال على الجزء بالاتزام لازم آخر له بين مساو للمحدود ايضا  
فينقل الذهن اليه لاني ذلك الجزء فيلبس المق مع ان في صورة وجوده ايضا  
لا يلبس المق لان اللازم لا آخر المذكور ايضا ووجب معرفة المحدود فانتقال الذهن اليه  
ليس بانتقال الى غير المق (قوله تلبس جزء لمقول آه) وذلك لان مفهوم جزء المقول لفظ  
وقع حراً من المقول في جواب ما هو وهو مفهوم كلي تحت جزئين احدهما اللفظ المذكور  
اي اللفظ الدال بالمطابقة والاخر اللفظ الدال بالتضمن (قوله جزء مفهومه) اي جزء  
مفهوم المقول وجزء المفهوم مفهوم (قوله لان معنى تفصيل فصل آه) اي وتفصيل  
انما هو من القسمين من الحيوان نظرا الى الحيوان اذا قيس الى الناطق وجودا  
وعدم حصوله قسمان ليس بتفصيل قسم له في نفس الامر بل في مجرد اعتبار  
العقل اذ من البين ان غير الناطق مطلقا ليس بقسم محصل متغير في الخارج وهذا  
بخلاف معنى عدم المفرد من المراتب فانه عدله منها في مجرد اعتبار العقل فيكون فيه النظر  
الى ان الافراد باعتبار الترتيب عدما (قوله وجنس سافل لان آه) اي وليس بجنس  
متوسط لعدم وجود جنس تحت بل تحت الانواع الحقيقية التي هي الالوان المختلفة  
(قوله وكذا الحال في النوع المفرد آه) اي لم يذكر لانه في حكم اشوع السافل وقس  
عابه قوله وفي الجنس المفرد اي وكذا الحال في الجنس المفرد فانه آه (قوله فيشمل  
المتوسطات آه) اي واذا قيدنا قوله ان جميع مقومات العالي آه بقولنا على تقدير  
وجوده له اي على تقدير وجود المقومات للعالي مع معونة ما ذكره قدس سره  
من ان المراد بالعالي ههنا الفوقاني وبالسافل التحتاني يشمل قوله ان جميع مقومات آه  
المتوسطات والعالي بان يتركبها ولا ينقص هذا الحكم بانه لا يصدق في الجنس العالي  
اي جنس الاجناس اذ ليس له فصل مقوم على ما ذهب اليه القدماء من ان كل  
ماهية له فصل ولا بد ان يكون اهما جنس وان نوهه المولى العماد فقال واوفا



لانه قدما ان العالي مقوم للسافل الخ لكان اشمل اذ يصدق فيه ايضا ان جميع مقوماته على تقدير وجود مقومات له بان يتركب من امرين متساويين كما جوزه التأخرون مقومات للسافل منه (قوله لان الكلام في الفصول المقومة) يعني ان المذكور وان كان صحيحا في نفسه لكنه خرج عن المبحث لان الكلام في الفصول المقومة والمقسمة فاللائم له ان يقال ان جميع مقومات العالي اى جميع الفصول المقومة للعالي فصول مقومة للسافل لا القول بان العالي مطلقا اى سواء كان جنسا او نوعا مقوم للسافل كما لا يخفى (قوله وهو مختص بالسافل) يعني ان قوله ليس في السافل اى عدم وجود امر في السافل وراء ماهية العالي الا الفصول المقومة آه مختص بالسافل الذى قيس الى ما يكون عاليا بالواسطة سواء كانت واحدة او اكثر فاذا كانت الواسطة واحدة كان في السافل وراء ماهية العالي فصلان مقومان واذا كانتا اثنتين كان في السافل وراء ماهية العالي فصول ثثة مقومة وهكذا وعلى كلا التقديرين يصدق ان ليس في السافل وراء ماهية العالي الا الفصول المقومة آه بناء على ان اقل الجمع اثنان (قوله وهذا بيان بحال السافل) عطف على قوله وهو مختص آه اى وقوله قدس سره فانه اذا ترتب اه بيان بحال السافل آه (قوله اولى مما قيل آه) اى اولى مما قيل في دفع الانتقاض الاتى من ان المراد بالاستلزام في تعريف التعريف استلزام السبب للسبب والاستلزام بطريق ان يحصل المستلزم عقب حصول المستلزم ومن الين ان تصور المعرفة بالفتح ليس بمستلزم كذلك لتصور معرفته بالكسر وكذا تصور الماهيات بالنسبة الى تصور لوازمها (قوله مع ان الانتقاض باللزومات) لان استلزام تصور الماهيات الملزومة لتصور لوازمها اليقنة مما لا شك في كونه استلزاما بطريق الاستعقاب (قوله وذلك انهم قسموا) بحتم ان يكون بدلا من ما ذكره لان هذا الكلام الى آخر الحاشية منقول من حواشى المطالع بعبارة الشريفة حيث قال قدس سره فيها ومنشأ هذا السؤال عدم اعمان النظر في كلام القوم والتعمق فيما قصدوه منه وذلك انهم الى آخر ما ذكره المحشى ثم قال فلا مجال لامثال هذه التوهمات الناشئة من ظاهر العبارات هذا ويحتمل ان يكون جملة مستأنفه لبيان وجه كونه مستنفادا مما تقدم فيكون من قبيل الانتحال وهو ليس بمقبول عند ارباب الكمال (قوله وهم منشأه) اذ لا يلزم من كون تصور المحدود مفصلا عن الحد عدم استلزام تصور الاول لتصور الثانى بمعنى امتناع الانفكاك بين التصورين غاية الامر انه لا يتصور سببية تصور الاول لتصور الثانى وبينهما بون بعيد (قوله وكذا اندفع ان) اى وكذا اندفع بالقييد

بطريق النظر ما اورد عليه من ان تصور الجسم الناطق او الجسم الكاتب مثلا اعنى تصور ماعدا الحد التام من التعريفات من غير ان يذكر المعرفة اعنى الانسان في المثالين المذكورين وينسب التعريف اليه لا يصدق عليه انه يستلزم تصور الشئ اى الانسان في الذهن بكنه الحقيقة او يستلزم امتيانه عما عداه لانه لا يستلزم حضور الانسان في الذهن حتى يستلزم تصوره مع انه من افراد المعرفة وحاصل الدفع ان التقييد المذكور معتبر في التعريف كما قرر ولا شك ان تصور الجسم الناطق او الجسم الكاتب مثلا بطريق النظر يستلزم تصور الانسان باحد الوجهين المذكورين لان طريق النظر تصور المطلوب بوجه ما معلوم به الماهية غير الوجه الذى ارى اكتسابه ثم طلب الوجه الغير المعلوم به الماهية لتلايلهم طلب المجهول ولا تحصيل الحاصل ولذا فسر الجمهور النظر بمجموع الحركتين اى حركة الذهن من المط الى المبادئ وحر كنه من المبادئ الى المط وتصوره من غير ان ينسب الى ما يطلب تعريفه ليس تصورا بطريق النظر (قوله فانه اذا تصور بعض الاجزاء آه) قال المولى عماد الدين فان قيل الاجزاء المتصورة بغير الكنه من اى اقسام التعريف فنقول اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالكنه فان كان كل منهما معلوما بوجه من الوجوه الذاتية كانت حدا ناقصا وان كان كل منهما معلوما بوجه من الوجوه العرضية او بعضها معلوما بالوجه الذاتى وبعضها بالوجه العرضى كانت رسما (قوله فكان الحد) اى كان ما فرضناه حدا او الحد هنا بمعنى التعريف الجامع المانع كما هو مصطلح اهل العربية (مر كما من ذلك العرضى) اى من ذلك الوجه العرضى مع ذاتى آخر اى مع جزء آخر متصور بالكنه او مر كما من ذلك الوجه الذاتى مع ذاتى آخر فيكون رسما فى الصورة الاولى وهو ظ وحدا ناقصا فى الصورة الثانية لعدم تصور كنه الجزء الذى تصور بذلك الوجه الذاتى واعل الامر بالتدبر اشارة الى ان هذا انما يتم اذا لم يكن تصور بعض الاجزاء بالوجه بطريق جعل ذلك الوجه آلة لملاحظته كما نجعل مفهوم الشئ آلة لملاحظة افرادها كلها فى قوائنا كل شئ فهو ممكن عام والاف تصور الشئ بالوجه بهذا الطريق تصور لهذا الشئ من ذلك الوجه لا تصور لذلك الوجه من حيث اتحاده بذلك الشئ كما اسلفنا مفصلا عن حاشية المطالع (قوله فكلمة اول الانفصال الحقيقى) للتأني بين كونه موصلا الى كنه المعرفة وبين كونه عميرا للمعرفة عن جميع ما عداه من غير ان يوصل الى كنهه صدقا وكذبا (قوله فارسم الاكمل) المركب من جميع ذاتيات المعرفة وخاصته مثلا كتعريف الانسان بالحيوان الناطق الضاحك (خارج عن



الاقسام المعبرة اه) اى خارج عن اقسام التعريف المعبرة عند المنطقيين وان كان معرفا يصدق تعريف المعرف عليه داخل في مطلق اقسام التعريف فلا ضير في خروجه عن التردد المذكور لكونه تقسيما للتعريف الى الاقسام المعبرة عندهم لالى اقسامه مطلقا كما ان التعريف المركب من العرض العام والفصل والخاصة كتعريف الانسان بالماشي الناطق الضاحك او المركب من الفصل والخاصة كتعريفه بالناطق الضاحك كذلك (قوله فهو داخل اه) اى الرسم الاكمل داخل على تفسير القائل في الرسم لانه مميز للمعرف عن جميع ماعداه من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه لان الاشتراك المذكور يختص بالحد (قوله لمنع الخلو) لجواز اجتماع الامرين كما في الرسم الاكمل فتأمل (قوله وفيه انه لا حاجة اه) اى وفي قول هذا البعض من الناظرين فظرا لانه لو كان المراد بقوله من غير ان يوصل الى كنهه ما ذكره من نفي الاشتراط بان يوصل الى كنهه لم يكن حاجة الى التقييد به فان الاطلاق وعدم التقييد به اظهر في الدلالة على ما قصد من هذا التقييد اعنى نفي الاشتراط بما ذكر اذا لشيء اذا اطلق ولم يفيد بامري فهم عدم اشتراطه بذلك الامر بالاخفاء على ما لا يخفى (قوله فيه ان الاخص يوجب الامتياز اه) يعنى ان الاعتبار المذكور لا يصلح ان يكون عللة للحكم بعدم صلاحية الاخص للتعريف لما ان الاخص يوجب الامتياز اه فيكون مميزا للمعرف عن جميع ماعداه (قوله ولذا عللوا عدم صلاحيته للتعريف بكونه اخفى) اى بكون الاخص اخفى من الاعم لكونه اقل وجودا في العقل والتعريف لا بد ان يكون اجسلى من المعرف كما يذكره الش بقوله الآتى ولا الى انه اخص منه لكونه اه لا ياتيه لا يفيد تصور حقيقة المعرف او امتيازاه عن جميع ماعداه كما عللوا به عدم صلاحية الاعم للتعريف (قوله وغاية ما يقال اه) اى غاية ما يمكن ان يقال في تصحيح تعليل عدم صلاحية الاخص للتعريف بالاعتبار المذكور ان الاخص وان كان مميزا للمعرف الاعم من حيث تحققه في ضمن هذا الاخص لكنه ليس بمميز له من حيثية عمومته التي اعتبرت في كونه معرفا بان يميز جميع افراده عن جميع ماعداه وذلك لان الاخص وان كان آله ومرآة لمشاهدة نفسه مع قطع النظر عن اتحاده بالاعم لكنه لا يكون آله ومرآة لمشاهدة نفسه من حيث اتحاده بالاعم حتى يكون مميزا له من تلك الحبيبة وهو وظ وفي هذا التفرير اشارة الى ما ذكره في دفع شبهة ابطال تعريف الماهية بجميع اجزائها بان جميع الاجزاء نفس الماهية ولا يجوز تعريف الشيء بنفسه من ان صورة كل جزء مرآة يشاهد بها ذلك الجزء قصدا فاذا اجتمعت صورتان وتعتدت احديهما بالآخرى صارتا معا

مرآة واحدة يشاهد بها مجموع الجزئين قصدا ويشاهد بها كل واحد منها ضمنا وهذا هو تصور الماهية بالكنه الحاصل بالاكتساب من تصوري الجزئين وتحدد معهما بالذات ومغاير لهما بالاعتبار كما لا يخفى (قوله واليه يشير قوله قدس سره اه) لان قوله اذح يحصل التميز التام اه يفيد ان التميز التام انما يحصل بامتياز جميع افراد المعرف من جميع ماعداه ومن البين ان الاخص لا يفيد ذلك الامتياز بقى الكلام في موضع هذا الكلام ولعله من قبيل النقل بالمعنى وهو بمراحل من المقام فعليك بالتبصر التام (قوله لانه يوجب التميز اه) يعنى ان تصور الشيء بامر شامل لجميع المفهومات لا يخلو ايضا عن تميز ما لانه يوجب تميزه عن نقيض ذلك الامر الشامل باعتبار كما ان تصور الانسان بالشبهة مثلا يوجب تميزه عن الاشياء باعتبار قطع النظر عن حصول الاشياء في الذهن وكونه مفهوما من المفهومات وان كان ذلك النقيض اعنى الاشياء في المثال المذكور فردا لذلك الامر الشامل اعنى الشيء فيه باعتبار آخر وهو حصول الاشياء في الذهن وكونه مفهوما من المفهومات فانه شئ بهذا الاعتبار على ما سبق (قوله يستفاد مغايرته للمعرف) وذلك لانه قد اخذ فيه الاستلزام وهو لا يتصور بين الشيء ونفسه بل انما يتصور بين امرين مغايرين (قوله بحث لا يغاير بوجه من الوجوه) ولو بالاجمال والتفصيل (قوله اى هذا الحكم الكلى كما هو اه) يعنى ان مراده قدس سره توقف كلية هذا الحكم اى الحكم بان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام فيه كما هو المطب بناء على ان المقصود الذي هو الحكم بان كل اخص اخفى من الاعم لا يتم الا بهذا الحكم الكلى على ما ذكره من كون العام ذاتيا للخاص وكون الخاص معقولا لكنه لا توقف اصل هذا الحكم عليه فلا ينافى كون وجود الخاص مستلزما اه حتى يرد ان صحة هذا الحكم لا تتوقف على ما ذكر لان كون وجود الخاص في الصورة المذكورة مستلزما لوجود العام ايضا لا يجدى في اتمام كلية الحكم المذكور نفعا كما لا يخفى (قوله فانه لا يستلزم تصور العام) لا ترى ان كون الانسان معقولا باجمالا لا يستلزم تصور شئ من الجسم والجوهر مثلا (قوله اذ ليس العموم والخصوص بينهما في العقل اه) يعنى ان جواز ان يعقل الخاص ولا يعقل العام يتحقق في صورة لا يكون بينهما العموم والخصوص فيها في العقل بان لا يكون العام ذاتيا للخاص وقوله ووجود الزوم البين اه دفع لما اشار الى دفعه آخرا من ان وجود الخاص يستلزم وجود العام في بعض الصور وان لم يكن العام ذاتيا للخاص كما اذا كان العام لازما بينا للخاص ووجه الدفع ظ (قوله وضعتهم) اى صنعتهم كما في قولهم كل رجل وضعته



(قوله في جواشي شرح الطوالع) هكذا وجد في بعض النسخ وهو الصحيح وقد وقع في أكثر النسخ المنتشرة بدل الطوالع المطالع وهو من تصحيف الناسخين كما لا يخفى على أحد من المراجعين (قوله بالوجه الذي هو آلة الطلب) لما اشترنا اليد من أن المعرفة لا بد أن يكون معلوما بوجه قبل التعريف والايلازم طلب المجهول المطلق وهو محال (قوله فاندفع الشبهة التي عرضت) لم نطلع عليها لعدم وجود أكثر جواشي الكتاب عندنا كما أوامنا إليه (قوله وكذا في تفسير الانعكاس) اعني قوله أي متى اتنى المعرفة اتنى المعرفة فإن الأول فيه أيضا بكسر الراء والثاني بفتحها (قوله ووجود المرجح لا يكتفي في الاطلاق) مادام لم يوجد النقل إلى اللفظ الذي رجحه هذا المرجح (قوله أو ما في حكمهما بأن آه) إشارة إلى دفع التنقض الثالث من التوضيح التي ذكرها الفاضل العصام في هذا المقام حيث قال ينتقض تعريف الحد التام بالحد المركب من امرين متساويين أو أمور متساوية وبالركب من الأجزاء الغير المحمولة لتحديد البيت وبالركب من تفصيل الجنس القريب والفصل القريب وقس عليه تعريف الحد الناقص والرسم التام والناقص انتهى وحاصل الدفع أن ذكر الجنس والفصل هنا واقع بطريق الاكتفاء والمراد هما وما في حكمهما وقد أشار إلى دفع الأول منها بقوله الآتي وأما المركب من الفصول المتساوية آه وإلى دفع الثاني منها بقوله الآتي أيضا وأما التحديد بالأجزاء آه والكل ظ (قوله والمراد الجنس آه) دفع لما يتوهم وروده لاسيما بعد جعل المراد بالجنس والفصل اعم منهما وما في حكمهما من أنه ينتقض تعريف الحد التام بما إذا حصل الجنس والفصل بالوجه فعرف الشيء بهما ووجه الدفع ظ وقوله سواء كانا آه دفع لما يترأى من أن جعل المراد بالجنس والفصل الحاصلين بانفسهما ينافي نعميهما بما في حكمهما ووجه الدفع أن الحاصل بالجنس هنا في مقابلة الحاصل بالوجه لا في مقابلة ما في حكمهما والحصول بالكنه التفصيلي على تقدير إقامة تعريف الجنس والفصل مقامهما وعدم الحصول بالكنه التفصيلي على التركيب من الجنس والفصل بهما (قوله كان المعرفة هو ذلك الوجه) بناء على أن تصور الشيء بأوجه تصور ذلك الوجه من حيث اتحاده بذلك الشيء كما سبق (قوله وجه للمعرفة) بفتح الراء (قوله فيورد ذلك الوجه آه) فإن كان ذلك الوجه ذاتيا مركب مع ذاتي آخر كان التعريف المركب منهما حدا ناقصا ومع عرض آخر كان رسما وكذا أن كان عرضيا مركب مع ذاتي أو عرضي آخر كما سبق أيضا (قوله على ما في التهذيب) حيث وقع فيه معرفة الشيء ما يقال عليه لا مادة تصوره وفسره شارحه بقوله أي يحمل عليه لا مادة تصوره ثم قال فالتعريف تصور محض فلا يصح

تعريف المعرفة بما يحمل عليه قلت المتى بالذات فيه التصوير ولا يلزم من ذلك أن لا يكون محمولا بل جميع اصناف المقول في جواب ما هو وأي شيء هو المقصود منها التصوير ضرورة أنها من المطالب التصورية مع أنها تحمل على المسؤل عنه في الجواب هذا (قوله لا تمتاعه في المساهبات الحقيقية) لما مر غير مرة أن المساهبة النوعية إنما تحصل وتتميز في الخارج بالفصل الذي هو بمنزلة الجزء الصوري فإن قلت قد سبق من المحتسب أن بين الحيوان والناسط عموما وخصوصا من وجه عند بعضهم وفصلناه ولا يشك في كون الماهية الانسانية ماهية حقيقية قلنا أن كون كل من الحيوان والناسط من ذاتيات الماهية الانسانية مقدر في وجه وكيف لا والحيوان كما سبق لا يصدق على الشيوخ لعدم نموهم بل ذبواهم ولا يجوز في الذاتيات الصدق في وقت والسلب آخر إذا الذاتي ما يجب صدقه في جميع اوقات وجود ما هو ذاتي له وأن الناسط معناه كما هو المنطوق المعروف بينهم مدرك الكل أي أوشى له الإدراك وكلاهما عرض عام كما لا يخفى الأبرى أن الجواهر البسيطة المجردة المحركة للأفلاك مدركة للكلية كالعقول ومسماة بالنفوس الناطقة على أن من قال بأن بينهما عموما من وجه زاد المسائل في فصل الإنسان كما غلناه عن صاحب القسطاس سابقا تبصر (قوله منتقض بها) لدخولها فيه مع عدم كونها من أفراد المعرفة اعني التعريف (قوله اجتماع القسمين) أي اجتماع الحد التام والرسم الناقص كما سبق (قوله للحمل على المساهبة مطلقا) بعلاقة الاطلاق والتفديد (قوله والمراد الموجودة في نفس الامر سواء آه) إذ كما يتعسر الاطلاع على ذاتيات المساهبات الموجودة في الاعيان كذلك يتعسر الاطلاع على ذاتيات المساهبات الموجودة في الازدهان بالوجود الاصيلي (قوله الا صاحب النفس القدسية الذي ليس علمه كسبيا) لأن النفس القدسية هي التي لها ملكة استحضار جميع ما يمكن للتويع أو قريبا من ذلك على وجه يقيني وهذا نهاية الحرس كما ذكره السيد السند قدس سره (قوله أي من حيث اذهابهم ومات آه) وأما من حيث اذهابها ماهيات موجودة في نفس الامر ولو في الازدهان فتعسر كما عرفت (قوله فيه إشارة إلى أن آه) حيث لم يقل وأما الاطلاع على ما هو ذاتي له مع أنه الموافق لقول شارح والاطلاع على الذاتيات (ولافائدة في لفظ الأخير) لأن الإشارة تغيد ما يفيد (قوله وهو ما إذا جعل آلة لمعرفة شيء) وإن كان لا يفيد التمييز من حيث هو عرض عام أصلا كما سبق (قوله كالطائر الولود) أي في تعريف الخفاش فإنها تشبه الإنسان في أنها تلد ولادة ونحيض وتطهر وترضع ولدها ولا شيء من الطيور غيره بشاركها فيما ذكر (قوله لم يفيد يفيد يخصه



بما ذكره أولا) أي لم يقيد الشارح في وجه الحصر مفهوم الرسم الناقص بقيد يخص ذلك القيد الرسم الناقص بما ذكره قبل بيان وجه الحصر في تعريف الرسم الناقص اعني ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد حيث قال في وجه الحصر أو بغير ذلك وهو الرسم الناقص فافاد أن ما يكون بغير الجنس القريب والخاصة مما لم يكن بمجرد الذاتيات رسم ناقص (قوله المركب من العرض العام والفصل مع الخاصة أه) هكذا وجد في النسخ التي عندنا ولعل الصواب والفصل والفصل مع الخاصة أي كل من المركب من العرض العام والفصل والمركب من الفصل والخاصة داخل في الرسم الناقص اذ يصدق على كل منهما أنه ما يكون بغير الجنس القريب والخاصة مما لم يكن بمجرد الذاتيات (قوله بخلاف ما ذكره قدس سره) حيث جعل كلاهما حدا ناقصا وجعل الثاني أكل من الأول كما جعل الأول أكل من الفصل وحده \* والحمد لله وحده \* والصلوة والسلام الاكلاان على من لا نبي بعده \* وعلى آله واصحابه الذين حفظوا عهده \* وعلى سائر الانبياء والمرسلين عدد ما لا يستطع مخلوق حده \* قد استراح قلم المؤلف الفقير \* من تبييض ما سود به صحائف التحرير \* بعد ما بقي في المسودة برهة من الزمان \* لعائق مثله يشغلني عن النقل الى بياض البيان \* في يوم الجمعة الخمس عشرة خلون من شهر جمادى الأولى من شهور السنة السابعة والثمانين بعد المائتين والالف التام \* من هجرة من له الشفاعة العظمى يوم الحشر والقيام \* اللهم اجعل ما وفقني لاتمامه سببا للفران والرضا \* فقد قصدت به نفع طلبة العلوم ذوي الجها \* آمين

بجاء النبي الامين \* صلوة الله

وسلامه عليه وعلى سائر

المرسلين \* والحمد لله

رب العالمين

تمت



ومن عجائب ما اتفق حين الاختتام \* ان لفظ حاشية السبيل الكوني وقع تاريخ الاتمام

سنة ١٢٨٧

تم طبع هذه الحاشية

الجديدة على الحاشية السبيل الكونية

على التصورات بدار السلطنة السنية

العثمانية في ظل سلطاننا سلطان

المسلمين واما المؤمنين خدام الحرمين المحترمين

الاوه والسلطان ابن السلطان ابن السلطان

عبد العزيز خان ابن السلطان الغازي محمود خان

ابدا الله ملكه الى آخر الدوران في مطبعة

الشيخ يحيى وقد صادف ختام طبعه

في اليوم العاشر من جمادى الأولى

لسنة تسع وثمانين ومائتين بعد

الالف من هجرة من له

العز والشرف